شفاء العليل

بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل

تأليف
أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل

الجزء الأول

قدم له
فضيلة الشيخ العلامة
مقبل بن هادي الوادعي

الناشر
مكتبة ابن تيمية
القاهرة - هاتف ٨٦٤٢٤٠

توزيع
مكتبة العلم بجدة
حي الثغر هاتف ٦٨٧٧٠١٤
فرع الرياض هاتف ٤٢٦٥٤١٩

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

□ مقدمة الشيخ مقبل بن هادى الوادعى حفظه الله □

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله: أما بعد:

فقد هيأ الله أخانا أبا الحسن مصطفى لجمع ما كان مفرقاً فى بطون الكتب من ألفاظ الجرح والتعديل، وقد كان أفاضل العلماء يتمنَّوْن أن يقفوا عليها مجموعة فى كتاب منهم الحافظ ابن حجر رحمه الله كما فى «فتح المغيث» (جـ ١ ص ٣٣٦).

وقد قام عبد الحى اللكنوى بجمع بعض الشىء فى كتابه «الرفع والتكميل» إلا أنه لم يستوعب، ثم لم يخل من التعصب المذهبى، فكنت أعرض على بعض إخوانى فى الله أن يختصره ويحذف منه ما فيه من التعصب المذهبى فلم يستجب، وعند أن زرت مأرب التقيت بأخى فى الله أبى الحسن فعرض علَّى بعض المواضيع فسررت بذلك، وقد وفق الله أخانا أبا الحسن لجمع الألفاظ وشرحها ووضع كل لفظة فى الموضع الذى تستحقه، فبينما كنا نتمنى من يختصر كتاب « الرفع والتكميل» إذا بأخينا أبى الحسن حفظه الله قد جمع فوائد ليست فى « الرفع والتكميل» الفائدة الواحدة تستحق رحلة.

إن كتاب أخينا فى الله أبى الحسن إن يسر الله نشره أرجو أن يكون المرجع الوحيد فى بابه.

فالله أسأل أن يوفق أخانا أبا الحسن لمواصلة المسيرة لخدمة كتب السنة، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، وأسأله سبحانه أن يعيذه من فتنة الدنيا التى قطعت على كثير من أهل العلم مواصلة المسير إنه على كل شىء قدير.

كتبه: **أبو عبد الرحمن**
مقبل بن هادى الوادعى

□ مقدمة المؤلف □

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾.

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا﴾.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾.

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار.

وبعد: فإن الله عز وجل قد خص هذه الأمة بالإسناد وحفظ لها دينها فضلاً منه ورحمة، فقد قال تعالى: **﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾** والذكر: يشمل الكتاب والسنة، وفى «الصحيحين» أن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «**لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة**» وقد قال عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»، وقال أيضاً رحمه الله: «مثل الذى يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذى يرتقى البيت بلا سلم»، وقال أمير المؤمنين فى الحديث سفيان بن سعيد الثورى: «الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فبأى شىء يقاتل؟» .... إلى غير ذلك من آثار.

ثم إن طلب العلم من أفضل ما يتقرب به العبد إلى ربه، وخاصة علم الحديث الذى هو عماد العلوم كلها، وطلب علم الحديث أحب لدى العقلاء من الناس – فضلاً عن طلبة العلم – من طلب الجاه، فهذا يحيى بن أكثم يقول: «كنت قاضياً وأميراً ووزيراً ما ولج سمعى أحلى من قول المستملى: من ذكرت رضى الله عنك؟» كما فى «تهذيب التهذيب» (١١/١٨٣)، وجاء فى «النبلاء» ترجمة الطبرانى: قال أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوى: «سمعت الأستاذ ابن العميد يقول: ما كنت أظن أن فى الدنيا حلاوة ألذ من الرئاسة والوزارة التى أنا فيها، حتى شاهدت مذاكرة أبى القاسم الطبرانى وأبى بكر الجعابى بحضرتى، فكان الطبرانى يغلب أبا بكر بكثرة حفظه وكان أبو بكر يغلب بفطنته وذكائه، حتى ارتفعت أصواتهما ولا يكاد أحدهما يغلب صاحبه، فقال الجعابى: عندى حديث ليس فى الدنيا إلا عندى، فقال: هات، فقال: حدثنا أبو خليفة الجمحى حدثنا سليمان بن أيوب .... وحدث بحديث فقال الطبرانى: أخبرنا سليمان بن أيوب ومنى سمعه أبو خليفة، فاسمع منى حتى يعلو فيه إسنادك، فخجل الجعابى، فوددت لو أن الوزارة لم تكن وكنت أنا الطبرانى وفرحت كفرحه» – أو كما قال – (١٦/١٢٤).

واعلم أن العلماء رحمهم الله لم يرفع الله ذكرهم إلا بإخلاص النية والصبر على طلب العلم، فإن طلب العلم لا يصبر عليه وعلى مشقته إلا الذين رغبوا فى الآخرة وفيما عند الله تعالى لا فى هذا العرض الفانى، وقد قال أبو سعد الحرمى الحافظ: «لا يصبر على الخل إلا دوده»، فقال الذهبى رحمه الله: «يعنى لا يصبر على الحديث إلا أهله» (١٢٢٩/٤) «تذكرة الحفاظ».

وذكر الذهبى فى «النبلاء» قصة وقعت لهشام بن عمار أبى الوليد السلمى

عالم أهل الشام مع مالك بن أنس رحمه الله، وفيها أن هشاماً جاء يطلب العلم وهو غلام فدخل على مالك وطلب منه السماع، ومالك يقول له اقرأ وهشام يريد السماع، فأمر مالك الغلام أن يضربه خمس عشرة درة ثم جعل كفارتها خمسة عشر حديثاً، فقال له هشام: زدنى فى الضرب وزدنى فى الحديث، فضحك مالك (٤٢٩/١١).

وهذا أبو محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم رحمهما الله تعالى يقول: «كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقة، نهارنا ندور على الشيوخ وبالليل ننسخ ونقابل، فأتينا أنا ورفيق لى شيخاً فقالوا: هو عليل، فرأيت سمكة فأعجبتنا فاشتريناها، فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس بعض الشيوخ فمضينا، فلم تزل السمكة ثلاثة أيام وكاد أن ينضى، فأكلناه نيئاً لم نتفرغ نشويه، ثم قال رحمه الله: «لا يستطاع العلم براحة الجسد». انظر (١/هـ) من مقدمة الشيخ المعلمى «للجرح والتعديل».

وجاء فى «مقدمة الجرح والتعديل» (٢٧٥/١)، قال أبو بكر بن أسلم بن سليمان: «رحل أبى من نيسابور إلى مرو ليكتب عن ابن المبارك، فقال أبيات أنشدها ابنَ المبارك:

خلفت عرسى يوم السير باكية ... يا ابن المبارك تبكينى برنات
خلفتها سحراً فى النوم لم أرها ... ففى فؤادى منها شبه كيات
أهلى وعرسى وصبيانى رفضتهم ... وسرت نحوك فى تلك المفازات
أخاف والله قطاع الطريق بها ... وما أمنت بها من لدغ حيات
مستوفزات بها رقش مشوهة ... أخاف صولتها فى كل ساعاتى
اجلس لنا كل يوم ساعة بكراً ... إن خف ذاك وإلا بالعشيات
يا أهل مرو أعينونا بكفكم ... عنا وإلا رميناكم بأبيات
لا تضجرونا فإنا معشر صبر ... وليس نرجو سوى رب السموات»

واجتهاد علمائنا فى الذب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم والذى كشف قناع الكذبة والدجالين، وبيّن وهم أهل الغفلة وإن كانوا صالحين، فلله درهم كم من حق أقاموه وكم من باطل بددوه وكم من كذاب كشفوه، وهذه القواعد التى حررها أئمتنا وعلماؤنا فى كتبهم ومؤلفاتهم هى التى غربلت السنة وميزت الصحيح من السقيم، حتى قال بعض المستشرقين: «فليفخر المسلمون بعلم حديثهم».

ومن العجب أن تجد بعض الناس ينكر على الأئمة كلامهم فى الرواة ويقول: «هذه غيبة ولا يجوز أن نقول فلان ضعيف أو فلان كذاب أو فلان ليس بشىء .....» إلخ.

واعلم رحمك الله أن الذى يقول هذا لا يخلو عن أحد وجهين:

الأول: إما أن يكون زنديقاً، يريد أن يفتح الباب للكذابين ولمن يدخلون فى الدين ما ليس منه، فهذا الصنف نقول لهم: ﴿**تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون**﴾ فإذا آمن هؤلاء أولاً وأصلحوا بواطنهم وأخلصوا دينهم لله، ذكرنا لهم أدلة جواز ذلك، أما الذى هم عليه من الريب والشك فى صاحب الرسالة صلى الله عليه وعلى آله وسلم والشك فى وعد الله ووعيده، أعظم وأطم مما ينكرونه على علمائنا.

الثانى: وإما أن يكون قائل ذلك محباً للخير جاهلاً بسبيله، فأقول له: «اعلم يا أخى أن هذا الدين هو قوام حياتنا، ولا عز ولا مجد إلا فى اتباع هذا الدين، فإذا كان هناك من يدخل فيه ما ليس منه ألا يجب على كل من كان أهلاً للذب عن هذا الدين أن يذب عنه ببيان أحوال نقله الأخبار ومنازلهم فيوخذ حديث الثقة ويرد حديث الفاسق؟ أليس الحاكم يطلب تزكية الشهود أو تجريحهم من أجل الوصول إلى الحق، وذلك من أجل درهم ودينار، فكيف لا يجوز تزكية الرواة وتجريحهم من أجل حفظ هذا الدين؟ وقد أمر النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما فى الصحيحين «أن يبلغ الشاهد الغائب» واستدل ابن حبان وغيره من العلماء

بهذا الحديث على استحباب تمييز الثقات من الضعفاء بالجرح والتعديل، ليتميز الصحيح الذى يؤديه السامع من الضعيف، لأنه لو بلَّغ غير الصحيح لما كان مبلِّغاً، وكذلك ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: «**من قال عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار**»، ولا يتهيأ للمرء أن يقول ما قاله رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم دون ما لم يقله إلا بمعرفة منازل الرواة ومراتبهم جرحاً وتعديلاً، وهذا عمر بن الخطاب يحدثه أبو موسى الأشعرى عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فى آداب الاستئذان فيتوعده بكذا وكذا إن لم يأت ببينة على ما يقول، والقصة فى «الصحيحين»، وقد كان الناس أيام زمن فيوض العدالة لا يسألون عن الإسناد، ولما ركب الناس الصعب والذلول بحثوا فى نقلة الأخبار كما هو بمعناه فى «مقدمة مسلم» عن ابن عباس رضى الله عنهما، وكما قال ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

ولو أن المنكِر على الأئمة فى كلامهم على الرواة وقف على ما فعله الكذابون وقلة حيائهم لما أنكر على الأئمة، فقد قال الأصمعى: «قيل للكذاب ما يحملك على الكذب؟ قال: لو تغرغرت به مرة ما نسيت حلاوته»، وقال أيضاً: «قال كذاب: إذا رأيتُ من هو أكذب منى ندمت حسداً له»، وقال أيضاً: «قال أبى لرجل كان يعرف بالكذب: هل صدقت قط؟ قال: أكره أن أقول لا فأكون قد صدقت»، ذكر ذلك كله العقيلى بإسناده إلى الأصمعى فى مقدمة كتابه «الضعفاء الكبير» (١/١٠).

إذا علمت هذا، فاعلم أن كلام الأئمة فى الرواة ليس من باب الغيبة، ولكن من باب الحكم والنصيحة لهذه الأمة، وهم لا يتلذذون بأعراض المسلمين، حتى ذكر السخاوى «أن الراوى إذا كان فيه أكثر من علة فيبين منه علة واحدة، وهذا كاف فى رد حديثه، أما ذكر بقية العيوب فيدخل فى باب الغيبة». اهـ بمعناه، وقد ذكر ابن رجب الحنبلى رحمه الله فى «شرحه لعلل الترمذى» طرفاً من ذلك وأجاد رحمه الله فانظره من (ص ٥٨ - ٦١).

ثم اعلم أيها القارىء أن الأصل فى الأئمة أنهم لا يتركون حديث الرجل من أجل الهوى، بل يراجعون أنفسهم ويعلمون أن الله سائلهم عن هذا، فقد جاء فى «المجروحين» لابن حبان ترجمة الحسن بن أبى جعفر الجفرى، ساق ابن حبان إسناده إلى أبى بكر بن أبى الأسود، قال: «كنت أسمع الأصناف من خالى عبد الرحمن بن مهدى، وكان فى أصول كتابه قوم قد ترك حديثهم، منهم الحسن بن أبى جعفر وعباد بن صهيب وجماعة نحو هؤلاء، ثم أتيته بعد ذلك بأشهر فأخرج إلىّ كتاب الديات فحدثنى عن الحسن بن أبى جعفر فقلت له: أليس كنت قد ضربت على حديثه؟ قال: يا بنى تفكرت فيه فإذا كان يوم القيامة قام الحسن بن أبى جعفر فتعلق بى، وقال: ياربّ سل عبد الرحمن بن مهدى فيم أسقط عدالتى، وما كان لى حجة عند ربى فرأيت أن أحدث عنه» (١/٢٣٧).

وهذا ابن حبان رحمه الله – وهو ممن ذكره بعض الأئمة بالتشدد فى الجرح– كثيراً ما يقول فى تراجم كتابه «المجروحين» و «الثقات»: «وفلان ممن أستخير الله تعالى فيه»، فلو كان يتكلم بهوى لما استخار الله عز وجل، وهذا دليل على أنهم رحمهم الله يتقون الله فيما يقولون، بل إن الإمام منهم كان يناله من بعض الرواة غلظة وقسوة، ومع ذلك يمدحه مدحاً رفيعاً، فهذا يحيى بن معين كان يسير هو وأحمد بن حنبل وأحمد بن منصور الرمادى، والأخير منهم غلام صغير، فمروا بدار أبى نعيم الفضل بن دكين، فقال ابن معين: «أريد أن أختبره»– أى يتأكد هل هو ثقة ثبت يَعرف حديثه من حديث غيره أم لا – فقال أحمد: «لا تفعل فإنه ثقة»، فأصر يحيى وأخذ ورقة وكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبى نعيم، وأدخل بين كل عشرة أحاديث حديثاً ليس من حديث أبى نعيم، ثم جاءه وقال: «أريد أقرأ عليك هذه الأحاديث»، فأذن له، فقرأ العشرة الأولى، وأبو نعيم يقول: «هذا من حديثى»، فلما وصل إلى الحديث الأول من الثلاثة، قال أبونعيم: «ليس هذا من حديثى اضرب عليه»، وفعل ذلك فى العشرة الثانية وفى الحديث الثانى من الثلاثة، وكذلك فى العشرة الثالثة، ولما قرأ يحيى الحديثَ الثالثَ علم أبو نعيم ما فى الأمر، فأشار إلى الرمادى وقال: «وأما هذا فهو أصغر

من أن يفكر فى هذا»، وأشار إلى أحمد وقال: «وأما هذا فورعه يمنعه أن يفعل هذا»، وقال ليحيى: «وأما هذا فهو فعلك يا فاعل»، ثم أخرج رجله ورفسه حتى سقط من أمام باب الدار، ثم دخل أبو نعيم داره، فقال أحمد ليحيى: «ألم أقل لك لا تفعل فإن الرجل ثقة؟» قال له: «اسكت، فوالله لهذه الرفسة أحب إلى من رحلتى» - أى أنه تأكد من تثبت أبى نعيم - راجع القصة بمعناها فى «الكفاية» للخطيب وفى «تهذيب التهذيب» ترجمة أبى نعيم.

فلو كانوا يتكلمون بهوى لما سلم أبو نعيم من لسان يحيى، وما أدراك ما يحيى؟، يحيى الذى كان يصدع بالحق فى وجوه الرواة ولا يحابى أحداً، مما جعل عبد الله بن أحمد الدورقى يقول: «كل من سكت عنه يحيى بن معين فهو ثقة» كما فى: «شرح علل الترمذى» (ص ١٤٥) وإن كان ما قاله الدورقى ليس على عمومه. نعم قد يتكلم الأقران فى بعضهم بما لا ينفك عنه البشر وليس أحد بمعصوم، وكفى بالمرء نبلاً أن تعد معايبه.

والذين ينكرون على الجرح والتعديل، قد سبقهم لذلك أقوام، فسقط كلامهم ومات ذكرهم وارتفع شعبة، والقطان، وابن مهدى، وأحمد، ويحيى، وابن المدينى، ومن جرى مجراهم ممن قصد الذب عن هذا الدين، فنسأل الله أن يوفقنا لسلوك سلفنا الصالح وأن نكون ممن يغضب لله ولدينه لا لنفسه

وما هذا الشباب المقبل على الله وعلى علم الحديث، وما هذه الصحوة الإسلامية التى على نور وبصيرة فى جميع أنحاء الأرض، إلا علمٌ من أعلام النبوة، وجزى الله علماءنا السابقين واللاحقين عنا وعن الإسلام خيراً، فلتقر أعين المسلمين ولتسخن أعين أعداء هذا الدين بهؤلاء العلماء والشباب الذين أحيوا السنن وبثوا فى المسلمين الأمل بأن الإسلام قادم وبأن عصر الظلمات قد ولّى، وها هم يتحلقون حول علمائهم ويرحلون إليهم من كل حدب وصوب، وخلعوا ربقة التقليد الأعمى من رقابهم، فاللهم يا مقلب القلوب والأبصار ثبت قلوبنا

على طاعتك، واحفظ هذه الفئة من بين أيديها ومن خلفها وعن أيمانها وعن شمائلها، إنك على كل شيء قدير.

□ السبب فى تأليف هذا الكتاب □

إن طالب العلم الذى يبحث فى كتب السنن والتراجم، يشعر بقيمة الفائدة التى يستفيدها والتى تعينه فى بحثه أو مشروعه الذى يعمله لخدمة الإسلام والمسلمين، فكنت إذا وقفت على قول لأحد العلماء السابقين أو المعاصرين بأن فلاناً من أئمة الجرح والتعديل متساهل أو متشدد أو معتدل، أو بأن ابن معين إذا قال فى الراوى: «ليس بشيء» فمعناه كذا وكذا، أو بأن هناك فرقاً بين قولهم «فلان ليس بقوى أو ليس بالقوى» .... إلى غير ذلك من الفوائد، كنت أشعر بقيمة هذه الفائدة وبمقدار حاجتى وحاجة طلبة العلم إلى المزيد من ذلك، وكنت أتمنى أن أرى كتاباً قد جمع تلك الفوائد، وأثناء دراستى لكتب المصطلح وقفت على قول للحافظ الذهبى رحمه الله فى كتابه «الموقظة»: «.... ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة ....» اهـ (ص ٨٢).

وأيضاً وقفت على قول الحافظ السخاوى تلميذ الحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى فى كتابه «فتح المغيث» عند كلامه على زيادات الحافظ العراقى رحمه الله على كل من ابن أبى حاتم وابن الصلاح ما فى كلام أئمة الحديث، قال رحمه الله: «.... يعنى بدون استقصاء، وإلا فمن نظر كتب الرجال ككتاب ابن أبى حاتم المذكور «والكامل» لابن عدى «والتهذيب» وغيرهما ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً لكان حسناً»،

وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم فى غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك. اهـ (١/٣٦١ - ٣٦٢).

فلما وقفت على ذلك وفقنى الله عز وجل وقويت رغبتى فى جمع بعض الألفاظ، فلما فتشت فى كتب الجرح والتعديل وكتب التاريخ فجّرْتُ منها ثَبَجَ بحرٍ، وازددت يقيناً أنه كم ترك الأول للآخر، وأنه لابد من الرجوع إلى مصنفات الأئمة ودواوين السنة، ولو استطاع طالب العلم إذا وقف على كلمة أن يرجع إلى أصلها كان أولى وأحوط، فجمعت من ذلك ما فتح الله به علىّ ثم أشار علىّ الشيخ المبارك أبو عبد الرحمن مقبل بن هادى الوادعى حفظه الله تعالى من بين يديه ومن خلفه وكفاه كل سوء ومكروه بأن أعلق على كتاب « الرفع والتكميل» لأبى الحسنات اللكنوى رحمه الله تعالى، فنظرت فى كتاب اللكنوى رحمه الله فلم ينشرح صدرى للتعليق عليه وذلك لسببين:

الأول: أن فيه مباحث كثيرة حول قواعد الحنفية، وهذا لا يتصل ببحثى اتصالاً وثيقاً فلو ذهبت أتتبع ذلك أخذ علىّ وقتاً وأنا فى حاجته لما هو أولى.

الثانى: أن الكتاب وإن كان فيه من الفوائد الحديثية إلا أنه دون كتاب التهانوى: «قواعد فى علوم الحديث» ففى الأخير مسائل حديثية وفوائد أكثر من الأول، ومع ذلك لو جمع الكتابان فى كتاب واحد لكان محتاجاً إلى عمل يكون أضعاف أضعاف الكتاب، ورأيت أنى سأثقل الحواشى بالتعليقات، ثم هدانى الله عز وجل إلى إفراد هذه الفوائد فى كتاب خاص وسميته:

○ شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ○

لتقر به أعين طلبة العلم، وليروى غليل الباحثين فى هذا الشأن، ولست أقول: إنه آخر لبنة فى هذا البناء وما كان ينبغى لأحد أن يتحجر واسعاً فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

وقسمت الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

* **القسم الأول:** فى ألفاظ الجرح والتعديل.

* **القسم الثانى:** فى فوائد عامة فى الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل والتعريف والتجهيل.

* **القسم الثالث:** فى تراجم أئمة الجرح والتعديل.

فأما القسم الأول:

وهو قسم ألفاظ الجرح والتعديل فهو عدة أبواب:

* **الباب الأول:** ذِكْر مراتب الجرح والتعديل، وقسمت المراتب إلى إحدى عشرة مرتبة، خمس فى مراتب التعديل وست فى مراتب التجريح، وذكرت فى كل مرتبة الألفاظ التى تليق بها، وشرحت ما يحتاج من ذلك لغة واصطلاحاً، وأهل هذه المراتب قد جمعهم الإمام الذهبى رحمه الله فى مثال حسن فقال رحمه الله بعد ذكره للطبقة الثانية من أئمة الجرح والتعديل: «وفى هذا الوقت وقبله صُنِّفتْ المسانيد والجوامع والسنن، وجمعت كتب الجرح والتعديل والتاريخ وغير ذلك، وبُيِّن حال من هو فى الثقة والتثبت كالاسطوانة، ومن هو فى الضعف كالريحانة، فمنهم من هو العدل الحجة كالشاب القوى المعافى، ومنهم من هو صدوق كالشاب المتوسط الصحيح فى القوة، ومنهم من هو صدوق أوْ لا بأس به كالكهل المعافى، ومنهم من هو الصدوق الذى فيه لين كمن هو فى عافية لكن يوجعه رأسه أو به دمل، ومنهم الضعيف كالذى تحامل ويشهد الجماعة محموماً ولا يرمى جنبه، ومنهم الضعيف الواهى كالرجل المريض فى الفراش وبالتطبيب ترجى عافيته، ومنهم الساقط المتروك كصاحب المرض الحاد الخطر، وآخر حاله كحال من سقطت قوته وأشرف على التلف، وآخر من الهالكين كالمحتضر الذى ينازع، وآخر من الكذابين الدجالين». اهـ (ص ١٧١) من رسالة «ذِكْر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل» للإمام الذهبى.

* **الباب الثانى:** ذكر مصطلحات خاصة لبعض الأئمة فى بعض

الألفاظ.

* **الباب الثالث:** ذكر ألفاظ لها منزلة معينة عند إطلاقها جرحاً أو تعديلاً ولا تنتقل عنها إلا لقرينة صارفة.

* **الباب الرابع:** ذكر ألفاظ ظاهرها الجرح والتعديل والأمر على خلاف ذلك.

* **الباب الخامس:** ذكر ألفاظ وعبارات مترددة بين منزلتين فأكثر والترجيح للقرينة.

* **الباب السادس:** ذكر ألفاظ تختلف فى المعنى وقد يُظن اتحادها أو تقاربها.

* **الباب السابع:** ذكر ألفاظ يتفق معناها وقد يُظن اختلافها.

* **الباب الثامن:** ذكر ألفاظ وعبارات لا يلزم منها تضعيف الراوى مطلقاً.

* **الباب التاسع:** ذكر ألفاظ خفيفة الجرح وتطلق أحيانا على الجرح الشديد.

* **الباب العاشر:** ذكر ألفاظ يترجمها مَنْ بعد إمام الجرح والتعديل.

* **الباب الحادى عشر:** ذكر ألفاظ الجرح المجمل والجرح المفسر.

* **الباب الثانى عشر:** ذكر أساليب أئمة الجرح والتعديل فى الكلام على الرواة.

وأما القسم الثانى:

فهو عبارة عن فوائد وقواعد مستفادة من كتب المصطلح وكتب التراجم وكتب العلل وتفصيل ذلك يأتى فى محله إن شاء الله.

وأما القسم الثالث:

فهو عبارة عن معجم لأئمة الجرح والتعديل المذكورين فى رسالة الذهبى

مع زيادة عليهم إن شاء الله، أذكر فى ترجمة كل إمام منهم سنة ميلاده ووفاته إن أمكن، وبلده ومذهبه الاعتقادى والفقهى، لأن بمعرفة سنة ميلاده ووفاته ومعرفة ذلك بالنسبة للراوى يستطيع الطالب أن يعرف هل الإمام عاصر الراوى أم لا، لأن كلام المعاصر مقدم على كلام المتأخر، وإذا علم مذهب الإمام ومذهب الراوى فإن كانا مختلفين فقد يكون الجرح بسبب ذلك، وإذا عرف الطالب بلد الإمام وبلد الراوى عرف وزن الكلام جرحاً وتعديلاً، ولاسيما عند التعارض لأن بلدى الرجل أعرف به إذا كان أهلاً للكلام فى الرواة، وإذا علم المتشدد منهم والمتساهل والمعتدل، استطاع الطالب أن يعرف من يقدم كلامه فى الترجمة.

وأئمة الجرح والتعديل الذين لهم كتب دوّنوا فيها كلامهم أو دونها تلامذتهم ووقفت عليها أقوم بعمل دراسة تفصيلية لها، إن شاء الله تعالى وأوضح شرط كل إمام فى كتابه إن كان له شرط ومدى الوفاء بذلك، وأوضح اصطلاحاته فى ذلك الكتاب ومنهجه فيه، حتى يتمكن طالب العلم من الوقوف على الصواب إن شاء الله. وأجعل ذلك فى ترجمة صاحب الكتاب.

إذا علمت هذا، فهناك أمور ينبغى أن أنبه عليها وهى **منهجى فى الكتاب** وبيان لطريقتى فيه والله المستعان.

○ **الأمر الأول:**

وهو من أهم هذه الأمور، أننى أذكر اللفظ من ألفاظ الجرح والتعديل وأجعله فى المرتبة التى تليق به، وأذكر ترجمة من التراجم تشهد لذلك، وليس معني ذلك أن ما أذكره من قول هو القول الأول والأخير فى حال صاحب الترجمة، بل من أراد الوقوف على حال صاحب الترجمة فليرجع إلى مظان ذلك وهى كتب الجرح والتعديل، ليقف على ما قيل فى الراوى ثم يحكم عليه بما يستحق، وستجد إن شاء الله تعالى أثناء الكتاب بعض تنبيهات على ذلك وتركت التنبيه فى أكثر التراجم اكتفاء بما ذكرته هنا والله أعلم.

السبيل إلى معرفة معنى أى لفظ من ألفاظ الجرح والتعديل، يكون إما بنص من الإمام نفسه كأن يقول: إذا قلتُ كذا فمعناه كذا، أو بنص من تلميذ له أو من إمام آخر، أو باستقراء للمواضع التى ورد فيها هذا اللفظ، أو بمقارنة كلام الإمام مع كلام بقية الأئمة، لأن كلامهم فى الغالب يقوى بعضه بعضاً ويفسر بعضه بعضاً وإن كان يظهر لدَى كثير من الناس التعارض لكن الجمع كثيراً ما يكون ميسوراً، والله أعلم.

وأيضاً يعرف معنى ألفاظ الجرح أو التعديل إما بالرجوع إلى اللغة – لكن الاصطلاح مقدم على اللغة فى ذلك إذا تعارضاً –، أو بالرجوع إلى عرف المتكلِّم أو بالنظر فى كتب الأمثال العربية .... وهكذا.

○ **الثالث:**

هذه الألفاظ التى جمعتها ليست على سبيل الحصر – وإن كان الحصر ممكناً خلافاً لبعضهم – لكن هذه الألفاظ تعتبر أساساً كاملاً وشاملاً – إن شاء الله تعالى – لغيرها من الألفاظ فما بقى من الألفاظ قليل جداً ويقاس على ما ذكرته، وإنما أهملت ما أهملت لأنه بنفس معنى الذى ذكرت مع اختلاف قليل فى اللفظ، كأن يقال فلان : « لا بأس به» ويأتى بلفظ آخر : «فلان ما به بأس» ويأتى بلفظ آخر : «ليس به بأس» وقس على ذلك.

○ **الرابع:**

كثير من الألفاظ التى يقف عليها القارىء فى هذا الكتاب ربما وقفت عليها فى أكثر من خمس تراجم، أو فى ترجمة واحدة لكن فى مواضع متعددة، فإذا نشطت ورأيت أن مِن ذِكر كل المواضع أو أكثرها فائدة سردت المواضع التى ورد فيها هذا اللفظ، وإلا اكتفيت بموضع واحد أو ترجمة واحدة خشية الملل أو تسويد الصحيفة بما ليس وراءه كبير طائل.

○ **الخامس:**

لا ألتزم الرجوع إلى كتب اللغة فى كل لفظة جرحاً أو تعديلاً، لأن ذلك يقتضى كبر الكتاب جداً لتحصيل ما هو حاصل، لكن إذا كانت هناك ألفاظ يظن أنها غريبة رجعت إلى مصادر ذلك وأشرت إليه.

○ **السادس:**

اعلم أن ألفاظ الجرح والتعديل تستمد قوتها من منزلة قائلها فهماً واعتدالاً وحُسْنَ زمان، وكذا من عموم لفظها، فليس قول المتساهل والمتشدد كقول المعتدل، وليس قول أحدهم : «ما رأيت أحسن من فلان» وهو فى الأزمنة المشهورة بالعلم والفضل كقول المتأخر، وليس قول أحدهم : «فلان يكفى قبيلة» كقول آخر : «فلان يكفى أهل الدنيا» ..... وهكذا.

○ **السابع:**

المعيار فى وضع هذا اللفظ فى هذه المرتبة وذاك فى تلك هو دلالة اللفظ بمفرده ومعناه المتجرد عن القرائن، فقد تقال كلمة رفيعة المدح فى رجل ليس حاله هكذا أو العكس، فالعبرة بدلالة اللفظ – كما سبق تفصيل كيفية معرفة دلالته فى الأمر الثانى – لا بمن قيل فيه هذا اللفظ ، والله أعلم.

○ **الثامن:**

أذكر كلام الأئمة فإن كان لى قول أذكره بعد قولى: «اهـ» أو أذكر رقم الجزء والصفحة وأشير إلى المرجع الذى أخذت منه وما بعده فهو كلامى أو أقول: «قلت»:

○ **التاسع:**

إذا ذكرت لفظاً من ألفاظ الجرح والتعديل فأنا لا ألتفت إلى قائل هذا اللفظ، هل هو متشدد أو متساهل أو معتدل، أو فوق الذى تكلم فيه أو دونه، أو غير ذلك من أمور، لأن قصدى بيان اللفظ ومعناه، أما الذى يريد أن يبحث

فى حال الرجل المترجَم له ويحكم عليه بما يستحق فلابد أن يراعى ما تقدم.

○ **العاشر:**

أكثر ألفاظ الجرح والتعديل قد دوِّنت فى كتب قائليها أو فى كتب تلامذتهم، لكنْ هناك أيضاً كثيرٌ من الألفاظ وقفت عليها فى كتب المتأخرين، والمقصود من عملى هذا هو معرفة معنى اللفظ لغة واصطلاحاً، أما الذى يبحث فى حال الراوى فعليه معرفة صحة الأسانيد إلى الإمام الذى تكلم فى هذا الراوى بالجرح أو بالتعديل، لأن الألفاظ التى لم أبحث فى أسانيدها أكثرها متكرر وموجود فى أقوال الأئمة، فإن لم تصح هذه اللفظة مثلاً عن ابن مهدى فهى موجودة فى كلام غيره، وهكذا أما القليل من ذلك فإن صح الإسناد به فقد بيَّنْتُ معنى اللفظ ومنزلته مدحاً وقدحاً وإلا فلا ضرر، والله أعلم.

○ **الحادى عشر:**

أرقام الصفحات والأجزاء وأسماء المراجع آثرت أن أدخلها داخل الكتاب لا فى الحاشية لسببين، الأول: كثرة ذلك مما يثقل الحاشية.

الثانى: أن ذلك يتعب القارىء، لأنه إذا كان يقرأ ثم وجد رقم (١) مثلاً فإنه ينزل إلى رقم (١) فى الحاشية، فيقرأ رقم الجزء والصفحة واسم المرجع ثم يرفع بصره فى متن الكتاب إلى رقم (١) ليبدأ من حيث انتهى، ففى هذا مشقة على القارىء، وهذا خلاف لماتعارف عليه بعض المؤلفين، وقد أعجبنى فى هذا صنيع الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألبانى- حفظه الله تعالى- ومتع به ونفع به المسلمين، وإن كان فى بعض الحالات يَحْسُن كتابة ذلك فى الحاشية.

وأيضاً إذا نقلت قولاً أو ترجمة من «التاريخ الكبير للبخارى» أو «الجرح والتعديل» لابن أبى حاتم الرازى أو ما شابههما فإنى أعزوه إلى رقم الجزء والصفحة حسب المطبوعة التى بين يدىّ لا حسب تقسيم وتجزئة المؤلف، وفى ذلك من التيسير على الطالب فى الوقوف على ما ذكرته ما لا يخفى على طالب علم خلافاً لبعض المؤلفين والله أعلم.

○ **الثانى عشر:**

إذا ذكرت عدة تراجم من عدة مراجع تشهد لما قلته، فكان ينبغى أن أبدأ بذكر الأقدم فالأقدم من المراجع أو من الأئمة، لكن قد أخالف ذلك لزيادة بيان من المتأخر، أو لأنى لم أقف على كتاب الإمام نفسه إلا بعد تدوينى للمسألة من كتاب المتأخر عنه، وأرى فى ذلك نسبة الفائدة إليه، وقد أشير إلى موضع ذلك فى كتاب المتقدم وقد لا أشير والأمر سهل، والله أعلم.

○ **الثالث عشر:**

النادر جداً من الألفاظ أو العبارات قد يجدها القارىء غير معزوة إلى مصدر، وهذا إما لأنى نسيت الموضع الذى وقفت عليه فيه، أو لأنى اكتفيت بشهرتها، أو لأنى قد سبق لى ذكرها مفصلة والله أعلم.

○ **الرابع عشر:**

ألفاظ المرتبة الواحدة لا يظن طالب علم أنها سواء من كل ناحية، بل تجد فى المرتبة الواحدة اختلافاً، وأن هذا اللفظ أرفع من ذاك أو أردأ منه، لكن المعيار فى تقسيم المراتب هو تشابه الألفاظ وتقاربها لا اتحادها دائماً من كل وجه، ولو راعيتُ فى تقسيم المراتب هذه الفروق لكانت المراتب أضعاف أضعاف ما ترى، والأئمة السابقون قسموا المراتب فما زادوا على اثنتى عشرة مرتبة فيما أعلم، لكن ألفاظ أى مرتبة بجملتها أعلى من التى بعدها ودون التى فوقها، والله تعالى أعلم.

ويزداد الأمر غموضاً فى بعض الألفاظ من المراتب التى يصلح أهلها للشواهد والمتابعات، وكان أهم ما يهمنى ألا ينتقل لفظ من ألفاظ الشواهد إلى ألفاظ الاحتجاج أو الرد، وإن كنت أتحرى ما استطعت وضع كل لفظ فى محله وأسأل الله أن أكون قد وُفِّقت فى هذا.

وإذا قلت فى بداية كل مرتبة: عند ابن أبى حاتم أو العراقى أو الحافظ ابن حجر.... كذا وكذا من الألفاظ فليس معناه أنهم قالوا هذا اللفظ فى هذه المرتبة حسب ترتيبى أنا فقد أذكر كلاماً لأحدهم فى الثانية من مراتب التعديل وقد

ذكره حسب ترتيبه فى الرابعة ولكن العبرة بمعنى اللفظ، والله أعلم.

○ **الخامس عشر:**

عن إطلاق: «قال الحافظ» فأنا أقصد بذلك حافظ عصره وقريع دهره خاتمة الحفاظ وياقوتة المحدثين شهاب الدين أبا الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى- رحمه الله تعالى-، أما غيره فأنا أقيّد وأقول: قال الحافظ فلان ....والله أعلم.

○ **السادس عشر:**

لما كانت الألفاظ والفوائد كثيرة العدد جداً، ولو فعلت لها فهرساً مفصلاً لجاء فى نحو خُمس أو رُبع الكتاب، ولظروفٍ مّا رأيت أن أجمل فى الفهرس وأجعل الألفاظ بالخط الأسود السميك أو بالأحمر إن تيسر ذلك، إما فى هذه الطبعة أو فى غيرها إن شاء الله تعالى ليسهل على الطالب معرفة أى لفظ ومكانه، والله أعلم.

○ **السابع عشر:**

كنت أود أن يصدر الكتاب بأقسامه الثلاثة مرة واحدة، ولكن أشار علىّ بعض طلبة العلم - جزاهم الله عنى خيراً - بطبع القسم الأول ويلحقه ما بعده إن شاء الله، فقد يقف القارىء على أشياء تشكل عليه - مع ظنى أننى قد بينت كل ما يحتاج إلى بيان فيما أعلم - فلعله يقف على ما يشفى علته فى الجزأين الآخرين والله أعلم.(١)

□ كلمة شكر □

أولاً أحمد ربى وأشكره أن حبّب إلىّ طلب العلم وخاصة علوم الحديث، وأسأله سبحانه مزيداً من التوفيق والسداد، وفى نهاية هذه المقدمة أتقدم بكل شكرى لشيخى المبارك أبى عبد الرحمن مقبل بن هادى الوادعى حفظه الله تعالى،

---

(١) الثامن عشر: قد أذكر عدة ألفاظ متتابعة فى الجرح أو التعديل، وأتبع ذلك بقولى: قاله فلان، وأنا أقصد بذلك غالبا القول الأخير من هذه الألفاظ.

على تشجيعه لى فى هذا الكتاب ونصائحه المباركة النافعة لى بين الحين والآخر، وبذله بعض وقته لمراجعة بعض أبواب هذا الكتاب، فجزاه الله عنى خيراً وجعله مباركاً أينما كان وكفاه شر كل ذى شر هو آخذ بناصيته، كما أتقدم بالشكر أيضاً لجميع إخوانى الذين ساعدونى فى مراجعة ومقابلة الكتاب، فجزاهم الله عني خيراً كثيراً.

وأخيراً أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل صالحاً ولوجهه خالصاً، وأن يخفف به عنا وأن يفرج به كربتنا فى الدارين، وأن ينفع به كاتبه ووالديه وأهله وذريته وقارئه ومن نظر فيه......آمين.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه الفقير إلى عفو ربه:

أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل

نزيل مأرب – وادى عبيدة

مصر – المنصورة – السنيطة

الجمعة ٢٦/ صفر/ ١٤٠٩هـ.

□ الباب الأول □

(ذكر مراتب الجرح والتعديل مُرَتَّبَةً من أعلى مراتب التعديل إلى أردأ مراتب التجريح)

اعلم أن بعض الأئمة رتَّب مراتب الجرح والتعديل ترتيباً خلاف ما اخترتُ، فذكر أعلى مراتب التعديل وانتهى بأقلها ثم بدأ بأردأ مراتب التجريح وانتهى بأخفها، ولكنى اخترت صنيع ابن أبى حاتم وابن الصلاح وابن حجر رحمهم الله تعالى، فى ذكر مراتب التعديل من أعلاها إلى أقلها، ثم بدأت بذكر مراتب الجرح الخفيف وانتهيت بأردأ مراتب التجريح، لينخرط الجميع فى نسق واحد فتكون أُولى المراتب هى أعلى مراتب التعديل، ويبدأ التعديل يخفف شيئاً فشيئاً حتى نصل إلى بداية الجرح فيزداد شيئاً فشيئاً حتى تصلى إلى أردأ التجريح، والأمر سهل، والله أعلم.

□ أولاً: ذكر مراتب التعديل □

○ المرتبة الأولى:

ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى فى كتاب « تقريب التهذيب» أن أُولى المراتب هم الصحابة رضى الله تعالى عنهم، وقد اعترض على ذلك العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعانى رحمه الله فى كتابه «توضيح الأفكار» فقال: «واعلم أنه جعل الحافظ ابن حجر أُولى المراتب كونه صحابياً...... وظاهر هذا أن كونه صحابياً قد تضمن أنه ثقة حافظ، فصفة الصحبة قد تكفلت بالعدالة والضبط، وهذا لا إشكال فيه بالنظر إلى العدالة على أصلِ أئمة الحديث، ولكن

بالنظر إلى الضبط والحفظ لا يخلو عن الإشكال، إذ الحفظ وعدمه من لوازم البشرية لا ينافى الصحبة؛ بل لا ينافى النبوة، فقد صح عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه نسى فى صلاته وغيرها، فكيف يجعل كون الراوى صحابياً أبلغ من الموصوف بأوثق الناس ونحوه، والصحبة لا تنافى النسيان وعدم الحفظ بل قد ثبت فى « صحيح البخارى» نسيان عمر لقصة التيمم وتذكير عمار له بها ولم يذكر، بل قد ثبت أنه قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «رحم الله فلانا لقد ذكرنى البارحة آية كنت أُنسيتها........» اهـ (٢/٢٦٣ - ٢٦٤).

قلت: كذا قال العلامة الصنعانى رحمه الله وتبعه على ذلك كثير من طلبة العلم، وعندى أن ما صنعه الحافظ ابن حجر رحمه الله يمكن أن يكون له وجه وإن لم أتبعه فى صنيعه - والدفاع عمّا صنعه الحافظ ابن حجر رحمه الله يكون من وجوه:

الأول: أن قول الصنعانى رحمه الله: بأن الصحبة بل والنبوة لا تنافى النسيان، صحيح ولكن يمكن أن يقال: والنسيان أيضاً لا ينافى الضبط، فقد ذكر العلامة النقادة المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعملى اليمانى رحمه الله تعالى فى كتابه «التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل» أن النسيان لا يلزم منه اختلال الضبط، قال: «فإن الناسى إن نسى الحديث أصلاً لم يحدث به البتة، وكيف يحدث به وهو ناس له؟ قال: وإن عرض له تردد فى قصة أو فى بعضها فإنه إذا كان ضابطاً لم يحدث بها أو يحدث بها ويبين التردد والشك، فالضابط هو الذى لا يحدث إلا بما يتقنه فما لم يتقنه لم يحدث به أو يبيِّن شكه......».

وقال فى موضع آخر: «النسيان لا يلزم منه خلل الضبط، لأن غايته أنه كان أولاً يحفظ أحاديث فحدث بها ثم نسيها فلم يحدث بها، وأما الوهم فإن كان يسيراً يقع مثله لمالك وشعبة وكبار الثقات فلا يستحق أن يسمى خللاً فى الضبط.....». انظر (ص ٦٠)، وما بعدها من «التنكيل»، وكذا (ص ٧٤٠).

الوجه الثانى: أن السخاوى رحمه الله ذكر أن الخلاف فى مسألة قبول

زيادة الثقة وردها فيمن دون الصحابى بالاتفاق، فقد قال السخاوى رحمه الله فى «فتح المغيث»: «إذا صح السند إلى الصحابى فهى مقبولة بالاتفاق» اهـ. (٢١٨/١) ومعلوم أنهم يردون زيادة الثقة إذا كانت مخالفة لرواية من هو أرجح منه على تفاصيل تأتى فى محلها إن شاء الله، أما الصحابى إذا تفرد بزيادة لم يروها غيره من الصحابة سواء كان عددهم أكثر أو كانوا أحفظ منه فلا تُرد، يوضح ذلك:

الوجه الثالث: أن الذى ينظر فى كتب العلل والكتب التى فيها تخريج الأحاديث يجد أن صنيع الحافظ أو الحفاظ فى حكمهم على لفظة ما أو جملة أو حديث كامل بالشذوذ أو النكارة كل ذلك راجع إلى من هو دون الصحابى، ولم أقف على حديث يخطئون فيه الصحابى بحجة أن من بعده من حفاظ التابعين اختلفوا عليه فيه وإن وُجد ذلك فهو نادر جداً بالنسبة لغيره، واختلاف الحفاظ على راوٍ يدل على أن الوهم منه لا منهم، نعم قد يوهمون الصحابى إذا خالف من هو أرجح منه، كأن يقدموا رواية نساء النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم فى صفة الاغتسال وما كان يفعله فى البيت صلى الله عليه وعلى آله وسلم على قول غيرهن من الصحابة لأنهن رضى الله عنهن أعلم بذلك من غيرهن وهكذا، هذا مع أن من وصف ممن دون الصحابة بأنه من أوثق الناس لم يسلم مع ذلك من اعتراض على بعض رواياته إما فى المتن وإما فى الإسناد أو فيهما، فما سلم من ذلك مالك، وهو النجم إذا ذكر الأثر، وما سلم من ذلك شعبة وهو شعبة، وغيرهما.

الوجه الرابع: أن الحافظ ذكر الصحابة لشرفهم كما صرح بذلك فى «تقريبه» وربما أنه لم يقصد بذلك التعديل المتعارف عليه من الأئمة.

وقد حررت هذا الجواب دفاعاً عن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، فمثله يُلتمس لقوله المخارج قبل الحكم بتخطئته، وإن كنت أرى أن أبدأ ألفاظ هذه المرتبة بما ذكره الحافظ ابن حجر فى المرتبة الثانية تبعا لما عليه الأكثر والله المستعان.

□ ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب التعديل □

ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى أن من ألفاظ هذه المرتبة: من أُكِّد مدحُه، إما بأفعل (**كأوثق الناس**)، أو بتكرير الصفة لفظاً (**كثقة ثقة**) أو معنًى (**كثقة حافظ**) ....كما في : «التقريب»، وزاد تلميذه السخاوى رحمه الله تعالى: «**أصدق البشر وأوثق الخلق**»، قال: وأُلحق الحافظ: «**إليه المنتهى فى التثبت**» قال: ويليها – وإن كان فى نفس المرتبة –: «**فلان لا يسأل عن مثله**» قال: وهل يلتحق بها: «**لا أعرف له نظيراً فى الدنيا**» ؟ قال: محتمل اهـ . قلت: ووجه قوله: «محتمل» أن ذلك قد يذكر ولا يُقصد به المدح فى الحديث، ولكن يقصد به المدح فى العبادة والزهد والفضل أو التمسك بالسنة والدفاع عنها....أما إذا قُصد بذلك الحديث فلا شك أن هذا اللفظ يكون من ألفاظ هذه المرتبة، مع مراعاة أن هذا القول يستمد قوته من علو قدر قائله وارتفاع منزلته، والله أعلم.

وأما عدُّ السخاوى رحمه الله قولهم: «**فلان لا يسأل عن مثله**» من ألفاظ هذه المرتبة، ففيه الاحتمال السابق، بل قد يَرِدُ على سبيل الجرح الشديد كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى، وإن كان الغالب على هذا اللفظ إطلاقه فى التعديل، وكذا عَدُّ السخاوى قولهم: «**أصدق البشر**» لا يخلو من تأمل، ووجهه ما قد سبق، وإن كان أبو أسامة قال فى زائدة بن قدامة الإمام: «**كان من أصدق الناس وأبرّهم**» كما فى «تذكرة الحفاظ» (١/٢١٥) لكن اللفظ بمفرده محتمل كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

وقول الحافظ: «....أو بتكرير الصفة لفظاً «**كثقة ثقة**»»، قال الحافظ السخاوى ومِنْ قبلِه الحافظ العراقى: «لأن التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالى منه».

قال السخاوى: «وعلى هذا فما زاد على مرتين مثلاً يكون أعلى منه كقول ابن سعد فى شعبة: ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث»، وقال أيضاً: «وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة: حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة........تسع مرات - وكأنه سكت لانقطاع نفسه -» (٣٦٣/١) «فتح المغيث».

وزاد السخاوى رحمه الله فى هذه المرتبة قولهم: «عدل ضابط» .. وعندى فى ذلك نظر لأن قولهم: **«ثقة»** والذى محله المرتبة الثانية معناهَ أنه عدل ضابط، ألا ترى تعريفهم للحديث الصحيح بأنه الحديث الذى يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه........، وهم لا يقصدون بذلك أن يكون راويه فى أعلى مراتب التعديل ولابد ، بل هو عام يدخل فيه أهل هذه المرتبة والتى تليها، وإلا لما كان هناك من الأحاديث التى يحكم بصحتها إلا القليل النادر والله أعلم.

ومن ناحية تكرير اللفظ فلا شك أنه كلما تكرر الوصف بالمدح ارتفع الحكم، إلا أن تظهر قرينة تدل على أن التكرير قصد منه البيان والتفسير لا التأكيد كقولهم : «فلان صدوق لا بأس به أو صدوق صالح.....» إلخ.

* * *

□ ذكر ألفاظ أخرى وقفتُ عليها فى هذه المرتبة □

○ فمن ذلك: قولهم فى الراوى: **«ثقة ثبت»** واعلم أن وصفهم للراوى بأنه «ثقة ثبت» وإن كان من ألفاظ التعديل الرفيعة، إلا أنه لا يلزم منه أن الراوى لا يوجد فى حديثه بعض الاختلاف فقد قال عبد الرحمن بن مهدى فى الحكم بن عتيبة: «ثقة ثبت ولكن يختلف» يعنى حديثه كما فى «الجرح والتعديل» (١٢٤/٣) وكما قال ابن أبى مريم عن ابن معين فى ترجمة حبيب بن أبى ثابت

قيس بن دينار: «ثقة حجة»، قيل له: ثبت؟ قال: نعم إنما روى حديثين، قال: أظن يحيى يريد منكرين حديث «المستحاضة» وحديث «القبلة للصائم» (١٧٨/٢) «تهذيب التهذيب» وفيه دليل على أن قولهم: «ثبت» لا ينفى النادر من الوهم والله أعلم.

○ ونحو ذلك قولهم فى الراوى: «**ثقة ما أثبت حديثه**» أو «**ما أقول إن أحداً أثبت منه فى الحديث**» قاله ابن المدينى فى إسماعيل بن علية (٢١٧/١) من «الميزان».

○ وقول أحد أئمة الحديث: «**خلَّفْتُ ببغداد مثلاً فلاناً**» فهذا يدل على أنه خليفة له ومنزلته تقرب من منزلة هذا الإمام -، ونحو قول أبى زرعة فى على بن نصر الجهضمى: «**كنت أرجو أن يكون خلفاً**»، والجهضمى قد وثقه أبو حاتم وأطنب فى ذكره والثناء عليه انظر «الجرح والتعديل» (٢٠٧/٦).

○ وقولهم: «**فلان ركن من أركان الحديث**» ويزداد هذا القول قوة إذا شدّ القائل على يده، فهذا يشير إلى ثقته وتثبته وتأكد القائل مما يقول والله أعلم.

○ قولهم: «**فلان مجمع على ثقته فى الحديث**» أو «**متفق على ثقته وأمانته والاحتجاج به**» وكقول ابن المدينى : «اجتمع أهل البصرة على عدالة أبى عمر الحوضى وعبد الله بن رجاء.....» (٣٥٥/١٠) «النبلاء».

والحوضى قال فيه أحمد: «هو ثبت لا يؤخذ عليه حرف واحد»، والاجتماع هنا على العدالة فى الرواية لا الدين فقط، بل قد يقولون: «**عدل**» على من هو من أهل هذه المرتبة.

الأول: أن قولهم فى الراوى: «متفق عليه» قد يذكرونه ويقصدون بذلك العدالة فى الرواية كما جاء فى «تهذيب التهذيب»: قال الخليلى فى عباس ابن محمد بن حاتم: «متفق عليه»، قال الحافظ: «يعنى على عدالته وإلا

فالشيخان لم يخرج له واحد منهما» (٥/١٣٠).

الثانى: وجدت من صنيع الحافظ الذهبى أنه يطلق قوله: «متفق عليه» ويقصد بذلك أن حديث الراوى فى الكتب الستة، ويكثر من ذلك محقق «الضعفاء الكبير للعقيلى» انظر ترجمة عاصم بن أبى النجود بهدلة وغيرها....وهذا بخلاف ما نحن فيه والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**حدثنا فلان وهو فى التثبت كالأسطوانة**» كما فى ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق السبيعى (١/٢٠٨) «الميزان». ونحو هذا القول قولهم: «**فلان أوثق من أساطين مسجد الجامع**».

ونحوه قول إسماعيل بن أبى خالد فى قيس بن أبى حازم: حدثنا قيس هذه الأسطوانة (٨/٣٨٨) «تهذيب التهذيب». لكنهم قد يذكرون لفظ: «الأسطوانة» ويقصدون أنه فى خشوعه وثباته كالأسطوانة، قال أحمد بن سنان: «ما رأينا عالماً قط أحسن صلاة من يزيد بن هارون يقوم كأنه اسطوانة» (١٤/٣٤٠) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «**فلان ثقة مسنِد عديم النظير**»، «**وثقة كبير الشأن**»، «**وثقة عدل**»، «**وثقة نظيف الإسناد**» أى ينتقى فى الرواية فلا يحدث عن المجهولين والمتروكين والضعفاء، والمحدث الذى ينتقى فى الروايات قد بلغ الدرجة العليا فى العدالة والفهم، أما من جهة العدالة: فتركه للرواية عن الضعفاء يدل على ورع عنده، لأن إظهار كثرة الروايات أمر محبب لدى نفوس المحدثين، ومن صبر على الرواية عن الثقات فقط فلا شك أن حديثه لا يكثر جداً كما لو حدث عن كل أحد، وسيأتى إن شاء الله تفصيل ذلك.

وأما من جهة الفهم: فإنه لا يترك الرواية عن الضعفاء إلا من كان له بصر وتمييز لأحوال ومراتب الرواة، ومن هذا حاله فهذه المرتبة محله، والله أعلم.

○ أما قولهم: «**ثقة حلو الحديث**» فإن كان السبب فى ذلك انتقاؤه فى الروايات فهذا محله، وإلا فقد يكون سبب حلاوة حديثه هو علو إسناده، أو غير

ذلك ولا يلزم من ذلك أن يكون محله هنا، وهذا اللفظ قاله أحمد فى زكرياء ابن أبى زائدة انظر (٧٣/٢) «الميزان».

○ وقولهم: **«إليه المنتهى فى الثقة»**.

○ وقول أحدهم: **«إذا وافقنى فلان فلا أبالى من خالفنى»** كما قاله يحيى بن سعيد القطان فى عفان بن مسلم الصفار (٨١/٣) «الميزان».

○ ونحوه: **«لو خالفنى فلان وأنا أحفظ سماعى لتركت حفظى لحفظه»** وكقول حماد بن زيد فى شعبة: **«إذا خالفنى صرت إليه»** (٢٠٦/٧) «النبلاء».

وسئل حماد عن سبب ذلك قال: «إن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث عشرين مرة وأنا أرضى أن أسمعه مرة» (٢١٩/٧) «النبلاء». وقيل فيه أيضاً: كان يكرر، وسيأتى أن هذا قد يُذَمُّ به بعض الرواة على سبيل التبلد وعدم سرعة الفهم.

ونحو هذا اللفظ ما جاء عن أحمد أنه حدث بحديث عن سفيان، فقال حسين بن منصور: «خالفك يحيى بن يحيى» فقال: «كيف قال يحيى؟» قال: «فأخبرته، فضرب على حديثه وقال: **«لا خير فيما خالف فيه يحيى بن يحيى»**» (٥١٥/١٠) «النبلاء».

○ وقولهم: **«فلان أحد الأعلام الأثبات»** وأما قولهم: «أحد الأعلام» فقط فلا ينفى اللين فى الحديث، كما قال الذهبى فى نعيم بن حماد الخزاعى (٢٦٧/٤) «الميزان»، ومن نظر فى تراجم «تذكرة الحفاظ» للذهبى علم أن كثيراً من التراجم يطلق فيها الذهبى رحمه الله هذا القول ومع ذلك يتكلم فى حديث الراوى، بل وقد يتكلم فى عدالته، و الله أعلم.

○ وقولهم فى الراوى : **«فلان ثقة وزيادة»** قاله أحمد فى عمارة بن عمير (٣٦٧/٦) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: **«فلان ثقة من أهل المعرفة»**.

○ وقولهم فى الراوى: «**فلان حجة، أو حجة بلا نزاع، أو حجة وفاقاً، أو حجة فيما يرويه محصل لما يمليه، أو حجة الله على عباده، أو حجة بين الله وبين عباده فى الأرض، أو حديثه حجة أحج ما يكون، أو من حجج الله على خلقه**». وقول الشافعى فى مالك: «**حجة الله تعالى على خلقه بعد التابعين**» (٨/١٠) «تهذيب التهذيب».

فقد صرح السخاوى رحمه الله ومِنْ قبلِه الحافظ الذهبى أن قولهم فى الراوى: «حجة» أعلى من قولهم: «ثقة» كما فى «تذكرة الحفاظ» ترجمة المفيد أبى بكر محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب (٩٧٩/٣)، وكما فى «فتح المغيث» (٣٦٤/١). ومعنى قولهم: «فلان حجة» أى أنه يؤخذ بروايته، ورأيه، وسيرته، وشمائله.

○ وقولهم: «**فلان رجل صالح يتقن حديثه لا يزيد ولا ينقص**» قاله أبو حاتم فى موسى بن على بن رباح.

○ وقول الذهبى: «**فلان قفز القنطرة بل قفز من الجانب الشرقى إلى الجانب الغربى** » ذكر ذلك الذهبى فى ترجمة يحيى بن معين بعد أن ذكر فيه قول أحمد: «أكره الكتابة عمن أجاب فى المحنة كيحيى وأبى نصر التمار....» قال الذهبى: «وإنما ذكرته عبرة لِيُعْلَمَ أن ليس كل كلام وقع فى حافظ كبير بمؤثر فيه بوجه، ويحيى فقد قفز القنطرة بل قفز من الجانب الشرقى إلى الجانب الغربى» (٤١٠/٤) «الميزان» أما قولهم: «قفز القنطرة» بمفرده، فقد قاله أبو الحسن المقدسى رحمه الله فيمن خُرِّج له فى الصحيح كان يقول: «هذا جاوز القنطرة»، قال الحافظ: «يعنى أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه»، كما فى «مقدمة الفتح». ولا يخفى أن هذا اللفظ لا يلزم منه أن يكون من أهل هذه المرتبة، فقد قال الذهبى فى ترجمة عبد السلام بن حفص: «وروى عنه خالد بن مخلد، وخالد ذو مناكير عدة لكنه قفز القنطرة» (٦١٥/٢) «الميزان».

نعم يكون من هؤلاء من هو فى الدرجة العليا، كما قال الذهبى فى عبد الله بن محمد بن أبى شيبة الحافظ الكبير الحجة أبى بكر: «ممن قفز القنطرة وإليه المنتهى فى الثقة» (٤٩٠/٢) «الميزان». وكقول أبى على الحافظ فى ابن جوصاء

الإمام: «هذا إمام من أئمة المسلمين قد جاز القنطرة» (٧٩٧/٣) «تذكرة الحفاظ»، وابن جوصاء لم يخرج له فى «الصحيحين». وقد ورد هذا اللفظ بصيغة أخرى، كقول الذهبى فى محمد بن كثير العبدى: «الرجل ممن طَفَر القنطرة، وما علمنا له شيئاً منكراً يُلَيَّن به» (٣٨٤/١٠) «النبلاء».

وكقوله أيضاً فى إسماعيل بن عبد الله بن أبى أويس: «الرجل وثب إلى ذلك البر واعتمده صاحبا «الصحيحين»، ولا ريب أنه صاحب أفراد، ومناكير تنغمر فى سعة ما روى فإنه من أوعية العلم» اهـ.

○ وقولهم فى الرواى: «**هو ثقة الحديث جداً**».

○ وقولهم: «**فلان ريحانة المحدثين أو سيد المحدثين**».

○ وقولهم: «**فلان متين**» وهذا أعلى من قولهم: «**ثقة**»، يدلك على هذا أن محمد بن يحيى الذهلى قال هذا اللفظ فى حجاج الصواف فقال ابن خزيمة رحمه الله: «يريد أنه ثقة حافظ» (٢٠٣/٢ - ٢٠٤) «تهذيب التهذيب».[1]

○ وقولهم: «**فلان فوق الثقة جبل**». قاله الدارقطنى فى الحسن بن عبد العزيز الجروى كما فى «تهذيب التهذيب» (٢٩٢/٢) وانظر «سؤالات الحاكم للدارقطنى» (ص ١٩٤)، وكذا قولهم: «**فلان جبل من الجبال أو من الجبال الرواسى أو جبل**». والجبل سيد القوم وعالمهم، ويستعار للمجد والشرف اهـ. (٩٧/١١) «لسان العرب».

وأكثر ما يطلق هذا اللفظ على سبيل المدح، وهو فى الحديث بمعنى الراسخ الثبت فى الرواية، لكنى وقفت على استعماله فى العبادة، ووقفت أيضاً على استعماله فى التجريح، كما فى «المغنى» للذهبى وترجمة أحمد بن عبد الله بن خالد الجوبارى ويقال الجويبارى: قال الذهبى: «فى عصر شيوخ الأئمة كذاب جبل» (٤٣/١) وهذا غاية فى القدح والله المستعان، وقال الذهبى فى حبة بن جوين العرنى: «شيعى جبل» كما فى «المستدرك» (١١٢/٣).

---

(١) وحجتى فى إدخال هذا اللفظ فى هذه المرتبة تفسير ابن خزيمة رحمه الله وإلا فالظاهر أن هذا اللفظ من ألفاظ المرتبة. والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ثقة يفصل الألفاظ أو ثقة يفصل بين الواو والفاء أو بين الياء التاء**». ومعنى قولهم: «ثقة يفصل الألفاظ» أى أنه يفرق بين حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وعن..... إلخ وهذا يدل على غاية الإتقان وسيأتى نحو ذلك قريباً.

○ وقولهم: «**ما بين لابتيها أوثق من فلان** أو **أوثق من برأ الله فى الحديث هو فلان** أو **ليس على بسيط الأرض أوثق من فلان** أو **ما رأيت أسود الرأس أوثق من فلان** أو **أوثق من بال على تراب ....**» إلخ.

○ وقولهم: «**فلان أجل من أن يقال فيه ثقة**» أو «**ما إذا سئل أحدهم عن راو أهو ثقة؟ فقال: وزاد**» كما فى (٣٥/٧) «تاريخ بغداد». ونحوه قول ابن معين فى عطاء بن يزيد: «**ثقة كفاية**» كما فى «كلام ابن معين فى الرجال رواية أبى خالد الدقاق» (ص ٥٣).

○ قولهم: «**فلان شكه يقين أو شكه كيقين غيره أو شكه أحسن أو أحب إلَيّ من يقين غيره**» قال بعض ذلك وكيع فى مسعر بن كدام الهلالى (١٨٨/١) «تذكرة الحفاظ»، وقال بعضه شعبة فى عبد الله بن عون (١٥٦/١) «تذكرة الحفاظ»، ونحو ذلك قول شعبة فى ترجمة عمر بن قيس المكى: «**لأن أكتب عن ابن عون: «أحِسب» «أحسِب» أحبُّ إلى من أن أكتب عن سندل – وهو لقب عمر–: «أشهد» «أشهد»** وكان سندل يقول: أشهد على عطاء أشهد على ابن عباس. ونحو ذلك قول أبى نعيم: «**كان مسعر شكاكاً فى حديثه وليس يخطىء فى شيء من حديثه إلا فى حديث واحد....**» وكان الأعمش يقول: «**شيطان مسعر يستضعفه فيشككه فى الحديث**» (١١٤/١٠) «تهذيب التهذيب». وقول أبى داود فى محمد بن النوشجان السويدى: «ثقة حدثنا عنه أحمد **كان صاحب شكوك** رجع الناس من عند عبد الرزاق بثلاثين ألفاً ورجع بأربعة آلاف» (٣٢٦/٣) «تاريخ بغداد».

ووجه مدح من يشك فى حديثه أن ورعه يمنعه من أن يحدث بما يشك

فيه، وهذا يدل على مزيد احتياط وتحفظ، أما غير العدل فإنه مجازف ومتساهل والله أعلم.

○ قولهم: «**هو ممن حفظ العلم على أمة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم**» كما قال ابن المدينى فى الأعمش (٢٢٣/٤) «تهذيب التهذيب».

○ قولهم: «**فلان مُصْحَف**» وهذا اللفظ يطلق والمراد به الصدق فى الرواية، كما قال الفلاس فى الأعمش: «كان الأعمش يسمى المصحف من صدقه» (١٥٤/١) «تذكرة الحفاظ». ويطلق أيضاً على الإتقان، قال شعبة: «كنا نسمى مسعراً المصحف من إتقانه» (١٨٨/١) من «تذكرة الحفاظ».

○ وقول أحمد فى شعبة: «**كان أمة وحده فى هذ الشأن**» وقال فيه حماد بن زيد: «**هو فارس فى الحديث خذوا عنه**» وقال فيه الثورى: «**أمير المؤمنين فى الحديث**» وقد فسره ابن أبى حاتم فقال: «يعنى فوق العلماء فى زمانه» (١٢٦/١) «الجرح والتعديل» ومعناه أيضاً أن من قيل فيه: «أمير المؤمنين فى الحديث» أى فهو فى المحدثين كالأمير فى الناس يهابه الناس ويطيعون له ويتركون قولهم لقوله.

○ وقولهم: «**ما جعلت بينك وبين الرجال مثل فلان**» قاله ابن إدريس فى شعبة، وقال فيه أيضاً: «شعبة «**قبّان المحدثين**» ..» والقبّان أى القسطاس والأمين كما فى «القاموس» وأما فى «اللسان» فالقبّان: الذى يوزن به......فلان قبان على فلان: إذا كان بمنزلة الأمين عليه والرئيس الذى يتبع أمره ويحاسبه، وبهذا سمى الميزان الذى يقال له القبان: القبان (٣٢٩/١٣ - ٣٣٠).

○ قولهم: «**فلان ثقة مبرز**» وبرز الرجل: أى فاق على أصحابه، وكذلك الفرس إذا سبق (٣١٠/٥) «لسان العرب».

○ قولهم: «**فلان صحيح الحديث يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث**» قاله أحمد فى عبد الله بن وهب المصرى الفقيه، وقد سبق نحوه.

○ وقولهم: «**ما كتبنا عن أحد أجل من فلان**» أو قول أحدهم: «**لم أرو عن أجل منه فى عينى**، أو **فلان أمثل من يكتبون عنه**» وهذا ظاهر فى المدح من جهة الرواية بخلاف قولهم: «لم أر مثله» فإنه محتمل أن يكون ذلك فى الفقه أو العبادة والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ثبّتوه جداً**».

○ وقولهم: «**فلان ميزان لا يرد على مثله**» قال الثورى: حدثنا عبد الملك بن أبى سليمان وكان ميزاناً وعقد ثلاثين. وقال أيضاً: ذاك ميزان. وقال جرير: كان المحدثون إذا وقع بينهم الاختلاف فى الحديث سألوا عبد الملك وكان حكمهم. (٣٦٦/٥ - ٣٦٧) «الجرح والتعديل».

○ قولهم: «**فلان من خالفه فهو مخطىء أو عطب**» والعطب هو الهلاك.

○ وقولهم: «**فلان لا يُختلف فى حديثه**» بضم الياء على البناء للمجهول أى يُسلَّم له ولا يُعترض عليه.

○ وقولهم: «**فلان هو الطبيب**» قال فضالة النوسى: «كنت أجالس أصحاب الحديث بالكوفة، وكانوا إذا تشاجروا فى حديث قالوا: مروا بنا إلى هذا الطبيب نسأله يعنون عبد الله بن المبارك» (١٥٦/١٠) «تاريخ بغداد». ووجه المدح بذلك أنه مع كونه عدلاً فإنه يعرف علل الحديث كما يعرف الطبيب المريض، وأنه مصدق فيما يقول لشهرته بالعدالة والإتقان والفهم والنباهة، بخلاف من تطبَّب ولم يُعلم منه طب والله أعلم.

○ قولهم: «**كأن الله خلق فلاناً لهذا الشأن**» قاله النسائىُ فى ابن المدينى (٣٥١/٧) «تهذيب التهذيب» ونحوه قولهم: «**كأنه لم يخلق إلا للحديث**» وهذا يدل على تمام الاعتناء والاشتغال بالحديث مع صحة الدين.

○ قولهم: «**فلان صدوق صدوق**» قال أحمد فى عمران بن حدير السدوسى: «بخ بخ ثقة»، وقال مرة: «هو صدوق صدوق» (١٢٥/٨) «تهذيب

التهذيب». ونحو ذلك قول أبي داود في أبي قلابة: «هو صدوق مأمون» فالظاهر من ذلك المدح الرفيع في الرواية، بل قد يقف طالب العلم في بعض التراجم على قولهم: «صدوق» وهم يقصدون بذلك المدح الرفيع، كما قال أحمد في مسدد بن مسرهد: «مسدد صدوق فما كتبت عنه فلا تعد»، وقال مرة: «نعم الشيخ عافاه الله». وقال ابن معين عن يحيى بن سعيد القطان: «لو أتيت مسدداً فحدثته في بيته لكان يستأهل»، وقال مرة: «صدوق» (١٠/٥٩٢) «النبلاء». وقال أبو حاتم في عمرو بن علي الفلاس: «كان أرشق من علي بن المديني وهو بصري صدوق»، (٦/٢٤٩) «الجرح والتعديل». وقال أبو حاتم في محمد بن إدريس الشافعي: «فقيه البدن صدوق». والشافعي قال فيه أبو داود: «ليس للشافعي حديث أخطأ فيه»، وقال فيه أبو زرعة: «ما عند الشافعي حديث غلط فيه» (٩/٣٠) «تهذيب التهذيب» وكما في «تاريخ بغداد» ترجمة أبي بكر بن أبي شيبة واسمه عبد الله بن محمد بن إبراهيم، وأبو شيبة كنية إبراهيم قال محمد بن عمر بن العلاء الجرجاني: «سمعت يحيى بن معين وسألته عن سماع أبي بكر بن أبي شيبة من شريك؟ فقال: أبو بكر عندنا صدوق ولو ادعى السماع من أجلّ من شريك لكان مصدقاً فيه، وما يحمله أن يقول: وجدت في كتاب أبي بخطه؟» (١٠/٧١) يعني أنه لو كان سماعه من شريك لا يصح وإذا صرح بالسماع كان متهماً: فما الذي يجعله يقول: «وجدت في كتاب أبي بخطه»؟ يعني ولو صرح بالسماع لما تكلم فيه أحد، لكن دينه وأمانته يمنعانه من ذلك، فوجب تصديقه في قوله: «سمعت من شريك»......وقد يقولون «صدوق» أيضاً على أهل العبادة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر دون طعن في ضبطه كما قال أحمد في ابن أبي ذئب: «كان يُعَدُّ صدوقاً أفضل من مالك إلا أن مالكاً أشد تنقية للرجال منه....)، وسئل أحمد عن ابن أبي ذئب وعن مالك فقال: «ابن أبي ذئب أصلح في بدنه وأورع وأقوم بالحق من مالك عند السلاطين». (٩/٣٠٤ - ٣٠٥) «تهذيب التهذيب».

نعم الأصل في كلمة «صدوق» المرتبة الثالثة من مراتب التعديل كما سيأتي إن شاء الله. فإن قال قائل: قولهم: «صدوق» من ألفاظ المرتبة الثالثة، فإذا قيل:

«صدوق» «صدوق» غايته أن يكون فى المرتبة الثانية بمنزلة ثقة. فالجواب أن تكرار قولهم: «صدوق» له معنى، وأنهم يقصدون بذلك أن الرجل مرتفع، وعلى كل حال فالمسألة اصطلاحية، وقد ذكرت بعض التراجم التى تشهد لما قلت والله أعلم.

○ وقولهم: «**كان فلان ثقة من أهل العلم بالحديث**» أى أنه يعلم صحيح الحديث من سقيمه، وهذه درجة زائدة فوق الضبط والإتقان غالباً، وإن كان سيأتى إن شاء الله تعالى أن المعرفة والفهم لا يلزم منهما تمام الضبط، وأما قولهم: «فلان عالم أو من العلماء أو علماء الناس عيال عليه» فقد يقولون هذا فى أهل هذه المرتبة كما قال ابن وهب: «ما ذكر مالك بن أنس بكير بن عبد الله بن الأشج إلا قال: كان من العلماء» (٢/٤٠٣) «الجرح والتعديل» وكذا قول أحمد فى قتادة: «كان من العلماء» (٧/١٣٥) «الجرح والتعديل»، ولكنهم قد يقولون ذلك فيمن ليس بالمتين، كقول الذهبى فى فليح بن سليمان العدوى: «كان صادقاً عالماً صاحب حديث وما هو بالمتين» (١/٢٢٣) «تذكرة الحفاظ»، وقد يكون عالماً فى الحديث ولكنه غير عدل كالحفاظ الذين اتهموا وطعن فى عدالتهم، وقد يكون عالماً فى غير الحديث والله أعلم.

○ وقولهم: «**إذا اختلف الناس فى شىء فزعوا إلى فلان**» فهذا يدل على عدالته وسعة علمه وإتقانه، وقد قال ذلك أحمد فى أبى نعيم الفضل بن دكين - يعنى أنهم يفزعون إلى كتابه - (٨/٢٧٣) «تهذيب التهذيب»، وأبو نعيم جاء عن أحمد فيه أقوال رفيعة المدح، فقال فيه: «أبو نعيم يزاحم به ابن عيينة»، فقال له رجل: «وأى شىء عند أبى نعيم من الحديث، ووكيع أكثر رواية؟ فقال: هو على قلة روايته أثبت من وكيع»، وقال مرة: «......أبو نعيم يقظان فى الحديث»، وقال أحمد: «قال يحيى وعبد الرحمن: أبو نعيم الحجة الثبت......» انظر ترجمة الرجل فى «تهذيب التهذيب» (٨/٢٧٢) إلى آخر الترجمة.

○ قولهم: «**حدثنا فلان الأسد**» قال الحسين بن إدريس: «خرج علينا

عثمان بن أبى شيبة فقال: حدثنا الأسد، فقلنا: من هو؟ فقال: الفضل بن دكين» (٢٧٣/٨) «تهذيب التهذيب». وقال يزيد بن هارون: «وقعت بين أسدين عبد الرحمٰن بن مهدى ويحيى بن سعيد» (٥٤/١) من «المجروحين» لابن حبان.

فإن قيل: لعله يعنى بقوله الأسد: الشجاع البطل فى الحروب، فالجواب: أن عثمان بن أبى شيبة أراد أن يزكى شيخه؛ ليعرف السامع قدر الحديث، ولو كان شيخه أسداً فى الحروب ضعيفاً فى الحديث لما كان لهذا معنى، والسياق فى غير هذا، والمسألة فى علم الرواية لا فى الحروب، فالأسد هو الذى يُهاب ولا يُرد عليه، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان بصير بالحديث متقن يشبه الناس**» قاله أحمد فى أبى كامل الجحدرى (٢٩١/٨) «تهذيب التهذيب». والناس هنا أى أئمة هذا الشأن والله أعلم.

○ قولهم: «**فلان هو الإمام المقبول عند الكل**» وهذا بمعنى أنهم اتفقوا على توثيقه، وهذا اللفظ قاله الحاكم فى القاسم بن سلّام أبى عبيد، ولا يتم القبول عند الكل إلا بتمام عدالة وضبط وعلو قدر، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان مُثّل بجبل نفخ فيه الروح**» قاله إبراهيم الحربى فى أبى عبيد (٣١٦/٨) «تهذيب التهذيب». ووجه المدح بذلك أنه راسخ وثابت كالجبال، وهذا يتضمن تمام العدالة والضبط، إذ لو انخرم أحدهما لم يصح الوصف بالثبات واطمئنان النفس وسكونها إلى روايته ما لم يظهر أن ذلك فى العبادة أو غيرها والله أعلم.

○ وقولهم: «**اسمعوا من فلان فإنه الأمين المأمون**» قاله المعافى بن عمران فى القاسم بن يزيد الجرمى الزاهد (٣٤٢/٨)«تهذيب التهذيب». وهذا ليس خاصاً بالعبادة فقط لقوله: «اسمعوا منه.......» فلو لم يكن قد جمع مع العبادة تمام الضبط، لما كان مأموناً على ما عنده، والله أعلم.

○ قولهم: «**فلان هو العقدة**» جاء هذا اللفظ فى اللغة على عدة معان، أنسبها لما ههنا: الولاية على البلد، كما فى «ترتيب القاموس» (٢٧٠/٣). ووجه

المدح بذلك أنه أمير، يسمع له ويطاع وتهاب مخالفته....، وقد قال مهنا: سألت أحمد عن عفان وأبى نعيم؟ فقال: هما العقدة. وقد سبق قول أحمد ومدحه لأبى نعيم وهو القائل: كان يعرف فى حديثه الصدق (٢٧٢/٨ - ٢٧٣) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: **فلان ممن انتهى الإسناد إليهم أو ممن دار الإسناد عليهم أو ممن دار حديث الثقات عليهم**» فالظاهر أن ذلك من المدح الرفيع فى علمهم بالحديث، والله أعلم.

○ قولهم: «**حدثنا فلان الكبش النطاح**» قاله ابن صاعد فى محمد بن إسماعيل البخارى (٥١/٩) «تهذيب التهذيب»، وقاله ابن معين فى أبى سلمة الخزاعى منصور بن سلمة (٣٠٨/١٠) «تهذيب التهذيب»، وقاله أبو خيثمة أيضاً لابنه أحمد فى أبى سلمة الخزاعى (٣٥٨/١ - ٣٥٩) «تذكرة الحفاظ».. وفى «تاريخ بغداد» قيل فى البخارى: «**هذا الغلام يناطح الكباش**» (١٨/٢) ووجه المدح بذلك، أن الكبش عادة له هيبة ومكانة فكيف إذا كان نطاحاً؟ فكذلك الراوى فإنه لا يُردُّ عليه ولا يخالفه أحد.

○ وقول أحدهم: «**فلان هو التقى النقى الذى لم أر مثله**» قاله أبو عمرو الخفاف فى البخارى (٥٤/٩) «تهذيب التهذيب». ومعناه التقى فى دينه، النقى فى حديثه فلا يوجد فى حديثه مخالفات لأحاديث الثقات.

○ قولهم: «**لو كتب فلان عن مالك مثلاً لأثبته فى الطبقة الأولى من أصحابه**» قاله النسائى فى محمد بن رمح بن المهاجر التجيبى، وقد قال فيه النسائى أيضاً : «ما أخطأ فى حديث واحد» (١٦٥/٩) «تهذيب التهذيب».

واعلم أن جعلهم الراوى فى الطبقة الأولى من أصحاب أحد الأئمة هو بالنظر إلى الضبط والإتقان لا كبر السن، يدلك على هذا أن محمد بن يحيى جعل محمد بن عبد الله المعروف بابن أخى الزهرى فى الطبقة الثانية من أصحاب الزهرى مع أسامة بن زيد ومحمد بن إسحاق وابن أبى أويس وفليح، قال: وهؤلاء فى حال

الضعف والاضطراب، وقال: «إذا اختلف أصحاب الطبقة الثانية كان المفزع إلى أصحاب الطبقة الأولى» (٢٧٩/٩) «تهذيب التهذيب». ولكن هذا اللفظ مدح مقيد بشيخ معين لا بإطلاق، ونحو هذا قولهم: «**فلان من الطبقة العليا**» أما إذا قالوا: «فلان فى طبقة أعلى من طبقة فلان» فهذا يكون فى السن واللقاء لا الضبط والإتقان. والله أعلم.

○ قولهم: «**فلان الثقة الحافظ الناقد**».

○ وقولهم: «**فلان درة فى الحديث، أو ريحانة فى الحديث، أو ياقوتة فى الحديث**».

○ وقولهم: «**فلان يملأ حديثه الصدر والنحر**» ونحو هذا قول من قال: «حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير **الصدر والنحر وحسبك به** وكان سيد المسلمين» (١٣٦/١) «الكامل» لابن عدى.

○ قولهم: «**فلان قرة عين فى الحديث**» قاله أحمد فى معاذ بن معاذ العنبرى، وقال عنه مرة: «إليه المنتهى فى التثبت بالبصرة» (٥٤/٩) «النبلاء»، (١٩٤/١٠) «تهذيب التهذيب».

○ ونحو ذلك قول أحدهم: «**فلان ثقة ثقة لو رأيته لقرت عينك به**» (٢٢٩/٨) «تاريخ بغداد». ونحوه قول محمد بن بركة: «حدثنى محمد بن عوف - أى الطائى الحافظ - «قرة العين»». (٣٨٤/٩) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «**إذا حدثك فلان فاختم عليه**» قاله أبو حاتم فى عارم محمد بن الفضل السدوسى (٥٨/٨) «الجرح والتعديل». ووجه ذلك أنك لا تحتاج إلى غيره؛ لعلو قدره عدالة وضبطاً، كيف لا وهو القائل: «وعارم لا يتأخر عن عفان»، وكان سليمان بن حرب يقدم عارماً على نفسه إذا خالفه عارم فى شىء رجع إلى ما يقول عارم، وهو أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد عبد الرحمن بن مهدى (٥٨/٨) «الجرح والتعديل»، والكلام بتمامه فى «تهذيب التهذيب» (٤٠٣/٩)،

○ ونحو ذلك قولهم فى الراوى: «**إذا جاءك الحديث عنه فاستمسك به**».

○ وقولهم: «**فلان كبير من أهل الصناعة**» فهذا مدح رفيع قاله أبو عروبة فى محمد بن معمر بن ربعى القيسى (٩/٤٦٧) «تهذيب التهذيب».

○ قولهم: «**العرض على فلان أحب إلىّ من السماع من غيره**» قاله وهيب فى مالك بن أنس (١٠/٨) «تهذيب التهذيب». ووجهه أن السماع عند كثير من المحدثين أولى وأرفع من العرض، وعادتهم فى ذلك، أن أحدهم لا يقبل العرض مع إمكان السماع إلا لفائدة، وهى هنا شدة انتقاء مالك، وتمام تحريه، وشهرته بالعدالة والله أعلم.

○ قولهم: «**فلان كبير المتثبتين**».

○ وقول أحدهم: «**ما عندى آمن على الحديث من فلان**» قاله النسائى فى مالك (١٠/٩) «تهذيب التهذيب».

○ ونحوه قول أحدهم: «**ما خلفت بعدى آمن على الحديث من فلان**».

○ وقول أحدهم: «**أحاديث فلان كأنها الدنانير**» فمعنى هذا أنه إسناد مسلسل بالمشاهير من الرجال، وأن متون أحاديثه لا شك فيها، قال أبو حاتم فى حديث مسدد عن يحيى بن سعيد عن عقبة أيضاً عن نافع عن ابن عمر: «كأنها الدنانير»، وقال أيضاً: «**كأنك سمعتها من فى النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم**» (١٠/١٠٨) «تهذيب التهذيب». ووجهه عندى أن الدينار لا يختلف فيه، ولا يشك فيه، فكذا حديث مسدد عن هؤلاء لتحريهم وانتقائهم، يدل على هذا قوله الثانى، أى أن من سمع هذه الأحاديث وإن كانت من طريق الآحاد إلا أن اليقين يحصل بها لقوله: «....كأنك سمعتها من فىّ النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم».

○ قول أحدهم: «**إذا جاءت المذاكرة جئنا بكلٍّ وإذا جاء التحصيل جئنا بفلان**».

○ وقول أحدهم: «**إذا حدثك عن فلان ثقة فقد ملأت يديك ولا تريد غيره**».

○ وقول أحدهم: «**كأن حديثه القدح لا يختلف فيه أحد**». هذه الألفاظ الثلاثة قيلت فى منصور بن المعتمر (١٠/٣١٤ – ٣١٥) «تهذيب التهذيب». وجاء فى «ثقات العجلى» رحمه الله: «ثقة ثبت فى الحديث كان أثبت أهل الكوفة، وكأن حديثه العدل لا يختلف فيه واحد» (ص ٤٤١) فالظاهر من هذه الأقوال أن كلام منصور لا يُرد عليه، فقولهم: «إذا حدثك عنه ثقة....» إلخ. يدل على أن الاختلاف فى حديثه – إن وجد – فهو ممن دونه لا منه، وقولهم: «كان حديثه القدح...» إلخ. فالذى فى «اللسان» القَدَح بالتحريك: من الآنية التى للشرب، والقِدْح بكسر القاف وسكون المهملة: خشبة السهم، وهذا كناية عن الاستواء كما يساوى القداح القدح. اهـ. قلت: وبعض أهل زماننا يطلقون «القَدَح» بالتحريك على نوع من المكيال، فإن كان هذا مقصوداً فمعناه أنه لا يشك فى حديثه، كما لا يشك فى المكيال والله أعلم.

○ قول أحدهم: «**فلان العدل، الرضى الأمين عدل نفسى عندى**» قاله هشام بن عروة فى يحيى بن سعيد الأنصارى (١١/٢٢٣) «تهذيب التهذيب».

وقد قال هشام بن عروة – وذكر حديث «الآبق يقطع»–: «لم أسمع من أبى ولكن **حدثنى به العدل الرضا الأمين على ما تغيب عليه** يحيى بن سعيد الأنصارى» اهـ (١/٩٤) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد.
وأقوى منه قول أحدهم: «**هو أوثق عندى من نفسى**» مع التنبيه على أن هذا القول يستمد قوته من قدر قائله.

○ وقول أحدهم: «**فلان إمام أهل الجرح والتعديل، أو ما خلق الله تعالى أحداً أعرف بالحديث منه**» قيل هذا فى ابن معين (١١/٢٨٠، ٢٨٨) «تهذيب التهذيب».

○ وقول أحدهم: «**فلان أسن المحدثين فى الصدق وكان ثبتاً**» قاله الذهلى فى يحيى بن بكير التميمى الحنظلى (١١/٢٩٩) «تهذيب التهذيب».
○ قول أحدهم: «**فلان من ثقات الثقات**» قاله أبو داود فى يزيد بن يزيد بن

جابر الأزدى (٣٧١/١١) «تهذيب التهذيب».

○ قول أحدهم: «**كان فلان ملياً**» ساق مسلم رحمه الله سنده إلى سليمان بن موسى قال : «لقيت طاوساً فقلت: حدثَنى فلان كيت كيت، قال: إن كان صاحبك ملياً فخذ عنه». اهـ. قال النووى رحمه الله: «وقوله: «إن كان ملياً» يعنى ثقة، ضابطاً، متقناً، يوثق بدينه ومعرفته، ويعتمد عليه، كما يعتمد على معاملة الملى بالمال ثقة بذمته.....» (٨٥/١ - ٨٦) «مقدمة مسلم مع النووى»، ونحو ذلك قول مسلم فى بعض الرواة «**هم من أهل القناعة**» فسره النووى بقوله: «أى الذين يقنع بحديثهم لكمال حفظهم، وإتقانهم، وعدالتهم» (١٢٤/١) «مقدمة مسلم»، وعندى أن اللفظين يحتملان أن يطلقهما أحد الأئمة ويقصد هذه المرتبة، أو التى تليها والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ثقة صاحب حديث**» وأعلى منه: «**فلان ثقة صاحب حديث ومعرفة**» كما هو ظاهر.

○ وقول أحدهم: «**فلان من البزّل الكمل فى هذا الشأن**» كما فى «المجروحين» لابن حبان والبزل: جمع بازل قال الأصمعى وغيره: «يقال للبعير إذا استكمل السنة الثامنة وطعن فى التاسعة وفطر نابه فهو حينئذ بازل..... وقد قالوا: رجل بازل على التشبيه بالبعير، وربما قالوا ذلك يعنون به كماله فى عقله وتجربته». اهـ «اللسان» (٥٢/١١)، ووجه ذلك فى المحدثين أن الإمام منهم إذا طالت خبرته وممارسته فى هذا الشأن فيعتمد قوله عن نفسه بل وفى غيره والله أعلم.

○ قول أحدهم: «**فلان أهل ألا ندع له شيئًا**» قاله أحمد فى أبى إسحاق الشيبانى (١٩٧/٤) «تهذيب التهذيب».

○ ونحوه: «**فلان ينبغى أن تكتبوا حديثه كله**» قاله إبراهيم الحربى فى عبد الله بن إدريس الأودى (٤٢٠/٩) «تاريخ بغداد» والكتابة هنا مقصودة بها المدح لا الذم. ونحوه قول أبى جعفر محمد بن على بن حسين فى عطاء بن أبى رباح: «**خذوا من حديثه ما استطعتم**» (٣٣٠/٦ - ٣٣١) «الجرح والتعديل»

والرجل قد دافع عنه الذهبى وقال: «هو ثبت رضا حجة إمام كبير الشأن، كما فى «تهذيب التهذيب». وانظر «الميزان» (٣/٧٠).

○ وقول أحدهم: **«فلان محدث العرب»** قال معمر لما علم بقدوم سفيان الثورى عليهم: «إنه قدم عليكم محدث العرب» (١/٥٧) «الجرح والتعديل».

○ وقول يعقوب بن إسحاق الحضرمى:

حدثنى الضخم عن الضخام   شعبة الخير أبو بسطام

كما فى «الجرح والتعديل» (١/١٢٨) والضخم: الغليظ من كل شىء، والضُّخام بالضم: العظيم من كل شىء....(١٢/٣٥٣) «لسان العرب»، وهذا دليل على التثبت فى الحديث وسعة الحصيلة من العلم والله أعلم.

○ قول أحدهم: **«فلان غاية الإسناد ليس بعده شىء»** قال عبد الرحمن بن الحكم بن بشير: «وكيع عن سفيان غاية الإسناد ليس بعده شىء» (١/٢٣٠) «الجرح والتعديل».

○ قول أحدهم: **«فلان حديثه كالأخذ باليد»** قاله ابن المبارك فى حديث الزهرى (١/٢٤/٢) «الجرح والتعديل». وهذا ظاهره التيقن بصحته لاتصاله وتحرى الراوى وتثبته، والله أعلم.

○ قول أحدهم: **«حدثنا فلان وكان فلان دعامة»** والدعامة فى اللغة على عدة معان وهى متقاربة ، ففى «اللسان»: «الدعامة: اسم الخشبة التى يدعم بها، والمدعوم الذى يميل فتدعمه ليستقيم.....ويسمى السيد الدعامة، ودعامة العشيرة: سيدها.....والدعامة: عماد البيت الذى يقوم عليه» (١٢/٢٠١ - ٢٠٢)، وهذا اللفظ قاله سفيان فى حبيب بن أبى ثابت، فقال: «حدثنا حبيب بن أبى ثابت وكان دعامة» (٣/١٠٧) «الجرح والتعديل»، وحبيب قال فيه ابن معين: «ثقة حجة، وثّبته إلا فى حديثين»، وقال فيه ابن عدى: «هو أشهر وأكثر حديثاً من أن أحتاج أن أذكر من حديثه شيئاً، وقد حدَّث عنه الأئمة وهو ثقة حجة كما قال ابن معين» اهـ.

○ قول أحدهم: «**هو كثير العلم صحيح الحديث**» قاله أحمد فى ليث بن سعد المصرى (١٧٩/٧) «الجرح والتعديل». واعلم أن الراوى إذا كثر حديثه ولم يكن متقناً فإنه تكثر فى حديثه الأخطاء والأوهام، أما إذا كان متقناً فلا، والراوى لا يكون صحيح الحديث إلا مع تمام الضبط والعدالة والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**إن حدثكم فلان فلا عليكم ألا تكتبوا عن غيره**». وذلك بمعنى حسبكم به، ونحوه قول أحدهم: «**كنت إذا سمعت الحديث من فلان لا أبالى ألا أكتبه عن غيره**» قاله الأعمش فى زيد بن وهب (ص ٩٦) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين، وفى نسخة (ص ١٣٣ - ١٣٤).

○ قول أحدهم: «**فلان فطن صحيح كيس**» قاله القطان فى حجاج الصواف (٣٧٥/٢) «التاريخ الكبير» للبخارى.

○ قول أحدهم: «**فلان من حكماء أصحاب الحديث**» قاله العجلى فى سفيان بن عيينة الهلالى رحمه الله (ص ١٩٥) من «ثقات العجلى».

○ وقول أحدهم: «**فلان ثقة نقى الحديث**» وهذا اللفظ معناه أن الراوى يتحفظ فى الروايات فلا يروى إلا عن الثقات، واللفظ قاله العجلى فى يحيى بن سعيد القطان (ص ٤٧٢) «ثقات العجلى». .ونحوه قول أبى حاتم فى يحيى بن أبى كثير: «**ثقة لا يحدث أو لا يروى إلا عن ثقة**» (١٢٨/١) «تذكرة الحفاظ» وسيأتى أن يحيى بن أبى كثير يروى عن كل أحد كما قال بعضهم والله أعلم

○ وقول أحدهم: «**فلان صحيح الدين صحيح الرواية**» قاله الدارقطنى فى أبى حامد بن الشرقى (ص ٣٨) من مقدمة «سؤالات السهمى للدارقطنى وغيره». وهذا معناه أنه عدل فى دينه، ورواياته سالمة من الشذوذ والمخالفة، والله أعلم.

○ قول أحدهم: «**فلان مقدَّم فى الصنعة**» أى فى صنعة الحديث، ومعرفة الصحيح من السقيم، والعالى والنازل، والطرق والمخارج، ولو كان مطعوناً فى دينه

لما كان مقدماً عندهم، واللفظ قاله الدارقطنى فى أبى على الحافظ (ص ٣٨) من المصدر السابق.

○ قولهم: «**فلان ثقة مأمون أو ثقة من أهل الأمانة**» كما قاله ابن المدينى فى سلاّم بن مسكين (ص ٧٢) «سؤالات محمد بن عثمان بن أبى شيبة لابن المدينى».

○ وقول أحدهم: «**فلان ثقة وفوق الثقة بدرجة**» قاله الدارقطنى فى إدريس بن عبد الكريم الحداد (ص ١٧٦) «من سؤالات حمزة بن يوسف السهمى للدارقطنى وغيره من المشايخ فى الجرح والتعديل». ونحوه قول أحدهم: «**فلان فوق الثقة أو لو قيل لأحد فوق الثقة لقيل له**» وقد سبق قولهم: «**ثقة وزيادة**».

○ قول أحدهم: «**فلان الحافظ الصدوق**» قاله أبو بكر الإسماعيلى فى أبى بكر محمد بن عمير بن هشام الرازى (ص ٢٧٢) المصدر السابق. وهذا اللفظ جمع بين عدالة الدين والحفظ فى الرواية، فلا يكون بمعنى قولهم: «ثقة» ودخول الألف واللام فى قوله: «الحافظ الصدوق» يدل على هذا والله أعلم

○ وقولهم: «**كان فلان يُنَظَّر بفلان الإمام**» كما قال الذهبى فى عمرو بن على الفلاس: «كان ينظَّر بابن المدينى». ونحوه قول أحدهم: «**كان فلان فى مسلاخ شعبة مثلاً**» والمسلاخ: هو الجلد، وأيضاً هو الهدى والطريقة كما فى «اللسان» (٢٥/٣). ونحوه قول أحدهم: «**كان فلان فى قياس شعبة مثلاً** أو **يشبّه بشعبة** أو **نزاحم به شعبة** أو **نظير شعبة** أو **شبيه شعبة** أو **بمنزلة شعبة** أو **بابة شعبة** أو **إذا ذكرت شعبة فاذكره** أو **لا يتأخر عن شعبة** أو **ليس بدون شعبة** أو **يقوم مقام أحمد** أو **كاف عن أحمد**» كما قال أبو داود فى عبد الملك بن أبى سليمان: «كاف عن أحمد» (٣٩٧/٦) «تهذيب التهذيب». أو قول أحدهم: «**فلان فى منوال شعبة**» والقوم إذا استوت أخلاقهم قيل : هم على منوال واحد انظر «اللسان» (٦٨٤/١١)، فهذه الألفاظ تدل على مدح المشبَّه وقربه أو استوائه مع المشبَّه به فى المنزلة، والله أعلم.

○ قول أحدهم: «**فلان ثقة يصلح للصحيح**» قاله خميس الحوزى فى بحشل أبى الحسن أسلم بن سهل وقد قال فيه: «ثقة ثبت إمام جامع يصلح للصحيح». ونحوه «**فلان لا شك أنه يدخل فى الصحيح أو يدخل فى الصحيح**» قاله ابن أبى حاتم فى البغوى أبى القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز المعروف بابن بنت أحمد بن منيع (٧٣٨/٢) «تذكرة الحفاظ». وممن يكثر من استعمال هذا اللفظ الدارقطنى والبرقانى وغيرهما، وباستقراء هذا اللفظ وجدتهم يقولونه فى التعديل الرفيع، فإنهم يقرنونه بعبارات عالية فى المدح لا مجرد أنه بمنزلة ثقة، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**ما ينبغى لأحد أن يفوق فلاناً فى الحديث أو يفضله فى الحديث**» قاله معن بن عيسى فى بكير بن عبد الله الأشج (١٧١/٦) «النبلاء». ونحوه قول أحدهم: «**ما أعلم أنى رأيت مثل صحة حديث فلان**» قاله بشر الحافى فى يزيد بن زريع الحافظ الحجة (٢٥٦/١) «تذكرة الحفاظ». وقريب منه قول أحمد فى عبد الرزاق الصنعانى: «**ما رأيت أحسن حديثاً منه**» وهذا اللفظ بمفرده يحتمل أن يكون سببه علو الإسناد، ولكن الظاهر من إطلاقه فى عبد الرزاق أنه جمع معانى الحسن مثل علو الإسناد والانتقاء فى الروايات وشهرة الأسانيد، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**فلان غزير العلم ثقة عالم**» قاله الذهبى فى أبى سلمة ابن عبد الرحمن (٦٣/١) «تذكرة الحفاظ».

○ قول أحدهم: «**فلان لا يختلف فيه أحد**» قاله أحمد البجلى فى منصور ابن المعتمر (١٤٢/١) «تذكرة الحفاظ». وهذا بمعنى أنهم اجتمعوا على عدالته وروايته والله أعلم.

○ قول أحدهم على إسناد ما: «**هذا إسناد مشبك بالجوهر أو الذهب**

المشبك بالدر أو سلسلة الذهب».

وقد قال ابن معين فى عبيد الله عن القاسم عن عائشة: «الذهب المشبوك بالدر» (١/١٦٠). «تذكرة الحفاظ».

○ وقولهم: «**الثقة مثل فلان وفلان**» قال أحمد: «الثقة مثل شعبة ومسعر» (١/١٨٨) «تذكرة الحفاظ»، ودخول الألف واللام على قوله: «ثقة» يدّل على أنه قصد أعلى أنواع الثقة، والله أعلم.

○ وقولهم: «**ليس تضم فلاناً إلى أحد إلا وجدته فوقه**» قاله أحمد فى معمر بن راشد (١/١٩٠) «تذكرة الحفاظ». ونحو قول أحدهم: «**فلان لا يكلمه أحد إلا علاه فى كل فن**» قاله أحمد بن سيار المروزى فى محمد بن أبى يعقوب البلخى اللؤلؤى (٢/٤٢٦) «تذكرة الحفاظ». واللفظ الأول محمول على المدح فى الرواية، أما إن قصد به العبادة فلا.

○ وقول شعبة لما سئل عن ابن عون: «**هو سمن وعسل**» (٧/٢٢٠) «النبلاء»، وهذا يدل على أن حديثه من أصح الحديث وأحلاه، وقد يكون ذلك إما لعلو إسناده أو لحسن حديثه متناً وإسناداً أو لتمام تحريه وتوقيه، والظاهر هنا أنه أراد الجميع، وشبهه بأفضل الطعام وأن حديثه يشتهيه المحدثون كما يشتهى من أراد الطعام السمن والعسل، يدل على ذلك أنه لما سئل عن هشام بن حسان قال: «خل وزيت»، قيل: فما تقول فى أبى بكر الهذلى، فقال: «دعنى لا أقىء به»، ويدل على ذلك أيضاً أن شعبة قال فى ابن عون: «شك ابن عون أحب إلىَّ من يقين غيره»، كما سبق من «تذكرة الحفاظ» (١/١٥٦) وقال أيضاً: «لأن أسمع من ابن عون حديثاً يقول فيه: أظن أنى سمعته، أحب إلى من أن أسمع من ثقة غيره يقول: قد سمعت». (٥/٣٤٨) «تهذيب التهذيب» وابن عون مشهور بالعبادة والفضل

○ وقولهم: «**إذا حدثكم فلان فصدقوه**» قاله شعبة فى أبى عوانة، وهذا يدل على أنه لا يتردد فى صحة ما قال، والأمر بتصديقه فيما يقول الظاهر منه المدح الرفيع لا مجرد أنه ثقة، وإن كان اللفظ بمفرده يحتمل أنه ثقة فقط والله أعلم.

○ وقول أحدهم: **«لم يبق من تجتمع عليه الأمة بالرضى والصحة إلا فلان»** قاله الأوزاعى فى سفيان بن سعيد الثورى (٢٠٤/١) «تذكرة الحفاظ».

○ وقول أحدهم: **«لو حدثكم فلان عن الصحابة فصدقوه»** قاله شعبة لما سئل أنكتب عن هشيم - أى ابن بشير-؟ قال: «نعم ولو حدثكم عن ابن عمر فصدقوه» (٢٤٩/١) «تذكرة الحفاظ»، وذلك تمام دينه وصحة خبره، أى فلو حدثكم أنه لقى من تعلمون عدم لقائه لهم فصدقوه، وهذا على سبيل المبالغة، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان يصلح أن يكون أمير المؤمنين»**: وهذا محمول على الإمارة فى الحديث كما سبق بعضه،[1] واللفظ قاله معن بن عيسى فى عبد العزيز بن محمد الداروردى (٢٦٩/١) «تذكرة الحفاظ».

○ وقولهم: **«حدثنا فلان وهو الصادق المصدوق»** قاله الأوزاعى فى أبى إسحاق الفزارى، والمدح بهذا واضح، أى أنه صادق فيما يخبر ومن سمعه لا يعتريه شك فى خبره، وفى الحديث المتفق على صحته قال ابن مسعود رضى الله عنه: «حدثنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو الصادق المصدوق......» الحديث.

○ وقول أحدهم: **«لو مات ابن عيينة مثلاً لضربت إلى فلان أكباد الإبل»**، وهذا مدح لفلان الثانى، وهو محمول على الرحلة فى الحديث، فقد قال عبد الرحمن بن قاسم: «لو مات ابن عيينة لضربت إلى ابن وهب - يعنى عبد الله- أكباد الإبل، ما دوَّن أحدٌ العلمَ تدوينه».

وقد قال أبو زيد ابن أبى الغمر: «كنا نسمى ابن وهب ديوان العلم» (٣٠٥/١ - ٣٠٦) «تذكرة الحفاظ»، فقول عبد الرحمن بن قاسم يدل على أن ابن وهب يلى ابن عيينة فى المنزلة، وأن ابن عيينة إن مات فابن وهب خليفته فى علو شأنه واشتهار أمره وأنه رحلة الطالبين من بعده، ونحو قول عبد الرحمن بن قاسم فى ابن وهب قول العجلى فى أبى الوليد الطيالسى: **«ثقة ثبت كانت الرحلة**

(١) أما إن قصد به الفقه أو تمام العقل فلا.

إليه **بعد أبى داود الطيالسى»** «تذكرة الحفاظ» (٣٨٢/١).

○ وقول أحدهم: «**فلان حجة حافظ بلا مثنوية**» أى بلا شك ولا تردد، ولا استثناء فى شيخ دون شيخ، ولا فى جزء دون جزء، ولا فى زمن دون زمن، بل هو حجة حافظ مطلقاً، واللفظ قاله الذهبى فى يزيد بن هارون، وأما قول أحدهم: «ثقة بلا ثنيا أو بلا تردد» كما قاله الذهبى فى أحمد بن الأزهر بن منيع النيسابورى (٣٦٤/١٢) «النبلاء»، فيحتمل أن يكون هنا – أى فى هذه المرتبة– ويحتمل أن يكون فى الثانية، لاسيما إن ظهرت قرينة تدل على أن الرجل قد تُكلِّم فيه فيريد الإمام منهم الدفاع عنه فيقول: «ثقة بلا شك، أو بلا تردد» والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ثبت لا يكاد يخطىء**» قاله أحمد فى أبى أسامة حماد بن أسامة (٣٢٢/١) «تذكرة الحفاظ».

○ وأما قولهم فى الراوى: «**لم يخطىء فى حديث، أو لم يسقط له حديث أو لم يخطىء فى حرف**......» إلخ.

فهذه الألفاظ صريحة فى تمام الضبط والإتقان، وقد يكون الراوى مع تمام ضبطه وإتقانه متهماً، أما قولهم: «ثبت لا يكاد يخطىء» فهو صريح فى العدالة والضبط، لأن النفس لا تطمئن ولا تثبت إلا لقول العدول الضابطين، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان من نبلاء الثقات**» فهذا يدل على أنه مع ثقته فى الحديث ذو جلالة وفضل، ودخول الألف واللام على قوله: «الثقات» يدل على المدح الرفيع، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**نحن نحتاج إلى فلان، وهو لا يحتاج إلينا**» قاله إسحاق بن راهويه فى أبى عبيد القاسم بن سلام (٤١٧/٢) «تذكرة الحفاظ». وهذا القول يزداد قوة بعلو قدر قائله ومعناه أنه جامع للعلوم كلها وللفضل والمروءة أيضاً، أما قولهم: «حضركم من يفيد ولا يستفيد» فله محل آخر سيأتى إن شاء الله.

○ وقولهم: «**كان فلان من أوعية العلم مع الصدق والأمانة**» فقد قيل ذلك فى يحيى بن بكير محدث مصر الحافظ الثقة (٢/٤٢٠) «تذكرة الحفاظ».

○ واعلم أن قولهم فى الراوى: «كان من أوعية العلم أو من بحور الرواية». أو غير ذلك من الألفاظ التى تدل على كثرة العلم، فإنه لا يلزم من ذلك الإتقان بل لا يلزم من ذلك العدالة، فكم من بحر فى العلم وهو متهم، «وتذكرة الحفاظ» للذهبى ملىء بمثل هذا.

○ وقولهم: «**فلان كنز**» والعرب تسمى كل كثير مجموع يتنافس فيه كنزاً كما فى (٥/٤٠١) «اللسان». وهذا يدل على أن الراوى عدل فى دينه مكثر من الحديث النقى من العلل، وإلا ما كان كنزاً يُتنافس فيه، وهذا اللفظ جاء من قول يحيى بن يحيى، فقد قال: «بخراسان كنزان كنز عند إسحاق، وكنز عند محمد بن سلام». (٢/٤٢٢) «تذكرة الحفاظ». وقال الحسن بن شجاع للبخارى: «من أين يفوتك حديث وأنت وقعت على هذا الكنز - يعنى المسندى أبا جعفر عبد الله بن محمد» (٢/٤٩٣) «تذكرة الحفاظ»، ونحو ذلك قول أبى مسعود «كوتاه» فى أبى موسى المدينى: «**كنز مخفى**» (٤/١٣٣٥) «تذكرة الحفاظ».

○ وقول أحدهم: «**فلان أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم**» قاله ابن مهدى فى ابن المدينى، وهذا يدل على أنه أعلم بالحديث حفظاً وفهماً لصحيحه من سقيمه، والله أعلم.

○ وقولهم فى الراوى: «**هو إمام فرد فى الحديث، أو أحد أئمة الحديث، أو من علماء هذا الشأن**» وأما قولهم: «إمام» فقط فإنه لا يدل على أن ذلك فى الحديث، وقد يكون كذلك فى الفقه، أو فى أى علم من العلوم، بل قد يكون إمام ولا يسلم من طعن، ألا ترى قول الذهبى فى عمر بن حسن بن دحية: إمام لكن اتهم بالمجازفة فى نقله (٢/٤٦٣) «المغنى فى الضعفاء».

○ ومن ذلك قول أحمد فى زيادة بن أيوب: «**اكتبوا عنه فإنه شعبة الصغير**» (٢/٥٠٨) «تذكرة الحفاظ»، قال الذهبى: «يلقب بشعبة الصغير لإتقانه

وحفظه» اهـ. قلت: وكذا كل من لقب بإمام مشهور فى العدالة والضبط كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

○ ومن ذلك أيضاً قول جزرة: «**لم يكن بمصر من يحسن الحديث غير أحمد بن صالح المصرى**» وهذا يدل على أنه محدث كما يجب ديناً وأمانة وفهماً.

○ وقول أحدهم: «**فلان لا يتقدمه عندى أحد فى الحديث، أو لا يعدله عندى أحد فى الحديث**».

○ وقول أحدهم: «**كان فلان من أفراد الدهر حفظاً وذكاء وديناً**» قاله الذهبى فى أبى زرعة رحمه الله (٢/٥٥٧) «تذكرة الحفاظ».

○ وقول أحدهم: «**فلان خلقه الله فى الدنيا للحديث**» قاله موسى بن هارون فى أبى داود السجستانى سليمان بن الأشعث الإمام الثبت: «خُلِق فى الدنيا للحديث وفى الآخرة للجنة» (٢/٥٩٢) «تذكرة الحفاظ». وهذا اللفظ يدل على الاعتناء التام بالحديث والعدالة الظاهرة والله أعلم.

○ ومن ذلك قول على بن عيسى فى ابن ديزيل: «**الإسناد الذى فيه ابن ديزيل لو كان فيه ألا يؤكل اللحم لم يؤكل**» وابن ديزيل هو الحافظ الرحال، الملقب بـ «دابة عفان» واللقب بـ «سَيْفَنَّة»، وسيفنة طائر لا يحط على شجرة إلا أكل ورقها، وكذا كان إبراهيم بن ديزيل لا يأتى شيخاً إلا وينزفه، انظر (٢/٦٠٨ - ٦٠٩) «تذكرة الحفاظ»، وقول على بن عيسى هذا غاية فى المدح، ويدل على انتقاء ابن ديزيل وتحريه وتثبته فى الرواية ويعمل بقوله إلى درجة لو أنه نقل خبراً بالمنع من أكل اللحم الذى هو مع إباحته من أشهى الطعام لا متنع الناس ثقة بدينه وبعلمه وتحفظه فى الرواية، وهذا على سبيل المبالغة، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**فلان ثقة مجوّد أو ثقة مجيد**» وهذا وإن كان فى هذه المرتبة إلا أنه دون قولهم: «ثقة حافظ» أما قولهم: «حافظ مجيد» فلا يلزم منه العدالة، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أحمد بن أبى خيثمة فى بقىّ بن مخلد شيخ الإسلام: «**وهل يحتاج بلد فيه بقىّ أن يأتى إلينا منه أحد**» (٢/٦٣٠) «تذكرة الحفاظ». فهذا يدل على كثرة علم بقىّ وتحريه وانتقائه، وقد ذكروا عنه أنه كان لا يروى إلا عن ثقة كما سيأتى فى محله إن شاء الله.

○ وقول أحدهم: «**كنا نجلس فى مجلس فلان كأن على رؤوسنا الطير، أو ما يرفع أحد منا رأسه، أو كان بعضنا يعطس ويخفى.....**».

وهذه الألفاظ تزداد قوة بقدر قائلها، راجع ترجمة إبراهيم بن أبى طالب محمد بن نوح الحافظ النيسابورى، (٢/٦٣٨) «تذكرة الحفاظ»، وهذه الألفاظ تدل على هيبة الشيخ وجلالته فى قلوب أهل المجلس، لأن المحدث إذا كان فحلاً بمعنى أنه يعرف ما يخرج من رأسه خضع له الطلبة وكانوا طائعين له، أما إذا كان مغفلاً فهو منهم فى بلاء وشدة كما سيأتى إن شاء الله تعالى، وأما كونهم يهابونه لأنه عسر فى الرواية، فلا يمنع أن يجمع بين ذلك وبين تثبته وإتقانه، أما إذا كان عسراً وضعيفاً فليست له هيبة، ولم أقف على هذه الألفاظ إلا فى المدح الرفيع، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ثقة عارف أو ثقة يعرف الحديث**» انظر ترجمة صالح جزرة من قول الدارقطنى فيه (٢/٦٤٢) «تذكرة الحفاظ». والمعرفة هنا هى معرفة أحوال الرواة وطرق الروايات وصحيحها وسقيمها، والله أعلم.

وقول أحدهم: «**فلان هو الإمام فى الحديث بلا منازعة أو بلا مدافعة أو كان لا ينازع فى الحديث**».

○ وقول أحدهم: «**فلان حياته تحجز بين الناس وبين الكذب على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم**». قاله ابن خزيمة إمام الأئمة فى أبى حامد بن الشرق النيسابورى تلميذ مسلم رحمه الله (٣/٨٢١) «تذكرة الحفاظ». وهذا لأنه عالم بصير بالشأن، فإنه يذب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأهل الكذب يهابونه لأنه يفضحهم ويكشف قناعهم، ونحو

ذلك قول بعضهم فى أحد الرواة: «**مات فلان حافظ حديث رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من شاء فليقل ما شاء**» قال أحمد بن أبى بكر البندنيجى عن ابن ناصر لما مات أبو عامر العبدرى الحافظ: «مات أبو عامر حافظ حديث رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من شاء فليقل ما شاء» (١٢٧٣/٤) تذكرة الحفاظ.

○ وقول أحدهم: «**فلان صدر أهل الحديث ببغداد مثلاً بعد فلان**» والصدر: أعلى مقدم كل شيء وأوله، وصدر القناة: أعلاها، وصدر كل شيء: أوله (٤٤٥/٤ - ٤٤٦) «اللسان». وهذا اللفظ قال نحوه الحاكم فى ابن الأخرم أبى عبد الله محمد بن يعقوب الشيبانى (٨٦٤/٣) «تذكرة الحفاظ».

○ وقول أحدهم: «**فلان الثقة المأمون الذى لم يغمز بحال**» قاله الدارقطنى فى أبى بكر الشافعى ابن عبدويه (٨٨١/٣) «تذكرة الحفاظ».

○ وقولهم: «**فلان كان من فرسان هذا الشأن مع الصدق والأمانة**» قيل هذا فى الطبرانى أبى القاسم سليمان بن أحمد (٩١٢/٣) «تذكرة الحفاظ».

○ وقول أحدهم: «**فلان ثقة لا يجوز عليه تدليس**» أى ليقظته، ونباهته، ومعرفته لطبقات الرواة، ومعرفته للراوى وشيوخه وأحوالهم وأسمائهم وكناهم وألقابهم. ونحو ذلك قول يحيى القطان: «**جهد الثورى أن يدلس علىّ رجلاً ضعيفاً فما أمكنه**» قال مرة: حدثنا أبو سهل عن الشعبى، فقلت له: أبو سهل محمد بن سالم، فقال: يا يحيى ما رأيت مثلك لا يذهب عليك شيء (٢١٨/١١ - ٢١٩) «تهذيب التهذيب». وهذا يدل على التبحر فى معرفة الرواة وأسمائهم وكناهم وألقابهم، وبلدانهم، وقبائلهم، وحرفهم، وطبقاتهم، والمتفق من ذلك والمفترق، والمختلف والمؤتلف، ومعرفة منازلهم مدحاً وقدحاً، ومع هذا كله ففى بعض الأحيان لا يلزم من ذلك العدالة فى الدين كما سيأتى فى محله إن شاء الله تعالى.

○ وقول أحدهم: «**إذا مات فلان ذهب هذا الشأن**» قاله أبو القاسم الأزهرى فى البرقانى أبى بكر الخوارزمى الشافعى (١٠٧٥/٣) «تذكرة الحفاظ».

○ وقول أحدهم: «**فلان ثقة مبرز فى هذه الصنعة وإمام هذه الصنعة**». أو «**ختم به هذا الشأن**».

○ وقول أحدهم: «**فلان ثقة وكما يكون الثقة**» قاله أحمد فى عمران بن مسلم الجعفى (ص ١٧٨) «ثقات ابن شاهين»، وفى نسخة (ص ٢٥٥)، (١٣٩/٨) «تهذيب التهذيب». وهذا القول معناه أن الراوى يسلك سبيل الثقات فى الدين والسنة والإتقان، وهذا القول أيضاً يشير إلى تشبيه الراوى بنوع خاص من الثقات، ونحوه قول أحدهم: «**ثقة عمدة، أو ثقة يعتمد عليه، أو ثقة كان عليه المعتمد، أو كان عليه المعتمد**».

○ وقول أحدهم: «**حدثنا فلان الذهب المصفى**» فهذا يدل على أن الراوى من الرفعاء فى دينه وروايته، واللفظ قاله أبو قطن فى يزيد بن إبراهيم التسترى (ص ٢٥٦) «ثقات ابن شاهين». وفى نسخة (ص ٣٤٩).

○ وقول أحدهم: «**فلان كان من جمال المحامل، أو من إبل المحامل أو من جمازات المحامل، أو من الجمال التى تحمل المحامل، أو ممن يتحمل الحمالات**» كما قاله يعقوب بن شيبة فى روح بن عبادة القيسى (٣٥٠/١) «تذكرة الحفاظ». وقولهم: «**كان من أهل القباب...**» هذه كلها أوصاف للإبل، فالمحامل أى الأثقال، ووصف البعير بأنه يتحمل الأثقال، ويستطيع السير بها مسافات طويلة، يدل على أنه قد كملت قوته، وقد سبق قولهم: «فلان من البزّل الكمل» وقولهم: «من جمازات المحامل» يدل على القوة، فالجماز هو البعير الذى يركبه المجمز كما فى «اللسان» (٣٢٣/٥). وقولهم: «من أهل القباب»: أى من الإبل التى تحمل الهودج الذى يركب فيه النساء، وكل هذه الأوصاف تدل على تمام قوة الحَمول بفتح الحاء وهو البعير الذى يحمل الحُمول بضم الحاء....وتشبيه الراوى بذلك يدل على أن الراوى قد بلغ تمام القوة فى الرواية.

○ وقولهم: «**فلان حِلْس من أحلاس الحديث**»:

أى أنه من فحوله الملازمين له والمشتغلين به، جاء فى «لسان العرب»:

«وفلان حِلْسُ بيته: إذا لم يبرحه،......» اهـ (٦/٥٤).

وقال الذهبى فى محمد بن عبد الملك بن زنجويه البغدادى الحافظ صاحب الإمام أحمد: «واسع الرحلة....وثَّقه النسائى وغيره وكان من أحلاس الحديث». (٥٥٤/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ وقولهم أحدهم: **«فلان ثقة صحيح الحديث»** اعلم أن قولهم: «ثقة صحيح الحديث» معناه أنه قد استكمل شروط الصحة، ومن ذلك سلامته من الشذوذ والعلة، وهذه درجة مرتفعة، لأنه كما تقرر فى المصطلح أن حديث الثقة يعمل به ما لم يظهر فيه شذوذ أو علة، فإذا بحث أحد الأئمة وتبحَّر حديث أحد الرواة وحكم بأنه صحيح، دل ذلك على سلامته من الشذوذ والعلة، وفى هذا ما تطمئن به نفس الباحث كما لا يخفى، أو يكون هذا اللفظ بمعنى التكرير كقولهم: «ثقة ثقة»، وقد قال أحمد فى ثابت بن أسلم البنانى: «ثابت تثبت فى الحديث.....» وقال: «كان يقص وكان محدثاً من الثقات المأمونين صحيح الحديث» (٥/٢٢١- ٢٢٢) «النبلاء».

وقال أحمد فى يزيد بن هارون: كان حافظاً متقناً للحديث، صحيح الحديث عن حجاج بن أرطأة قاهراً لحديثه، فقولهم: «ثقة صحيح الحديث» مدح رفيع، وكذا إن قالوا: «صحيح الحديث قليل الغلط» كما قاله أحمد فى عاصم بن على بن عاصم (٢٦٣/٩) «النبلاء»، ولكنهم قد يقولون: «صحيح الحديث» على من ليس من أهل هذه المرتبة، كما قال أحمد فى إبراهيم بن طهمان: «هو صحيح الحديث مقارب»، وقال الذهبى: «قلت: له ما ينفرد به ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن» (٣٨٣/٧) «النبلاء»، وقد قال الذهبى فى محمد بن طلحة بن مصرف اليامى: «يجىء حديثه من أدانى مراتب الصحيح ومن أجود الحسن»، قال: «وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل فى الصحيح، وأن الحديث النبوى قسمان ليس إلا صحيح وهو على مراتب، وضعيف وهو على مراتب والله أعلم». (٣٣٩/٧) «النبلاء». وخلاصة ما سبق أن إطلاقهم فى الرواة: «فلان صحيح الحديث» فإن كان فى رجل ثَبَتَ أنه ثقة فهو تعديل رفيع لاسيما إن أكدوها بقولهم مثلاً: «قليل

الغلط أو قليل السقط أو لم يؤخذ عليه حرف»....... إلخ. وإن أطلقوها فى المتوسطين فهو كما قال الذهبى آنفاً، أما قولهم: «فلان صحيح الإسناد» فإنه يدل على انتقاء وتحفظ الراوى فى الرواية عن الضعفاء أو أنه صحيح السماع من مشايخه والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان يالك من صحة حديث»**.

○ وقول أحدهم: **«فلان إسناد»** قال الزهرى لابن عيينة: يا بنى قرأت القرآن؟ قال: بلى، قال: تعلمت الفرائض؟ قال: بلى، قال: كتبت الحديث؟ قال: بلى - يعنى عن أبى إسحاق الهمدانى -، قال: أبو إسحاق إسناد (٣٤٦/٥)، «النبلاء»، أى أنه حجة فى هذا الشأن وأهل لِأَنْ يؤخذ عنه، وهل يطلق هذا على من يتحرى وينتقى من المشايخ فلا يروى إلا عن ثقة، بمعنى أنه لا يحتاج إذا روى أن يقال له من حدثك بهذا؟ الظاهر أن هذا اللفظ يقال فى هذا المعنى أيضاً، ويحتاج إلى نظر فى الترجمة التى تشهد لهذا. والله المستعان.

○ وقولهم: **«فلان ثقة كان يتحرى الصدق»** أى الصدق فى الرواية، قال نحوه أحمد فى عمرو الناقد، وقال فيه الحسين بن فهم: «ثقة فقيه صاحب حديث من الحفاظ المعدودين» (٤٤٦/٢) «تذكرة الحفاظ». ونحوه قولهم فى أحد الثقات: **«كان من معادن الصدق»** وقد قال أحمد فى عبد الرحمن بن مهدى: «ثقة خيار صالح مسلم من معادن الصدق» (٢٠٠/٩) «النبلاء». وقال ابن عيينة فى مسعر بن كدام الهلالى: «كان من معادن الصدق»، وقال فيه أحمد: «حديثه حديث أهل الصدق».

○ وقول أحدهم: **«حدثنى الثبت، حدثنى الثبت»** وقد قال ذلك وكيع، فقيل له: من هو؟ قال: مالك (٧/١٠) «تهذيب التهذيب».

○ وقول أحدهم: **«لو كان لى سلطان لأمّرتُ فلاناً على المحدثين»** قاله يزيد بن هارون فى محمد بن إسحاق (٥٤/٧) «النبلاء». أى أن ابن إسحاق يستحق أن يكون أميراً على المحدثين عند يزيد بن هارون وإن لم يكن كذلك عند غيره.

○ وقول أحدهم: «**فلان ثقة حديثه يشبه حديث الإملاء**» أى أنه غاية فى التثبت، لأن مجلس الإملاء يتمكن الطالب فيه من الكتابة بإتقان بخلاف مجلس القراءة أو المذاكرة كما هو معروف ويدل على هذه التفرقة ما قاله أحمد فى سماع من سمع من ابن أبى ذئب (٢٠٤/١) «العلل ومعرفة الرجال»، وقد سئل أحمد: كيف سماع شعيب - أى ابن أبى حمزة دينار الحمصى - من الزهرى؟ قال: «حديثه يشبه حديث الإملاء، ثم قال: الشأن فيمن سمع من شعيب كان رجلاً ضيقا فى الحديث.....» (١٨٨/٧) «النبلاء»، وقد رفعه أحمد فوق يونس وعُقَيْل ومثّله بالزبيدى، وكأن السائل وهو عبد الله بن أحمد رحمهما الله تعالى رأى ما ينكر على شعيب فى روايته عن الزهرى، فأخبره أبوه أن العهدة ليست على شعيب فإنه كان متثبتاً فى روايته ولكن العهدة على من بعده، لأن شعيباً كان ضيقاً فى الحديث أى عسراً فى الرواية ويمتنع من الرواية، ومَن هذا شأنه فالرواية لا تكثر عنه، فإذا كثرت عنه فلها حالات سيأتى الكلام عليها إن شاء الله تعالى، ومن تلك الحالات: أن تكون العهدة على تلميذ الشيخ العسر كما هاهنا، ومما يدل على أن قولهم: «حديثه يشبه حديث الإملاء» يفيد التثبت والإتقان، قول أحمد بن منصور الرمادى: «اجتمعت ليلة مع ابن وارة فذكرنا أصحاب شعبة، وقلت أنا: أبو النضر - يعنى هاشم بن القاسم الليثى الخراسانى - أثبت من وهب بن جرير، وقال هو: وهب أثبت، فغدونا على أحمد بن حنبل، فقال: أبو النضر كتب عن شعبة إملاء» (٥٤٧/٩) «النبلاء».

○ وقولهم: «**فلان كأنه صخرة أو كان صخرة أو جندلة من الجنادل**» انظر «النبلاء» (٥٥/٩) ترجمة معاذ بن معاذ. والجندل: هو الحجارة كما فى «اللسان» (١٢٨/١١)، وهذه الألفاظ بمعنى قولهم: «فلان جبل» أى فى الرسوخ والتثبت.

وقول أحدهم: «**فلان تخرّج به الحفاظ**» قال الذهبى: «يحيى بن سعيد القطان تخرَّج به الحفاظ كمسدد وعلى والفلاس» انظر «النبلاء» (١٧٦/٩).

○ وقول أحدهم: «**فلان ثقة بخ بخ**» وبخ: كلمة فخر، والعرب تقول للشىء تمدحه: بخ بخ، وقال ابن الأنبارى: «معنى بخ بخ: تعظيم الأمر وتفخيمه،

وسكنت الخاء فيه كما سكنت اللام فى هل وبل». اهـ (٦/٣) «اللسان».

○ وقول أحدهم: **«فلان فى المصريين مثلاً كمالك فى المدنيين»** أى له فى المصريين ما لمالك عند أهل المدينة من توقير وقبول، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: **«فلان ثقة ما يخطىء»** قاله ابن حبان فى بكر بن بكار (٥٨٣/٩) «النبلاء»، ولكن الذى فى «ثقات ابن حبان»: «ربما أخطأ» (١٤٦/٨)، فالظاهر أن العبارة في «النبلاء» فيها تحريف، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: **«فلان ما فوقه أحد فى الثقة»** قاله الذهبى فى عفان بن مسلم الصفار (٢٥٠/١٠) «النبلاء».

○ وقول أحدهم: **«فلان أحد العدول الثقات»** كما فى «تاريخ بغداد» (١٥٣/٢). ترجمة محمد بن جعفر زوج الحرة.

○ وقول أحدهم: **«فلان ثقة ليس يَروى إلا حديثاً صحيحاً»**: سئل الدارقطنى عن بشر بن الحارث الزاهد المعروف بالحافى رحمه الله؟ فقال: «زاهد جبل ثقة ليس يَروى إلا حديثاً صحيحاً». وبشر هذا قال فيه إبراهيم الحربى: «لو قسم عقل بشر على أهل بغداد صاروا عقلاء» (٤٧٥/١٠) «النبلاء». وقول الدارقطنى فيه يدل على تحريه وانتقائه فى الروايات، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان ثقة كان يحفظ العلم على الوجه»** وهذا بمعنى «ثقة حافظ وأى حافظ» وقد قال أبو داود فى أحمد بن جعفر الوكيعى الضرير الإمام الحافظ البارع: «كان يحفظ على الوجه» (٥٧٥/١٠) «النبلاء». ومعنى هذا أنه يحفظ كل ما قرأه من مسند ومقطوع ومرسل ومنقطع..... إلخ، وهذا يدل على قوة حفظه وسعة علمه، قال الخطيب: «إن أبا العباس محمد بن إسحاق السراج استعار من أحمد بن أبى خيثمة شيئاً من «التاريخ»، وكان لا يرويه إلا على الوجه، ..... فقال: يا أبا العباس عليَّ يمين ألَّا أحدث بهذا الكتاب إلا على الوجه، فقال أبو العباس: وعليَّ عزيمة ألاَّ أكتب إلا ما أستفيد، فرده عليه ولم يحدث فى «تاريخه» عنه بحرف» (١٦٣/٤) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول ابن حبان لما دخل حمص وكان أكبر همه شأن بقية قال: «فتتبعت أحاديثه وكتبت النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أجد بعلو – يعنى بنزول – فرأيته ثقة مأموناً ولكنه كان مدلساً....» إلخ. (١/٢٠٠) من «المجروحين» وانظر (١/٤٧٧) «تهذيب التهذيب». ومن ذلك أيضاً قول أحمد ليحيى لما رآه يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس: «تكتب هذه الصحيفة وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال لك قائل: أنت تتكلم فى أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟ فقال: نعم أكتبها فأحفظها وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء إنسان بعده فيجعل لنا ثانياً» (١١/٢٨٦) «تهذيب التهذيب». وفى بعض الروايات: فيجعل بدل «أبان» «ثابتاً» بالباء الموحدة والمثناة الفوقية.

○ ومن ذلك قول أبى داود فى الليث بن سعد المصرى: «**ليس ينزل نزوله أحد كان يكتب الحديث على الوجه**» (٨/٤٦٥) «تهذيب التهذيب»، وهذا كله يدل على كثرة الروايات والإجتهاد فى الطلب مع كونه ثقة والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**السماع مع فلان شفاء لما فى الصدور**» قاله أحمد فى يحيى بن معين (١١/٧٩) «النبلاء».

واعلم أن بعض المتثبتين فى تحمل العلم وأدائه، إذا سمع حديثاً من شيخ ثم وجد من هو أعلم منه بحديث ذلك الشيخ أو أعلم من الشيخ نفسه بحديثه، فإنه ينزل فى الرواية ويعرض ما سمعه من ذلك الشيخ على هذا الطالب اليقظ الكيس ليخبره بالصحيح من ذلك والسقيم، ومن هؤلاء أحمد رحمه الله، فكان إذا سمع مجلساً من أحد الشيوخ يتمنى أن يكون معهم يحيى بن معين ليشفى صدورهم من حديث ذلك الشيخ، فلا يأخذوا عنه إلا الصحيح، وهذا دليل على فضل يحيى فى هذا الشأن، وعلى تمام علم أحمد وعلو قدره ورسوخ الإخلاص فى قلبه، فنسأل الله أن يوفقنا إلى سلوك سبيل الصالحين.

○ وقولهم: «**فلان ثقة فحل أو ثقة ذكر أو ثقة يعرف ما يخرج من رأسه**» هذه ألفاظ تدل على الرسوخ والثبات فى هذا الشأن، فقولهم: «فحل» هو

الذكر العظيم، كما فى «اللسان» وقولهم: «ذكر» هو الصلب المتين الشديد، كما فى «اللسان»، قال بشر بن موسى: قال ابن معين: ويل للمحدث إذا استضعفه أصحاب الحديث، قال بشر: قلت: يعملون به ماذا؟ قال: إن كان كودناً – والكودن هو البغل أو الحصان الهجين ويشبه به الرجل البليد– قال ابن معين: سرقوا كتبه وأفسدوا حديثه وحبسوه وهو حاقن حتى يأخذه الحصر وقتلوه شر قتلة، وإن كان فحلاً استضعفهم وكانوا بين أمره ونهيه، قال بشر: وكيف يكون ذكراً؟ قال: يعرف ما يخرج من رأسه» (٩٣/١١) «النبلاء» ونحوه **«ما بقى أحد يعرف ما يخرج من رأسه غير فلان أو يعرف ما يقول غير فلان»**.

○ **وقول أحدهم: «فلان من ربانيّى الحديث»** قال أبو عبيد: «ربانيو الحديث أربعة.. أحمد..... وعلى بن المدينى......وأبو بكر بن أبى شيبة..... ويحيى بن معين» (١٢٧/١١) «النبلاء» والرَّبَى والربَّانى: الحبر ورب العلم وقال ابن الأنبارى: «الربانى: العالم المعلِّم الذى يغذو الناس بصغار العلم قبل كبارها، والربانى: العالم الراسخ فى العلم والدين أو الذى يطلب بعلمه وجه الله وقيل الربانى: العالى الدرجة فى العلم» (٤٠٣/١ – ٤٠٤) «لسان العرب».

○ وقولهم: **«فلان ثبت كثير الفوائد والغرائب»** قال أبو الشيخ فى سهل بن عثمان الإمام الحافظ المجود: «وكان كثير الفوائد والغرائب» (٤٥٤/١١) «النبلاء». وكثرة الفوائد والغرائب من الثبت تدل على علو همته وقوة عزيمته فى الرحلة والاجتهاد فى التحصيل، ومن هذا وصفه فرتبته عالية، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: **«فلان كان يحسن كل شىء»** قاله ابن أشكاب فى عمرو بن على الفلاس (٤٧١/١١) «النبلاء».

معنى ذلك أنه يحسن الحديث تحملاً وأداءً وفهماً ونقداً، ويحسن أيضاً العبادة والزهد والورع، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: **«فلان صدوق من متيقظى الرواة»** قاله ابن عدى فى خليفة بن خياط انظر الكامل (٩٣٥/٣)، (٤٧٣/١١) «النبلاء».

والیقظة فی الحدیث تدل علی سرعة الحفظ ونباهة الفهم وصحة النقد للروایات وهذا شأن الحفاظ، فإن اجتمع مع ذلك الصدق كما هاهنا فمحله هاهنا، هذا معنى قول ابن عدی، وأما حال خلیفة فینظر فی محله.

○ وقول أحدهم إذا سئل عن رجل: أهو ثقة؟ فقال: «**إی والله**» فهذا یدل علی أنه عالی الرتبة، إذا لم تقم قرینة تدل علی أن المسئول عنه قد تُكلِّم فیه، وأراد السؤال بقسمه تبرئته فقط، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**وهذا إسناد كالشمس وضوحاً**» أی فی شهرة رجاله عدالة وضبطاً.

○ وأما قول أحدهم: «**فلان ثقة صدوق**» فقد یكون هذا من باب تأكید الوصف، وقد قال موسى بن هارون فی ابن بنت منیع: «ثقة صدوق لو جاز لإنسان أن یقال له فوق الثقة لقیل له»، وقد یطلق بمعنى «ثقة عابد» وسیأتی إن شاء الله أن عثمان بن أبی شیبة ویعقوب بن شیبة یطلقان ذلك فیمن هو ضعیف الحفظ، ویقصدان بذلك أنه عدل فی دینه أو من العباد الزهاد وإن كان ضعیفاً فی حفظه أو ضعیفاً جداً، والظاهر أن هذا اللفظ لا یكون فی هذه المنزلة إلا بقرینة تدل علیه وإلا فهو أنزل، والله أعلم.

○ وأما قولهم: «**صدوق ما رأینا فیه خلافاً**» فقد یكون بمعنى أنهم أجمعوا علی عدالته فی النقل، وقد سئل الدارقطنی عن إسحاق الدبری أیدخل فی الصحیح؟ فقال: «إی والله هو صدوق ما رأیت فیه خلافاً» (١٣/٤١٧) «النبلاء»، وقد سبق أنهم قد یطلقون كلمة «صدوق» علی أعلی مراتب التعدیل، وإن كان هذا خلاف الأصل، وقول الدارقطنی هنا له قرائن تحفه مثل القسم ومثل قوله: «یدخل فی الصحیح»، وقد سبق أنه یطلق هذا علی التعدیل الرفیع. لكن قد یقولون «صدوق ما رأینا فیه خلافاً» أی لا شك فی صدقه وأمانته دون تعرض للضبط والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**ما رأیت مثل فلان فی الثقة**» فقد جاء فی ترجمة ابن

شاذان الشيخ الإمام أبى بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن البغدادى البزاز: قال أبو ذر الهروى: «ما رأيت ببغداد فى الثقة مثل القواس وبعده ابن شاذان»، فقال وراق أبى ذر له: ولا الدارقطنى؟ قال: «الدارقطنى إمام» (١٦/٤٢٩) «النبلاء».

وسيأتى أن قولهم: «إمام» لا يلزم منه أن يكون إماماً فى الحديث وإن كان إماماً فى الحديث فلا يلزم منه تمام الضبط، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**فلان كان يسقط عنده حفظ الحفاظ ودونه يكون العلماء**» وهذا جامع بين الحفظ والعدالة لقوله «ودونه يكون العلماء» والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**فلان حافظ كما يجب**» قال الحافظ أبو العلاء الهمذانى لبعض تلامذته – وقد استأذنه أن يرحل – فقال: «إن عرفت أستاذاً أعلم منى أو فى الفضل مثلى فحينئذ آذن لك أن تسافر إليه إلا أن تسافر إلى الحافظ ابن عساكر فإنه حافظ كما يجب» (٢٠/٥٦٣) «النبلاء»، أى أنه حافظ سلك سبيل الحفاظ الأثبات علماً وأخلاقاً وديناً والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**فلان كان المشار إليه فى علم صحيح الحديث وسقيمه**» قاله الحافظ شرف الدين يوسف بن بدر فى الضياء المقدسى (٢٣/١٢٩) «النبلاء».

○ وقول أحدهم: «**لو سُوِّد أحد فى الحديث لسُوِّد فلان**» قاله شعبة فى محمد بن إسحاق بن يسار (١/٢٢٧) «تاريخ بغداد»، وقال مرة: «أمير المؤمنين فى الحديث»، وقال مرة: «سيد المحدثين لحفظه» (١/٢٢٨) «تاريخ بغداد»، وقد سبق أن ذكرت أن حال الرواة يبحث فى محله من كتب الجرح والتعديل، فابن إسحاق لا يصل حاله إلى إمارة المؤمنين فى الحديث، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**فلان كان أمة من الأمم فى هذا الشأن**» .

○ وقول أحدهم: «**فلان من أهل الفهم والأمانة**» قاله ابن خراش فى محمد بن إسماعيل بن سالم الصائغ (٢/٣٩) «تاريخ بغداد»، وهذا معناه أنه ثقة

يعرف صحيح الحديث من سقيمة، يدل على ذلك أن ابن خراش نفسه قال فى أبى حاتم الرازى: «كان من أهل الأمانة والمعرفة» (٢٥٢/١٣) «النبلاء».

○ وقول أحدهم: **«فلان يشار إليه فى الحديث»** أى عَلَم من الأعلام فى الحديث.

○ وقول أحدهم: **«فلان صدوق مستأصل فى علم الحديث»** هذا يدل على العدالة فى الدين مع ملازمة الاشتغال بهذا العلم، ومن لازم طلب الحديث برع فيه فى الغالب، وهذا اللفظ قاله الأزهرى فى محمد بن على بن الحسن العنبرى (٨٨/٣ - ٨٩) «تاريخ بغداد».

○ وقول أحدهم: **«اكتب عن فلان فإنه من قرنه إلى قدمه فائدة»** قال صالح جزرة: «لما خرجت من الرى، قلت لفضلك: عمن أكتب بنيسابور؟ قال: اكتب عن محمد بن يحيى، فإنه من قرنه إلى مقدمه فائدة» اهـ بمعناه. انظر (٤١٧/٣) «تاريخ بغداد».

○ وقول أحدهم: **«فلان صاحب حديث بحقه»** أى أنه كثير الحديث وعدل فى دينه وبصير بالعلل وغير ذلك، وقد قال ابن عدى: «كان الحسن بن على بن شبيب المعمرى كثير الحديث صاحب حديث بحقه كما قال عبدان: إنه لم ير مثله» انظر «الكامل» (٧٥٠/٢) و (٣٧١/٧) وما بعدها من «تاريخ بغداد»، وسيأتى أن قولهم: «فلان صاحب حديث» لا يلزم منه كل هذا، فقد يكون بصيراً بالعلل غير عدل، وقد يكون ممن يروى عن كل أحد، وقد يكون غير بصير بالعلل، وقد يكون مبتدعاً، والله أعلم. واعلم أن علامة صاحب الحديث أن يكون عدلاً فى دينه ومع ذلك يروى عن الكبار والصغار ويروى عنه الكبار، كما قال الحافظ ابن عدى رحمه الله تعالى.

○ وقول أحدهم: **«فلان ثقة ممن يحسن الحديث»** أى أنه يحسن صنعة الحديث تحملاً وأداءً وفهماً، وقد قال ابن أبى حاتم فى الحجاج بن يوسف بن حجاج الثقفى المعروف بابن الشاعر: «كتبت عنه وهو ثقة من الحفاظ ممن يحسن

الحديث» (٨/٢٤٠) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «**فلان حاز حديثه الشأن فيمن بقى**» أى أنه فاق أقرانه مع أن أقرانه مشهورون، والذى قاله أبو خيثمة فى روح بن عبادة القيسى (٨/٤٠٣) «تاريخ بغداد».

○ وقول أحدهم: «**إذا أردت الحديث فالزم فلاناً**» وهذا صريح فى علو شأن فلان هذا فى الحديث بخلاف قول أحدهم: «إذا أردت الله والدار الآخرة فالزم فلاناً» لأنه قد يكون ذلك فى الفقه أو العبادة، وأما قولهم: «إذا أردت الحديث.....» فهو خاص، وقد قال حماد بن زيد لأبى الوليد هشام بن عبد الملك: «إذا أردت الحديث فالزم شعبة».

○ وقول أحدهم: «**فلان ثقة أقل المشايخ خطأ**» وقد قال الدارقطنى فى ابن بنت منيع: «ثقة جبل إمام من الأئمة ثبت أقل المشائخ خطأ»، وقال مرة: «كان ابن بنت منيع قلما يتكلم على الحديث، فإذا تكلم كان كلامه كالمسمار فى الساج» (١٠/١١٦) «تاريخ بغداد».

○ وقول أحدهم: «**فلان لقد كان من هذا الأمر بسبيل**» قاله أبو حاتم فى أبى زرعة بعد أن قال: «لا أعلم من المشرق والمغرب من كان يفهم من هذا الشأن مثله» (١٠/٣٣٣) «تاريخ بغداد».

○ وقول أحدهم: «**رحم الله فلاناً ما كان أضبطه وأشد تفقده**» قاله أحمد فى يحيى بن سعيد القطان (١٤/١٤٠) «تاريخ بغداد»، ويحيى بن سعيد أشهر من نار على عَلَم، ولفظ أحمد صريح فى العدالة والضبط أما العدالة فلقوله: «رحمه الله»، وأما الضبط والإتقان والتحرى فظاهر، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**فلان كان ممن يُفتخر برؤيته وروايته لديانته ودرايته**» قاله السلفى فى جعفر بن أحمد بن الحسين السراج (١/١٠٢) «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب الحنبلى رحمه الله.

○ قول أحدهم: «**ينشرح صدرى إذا أدخلت فلاناً بينى وبين رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -**» قاله ابن تيمية رحمه الله فى على بن أحمد بن عبد الواحد السعدى البخارى (٣٢٦/٢) «الذيل على طبقات الحنابلة».

(فصـــل)

□ فى عبارات تابعة لهذه المرتبة □

وهذه العبارات حكمها أنها من ألفاظ المرتبة الأولى، لكنها لما كانت غير مختصرة جمعتها فى محل واحد والله المستعان.

○ فمن ذلك: قول ابن المدينى - وقد ذكر عنده عفان بن مسلم الصفار -: «كيف أذكر رجلاً يشك فى حرف فيضرب على خمسة أسطر؟» وسئل أحمد: «من تابع عفان على كذا؟» فقال: «وعفان يحتاج إلى متابع؟!» (٨٢/٣) «الميزان». فقول ابن المدينى يدل على غاية الورع والإتقان من عفان رحمه الله، لأن الاستكثار من الرواية أمر محبب إلى النفس، وكون الراوى يضرب على بعض حديثه يدل على أنه قهر نفسه وذلَّلَها، فهذا يدل على قوة الدين، ويدل أيضاً على التمييز بين الصحيح والسقيم وعلى صحة ما بقى من حديثه، وقول أحمد يدل على أنه - أى عفان - حجة بمفرده ليس فى حاجة إلى غيره، والله أعلم.

○ وقول يحيى بن معين: «إذا حدثتُ فى بلد فيها أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغسانى فيحق للحيتى أن تحلق»، كما فى «الثقات» لابن حبان (٤٠٨/٨)، فهذا القول يدل على علو شأن أبى مسهر، ، لأن عادة الأئمة جرت على أن أحدهم لا يحدث فى مجلس من هو أعلى منه قدراً وأجل شأناً، وهذا من تكريم العلم والعلماء، فيحيى بن معين رحمه الله رفع قدر أبى مسهر بهذه المقالة.

○ وقول إبراهيم بن أورمة فى أحمد بن سنان بن أسد بن حبان القطان: «أعدنا عليه ما سمعناه من بندار وأبى موسى». قال الحافظ المزى: «يعنى لإتقانه وحفظه» (٣٤/١) «تهذيب التهذيب». وفى «النبلاء»: «ما كتبناه عن أبى موسى

وبندار أعدناه عن أحمد بن سنان، وما كتبناه عن أحمد لم نعده عن غيره» (٢٤٥/١٢).

فهذا مدح لابن سنان، واعلم – علمنى الله وإياك – أن علو الإسناد أمر يفرح به عوام المحدثين، والواحد منهم لا يترك العلو ويرضى بالنزول – كما سبق – إلا لمعنى يكون أرجح عنده من مزية العلو، فمن ذلك أن أحدهم إذا سمع حديثاً من أحد المشايخ، ثم وجد تلميذاً لهذا الشيخ يتقن حديث شيخه ويميز صحيحه من سقيمه، عرض عليه ما سمعه من شيخه، لأن بعض الطلبة يكون أحذق بحديث الشيخ من الشيخ نفسه، ونحو هذا قول عفان: كنت أكون عند شعبة فأكتب عنه فى ألواحى، ثم أمرُّ على يزيد بن زريع وهو يحدث فأمحو حديث شعبة وأكتب حديث يزيد، وهو أثبت الناس». (ص ٢٥٧) «ثقات ابن شاهين». وأيضاً قول ابن مهدى: «لو كنت لقيت ابن أبى خالد لكتبت عن يحيى القطان عنه لأعرف صحيحها من سقيمها» (٢١٨/١١) «تهذيب التهذيب».وقول ابن مهدى: «وددت أن كل شيء سمعته من حديث مغيرة كان من حديث أبى إسحاق الفزارى – يعنى عن مغيرة –» (٢٨٢/١) «الجرح والتعديل». ونحوه قول يحيى بن سعيد: «سفيان – أى الثورى – أعلم بحديث الأعمش من الأعمش» (٢٣٩/٧) «النبلاء»، وقال مرة: «ما كتبت عن سفيان عن الأعمش أحب إلى مما كتبته عن الأعمش» (٢٤٧/٧). ونحوه قول الحميدى: «جاء رجل إلى ابن عيينة فقال: حدثنى أبو إسحاق – أى الفزارى – عنك بكذا، فقال: ويحك إذا سمعت أبا إسحاق يحدث عنى فلا يضرك ألا تسمعه منى» (٥٤٠/٨) «النبلاء». وقول زائدة: «كنا نأتى الأعمش فنكتب عنه، ثم نأتى سفيان فنعرض عليه، فيقول لبعضها: ليس هذا من حديث الأعمش، فنقول: إنما حدثناه الآن، فيقول: اذهبوا إليه، فنذهب إليه فنقول له، فيقول: صدق سفيان وبمحوه».اهـ بتصرف يسير. (١٦٧/٩) «تاريخ بغداد».

ومن هذا الباب قول معمر: «كان قتادة يسأل شعبة عن حديثه – أى حديث قتادة –» (٢٥٨/٩) «تاريخ بغداد»، ونحوه قول القطان: «ما سمع ابن

مهدى عن سفيان عن الأعمش أحب إلَّى مما سمعت أنا من الأعمش» (٢٤٤/١٠) «تاريخ بغداد».

○ وقول أحدهم: «لو عاش الثورى مثلاً لاحتاج إلى فلان» فهذا مدح لفلان هذا، ويدل على سعة علمه وتمام ضبطه، إذ لو كان متهماً أو مخلطاً لما احتاج إليه الثورى، ومثل ذلك قول أحدهم: «لو كان فى زمن الثورى لاحتاجوا إليه».

أما إذا ذُكِرَ أحد الرواة عند أحد الأئمة وكان الإمام متكئاً فجلس: فلا يلزم من ذلك أن يكون الراوى من أهل هذه المرتبة، لأنه قد يكون السبب فى ذلك رسوخ قدم المذكور فى الزهد والعبادة أو فى التمسك بالسنة والصدع بها، أو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وغير ذلك، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أحدهم: «فاتنى مالك مثلاً فعوَّضنى الله أو أخلف علىَّ بفلان» فهذا يدل على قرب منزلة فلان هذا من منزلة مالك أو تساويهما، ونحوه قول عبد الرحمن بن مهدى: «من فاته شعبة سمع من همام» (٢٩٩/٧) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول ابن المدينى لما سئل عن حامد بن يحيى بن هانىء البلخى الحافظ: «سبحان الله بقى حامد إلى زمان يحتاج أن يسأل عنه؟!» (١٦٩/٢) «تهذيب التهذيب». وقال عنه الحافظ فى «التقريب»: «ثقة حافظ»، وسيأتى إن شاء الله تعالى أن العدالة فى الرواية تثبت بأحد أمور، منها الشهرة، واستفاضة العدالة بين الناس، فمن هذا وصفه لا يُسأل عنه، وقد يسألون عنه من هو دونه فى المنزلة فيقول: «مثلى لا يُسأل عن فلان ولكنْ فلان يُسأل عن الناس..» والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أبى إبراهيم إسحاق السلمى فى حجاج بن محمد المصيصى: «حجاج نائماً أوثق من عبد الرزاق يقظان» (٢٠٥/٢) «تهذيب التهذيب». ونحوه ما قيل للقطان: «إن فلاناً يقول: إن عبد الرحمن بن مهدى كان

سيء الأخذ، كان يسمع من الشيخ والكتاب فى كمه، فغضب يحيى ثم قال: عبد الرحمن يسمع نائماً أحب إلى من أن يملى علىّ ذاك» (١٠/٢٤٤) «تاريخ بغداد». ومن المعلوم أن الشيخ الذى ينام حال العرض والقراءة عليه، فإنه يتعرض لغمز بعض أئمة الجرح والتعديل، لأن الطالب قد يخطىء فى القراءة ولا يرده فيذهب الطالب ويروى عن شيخه الحديث على غير وجهه، وإن كان بعض الأئمة المشاهير قد فعل ذلك، ولكن لا خلاف فى أن اليقظة والتنبه من المشاهير حال الرواية أولى، بل استحب الإمام أحمد بن حنبل وهو المقدم فى هذه الصناعة أن يمسك الشيخ بكتابه حال قراءة الطالب عليه مزيداً من الحيطة والتحفظ، إذا علمت هذا ثم وجدت أحدهم يقول: «فلان نائماً خير من فلان يقظان» فاعلم أنه قد فضله تفضيلاً رفيعاً، لكن شرط ذلك أن يكون المرجوح من الأئمة أو الثقات المعروفين، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول الحاكم فى الإمام مالك بن أنس: «هو الحكم فى شيوخ أهل المدينة الناقد لهم» انظر ترجمة سهيل بن أبى صالح ذكوان السمان «تهذيب التهذيب» (٤/٢٦٤).

○ ومن ذلك قول الحاكم فى عبد الله بن الزبير الحميدى: «ومحمد بن إسماعيل إذا وجد الحديث عنه لا يخرجه إلى غيره من الثقة به» (٥/٢١٦) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قول عبد الله بن أحمد: «لما قدم أبو زرعة نزل عند أبى، وكان كثير المذاكرة له، فسمعت أبى يقول يوماً: ما صليت غير الفرض، استأثرت بمذاكرة أبى زرعة». كما فى «تهذيب التهذيب» (٧/٣١)، ونحوه قول ابن القاسم لأسد بن الفرات الحرانى: «أنا أقرأ فى اليوم والليلة ختمتين فأنزل لك عن ختمة - يعنى لاشتغاله به -». (١٠/٢٢٧) «النبلاء». ومعلوم أن هذا القول وأشباهه يستمد قوته فى التعديل بمنزلة قائله فى علم الحديث، فترك أحمد للنافلة يدل على أن مع أبى زرعة عِلماً يحتاج إليه أحمد، وهو أحب إليه فى التقرب إلى الله من النوافل.

وقد يستدل بعض طلبة العلم بفعل أحمد وبأدلة تفضيل العلم على العبادة، على تهاونه فى النوافل وتركه للأذكار المأثورة عن رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – أو النوافل المسنونة، بحجة الاجتهاد فى طلب العلم، وقد تعرض الحافظ الذهبى لذلك كما فى «النبلاء» ترجمة مسعر بن كدام قال أبو أسامة: «سمعت مسعراً يقول: إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون؟» قال الحافظ الذهبى رحمه الله: قلت: «هذه مسألة مختلف فيها، هل طلب العلم أفضل أو صلاة النافلة والتلاوة والذكر؟ فأما من كان مخلصاً لله فى طلب العلم وذهنه جيد فالعلم أولى، ولكن مع حظ من صلاة وتعبد، فإن رأيته مُجِدّاً فى طلب العلم لا حظ له من القربات، فهذا كسلان مهين وليس هو بصادق فى حسن نيته، وأما من كان طلبه الحديث والفقه غيّة ومحبة نفسانية فالعبادة فى حقه أفضل، بل ما بينهما أفعل تفضيل، وهذا تقسيم فى الجملة، فقلَّ – والله – من رأيته مخلصاً فى طلب العلم، دعنا من هذا كله فليس طلب الحديث اليوم على الوضع المتعارف من حيز طلب العلم، بل اصطلاح وطلب أسانيد عالية وأخذ عن شيخ لا يعى وتسميع لطفل يلعب ولا يفهم أو لرضيع يبكى أو لفقيه يتحدث مع حدث، وآخر ينسخ، وفاضلهم مشغول عن الحديث بكتابة الأسماء أو بالنعاس، والقارىء إن كان له مشاركة فليس عنده من الفضيلة أكثر من قراءة ما فى الجزء سواء تصحف عليه الاسم أو اختبط المتن أو كان من الموضوعات، فالعلم عن هؤلاء بمعزل، والعمل لا أكاد أراه بل أرى أموراً سيئة نسأل الله العفو». اهـ (١٦٧/٧) «النبلاء».

فهذا كلام الذهبى رحمه الله فى أهل عصره، وإن كان يناقش فى بعض ألفاظه، ولكن الذى قاله أمر تشهد له النفوس والقلوب، واستفت قلبك. والله أعلم.

○ ومن ذلك قول حفص بن محبوب المحبوبى: «كنا عند ابن عيينة فقام ابن المدينى فقام سفيان وقال: إذا قامت الخيل لم نجلس مع الرجالة» (٣٥١/٧) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قول عبد الله بن أحمد بن محمد بن سيار: «قال لى العباس العنبرى: ما قدم علينا مثل عمرو بن منصور وأبى بكر الوراق فقلت: من أبو بكر؟ قال: الأثرم، فقلت له: لا نرضى أن نقرن صاحبنا بالأثرم» – أى أن هذا فوق الأثرم – (١٠٧/٨) «تهذيب التهذيب». ونحو ذلك ما جاء فى ترجمة زهير بن معاوية أبى خيثمة: قال يحيى بن أيوب سمعت شعيب بن حرب وذكر حديثاً عن زهير وشعبة فقيل له: وشعبة؟ فقال: «زهير أحفظ من عشرين مثل شعبة» (٥٨٨/٣) «الجرح والتعديل». قال المعلمى رحمه الله فى الحاشية: «كأنهم أنكروا تأخير شعبة فى الذكر، يرون أنه كان ينبغى تقديمه بأن يقال: شعبة وزهير». اهـ

○ ومن ذلك قول أحمد: «إذا أردت أبا نعيم فعليك بابن سابق» – يعنى محمد بن سابق التيمى – (١٧٥/٩) «تهذيب التهذيب»، فهذا يدل على أن ابن سابق أوثق من روى عن أبى نعيم، فكون ابن سابق فى هذه المرتبة يشترط أن يكون فى أبى نعيم فقط،[١] والله أعلم.

○ ومن ذلك قول الشافعى: «ما فاتنى أحد فأسفت عليه ما أسفت على الليث وابن أبى ذئب» (٣٠٥/٩) «تهذيب التهذيب»، مع أن هذا اللفظ يحتمل أن يكون فى الفقه، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن عيينة فى محمد بن المنكدر: «ما رأيت أحداً أجدر أن يقول: «قال رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – ولا يسئل عمن هو من ابن المنكدر» – يعنى لتحريه – (٤٧٥/٩) «تهذيب التهذيب».ومعلوم أن طلب الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، ولكن هناك بعض الأئمة فى أعلى درجات التحرى والتحفظ ويكفى غيره مؤنة البحث فيمن فوقه، وقول ابن عيينة مدح رفيع لابن المنكدر على سبيل المبالغة، ونحوه ما جاء فى ترجمة حسان بن عطية المحاربى: أن الأوزاعى كان يثنى عليه جداً، قال خالد بن نزار: «قلت للأوزاعى: حسان بن عطية عمن؟ قال: فقال لى: مثل حسان كنا نقول له عمن؟!»، فمعنى ذلك أنه مهاب فلا يسأله أحد لجلالته وعلو قدره وقد يكون بمعنى أنه ينتقى فى الرواية ويتحفظ فى روايته عن الضعفاء والمجهولين ولا يروى

(١) هذا ما يستفاد من قول أحمد.

إلا عن ثقة فلا يحتاج إلى سؤال، وقد فهم مهذّب «تاريخ دمشق» كما فى (١٤٥/٤) أن قول الأوزاعى تقرير وليس بإنكار، ومن هنا فهمه بمعنى الجرح، والظاهر ما قدمته لأن الأوزاعى يثنى عليه جداً، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول على بن المدينى لمحمد بن يحيى الذهلى: «أنت وارث الزهرى»، وقول إبراهيم بن موسى الرازى: «من أراد الزهرى لم يستغن عن محمد بن يحيى»، وقول الدارقطنى: «من أحب أن يعرف قصور علمه من علم السلف فلينظر فى علل الحديث لمحمد بن يحيى»، وكان سعيد بن منصور يقول: «حدثنى محمد بن يحيى الزهرى» - يعنى لشهرته بحديث الزهرى - (٥١٥/٩ - ٥١٦) «تهذيب التهذيب». ومحمد بن يحيى إمام مشهور، لكن هذه الألفاظ تدل على ارتفاعه فى حديث الزهرى لا بإطلاق، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن عيينة: «إنما كنا نتبع آثار مالك وننظر إلى الشيخ إن كتب عنه وإلا تركناه، وما مثلى ومثل مالك إلا كما قال الشاعر:

وابن اللَّبون إذا ما لُزَّ فى قَرَن لم يستطيع صولة البُزْل القَناعِيس

(١٠/٩) «تهذيب التهذيب». وفى «النبلاء»: «لما حدث سفيان بحديث، قيل له: يخالفك فيه مالك؟ فقال: أتقرننى بمالك؟ ما أنا وهو إلا كما قال جرير: وابن اللبون....» إلى آخر البيت وفى الحاشية: ابن اللبون ما أوفى على ثلاث سنين، لُزّ: ربط، القَرَن: الحبل الذى يشد به البعيران ونحوهما فيقرنان معاً، والبُزْل: البعير الذى دخل فى السنة التاسعة، والقناعيس: جمع قناعس: الجمل العظيم الجسم الشديد القوة. قال البغدادى: ضربه مثلاً لمن يعارضه ويهاجيه، يقول: من رام إدراكى كان بمنزلة ابن اللبون إذا قرن فى قرن مع البازل القناعس، إن صال عليه لم يقدر على دفع صولته ومقاومته، وإن رام النهوض معه قصر عن عدوته» (٧٣/٨ - ٧٤).

○ ومن ذلك لما مات يحيى بن معين حمل على نعش رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، ومناد ينادى بين يدى جنازته: «معشر المسلمين

هذا يذب الكذب عن رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - كذا وكذا عاماً......» (٩/٢٦٣) «ثقات ابن حبان».

○ ومن ذلك قول يحيى بن معين عن يحيى بن سعيد القطان: «لو أتيت مسدداً فحدثته فى بيته لكان يستأهل» (١٠/١٠٨) «تهذيب التهذيب».

وذلك لمسألتين: الأولى: أنه من أهل العلم والجلالة وعلو القدر والشأن. والثانية: أن العلماء أمروا أن يضعوا العلم عند أهله وعند من يعرف قدر العلم وأهله وعند من يحسن فهم العلم لا من يفتنه العلم، فكم من إنسان إذا حدثته بحديث لا يسعه عقله فيفهمه على خلاف مراد الشارع والعياذ بالله، فمسدد رحمه الله بخلاف هذا، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول عبد الرزاق لما حدث سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله: «هذا الشرف على الكرسى» (١٠/٣١٤) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك ما قد سبق من قول يحيى القطان: «جهد الثورى أن يدلس علىَّ رجلاً ضعيفاً فما أمكنه، قال مرة: ثنا أبو سهل عن الشعبى، فقلت له: أبو سهل محمد بن سالم، فقال: يا يحيى ما رأيت مثلك لا يذهب عليك شيء» (١١/٢١٨ - ٢١٩) «تهذيب التهذيب»، وهذا يدل على أن التبحر فى معرفة الرواة، وأسمائهم، وكناهم، وألقابهم، وبلدانهم، وقبائلهم، وحرفهم، وطبقاتهم، والمتفق من ذلك والمفترق، والمؤتلف والمختلف، ومعرفة منازلهم مدحاً وقدحاً، ومع هذا كله ففى بعض الأحيان لا يلزم من ذلك العدالة فى الدين كما سيأتى فى محله إن شاء الله تعالى.

○ ومن ذلك أبى على الحافظ: ما رأيت أحداً أحفظ لحديث الكوفيين من أبى العباس بن عقدة، فقيل له ما يقوله بعض الناس فيه، فقال: «لا يشتغل بمثل هذا، أبو العباس إمام حافظ محله محل من يسأل عن التابعين وأتباعهم فلا يسأل عنه أحد من الناس» (١/٢٦٥) «لسان الميزان» . وقد سبق فى المقدمة أننى

أذكر ألفاظ الجرح والتعديل، وأرتبها فى مراتبها حسب دلالتها مجردة عن القرائن، فكم من كلمة ليست برفيعة فى المدح تقال فى أحد المشاهير فى الدين والعلم، وكم من كلمة رفيعة جداً تقال فى رجل ليس أهلاً لها بإطلاق، بل فى بعض المشايخ دون بعض، أو ليس كذلك مطلقاً، وأيضاً ذكرت أنه لا يلزم مما أذكره هنا عن أحد الرواة أن يكون حكمه النهائى ما ذكرته جرحاً أو تعديلاً، ولكن يرجع فى مثل ذلك إلى مظانه من كتب الرجال والتراجم والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن عقدة فى عبد الغفار بن القاسم أبى مريم: «لو ظهر علم أبى مريم ما اجتمع الناس إلى شعبة» (٤٣/٤) «لسان الميزان». واللفظ ظاهره المدح الرفيع، ولكن مَنِ ابن عقدة حتى يرجح أبا مريم على شعبة؟.

○ ومن ذلك قول العباس العنبرى: «ما تعلمت الحديث إلا من عمرو ابن على» (٢٤٩/٦) «الجرح والتعديل». يعنى بهذا أنه تعلم علل الحديث وصحيحه وسقيمه منه لا مجرد أنه أخذ الرواية عنه، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول شعبة: «ما شفانى أحد من الحديث ما شفانى الأعمش» (١٠/٩) «تاريخ بغداد»، وهذا القول يزداد قوة بمنزلة قائله.

○ ومن ذلك قول ابن معين فى معاوية بن سلام: «أعده محدث أهل الشام، ومن لم يكتب حديثه مسنده ومنقطعه حتى يعرفه فليس هو صاحب حديث» (٣٨٣/٨) «الجرح والتعديل».

○ ومن ذلك قول عبد الله بن إدريس: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما لزمت غير شعبة» (٨٤/١) «كامل ابن عدى» وهو القائل: «كان شعبة قبّان المحدثين». ونحوه قول شريك فى السدى: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما تركت له حرفا إلا كتبته» (٢٣٨/٨) «ثقات ابن حبان». فهذه منزلته عند شريك وأما حاله فيبحث فى مظانه كما سبق التنبيه عليه، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول يحيى بن يمان: «كان الثورى أمير المؤمنين فى الحديث، وكان ابن عيينة صاحب شرطته» (٩٣/١) «الكامل». أى أنه يرفع الثورى على

ابن عيينة كارتفاع الأمير على صاحب الشرطة، وأن ابن عيينة يسمع ويطيع له والله أعلم.

○ ومن ذلك قول يحيى بن سعيد: «كنت إذا حدثت سفيان الثورى بشيء ليس عنده اغتم» (١/٩٦) «الكامل». وقوله: «اغتم» إن كان بمعنى «أغتم أنا» فمعناه: أن حديثاً ليس عند الثورى ليس بحديث وإن كان عالياً وذلك لسعة علمه وطول باعه وإتقانه، ونحوه قول يحيى بن آدم: «كنت إذا طلبت الدقيق من المسائل فلم أجده فى كتب ابن المبارك أيست منه» (١/٢٧٦) «تذكرة الحفاظ». فكلام يحيى بن سعيد بهذا المعنى محله هنا لأنه يشير إلى الكثرة والإتقان والعدالة، أما إن كان بمعنى «اغتم هو» فهذا يدل على الحرص البالغ على الطلب، لأن من عادة الأئمة المشهورين بالطلب أنهم لا يسمعون بحديث إلا بحثوا عن أصله حتى يعرفوا حقيقته، فقد فضلوا سفيان على مسعر لأن مسعراً كان لا يبالى، إذا لم يكن الحديث عنده بخلاف سفيان، والحرص على الطلب بمفرده لا يلزم منه الإتقان، بل ولا العدالة أحياناً، أما هذا فى الثورى فمدح رفيع، وسيأتى إن شاء الله تعالى أن قولهم: «فلان لا يفوته حديث جيد» فقد يكون مدحاً بمعنى أنه حافظ وقد يكون قدحاً بمعنى أنه سارق، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أبى صالح محمد بن إسماعيل الضرارى لابن معين: «يا أبا زكرياء ما نزل بنا من شيء بلغنا عنكم فى عبد الرزاق - أى الصنعانى -، قال: ما هو؟ قال: قلت: بلغنا أنكم تركتم حديثه ورغبتم عنه، قال ابن معين: يا أبا صالح لو ارتد عبد الرزاق ما تركنا حديثه» (٣/١١٠) «ضعفاء العقيلى».

○ ومن ذلك قول الشافعى: «إذا جاء الأثر فمالك النجم».

○ ومن ذلك قول أبى عوانة فى محمد بن يحيى بن موسى الحافظ المتقن: «محمد بن يحيانا ومحمد بن يحياكم ينظّره بالذهلى» (٢/٥٥٤) «تذكرة الحفاظ». ونحوه قول ابن زرقويه فى أحمد بن سليمان النجاد: «النجاد بن صاعدنا»، قال الخطيب: «عنى بذلك أن النجاد فى كثرة حديثه واتساع طرقه وأصناف فوائده

لمن سمع منه كابن صاعد لأصحابه، إذ كل واحد من الرجلين كان واحد وقته» (١٩٠/٤) «تاريخ بغداد»، ونحوه قول ابن المظفر لأبى حفص بن شاهين لما حضر ابن المظفر مجلس المحاملى: «يا أبا حفص ما عدمنا من أبى محمد بن صاعد إلا غيبته» – يريد أن المحاملى نظير ابن صاعد فى العلو والثقة – (٨٢٥/٣) «تذكرة الحفاظ».

وفى تاريخ بغداد جاء قول ابن المظفر بلفظ «....عينيه» بعين مهملة ومثناة تحتية ونون ومثناة أخرى. قال الخطيب: «أراد بذلك أن شيوخ المحاملى هم شيوخ ابن صاعد» (٢٠/٨) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول يحيى بن سعيد: «ما أبالى إذا تابعنى معاذ بن معاذ من خالفنى»، بعد أن قال: «ما بالكوفة ولا بالبصرة ولا الحجاز أثبت من معاذ بن معاذ....وقد كان شعبة يحلف لا يحدث فيستثنى معاذاً وخالداً» – يعنى ابن الحارث الهجيمى – انظر «النبلاء» (٥٥/٩).

○ ومن ذلك قول محمد بن إسحاق الصاغانى: «لِينَ لأبى داود السجستانى الحديث كما لِينَ لداود الحديد» (٥٩٢/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول الحافظ أبى القاسم على بن الحسن – وقد رحل أحد أصحابه –: «إن رجع ولم يلق أبا العلاء – أى الهمذانى – ضاعت رحلته» (١٣٢٧/٤) «تذكرة الحفاظ»، ما لم تقم قرينة تدل على أن المراد علو الإسناد.

○ ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر فى سبط ابن العجمى: «كان أحق الناس بالرحلة إليه؛ لعلو سنده حساً ومعنى ومعرفته بالعلو فناً فناً» انظر حاشية (ص ٣١٣) من «لحظ الألحاظ». وإن كان هذا اللفظ بمفرده محتملاً، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول غندر: «نشأت فى الحديث يوم نشأت وليس أحد يقدم فى الحديث على إسماعيل بن علية» (ص ٢٩) «ثقات ابن شاهين».

○ ومن ذلك قول هشيم: «إذا ذكر قتادة فى حديث فاتركوا حديث الناس» (ص ١٨٩) «ثقات ابن شاهين».

○ ومن ذلك قول أرطأة بن المنذر فى عبد الرحمن بن عائذ الأزدى الحمصى: «اقتسم رجال من الجند كتب ابن عائذ بينهم بالميزان لقناعته فيهم....» وقال ثور: «كان أهل حمص يأخذون كتب ابن عائذ فما وجدوا فيها من الأحكام عمدوا بها على باب المسجد قناعة بها ورضا بحديثه» (٤/٤٨٨) «النبلاء». وهذه العبارة يشترط لجعلها فى هذه المرتبة أن يكون أهل حمص أو أهل الجند من الأئمه لا من العوام، وأن يكون ذلك فى الحديث لا الفقه، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن عيينة فى عبد الكريم بن مالك الجزرى الحرانى الإمام الحافظ: «لزمت عبد الكريم سنة». قال الذهبى: «وهذا يدل على سعة علمه» (٦/٨٣) «النبلاء». قلت: «وأيضاً يدل على ضبطه وعدالته ولو لم يكن مع سعة علمه متقناً لما لزمه ابن عيينة سنة كاملة لأنه لو كان مخلطاً لم انتفع بحديثه. وقول الذهبى هنا يدل على أن ابن عيينة لزمه بعد تضلعه من العلم لا فى بداية طلبه، وعبد الكريم هذا قال فيه ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وقال الحميدى عن سفيان: حدثنا عبدالكريم بن مالك وكان حافظاً وكان من الثقات لا يقول إلا «سمعت، وحدثنا، ورأيت»، ووثقه أحمد، ويحيى، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وقال البخارى: قال لى على عن ابن عيينة: لم أر مثله، وقال ابن عيينة: هو ثقة رضىّ، وقال على بن المدينى: ثبت ثبت ثقة». انظر «النبلاء» (٦/٨١ - ٨٣).

○ ومن ذلك قول الأعمش لأبى معاوية: «أما أنت فقد ربطت رأس كبشك» (٦/٢٣٣) «النبلاء». وجاء فى بعض المواضع «كيسك» بالمثناة والمهملة، قال الذهبى: «قلت: يعنى وعى عنه علماً جماً» . اهـ وهذا يدل على علو قدر أبى معاوية فى حديث الأعمش خاصة لا مطلقاً، والله علم.

○ ومن ذلك قول الذهبى فى ترجمة شعبة بن الحجاج: «من جلالته - يعنى شعبة - قد روى مالك الإمام عن رجل عنه، وهذا قلَّ أن عمله مالك» (٧/٢٠٥) «النبلاء»، وسيأتى إن شاء الله أن مثل هذا يأتى مدحاً وقدحاً وسأذكر لكل حالة أمثلة والله أعلم.

○ ومن ذلك قول سفيان لما مات شعبة: «مات الحديث» (٢٢٦/٧) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول يحيى القطان: «أبو عوانة من كتابه أحب إلىّ من شعبة من حفظه» (٢٢١/٨) «النبلاء». وهذا مقيد برواية أبى عوانة من كتابه، وكتاب أبى عوانة قال فيه عفان بن مسلم – وعفان هو عفان فى التشدد –: «كان صحيح الكتاب ثبتاً كثير العجم والنقط».

○ ومن ذلك قول يحيى بن عيسى الطباع: «ما علمت أحداً قدم بغداد إلا وقد تعلق عليه فى شيء من الحديث إلا معاذاً العنبرى، ما قدروا أن يتعلقوا عليه بحديث مع شغله بالقضاء» (٥٥/٩ – ٥٦) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول ابن مهدى: «كنا نستفيد من كتب غندر فى حياة شعبة، وقال ابن المبارك: إذا اختلف الناس فى حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم» (١٠٠/٩) «النبلاء». فقول ابن مهدى يدل على مدح رفيع لغندر، لأنه كما سبق بيانه أن المحدثين يفرحون بالعلو، فإذا استفاد أحدهم من الطالب عن شيخه فى حياة شيخه دل ذلك على رفعة قدر الطالب فى حديث هذا الشيخ وإلا لما رضوا بالنزول مع إمكان العلو، ونحوه قول الحسن بن الربيع فى محمد بن كثير المصيصى: «كان يكتب عنه فى حياة أبى إسحاق الفزارى» انظر «الجرح والتعديل» (٦٩/٨)، (٣٨٢/١٠) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول الهيثم بن خالد: «اجتمع حفاظ البصرة فقال أهل الكوفة لهم: نحّوا عنا إسماعيل – أى ابن علية – وهاتوا من شئتم» (١١٤/٩ – ١١٥) «النبلاء». والمذاكرة جرت العادة فيها أن يذكر أحدهم إسناداً فيذكر الآخر ما على هذا الإسناد من متون أو العكس، أو يذكر أحدهم باباً أو ترجمة ويذكر الآخر ما تحت ذلك من متون، فإذا قال أحدهم: «نحّوا عنا فلاناً» دل ذلك على سعة علمه وحفظه وإتقانه، وأنه لا تطاق مذاكرته وأن من ذاكره قهره وما ذاكره أحد إلا علاه، وشرط وضع هذه العبارة هنا وجود العدالة أيضاً، أما

إذا قالوا: «نحّوا عنا حديث فلان» فهذا يدل على اضطراب الحديث وسعة طرقه غير المتماسكة، كما قيل فى ابن عقدة، والله أعلم.

○ من ذلك قول مسلم بن إبراهيم الأزدى الفراهيدى: «قعدت أذكر شعبة عن خالد بن قيس فقال: كدت تلقى أبا هريرة» - يريد على سبيل المبالغة - (٣١٦/١٠) «النبلاء». قلت: «هذا القول وأشباهه يحتمل معنيين: إما أن يقصدوا بذلك علو الإسناد والاجتهاد فى الرحلة والطلب، وإما أن يقصدوا بذلك الجلالة وعلو القدر فقد يقولون: «فلان محله محل التابعين» أى فى استقامة السيرة وسعة العلم، وإن كان المقصود هو المعنى الثانى فمحله هنا وإلا فسيأتى فصل للألفاظ التى تدل على كثرة العلم والاجتهاد فى الطلب والظاهر من قول الفراهيدى المعنى الأول والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن معين لأحمد: «إن سرك أن تكتب عن رجل ليس فى قلبك منه شيء فاكتب عن أبى غسان» - أى مالك بن إسماعيل بن درهم - (٤٣٠/١٠) «النبلاء». وفى «تهذيب التهذيب»: «إذا سرك أن تكتب عن رجل ليس فى قلبى منه شيء.....» وقال أبو حاتم: «ظن ابن معين أن ليس بالكوفة أتقن من أبى غسان» (٣/١٠ - ٤).

○ ومن ذلك أن أحمد بن حنبل سئل عن يحيى بن يحيى فقال: بخ بخ، فسئل عن قتيبة فأثنى عليه ثم قال: «إلا أن يحيى بن يحيى - أى عالم خراسان النيسابورى - شيىء آخر» (٥١٤/١٠) «النبلاء». وهذا ظاهره المدح فى الحديث، وأما اللفظ بمفرده فمحتمل أن يكون فى الحديث وفى غيره، ولذلك فصل خاص سيأتى إن شاء الله تعالى.

○ ومن ذلك قول ابن معين: «رأيت بمصر ثلاث عجائب: النيل والأهرام وسعيد بن عفير». قال الذهبى: «حسبك أن يحيى إمام المحدثين انبهر لابن عفير» (٥٨٤/١٠) «النبلاء». وهذا ظاهره أنه فى الحفظ، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول عبد الوهاب بن عطاء حين أتاه كتاب من أهله فقرأه

وأجابهم: «قدمت بغداد وقَبِلَنى يحيى بن معين والحمد لله رب العالمين» (١١/٨٠) «النبلاء»، فهذا دليل على مكانة يحيى بين المحدثين وأن من قَبِله فقد قفز القنطرة، وهذا القول يزداد قوة بقدر قائله، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن مهدى: «من أراد أن ينظر إلى ما بين كتفى الثورى فلينظر إلى هذا – يعنى أحمد بن حنبل –» (١١/١٩٠) «النبلاء». وذلك لأنه أعلمهم بحديث الثورى كما قاله ابن مهدى انظر (١١/١٨٩) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول قتيبة : «لو أدرك – يعنى أحمد – عصر الثورى والأوزاعى والليث لكان هو المقدَّم عليهم، فقيل لقتيبة: يُضم أحمد إلى التابعين؟ قال: إلى كبار التابعين» (١١/١٩٥) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول أبى مسهر الغسانى – وقد قيل له تعرف من يحفظ على الأمة أمر دينها؟ – قال: «شاب فى ناحية المشرق» – يعنى أحمد – (١١/١٩٥) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول أبى يحيى الناقد: «كنا عند إبراهيم بن عرعرة فذكروا يعلى بن عاصم، فقال رجل: أحمد بن حنبل يضعفه، فقال رجل: وما يضر إذا كان ثقة؟ فقال ابن عرعرة: والله لو تكلم أحمد فى علقمة والأسود لضرهما» (١١/٢٠٢) «النبلاء». أى مع علو منزلتهما واشتهار أمرهما فكيف غيرهما؟ وهذا يدل على ارتفاع منزلة أحمد رحمه الله وقبول قوله فى الرجال، فإنه لا يُقبل كلام الرجل فيمن هو أعلى منه، وقبول قول أحمد فى الأسود وعلقمة يدل على ارتفاع قدره. والله أعلم.

○ ومن ذلك قول محمد بن سلَام: «كلما دخل علىّ هذا الصبى – يعنى محمد بن إسماعيل البخارى – تحيَّرت وألبس علىّ أمر الحديث وغيره ولا أزال خائفاً ما لم يخرج» (١٢/٤١٧) «النبلاء»، والهيبة من أحد الرواة لها معان تأتى فى محلها إن شاء الله، وأما قول محمد بن سلَام فإنه يدل على جلالة البخارى، فيخشى محمد بن سلام أن يخطىء فيرد عليه البخارى فيتكلم فيه بسبب خطئه،

لأن البخارى مصدق ومعتمد فى نفسه وفى غيره، ونحوه ما قاله أبو عمرو الخفاف فى البخارى: «لو دخل من هذا الباب لملئت منه رعباً» – يعنى أنه لا يقدر أنه يحدث بين يديه –.

○ ومن ذلك قول البخارى: «كنت إذا دخلت على سليمان بن حرب يقول: بيِّن لنا غلط شعبة» (٤١٩/١٢) «النبلاء»، وهذا يدل على ثقة سليمان بتمام علم البخارى بعلل الأحاديث وعلى ثقته بدينه أيضاً.

○ ومن ذلك قول البخارى: «ذاكرنى أصحاب عمرو بن على الفلاس بحديث فقلت: لا أعرفه، فسُرّوا بذلك وساروا إلى عمرو فأخبروه، فقال: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث» (٤٢٠/١٢) «النبلاء»، ونحوه قول ابن راهويه: «كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل» (٣٣٢/١٠) «تاريخ بغداد»، وهذا يدل على سعة العلم وتمام الإتقان والضبط والعدالة، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول السلفى فى ابن الآبانوسى أبى محمد عبد الله بن على بن عبد الله: هو من أهل المعرفة بالحديث وقوانينه التى لا يعرفها إلا من طال اشتغاله به (٢٧٨/١٩) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول مسلم بن الحجاج لما أجابه البخارى عن علة حديث الكفارة:(١) «لا يبغضك إلا حاسد» (٢٩/٢) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول أبى الحسن المروزى: «لما دخلت بغداد لم يكن بها من يستحق أن أدرس عليه إلا أبو العباس بن سريج وأبو سعيد الإصطخرى». قال الطبرى: «وهذا يدل على أن أبا على بن خيران لم يكن يقاس بهما» (٢٦٩/٧) «تاريخ بغداد». قلت: «والتعديل بمثل هذا محمول على صلاح الزمان وكثرة الأئمة الذين يؤخذ عنهم فى بغداد، وإلا فلو كان هذا مع سوء أحوال الزمان وفساد أهله وقلة الرغبة فى طلب العلم والاشتغال عن العلم بما لا يجب ولا ينفع، فالتعديل بهذا اللفظ يكون نسبياً لا مطلقاً والله أعلم».

○ ومن ذلك قول يحيى بن سعيد: «ما رأيت أحداً يجترىء أن يسأل

(١) – أعنى كفارة المجلس –

الأعمش إلا رجلين: حفص – يعنى بن غياث النخعى – وأبو معاوية» (١٩٤/٨ – ١٩٥) «تاريخ بغداد». واعلم أن بعض المشايخ يهابه الطلاب ولا يتجرىء أحد على سؤاله، كما ذُكر ذلك عن معمر والأعمش وغيرهما، ولكن بعض الطلبة لتمام دينه وصفاء ذهنه يكون مقرباً ومقدماً عند المشايخ، فإذا سأل شيخه أجابه، وهذا ما قاله الخطيب فى حفص قال: «كان كثير الحديث حافظاً له، ثبتاً فيه، وكان مقدماً عند المشايخ الذين سمع منهم الحديث». اهـ فهذا وجه تعديله بذلك اللفظ، وأما احتمال أن ذلك للقرابة مثلاً بين الطالب والشيخ أو لنعمة للطالب على الشيخ فهو بعيد وليس ظاهراً، والظاهر أن المحبة سببها ما قد سبق، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول الأعمش: «إذا سمعت الحديث من زيد بن وهب – يعنى أبا سليمان الهمدانى – فكأنك سمعته من الذى يحدث عنه» (٤٤١/٨) «تاريخ بغداد»، وهذا لعدالته وتمام ضبطه، وقد قال فيه الأعمش مرة أخرى: «إذا سمعت الحديث من زيد بن وهب، لم يضرك ألا تسمعه من صاحبه» (٤٤١/٨) «تاريخ بغداد». ونحوه قول محمد بن مزاحم: «العجب ممن يسمع الحديث من ابن المبارك عن رجل ثم يأتى ذلك الرجل حتى يحدثه به» (١٦٦/١٠) «تاريخ بغداد». وقد سبق نحو هذا، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن عيينة: «كان الثورى كأن العلم ممثّل بين عينيه يأخذ منه ما يريد ويدع ما يريد» (١٦٢/٩) «تاريخ بغداد»، وهذا يدل على الإتقان وسعة العلم والتمييز بين الصحيح وغيره، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول القطان: «لو اتقى الله رجل لم يحدث إلا عن سفيان وشعبة» (١١٦/٩) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول ابن مهدى فى الثورى: «رحمك الله» يا أبا عبد الله كنتَ إذا حفظتَ الشىء لا تبالى من خالفك». (١٦٨/٩) «تاريخ بغداد»، وقد سبق بعض هذا فى أول هذه المرتبة.

○ ومن ذلك قول يعقوب بن سفيان: «سمعت أبا الأسود – وقال له

رجل -: إن ابن بكير يتكلم فى أبى صالح، فأيش تقول فيه؟ فقال: أبو صالح إذا قال لكم بمصر اكتبوا عن فلان فاكتبوا واتركوا ما سواه» (٤٧٩/٩) «تاريخ بغداد»، فهذا اللفظ مدح رفيع، أما حال أبى صالح فلم يصل إلى هذه الدرجة ويراجع فى محله، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أبى نعيم الجرجانى: «ما رأيت بخراسان بعد أبى بكر محمد بن إسحاق - يعنى ابن خزيمة - مثله أو أفضل منه، كان يحفظ الموقوفات والمراسيل كما نحفظ نحن المسانيد» (٤٢٩/١٠) «تاريخ بغداد».

قلت: «لأن حفظ الموقوفات والمراسيل أشد من حفظ المسانيد وكذا حفظ أسانيد التفسير أشد من حفظ المسانيد كما قاله أبو حاتم الرازى رحمه الله تعالى».

○ ومن ذلك قول الأزهرى لأبى مسعود الدمشقى: «إن ابن شاهين لا يخرج إلينا أصوله وإنما يحدث بالفروع فقال: إن أخرج إليك ابن شاهين حديثاً مكتوباً على خزفة فاكتبه» (٢٦٨/١١) «تاريخ بغداد».

قلت: وسر المسألة أن تعلم أن من عادة الأئمة الأثبات - غالباً - أنهم إذا حفظوا حديثاً كتبوه فى أصولهم، لعلمهم بأن الإنسان عرضة للنسيان وآفات الزمان، فإذا شك أحدهم فى حديث هل هو من حديث فلان أو من حديث فلان أو على الوجه الفلانى دون الفلانى أو بلفظ كذا دون كذا، رجع إلى أصله الذى أثبت فيه ما سمعه، فكانت عادة الكثير منهم الكتابة، حتى قال ابن معين: «إذا رأيت الرجل يخرج من منزله بلا محبرة ولا قلم يطلب الحديث فقد عزم على الكذب»، كما فى «تذكرة الحفاظ» (٩٣٤/٣)، ثم اعلم أن أحدهم قد يروى حديثاً فيخالف فيه ويتعرض للطعن، فيطلبون منه الأصل الذى فيه سماعه لهذا الحديث، فقد يتكبر أحدهم عن إخراج أصله وهذا لا يليق بأهل العلم، فقد قال أبو بكر عبد الله بن أبى داود الحافظ:

إذا تشاجر أهل العلم فى خبر ... فليطلب البعض من بعض أصولَهم
إخراجك الأصلَ فعلُ الصادقين فإن ... لم تخرج الأصلَ لم تسلك سبيلَهم
فاصدع بعلم ولا تردد نصيحتهم ... وأخرج أصولك إن الفرع متهم

وقد يكون أحدهم الفرع الذى كتبه بيده أو كتبه له الوارقون، أو يخرج كتاب غيره الذى فيه سماعه، وقد لا يكون له سماع فيه، وقد يرجع أحدهم عن خطئه وقد يصر على خطئه، ولكل من هذه الحالات أحكام وتفاصيل تأتى فى محلها إن شاء الله، وقد قال الدارقطنى فى ابن شاهين: «كان يلج على الخطأ وهو ثقة....» (٢٦٨/١١) «تاريخ بغداد». فلما ذكر الأزهرى لأبى مسعود الدمشقى ما ذكر، أجابه بما يدل على أن ابن شاهين لا يشك فى عدالته وإتقانه ولا يتهم لعدم إخراجه الأصل فهو أحد الأئمة والله أعلم.

○ ومن ذلك قول القاضى أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبرى: «كان الدارقطنى أمير المؤمنين فى الحديث، وما رأيت حافظاً ورد بغداد إلا مضى إليه وسلّم له» - يعنى فسلم له التقدمة فى الحفظ وعلو المنزلة فى العلم - (٣٦/١٢) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول القاضى أبى الطيب: «حضرت مجلس الدارقطنى، وقد قرأت عليه الأحاديث التى جمعتها فى الوضوء من مس الذكر، فقال: لو كان أحمد بن حنبل حاضراً لاستفاد هذه الأحاديث» (٣٨/١٢) «تاريخ بغداد»، فهذا يدل على سعة علم الدارقطنى وعدالته وإتقانه، ولولا هذا كله لما استفاد أحمد هذه الأحاديث والله أعلم.

○ ومن ذلك قول يحيى بن معين: «كنت آخذ عن المظفر بن مدرك أبى كامل هذه الصنعة - يعنى صنعة الحديث ومعرفة الرجال» (١٢٥/١٣) «تاريخ بغداد»، وقال مرة: «كنت آخذ عنه هذا الشأن». فمثل ابن معين لا يأخذ هذه الصنعة إلا عن رفيع المنزلة ديانة وعلماً وفهماً، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول شعبة فى عبد الوارث بن سعيد: يعرف الإتقان فى قفاه (١٤٠/٧) «ثقات ابن حبان». ولو لم يكن عدلا لقال فيه: أشهد أن قفاك قفا كذاب، كما قيل فى الكذابين والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أحمد فى حماد بن سلمة بن دينار: «حماد عندنا من

الثقات ما تزداد فيه كل يوم إلا بصيرة» (٤٤٨/٧) «النبلاء». فاللفظ معناه المدح الرفيع، وإن كان حماد عند بعضهم لا يصل إلى هذه المرتبة.

○ ومن ذلك قول ابن مهدى لابنه يحيى: «إلزم سعيد بن عامر – أى الضبعى – فلو حدثنا كل يوم حديثا لأتيناه» (٥٠/٤) «تهذيب التهذيب»، ووجه المدح بذلك أن المحدثين يتنافسون فى كثرة الأجزاء والنسخ والأحاديث، ولا يصبر أحدهم على الذهاب إلى أحد المشايخ الذين يقلون الرواية ولا يكثرون فى التحديث إلا لعلة، والعلة هنا ثقة وتثبت سعيد، كيف لا وقد قال فيه يحيى بن معين: الثقة المأمون.

○ ومن ذلك وصفهم للراوى بأنه عسر فى السماع أى فى التحمل، واعلم أن الراوى يكون عسراً فى السماع إذا كان شديد الاحتياط والتحرز ويتمثل تشدده فى عدة أمور:

١– إما أن يكون بمعنى أنه لا يحدث بما سمعه حضوراً، وذلك من ورعه حيث لم يقصده المحدث بالتحديث، كما جاء فى «النبلاء» ترجمة عبد الحق بن الحافظ عبد الخالق بن أحمد بن عبد القادر البغدادى اليوسفى، قال ابن الأخضر: «كان لا يحدث بما سمعه حضوراً تورعاً».

وقال البهاء بن عبد الرحمن: «كان عسراً فى السماع جداً» (٥٥٣/٢٠)، فكلام البهاء يوضح كلام ابن الأخضر.

٢– وإما أن يكون بمعنى عدم الاكتفاء بالسماع، بل لابد من العرض بعد السماع، ولا يكتفى بهما حتى يجيزه شيخه بالرواية احتياطا وخوفاً من الغفلة فى السماع أو فى العرض أو فيهما من الراوى أو من شيخه، انظر ترجمة إسحاق بن إبراهيم الموصلى صاحب «الأغانى» (٣٣٩/٦) «تاريخ بغداد».

٣– وإما أن يكون ممن يعيد السماع، فلا يقنع برواية شيخه للحديث مرة أو مرتين حتى يكرر عليه ليتأكد، وهذا الوجه الثالث وهو تكرار السماع من الشيخ يحتمل المدح كما ههنا، ويحتمل القدح بمعنى أن الطالب لا يفهم بسرعة

وليس من أهل الذكاء والفطنة، فمثال الحالة الأولى: ما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة شعبة بن الحجاج، قال هشام بن عبد الملك: وقال حماد بن زيد: «إذا خالفنا شعبة - كأنه قال: الصواب ما قال - فإنا كنا نسمع ونذهب وكان شعبة يرجع ويراجع ويسمع ويسمّع، وفيه أيضاً: كان إذا لم يسمع الحديث مرتين لم يعتد به ضبطاً منه وإتقاناً وصحة أخذ» (٩/٢٦٥).

ومثال الحالة الثانية: ما جاء فى «مقدمة الفتح» فى ترجمة عفان بن مسلم الصفار (ص ٤٢٥)، ذكر قصة تدل على أن بعضهم تكلم فى عفان لأنه كان يكرر ولا يحفظ بسرعة كأقرانه، فراجعها إن شئت. فهذه الوجوه فى التعسر فى السماع تدل على ديانة وإتقان وتحر، والله أعلم.

٤- وإما أن يكون معنى ذلك أن الراوى يتحفظ من الرواية عن الضعفاء أو من فيهم لين، فقد قال ابن معين لجعفر بن محمد الطيالسى - وكان ثقة ثبتاً صعب الأخذ حسن الحفظ -: «لو أدركت أنت زيد بن الحباب وأبا أحمد الزبيرى لم تكتب عنهما، يعنى فى شدة أخذه عن الشيوخ، فقيل لجعفر: لم؟ قال: إنما كانوا شيوخاً» (٧/١٨٩) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك أنه يروى عن ابن معين أنه سئل عن على بن المدينى والحميدى أيهما أعلم؟ فقال: «ينبغى للحميدى أن يكتب عن آخر عن على بن المدينى» (٧/٣٥٣) «تهذيب التهذيب»، وذلك معناه أن الحميدى أقل من تلامذة ابن المدينى، وهذا على سبيل المبالغة والله أعلم.

* * *

فصـــل

□ فى ألفاظ تحتمل الحديث والفقه والعبادة وغير ذلك □

هناك ألفاظ يطلقها بعض الأئمة ولكنها ليست صريحة فى أنه يقصد التعديل فى الرواية، فقد يقصد الإشارة إلى منزلة الراوى العالية فى الفقه أو فى الزهد أو فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، نعم أكثر ما تطلق فى المحدثين. ولكن تقسيم المراتب يكون على حسب دلالة كل لفظ لا على حسب من قيلت فيه، وحكم هذه الألفاظ أن طالب العلم يتوسع فى ترجمة الراوى أو من قيلت فيه، فإن ظهرت قرينة تدل على أن المقصود بها الفقه أو العبادة فهذا أمر آخر، أما إن لم يظهر ذلك وخاصة إذا قيلت فى محدث وقالها محدث فالظاهر أن من قيلت فيه يكون من أهل هذه المرتبة – أعنى المرتبة الأولى من مراتب التعديل – والله أعلم.

○ فمن ذلك إذا قيل فى الراوى: «**ركن الدين**» – أو «**ركن الإسلام**» – أو «**ما تحت أديم السماء مثله**» – أو «**ما رئى أسود الرأس مثله**» – أو «**ما بالمصريين مثلاً مثله**» – أو «**ما قدم علينا مثله**» – أو «**شيخ الإسلام**»، وإن كان أحمد قال لرجل: «اخرج إلى أحمد بن يونس فإنه شيخ الإسلام» (١/٥٠) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قولهم: «**فلان تُضرب إليه أكباد الإبل**» – أو «**أتعب الإبل**» أو «**لا تضرب أكباد الإبل أو آباط الإبل إلا لمثله**» أو «**إنه من البقايا**» – أو «**إمام منظور إليه**»، فقد يكون ذلك فى الفقه، وإن كان الذهبى عد قولهم: «إمام» من المرتبة الرفيعة فى التعديل كما فى «فتح المغيث»، وقد يكون إماماً ولكنه ليِّن، وإن كان مالك قال لليث بن سعد المصرى فى رسالته: «**إنك إمام منظور إليك**» (٨/٤٦٣) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قولهم: «**فلان نادرة العصر**» – أو «**أعجوبة الدهر**» – أو «**شيخ وقته**» – أو «**بعيد الشبيه**» – أو «**معدوم النظير**» – أو «**إمام عصره وقريع دهره**» – أو «**منقطع القرين**» – أو «**وجه مشايخ بغداد مثلاً**» – وان كان الدارقطنى قاله فى محمد بن إسحاق الصاغانى، كما فى «تهذيب التهذيب» – «**وأى فتى هو**» – أو «**أى رجل يكون هذا**»، وإن كان ابن راهويه قاله فى مسلم بن الحجاج (٥٨٩/٢) «تذكرة الحفاظ» – أو «**لم تطلع الشمس على أكبر منه**» – أو «**رحلة الأنام**» – أو «**هو كالشمس للدنيا والعافية للناس، فهل لهذين من خلف أو عنهما من عوض؟**» ، وإن كان أحمد رحمه الله قاله فى الشافعى – أو «**سيد العلماء**» – أو «**كان شيئاً عجباً**» – أو «**كان كبير القدر أو رفيع القدر كبير المحل**» – أو «**كانوا لا يعدلون به أحدا**» – أو «**كانوا يضربون به المثل**» – أو «**فلان الرضى**» – أو «**كان يملأ العين والقلب**» – أو «**إذا تكلم فكأنما ينزل الوحى**»، فقد يكون ذلك لخشوعه – أو «**ما رأينا فى معناه مثله**» – أو «**ما فى العيش بعده خير**» – أو «**علّامة الإسلام**» – أو «**زين الأمة**» – أو «**تاج الإسلام**» – أو «**من حدثك أنه رأى مثل فلان فلا تصدقه**» – أو «**خير أهل الأرض**» – أو «**لن نعدم الخير ما أبقاه الله للمسلمين**» – أو «**والله ما رأيت أحداً أقدمه عليه**» – أو «**ساد الأقران**» – أو «**كان من خيار عباد الله**»، فقد يكون هذا للضبط والإتقان وقد يكون للعبادة وهو الغالب، وقد قال ابن حبان فى غندر محمد بن جعفر الهذلى: «كان من خيار عباد الله على غفلة فيه» (ص ١٣٢) «طبقات الحفاظ» – أو «**فلان يكفى الدنيا أو العالم أو نصف الدنيا أو قبيلة**» – أو «**ممن يزداد كل يوم خيراً**»، وإن كان هذا قيل فى أبى عبيد القاسم بن سلّام وفى عمرو بن عون السلمى الواسطى انظر (٤١٧/٢) و (٤٢٦/٢) «تذكرة الحفاظ» – أو «**ذكره يملأ الفم**» – أو «**رحلة الوقت**»، فقد يكون ذلك لإتقانه، أو لعلو إسناده وإن لم يكن متقناً، أو للعبادة أو للفقه...... إلخ – أو «**صدر من الصدور**» – أو «**كان من محاسن القاهرة**»، وإن كان هذا قيل فى نور الدين الهيثمى (ص ٢٤٠) «لحظ الألحاظ بذيل طبقات

الحفاظ» للهاشمى - أو «**يصلح للإمامة أو للخلافة**» - أو «**رجل عامة**»، فيحتمل أن ذلك لغير الحديث كما قال أحمد: «دخل سفيان الثورى والأوزاعى على مالك فلما خرج قال: أحدهما أكثر علماً من صاحبه ولا يصلح للإمامة، والآخر يصلح الإمامة» - يعنى الأوزاعى (١١٢/٧) «النبلاء»، وقال أبو إسحاق الفزارى: «ما رأيت مثل الأوزاعى والثورى، فأما الأوزاعى فكان رجل عامة وأما الثورى فكان رجل خاصة، ولو خيرت لهذه الأمة لاخترت لها الأوزاعى» - يريد الخلافة (١١٣/٧) «النبلاء»، ونحوه قول أبى داود: «قال إسحاق الأزرق: ما أدركت أفضل من خالد الطحان، قيل: قد رأيت سفيان؟ قال: كان سفيان رجل نفسه وكان خالد رجل عامة» (٢٩٤/٨) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول أحدهم لآخر: «**إذا أردت الله والدار الآخرة فعليك بفلان**»، وإن كان أسد بن الفرات قاله فى مالك (٩٤/٨) «النبلاء» - أو «**يصلح أن يكون علم الزمان**»، وإن كان قد قيل فى أحمد بن حفص البخارى (١٥٨/١٠) «النبلاء» - أو «**إمام لا يلحق شأوه ولا يشق غباره**»، فقد يكون ذلك فى الفقه، وإن كان الذهبى قاله فى ابن عساكر (٥٥٦/٢٠) «النبلاء» - أو «**كان أحد الأعيان أو آخر الأعيان**»، وأعيان القوم: أشرافهم، كما فى «مختار الصحاح» (ص ٤٦٦)، وإن كان ابن ماكولا قاله فى أبى بكر الخطيب (٢٧٥/١٨) «النبلاء» - أو «**كان أحد المشايخ الأكارم والأعيان الأماثل أولا يساجله فى شأنه أحد**؛ فإن كان فى الحديث فمحله المرتبه الأولى كما قاله أبو العلاء فى ابن عساكر (٥٦٤/٢٠) «النبلاء»، وإن كان فى الفقه أو العبادة فله حكم آخر - أو «**كان بقية صالحة وذخيرة نافعة**» - أو «**كان بقية السلف**»، وإن كان الذهبى قاله فى الضياء المقدسى - أو «**أستاذ الأستاذين**» - أو «**أستاذ**»، فقد يكون فى الفقه كما قاله إبراهيم الحربى فى محمد ابن إدريس الشافعى (٦٦/٢) «تاريخ بغداد»، وقد يكون فى اللغة كما قاله أحمد فى أبى عبيد القاسم بن سلّام .(٣١٦/٨) «تهذيب التهذيب»، وقال أبو على الحافظ فى أبى بكر الجعابى: «حيّرنى حفظه، وهو أستاذى على الحقيقة» (٩٠٤/٣ - ٩٠٥) «تذكرة الحفاظ»، وقال عبد الغنى:

«الدارقطني أستاذى»، وكان يقول ذلك إذا ذكر الدارقطني انظر - (٩٩٣/٣) «تذكرة الحفاظ»، ونحو ذلك قول حماد بن زيد فى يحيى القطان: «معلِّمنا» (١٧٨/٩) «النبلاء».

○ ومن ذلك قولهم: «**شيخ العلم والعدالة**» ، قاله الخطيب فى عبد الله بن أحمد بن عبد الله (٣٩٤/٩) «تاريخ بغداد» - أو «**شيخ العدالة والتزكية فى عصره**» - أو «**شاهانشاه**»، أى ملك الملوك، والأعشي حذف الألفين منه فبقى شهنشاه، كما فى (٥١١/١٣) «لسان العرب»، وهذا يحتمل أن يكون فى الفقه، كما كان أبو عبد الرحمن المقرىء إذا حدث عن أبى حنيفة رحمه الله قال: «حدثنا شاهانشاه» (٣٤٥/١٣) «تاريخ بغداد» - أو «**فلان هنيىء مرىء من الرجال**»، فإن كان فى الحديث فهو بمعنى: كفاك مؤنة البحث فيمن فوقه من الرواة وأن حديثه حسن يتنافس فيه المحدثون، والهنيء: كل أمر يأتيك من غير تعب، وقيل بمعنى «سائغ»، وطعام مرىء: أى حميد المغبة، كما فى «اللسان»؛ واللفظ قاله عمر بن الوليد فى إبراهيم بن شمر أبى عبلة بن يقظان الفلسطينى (٢١٩/٢) «تهذيب تاريخ دمشق»، والرجل وثقه غير واحد، ولكن اللفظ يحتمل الفضل والعبادة وحسن الموعظة والفقه والله أعلم - أو «**فلان الناس عيال عليه**»، فإن كان فى الحديث فذاك، وقد قال أبو سعيد الحداد فى يحيى بن معين: «الناس كلهم عيال عليه» (١٨٣/١٤) «تاريخ بغداد»، وقد يكون هذا فى الفقه والله أعلم.

○ ومن ذلك قول حجاج بن الشاعر فى حديث لعبد الله بن عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب: «**لو رحل رجل إلى البصرة يسمع هذا الحديث لقلت ما ضاعت رحلته**» (٢٣١/٥) «تهذيب التهذيب»، فقد يكون ذلك لأنه من الفوائد الغرائب أو لعلو الإسناد، فلا يلزم من ذلك الدرجة العليا فى الصحة.

○ ومن ذلك قول أحمد: ستة أدعو لهم سحراً....... وذكر منهم الشافعى (٢٨/٩) «تهذيب التهذيب»، وقد يكون ذلك للحديث أو للفقه أو للتمسك بالسنة والعقيدة الصحيحة......إلخ - وقول الثورى: «**كنا بين يدى أبى حنيفة كالعصافير بين يدى البازى**»، وإن أبا حنيفة سيد العلماء، والبازى: ضرب من

الصقور كما فى «ترتيب القاموس» (٢٦٨/١) - وقول عمر بن عبد العزيز فى ميمون بن مهران الإمام القدوة: «**لو ذهب هذا وضرباؤه صار الناس رجراجة**» - أى فى اضطراب (٩٩/١) «تذكرة الحفاظ» للذهبى - وقول قتيبة: «**ما رأيت وكيعاً يعظم أحداً تعظيمه هناداً ثم يسأله عن الأهل**»، فهذا يحتمل احتمالات كثيرة منها: أنه قد يكون ذلك لقرابة أو لنعمةٍ لهناد عليه.....إلخ.

○ وقول أحدهم: «**فلان كان نسيجَ وحدِهِ**»، وفى «اللسان» قالوا فى الرجل المحمود: هو نسيج وحده، ومعناه أن الثوب إذا كان لم ينسج على منواله غيره لدقته، وإذا لم يكن كريماً نفسياً دقيقا عمل على منواله سدى عدة أثواب، وقال ثعلب: نسيج وحده: الذى لا يعمل على مثاله مثله، يضرب مثلاً لكل من بولغ فى مدحه وهو كقولك: فلان واحد عصره وقريع قومه، «فنسيج وحده» أى لا نظير له فى علم أو فى غيره، وأصله فى الثوب لأن الثوب الرفيع لا ينسج على منواله، وفى حديث عمر: من يدلنى على نسيج وحده؟ يريد رجلاً لا عيب فيه، وهو فعيل بمعنى مفعول، ولا يقال إلا فى المدح، وفى حديث عائشة أنها ذكرت عمر تصفه فقالت: كان والله أحوذياً نسيج وحده، أرادت أنه كان منقطع النظير (٣٧٦/٢ - ٣٧٧)، واللفظ قاله أحمد فى عبد الله بن إدريس (٩/٥) «الجرح والتعديل»، والظاهر أن هذا اللفظ من أحمد فى ابن إدريس يجمع بين الحديث والعبادة والفضل،، وترجمة الرجل تشهد لذلك كما فى «تهذيب التهذيب» (١٤٤/٥ - ١٤٦).

○ ومن ذلك قول أحدهم: «**فلان عاقل ركين**»، والركين كما فى «اللسان»: هو الرزين الوقور الساكن (١٨٦/١٣)، وإن كان أحمد قاله فى دحيم الحافظ (١٣٢/٦) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «**لو كان عندى نفقة لرحلت إلى فلان أو لزرته**»، فقد يكون ذلك لرفعة قدره فى التثبت فى الرواية أو لعلو الإسناد أو للفقه أو للعبادة والخشوع، واللفظ قاله أحمد فى يحيى بن يحيى عالم خراسان (٥١٤/١٠) «النبلاء».

○ ومن ذلك: «**فلان ياقوتة**» – أو «**ياقوتة بين العلماء**» – أو «**مثل الياقوت الأحمر**»، والياقوت من الجواهر أجوده الأحمر الرمانى (٦٧٩/٤) «ترتيب القاموس»، واللفظ محتمل ، وإن كان قيل فى المعافى بن عمران (٢٠٠/١٠) «تهذيب التهذيب»، ونحوه فى محمد بن عجلان المدينى (٤٩/٨ – ٥٠) «الجرح والتعديل».

○ ومن ذلك قولهم: «**فلان مرتفع**»، انظر ترجمة مقاتل بن حيان النبطى (٢٧٨/١٠) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قولهم: «**فلان رجل الأمة**»، فيحتمل أن يكون ذلك فى الحديث أو الفقه أو القضاء، كما قاله عيسى بن يونس فى شريك بن عبد الله النخعى، وقدمه على مالك (٣٦٦/٤) «الجرح والتعديل»، ونحوه: «**فلان أمة من الأمم**»، فهو محتمل وإن كان عبيد العجلى قاله فى البخارى (٣٠/٢) «تاريخ بغداد»، وهذا بخلاف قولهم: «فلان كان أمة من الأمم فى هذا الشأن أو كان أمة وحده فى هذا الشأن»، فإنه صريح فى التعديل فى الحديث والرواية.

○ ومن ذلك قول أحدهم: «**فلان نعم حشو المصر هو**»، وإن كان أبو حنيفة قاله فى شعبة (٢٤٧٦/٧) «الكامل».

○ ومن ذلك: «**فلان جهبذ العلماء**»– أو «**سيد العلماء**»[(١)] أو «**سيد الشباب**» – أو «**شيخ الشباب**» – أو «**سيد شباب أهل البصرة مثلاً**»، فهذه ألفاظ محتملة للحديث أو الفقه، وإن كانت قيلت فى المحدثين، انظر ترجمة أيوب السختيانى (١٣١/١) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول أبى يحيى القتات: «قدمت الطائف مع حبيب بن أبى ثابت فكأنما قدم عليهم نبى» (٢٩٠/٥) «النبلاء».

○ ومن ذلك أن يكتب أحد الأئمة لأحد الناس كتاباً، فيبدأ فيه بذكر المكتوب إليه ويقدمه على نفسه فى الذكر فهذا محتمل وقد يكون لعلمه فى الحديث أو لفقهه أو لاشتهاره فى الصلاح.

(١) – أو «أحد الأئمة النبل»–

○ ومن ذلك قول أبى الحسن بن عطار: «**رأيت أحمد يأخذ لداود بن عمر بن زهير بالركاب**» (١٣١/١١) «النبلاء».

○ وقول بشر الحافى: «**إن أحمد أدخل الكير فخرج ذهباً أحمر**» (١٩٧/١١) «النهلاء».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «**لو رأى رسولُ الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - سعيدُ بن المسيب أو فلاناً لَسُرَّ به أو لفرح به**».

○ ومن ذلك وصف الراوى بكثرة أتباعه أو كثرة من يحضرون فى المجلس أو كثرة المستملين، فهذا قد يكون لعلو قدره فى الحديث أو لعلو إسناده أو لكثرة فوائده وغرائبه وقد يكون للفقه، انظر (١٢٢/٦) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «**فلان ما دوَّن أحدٌ العلمَ تدوينه**».

○ ومن ذلك: «**فلان لولاه لدرس الإسلام**» - أو «**إمام العالمين**»، وإن كان إبراهيم بن محمد الفزارى قاله فى ابن المبارك (٢٦٥/١) «الجرح والتعديل»- «**وفلان من معادن العلم**»، وإن كان أحمد قاله فى زهير بن معاوية (٥٨٩/٣) «الجرح والتعديل»- «**وفلان من الأعين الذين لا يشك فيهم**»، وإن كان قيل فى المنصور بن المعتمر (٣١٣/١٠) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قولهم: «**فلان كانوا معجبين به**»، فهذا إن كان فى الحديث فالظاهر أنه بمنزلة ثقة وقد يحتمل غير الحديث - «**وفلان أشهر من أن يُعرَّف بل تعذر وجود مثله**»، فهو محتمل، وإن كان قيل فى أبى العلاء الهمذانى الحافظ العلامة (١٣٢٤/٤) «تذكرة الحفاظ» - ونحوه: «**يُستغنى عن التزكية**»، فهو محتمل أيضاً، وإن كان الخطيب قاله فى سفيان الثورى (١٥٢/٩) «تاريخ بغداد» - «**وما رأيت أعقل من فلان**» - أو «**فلان العاقل**» فقد يكون فى الحديث أو غيره، واللفظ قيل فى مالك وفى معاذ بن معاذ وفى محمد بن يحيى الذهلى (٢٧٩/١٢) «النبلاء»، وقد يوصف الرجل بأنه أعقل أهل زمانه بمعنى الفضل والمروءة، انظر ترجمة مخلد بن الحسين (٧٣/١٠) «تهذيب التهذيب»، وترجم له الحافظ فى

«التقريب» بقوله: ثقة فاضل.

○ ومن ذلك قول أحدهم: **«كان فلان يوقر وهو شاب»**، فهو محتمل، وإن كان أبو داود الطيالسى قاله فى القطان (١٧٧/٩) «النبلاء»- أو **«لو كان فلان فى السلف لكان علامة»** - أو **«لو كان فى زمن الصحابة أو فى بنى إسرائيل لكان آية»** - أو **«لو كان فى زمن الحسن البصرى لاحتاجوا إليه»**، فقد يكون ذلك فى الفقه أو الحديث أو العبادة بخلاف قولهم: «لو كان فى زمن الثورى أو فى زمن شعبة لاحتاجوا إليه»، فإنه ظاهر فى الرواية - أو **«إن يعش فلان يكن خلفاً من العلماء»**، فقد يكون ذلك فى الفقه، واللفظ قاله عبد الرزاق فى أحمد بن حنبل (١٩٣/١١) «النبلاء» - أو **«لو قدرت أن أزيد فى عمر فلان من عمرى لفعلت»** - أو **«ليتنى شعرة فى صدر فلان»**، فهذا محتمل، وإن كان قيل فى البخارى، انظر (٤١٨/١٢) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول أبى حنيفة: **«لو مات سفيان الثورى فى زمن إبراهيم لدخل على الناس فقده»**، فقد يكون ذلك فى الفقه، انظر (١٦٩/٩) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول أحدهم بعد موت إمام: **«ما بقى أحد ممن يستحي منه»**، وإن كان قيل فى ابن المبارك (١٦٣/١٠) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول بعض المصريين فى الحافظ عبد الغنى المقدسى: **«ما كنا إلا مثل الأموات حتى جاء الحافظ عبد الغنى فأخرجنا من القبور»** (١١/٢) من «طبقات الحنابلة»، فاللفظ بمفرده محتمل، لكنه فى المقدسى ظاهر فى علم الحديث والعلم بالروايات صحيحها وسقيمها، والله أعلم.

○ ومن ذلك: أن محمد بن يحيى الذهلى ذكر ابنه يحيى بن محمد المحدث الحافظ فقال: **«والد»** (٦١٧/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول أحدهم: **«فلان حية الوادى»**، جاء فى «ترتيب القاموس» أن حية الوادى: الأسد، وذكر فى «اللسان» أن للعرب أمثالاً

كثيرة فى الحية منها.....ويقولون: فلان حية الوادى، إذا كان شديد الشكيمة حامياً لحوزته، وقال ابن الأعرابى: فلان حية الوادى وحية الأرض، إذا كان نهاية فى الدهاء والخبث والعقل (١٤/٢٢٠ - ٢٢١)، فاللفظ بمفرده، محتمل وإن كان ابن عيينة قاله فى ابن المدينى (٣/١٣٩) «الميزان».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «**فلان هو التنين**»، والتنين: هو ضرب من الحيات، وقيل: نجم، وهو على التشبيه بالحية وقيل: موضع فى السماء، انظر «لسان العرب»، واللفظ قاله أبو أسامة فى وكيع فقال: «هو التنين لا يقع فى مكان إلا أحرق ما حوله» (١١/١٢٩) «تهذيب التهذيب»، وهذا من صفات النجم، وقال أبو نعيم فى وكيع: «مادام هذا التنين حيا ما يفلح معه أحد» (٩/١٤٦) «النبلاء»، واللفظ بمفرده محتمل، وإن كان قيل فى أحد الكبار فى الحديث.

○ وقولهم: «**فلان زرزدة**» قال محمد بن عبد الله بن يزيد العدوى: «كان ابن المبارك إذا سئل عن أبى قال: زرزدة، يعنى ذهباً مضروباً خالصاً».

○ وقولهم: «**فلان أحد الأحدين**» قاله الثورى فى ابن عيينة، وفسّره ابن أبى حاتم بقوله: «ليس له نظير» (١/٣٣) «الجرح والتعديل»، وورد فى «النبلاء»: «**أحد الأحدين ما أغربه**» أى ليس له نظير (٨/٤٦١)، ولكن ورد فى «كامل ابن عدى» بلفظ: «أحد الآخذين» بهمزة ومد وبمعجمتين، ووجهه أن الراوى أحد الآخذين للعلم المشهورين بطلبه، والظاهر هو اللفظ الأول بدون مد وبمهملتين، وقد قال ابن المبارك فى النضر بن شميل: «أحد الأحدين لم يكن من أصحاب الخليل أحد يدانيه» (١/٣١٤) «تذكرة الحفاظ»، والله أعلم.

تنبيه: سبق أن ذكرت أن هذه الألفاظ بمفردها ليست صريحة فى التعديل فى الرواية، لكن أكثر ما تطلق يقصد بها التعديل فى الرواية، فإن لم يظهر أن المقصود بها غير الرواية فهى الأصل، وعلى ذلك فهذه الألفاظ من جملة ألفاظ المرتبة الأولى ما لم يظهر خلاف ذلك والله أعلم.

* * *

فصـــل

□ فى ألفاظ تدل على الحفظ وتمام الضبط □
أو فهم علل الحديث أو كليهما، دون تعرض للعدالة

واعلم علمنى الله وإياك - أن أئمة الجرح والتعديل قد يجيب أحدهم بعبارة تجمع بين تمام العدالة وتمام الضبط فى الرواية، وهذا قد سبق بيانه، وقد يجيب بعبارة تدل على عدالة الراوى ومتانة دينه دون تعرض للضبط، وهذا سيأتى إن شاء الله تعالى، وقد يجيب بعبارة تدل على أن المسئول عنه كثير العلم وواسع الأطلاع فى الرواية دون تعرض لضبطه، بل ولا لعدالته، وهذا سيأتى إن شاء الله، وقد يجيب بعبارة تدل على أن المسئول عنه من أهل الإتقان ومن أهل المعرفة بهذا الشأن دون تعرض لعدالته، وهذا ما نحن فيه الآن، ثم اعلم أن عبارات هذا الفصل، وإن لم تصرح بالعدالة فالأصل فى هذه الألفاظ أن من قيلت فيه يكون من أهل المرتبة الأولى حتى يثبت فيه طعن من قبل عدالته، فما لم يثبت هذا فهو عدل ضابط أو عدل من أهل المعرفة، فإن هذه العبارات أكثر ما تكون فى الأئمة المشاهير بالعدالة والديانة، ومن المستبعد أن يكون أحد الرواة قد بلغ الدرجة العليا ويشار إليه فى صحيح الحديث وسقيمه وهو مطعون فى عدالته ومع ذلك لم يظهر أمره للناس، فقد يخفى أمر المجهول على الناس، أما المشهور فلا يخفى حاله على الناس، والله أعلم.

○ فمن ذلك: قول ابن معين فى أبى بكر الأثرم أحمد بن محمد بن هانىء الطائى: «**كأن أحد أبويه جِنّى**» (١/٧٨) «تهذيب التهذيب». وهذا كناية عن الحفظ ومعرفة الحديث والتيقظ العجيب انظر «تذكرة الحفاظ» (٢/٥٧١).

○ ومن ذلك قولهم: «**فلان أمره أظهر مما يقولون فى الحفظ**» - أو «**يضرب به المثل فى الحفظ**».

○ وقول حجاج بن الشاعر: «**عمرو بن على – أى الفلاس – لا يبالى أحدث من حفظه أو من كتابه**» (٨١/٨) «تهذيب التهذيب».

○ وقول أحمد فى الفضل بن دكين: «**أبو نعيم يقظان فى الحديث**» (٢٧٢/٨) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك: «**فلان جبل الحفظ**» – أو «**حافظ كبير مذكور**» – أو «**كان يحفظ حديثه كله**» – أو «**كان من الضبط والحِذْق على نهاية**» – أو «**ما أخطأ فى حديث واحد**»، واللفظ الأخير قاله النسائى فى محمد بن رمح بن المهاجر التجيبى (١٦٥/٩) «تهذيب التهذيب». ونحوه: «**كان فلان لا يؤخذ عليه حرف**» – أو «**مليح الضبط قليل السقط**» – أو «**لا يكاد يخطئ**».

○ ومن ذلك قول أحمد فى وكيع: «**كان مطبوع الحفظ**» (١٢٥/١١) «تهذيب التهذيب»، ونحوه: قول ابن راهويه فى وكيع أيضاً: «**كان حفظه طبعاً وحفظنا بتكلف**» (١٣٠/١١) «تهذيب التهذيب».

○ وقول ابن المدينى فى يحيى بن معين: «**ما كان أعرفه بموضع حديثه**» (٢٨٣/١١) «تهذيب التهذيب»، أو «**كان فلان لا يخفى عليه من حديثه إلا اليسير**».

○ ومن ذلك قول العجلى فى ابن معين:...... «**ولقد كان يجتمع مع أحمد وابن المدينى ونظرائهما فكان هو الذى ينتخب لهم الأحاديث لا يتقدمه منهم أحد**» (٢٨٨/١١) «تهذيب التهذيب»، ونحوه: «**كتب الناس بانتخاب فلان على الشيوخ وتخريجه**»، واعلم أن الرواة والمحدثين منهم من يشترط على من يريد حديثه أن يتحمله كله ولا ينتخب كما سبق عند قولهم: «كان يروى الحديث على الوجه»، ومنهم من يسمح بالانتخاب من حديثه، والأولى لطالب العلم ألا ينتخب فى أول طلبه، فقد قالوا: إذا كتبت فقمش وإذا رويت ففتش، بمعنى أن الطالب عند الكتابة يكتب كل ما يقابله، فإذا تضلع من العلم وأصبحت عنده القدرة على تمييز الصحيح من السقيم فلا يروى إلا الصحيح، أو ينتخب على المشايخ

وينتقى الأحاديث الصحيحة من جملة حديثهم، وقد يضطر الطالب إلى الانتخاب لاسيما إذا كان غريباً ولو جلس يكتب حديث الشيخ على الوجه لشق عليه، ثم اعلم أنه ليس كل محدث ينتخب من أحاديث الشيوخ، بل يتصدى لهذا الجهابذة أهل الشأن والمعرفة والخبرة بالراوى وما روى، فإذا كان مثل ابن المدينى وأحمد يقدمان يحيى بن معين فما ظنك به؟.

○ ومن ذلك قول إسماعيل التيمى فى سليمان بن إبراهيم الأصبهانى الحافظ: «**حافظ أى حافظ**» (٣/٧٧) «لسان الميزان».

○ ومن ذلك ما قيل فى ابن أبى حاتم: «**إنه كان ممن جمع علو الرواية ومعرفة الفن**» (٣/٤٣٢) «لسان الميزان».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «**كان فلان متقناً عجباً**» - أو «**غاية فى الإتقان**»، كما قيل فى أبى نعيم الفضل بن دكين والبشر بن السرى، انظر «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك ما قيل فى إسماعيل بن أبى خالد: «**يزدرد العلم ازدراداً**»، أى يبتلعه ابتلاعاً، «**وشرب العلم شرباً**» (٢/١٧٤ - ١٧٥) «الجرح والتعديل»، ونحوه: «**يحسو العلم حسواً**»، «**وفرع العلم فرعاً**» بالفا، أى علاه، وجاء بالقاف، والقرع: الضرب، ومنه قرع ماء البئر: نفد فقرع قعرها الدلو، كما فى «اللسان» (٨/٢٦٥)، وهو كناية عن العلو والقهر للعلم، ونحوه: «**قهر العلم قهراً**»، «**وتلقّف العلم تلقّفاً**»، «واللقْف: تناول الشيء يرمى به إليك، ولقِفه يلقَفه لقْفاً ولقَفاً والتقفه وتلقَّفه: تناوله بسرعة........ورجل لقِف ولقْف: أى خفيف حاذق لما يرمى إليه من كلام باللسان، وسريع الأخذ لما يرمى إليه باليد، وقيل: هو إذا كان ضابطاً لما يحويه قائماً به، وقيل: هو الحاذق بصناعته»، انظر «اللسان» (٩/٣٢٠)، ونحوه: «**ينقر العلم تنقيراً**»، أى يلتقطه بسرعة وخفة، ونحوه: «**شرب العلم بأنقع**»، وفى «اللسان»: «شرب حتى نقع أى شفى غليله وروى.....ومن أمثال العرب: إنه لشراب بأنقع.....» قال ابن الأثير: «يضرب للرجل الذى جرب

الأمور ومارسها، وقيل للذى يعاود الأمور المكروهة، أراد أنهم يجترؤون عليه ويتناكرون»، قال ابن سيده: «هو مثل يضرب للإنسان إذا كان معتاداً لفعل الخير والشر، وقيل معناه: أنه جرب الأمور ومارسها حتى عرفها وخبرها، والأصل فيه أن الدليل من العرب إذا عرف المياه فى الفلوات ووردها وشرب منها حذق سلوك الطريق التى تؤديه إلى البادية، وقيل معناه: أنه معاود للأمور يأتيها حتى يبلغ أقصى مراده، وكأن أنقعاً جمع نقع»، قال ابن الأثير: أنقع جمع قلة، وهو الماء الناقع أو الأرض التى يجتمع فيها الماء، وأصله أن الطائر الحذر لا يرد المشارع ولكنه يأتى المناقع يشرب منها، كذلك الرجل الحذر لا يتقحم الأمور، قال ابن برى: حكى أبو عبيد أن هذا المثل لابن جريج قاله فى معمر بن راشد، وكان ابن جريج من أفصح الناس يقول ابن جريج: إنه ركب فى طلب الحديث كل حزن وكتب من كل وجه» – اهـ (٣٦١/٨) «لسان العرب».

○ ومن ذلك قول القطان فى عبد ربه بن أبى راشد: «**كان حى الفؤاد**» (٧٦/٦) «التاريخ الكبير» للبخارى، ونحوه: «**كان حديد الفهم**» – أو «**كان حى الفؤاد وقاداً**». – أو «**كان جيد المعرفة**» إذا كان ذلك فى الحديث.

○ ومن ذلك قول ابن المدينى فى ابن مهدى: «**علمه فى الحديث كالسحر**»، ونحوه: «**شبهت مذاكرته بالسحر**»، قاله الحاكم فى أحمد بن أبى الليث (١٠١٥/٣) «تذكرة الحفاظ». ونحوه ما ذكره شريك فى قصة، أن سفيان الثورى حفظ كل ما فى القرطاس لأول مرة سمعها، وشريك لم يحفظها كلها، ثم قال شريك: «**كان سفيان ممروراً لا يخالطه شىء من البلغم لا يسمع شيئاً إلا حفظه حتى كان يخاف عليه**» (ص ١٢٦) «شرح علل الترمذى»: والممرور: الذى غلبت عليه المرة، والمرة مزاج من أمزجة البدن.....وأيضاً المرة: القوة وشدة العقل، وهذا أقرب لما نحن فيه، انظر «اللسان» (١٦٨/٥). ولكن جاء فى «لسان الميزان» ترجمة أحمد بن حفص السعدى كلام حول كلمة ممرور فانظره (١٦٣/١)، وأما قول شريك فإنه ظاهر فى مدح سفيان.

○ ومن ذلك قولهم: «**ما رأينا مع فلان ألواحاً**» – أو «**كان يحفظ ما سمع ولا يكتب**» – أو «**ما كتب سوداء فى بيضاء ولكنه يحفظ**».

○ ومن ذلك قول ابن المبارك فى هشيم بن بشير: «**مَن غيَّر الدهرُ حفظَه فلم يُغيِّر حفظَ هشيم**» (٢٤٩/١) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك أن ابن المبارك قال له أبوه: لئن وجدت كتبك حرقتها، فقال: وما عليّ؟ «**هو فى صدرى**» (٢٧٧/١) «تذكرة الحفاظ»، ونحوه قول أحدهم: «**كان فلان لا يبالى أن تسرق منه كتبه**»، أى لأنه يحفظها أو «**كان لا يبالى أن يسرق منه حديث سفيان**» أى لأنه يحفظه فى صدره، ونحوه قول محمد بن المنهال – وقد سئل ألك كتاب؟– قال: «**كتابى صدرى**» (٤٤٧/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ وقول عبدوس بن عبد الله النيسابورى فى إسحاق بن أبى إسرائيل المروزى: «**حافظ جداً**» (٤٨٥/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «**كان فلان أحفظنا للجليل والطويل**»: أى للأحاديث الطويلة التى يشق حفظها وإتقانها، وقول أبى الشيخ فى سيمويه الحافظ الطواف إسماعيل بن عبد الله العبدى: «**يذاكر بالحديث**» (٥٦٦/٢) «تذكرة الحفاظ». ونحوه: «**كان يذاكر الحفاظ**» أو «**يعجز عن مذاكرته القطان مثلاً**» أو «**لا تطاق مذاكرته**» أو «**لا يفى بمذاكرته أحد**» أو «**كان يفى بمذاكرة مسانيد الصحابة ترجمة ترجمة**» أو «**كان ما ذاكره أحد إلا انتصف منه**»، ونحوه قول أبى على التنوخى فى أبى بكر الجعابى: «**كان يحفظ مائتى ألف حديث ويجيب فى مثلها**»، وقال الجعابى عن نفسه: «**أحفظ أربعمائة ألف حديث وأذاكر بستمائة ألف حديث**» (٩٢٦/٣) «تذكرة الحفاظ». ومعنى «يجيب فى مثلها» أى أنه يُلقَى عليه الإسناد فيذكر المتن أو العكس، أو أنه يجيب فى علل الأحاديث والمسائل الحديثية، والحفظ هنا وهو السرد بخلاف المذاكرة، وليس كل من علا فى المذاكرة يكون حافظاً فقد يكون كذاباً، فقد ناظر أبو زرعة أحدَ الكذابين وغلبه الكذاب.

○ ومن ذلك قولهم: «**كان فلان ذكياً**»، فقد قاله أحمد فى عبد الله بن واقد الحرانى (٤/١٥١٠) «الكامل».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «**كنت أعد الحديث**»، أى أحفظه.

○ ومن ذلك قول أحمد فى عيسى بن شاذان القطان: «**كيّس**» (٨/٢١٣) «تهذيب التهذيب»، وقد عدَّ هذا القولَ من أحمد أبو داود مدحا رفيعا.

○ ومن ذلك قولهم: «**فلان ذو ضبط ما شئت**» أو من «**الحفاظ المعدودين**» أو «**بقية الحفاظ**» أو «**حافظ الزمان**» أو «**أحفظ الحفاظ**» أو «**لم أر من يستحق اسم الحافظ غيره**» أو «**معدود فى زمرة الحفاظ**» أو «**ما رأيت صاحب بلغم أحفظ منه**» أو «**ما رأيت مثله فى اختلاف الحديث والإتقان**» أو «**أحفظ من رأيت من البشر**» أو «**من حفاظ الدنيا**» أو كان «**لا مزيد عليه فى الحفظ والإتقان**»، قاله خميس الحوزى فى بحشل أبى الحسن أسلم بن سهل (ص ١١١) «سؤالات السلفى للحوزى»، أو «**كان يعد الحديث حرفاً حرفاً**»، قاله ليث بن أبى سليم فى طاوس بن كيسان اليمانى الأبناوى (٥/٩).

○ ومن ذلك قول الحاكم فى البرديجى أبى بكر أحمد بن هارون: «**لا نعرف إماماً من أئمة عصره إلا وله عليه انتخاب**» (٢/٧٤٧) «تذكرة الحفاظ»، وقد سبق أنه لا يتصدى للانتخاب إلا أهل الخبرة والفهم واليقظة.

○ ومن ذلك قول الذهبى فى ابن أبى حاتم: «**كتابه فى الجرح والتعديل يقضى له بالرتبة المنيفة فى الحفظ**» (٣/٨٣٠) «تذكرة الحفاظ»، وللأئمة أساليب متعددة فى الكلام على الرواة – كما سيأتى إن شاء الله –، فمن ذلك مدحهم لكتبهم، كقولهم: «**كتابه الفلانى يدل على علمه وتبحره**» أو «**لو أن رجلاً معه المصحف وكتاب فلان لم يحتج بعد ذلك إلى شىء من العلم البتة**»، كما فى (٣/١٠١٩) «تذكرة الحفاظ»، ترجمة الخطابى، وقول ابن ديزيل: «**إذا كان كتابى بيدى وأحمد بن حنبل عن يمينى ويحيى بن معين عن شمالى ما أبالى**»– يعنى لضبط كتابه – (١٣/١٨٦) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول الحاكم فى أحمد بن أبى الليث المصرى: «**هو باقعة فى الحفظ**» (١٠١٥/٣) «تذكرة الحفاظ»، والباقعة: الرجل الداهية، سمى باقعة لحلوله بقاع الأرض وكثرة تنقيبه بالبلاد ومعرفته بهاء فشبه الرجل البصير بالأمور الكثير البحث عنها المجرب لها به، والباقعة: الطائر الحذر إذا شرب الماء نظر يمنة ويسرة، وقال ابن الأنبارى فى قولهم: «فلان باقعة»: «معناه حذر محتال حاذق» (١٩/٨) «لسان العرب».

○ ومن ذلك قول أبى على الحافظ النيسابورى فى الجعابى: «**حيّرنى حفظه**» (٩٢٦/٣) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول عبد الله بن محمد الحافظ حين سئل: أيهما أحفظ ابن عدى أو ابن قانع؟ فقال: «**زر قميص ابن عدى أحفظ من عبد الباق بن قانع**»، كما فى «تذكرة الحفاظ»، فالأفضلية فى الحفظ بمفردها لا تصرح بوجود العدالة، وقول الحاكم فى الماسرجسى: «**جمع حديث الزهرى جمعاً لم يسبقه أحد وكان يحفظه مثل الماء**» (٩٥٦/٣) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول الأديب المعيطى لأبى الحسن الدارقطنى لما قرأ كتاب «النسب» على مسلم العلوى: «أنت يا أبا الحسن «**أجرأ من خاصى الأسد**»، تقرأ مثل هذا الكتاب مع ما فيه من الشعر والأدب فلا يؤخذ عليك فيه لحنة» (٩٩٤/٣) «تذكرة الحفاظ»، ولو لم يكن متقناً له لتلعثم وتردد ووقع فى اللحن، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أحدهم: «**فلان كأنه شعلة نار فى الحفظ**» أو «**كان لبيباً حافظاً عارفاً يرشح للحفظ**»، انظر (١٢٠٤/٤) «تذكرة الحفاظ» ترجمة ابن ماكولا – وقول أحدهم: «**كان فلان يملى على البديهة**» أو «**كان حافظا مُجيداً أو مُجوِّداً أو كان حفظة**».

○ ومن ذلك قولهم: «**كان فلان مفيد الطلبة**» أو «**يدل الطلبة على الشيوخ**» أو «**جلس الأئمة يكتبون بإفاداته أو بانتخابه**» أو «**كان لا يدل على**

الشيوخ ببغداد مثلاً إلا هو». وهذا يدل على أنه بصير بمراتب الرواة وبالصحيح والسقيم.

○ ومن ذلك قول ابن مهدى فى أبى حصين عثمان بن عاصم بن حصين: «**لا ترى حافظاً يختلف عليه**» (٤١٣/٥) «النبلاء». واعلم أن الاختلاف على أحد الرواة لا يقدح فيه إلا بشروط، منها : أن يكون المختلفون عليه حفاظاً متقنين، فهذا يدل على أن العهدة عليه وأن الاضطراب فى المتن أو فى الإسناد منه، وتخطئته أولى من تخطئتهم، وأما إذا اختلَف عليه أهل الغفلة وسوء الحفظ فلا يضره، لأن العهدة عليهم فى هذا، لاسيما إن جوَّده عنه أحد الثقات وروى الحديث عنه جيداً سالماً من العلة، فالراوى الذى لا يختلف عليه الحفاظ ثبت متقن، وهو أُرجح من الذى يختلف عليه – وإن كان من الأئمة – ألا ترى أن يحيى بن سعيد القطان رجح يحيى بن سعيد الأنصارى على الزهرى قائلاً: «الزهرى اختُلِف عليه ويحيى لم يُخْتلَف عليه» (٤٧٥/٥) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «**كان فلان لا يخفى عليه أمر شيخه أو شيوخه أو أمر شيخ شيخه**»، انظر (٩٤/١٤) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول ابن المنادى فى أحمد بن محمد بن صدقة أبى بكر الحافظ: «**كان من الحِذق والضبط على نهاية تُرضى بين أهل الحديث كأبى القاسم بن الجبلى ونظرائه**» (٤١/٥) «تاريخ بغداد». وقول ابن المدينى: «**ما رأيت يحيى استفهم حديثاً قط ولا رده**» (٨١/١١) «النبلاء».

○ وقول سعيد بن عمرو: «يا أبا زرعة أأنت أحفظ أم أحمد؟ قال: بل أحمد، قال: كيف علمت؟ قال: وجدت كتبه ليس فى أوائل الأجزاء أسماء الذين حدثوه، فكان يحفظ كل جزء ممن سمعه وأنا لا أقدر على هذا»(١٨٧/١١) «النبلاء». قلت: «وهذا لأن من عادة المحدثين الذين يكتبون الحديث أن أحدهم يذكر فى أوائل كل جزء اسم الشيخ الذى سمع منه هذا الجزء أو عرضه عليه ويذكر نسبه وكنيته......إلخ ما يتم به تعريف الشيخ، ثم فى داخل الجزء يذكر

سند الشيخ إما لرسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وإما لكتاب مؤلَّف، فكان أحمد لا يذكر اسم الشيخ ويكتفى بمعرفته أن هذا الجزء فلان بن فلان بل كان لا يذكر السند، فقد قال أبو زرعة: «حزرت كتب أحمد يوم مات فبلغت اثنى عشر حملاً وعدلاً، ما كان على ظهر كتاب منها «حديث فلان» ولا فى بطنه «حدثنا فلان»، كل ذلك كان يحفظه» (١١/١٨٨) «النبلاء».

○ ومن ذلك قولهم: «**كان فلان يميز ويضبط**» أو «**كان يحفظ حديثه وحديث غيره**» أو «**يعرف حديثه وحديث غيره**»، انظر (٩/٥) «حلية الأولياء».

○ ومن ذلك قول الشعبى: «**ما كتبت سوداء فى بيضاء**»- يعنى كلمة فى ورقة - «**ولا حدثنى رجل بحديث إلا حفظته**»، «**ولا حدثنى رجل بحديث فأحببت أن يعيده علىّ**» (٥/٦٧) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قول الواقدى - وهو متكلَّم فيه -: «**ما من أحد إلا وكتبه أكثر من حفظه، وحفظى أكثر من كتبى**» (٣/٦) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول أبى بكر بن أبى شيبة: قدمنا بغداد «**فما كان أحد يقوم فى وجوهنا فى الأبواب - أو قال فى حفظ الحديث - ألا أبو هذا**»،- يعنى أحمد بن حنبل- (١٠/٦٧) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول عبد الملك بن محمد أبى نعيم وهو يثنى على ابن خراش: «**ما رأيت أحفظ منه لا يذكر له شيء من الشيوخ والأبواب إلا مر فيه**». (١٠/٢٨١) «تاريخ بغداد».

○ ونحو ذلك ما قيل فى البَطْرَوْجى أحمد بن عبد الرحمن الأندلسى: «**كان إذا سئل عن شيء فكأن الجواب على طرف لسانه**» لقوة حافظته (ص ٤٦٨) «طبقات الحفاظ» للسيوطى.

○ ومن ذلك ما قيل فى ابن الظاهرى أحمد بن محمد بن عبد الله الحلبى: «**كان ثقة حافظاً مليح الانتخاب خبيراً بالموافقات والمصافحات لا يلحق فى**

جودة الانتقاء» (ص ٥١٦) «طبقات الحفاظ» للسيوطى، وهذا اللفظ محله المرتبة الأولى لقوله: «ثقة حافظ» ولكن أريد أن أنبهك هنا على فائدة فى العلو لتفهم منها معنى الموافقات والمصافحات، والأمر مفصّل فى كتب المصطلح، جاء فى حاشية «توضيح الأفكار» ما ملخصه: «أن العلو على خمسة أقسام......منها العلو إلى كتاب من الكتب الحديثية المعتمدة «كالصحيحين»، «والسنن» و غير ذلك، وهذا القسم أربعة أقسام: الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة، أما الموافقة فصورتها أن يروى المحدث حديثاً موجوداً فى أحد الكتب بإسناده لنفسه، فيصل فى إسناده إلى شيخ مصنف الكتاب من غير طريق المصنف، ولو أنه رواه من طريق المصنف لزاد عدد رجال السند، والبدل مثل الموافقة إلا أنه يصل فى إسناده إلى شيخ شيخ المصنف، وأما المساواة فهى أن يتساوى عدد الإسناد من المحدث إلى آخر السند مع إسناد أحد المؤلفين، كما وقع للحافظ ابن حجر رحمه الله فى «العشر العشارية» فتساوى هو والنسائى فى أن كل واحد منهما روى أحاديث وبينه وبين رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – عشرة رجال، وهذا شرف لا يخفى للحافظ ابن حجر، للفارق الزمانى الواسع بينه وبين النسائى، فالمساواة كما قال ابن الصلاح: هى أن يقل العدد فى إسنادك لا إلى شيخ مسلم وأمثاله، ولا إلى شيخ شيخه، بل إلى من هو أبعد من ذلك الصحابى أو من قاربه، وربما كان إلى رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم –، بحيث يقع بينك وبين الصحابى من العدد مثل ما وقع بين مسلم وذلك الصحابى، فتكون بذلك مساويا لمسلم فى قرب الإسناد وعدد رجاله، وأما المصافحة فهى أن يروى المحدث حديثاً بإسناد لنفسه فيقع عدد رجال إسناده زائداً عن عدد رجال مؤلف الكتاب، ويكون الزائد رجلاً واحداً، فيكون المحدث كأنه قد قابل صاحب الكتاب فروى عنه، وسمى هذا النوع بهذا الاسم لأن العادة جرت فى الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا». اهـ (٣٩٦/٢ – ٣٩٨) بتصرف وزيادة. إذا علمت هذا فاعلم أن من مدحوه بأنه خبير بالموافقات والمصافحات، فمعنى هذا أنه يعرف العالى والنازل من الأحاديث، وهذه منزلة لا يشتغل بها إلا الفحول والذين طالت نشأتهم وممارستهم لهذا الفن والله أعلم.

○ ومن ذلك قولهم: «**فلان صيرفى الحديث أو من صيارفة الحديث**» والصيرفى والصيرف والصراف: النقاد.....قال أبو الهيثم: الصيرف: المحتال المتقلب فى أموره المجرب لها، وقيل لمن يميز: صيرف وصيرفى (١٩١/٩) «اللسان»، واللفظ الأول قاله الأعمش فى إبراهيم النخعى (٧٤/١) «تذكرة الحفاظ»، ووجه المدح بذلك أن الراوى بصير بالأحاديث وطرقها والصحيح منها والسقيم والله أعلم.

○ ومن ذلك قولهم: «**فلان فيما حدث به أثبت من يده على زنده**» أى أنه حافظ متقن لما يرويه، وهذا اللفظ ذُكر نحوه فى قصة طويلة فى «تاريخ بغداد» (٣٦٩/٦) فراجعها هناك، «والزندان: طرفا عظمى الساعدين، مذكران، والزندان: عظما الساعد أحدهما أدق من الآخر، فطرف الزند الذى يلى الإبهام هو الكوع، وطرف الزند الذى يلى الخنصر كرسوع، والرسغ مجتمع الزندين.......والزند: موصل الذراع فى الكف، وهما زندان الكوع والكرسوع» اهـ. (١٩٦/٣) «اللسان».

* * *

فصـــل

□ «فى ألفاظ تدل على الاجتهاد فى الطلب وسعة العلم» □

وحكم هذه الألفاظ أن من قيلت فيه يكون حديثه صحيحاً محتجاً به إلا أن يثبت أنه لين أو غير عدل، فقد نص كثير من العلماء على أن المشهور بالطلب يصحح حديثه إلا أن يظهر فيه خلاف هذا، وقد تكلم السخاوى فى «فتح المغيث» حول هذه المسألة فراجعه (١/٢٩٥ - ٣٠١)، ومن ناحية أخرى فكلام الأئمة فى الرواة يدل على هذا، لأن كلامهم إما أن يكون من معاصر للمتكلَّم فيه وإما أن يكون بسبر - أى اختبار - حديثه ومقارنته بحديث غيره من الثقات ويحكم عليه بما يستحق فمثلاً لو أن ابن معين وثق رجلاً من التابعين أو ضعفه فى حديثه فمعلوم من هذا أنه يقصد حديثه أما دينه فلم يطلع عليه، واستدل على صحة دينه باستقامة حديثه كما أنهم يستدلون على أن الراوى كذاب بتخليطه فى حديثه وبعلامات تظهر لهم تدل على كذبه وإن لم يعرفوا الرجل، فمسألة توثيق المشهور بالطلب الذى لم يظهر فيه قدح ولم يتكلم فيه أحد بقدح فى عدالته أو فى حديثه عليه أكثر العلماء، وقد نص على هذا الذهبى فى «ميزانه» خلافاً لابن القطان وابن الصلاح، ومن قال بقولهما والله أعلم.

وعندى أن هذه مسألة افتراضية ونظرية أكثر منها واقعية فهل هناك مشهور بالطلب لم يعرف أصدوق هو أو كذاب؟

○ فمن تلك الألفاظ: قول ابن شاهين: «حسبت ما اشتريت به الحبر إلى هذا الوقت فكان سبعمائة درهم» (٣/٩٨٨) «تذكرة الحفاظ» وذلك لكثرة ما كتب، والرجل قال فيه الذهبى: «ما كان الرجل بالبارع فى غوامض الصنعة ولكنه راوية الإسلام رحمه الله» (١٦/٤٣٤) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول محمد بن طاهر المقدسي الجوال: «بلت الدم فى طلب الحديث مرتين مرة ببغداد ومرة بمكة، كنت أمشى حافياً فى الحر فلحقنى ذلك، وما ركبت دابة قط فى طلب الحديث وكنت أحمل كتبى على ظهرى» (١٢٤٣/٤) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول إسماعيل بن محمد بن الفضل لابن الحافظ السمعانى أبى بكر محمد بن أبى المظفر: «لو صرف والدك همته إلى هدم هذا الجدار لسقط» (١٢٦٧/٤) «تذكرة الحفاظ» وذلك لاجتهاده وقوة عزيمته وصبره على مشاق طلب العلم، والله أعلم.

○ وقولهم: «كان فلان صاحب شيوخ»، أى حدث عن شيوخ كثيرين وتفرد عن شيوخ لم يرو عنهم غيره من أقرانه وهذا يدل على الاجتهاد والاعتناء بطلب العلم.

○ ومن ذلك قول أحدهم: «كان فلان عبرة من العبر فى غزارة الحفظ أو كان مسند الدنيا ورحلة الآفاق أو كان ذا عناية تامة بالحديث أو من أعلم الناس بالحديث أو كان عَبْدَ العلم» كما قاله مطر الوراق فى قتادة (٢٧٦/٥) «النبلاء».

○ ومن ذلك لما سئل الطبرانى عن كثرة حديثه فقال: «كنت أنام على البوارى ثلاثين سنة» (٩١٥/٣) «تذكرة الحفاظ» والبورى: فارسى معرب قيل هو الطريق وقيل : الحصير المنسوج من القصب» (٨٧/٤) «لسان العرب».

○ ومن ذلك قولهم: فلان من بنادرة الحديث، قال ابن الشرقى: «قيل لى : لم لا ترحل إلى العراق؟ قال: قلت: ما أصنع بها وعندنا من بنادرة الحديث الذهلى وأبو الأزهر وأحمد بن يوسف» (٥٤٦/٢) «تذكرة الحفاظ» وبنادرة الحديث أى تجاره المكثرون منه وقال المزى: نقاده كما فى حاشية «تهذيبه» وقال الذهبى: والبندار: الحافظ، انظر «النبلاء» ترجمة بندار (١٤٤/١٢)، وانظر ترجمة أحمد بن الأزهر فى «النبلاء» (٣٦٥/١٢) وترجمة الزعفرانى (٥١٨/١٦) «النبلاء»

أما قول المزى فمعناه الفهم والنباهة فى تمييز الصحيح من السقيم وقد مضى فى الفصل السابق نحوه، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن عقدة – وهو فيه نظر –: «دق ابن وارة على أبى كريب فقال: من؟ قال: ابن وارة أبو الحديث وأمه» (٥٧٦/٢) «تذكرة الحفاظ». وابن عقدة فى نقله نظر وهذا لا يضر لشهرة ابن وارة فى هذا الشأن، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول الحاكم فى الماسرجسى: «هو سفينة عصره فى كثرة الكتابة» (٩٥٦/٣) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول وكيع: «حدثنا شعبة وكان معنياً بالحديث» (١٦١/١) «الجرح والتعديل».

○ ومن ذلك ما قيل فى الفضل بن سهل البغدادى الأعرج: «كان لا يفوته حديث جيد أو فرد» (٥٥٣/٢) «تذكرة الحفاظ». وهذا اللفظ بمفرده لا يدل على المدح، فقد يقال فى السارق – كما سيأتى إن شاء الله – لكن إن كان على جهة المدح فمعناه كثرة الحديث والاجتهاد فى الرحلة، والله أعلم.

○ ومن ذلك ما سبق ذكره فى ابن ديزيل الذى كان يلقب بـ «دابة عفان» وبـ «سَيْفَنَّة» وسيفنة طائر لا يحط على شجرة إلا أكل ورقها، وكذا كان إبراهيم لا يأتى شيخاً إلا وينزفه (٦٠٨/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول ابن خراش عن نفسه: «شربت بولى فى هذا الشأن خمس مرات» (٦٨٤/٢) «تذكرة الحفاظ». فهذا يدل على الرحلة، والإنسان فى أثناء السفر قد يتعرض إلى المهالك فيضطر إلى أكل الميتة أو شرب البول النجس، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن شيرويه الحافظ لما أكثر عن بندار: «قال لى بندار: يا ابن شيرويه أفلستنى وأفلسك الوراقون» (٧٠٦/٢) «تذكرة الحفاظ». أى الذين يكتبون له بأجرة، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول عبد الله بن عبد الرحمن فى محمد بن إسماعيل البخارى: «لم يكن يشبه طِلبُ محمد للحديث طلبنا كان إذا نظر فى حديث رجل أنزفه» (النبلاء» ١٢/٤٢٧) وهذا يحتمل أمرين: الأول أنه إذا نظر فى حديث رجل حفظه، والثانى - وهو الأظهر - أنه يكتب كل حديث الراوى صحيحه وسقيمه عاليه ونازله مسنده ومرسله، وهذا يدل على اجتهاده فى الطلب لأن الذى ينتخب على المشايخ فى بداية أمره فقد يترك الصحيح ويأخذ السقيم، ولابد أنه يندم فى نهاية أمره ويضطر للنزول فى بعض الأحاديث التى تركها فى حياة الشيخ، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول عمرو بن ميمون بن مهران: «لو علمتُ أنه بقى علىَّ حرف من السُّنَّة باليمن لأتيتها». قال الذهبى: «قلت: هذه الدعوى تدل على سعة علمه» (٦/٣٤٦) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول عبد الله بن فائد: «كنا إذا جلسنا إلى ابن إسحاق فأخذ فى فن من العلم قضى مجلسه فيه» (٧/٤٧) .«النبلاء». وهذا لسعة علمه وغزارة مادته، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن المبارك: «كنت أقعد إلى سفيان الثورى فيحدث فأقول ما بقى من علمه شيء إلا وقد سمعته، ثم أقعد عنده مجلساً آخر فيحدث فأقول: ما سمعت من علمه شيئاً» (٧/٢٤٨) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول بعضهم: جهدت على أن أجيء بحديث لا يعرفه فلان فما أمكننى، أو لم أستطع أن أُغْرِب على فلان، أو لا يفيده أحد شيئاً، بمعنى أنه لا يأتى له بغرائب ليست عنده، وقد كان أبو حاتم يطلب من المحدثين ويقول لهم: من أغرب علّي حديثاً فله درهم أو كذا وكذا، وهو يقصد بذلك أن يعرف الأحاديث التى ليست عنده فيذهب إلى الشيوخ فيسمعها منهم فلا يستطيع أحد أن يغرب عليه.

○ ومن ذلك قول أبى إسحاق السبيعى فى إسرائيل بن يونس: «ما ترك

لنا إسرائيل كوة ولا سفطاً إلا دحسها - أى ملأها - كتباً» (٢٢/٧) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قول أبى اليمان: كان أصحابنا لهم رغبة فى العلم وكانوا يقولون: «نجهد ونتعب ونسافر فإذا جئنا وجدنا ما كتبنا عند إسماعيل بن عياش» (٣٢٣/١) «تهذيب التهذيب». وهذا يدل على سعة العلم، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أحمد: «ابنى عبد الله محظوظ من علم الحديث لا يذاكرنى إلا بما لا أحفظ» (٦٦٦/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ ونحوه قوله فى شعبة: «قُسم له من هذا - أى الحديث - بحظ».

○ ومن ذلك قول إسماعيل بن إبراهيم: «ما عِلْم شعبة عند علم سفيان إلا كتفلة فى بحر» (١٦٥/٩) «تاريخ بغداد». وهذا تفضيل لسفيان كما هو ظاهر.

○ ومن ذلك قولهم: «فلان راوية للعلم أو بحر لا تكدره الدلاء أو من أوعية العلم أو بحر لا ينزف أو سيل أو من بحور الرواية أو جمع فأوعى أو كثير الفوائد والغرائب أو رحال أو جوال أو رحالة أو طلابة أو غواص» كما قال ابن جريج لابن عيينة (١٧٧/٩) «تاريخ بغداد»، والغوص تحت الماء وقيل الدخول فى الماء والغواص الذى يغوص فى البحر على اللؤلؤ قال الأزهرى: «يقال للذى يغوص على الأصداف فى البحر فيستخرجها: غائص وغواص» (٦٢/٧) «اللسان».

○ ومن ذلك قول البخارى فى محمد بن إسحاق: «ينبغى أن يكون له ألف حديث ينفرد بها لا يشاركه فيها أحد». وهذا اللفظ بمفرده يحتمل الجرح ويحتمل التعديل، فوجه الجرح أن المنفرد بهذا العدد لابد وأن يكون ضعيفاً، ووجه التعديل أن المنفرد بهذا العدد مع الثقة والأمانة لابد وأن يكون مجتهداً فى الطلب واسعاً فى الرواية، ومن كان مكثراً جداً فلا يُنكر عليه أن يتفرد بهذا العدد من الأحاديث، إنما يُنكر على من لم يكن معروفاً بالطلب أو لم يكن متقناً، ولكن قامت هنا عدة قرائن تدل على أن البخارى رحمه الله قصد بذلك تعديل ابن إسحاق وأن ما انفرد به يُحتمل منه ومن مثله، والذى ينظر فى ترجمة ابن إسحاق

فى «تهذيب التهذيب» وينظر إلى دفاع البخارى رحمه الله عن ابن إسحاق ورده وتأويله لكل ما اتُّهم به ونقله عن شيخه على بن المدينى الذى لم يستنكر له إلا حديثين صرح فيهما بالسماع واحتمل صحتهما أيضاً علم أن البخارى قصد بذلك مدحه، نعم فى حديثه مناكير كثيرة لكنها غالباً عند عدم التصريح بالسماع، وأيضاً ذكر الحافظ ابن حجر قول البخارى هذا فى سياق المدح لابن إسحاق فبعد أن ذكر دفاع البخارى عنه قال: وقال البخارى أيضاً: «محمد بن إسحاق ينبغى أن يكون له ألف حديث ينفرد بها»، انظر «تهذيب التهذيب» (٩/٤١ - ٤٢) فإن قيل: لو كان قول البخارى تعديلاً لابن إسحاق فلماذا لم يخرِّج له احتجاجاً وخرج له فى التعاليق فقط؟ فالجواب : أنه لا يلزم من ذلك أن البخارى يرى ضعفه فسيأتى أن البخارى يفعل هذا مع من تكلّم فيهم وإن كان يرى توثيقهم أو ربما لنزول الإسناد، ولو كان تفرده هذا من أخطائه لضُعِّف وقد يصل إلى طرح حديثه، والعبرة فى هذا بكَمِّ وكَيْفِ الخطأ والله أعلم.

○ ومن ذلك إذا ذَكر أحدهم أحاديث ليست عند غيره فقال من سمعها: «ذا هول من الأهوال»، وانظر (٩/٢٧٣) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قول أحدهم: «فلان مِكنسة». فان هذا يدل على سعة العلم وقد قيل هذا فى بقى بن مخلد كما فى «تذكرة الحفاظ» (٢/٦٣٠).

○ ومن ذلك قول ابن أبى يوسف فى الحسن بن أبى مالك: «إمام جمل يحمل أكثر مما يطيق» (ص ٦٠) من «الفوائد البهية فى تراجم الحنفية» للكنوى، فهذا يحتمل أن يكون فى الحديث أو الفقه، فإن كان فى الحديث فهو يدل على كثرة الرواية وغزارة المادة، وقد ذكر اللكنوى أن الرجل ثقة فى روايته غزير العلم كثير الرواية اهـ (ص ٦٠) ...

○ ومن ذلك قولهم: «فلان جوهرى البلد» قاله الليث فى يزيد بن أبى حبيب (١١/٣١٩) «تهذيب التهذيب»، والجوهر: كل حجر يستخرج منه شىء ينتفع به، كما فى «اللسان» (٤/١٥٢).

والجوهرى هو الذى يجمع هذه الأحجار الكريمة، ومعنى ذلك فى الحديث أن الراوى قد أكثر من الأصول والأسانيد العالية والمتون الحسنة والمشايخ المشاهير، وهذا يدل على كثرة اجتهاده فى الطلب وسعة علمه، والله أعلم.

فصــل

□ فى ألفاظ تدل على الفقه وكمال العقل والاشتغال بالأدب □

○ وهذه الألفاظ لا يلزم منها التعديل فى الرواية وفى الحديث، ولابد من الوقوف على حال من قيلت فيه فى الرواية ويحكم عليه بما يستحق.

○ فمن ذلك قول أحدهم: كان فلان من أئمة الفروع، واللفظ قاله الذهبى فى ابن شبرمة فقيه العراق ثم قال: «وأما الحديث فما هو بالمكثر منه» (٣٤٨/٦) «النبلاء».

○ ومن ذلك قول أحدهم: فلان فقيه مشهور أو أحد الفقهاء أو فقيه الأمة، وإن كان اللفظ الأخير قد يقال فى أئمة الحديث الذين جمعوا بين الفقه والحديث كما قيل فى البخارى: «فقيه الأمة».

○ ومن ذلك قولهم: «فلان لبيب أو لبيب لبيب»، قاله حماد بن زيد فى أبى الشعثاء جابر بن زيد (٧٢/١) «تذكرة الحفاظ».

وكذا قولهم: «فلان يصلح للوزارة»، قاله أبو الوليد الطيالسى فى عبد العزيز بن عبد الله الماجشون (٢٢٣/١) «تذكرة الحفاظ»، وكذا فى ترجمة القاضى أبى العباس أحمد بن القاضى عبد الرحيم البيسانى (٢٤٥/٣) «العبر».

○ ومن ذلك قول أحمد فى الشافعى: «ما مس أحد محبرة ولا قلماً إلا وللشافعى فى عنقه منة» (٣٦٢/١) «تذكرة الحفاظ» والظاهر أن هذا اللفظ بمفرده فى الفقه، أما الشافعى رحمه الله فانه أشهر من أن يُعرَّف فى الحديث وغيره.

○ ومن ذلك قولهم: «فلان ظريف» أى مشتغل بالأدب، كما قال ابن الحاجب فى محمد بن محمد بن أبى حرب النرسى (ص ١٣١) من «مختصر تاريخ ابن الدبيثى» وهذا اللفظ يكثر استعماله فى التراجم فتأمله.

فصــل

□ فى ألفاظ تدل على العبادة والزهد والصبر على الشدائد □

○ فمن ذلك قولهم: (فلان يستسقى به أو يستمطر به أو ينزل به القطر من السماء أو ينزل بذكره المطر أو مجاب الدعوة).

○ ومن ذلك قولهم: «فلان أما الفضل فيالك»، وهذا اللفظ يدل على غمز فى حديثه لقولهم: «وأما....» انظر (٣٢/٢) «الميزان».

○ ومن ذلك قولهم: «فلان صاحب عمود» - أى صاحب صلاة-

○ ومن ذلك قول إبراهيم النخعى فى أبى وائل شقيق بن سلمة: «إنى لأحسب أبا وائل ممن يدفع عنا به» (٦٠/١) «تذكرة الحفاظ»، فاللفظ بمفرده لا يلزم منه الضبط وأما شقيق فمعروف، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول رجاء بن حيوة فى عبد الله بن محيريز: «والله إن كنت أعد بقاءه أماناً لأهل الأرض» (٦٩/١) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول شعبة فى سليمان التيمى: «ما رأيت أحداً أصدق منه كان إذا حدث عن رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - تغير لونه.....» وقال القطان: «ما رأيت أخوف لله منه» (١٥١/١) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول الذهبى فى ابن عون: «كان رأساً فى التألّه حافظاً لأنفاسه» (١٥٧/١) «تذكرة الحفاظ».

وقد سبق أن ذكرت أنى أذكر الألفاظ بالنظر إلى دلالتها بمفردها لا باعتبار من قيلت فيه.

○ ومن ذلك قول إبراهيم الحربى فى هارون الحمال: «لو كان الكذب حلالاً لتركه هارون تنزهاً» (٤٧٨/٢) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قول نعيم بن حماد: «كان ابن المبارك إذا قرأ الرقاق يصير كأنه ثور منحور أو بقرة منحورة من البكاء لا يجترىء أحد منا أن يدنو منه أو يسأله عن شىء إلا دفعه» (١٦٧/١٠) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «فلان فقيه البدن»، انظر ترجمة الشافعى فى «تهذيب التهذيب» (٣٠/٩) وترجمة غندر محمد بن جعفر (٩٨/٩) «تهذيب التهذيب» وترجمة ابن أبى ذئب (٣٠٥/٩) «تهذيب التهذيب» وترجمة وكيع بن الجراح (٣٨/٩) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «فلان شيخ له قدر وحال».

○ وقولهم على إسناد: «لو رقى به مريض لشفى»، فهذا يدل على أن رواته أهل عبادة وفضل ومكارم وشرف.

○ ومن ذلك قول أبى حاتم فى عطاف بن خالد: «صالح ليس بذاك محمد بن إسحاق وعطاف هما باب رحمة» (٢٢٢/٧) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قول الخطيب فى أبى بكر الدِّيْنَوَرِى: «كان يشبه أهل العلم بالله» (٨٣/٣) «تاريخ بغداد».

○ ومن ذلك قولهم: «فلان من رفعاء الناس أو جليل أو فاضل أو نبيل.....» إلخ وهذا يطلق كثيراً على الشرف والمروءة والفضل.

○ وقولهم: «لو كان الصدق إنساناً لكان هو أو نعم الرجل»، انظر ترجمة زيد بن الحباب (١٠٦٥/٣) «الكامل» وعبد الحميد بن بهرام الفزارى (٤٣/٣) «ضعفاء العقيلى». ونحوه: «فلان كان كخير الرجال».

○ ومن ذلك قول على بن الحسين المصرى فى ابن أبى حاتم: «قلنسوة عبد الرحمن من السماء» (ص ح) من «مقدمة الجرح والتعديل».

○ ومن ذلك قولهم: «كان فلان من الأبدال». والأبدال هم الصالحون أهل العبادة والورع، وذكر صاحب «اللسان» جملة من ذلك وقال: «قال ابن السكيت: سمى المبرزون فى الصلاح أبدالاً لأنهم أبدلوا من السلف الصالح» (٤٩/١١) «لسان العرب»، لكن جاء فى «الميزان» ترجمة حماد بن سلمة: وقال آخر: «كان يعد من الأبدال، وعلامة الأبدال ألا يولد لهم تزوج سبعين امرأة فلم يولد له» (٥٩١/١) وذكر ذلك الحافظ فى «تهذيب التهذيب» ترجمة حماد بن سلمة ولم يعترض عليه (١٣/٣) «تهذيب التهذيب» وجاء فى «لسان الميزان» ترجمة زيد بن حماد بن سلمة بن دينار: قال ابن الجوزى فى خطبة «الموضوعات» له: «إنه كان يدس فى كتب أبيه فيما قيل» انتهى. قال الحافظ: «وهذا شيء لا أصل له ولا وجود لهذا الرجل، وما أدرى هذه الحكاية لابن الجوزى من أين، فقد قال الإمام أحمد: من علامة الأبدال أنه لا يولد لهم وكان حماد بن سلمة من الأبدال» (٥٠٦/٢). قلت: «الذى فى كتب اللغة اعتبار الصلاح والتقوى وكون المرء لا يولد له لا يدل على فضيلة من كسبه، وهذا منقوض بما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوى أبى جعفر الأصم الحافظ وهو من رجال الجماعة روى عنه أبو القاسم البغوى ابن ابنته وقال أبو القاسم البغوى: أخبرت عن جدى أنه قال: أنا أختم منذ أربعين سنة فى كل ثلاث.....وقال البغوى: كان جدى من الأبدال وما خلف تبنة فى لبنة، ولقد بعنا جميع ما يملك سوى كتبه بأربعة وعشرين درهماً (٨٤/١ – ٨٥) فأنت ترى أن أبا القاسم ابن ابنته ويقول: كان جدى......فالظاهر أن ما قاله أحمد مصطلح له لا عند الجميع وقد جاء فى «التاريخ الكبير» للبخارى ترجمة فروة بن مجالد مولى اللخم:...... وكانوا لا يشكون أنه من الأبدال مستجاب الدعوة (١٢٧/٧) والله أعلم».

○ ومن ذلك قول أحمد: «كان فلان صالحاً قانتاً لله أو كان إذا رُئى ذُكِر الله أو كان قد آلى على نفسه ألا يضحك حتى يعلم أفى الجنة هو أو فى النار أو كان إذا رأيته قلت : هذا قد وقف للحساب أو كان يعد ذنوبه أو لو

قيل له إن القيامة غداً ما كان فيه مزيد من الاجتهاد أو كان شديد الخوف من الله أو كان إذا قص كأنه ثكلى أو لو طالبَنا اللّهُ بحقيقة ما عليه فلان لهلكنا.... أو لو كان فى بنى إسرائيل لنقلت إلينا شمائله.....» إلى آخر ما فى كتاب «العبر فى خبر من غبر» للذهبى رحمه الله.

فائـــدة:

هذه الألفاظ التى تدل على العبادة والزهد لا يلزم منها توثيق من قيلت فيه فى الرواية، بل من قيل فيه أحد هذه الألفاظ فإن ثبت توثيقه فى الحديث وإلا فلا يحتج به بمفرده، لأن الغالب على الصالحين غير الأثبات الوهم فى الرواية، وقد قال يحيى بن سعيد القطان: «ما رأيت الصالحين فى شيء أكذب منهم فى الحديث»، أى لكثرة وهمهم وفحش أخطائهم، وقد قال بعضهم: «إذا رأيت أحد الصالحين فى إسناد فاغسل منه يدك»، وذلك لاشتغالهم بالعبادة وعدم تعاهدهم للحديث مما يؤدى إلى كثرة اضطرابهم فى الرواية،[1] فإن قال قائل: فلماذا جعلت الأصل فيمن ذكروه بالحفظ والفهم وكثرة العلم والاجتهاد فى الطلب صحة حديثهم حتى يثبت القدح إما فى الضبط أو فى العدالة ولم تجعل ذلك فيمن ذُكر بالعبادة والفضل بل جعلت الأصل فيهم اللين فى الرواية؟ فالجواب أن أكثر من ذُكر بالعبادة ولم يكن من العلماء الأثبات فهو إما ضعيف أو متروك بخلاف من ذكر بالحفظ فأكثرهم أئمة مشاهير ومن طعن فى عدالته من الحفاظ فهو قليل كما أن الأثبات فى العُبَّاد قليلون، والنادر يأخذ حكم الأغلب، ومن ناحية أخرى فقد نص العلماء على كثرة أوهام العُبَّاد كما سبق عن يحيى القطان وغيره، ومن ناحية أخرى أنهم قد نصوا على أن من عرف بالطلب فحديثه على الصحة حتى يثبت فيه خلافه كما سبق فى الفصل السابق وعليه علمهم فى أقوال أهل الجرح والتعديل كما سبق شرحه، وأما العُبَّاد فلم يذكروا فيهم ذلك بل نصوا على أنهم أهل أوهام كما ذكره ابن رجب الحنبلى فى شرحه «لعلل الترمذى». فإن قال قائل: «من ذُكر بالعبادة ولم يتكلم فى ضبطه فيعتبر صحيح الحديث إذ لو كان مضطرباً لذكروه بذلك فالجواب أنه لا يلزم ذلك فربما سكتوا عنه لقلة رواياته

---

(١) وسيأتى إن شاء الله تعالى قول ابن عدى: «فلان حديثه حديث الصاليحن: أى فيه غرائب وما لا يتابعه عليه الثقات.

المسندات بل إنه يقص ويعظ فقط ويروى المقطوعات والموقوفات والحكايات، فمن أجل هذا قد يسكتون عنه ثم بعد ذلك يحتاج هو إلى التحديث فيخلط، والعمدة فى الجواب هو ما قد سبق من نصهم والله أعلم.

□ المرتبة الثانية من مراتب التعديل □

عند ابن أبى حاتم وابن الصلاح رحمهم الله: **ثقة – ومتقن ثبت – وثبت – وحجة – وإذا قيل فى العدل: حافظ أو ضابط –.**

وعند الحافظ ابن حجر: **من أفرد بصفة كثقة أو متقن أو ثبت أو عدل.**

وأنا أفصل بعض ما قاله هؤلاء الأئمة ثم أذكر ما وقفت عليه والله المستعان.

اعلم أن ابن أبى حاتم وابن الصلاح رحمهم الله جمعا بين ألفاظ الأولى والثانية فى مرتبة واحدة وجعلا هذه الألفاظ الأولى من مراتب التعديل، لكن الحافظ الذهبى والعراق وابن حجر فرقوا بين كثير من هذه الألفاظ على ما قد سبق بيانه فظهر لى صحته وتبعتهم على ذلك، والله أعلم.

○ فقولهم: «متقن»، ذكر السخاوى رحمه الله أنه لا يدل على العدالة، وإنما يدل على زيادة فى الضبط، والذى يظهر لى أن قولهم: «فلان متقن أو يتقن ما سمع أو كان يتقن حديثه» أنه من أهل هذه المرتبة – كما فعل الحافظ ابن حجر – ويكون حديثه صحيحاً، وقد يكون من أهل المرتبة الأولى وأقل أحواله هذه المرتبة إلا أن تظهر قرينة تدل على خلاف ذلك فيعمل بها، لأن الإتقان إما أن يكون سببه عدالة فى الدين فهذا ظاهر فى إثبات العدالة والإتقان، واما أن يكون سببه الاجتهاد فى الطلب وطول الممارسة والخبرة فى هذا الشأن، وقد سبق أن حديث من هذا وصفه على الصحة حتى يثبت خلافه، وما ذكره السخاوى من أن الضابط والمتقن بينهما وبين العدالة عموم وخصوص من وجه فصحيح، واستَدل بأن ابن أبى حاتم سأل أبا زرعة عن رجل فقال: حافظ، فسأله أهو صدوق؟ اهـ لكن هذا قد سبق الجواب عليه ويمكن أن يُسأل أحدهم عن رجل فيقول: ثقة فيُسأل: أيحتج به؟ كما فى ترجمة نافع بن عمر الجمحى من «تهذيب التهذيب» (١٠/٤٠٩) ومعلوم أن الثقة يحتج به ولا يكون هذا السؤال مزحزحاً

لكلمة «ثقة» عن رتبتها فى الاحتجاج إلا لقرينة، وكذا ما نحن فيه والعبرة بالغالب؛ والله أعلم.

○ وأما قولهم: «ثبْت» بسكون الباء الموحدة أو فلان أحد من ثَبت حديثه أو تثبَّت فى الحديث أو مستثبت كما قاله أحمد فى مصعب بن عبد الله الزبيرى (١٢١/٤) «الميزان» فإن هذا كله يدل على أن النفس تطمئن إلى روايته لعدالته وضبطه، وأنه هو الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة كما قاله السخاوى، لكن لا يلزم من هذا أنه لا يخطىء أبداً فقد قال ابن أبى مريم عن ابن معين فى ترجمة حبيب بن أبى ثابت قيس بن دينار: ثقة حجة، قيل له: ثبت؟ قال: نعم إنما روى حديثين، قال: أظن يحيى يريد منكرين حديث «المستحاضة» وحديث «القبلة للصائم»، (١٧٨/٢) «تهذيب التهذيب» وكما قاله ابن مهدى فى الحكم بن عتيبة: ثقة ثبت ولكنه يختلف – يعنى فى حديثه (١٢٤/٣) «الجرح والتعديل» كما أن قولهم: «ثبت» لا يلزم منه أن يكون حافظاً للحديث بفؤاده كما قال على ابن المدينى قال يحيى: حفص بن غياث النخعى ثبت، قال: فقلت إنه يهم، فقال كتابه صحيح (١٩٧/٨) «تاريخ بغداد». وأما قولهم: «ثبَتٌ» بفتح الباء الموحدة فهو ما يثبت فيه الراوى مسموعاته من أحد مشايخه مع أسماء المشاركين له فيه، وهو بمثابة الحجة عند الراوى لسماعه وسماع غيره، وجرت العادة فى ذلك بأن يذكر اسم الشيخ فى أول الجزء على ظهره ثم يكتب فى داخله إسناد شيخه إما إلى رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – أو إلى أحد الكتب المصنَّفة، ثم يذكر الأحاديث التى سمعها من ذلك الشيخ وفى النهاية يكتب أسماء الطلبة الذين سمعوا معه هذا الجزء من ذلك الشيخ إما أن يكتبه بنفسه أو يكتبه له ثقة، فإن كان الراوى أو الكاتب ثقة فلا يشترط أن يكتب الشيخ صحة هذا السماع بل يستحب، ويكون هذا الثبَت مع كل من حضر المجلس فإن ضاع جزء أحدهم أو سماعه استنسخه من مسموع الآخر الذى فيه سماعه، ولا يجوز للراوى أن يسقط اسم بعض من حضر المجلس لأغراض نفسية كأن يكون صغيراً فيأنف أن يثبت سماع الصغير مع سماعه كما هو موضح فى موضعه والله أعلم.

○ وأما قولهم: «عدل» فالمتبادر منه عدالة الدين، أما حديثه فأمر مسكوت عنه، لكن كما سبق فى المرتبة الأولى أنهم قد يطلقون ذلك على أعلى مراتب التعديل، فالظاهر من استعمالهم ومن صنيع الحافظ ابن حجر أنهم يعنون بذلك أن الراوى عدل فى نقله وخبره وأن خبر العدل مقبول ويحتج به، فالعدالة هنا أخص من العدالة فى الدين، وأما عدالة الدين فقط مع عدم الضبط فإنهم يعبرون عن ذلك بألفاظ تدل على العبادة والزهد، كما سبق.

○ وأما قولهم: «ثقة» فمعناه أنه عدل ضابط ولا يلزم من هذا أنه لا يخطىء، فما من ثقة بل وما من إمام مشهور إلا وقد أخطأ، لكن الراوى إذا كان صدوقاً فى دينه وكان خطؤه قليلاً نادراً ينغمر فى سعة ما روى أو لم يظهر ذلك فى حديثه فهو ثقة يعمل بروايته إلا أن يتضح لنا أنه أخطأ فى حديث بعينه فيترك خطؤه ويقبل صوابه، والرجل إذا كثرت حسناته على سيئاته، وصوابه على خطئه نجا وسلم، والماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث كما قال الحافظ الذهبى رحمه الله، وليس من شرط الثقة أن يتابع فى كل ما يقول بل من شرطه ألا ينفرد بالمناكير عن المشاهير ويكثر منه ذلك كما قاله العلامة المعلمى رحمه الله فى «التنكيل» (ص ٧١٢ - ٧١٣) ومن جملة ألفاظ هذه المرتبة:

○ (قولهم: **«فلان ثقة له أوهام أو له أفراد أو يغرب»**) فهذا اللفظ وإن كان دون قولهم: «ثقة» إلا أنه لا ينزل عن هذه المرتبة، وحديث من هذا حاله محمول على الصحة حتى يثبت أن هذا الحديث من أوهامه أو أخطائه فيترك، نعم إذا عارضه ثقة فحديث الثقة مقدم عليه وقد ذكر نحو هذا الشيخ المعلمى فى «تنكيله» ترجمة مسلم بن أبى مسلم بل قد ذكر ذلك ابن حبان رحمه الله فى كتابه «الثقات» ترجمة أبى بكر بن عياش، فذكر أنه كان يخطىء ولم يغلب خطؤه على صوابه...... «ثم قال: «والصواب فى أمره مجانبة ما عُلم أنه أخطأ فيه والاحتجاج بما يرويه سواء وافق الثقات أو خالفهم لأنه داخل فى جملة أهل العدالة، ومن صحت عدالته لم يستحق القدح ولا الجرح إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح، وهكذا حُكْمُ كل محدث ثقة صحت عدالته وتبيّن

خطؤه» اهـ (٦٦٩/٧ - ٦٧٠).

وقد ذكر نحو ذلك فى ترجمة داود بن أبى هند دينار (٢٧٩/٦) وترجمة عبد الملك بن أبى سليمان العرزمى (٩٧/٧ - ٩٨) والله أعلم.

○ وقولهم : «**فلان صدوق صاحب حديث**» أى مكثر من الروايات هذا دليل على اشتغاله بهذا الفن وقد جمع بين الصدق وطلب الحديث، وقد قال إبراهيم بن إسحاق الصواف فى محمد بن الحسن الوادعى: «صدوق معروف بالطلب ثقة» (٢٢٩/٢) «تاريخ بغداد» وهل هذا القول بمنزلة «ثقة» وفى درجتها وإن كان فى نفس المرتبة؟ محل تأمل والله أعلم.

○ قول أحد الأئمة: «**اكتبوا عن فلان أو اكتبْ عنه حتى تجف يدك**» لاسيما إن كان القائل ممن ينتقى ولا يروى إلا عن ثقة، وقد قال أحمد فى إبراهيم بن سعيد الجوهرى: «هو كثير الكتاب اكتبوا عنه» (٣٥/١ - ٣٦) «ميزان الاعتدال».

○ وقولهم: «**فلان مستقيم الحديث أو مستقيم الأمر بالحديث أو فى الرواية**» فإنه يدل على أن الراوى ثقة لأن استقامة الحديث معناها أن الراوى وافق الثقات، ومن وافق الثقات فهو ثقة، فقد قال ابن حبان فى ترجمة سفيان بن مسكين: «تفقدت حديثه على أن أرى فيه شيئاً يغرب فلم أره إلا مستقيم الحديث» (٢٨٩/٨) «ثقات ابن حبان». وقال أبو حاتم فى معاوية بن سلمة المصرى: «كان ثقة مستقيم الحديث» (٣٨٥/٨) «الجرح والتعديل»، وقال الخطيب فى عبد الله بن خيران الكوفى: «اعتبرت له أحاديث كثيرة فوجدتها مستقيمة تدل على ثقته» (٤٤٢٤/١٠) «النبلاء»، ودافع ابن عدى عن سعيد بن كثير بن عفير ورَّد قول السعدى فيه حيث قال: فيه غير لون من البدع وكان مخلّطاً غير ثقة، فقال ابن عدى: «وهذا الذى قاله السعدى لا معنى له لم أسمع أحداً ولا بلغنى عن أحد فى سعيد بن كثير بن عفير كلام وهو عند الناس صدوق ثقة....وروى له حديثين من رواية ابنه عبيد الله عنه ثم قال: ولعل البلاء من عبيد الله لأن سعيد بن عفير مستقيم

الحديث» (٧٥/٤) «تهذيب التهذيب». وسيأتى قولهم: «مستوى الحديث» (ص ١٣٠).

قولهم: **«فلان ثقة وليس بمحل أن يقال له حجة أو ليس بالحجة»** وهذا نفى لكونه فى منزلة من قيل فيه «حجة» لا نفى أنه ثقة يحتج به من غير متابع، وقد قال عثمان بن أبى شيبة فى أحمد بن يونس: «كان ثقة وليس بحجة»، فقال العلامة المعلِّمى اليمانى رحمه الله: «وعثمان على قلة كلامه فى الرجال يتعنت وكلمة «ليس بحجة» لا تنافى» الثقة اهـ من «التنكيل» (ص ٤٤١)، ومما يدل على تعنت عثمان رحمه الله أن أحمد بن يونس قد مدحه أحمد بن حنبل وناهيك به فقال لرجل: «اخرج إلى أحمد بن يونس فإنه شيخ الإسلام» (٥٠/١) «تهذيب التهذيب».

وقد يقولون: «ثقة وليس بحجة» على من هو بمنزلة «صدوق» كما ترجم الذهبى لقول ابن معين فى محمد بن إسحاق «ثقة وليس بحجة»، بقوله: «صدوق» فى رسالة «الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» (ص ١٦٤) وقد يقولون: «ثقة ولا يحتج به أو ليس ممن يحتج به أو ثقة وليس كل أحد يحتج به» فهذا معناه أنه ثقة فى دينه ولكنه قليل الضبط فلا يحتج به بمفرده والعبرة بالسياق، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان إذا روى عن ثقة أو روى عنه ثقة فهو صحيح الحديث أو مستقيم الحديث»** فهذا معناه أن الراوى فى نفسه ثقة صحيح الرواية يحتج به، لكن إذا وجدت المناكير فى حديثه، عُلِم أن ذلك من مشايخه لأنه يروى عن الضعفاء والمجهولين، أو يروى عنه الضعفاء والمجهولون ولكن إذا روى عنه ثقة وروى هو عن ثقة أو بعبارة أخرى إذا كان فوقه ثقة ودونه ثقة فهو مستقيم الحديث والله أعلم.

○ قولهم: **«فلان ممن يُرضى به فى الحديث»** لاسيما إن قال ذلك أحد المتشددين، وقد قاله المفضل بن غسان فى إسماعيل بن عبيد الله بن أبى المهاجر (٢٩/٣) «تهذيب تاريخ دمشق».

○ قولهم: **«فلان صحيح الكتاب»** هذا معناه أنه يكثر فيه النقط والعجم،

وأنه يضرب على ما شك فيه من كتابه، وهذا يدل على أنه ضابط لكتابه والظاهر من جواب المعلمى كما فى ترجمة سالم بن عاصم أن هذا بمنزلة «ثقة» انظر «التنكيل» (٤٦٩) ونحو قولهم: «**فلان صدوق صاحب كتاب**» وهذان اللفظان المدح بهما مقيد بما إذا كان الراوى يروى من كتابه لا من حفظه، وإن كان اللفظ الأول أصرح فى المدح من اللفظ الثانى والله أعلم.

○ قولهم: «**فلان أكثر الناس عنه**» وغالباً ما يكون ذلك لثقته وصلاحه، ونحوه «**أكثر عنه الأئمة**»، وقد قال ابن المنادى فى يحيى بن عبد الباقى بن يحيى الثغرى: «كتب عنه الناس فأكثروا لثقته وضبطه» (٢٢٨/١٤) «تاريخ بغداد». وهذا اللفظ وما فى معناه قد ينزل إلى المرتبة الثالثة وإن كان الظاهر محله والله أعلم.

○ قولهم: «**فلان أحاديثه يحتج بها**» «**أو فلان يحتج به**» إن قال ذلك أحد المتعنتين، وقد يقال ذلك فى أهل المرتبة الثالثة الآتية فإنه يحتج بأهلها على الصحيح ولكن هناك من لا يحتج بمن قيل فيه «صدوق» فإنه قال فلان يحتج به فهو توثيق منه، لكنه على كل حال قولهم: «ثقة» أصرح فى المدح وآكد، والله أعلم.

○ قولهم: «**فلان عمدة أو معتمد أو يعتمد عليه**» أى فى نقله وخبره وقد يُعبَّر عن الغاية فى العمدة بقولهم: «جِهبذ» انظر (٩٠/١) من «فتح المغيث».

○ قولهم: «**فلان ثقة لم يذكر إلا بخير**».

○ قولهم: «**فلان كان معتبراً**» أى كان معتمداً عليه إن كان ذلك فى الحديث، كما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة مبارك بن فضالة قال عفان: «كان مبارك معتبراً كان من النساك وكان وكان»، قال أبو حاتم: «كان عفان يطريه» (٢٩/١٠) قال ابن سعد: «كان عفان يرفعه ويوثقه» (٣٠/١٠) «تهذيب التهذيب»، وهذا قول عفان فيه وأما حال مبارك فينظر فى محله والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان مقبول القول**» قال محمود بن غيلان: «حدثنا محرز بن الوضاح وكان مقبول القول ثقة»، وذكر ابن عدى فى «الكامل» ما يدل على صدق سهيل بن أبى صالح ذكوان السمان وما يدل على تمييزه بين ما رواه عن أبيه

بواسطة وبغير واسطة، وأن الأئمة رووا عنه ثم قال: «وسهيل عندى مقبول الأخبار ثبت لا بأس به» (١٢٨٧/٣) وقول السعدى فى صالح بن نبهان مولى التوأمة: «حديث ابن أبى ذئب عنه مقبول لسنه ولسماعه القديم عنه، وأما الثورى فجالسه بعد التغير» (١٣٧٤/٤) «الكامل». وكقول ابن عدى فى عبد الله بن سليمان الأشعث أبى بكر الحافظ ابن أبى داود الإمام: «وهو مقبول عند أصحاب الحديث......» مع قوله: «ولولا شرطنا أول الكتاب أن نذكر كل من تُكلِّم فيه لما ذكرته» اهـ بمعناه. (١٥٧٨/٤) «الكامل»، وقول أحمد بن صالح المصرى فى صدقة بن عبد الله السمين: «رأيته عند أحمد صحيحاً مقبولاً» (٤١٤/٦) «تهذيب تاريخ دمشق»، وقول أبى حاتم فى عمارة بن أكيمة الليثى: «هو صحيح الحديث حديثه مقبول» (٣٦٢/٦) «الجرح والتعديل»، فهذه التراجم تدل على أن القبول هنا هو الاحتجاج والعمل برواية الراوى، ولما كان أكثر ورودها بمعنى «ثقة» أدخلت هذه العبارة فى هذه المرتبة، وإن كان أهل المرتبة الثالثة يحتج بهم أيضاً على الصحيح، وقد يطلقون المقبول على من يقبل حديثه ولا يترك فيدخل فى ذلك من يصلح فى الشواهد والمتابعات وإن لم يحتج به بمفرده والعبرة حينئذ بالقرينة، والله أعلم.

○ قولهم: «**فلان ثقة يخطىء كما يخطىء الناس**» فهذا يدل على أنه ثقة وأن الأخطاء التى توجد فى حديثه أخطاء محتملة كأخطاء غيره من الثقات، ولما لم تضر غيره أخطاؤهم فكذلك أخطاؤه لا تضر، وقد قال أبو داود فى سليمان ابن بنت شرحبيل: «ثقة يخطىء كما يخطىء الناس»، فقيل له: أحجة هو؟ قال: «الحجة أحمد بن حنبل»، وقال ابن معين: «ثقة إذا روى عن المعروفين» (١٣٧/١١) «النبلاء» ونَفْىُ أبى داود لمنزلة أحمد بن حنبل عن ابن بنت شرحبيل لا ينافى أنه ثقة من جملة الحفاظ فنفى الأعلى لا يلزم منه عدم ثبوت الأدنى، والله أعلم.

○ قولهم: «**فلان القلب إلى أنه ثقة أميل**» فهذا يدل على أن فيه اختلافاً لكن القائل يرى أنه لا ينزل عن منزلة ثقة، وليس كل ثقة قد يُجتمع على توثيقه

فالمسألة اجتهادية، واللفظ قاله ابن حبان فى أسير بن جابر «الثقات» (٦١/٤) هذا معنى اللفظ بمفرده دون التفات إلى تساهل أو تشدد القائل وكما سبق التنبيه عليه.

○ قولهم: «**فلان مضبوط الحديث**» قاله الدارقطنى فى مسلم بن كيسان الضبى (١٣٦/١٠) «تهذيب التهذيب» وهذا اللفظ معناه أنه مستقيم الحديث غير مضطربه، والله أعلم.

○ قولهم: «**فلان صدوق له حفظ أو يصدق ويحفظ**» ذكر ابن الصلاح والسخاوى وغيرهما أن قولهم: «صدوق» ليس فيه شريطة الضبط، ومن هنا قال بعضهم بأن من قيل فيه «صدوق» لا يحتج به، فقولهم هنا «له حفظ أو يحفظ» يدل على إتقانه، والرجل إذا كان عدلاً فى دينه ضابطاً لحديثه فهو الثقة، وإن كان قولهم: «صدوق يحفظ أو له حفظ» ليس كقولهم: «ثقة» فالمرتبة الواحدة – كما سبق التنبيه عليه فى المقدمة – تجمع ألفاظاً متشابهة ومتقاربة ولا يشترط أن تستوى من جميع الوجوه، نعم الحاجة لذلك عند الترجيح. فإن قال قائل: هذا اللفظ بمنزلة قولهم: «صدوق» له حفظ فى الجملة. فالجواب أن من قيل فيه «صدوق» وإن كان له حفظ فى الجملة لكنهم لا يقولون: «صدوق يحفظ» ولو كان فيه شريطة الضبط لما توقف فيه وفى الاحتجاج بخبره من ذكرتُ، فقولهم: «صدوق» بمعنى «عدل» وقولهم: «يحفظ» قريب من قولهم: «ضابط» وهذا رسم الثقات والله أعلم. واللفظ قاله الحافظ ابن حجر فى «تقريبه» فى أحمد بن بكار. قلت هذا اجتهاداً منى ثم وقفت على قول البخارى فى سيف بن سليمان المكى: «كان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ» (٣٧١/٤) «التاريخ الكبير».

○ ونحوه قول أحدهم:«**فلان صدوق نقى الحديث**» أى أنه عدل فى دينه وحديثه سالم من الشذوذ والنكارة وهذا وصف أهل الضبط.

○ وقولهم: «**ثقة لو قيل له اكذب لم يحسن أو لم يعرف أن يكذب**» وهذا بمعنى أنه ثقة عابد شريف.

○ وقولهم: «**فلان كان معدَّلاً عند أهل بلده**» أى موثقاً فى روايته، قال

ابن حبان فى معبد بن أحمد بن فرقد البلخى: «روى عنه أهل بلده وكان معدَّلاً عندهم» (٢٠٨/٩) «ثقات ابن حبان». فهذا القول بمفرده معناه التوثيق، فإن قال قائل: قوله: «كان معدلاً عندهم» يدل على أنه ليس معدلاً عند غيرهم، فالجواب وإن صح ما قلتَ فبلديُّ الرجل أعرف به إذا كان أهلاً للكلام فى الرواة؛ لأن الراوى قد يتزين للغريب بأحاديث مستقيمة فيعدله أو يرى الغريب له أحاديث منكرة فيجرحه والأمر على خلاف ذلك فى الحالتين.

○ ومن ذلك قول أبى حاتم فى أبى الزناد: «**هو ممن تقوم به الحجة؛ إذا روى عنه الثقات**» (٤٤٦/٥) «النبلاء». وأبو حاتم معروف بالتشدد فمثله إن قال هذا فعلى أقل أحواله أن يكون بمنزلة «ثقة» لأنه لا يحتج فى الغالب لمن قيل فيه صدوق أو لا بأس به على ما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى.

○ وقول يعقوب بن شيبة فى معلى بن منصور الرازى: «**ثقة فيما تفرد به وشورك فيه**» (٣٦٨/١٠) «النبلاء».

○ وقول أبى الحسن بن الفرات فى محمد بن الحسن اليقطينى: «**كان جميل الأمر فى الحديث ثقة**» (٢١١/٢) «تاريخ بغداد».

○ وقول أبى داود فى إبراهيم بن سليمان بن رزين: «**ثقة ورأيت أحمد يكتب حديثه أو أحاديثه بنزول**» (٨٨/٦) «تاريخ بغداد». وقد سبق بيان أن المحدثين يفرحون بالعلو، فإذا كتب أحدهم الإسناد النازل فهذا له وجهان، فقد يكون ذماً كما سيأتى، وقد يكون مدحاً بمعنى تتبع حديث الراوى وجمعه عالياً ونازلاً لثقته، وحسبك توثيقاً لإبراهيم أن أحمد رحمه الله الذى يترك حديث الضعفاء - فى الغالب - وإن كان عالياً يكتب حديثه بنزول، والله أعلم.

○ قولهم: «**فلان صحيح الحديث وقوى الحديث**» الظاهر أن هذه الألفاظ هنا وقد أشار إلى ذلك السخاوى رحمه الله بتعقبه على الذهبى انظر «فتح المغيث» (٣٦٤/١) لكن اعلم أن قوله: «صحيح الحديث» إن كان بمعنى أن إسناده متصل إلى شيخه ولم يتهم فى سماعه فلا يلزم منه الضبط، أما

إن كان بمعنى أنه نقى من الشواذ والمناكير فمحله هنا. وقولهم: «قوى الحديث» وإن كان أنزل من قولهم: «صحيح الحديث» إلا أن الظاهر إدخاله فى هذه المرتبة والله أعلم.

○ قولهم: **«فلان مستوى الحديث»** أى أن حديثه مستقيم وموافق لحديث الثقات وليس مخالفاً لهم، ألا ترى قول أبى حاتم فى عبد العزيز بن المختار: «مستوى الحديث ثقة» (٣٩٤/٥) «تهذيب التهذيب»، وقد يقولون على حديث ما: «إسناده ليس بالمستوى» بمعنى الانقطاع، كما قال ابن عدى فى حديث وإسناده فيه «الزهرى عن أبى إسحاق» قال: «وهذا الإسناد ليس بالمستوى لأن الزهرى لا يحدث عن أبى إسحاق.....» (١٥٧٥/٤) «الكامل لابن عدى».

○ وقولهم: **«كان فلان مكيناً عند فلان»** قال أحمد فى آدم بن أبى إياس: «كان مكيناً عند شعبة» (١٩٦/١) «تهذيب التهذيب» وقال مرة: «وكان من الستة أو السبعة الذين يضبطون عند شعبة.....» وقال ابن سعد: «سمع من شعبة سماعاً كثيراً» وقال أبو حاتم عن آدم: «كنت أكتب عند شعبة وكنت سريع الخط وكان الناس يأخذون من عندى» (١٩٦/١) «تهذيب التهذيب» فهذا يدل على علو منزلته عند شعبة خاصة دون إطلاق.

○ وقولهم: **«فلان ثقة لا شك فيه»** قاله أحمد فى محمد بن قيس الوالبى (٤١٣/٩) «تهذيب التهذيب» وسئل ابن معين عن يزيد بن إبراهيم التسترى والسرى بن يحيى أيهما أثبت؟ فقال: «يزيد لا شك فيه والسرى ثقة» (٣١١/١١ - ٣١٢) «تهذيب التهذيب» وفى «ثقات ابن شاهين»: «لكن يزيد أكبر منه» (ص ١٠٤) ومعنى هذا أن الراوى لا شك فيه عدالة وضبطاً، لكنهم أحياناً يطلقون ذلك لنفى ما قيل فى الراوى من جهة العدالة وإن لم يكن الراوى ضابطاً كما فى «ثقات ابن شاهين» ترجمة عمر بن قيس: «ثقة ليس فيه شك وإنما طعن فيه من قبل الغلط وهو لا بأس به» (ص ١٣٧) فهذا له حكم آخر والله أعلم.

○ قولهم: «**فلان استقامته فى الحديث استقامة الأثبات**» قاله ابن حيان فى طليق بن محمد بن السكن (٣٢٨/٨) «الثقات».

○ وقولهم: «**فلان أحد من ثبت حديثه أو من ثقات المسلمين أو ثقة بلا ثنيا أو ثقة بلا تردد**» قاله – أعنى اللفظ الأخير – الذهبى فى أحمد بن الأزهر النيسابورى (٣٦٤/١٢) «النبلاء».

○ قولهم: «**فلان يجزىء**» أى أنه يكفى بمفرده وتقوم به الحجة لاسيما إن قاله أحد المتعنتين، وإن كان يحتمل أعلى من ذلك فقد قال شعبة: «فلان عن فلان مثله لا يجزىء وسفيان الثورى يجزىء» (٢١٧/٧) «النبلاء» وهذا اللفظ بمفرده أقل أحواله المرتبة الثالثة ويكون بمعنى «لا بأس به» ولكن عند الإطلاق فمحله هنا، والله أعلم.

* * *

□ المرتبـة الثالثـة □

من مراتب التعديل

عند ابن أبى حاتم وابن الصلاح رحمهم الله عبارات وهى: «**صدوق** - **ومحله الصدق ولا بأس به**» وعند ابن مهدى «**صدوق ومأمون وخيار**» وعند الحافظ ابن حجر «من قصر عن أهل المرتبة الثانية قليلاً وإليهم الإشارة بـ «**صدوق أو لا بأس به أو ليس به بأس**».

وأنا أفصّل بعض ما قاله هؤلاء الأئمة ثم أذكر ما وقفت عليه وبالله التوفيق:

فرَّق الصنعانى فى «توضيح الأفكار» بين قولهم: «لا بأس به» وبين قولهم: «ليس به بأس» فجعل الأول أعلى فى التعديل لعراقة «لا» فى النفى وإن كان قد ذكر وجهاً يقوى قولهم: «ليس به بأس».

وجعل ابن أبى حاتم من قيل فيه «صدوق ومحله الصدق ولا بأس به» من جملة المراتب التى يكتب حديث أهلها وينظر فيه للاعتبار، بمعنى أنه لا يحتج بحديثهم إلا إذا توبعوا، وقوّى ابن الصلاح هذا فقال: «قلت هذا كما قال لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط فينظر فى حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه.....» اهـ وأقره السخاوى كما فى «فتح المغيث». والظاهر لى أن قولهم: «صدوق» أو «لا بأس به» من جملة مراتب الاحتجاج كما صرح بذلك كثير من أهل العلم، وهو الظاهر من استعمال الكثير منهم، ولو كان هذا اللفظ فيه شريطة الضبط لارتفع إلى المرتبة الثانية، ولو كانت أخطاء الراوى كثيرة لقالوا فيه «صدوق سيء الحفظ» أو غير ذلك من العبارات التى تدل على تليينه، فلعدم تمام الضبط وعدم التصريح بالغلط كان أهل هذه المرتبة فى الوسط وهى مرتبة الحسن لذاته، وأما قول خلاف الأكثر فيلزم منه أن الحديث إما أن يكون صحيحاً لذاته

أو ضعيفاً فقط فأين منزلة الحسن لذاته؟ والمسألة اصطلاحية والله أعلم. أما تسوية ابن أبى حاتم بين قولهم: «صدوق» «ومحله الصدق» فى مرتبة واحدة ففيه تأمل، لأن قولهم: «صدوق» مبالغة فى الصدق وتحرى الصواب ومن هذا حاله فهو عدل فى دينه ومعه قسط من الضبط بخلاف قولهم: «محله الصدق» أى أنه يظن به الصدق واليقين غير الظن والله أعلم. بل سيأتى أن أبا حاتم رحمه الله يحتج ببعض التراجم التى يُسأل عنها فيقول: «صدوق» أو «لا بأس به» والله أعلم.

وذكر السخاوى أن قولهم: «صدوق» وقولهم: «صالح الحديث» عند ابن مهدى بمعنى، لكن اعترض عليه الصنعانى بأن ابن مهدى جعل القول الثانى منحطاً عن رتبة «ليس به بأس» قال ابن الصلاح: وقد جاء عن أبى جعفر أحمد بن سنان أنه قال: «كان عبد الرحمن بن مهدى ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول: رجل صالح الحديث» اهـ.

وأما قولهم: «لا بأس به» فهو دون قولهم: «فلان ثقة» عند كثير من العلماء إلا ما جاء عن ابن معين ودحيم ففيه تفصيل ولكن ذكر التهانوى أن قول ابن معين «لا بأس به» فهو بمنزلة «ثقة» على الإطلاق وفى هذا تفصيل سيأتى فى فصل المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة،ولكن أبا غدة زاد فقال: ثم إنه لا خصوصية لابن معين بهذا الاستعمال، بل هو تعبير منتشر فى كلام المتقدمين كابن المدينى وأحمد ودحيم وأبى حاتم الرازى وطبقتهم......واستدل على ذلك بقول ابن المدينى فى أبى حنيفة: «ثقة لا بأس به»، وبما جاء فى حق دحيم بأن قوله: «ليس به بأس» بمعنى قوله: «ثقة......» وبقول الحافظ فى «تعجيل المنفعة» فى ترجمة إبراهيم بن أبى حرة النصيبى (ص ١٤): «وقد وثقه أبو حاتم فقال: لا بأس به»، وجاء فى ترجمة قبيصة بن عقبة السوائى فى «هدى السارى» وفى «تهذيب التهذيب» قال أحمد: «كان قبيصة رجلاً صالحاً ثقة لا بأس به» اهـ ما قاله أبو غدة (ص ٢٥٠ – ٢٥١) من «قواعد فى علوم الحديث» وأنا أكشف لك النقاب بعون الله عما فى كلام أبى غدة من نظر..

فاعلم أن أقوال أئمة الجرح والتعديل فى الرواة تختلف حسب درجات

الرواة وقوتهم وحسب ما يظهر للمجرِّح أو المعدِّل.....إلى تفاصيل كثيرة فى هذا، لكن كيف نعرف وزن كلامهم ودرجته جرحاً وتعديلاً؟ السبيل إلى ذلك بأحد أمور: إما الاصطلاح وإما اللغة وإما عرفهم فى هذا، فمن ناحية الاصطلاح فنحن لا نعرف الكلمة من كلامهم أنها تعديل مرتفع أو متوسط أو جرح شديد أو خفيف إلا إذا قالها أحدهم ثم شرحها كقول الدارقطنى: «من قلت فيه «لين» فليس بالساقط ولا بالقوى». وإما أن يطلق أحدهم اللفظ فى موضع ثم يقيده فى آخر فيحكم على أساس هذا، وقد يكون هذا القيد عاماً لجميع الأئمة وقد يكون خاصاً بأحدهم، وإما أن يقول أحدهم اللفظ ثم يسكت فيسأل عن معناه فيبينه كما قال دحيم كلمة «لا بأس به» ثم سكت فقيل له: لم لا تقول ثقة ولا نعلم إلا خيراً؟ فقال: قد قلت، وأيضاً نعرف درجة الألفاظ بالاستقراء وبتتبع المواضع التى وردت فيها وبالسياق الذى ذكرت فيه وبفهم الأئمة والمحققين لهذا الشأن وإلا رجعنا إلى عرفهم كقولهم: «فلان على يدى عدل» أو «كخبز الشعير»...... إلخ. وإلا رجعنا إلى الوضع العربى لهذه الكلمة كقولهم: «فلان من أهل القباب أو جمازات المحامل أو حية الوادى» إلخ......إذا عرفت هذا علمت أن اللفظ لا نستطيع أن نقدر درجته ومنزلته جرحاً أو تعديلاً بمجرد أنه قاله أحد الأئمة فى ثقة مشهور أو فى كذاب معروف، ولا نعرفه أيضاً بمجرد أنه قرن بألفاظ قد ثبت لدينا رتبتها من غير هذا الموضع، وهذا ما فعله أبو غدة، فأما استدلاله بقول ابن المدينى فى أبى حنيفة: «ثقة لا بأس به» (ص ٣٢٣) من «قواعد التهانوى» وأنه صريح فى أن قول ابن المدينى «لا بأس به» بمعنى ثقة تماماً للترادف ففيه نظر لأنه يلزم من ذلك أنه إذا قال أحدهم فى راوٍ: «ثقة صدوق» أن يكون قوله «صدوق» بمعنى قوله «ثقة» وما أكثر أن يأتى هذا عن يعقوب بن شيبة مع قدح فى ضبط الراوى، وأيضاً لو قيل فى الرجل «ثقة صالح» فيلزمه أن يقول قولهم «صالح» بمعنى قولهم: «ثقة» وهذا ما لا يقوله أبو غدة، بل قد قال ابن المدينى فى عيسى بن أبى عيسى ماهان أبى جعفر الرازى: «ثقة وكان يخلط» وقال مرة: «يكتب حديثه إلا أنه يخلط» كما فى «المغنى» (٢/٠٠٥) فهل يقول قائل: إن قول ابن المدينى «يكتب حديثه»

بمعنى قوله: «ثقة» ويكون هذا اصطلاحاً له؟ هذا ما لا يقوله أبو غدة، فالكلمة إذا تجردت عن القرائن عرف معناها أما إذا جمعت بأخرى أو قيلت فى مشهور فيكون لها معنى فى هذا الموضع دون المواضع التى تتجرد عن ذلك فيها، وكم نجدهم يقولون: «فلان ثقة فيه ضعف» أو «ثقة صالح ليس بحجة» أو «ثقة صدوق ضعيف فى الحديث» فمعنى قولهم: «ثقة» هنا أى فى دينه لا فى ضبطه بخلاف قولهم: «ثقة» فقط، والله أعلم.

وأما استدلاله بقول الحافظ فى «تعجيل المنفعة» فى ترجمة قبيصة. «.....وثقه أبوحاتم» – مع أنه لم يقل «ثقة» بل قال: «لا بأس به» – فالجواب أنه لا شك أن قولهم: «لا بأس به» توثيق لكن هل هو من الدرجة العالية أم من الدرجة الوسطى؟ هذا ما لم يصرح به الحافظ ابن حجر رحمه الله، وأما عن أبى حاتم خاصة فهو مشهور بالتشدد والكثير ممن يقول فيهم «صدوق» أو «لا بأس به» يكون بمنزلة «ثقة» عند غيره، وقد أشار إلى ذلك الشيخ المعلمى فى «تنكيله» فإذا كان قول أبى حاتم «لا بأس به» توثيقاً عالياً عند الحافظ ابن حجر فلعل هذا عذره، وإلا فالظاهر أن أبا حاتم فى كثير من التراجم يقول: «لا بأس به» ويسأل أيحتج به؟ فيقول: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقد قال أبو حاتم فى محمد بن محرز الكوفى الضبى: «كان آخر من بقى من ثقات أصحاب إبراهيم ما بحديثه بأس ولا يحتج بحديثه كان شيخاً مستوراً» (٤١٤/٨) «الجرح والتعديل»، فمن هذا يُعلم أن الكلمة بمفردها لها معنى وهو المعتمد عليه فى تقسيم المراتب وإذا قرنت بغيرها فلها معنى آخر، وقد قال يعقوب بن شيبة فى الربيع بن صبيح السعدى: «رجل صالح صدوق ثقة ضعيف جداً» (٢٤٨/٣) «تهذيب التهذيب». وقد قال أبو حاتم فى محمد بن الحسن بن زبالة: «واهى الحديث ذاهب الحديث ضعيف الحديث عنده مناكير منكر الحديث وليس بمتروك الحديث» (١١٦/٩) «تهذيب التهذيب» وانظر «الجرح والتعديل» (٢٢٨/٧)، فلا شك أن كل لفظة من هذه الألفاظ لها معنى يبينه السياق، والعلم عند الله تعالى.

ومن ألفاظ هذه المرتبة قولهم:

○ **«فلان صادق»**.

○ وقول ابن معين فى عبيدة بن حميد الضبى الحذاء: **«ما به بأس المسكين ليس له بخت»** وذلك لما ترك كثير من الناس روايته ومنهم ابن المدينى انظر (٢٥/٣) «الميزان» ونحوه قول ابن معين فى الحارث بن سريج أبى عمر النقال: **«ما هو من أهل الكذب ولكن ليس له بخت»** (٢١٠/٨) «تاريخ بغداد». واعلم أن أهل الجرح والتعديل قد يتكلم أحدهم فى الراوى باجتهاد فيخطىء فيترك الناس الراوى لما قيل فيه، فهذا معنى قول ابن معين أى أن الراوى ليس به بأس ولكن ليس له حظ وأعرضوا عنه وهو ليس أهلاً للإعراض عنه. وقوله: «ما هو من أهل الكذب» وإن كان نفياً للنقص إلا أنه إثبات للكمال وهو الصدق لقوله: «ولكن ليس له بخت».

○ وقولهم: **«فلان ممن يصدق فى الروايات»**.

معنى ذلك أن الراوى عدل فى دينه ولم يُتكلم فيه فى باب الرواية، وأنه يروى عن شيخه عالياً ونازلاً، وقد يقولون: «فلان صدوق فى الرواية أو فى الحديث» ومعناه أن الراوى لم يُطعَن فيه من قبل العدالة فى باب الرواية وقد يكون مبتدعاً وأيضاً قد يكون ممن يهم ويخطىء لكنه لم يتعمد إسناداً ولا متناً، وقد ذكر ابن حبان فى ترجمة عبد الملك بن قدامة القرشى (١٣٥/٢) من كتابه «المجروحين» وكذا ترجمة عبد الوهاب بن بُخت الجزرى (١٤٧/٢) نحو هذا، فالظاهر أن هذه الألفاظ تدل على الاحتجاج بخبر من قيلت فيه إلا أن يظهر خلاف ذلك فيعمل به، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان ثقة إن شاء الله»** . وهو دون قولهم: «ثقة» على سبيل الجزم وقد فرق العراقى بين قولهم: «صدوق» وبين قولهم «صدوق إن شاء الله» وجعل الأول أعلى من الثانى فكذا ما نحن فيه والله أعلم.

○ وقولهم: «**لم أر فى حديث فلان ما فى القلب منه**» أى أنه لا بأس به ولم أر فى حديثه مكروهاً.

○ وقولهم: «**لم أر فى حديث فلان مكروهاً**» قاله أبو حاتم فى الهيثم بن جهم والد عثمان بن الهيثم (٨٣/٩) «الجرح والتعديل» وهذا بمعنى أنه لا بأس به.

○ وقول الجوزجانى فى إسماعيل بن أبان الوراق: كان مائلاً عن الحق ولكنه «**لم يكن يكذب فى الحديث**».

فقال ابن عدى: «يعنى ما عليه الكوفيون من التشيع وأما الصدق فهو صدوق فى الرواية».

○ وقولهم: «**فلان ما أصلح حديثه**» قاله أحمد فى سالم بن عجلان الأفطس (١٥١/٢) «ضعفاء العقيلى» وهذا أعلى من قولهم: «صالح الحديث» لأداة التعجب. ويظهر لى أنه من ألفاظ هذه المرتبة، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ثقة ولكن ليس ممن يوصف بالضبط**» هذا اللفظ محتمل فإن كان بمعنى أنه ثقة فى دينه ضعيف فى ضبطه فهو أنزل من هذه المرتبة، وإن كان بمعنى أنه لا يوصف بالضبط كغيره من أهل الضبط فأهل هذه المرتبة من هذا الصنف فهم خفيفو الضبط وإن لم يكثر الخطأ فى أحاديثهم والله أعلم.

○ وأما قولهم : «**فلان عدل فى الشهادة أو مقبول الشهادة عند الحكام**» فهو يحتمل أن يكون بمنزلة «ثقة» ويحتمل أن يكون بمنزلة «صدوق» ويحتمل أن يكون ضعيفاً فى الرواية فقد قال الخطيب فى أحمد بن عبد الله الهاشمى: كان صدوقاً ديِّناً مقبول الشهادة عند الحكام (٤٩/٥) «تاريخ بغداد» وقال فى أحمد بن محمد أبى على البزاز النيسابورى: «كان ثقة مقبول الشهادة عند الحكام»، ونحوه قولهم: «كان فلان أحد الشيوخ المعدَّلين عند الحكام أو أحد الشهود المعدلين» فقد قال الخطيب فى أحمد بن محمد الصيرفى: «أحاديثه تدل على صدقه وثقته وكان أحد الشهود المعدلين (٤٠٢/٤) «تاريخ بغداد» وقد يكون مع ذلك ضعيفاً فى الرواية كما قال أبو عبد الله الصيمرى فى محمد بن عثمان بن الحسن القاضى النصيبى: «كان ضعيفاً

فى الرواية عدلاً فى الشهادة» (٣/٥٢) «تاريخ بغداد» وكقول الخطيب فى أبى بكر أحمد بن يوسف بن أحمد بن خلاد العطار: «كان أحد الشيوخ المعدلين عند الحكام وكان لا يعرف من العلم شيئاً غير أن سماعه كان صحيحاً» (٥/٢٢٠ - ٢٢١) «تاريخ بغداد». لكن الأصل فى هذه الألفاظ هذه المرتبة حتى يظهر خلاف ذلك.

○ وقولهم: «**فلان ما أقرب حديثه**» وهذا أعلى من قولهم: «فلان مقارب الحديث» لأداة التعجب، واللفظ قاله أحمد فى شيبان بن عبد الرحمن التميمى مع وصفه له بصحة الكتاب (٩/٢٧٢) «تاريخ بغداد» وقد جاء فى «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد، قال أحمد: «ثنا أبو أحمد الزبيرى ثنا رزام بن سعيد»، قال أحمد: «وهو ثقة ما أقرب حديثه» (١/٢٧٧)، والسخاوى رحمه الله عد هذا اللفظ من ألفاظ المراتب التى يستشهد بها فالله أعلم.

○ قولهم: «**فلان صدوق مسلم**» وقد يأتى هذا اللفظ أرفع من هذا كما قال ابن معين فى يونس بن بكير الشيبانى: «صدوق مسلم»، وقال مرة: «ثقة»، ووثقه محمد بن عبد الله بن نمير وأطنب فى توثيقه، انظر (٧/٢٦٣٣). «الكامل». وقد يأتى هذا اللفظ فى أقل من ذلك كما قال ابن معين فى إبراهيم بن عيينة: «كان مسلماً صدوقاً لم يكن من أصحاب الحديث»، وقال النسائى: «ليس بالقوى» (٨/٤٧٥) «النبلاء» أما اللفظ إذا تجرد عن القرائن فمحله هنا، والله أعلم.

* * *

□ المرتبة الرابعة من مراتب التعديل □

عند ابن أبى حاتم وابن الصلاح رحمهم الله «**فلان شيخ**».

وعند الذهبى: «**محله الصدق**».

وعند العراق: «**إلى الصدق ما هو – وفلان جيد الحديث وفلان حسن الحديث وفلان صويلح وصدوق إن شاء الله وأرجو أنه لا بأس به وشيخ وسط**» انظر «التقييد والإيضاح» (ص ١٦١ – ١٦٢).

وعند الحافظ ابن حجر، من قصر عن الثالثة قليلاً وإليه الإشارة بـ «**صدوق سيء الحفظ أو صدوق يهم أو صدوق له أوهام أو يخطىء أو تغير بأخرة**».

وعند السيوطى كما فى «التدريب»: «**فلان روى عنه الناس ووسط ومقارب**».

وعند السخاوى: «**رووا عنه – وروى الناس عنه ويروى عنه–**» اهـ.

واعلم أن هذه المرتبة والتى تليها يجد الباحث أكثر ألفاظهما تتداخل، ولذا تجد بعض هذه الألفاظ ذكرها بعض الأئمة هنا وذكرها بعضهم فى المرتبة الخامسة وهما متقاربتان والأمر سهل فإنهما من مراتب الشواهد، وأنا أفصِّل بعض ما قاله هؤلاء الأئمة رحمهم الله ثم أذكر ما وقفت عليه من ألفاظ هذه المرتبة: فقولهم: «فلان شيخ» ذكر ابن رجب رحمه الله فى شرحه «لعلل الترمذى» أن الشيوخ فى اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة الحفاظ وقد يكون فيهم الثقة وغيره......انظر (ص ٢٥٦) وجاء فى «الميزان» ترجمة العباس بن الفضل العدنى نزيل البصرة: «سمع منه أبو حاتم وقال: شيخ»، قال الحافظ الذهبى رحمه الله: «فقوله: «هو شيخ» ليس هو عبارة جرح ولهذا لم أذكر فى كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك» ولكنها أيضاً ما هى عبارة توثيق وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة قال: «ومن ذلك قوله: «يكتب حديثه» أى هو ليس بحجة» (٢/٣٨٥) «الميزان».

وذكر ابن أبى حاتم أن هذا اللفظ فيمن يكتب حديثه وينظر فيه للاعتبار، إلا أننى وقفت على ترجمة بخلاف هذا عن أبى حاتم رحمه الله، فقد قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى فقلت له: يحيى البكاء - أى ابن مسلم - أحب إليك أو أبو جناب؟ قال: لا هذا ولا هذا، قلت: إذا لم يكن فى الباب غيرهما أيهما أكتب؟ قال: لا تكتب منه شيئاً، قلت: ما قولك فيه؟ قال: شيخ» (٩/١٨٦ - ١٨٧) «الجرح والتعديل». فهذا ظاهر الترك إلا أن تكون الكتابة هنا بمعنى الاحتجاج فذاك أمر آخر، وأيضاً قد يقولون: «شيخ» ويقرنونه بعبارات تعديل أو تجريح كقولهم: «فلان شيخ ثقة» أو «شيخ ضعيف» أو «شيخ كذاب» فهذا ليس من الباب الذى نحن فيه.

وقد يقولون: «شيخ» أو «شيوخ» على الحفاظ كما حكى على بن خشرم فقال: «قال لنا وكيع: أى الإسنادين أحب إليكم: الأعمش عن أبى وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ قال: فقلنا الأعمش عن أبى وائل عن عبد الله - أى للعلو والله أعلم - قال يا سبحان الله الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ وسفيان فقيه ومنصور فقيه وإبراهيم فقيه وحديث تتداوله الفقهاء خير من أن تتداوله الشيوخ». انظر «معرفة علوم الحديث للحاكم» «والتدريب» وذلك لأن الفقيه - إذا كان متقناً - إذا سمع حديثاً يمتنع حمله على ظاهره فإنه يبحث عنه حتى يعرف السبب فى ذلك وما يمكن به تأويله.

وقد ورد لفظ «الشيوخ» فيمن هو لين فى حفظه كما قال الذهبى فى أبى عمر الزاهد العلامة اللغوى محمد بن عبد الواحد: «وهو فى عداد الشيوخ فى الحديث لا الحفاظ، وإنما ذكرته لسعة حفظه للسان العرب، وصدقه، وعلو إسناده» (١٥/٥٠٨ - ٥٠٩) «النبلاء». وقول أبى حاتم فى شبيب بن بشر البجلى: «هو لين الحديث حديثه حديث الشيوخ والله أعلم. ونحوه قول ابن معين لجعفر بن محمد الطيالسى - وكان ثقة ثبتاً صعب الأخذ حسن الحفظ -: «لو أدركت أنت زيد بن الحباب وأبا أحمد الزبيرى لم تكتب عنهما يعنى فى شدة أخذه عن الشيوخ فقيل لجعفر: لم؟ قال إنما كانوا شيوخاً» (٧/١٨٩) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «فلان إلى الصدق ما هو» أى قريب من الصدق وهو إلى الصدق أقرب منه إلى الضعف وهذا لا يلزم منه التأكد من ثبوت الصدق؛ بل يُظن فيه الصدق، وقد قال السيوطى: فحرف الجر يتعلق بـ «قريب» مقدر و«ما» زائدة فى الكلام، وقواه الصنعانى، والله أعلم.

○ وقولهم: «فلان جيد الحديث» إن كان بمعنى أنه ينتقى، وحديثه سالم من العلل فمكانه فى الثانية من مراتب التعديل، وإن كان بمعنى أن سماعه صحيح من مشايخه، فليس فيه إشارة إلى قوةٍ أو ضعفٍ من حيث الرواية، وإن كان بمعنى أنه عالى الإسناد ورجاله قد اشتهروا، ومتونهم مشهورة، وغير ذلك من أسباب جودة الحديث ومن الأمور التى يتنافس فيها المحدثون فهذا ليس فيه تقوية لحاله فى الرواية أو توهين، ونحو ذلك قولهم: «فلان حسن الحديث» والأكثر من استعمالهم لهذا أنهم يقصدون علو الإسناد والغرائب التى يرحل من أجلها، وأما من احتج بمثل ذلك مطلقاً فسيأتى إن شاء الله تعالى فى القسم الثانى من هذا الكتاب الجواب عليه.

○ وأما قولهم: «فلان صويلح» فهو تصغير لقولهم: «صالح» والراجح أنه من أهل الخامسة كما ذكره السيوطى عن العراقى.

وقد عد السيوطى أيضاً عن العراقى قولهم: «صدوق إن شاء الله» فى الخامسة لكن فى «التقييد والإيضاح» ذكره هنا، والقلب إليه أميل، وكذا قولهم: «أرجو أنه لا بأس به» وقولهم: «وسط»، وسيأتى فى القسم الثانى من هذا الكتاب إن شاء الله الجواب على من يحتج بمن قيل فيه «وسط» «أو شيخ وسط».

○ وأما قول الحافظ فى «تقريبه» فى المرتبة الخامسة عنده: «صدوق سيء الحفظ وصدوق يخطيء وله أوهام....» إلخ فالقول فيه كما فى قولهم: «وسط» وسأذكر إن شاء الله فى القسم الثانى الأدلة من كلام الحافظ نفسه ومن كلام غيره من الأئمة على أن هذه الألفاظ من مراتب الشواهد لا الاحتجاج خلافاً لمن يحتج بها على الإطلاق.

○ وأما قولهم: «روى عنه الناس أو رووا عنه أو يروى عنه» فقد عده العراقى فى المرتبة التالية وهى الخامسة حسب ترتيب هذه الكتاب والنفس إلى ما قاله أميل، والرواية عن الراوى لا تدل على الاحتجاج به فقد جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة محمد بن مسلم أبى الزبير المكى قال ابن أبى حاتم: «سألت أبا زرعة عنه فقال: روى عنه الناس، قلت: يحتج به؟ قال: إنما يحتج بحديث الثقات» (٤٤٢/٩).

○ وأما قولهم: «فلان مقارب الحديث أو مقارب» بفتح الراء وبكسرها فهو لفظ تعديل، فإن كان بكسرها فهو مقارب لحديث الثقات وإن كان بفتحها فمعناه أن حديث الثقات يقرب منه، وقال بعضهم: إذا كان بفتح الراء فهو تجريح بمعنى أنه ردىء، ولكن تُعقِّب بأن هذا أمر لا يعرف فى اللغة ولكن فى العرف الحادث وهذا لا اعتماد عليه انظر «التقييد والإيضاح» و«فتح المغيث».

○ وقولهم: «أرجو أنه لا بأس به» أعلى من قولهم: «ما أعلم به بأساً» كما فعل العراقى رحمه الله لأنه لا يلزم من عدم العلم بالبأس حصول الرجاء بذلك.

وهناك ألفاظ أخرى من جملة ألفاظ هذه المرتبة فمن ذلك:

○ قولهم: **«فلان لا بأس به إن شاء الله، أو صدوق إن شاء الله، حمل الناس عنه، أو هو بصورة أهل الصدق»** والأخير هذا قاله ابن عدى فى أحمد بن الأزهر النيسابورى فتعقبه الذهبى وقال: قلت: بل هو صدوق كما قال أبو حاتم (٨٢/١) «الميزان» فتأمل جواب الذهبى وتفرقته بين اللفظين وأما حال أحمد بن الأزهر ففى كتب الجرح والتعديل كما سبق التنبيه عليه غير مرة.

○ وقولهم: **«فلان متوسط الحال أو متوسط الأمر أو كأنه صدوق»** كما قاله الذهبى فى على بن سعيد الرملى (١٣١/٣) «الميزان» وكذا قولهم: **«فلان محله العدالة أو محله الصدق والستر»**.

○ ومن ذلك قولهم: **«فلان ثقة وليس كل أحد يحتج به»** قاله ابن سعد فى المنذر بن مالك أبى نضرة العبدى (١٨١/٤) «الميزان»، والذى فى «طبقات ابن

سعد»: «كان ثقة إن شاء الله كثير الحديث وليس كل أحد يُحتج به» (٢٠٨/٧) وهذا معناه أنه ثقة فى دينه لكن لا يحتج بحديثه.

○ قولهم: **«فلان هو سِداد من عيش»** قال الهاشمى فى رسالته المفيدة: «شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال»: «المعنى اللغوى، قال الجوهرى: وأما قولهم: «فيه سداد من عوز وأصبت به سداداً من عيش» أى ما تسد به الخلة فيكسر ويفتح، ويكسر أفصح، وقال أبو عبيدة: قوله: «سداد من عيش» أى قواماً وهو بكسر السين وكل شىء سددت[1] من عوز: إذا لم يكن تاماً، وقال الأصمعى: «سداد من عوز» بالكسر ولا يقال بالفتح ومعناه: أن أعوز الأمر كله ففى هذا ما يسد بعض الأمر..... والسداد بالكسر كل شىء سددت به خللاً....... وقال الميدانى: يضرب – أى هذا المثل – للقليل يسد الخلة». اهـ من رسالة الدكتور الهاشمى (ص ٨ – ٩).

إذا علمت هذا فاعلم أن الصواب فى هذا اللفظ أن يكون فى هذه المرتبة من مراتب التعديل لا من ألفاظ التجريح كما عده الدكتور الهاشمى، يدلك على هذا: المعنى اللغوى وما جاء فى ترجمة سويد بن سعيد بن شهريار قال أبو بكر الأعين: «هو سداد من عيش هو شيخ» (٢٧٤/٤) «تهذيب التهذيب» وفى «النبلاء»: «هو شيخ هو سداد من عيش» (٤١٣/١١)، فاتضح بهذا أن هذا اللفظ بمنزلة قولهم: «شيخ» وهو من ألفاظ التعديل فى الجملة لا من ألفاظ التجريح، ومعلوم أن كثيراً من ألفاظ مراتب الشواهد فى مراتب التعديل يكثر ورودها فى مراتب الشواهد من مراتب التجريح مع فروق بسيطة والأمر سهل لأن الجميع من ألفاظ الشواهد والمتابعات لا من ألفاظ الاحتجاج أو الرد.

○ ومن ذلك قولهم: **«فلان يقع فى قلبى أنه صدوق»** فالظاهر أن هذا بمعنى أن محله الصدق، وأن الراجح عند قائل ذلك أن الراوى صدوق وهذا دون جزمهم بلفظ « صدوق»، وقد قال أحمد فى محمد بن عباد المكى: «حديثه حديث أهل الصدق وأرجو ألا يكون به بأس»، وذكره مرة أخرى فقال: «يقع فى قلبى أنه صدوق». انظر (ص ٢٠٧) «ثقات ابن شاهين».

---

(١) به خللاً فهو سِداد بالكسر، وعن النضر بن شميل: سِداد

○ وقولهم: «**أرجو أن يكون صدوقاً**».

○ وقولهم: «**فلان حديثه يشبه حديث الثقات أو حديث الأثبات**» أى أنه مقارب الحديث أما قولهم: «حديثه يشبه حديث أهل الصدق» فإن كان المقصود بأهل الصدق الأثبات فى الرواية فهو فى هذه المرتبة، وإن كان بمعنى أهل الصدق فى الدين غير المتهمين فهو بمعنى «ليس بالقوى» وقد قال أبو زرعة فى سويد أبى حاتم بصرى عن قتادة: «ليس بالقوى حديثه يشبه حديث أهل الصدق» (٢٣٧/٤) «الجرح والتعديل».

○ وأما قولهم: «حديثه حديث أهل الصدق» فله حالات سأذكرها بعد إن شاء الله.

○ ومن ذلك قولهم: «**فلان مقارب الحال أو حاله مقارب أو لم يزل حديثه مقارباً أو قريب الأمر**».

○ وقولهم: «**فلان صدوق فى حفظه ضعف**» وهذا بمعنى «له أوهام» ومعلوم أن مراتب التجريح الخفيفة أهلها أهل صدق لكن فى حفظهم ضعف غير أنه يطلق فيهم الضعف كقولهم: «لين أو فيه ضعف أو ضُعِّف أو ضعيف»..... إلخ. ولا يقال «صدوق فيه ضعف» فهذا اللفظ محله هنا، والأمر سهل كما قلت، فقولهم: «صدوق فيه ضعف أو ضعيف الحفظ» أقل من قولهم: «صدوق» وأعلى من قولهم: «فيه ضعف أو ضعيف» والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان عندى فى جملة من ينسب إلى الصدق**» وهذا اللفظ قاله ابن عدى فى سعيد بن زيد أخى حماد بن زيد بعد أن قال: ولسعيد بن زيد غير ما ذكرت من أحاديث حِسان، وليس له متن منكر لا يأتى به غيره وهو عندى فى جملة من ينسب إلى الصدق (١٢١٥/٣) «الكامل».

○ وقول ابن مهدى: «**رجل صالحٌ الحديثُ يغلبه**» قال أحمد بن سنان الواسطى: «سمعت ابن مهدى وربما ذكر رجلاً صدوقاً فى حديثه ضعف فيقول: رجل صالحٌ الحديثُ يغلبه يعنى أن شهوة الحديث تغلبه فيحدث» اهـ. قلت:

واعلم أن الصالحين منهم من هو ثَبْت فى حديثه كالأئمة المشاهير والعلماء الأعلام، ومنهم من هو وسط فى حفظه يهم فى الشيء بعد الشيء، ومنهم من يفحش خطؤه ويروى المناكير والبواطيل دون أن يميز لأن العبادة تشغلهم عن الإتقان والتنقيح والمذاكرة، لأنه قد يرى فى التحديث شهرة ورياء، حتى قال بعضهم: من قال: «حدثنا» فكأنما قال: افسحوا لى الطريق أو بهذا المعنى، فقد يدفن أحدهم كتابه وهو ليس من أهل الحفظ ثم يحتاج إلى التحديث فيحدث فى حديثه الاضطراب والتخليط، أو قد يضطره الطلبة إلى التحديث فيحدث بما علق فى ذهنه فيخلط، وعلى هذا يحمل قول ابن مهدى: «الحديث يغلبه» لا كما يظهر أو يتبادر إلى البعض من كلام ابن سنان أنها شهوة مذمومة شرعاً وإلا لاختل صلاحهم، والأمر مع وضوحه إلا أننى نبهت عليه خشية اللبس.

* * *

□ (المرتبـة الخامسـة من مراتب التعديل) □

عند ابن أبى حاتم وابن الصلاح: «**صالح الحديث**» وعند العراقى كما فى «التقييد»: «**فلان روى عنه الناس وفلان وسط وفلان مقارب الحديث وما أعلم به بأساً**» وذكر السيوطى عنه: «**صدوق إن شاء الله وأرجو أن لا بأس به وصويلح**». وعند السخاوى كما فى «فتح المغيث»: «**يعتبر حديثه ويكتب حديثه وما أقرب حديثه**». وعند شيخه الحافظ ابن حجر كما فى «التقريب»: «**مقبول**» أى حيث يتابع وإلا فلين الحديث.

فأما قول الحافظ «مقبول» فقد عرّفه بقوله: «من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله وإليه الإشارة بلفظ «مقبول» حيث يتابع....» إلخ. ومعلوم أن كثيراً من الأئمة يقولون: «مقبول» على من يحتج به كما سبق فى المرتبة الثانية، والحافظ رحمه الله أدخل فى المرتبة السادسة وهى هذه المرتبة حسب ترتيب هذا الكتاب مرتبتين فجعلها آخر مراتب التعديل وأولى مراتب التجريح، فالأصل فى أهل هذه المرتبة عنده أن حديثهم لين لا يحتج به إلا إذا توبع فيكون مقبولاً بمعنى أنه يعمل به، والله أعلم.

وأما السيوطى فقد تردد فى قولهم: «ما أعلم به بأساً» هل هو هنا أم فى الأولى من التجريح والصواب أنه هنا كما فعل العراقى رحمه الله لأن عدم العلم بالبأس لا يلزم منه وجوده، ومراتب التجريح يشترط فيها ثبوت الجرح مجملاً أو مفسراً لا عدم العلم به، ونحوه قول إسماعيل بن على الخطبى فى على بن أحمد بن النضر أبى غالب الأزدى: «**لا أعلمه ذُمَّ فى الحديث**» (١١/٣١٦) «تاريخ بغداد».

○ وأما قولهم: «صالح فى الحديث» فأحيانا يأتى فى الثقات، وأحيانا فيمن يستشهد بهم وهو الأصل فى هذا اللفظ، وقولهم: «صويلح» فمحله هنا وهو تصغير لقولهم: «صالح» كما سبق.

وقد سبق الكلام على قولهم: «وسط ومقارب وصدوق إن شاء الله وما أقرب حديثه».

○ وقولهم: «أرجو أن لا بأس به» دون قولهم: «لا بأس به» لأن رجاء الشيء لا يلزم منه تحققه.

○ وقولهم: «روى عنه الناس وحمل عنه الناس» يفيد رفع جهالة العين، ثم ينظر فى هؤلاء الذين رووا عنه فإن كانوا من المشاهير الحذاق الذين يتحفظون فى الرواية نفعه ذلك على تفاصيل ستأتى إن شاء الله، وقد يكون ذلك لثقته وصلاحه كما تقدم، وكما قال ابن المنادى فى محمد بن الحسين الأنماطى: «حمل الناس عنه لثقته وصلاحه» (٢٢٨/٢) «تاريخ بغداد» ولكن الأصل فى هذا اللفظ هذه المرتبة، والله أعلم.

○ ونحوه قولهم: «**قد احتمله الناس**» وأما قولهم: «تحتمل رواياته» فإنه يدل على أن فى رواياته المناكير الكثيرة، لكن لا يترك حديثه وهذا من ألفاظ التجريح كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

○ وقولهم: «**يكتب حديثه**» أى وينظر للاعتبار، قال أبو حاتم فى الوليد بن كثير المزنى: يكتب حديثه. فقال الذهبى فى «ميزانه»: «مع أن قول أبى حاتم هذا ليس بصيغة توثيق وليس بصيغة إهدار» (٣٤٥/٤) وقال الذهبى فى ترجمة هشام بن حسان القردوسى: «قد علمت بالاستقراء التام أن قول أبى حاتم فى رجل «يكتب حديثه» معناه أنه عنده ليس بحجة» (٣٦٠/٦) «النبلاء»، وقد عد البعض هذا اللفظ فى عبارات التجريح، والذى يظهر لى أنه من عبارات التعديل التى يستشهد بأهلها فقد ذكر الذهبى فى «مقدمة المغنى فى الضعفاء» وبيَّن من احتوى كتابه عليهم فقال: «وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه: «محله الصدق» ولا من قيل فيه: «يكتب حديثه» ولا من قيل فيه: «لا بأس به» ولا من قيل فيه: «هو شيخ» أو «صالح الحديث» فإن هذا باب تعديل....» اهـ وعبارته فى ديباجة «الميزان» بعد أن ذكر أكثر هذه العبارات: «....فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف

المطلق» (٤/١)، ومعلوم أن مراتب التعديل التى لا يحتج بأهلها لا يطلق عليها الضعف المطلق. ومع ذلك فالظاهر لى أن قولهم فى الراوى «يُروى عنه أو يُروى حديثه» أرفع فى المعنى من قولهم:[(١)] «يُكتب حديثه» لما علم من قولهم: «إذا كتبت فقمِّشْ وإذا رويت ففتش».

وأما قول ابن عدى كما فى «الميزان»: «معنى قول ابن معين «يكتب حديثه» أنه فى جملة الضعفاء» (٧٠/١) وانظره فى «الكامل» (٢٤٣/١) فيحمل على التسامح فى العبارة، فلا شك أن حديث أهل هذه المرتبة لا يحتج به وهذا لضعف فيهم وإن كان لا يطلق عليهم الضعف المطلق وهل قولهم: «يكتب حديثه» بمعنى قولهم: «كتبنا عنه»؟ جاء فى الرسالة الفذة «رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل» لعداب الحمش حفظه الله: فْرق بين الكتابة عن الراوى والسكوت عنه فالكتابة أقل درجاتها أن الكاتب يعرف عين المكتوب عنه.....ثم قال: «وكلمة «كتبنا عنه» تعنى «يكتب حديثه» وكذا كلمة «شيخ» اهـ (ص ١٤٢) واستدل بقول أبى زرعة لما سئل عن الحسن بن مدرك السدوسي: «كتبنا عنه»، ولما سئل عنه أبو حاتم قال: «شيخ» اهـ قلت: كذا قال وفيه تأمل لأن من عادة الأئمة المجتهدين فى هذا الفن أنهم فى بداية طلبهم يكتبون عن كل أحد كما سبق، ومعلوم أن الحديث يكتب على ثلاثة أوجه، إما للعمل به وإما للنظر فيه هل له ما يقويه أم لا؟، وإما للمعرفة والبيان، بل قد يحفظ بعضهم النسخ المنكرة أو الباطلة كى لا يقلب الكذابون إسنادها بالثقات كما فعل ابن معين رحمه الله، وقد نص أبو زرعة، وأبو حاتم رحمهما الله فى تراجم كثيرة كما فى كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبى حاتم على ضعف رواةٍ ضعفاً شديداً مع ذكر أنهما أو أحدهما قد كتب عنه، ولست فى حاجة إلى جمع عدة تراجم تشهد لما قلته بل أذكر ما ذكره الأخ عداب حفظه الله فى نفس كتابه فقال: «حتى لا يُغتر بقول التهانوى بأن كل من كتب عنه أبو حاتم وأبو زرعة ثقة، فقد وقفت على تراجم كثيرة فيها التصريح بالكتابة عنه ومع ذلك فقد صرحا أيضاً بأنهم غير ثقات أو أشارا إلى عدم معرفتهما بهم، أو سكتا عنهم وجرحهم غيرهما كما أنهما أدركا أناساً ثقات ولم يكتبا عنهم

---

(١) «يُكتب عن أو

كما لم يكتبا عن كثير ممن أدركاه من الضعفاء....» وذكر أمثلة: فمنها: «ما جاء فى ترجمة أحمد بن عمران الأخنس كتب عنه أبو زرعة وسئل عنه فقال: كتبت عنه ببغداد وكان كوفياً وتركوه». قال عداب: «فهذا أبو زرعة قد كتب عنه مع أنه متروك الرواية فالكتابة شيء والتحديث والرواية شيء آخر» اهـ (ص ٣٩ - ٤٠).

ولولا وضوح هذا لذكرت عدة تراجم تشهد لهذا لأن قولهم: «يكتب حديثه» إخبار بمعنى أنه لا يترك حديثه وليس ممن يرد حديثه بخلاف قولهم: «كتبنا عنه» فلا ندرى على أى الوجوه كتبوا عنه، نعم إن لم يثبت فيه جرح أو توثيق فهو رافع لجهالة العين - على تفاصيل فى ذلك - ويكون مع هذا أقل من قولهم: «يروى عنه ويكتب حديثه» والعلم عند الله تعالى.

ومن ألفاظ هذه المرتبة:

○ «**فلان يعتبر به وفلان شويخ**» تصغير قولهم شيخ.

○ «**وفلان حديثه من أقسام الحسن**» قاله الذهبى فى شريك بن عبد الله النخعى (٢٢٢/٥١) «تذكرة الحفاظ» قال هذا رداً على الجوزجانى فى قوله: «كان شريك سيء الحفظ».

○ وقولهم: «**فلان ليس ببعيد من الصواب**» وهذا أقل من قولهم: «مقارب» لأن نفى البعد لا يلزم منه ثبوت القرب وقد قال اللكنوى رحمه الله فى كتابه «الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل»: «من أدنى مراتب التعديل وما أشعَرَ بالقرب من التجزيج قولهم: «ليس ببعيد من الصواب»» اهـ (ص ٧٧).

○ ومن ذلك قول الدارقطنى فى عبد الملك بن أبى زهير الثقفى: «يُخرَّج حديثه» (ص ٤٥) من «سؤالات البرقانى للدارقطنى» وهذا بمعنى أنه يخرّج اعتباراً ولا يترك ، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان يستدل به**» أول ما تبادر لى من هذا اللفظ أنه من ألفاظ الاحتجاج ثم بان لى خلافه، فقد قال أبو زرعة الدمشقى: «قلت لأحمد:

صالح- أى ابن أبى الأخضر اليمامى- يحتج به؟ قال: يستدل به ويعتبر به» (٣٨١/٤) «تهذيب التهذيب»، وقال نعيم بن حماد: «رأيت عند ابن عيينة كتاباً لمقاتل- أى ابن سليمان البلخى صاحب التفسير- فقلت: يا أبا محمد تروى لمقاتل فى التفسير؟ قال: لا ولكن أستدل به وأستعين به» (٢٧٩/١٠) «تهذيب التهذيب» . وقال ابن رجب الحنبلى فى شرحه «لعلل الترمذى»: «وقال أحمد فى رواية ابن القاسم: ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال إنما قد أكتب حديث الرجل كأنى أستدل به مع حديث غيره يشده لا أنه حجة إذا انفرد» (ص ٨٥) فمن هنا يتضح أن معنى قولهم : «يستدل به» أنه يكتب حديث الراوى ثم يبحث هل ورد معناه من طريق أخرى أم لا. ولكن جاء فى «تهذيب تاريخ دمشق» أن أحمد قال فى صالح بن أبى الأخضر: «حديثه فى الشفعة يستدل به ويحتج به» (٣٦٧/٦) والظاهر لى أن صوابه «يستدل به ولا يحتج به» فسقطت كلمة «لا» لِمَا سبق عن أحمد من استعماله لهذا اللفظ ومن قوله فى صالح بن أبى الأخضر نفسه: «يستدل به ويعتبر به»، وكذا أقوال غيره من النقاد شديدة الجرح فى صالح، فقد قال ابن معين: «ليس بشىء»، وقال أحمد بن صالح: «لا يكتب حديثه وليس بالقوى»، وقال القطان: «سمعت حديثه كله ثم رميت به»، وقال السعدى: «هو متهم فى أحاديثه ....» فلعل أحمد ذُكر له أن غيره يضعفه جداً فقال: «حديثه فى الشفعة يستدل به ولا يحتج به» بمعنى أنه لا يترك، والله أعلم.

* * *

□ ثانياً: ذكر مراتب التجريح □

المرتبة الأولى:

عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح رحمهم الله: «**لين الحديث**».

وعند العراقي كما في «التقييد»: «**ليس بذاك وليس بذاك القوى وفيه ضعف وفي حديثه ضعف وفيه مقال وتعرف وتُنكر وليس بالمتين وليس بحجة وليس بعمدة وليس بالمرضي وللضعف ما هو وسيء الحفظ وفيه خلف وتكلموا فيه**». وزاد السيوطي عنه كما في «التدريب»: «**فيه لين وضُعِّف**» «وذكر ابن الوزير»: «**يقال فيه وليس بالقوى وفيه خلاف ومطعون فيه ولين**».

وعند الذهبي كما في «الميزان»: «**صدوق لكنه مبتدع**» وعند السيوطي «**ما أعلم به بأساً**».

وهاك بيان بعض ما ذكروه:

○ فقولهم «لين الحديث» قال حمزة بن يوسف السهمي: «سألت أبا الحسن الدارقطني: إذا قلت: «فلان لين» إيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة». اهـ ولكن قد يقف الباحث على بعض ألفاظ خفيفة الجرح وتطلق في مواطن الجرح الشديد كما يظهر من السياق، فمن ذلك أن ابن عدي رحمه الله قد يقول: «فلان لين» على من هو شديد الجرح فقد قال في جعفر بن أحمد بن العباس البزاز: «كتبنا عنه ببغداد وكان يسرق الحديث ويحدث عمن لم يرهم ....» وساق له حديثاً ثم قال: «وهذا حديث كان يقال: إن ابن إسحاق الأنصاري ينفرد به عن أبي كريب سرقه جعفر هذا». قال الشيخ ابن عدي: «ولجعفر هذا أحاديث مما أنكرت عليه وهو عندي لين» (٥٨١/٢) «الكامل»، وقال في ترجمة موسى بن أبي كثير الأنصاري:

«وحفص بن سليمان الأسدى لين.....» ثم رجعت إلى ترجمته فى «الكامل» فوجدت الجرح فيه شديداً وقال ابن عدي: «وعامة ما يرويه غير محفوظ»، وهو غالباً ما يقول هذا على من لا يصلح فى الشواهد انظر (٧٨٨/٢ - ٧٩١) «الكامل». وإن كان ذكر هذا اللفظ فى بعض التراجم على من يستشهد به كما فى ترجمة يزيد بن عطاء اليشكرى (٢٧٢٨/٧) ويزيد بن عبد الرحمن بن هند الدالانى (٢٧٣٢/٧) وقاله فى ابن لهيعة فى ترجمة منصور بن عمار أبى السرى (٢٤٧٢/٤) وفى غير ذلك فعلى طالب العلم أن يتأمل فى إطلاق الحافظ ابن عدى لهذا اللفظ، والله أعلم.

○ وقولهم: «ليس بذاك أو ليس بذلك» معناه أن من قيل فيه هذا فهو ليس فى حد القوة المعهودة التى نالها الحفاظ والتى يبحث عنها المعتنى بهذا الفن والمشتغل بالبحث فى أحوال الرجال، وقد يكون هذا نفياً للجلالة فقط، وكذا قولهم: «**ليس هو كما يتوهم الناس**» أو «**هو ليس كما يتوهمون**» فقد قال أبو داود فى أحمد بن صالح المصرى أبى جعفر: «ليس هو كما يتوهم الناس» - يعنى ليس بذلك فى الجلالة - اهـ (١٨٤/١) «الكامل».

وكثير من ألفاظ هذه المرتبة والتى تليها تحتمل نفى الجلالة فقط وإن كان الراوى ثقة فى الجملة، لكن الأصل فى هذه الألفاظ أنها عبارات تليين إلا إذا قامت قرينة تفيد نفى الجلالة دون أصل القوة فيعمل بها، والله أعلم.

○ وقولهم: «تعرف وتنكر» قرىء بياء الغَيْبة على البناء للمجهول ورجح اللكنوى رحمه الله أن يكون بتاء الخطاب فيهما أى تعرف أيها الناقد من حديثه ما وافق الثقات وتنكر ما تفرد به أو خالف الثقات، ونحوه: «**كنا نعرفه وننكره وكان يخطىء ويصيب**».

○ وقولهم: «للضعف ما هو» أى قريب من الضعف كما سبق الكلام فى قولهم: «إلى الصدق ما هو» فراجعه.

○ وقولهم: «فيه خُلف» «أو مختلف فيه» أى أنه ليس متفقاً على توثيقه

أو تجريحه، وهو من عبارات الجرح الخفيفة التي يصلح أهلها في الشواهد والمتابعات خلافاً لمن يحتج بذلك، والتهانوى يحتج بالمختلف فيه من الرواة جرحاً أو تعديلاً ومن الأحاديث تصحيحاً أو تعليلاً وهذا ليس بسديد، فمن قال: «فلان مختلف فيه» فمعنى ذلك أنه لم يترجح عنده أقوال من وثقه ولا من ضعفه.

○ وأما قولهم: «ضُعِّف – وفيه ضعف – وضعفوه – وضعيف»– فهو على الترتيب هذا من جهة الجرح يبدأ بالأخف جرحاً وينتهى بأشدها جرحاً وهذا ظاهر، لأن اللفظ الأول على البناء للمجهول بخلاف الثانى ففيه جزم من القائل، وأما «ضعفوه» فأخف من قولهم ضعيف لأن إسناد الكلام إلى الغير فيه هروب من العهدة وكثيراً ما يفعل هذا الحافظ ابن حجر فى «التقريب»، والله أعلم.

○ ومن جملة ألفاظ هذه المرتبة: **«فلان ضُعِّف قليلاً وفلان غير حجة وليس هو ممن يتكل عليه ويخالف فى بعض حديثه** – بفتح اللام وكسرها – **ولين ويلين وما ذا بحجة وله أفراد وغرائب وله أوهام وله أشياء لا يتابع عليها ويعرف بغير حديث لا يرويه غيره** – ما لم يكثر هذا منه أو يفحش – **وله مناكير وإلى اللين ما هو ويهمز فى الشيء بعد الشيء أو يهم فى الشيء بعد الشيء وليس بالثبت أو ليس بثبت»** وقد ذكر الشيخ المعلمى اليمانى رحمه الله أن قولهم: «ليس بالثبت» مفاده نفى أن يكون راويه غاية فى التثبت ويفهم من ذلك أنه ثبت فى الجملة (ص ٤٦٥) «التنكيل»– وما قاله الشيخ رحمه الله محتمل من حيث اللغة ومن حيث استعمالهم أحياناً، أما الكثير من استعمالهم لهذا أنه نفى للاحتجاج به بمفرده، بل قد يقولون: «ليس بثبت» فى أشد من ذلك جرحاً كما جاء فى «لسان الميزان» ترجمة أحمد بن عبد الواحد بن شاذان: قال صالح بن أحمد فى «طبقات همذان»: «سمعت منه وتركت الرواية عنه وليس بثبت وهو شيخ أخذ حديث قوم لم يكن الحديث من شأنهم رأيت سماعه فى كتب أبيه مع موضع سماع أخيه فقط وقد ألحقوا به سماع هذا الشيخ ولم يميز بين ذلك، وسمعت أبى يقول: لا يؤتى من تستر ولا أدرى كيف خلط ونعوذ بالله من خذلانه» (٢١٧/١ – ٢١٨). فقولهم: «ليس بثبت» الأصل فيه نفى الاحتجاج كما قال

الساجى فى حكيم بن جبير الأسدى: «غير ثبت فى الحديث وفيه ضعف» (٤٤٦/٢) «تهذيب التهذيب»، إلا إذا قامت قرينة تدل على أن الراوى أرفع من ذلك أو أقل فيعمل بها، والله أعلم.

○ قولهم: **«فلان فى حديثه بعض الإنكار أو فى أحاديثه ما ينكر عليه»** وهذا يقدح فيه إذا كانت العهدة عليه، أما إذا رواها أو دلسها فله حكم آخر، فقد قال الخطيب فى عبد الرحيم بن واقد: «فى حديثه مناكير لأنها عن ضعفاء ومجاهيل» (١٠/٤) «لسان الميزان» وانظر «تاريخ بغداد» (٨٥/١١). وكما قال أحمد لما سئل عن عتاب بن بشير: «أرجو أن لا يكون به بأس روى أحاديث ناخرة منكرة وما أرى إلا أنها من قبل خصيف - أى ابن عبد الرحمن الجزرى - وهو شيخ عتاب» (١٤٤/٣) «تهذيب التهذيب».

○ ومن ذلك قولهم: **«يستضعف»** قاله عباس عن يحيى فى عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب (٢٨٢/٣) «الميزان».

○ وقولهم: **«ليس بذاك لم يكن من النقد الجيد»** قاله أحمد فى قابوس بن أبى ظبيان (٣٦٧/٣) «الميزان». ولكن وقع فى «ضعفاء العقيلى»: قال جرير: «لم يكن من الثقة الجيد»، بالثاء المثلثة، وهو تصحيف، والذى فى «تهذيب التهذيب» بالنون أيضاً والدال (٣٠٦/٨).

○ وقولهم: **«لم يكن بالصافى» - «وليس كأقوى ما يكون وليس بأقوى ما يكون-»** قاله أبو زرعة فى العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدينى (٣٥٨/٦) «الجرح والتعديل»، وهذا تضعيف نسبى أى بالقياس إلى غيره، كما نبّه على ذلك الحافظ ابن حجر فى «مقدمة الفتح» ترجمة إبراهيم بن يوسف السبيعى، وهذا القول أعلى من قولهم: «غيره أوثق منه»، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان ليس هناك»** قاله مسلمة بن قاسم فى الجارود بن معاذ السلمى، ونحوه لما سئل مالك الحديث عن يزيد بن عبد الله بن قسيط فى القصاص فامتنع وقال: **«ليس رجله عندنا هناك»** (٧٥١/٢) «المغنى فى الضعفاء»، فهذا

اللفظ بمفرده بمعنى قولهم: «ليس بذاك» ولكن قد يذكر فى الجرح الشديد كما قال مسلمة بن قاسم فى جعفر بن غزوان: «ليس هناك كان يشترى الكتب فيحدث بها» (١٢٦/٢) «لسان الميزان». وهذا اتهام فى عدالة الراوى لا فى حفظه لأنه يحدث بأحاديث ليست من سماعه ولم يتحملها عن الشيوخ بالطرق المعروفة فى التحمل من سماع أو عرض إو إجازة....... إلخ، والله أعلم.

○ وقولهم: **«ليس بالقوى عندهم» «أو لم يكن بالأستاذ»** قاله الطيالسى فى زائدة بن قدامة وقيده بحديثه عن أبى إسحاق (٣٠٧/٣) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: **«فلان ليس بالحافظ أو ليس ممن يلزم بزيادته حجة»** قاله أبو بكر البزار فى كتاب «السنن» فى سليمان بن حيان ثم قال: «باتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً» (١٨٢/٤) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: **«فلان لم يكن بالماهر»** قال جعفر بن أبان: «ذكرت لأبى الوليد الطيالسى أبا هلال - يعنى محمد بن سليم الراسبى - فى قتادة فقال: لم يكن بالماهر فيها» (٢٨٣/٢) «المجروحين» لابن حبان، وهذا معناه أنه ليس بالمتقن الفهم لأحاديث قتادة، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان ليس من أهل الحفظ والإتقان أو ليس بالمتقن أو ليس ممن يوصف بالضبط للحديث أو ليس بذاك الحافظ»** فهذه الألفاظ تستعمل للدلالة على لين فى حديث الراوى، إلا أنه قد يقال: «فلان ليس من أهل الحفظ» ويقصد بذلك نفى الكمال، ففى ترجمة عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموى قال أحمد: «ليس هو من أهل الحفظ». فقال الحافظ: «يعنى بذلك سعة المحفوظ وإلا فقد قال يحيى بن معين: هو ثبت روى شيئاً يسيراً». اهـ (ص ٤٢٠) «مقدمة الفتح». ثم اعلم أن قولهم: «فلان حافظ» له عدة معان فقد يقصدون بذلك أنه ضابط متقن وإن لم يكن واسع الرواية كما هاهنا، وقد يقصدون بذلك أنه بحر من بحور الرواية وكثير العلم وإن لم يكن بالمتين كما تجد ذلك بكثرة فى تراجم «تذكرة الحفاظ» للذهبى، وقد يكون للجمع بين الأمرين كما هو فى

الأئمة المشاهير، إذا علمت هذا فقد يكون قولهم: «فلان ليس بالحافظ» نفياً لأحد هذه الوجوه ولا يلزم من نفي بعضها نفي أصل القوة لكن هذا خلاف الظاهر من إطلاق اللفظ، والله أعلم.

فإن قيل: نفي كون الراوي من الحفاظ لا يلزم منه الوهم مطلقاً، لأن «اللام» التي دخلت على قولهم: «حافظ» تدل على أن المنفي أن يكون من كبار الحفاظ وعلى أقل أحواله أن يكون حديثه حسناً لذاته، فالجواب أن هذا بخلاف عرفهم فإنهم يطلقون ذلك في الغالب على من يهم ويخطيء، كما جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة عبد ربه بن نافع الكناني الحناط، قال أحمد: «ما بحديثه بأس»، فقال ابنه عبد الله: «إن يحيى بن سعيد قال: ليس بالحافظ، فلم يرض ذلك» (١٢٩/٦) ولو كان الأمر كما قال القائل لما كانت هناك منافاة بين قول أحمد وقول القطان فما وجه الإنكار من أحمد وعدم رضاه لقول القطان؟ والله أعلم.

○ قولهم: «**فلان لم يكن بالسِّكَّة**» أي لم يكن بذاك الصافي الخالص، «السكة» في اللغة: العملة من الدنانير والدراهم المضروبة، وفي العرف تطلق على الطريق، وقد يكون سبب ذلك الضعف في الرواية أو البدعة، فقد قال يحيى بن سعيد في الحسن بن صالح بن صالح بن حي الفقيه: «لم يكن بالسكة»، وفي «تهذيب التهذيب»: «لم يكن بالسكة مثله وكان يرى الخروج على الولاة، وذكر الذهبي أن فيه تشيعاً قليلاً وكان يترك الجمعة» (٤٩٧/١) «الميزان».

○ قولهم: «**فلان لم يبلغ درجة الصحيح**» إن قصدوا بذلك أن حديثه لا يبلغ درجة أن يقال فيه «صحيح» فيحتمل أن يكون حسناً، وإن قصدوا أن حديثه لم يبلغ درجة الصحيح والصحيح هو ما قابل الضعيف فمخله هنا، وقد صرح الذهبي غير مرة أن الحديث الحسن من جملة الحديث الصحيح وأن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وضعيف، والله أعلم. فينظر إلى قائل ذلك هل هو ممن يرى التفرقة بين الصحيح والحسن في الاصطلاح عند قوله: «صحيح» أم أنه لا يرى ذلك ولكل حكمه ولهذا تتمة (ص ١٨٣) والله أعلم.

○ قولهم: «**فلان ليس محله محل المسمعين أو المتسعين فى الحديث**» قاله أبو حاتم فى إبراهيم بن خالد أبى ثور الكلبى أحد الفقهاء، وتعقبه الذهبى لتوثيق غيره له (٢٩/١) «الميزان».

○ وقولهم: «**فلان ليس من البابة**» أى ليس بذاك، وقد تطلق على أشد من ذلك جرحاً انظر «تاريخ بغداد» (٢٨١/٥) ترجمة محمد بن زياد بن زبار الكلبى، «والجرح والتعديل» ترجمة بشر بن الحسين (٣٥٥/٢).

ومعنى «البابة» كما فى «اللسان»، يقال: هذا من بابتك أى يصلح لك.....وهذا بابة هذا أى على شرطه. (٢٢٤/١).

○ وقولهم: «**فلان ليس من جمال المحامل أو ليس من أهل المحامل أو ليس من الإبل التى تحمل المحامل أو ليس من أهل القباب أو ليس من إبل القباب**» وقد سبق بيان هذا من جهة اللغة فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل فارجع إليه، ووجه الجرح بهذه الألفاظ أن الراوى ليس ممن يعتمد على حديثه بمفرده وأنه ليس بالقوى المتين.

○ وقولهم: «**فلان ليس من أحلاس الحديث**» أى ليس من أهل الاشتغال والملازمة التامَّين لهذا الشأن، وقد سبق تفسيره لغة فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل.

○ قولهم: «**فلان لم يكن بمحكم الحديث**» أى ليس من المتقنين، قال أحمد فى هشام بن سعد أبى عباد المدنى: «لم يكن بالحافظ»، وقال مرة: «لم يكن محكم الحديث»، وقال ابن معين: «ليس بذاك القوى وليس بمتروك» (٢٩٨/٤ – ٢٩٩) «الميزان»، ولكن جاء عن أحمد هذا اللفظ مرة أخرى على سبيل الجرح الشديد كما فى ترجمة عبيد الله بن الوليد الوصافى فقد قال فيه: «ليس بمحكم الحديث إنما أكتب حديثه لأعرفه» (١٦٣٠/٤) «الكامل». وبقية الأقوال فيه شديدة الجرح، وقد قال فيه ابن عدى: «ضعيف جداً»، فاللفظ هنا انتقل عن أصله لقرينة.

○ قولهم: «**فلان ليس ممن تريد**» أى ليس بالثبت، قال يحيى بن سعيد

وقد سئل عن محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثى: «ليس ممن تريد كان يقول أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب» (٣١/٨) «الجرح والتعديل»، يعنى بذلك أنه لقلة ضبطه يقول حدثنا فلان وفلان ويجمع فى الإسناد وقد يكون حديث أحدهما مخالفاً لحديث الآخر ولا يفصل بينهما، والقدح بهذا له شروط ستأتى فى محلها إن شاء الله، ولكن اللفظ بمفرده منزلته هاهنا.

○ قولهم: **«فلان ليس من أكابر أصحاب الزهرى مثلاً»** وقد سبق أن تقسيم أصحاب أحد الأئمة باعتبار إتقان الراوى لحديثه والتثبت فيه لا كبر سنه، وهذا معناه أن أهل الطبقة الثانية لو اختلفوا فى حديث الزهرى فيعتبر كلامهم بكلام أهل الطبقة الأولى فمن وافق الطبقة الأولى فالقول قوله، وقد سئل ابن معين عن سفيان بن حسين الواسطى فقال: «ليس به بأس وليس من أكابر أصحاب الزهرى»، وقال مرة: «ثقة وحديثه عن الزهرى فقط ليس بذاك إنما سمع منه بالموسم» (٣٠٣/٧) «النبلاء» فقوله الثانى فسر قوله الأول وأن الرجل ليس بذاك فى الزهرى، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان لم يكن بجيد العقدة»** أى ليس بالمتثبت، واللفظ قاله أبو داود فى الحسن بن أبى جعفر عجلان، واللفظ بمفرده محله هنا، وإن كان أبو داود قال فيه مرة أخرى: «ضعيف لا أكتب عنه» (٢٦١/٢) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: **«فلان لا يجىء بحديثه كما ينبغى»** أى كما يأتى به الأثبات المتقنون، واللفظ قاله البخارى فى يوسف بن أسباط الشيبانى الزاهد الواعظ كما فى «النبلاء» (١٧١/٩). والسبب فى ذلك أنه دفن كتبه وحدث من حفظه، والله أعلم.

* * *

□ (المرتبة الثانية: من مراتب التجريح) □

عند ابن أبى حاتم وابن الصلاح رحمهم الله تعالى: «**ليس بقوى**».

وعند الحافظ ابن حجر: «**مستور أو مجهول الحال**» وهو عنده من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق.

وعند السخاوى: «**فيه مقال وأدنى مقال وضُعِّف وفلان فيه وليس من إبل القباب وليس بمأمون وليس من إبل المحامل وليس من جمازات المحامل وليس يحمدونه وليس بالحافظ وغيره أوثق منه وفى حديثه شىء وتكلموا فيه وسكتوا عنه وفيه نظر** - إذا كانا من غير البخارى - **ونزكوه ومجهول عند أبى حاتم إن كان بمعنى مجهول الحال وفيه جهالة ولا أدرى ما هو**».

واعلم أن ألفاظ هذه المرتبة تشابه ألفاظ المرتبة الأولى، ولذا تجد الحافظ السخاوى لم يذكر شيئاً فى السابقة وذكر كثيراً مما سبق فى الأولى هنا، وأما قول السخاوى: «ليس بمأمون» فالظاهر لى أنه جرح من قبل العدالة ولذا فمحله ليس هاهنا، وأما قوله: «ليس يحمدونه» ونحوه «ليس بمحمود» وإن كان محله هاهنا إلا أنى وقفت على تراجم كثيرة ذُكر فيها هذا اللفظ على سبيل الجرح الشديد، فقد قال الجوزجانى فى نهشل بن سعيد بن وردان: «غير محمود فى حديثه، وكلام غيره فيه شديد الجرح كقولهم: ليس بثقة وليس بشىء ومتروك.....» إلخ. انظر (٧/٢٥٢١) «الكامل»، وكذا قول الجوزجانى فى أبى صالح مولى أم هانىء ويحيى بن عبد الله الجابر (ص ٦٣) من «أحوال الرجال» وانظر ترجمة الوازع بن نافع (ص ٨٨) «أحوال الرجال»، وقول الجوزجانى فى عثمان بن أبى العاتكة، وغير ذلك تجد أن أكثر كلام أهل العلم فى هذه التراجم بالجرح الشديد، فإما أن يكون هذا مصطلحاً خاصاً للجوزجانى وإما أن يحمل على أن الأصل فى قولهم: «ليس يحمدونه» الجرح الخفيف إلا إذا قامت قرينة تدل على الجرح الشديد فيعمل بها، والله أعلم.

○ وأما قوله: «غيره أوثق منه» فهو جرح خفيف إلا من قول الجريرى المعافى بن زكريا فهو جرح شديد كما سيأتى إن شاء الله. وأما قوله: «سكتوا عنه» فقد ذكر الذهبى فى «الموقظة» أن هذا اللفظ بمعنى أنهم لم يتكلموا فيه بجرح أو تعديل، وهو وقولهم: «فيه نظر» من البخارى جرح شديد، وكذا فى بعض المواضع من كلام غيره كما سيأتى.

○ وأما قوله: «مجهول» عند أبى حاتم بمعنى مجهول الحال» ففيه تفصيل، فكما سيأتى أن أبا حاتم يقول ذلك أعنى قوله: «مجهول» على ثلاث حالات: يقوله فى مجهول العين الذى لم يرو عنه إلا واحد ولم يعرف، ويقوله فيمن هو مجهول الحال أو الوصف وإن روى عنه جماعة، ويقوله فى الصحابى الذى لم يرو عنه كبار أئمة التابعين كما سيأتى تفصيله فى فصل المصطلحات الخاصة لبعض الأئمة إن شاء الله تعالى.

○ وأما قوله: «لا أدرى ما هو» أى لا أدرى ما حاله وإن كان الذهبى رحمه الله قد يقول فى الراوى: «لا أدرى ما هو؟» على «مجهول العين»، ولكن الذهبى قد يقول: «مجهول الحال» فيمن لم يرو عنه إلا واحد، والله أعلم.

وأنت تلاحظ أن أهل هذه المرتبة من جهة سبب الضعف ينقسمون إلى قسمين: قسم من قبل حفظه وقسم من قبل جهالة حاله إما فى الظاهر والباطن وإما فى الباطن فقط، ولا يظن ظان أن قول الأئمة: «فلان مجهول العدالة الظاهرة والباطنة أو الباطنة فقط» معناه أنهم يريدون معرفة علم الغيب كما فهم الصنعانى رحمه الله تعالى، بل المقصود بذلك الالتزام بالإسلام فى المعاملات والأخلاق وهذا أمر لا يعرف إلا بمعاملة واحتكاك بخلاف الشعائر الظاهرة من صلاة وحجٍّ، والله أعلم.

ومن ألفاظ هذه المرتبة:

○ قولهم: «**قلما يُحتاج إلى فلان فى الحديث الذى يحتج به**» أى أن أحاديث الأحكام لا يحتاج إليه فيها، ولكن يؤخذ عنه الترغيب والترهيب والمناقب

وغير ذلك كما هو مذهب كثير من أهل الحديث وقوله: «قلما» لا يدل على الاحتجاج بالراوى إلا فى النادر لأن القلة قد تكون بمعنى العدم كما هو مقرر فى اللغة، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان فيه شيء أو فى القلب منه شيء أو فى القلب منه هاجس»** كما قاله الأزدى فى صالح بن عبيد الله الأزدى (٢/٢٩٨) «الميزان».

○ وقولهم: **«فلان رديء الحفظ أو سيىء الحفظ أو ذو مناكير أو صاحب مناكير»** وهذا أشد فى الجرح من قولهم: «له مناكير» فإن اللفظ الثانى لا يدل على كثرة ذلك فى حديثه بخلاف الأوَّل. **«ويخالف فى حديثه وصاحب غرائب يُتأنى فى أمره ولم يكن وزنه وزن الكذب أو لم يكن وَزن الكذب»** وهذا معناه أن المناكير فى حديثه على سبيل الوهم لا التعمد، كما قال أبو حاتم فى عبد الله بن صالح كاتب الليث: «كان سليم الناحية لم يكن وزن أبى صالح الكذب كان رجلاً صالحاً» (٢/٤٤١) «الميزان»، وانظر «الجرح والتعديل» (٥/٨٧).

○ وقولهم: **«فلان ليس بمنكر الحديث ولا يحتج به»** قاله أبو حاتم فى عبيد الله بن على بن أبى رافع (٣/١٤) «الميزان»، وانظر «الجرح والتعديل» (٥/٣٢٨).

وقد جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة إبراهيم بن مهاجر البجلى قال ابن أبى حاتم: «سمعت أبى يقول: ليس بقوى هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض محلهم عندنا محل الصدق يكتب حديثهم ولا يحتج بهم، قلت لأبى: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون ترى فى أحاديثهم اضطراباً ما شئت» (٢/١٣٣).

○ وقولهم: **«ليس بمنكر الحديث يكتب حديثه»** انظر (٥/٣٥ و٢١٩ و٣٢٨) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: **«لم يكن البائس ممن يكذب»** أى أن كلامهم فيه ليس من

باب الطعن فى العدالة ولكن من باب ضعفه فى حفظه كما سبق فى قولهم: «لم يكن وزنه الكذب» كما جاء فى ترجمة على بن قدامة الوكيل قال الذهبى: «أشار ابن معين إلى لين فيه بقوله: لم يكن البائس ممن يكذب» (١٥١/٣) «الميزان».

○ وقولهم: **«فلان لا يستهويه فلان» «أو لا أستحلى حديثه أو كان فلان قليل الميل إليه»** واللفظ الأخير فى «ثقات ابن حبان» (٢٣٨/٥).

○ ونحوه: **«فلان لا ينبسط لحديثه أو لا أنشط لحديثه»** وهذا اللفظ قاله أبو داود فى عمرو بن عاصم بن عبيد الله (٥٨/٨) «تهذيب التهذيب».

○ **«وفلان لا تشبث بحديثه»** قاله ابن معين فى ابن إسحاق مع قوله: «ليس هو بقوى فى الحديث» (٥٠٤/٢) «تاريخ ابن معين». **«وليس ينشرح له الصدر»** وهذا اللفظ قاله أحمد فى إسماعيل بن زكريا الخلقانى (٢٢٩/١) «الميزان». وفى «تهذيب التهذيب» (٢٩٧/١).

○ ونحوه: **«لم يشته الناس حديثه»** قاله أحمد فى عتبة بن حميد الضبى مع قوله: «ضعيف ليس بالقوى» (٣٧٠/٦) «الجرح والتعديل». ونحوه: **«فلان كان لا يستمرئه فلان»** كما فى «الميزان» ترجمة سعيد بن زيد (١٣٨/٢). ونحوه: **«كان فلان لا يستخفه فلان أو يستثقله فلان»** انظر «النبلاء» (٥٤/٧) ترجمة محمد بن إسحاق فهذه الألفاظ تدل على لين فى الراوى ويحتمل أن سبب ذلك كله نزول إسناد الراوى وحينذاك، فلا يقتضى ذلك تليين الراوى ولكن عند الإجمال فمحل هذه الألفاظ هاهنا.

○ وقولهم: **«فلان فيه بعض النظر»**.

○ وقولهم: **«فلان يحتاج إلى دعامة»** أى أنه لا يحتج به بمفرده، وقد احتج رجل على الشافعى بحديث عن أبى الزبير فقال: «أبو الزبير يحتاج إلى دعامة» (٣٨/٤) «الميزان».

○ وقولهم: **«فلان حديثه ليس حديث حافظ»** أى يهم ويخطىء **«وفلان**

ليس بالحافظ يغلط على الثقات» فهذا أشد فى الجرح من قولهم: «ليس بالحافظ» فقط.

○ وقولهم: «**فلان ينبغى أن يتثبت فى أمره**».

○ وقولهم: «**فلان مجهول فى الرواية معروف فى النسب**» أى أنه مجهول الحال فى الرواية، أما عينه فمعروفة. وقد قال البزار فى بكر بن عبد العزيز بن إسماعيل: «بكر ليس معروفاً بالنقل، وإن كان معروفاً بالنسب» (٢/٥٥) «لسان الميزان». أو «**مالى به ذاك الخبر**» أى لا أعرف حاله جيداً. ونحوه قولهم: «**فلان مجهول العدالة**».

○ وقولهم: «**فلان حديثه ليس بالقائم**» أى فيه ضعف وليس بالمستقيم كحديث أهل الضبط، لكن وجدت البخارى رحمه الله فى «تاريخه» أحياناً يقول على الراوى حديثه ليس بالقائم يعنى أنه مقطوع وقد نبه على ذلك الحافظ ابن عدى فى «كامله» (٤/١٣٥٣).

○ وقولهم: «**فلان لا يقوى حديثه وفلان مختلف عنه فى الأسانيد**» وقد سبق أن الاختلاف على الراوى يقدح فيه أو يُنزل مرتبته عن غيره إذا اختلف عليه الحفاظ، فإن هذا يدل على ضعف فى حفظه، وقد رجح القطانُ يحيى بن سعيد الأنصاريَّ على الزهرى لذلك انظر «النبلاء» (٥/٤٧٥) أما إذا اختلفوا على أحد الحفاظ المتقنين المكثرين فى السماع فيحتمل أنه سمع الحديث من عدة طرق فليس كل من يختلف عليه يقدح فيه.

○ وقولهم: «**فلان لا يقطع به فى حديث إذا اختلف أو انفرد**» واعلم أن الراوى له عدة حالات: إما أن يكون من الحفاظ الأثبات فهذا يقطع بقوله وإن خالف، وإما أن يكون من الثقات الذين لم يبلغوا درجة فرسان الحديث فهذا يحتج بقوله ما لم يخالف، وإما أن يكون ممن ضعف حفظه فهذا يحتج به إن توبع فقط، وإما أن يكون من الذين فحش خطؤهم أو من الكذابين فهذا لا يحتج به وإن توبع، فقولهم: «فلان لا يقطع به فى حديث إذا اختلف أو انفرد» معناه

أنه ليس بالمحل الذى يقبل منه اختلافه أو تفرده، وما من ثقة إلا وقد انفرد أو خولف ولكن لا يقال هذا فيه إلا إذا كثرت منه المخالفات والأوهام، والظاهر أن هذا اللفظ يقال فيمن هو سيء الحفظ، فقد قال أبو داود فى مطر بن طهمان الوراق: «ليس هو عندى بحجة ولا يقطع به فى حديث إذا اختلف» (١٠/١٦٩) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: **«فلان لم نأخذ منه إلا ما لا نجده عند غيره»** وهذا جرح مجمل فقد يكون سببه البدعة مع صحة حديثه، وقد يكون سببه نزول الإسناد، ومع الإجمال فهو جرح بمعنى أنه «ليس بقوى»، وقد قال ابن عيينة فى هشام بن حجير المكى: «لم نأخذ منه إلا ما لا نجده عند غيره» (١١/٣٤) «تهذيب التهذيب»، مع أنه قد يكون القائل ممن لا يروى إلا عن ثقة فهذا له حكم آخر، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان لم يقوِّ أمرَ فلان أو ليس لفلان فيه كبير رأى»**.

○ وقولهم: **«فلان يوصل الحديث»** أى أنه يسند المراسيل ويرفع الموقوفات إن كان على سبيل الوهم ولم يكثر هذا منه ولم يفحش، وأما إن كان على سبيل العمد فلا، انظر ترجمة يعقوب بن حميد بن كاسب (١١/٣٨٣) «تهذيب التهذيب».

○ وقول صالح جزرة فى بهز بن حكيم بن معاوية القشيرى عن أبيه عن جده: **«إسناد أعرابى»** (١/٤٩٨) «تهذيب التهذيب». وقد قال العلائى فى يعقوب بن عصيدة بن عياض بن نهشل عن أبيه عياض بن نهشل عن جده حسان أن أمه وفدت إلى النبى – صلى الله عليه وعلى آله وسلم –..... الحديث، فقال: «وهذا السند أعرابى لا يعرف حال رواته» (٦/٣٠٩) «لسان الميزان»، ولما سئل الدارقطنى عن جميل بن حماد عن عصمة بن زامل عن أبيه عن أبى هريرة فقال: «إسناد بدوى يخرج اعتباراً» (٢/١٣٦) و (٤/١٦٩) «لسان الميزان». ونحوه قولهم: **«فلان محله محل الأعراب»** قاله أبو حاتم فى دهثم بن قران العكلى (٣/٢١٣) «تهذيب التهذيب»، وانظر «الجرح والتعديل» (٣/٤٤٤) وسأل الآجرى أبا داود

عن غالب بن حجرة التميمى العنبرى فقال: «أعرابى تريد أن تحتج به أى شىء عنده؟» (٢٤٢/٨) «تهذيب التهذيب»، والذى يظهر من خلال هذه التراجم وغيرها أن من قيل فيه ذلك فإنه مُضَعَّف من قبل حفظه لأن الأعراب لا يشتغلون بتحصيل العلم ومن هنا يأتى فى حديثهم الوهم والغلط، والله أعلم.

○ قولهم: **«فلان فى حديثه صنعة»** قاله أبو حاتم فى حديج بن معاوية بن الرحيل بعد أن قال: «محل حديثه الصدق» (٣١١/٣) «الجرح والتعديل»، وقاله فى دراج بن سمعان أبى السمح (٤٤٢/٣) وقال فى روح بن عبد الواحد الحرانى: «ليس بالمتقن روى أحاديث فيها صنعة، وقال: شيخ» (٤٩٩/٣) وقاله فى سعيد بن طالب أبى غيلان (٨٨/٤) من «الجرح والتعديل»، قال العلامة المعلمى اليمانى رحمه الله: «يعنى أنه يتصرف فيه ولا يأتى به على وجهه.......» اهـ

○ وقولهم: **«فلان فى حديثه مناكير ويحيل على من لا يحتمل»** واعلم أن الحديث إذا كان فيه نكارة فى إسناده أو فى متنه أو فيهما فإن الطريق العلمى لمعرفة من تكون العهدة عليه فى ذلك هو جمع الروايات، فإن كان فى السند أحد الضعفاء حملت العهدة عليه لأنه مظنة ذلك، أو كان فى السند أحد المدلسين وإن لم يكن ضعيفاً، فإذا وجد فى السند ضعيفان حمل على أشدهما ضعفاً، فإن كانا سواء فينظر فى حديث كل واحد منهما عن شيوخه الآخرين أو تلامذته الآخرين ليعرف هل توبع على هذا المنكر فيفلت من العهدة ويتحملها شيخه أو تفرد به فتكون العهدة عليه، أما إذا كان الراوى يروى المناكير ثم يحيل على ثقات أى ليسوا بأهل لأن نحملهم هذه المناكير فمعنى ذلك أنه هو المسئول عنها، والله أعلم.

○ قولهم: **«فلان صبى أو طفل»** معناه أنه لم ترسخ قدمه فى هذا الشأن أو أنه حديث عهد بالطلب فهو قليل الضبط، انظر «ضعفاء العقيلى» (١٣١/١) وما قيل فى إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق السبيعى.

○ قولهم: **«فلان لا يضبط الإسناد أو لا يقيم الإسناد»** قاله أبو كامل فى نجيح أبى معشر المدينى (٣٠٨/٤) وقال فيه أحمد: «حديثه عندى مضطرب

لا يقيم الإسناد ولكن أكتب حديثه وأعتبر به» كما فى «ضعفاء العقيلى» وكما فى «النبلاء» (٤٣٧/٧).

○ وقولهم: «**فلان لم يكن يحفظ أو لم يكن له حفظ**» والجرح بهذا محمول على أنه يحدث من حفظه لا من كتابه، والله أعلم.

○ وقول شعبة حين سئل عن هشام بن حسان: فقال: «**خل وزيت**» وقد سبق جوابه لما سئل عن ابن عون فقال: «سمن وعسل»، والظاهر أن قوله: «خل وزيت» أنه ليس بالمتروك ولا بالثبت وقد جاء فى «ثقات ابن حبان»، قال الخليل بن أحمد: «إن لم يكن لك لحم، كفاك خل وزيت، وإن لم يكن ذا وهذا فكسرة وبيت تظل فيه وتأوى حتى يجيئك موتك هذا...... كفاك فلن يغرك «ليت»» (٢٣٠/٨). راجع ترجمة هشام فى «الميزان» لتعرف رأى شعبة فى هشام بن حسان (٢٩٦/٤)

○ ومن ذلك قولهم: «**فلان مستضعف أو كان مستضعفاً**» قاله ابن القطان فى عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب، وقال: وأحاديثه تدل على حاله، قال الذهبى: «قلت: ما هو بمستضعف ولا بضعيف نعم ولا هو فى الثقة كالزهرى وذويه» (٢٨٢/٣) «الميزان».

○ وقولهم: «**سكتوا عنه**» وقد فرق الأخ عداب الحمش فى رسالته «رواة الحديث.....» بين قولهم: «سكتوا عنه» «وسكتوا عليه»، مع إشارته إلى أن الحافظ سوّى بينهما فى «نكته على ابن الصلاح» ثم استدل على التفرقة بأن النقاد وخاصة البخارى استعمل قوله «سكتوا عنه» فيمن ترك حديثه بخلاف «سكتوا عليه» اهـ (ص ١٠). قلت: والذى يظهر صحة إطلاق اللفظين على من لم يُتكلَّم فيه بجرح أو تعديل كما نص عليه الحافظ الذهبى فى «الموقظة» ونص عليه الحافظ ابن حجر فى «النكت» وتلميذه السخاوى فى «فتح المغيث» وأما استدلاله بأن البخارى استعمل قولهم: «سكتوا عنه» فيمن ترك حديثه فلا يلزم منه صحة ما قال، بل الظاهر منه أن قولهم: «سكتوا عنه» جرح خفيف ولكن البخارى لطيف العبارة

فى التجريح فاستعمل عبارة خفيفة الجرح فى موضع الجرح الشديد.

○ وقولهم: **«فلان لا يستقيم حديثه ولا يحتج به»** أى لاضطرابه، واللفظ قاله الدارقطنى فى حميد بن على العقيلى (ص ٢٣) من «سؤالات البرقانى للدارقطنى».

○ وقولهم: **«فلان ليس حديثه نيِّراً ولا يحتج به»** قاله الدارقطنى فى طليق بن محمد (ص ٣٨) من «سؤالات البرقانى» ونحوه: **«ليس حديثه بالمضىء»** إن كان سببه الوهم والخطأ، ولكن قد يكون سببه الجهالة فقد قال ابن معين فى يونس ابن مسلم: «ما أعرفه»، فقال ابن عدى: «وهذا الذى قاله ما أقربه مما قال فإنه ليس له من الرواية ما له ضوء إلا الشىء اليسير» (٢٦٣٦/٧) «الكامل».

○ ونحوه قولهم: **«ليس لحديثه رونق ولا ضوء»** كما قاله ابن عدى فيما رواه هشيم عن زكرياء بن أبى مريم (١٠٧٠/٣) «الكامل»، ورونق السيف: ماؤه وحسنه كما فى «ترتيب القاموس» (٤١٧/٢).

ثم اعلم أن هذا اللفظ بمعنى قولهم: «ليس بذاك أو ليس بالحافظ» فحديثه ليس عليه النور الذى على حديث الثقات، غير أن ابن عدى استعمله فى بعض المواضع بمعنى الجرح الشديد انظر ترجمة بشير بن زاذان (٤٥٣/٢) «الكامل» وكذا قوله فى مهدى بن هلال (٢٤٥٩/٦) «الكامل». واستعمل هذا اللفظ الجوزجانى فقال فى ابن لهيعة: «لا نور على حديثه»، وبيَّن ابن حبان سبب ذلك فقال: «كان صالحاً لكنه كان يدلس عن الضعفاء» (٤٧٧/٢، ٤٨٢) «الميزان» والله أعلم.

○ قولهم: **«فلان ليس هو ممن يكذّب بمرة هو وسط»** قاله أبو زرعة فى إسماعيل بن مجالد الكوفى (٢٤٦/٦) «تاريخ بغداد»، وانظر «الجرح والتعديل» (٢٠٠/٢).

○ وقولهم: «**فلان ليس حديثه بذاك الجائز**» قاله ابن معين فى عبد الله بن عبد الله بن أويس، وقال مرة: «صدوق وليس بحجة»، وقال مرة: «ضعيف الحديث» (١٠/٧ - ٨) «تاريخ بغداد»، وقال مرة فى فليح بن سليمان العدوى: «ليس بالقوى»، وقال مرة: «ضعيف»، وقال مرة: «ليس حديثه بذاك الجائز» (٢٢٤/١) «تذكرة الحفاظ».

○ وقولهم: «**نفق فلان أو نفق حديث فلان**» أى أن الناس أخذوا عنه وراج حديثه بينهم وليس هو بهذه المنزلة، وقد سئل جرير عن قابوس بن أبى ظبيان الجنبى؟ فقال: «نفق قابوس»، وسئل مرة أخرى عن بعض حديثه فقال: «نفق قابوس نفق قابوس»، وقال مرة: «لم يكن قابوس من الثقة الجيد». كذا فى «ضعفاء العقيلى» (٤٨٩/٣) وفى «الميزان» عن أحمد: «لم يكن من النقد الجيد» بنون وقاف انظر (٣٦٧/٣) ونحوه قولهم: «**جرى حديث فلان**» والله أعلم.

○ ومن ذلك قولهم: «**فلان متماسك أو متماسك الحديث**» وقد ورد هذا اللفظ فى عدة تراجم يظهر من مجموعها أن من قيل فيه ذلك فهو ليس بالقوى ولا بالساقط بل يكتب حديثه ولا يحتج به، فقد قال ابن عدى فى أبان بن يزيد العطار: «حسن الحديث متماسك يكتب حديثه» (١٠٢/١) «تهذيب التهذيب» وانظر «الكامل» (٣٨٢/١) «وحسن الحديث» هنا ليس معناه أن يحتج به كما سيأتى، وقول الجوزجانى فى أبى بكر عبد الله بن أبى مريم الغسانى: «ليس بالقوى فى الحديث وهو متماسك» (ص ١٧٢) «أحوال الرجال»، وقول ابن عدى فى فطر بن خليفة: «متماسك وأرجو أنه لا بأس به وهو ممن يكتب حديثه» (٢٠٥٧/٦) «الكامل»، وقد يأتى هذا اللفظ فيمن يحتج به ولكن إذا وجدت قرينة، وقد ذكر الذهبى فى كتابه «العبر» ترجمة سلطان الدولة أبى شجاع بن بهاء الدولة أبى نصر صاحب العراق وفارس.....وكانت دولته ضعيفة متماسكة (٢٢٣/٢).

○ وقولهم: «**فلان ثقة شبه الضعيف**» أى أنه ثقة فى دينه ولكنه فيه ضعف من قِبل حفظه، وقوله: «شبه الضعيف» أخف فى الجرح من قوله «ضعيف» كما

هو ظاهر، وهذا اللفظ قاله أبو داود فى داود بن المحبّر أبى سليمان الطائى انظر «تاريخ بغداد» (٨/٣٦٠ - ٣٦٢) لتعرف بقية أقوال الأئمة فيه، والله أعلم.

* * *

□ المرتبة الثالثة: من مراتب التجريح □

عند ابن أبى حاتم وابن الصلاح رحمهم الله: «**ضعيف الحديث**».

وذكر العراقى فى «ألفيته»: «**ضعيف ومنكر الحديث ومضطرب الحديث وواه وضعفوه**».

وعند الحافظ ابن حجر: «**ضعيف**» كما فى «التقريب»، وهو من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يفسَّر.

وعند السخاوى: «**منكر الحديث وحديثه منكر وله ما ينكر وله مناكير وواه ومضطرب الحديث وضعفوه**».

وعند السيوطى: «**مضطرب الحديث ولا يحتج به ومجهول**».

وقد فرق ابن الصلاح بين قولهم: «فيه ضعف وفى حديثه ضعف» وبين قولهم: «ضعيف» فجعل الثانى أشد فى الجرح وهو ظاهر. وتعريف «الضعيف» للحافظ ابن حجر لا يخلو من إشكال، فكم من ضعيف قد اختلفوا فيه وترجح قول المجرحين وفيه توثيق لمعتبر لكن ترجح جانب الجرح، والله أعلم.

وأما الألفاظ التى ذكرها السخاوى رحمه الله فلا يكاد ينقضى عجبى من جمعه رحمه الله بين «له ما ينكر وله مناكير» وبين «منكر الحديث وواه» فى مرتبة واحدة، فقولهم: «له ما ينكر وله مناكير» فى المرتبة السابقة أو التى قبلها، وقولهم: «منكر الحديث» محله هذه المرتبة، أما قولهم: «واهى الحديث» أو «واه» فسيأتى إن شاء الله تعالى تفصيله فى المرتبة الرابعة.

ومن ألفاظ هذه المرتبة:

○ قولهم: «**فلان لا يُترك أو لم يُهدر أو لا يستحق الترك أو ليس حديثه بالمتروك أو لا أقْدُم على تركه أو لا أعلم أحداً كف عنه**» كما فى ترجمة إسماعيل بن

عياش (٣٢٤/١) «تهذيب التهذيب» أو «**لا يسقط حديثه**» كما قاله يحيى بن سعيد فى عبد الرحمن بن زياد الأفريقى (١٥٩٠/٤) «الكامل»، وهذه الألفاظ معناها أن الراوى ضعيف لكن لم يصل إلى درجة السقوط والترك. ونحوه: «**لم يتبين لى طرحه أو لا يبلغ به الترك**» كما قاله أبو حاتم فى بكر بن خنيس (٣٨٤/٢) «الجرح والتعديل» أو «**ما أقربه أن يترك**» فهذا اللفظ معناه أنه لم يترك بعدُ، وإن كان أبو حاتم قاله فى جنادة بن سلم العامرى ثم زاد: «عمد إلى أحاديث موسى بن عقبة فحدث بها عن عبيد الله بن عمر» (٤٢٤/١) «الميزان» وفى «الجرح والتعديل»: «ضعيف الحديث ما أقربه من أن يترك حديثه»، وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث» (٥١٦/٢).

○ وقولهم: «**فلان يكتب حديث ولا يحتج به**» أى أنه لا يترك حديثه ولكن لا يحتج به بمفرده وذلك لضعفه.

○ وقولهم: «**فلان يخبط فى الإسناد**» أى يضطرب فيه وذلك لقلة ضبطه، ونحوه: «**فلان إذا جاء الآثار شوَّش**» أى أنه عابد أو فقيه أو من المجاهدين فى سبيل الله لكن إذا جاء التحديث اضطراب. قال أبو حاتم فى حماد بن أبى سليمان: «هو صدوق ولا يحتج بحديثه هو مستقيم فى الفقه وإذا جاء الآثارَ شوش» (١٤٧/٣ - ١٤٨) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «**فلان ليس بالقوى ولا بالمتروك أو ليس بالقوى ولا بالساقط أو ليس بذاك الساقط وإلى الضعف ما هو**» أى هو أقرب إلى الضعف منه إلى السقوط: «**أو ليس بمتروك أو ليس بحجة أو حديثه فيه ما فيه**» أى أنه يخطىء كثيراً، وهذا اللفظ قاله ابن عدى فى حيّان بن يسار الكلابى البصرى (٤٤٩/١) وانظر «الكامل» (٨٣٠/٢).

○ وقولهم: «**فلان يُحتمل حديثه أو محتمل أو يُحمل حديثه أو تُحتمل رواياته أو ما فى حديثه إلا ما يُحتمل أو لم أر فى حديثه إلا ما يُحتمل**» وهذا كله معناه أن الراوى له روايات منكرة لكنها لم تصل إلى حد البواطيل الفاحشة

أو لم تكثر فى حديثه وتغلب على روايته ، ففى «كامل ابن عدى» ترجمة جرير بن أيوب البجلى الكوفى قال ابن عدى: «لم أر فى حديثه إلا ما يحتمل وليس له حديث منكر جاوز الحد» (٢/٥٤٨). وقد قال البخارى فى شعبة بن دينار الهاشمى مولى ابن عباس: «يحتمل منه»، وهو الذى قال فيه مالك: «ليس بثقة»، انظر (٤/٣٤٧) «تهذيب التهذيب»، ونحو هذه الألفاظ قولهم: **«فلان ليس حديثه بالمنكر جداً أو ما رأينا له منكراً جاوز الحد»**.

○ وقولهم: **«فلان فى حديثه خلل كثير أو كثير الخطأ أو كثير الوهم»**. واعلم أن الخطأ إذا كثر فى حديث الراوى ولم يكن هو الغالب على حديثه قالوا فيه: «كثير الخطأ» أو «ضعيف» أما إذا كثر فى حديثه وغلب على حديثه فإنهم يقولون: «ليس بشيء» أو «مطرح» أو «متروك»، والدارقطنى رحمه الله يكثر من قوله : «فلان كثير الخطأ يعتبر به» أو «كثير الخطأ يخرج حديثه»، والمعيار فى هذا هو غلبة الخطأ على الصواب، والمسألة اجتهادية وترجع إلى حال كل راو على حدة فقد يخطىء أحدهم فى خمسين حديثاً ولا يضره لأنه معه الآلاف من الأحاديث المستقيمة، وقد يخطىء أحدهم فى حديث واحد فيضره لأنه ليس معه إلا هذا الحديث، ومن جهة أخرى ينظر إلى نوع الخطأ إن كان فاحشاً فله حكم، أو كان غير ذلك فله حكم آخر، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان قليل الضبط للحديث يهم وهماً»** قاله العقيلى فى عصمة بن المتوكل (٣/٦٨) «الميزان» وانظر «ضعفاء العقيلى» (٣/٣٤٠).

○ وقولهم: **«فلان لا يجوز الاحتجاج به إلا عند الوفاق»** أى إذا توبع وإلا فهو ضعيف، وأما قولهم: «فلان لا يجوز الاحتجاج به» فهو أشد فى الجرح من قولهم: «فلان لا يحتج به» كما سيأتى إن شاء الله.

○ وقولهم: **«فلان منكر الحديث يهم كثيراً» أو «منكر الحديث مظلم الرواية»** إن كان سبب ذلك الخطأ وكثرته فمحله هنا – على التفاصيل السابقة – وإن كان ذلك بسبب الجهالة ففيه تفصيل.

تنبيـــه:

الكثير من أهل العلم على أن من قيل فيه «منكر الحديث» فهو ممن يصلح للشواهد والمتابعات، وقد سبق فى ذلك قول العراق والسخاوى والسيوطى وقد ذكر الذهبى ذلك، فقد قال العراق: «كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوى لأنه روى حديثاً واحداً»، وسبقه إلى هذا الذهبى، وقال السخاوى: «وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء»، وابن دقيق العيد يرى أن الوصف «بمنكر الحديث» وصف للرجل يستحق به الترك لحديثه لأنه يقتضى الديمومة، وقد سبق أن البخارى لطيف العبارة فى التجريح وهو يقول: «منكر الحديث» على من لا تحل الرواية عنه، فلو كان هذا اللفظ بمفرده شديد الجرح ولا يصلح من وُصف به فى الشواهد والمتابعات فما وجه تخصيص البخارى بأنه لطيف العبارة؟ وقد ذكر أبو حاتم فى «الجرح والتعديل» تراجم كثيرة وصفها بهذا الوصف مع قوله: «يكتب حديثه» بل وقد قال ذلك فيمن وصفه بأنه منكر الحديث جداً فى بعض المواضع، نعم له بعض المواضع ذكر كلمة «منكر الحديث» على من لا يكتب حديثه، ولهذه المسألة مزيد بيان فى الفصول القادمة إن شاء الله.

تنبيــه آخــر:

أطلق التهانوى بأن المتقدمين يطلقون النكارة على مجرد التفرد وقيده اللكنوى رحمه لله بالأغلب وهو أدق من قول التهانوى وإن لم يسلم من تأمل، كيف والبخارى يطلقه على من لا تحل الرواية عنه؟ وأبو حاتم وغيره من الأئمة يطلقه على سبيل الجرح، نعم قد عرف عن بعضهم أنه يقوله بمعنى التفرد ولكن مع ذلك تجد هؤلاء يطلقونه بمعنى الجرح كما سيأتى ومن نظر فى كتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد رحمه الله علم أنه يطلق لفظ النكارة كثيراً بمعنى الجرح، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان حديثه ليس بالمعروف**» وهذا أحسن حالاً ممن قالوا فيه «منكر الحديث»، لأن نفى كون الحديث معروفاً لا يلزم منه ثبوت النكارة،

وقد عُلم أن الحديث المنكر عكسه المعروف كما أن الحديث الشاذ عكسه المحفوظ، وقد قال البخارى فى أيوب بن واقد الكوفى: «حديثه ليس بالمعروف منكر الحديث» (١/٤١٥) «تهذيب التهذيب»، وانظر «التاريخ الكبير» للبخارى (١/٤٢٦)، والبخارى له مصطلح خاص فى هذا غير أنى ذكرته شاهداً لما سبق ذكره من أن هذا اللفظ بمعنى «منكر الحديث» على أقصى أحواله، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان فى حديثه وهاء أو فى حديثه وهى»** قاله أبو زرعة فى الوليد بن عبد الله بن أبى ثور (٩/٣) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: **«فلان لا تقوم بمثله الحجة ولكن يكتب حديثه»**.

○ وقولهم: **«فلان ضعيف لا يكذب - وفلان ضعيف أرجو أنه لا يكذب - وفلان ضعيف ما أعلم أنه يكذب»** فهذه الألفاظ تتدرج من الأخف جرحاً إلى الأشد، فالأول نفى للكذب على سبيل الجزم والثانى رجاء بنفى الكذب ولا يلزم من الرجاء التحقيق والثالث عدم العلم فقط ولا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء فضلاً عن التحقق، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان يهم ولا يعلم أو يخطىء ولا يفهم»** ما لم يكثر هذا منه أو يفحش، وابن حبان رحمه الله يكثر من ذلك، فى كتابه «المجروحين» ولكن ينبغى للباحث أن يتأمل فى كلامه فقد يُفجِّع القول من الراوى ومع ذلك يقول: لا يعجبنى الاحتجاج به إذا انفرد أو إن اعتبر به معتبر فلا بأس بذلك أو يُحتج به إذا وافق الثقات.....الخ.

○ وقولهم: **«فلان لا يُعوَّل عليه أو لا يُعتمد عليه أو لا يُتَّكل عليه أو ممن لا يُحتج بنقله»**.

○ وقولهم: **«فلان يكتب من حديثه الرقاق أو لا بأس به فى أحاديث الرقاق أو يكتب عنه فى الفضائل والرقاق أو ليس بحجة فى الأحكام أو ليس بحجة فى الأحكام والسنن أو اسمعوا منه ما كان فى ثواب ولا تسمعوا منه ما**

كان فى سنة». وهذا اللفظ قاله ابن عيينة فى بقية بن الوليد (٤٧٤/١) «تهذيب التهذيب».

○ ونحو ذلك قول الذهبى فى ليث بن أبى سليم بعد أن ذكر تضعيفهم له فقال: «بعض الأئمة يحسِّن لليث ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن؛ بل عداده فى مرتبة الضعيف المقارب **فيُروى له فى الشواهد والاعتبار وفى الرغائب والفضائل أما الواجبات فلا**». اهـ (١٨٤/٦) «النبلاء».

○ وقولهم: «**فلان لم يكن نافقاً**» هذا إن كان سببه الضعف، أما إن كان سببه البدعة أو نزول الإسناد فأمر آخر.

○ ونحوه قول ابن معين فى زيد العمى: «**لا يجوز حديث زيد العمى**» فقال ابن حبان: «كان يحيى يُمرِّض القول فيه، وهو عندى لا يجوز الاحتجاج بخبره ولا كتابة حديثه إلا للاعتبار» (٣٠٩/١) «المجروحين» فتأمل كيف عبّر عن قول يحيى بأنه يمرض القول فيه أما هو فقد طحنه، والله المستعان.

○ وقولهم: «**فلان يحدِّث عنه من لا ينظر فى الرجال أو لا يبصر فى الرجال**» فهذا يدل على أنه ضعيف وأهل النقد والتحرى لا يروون عنه، وقد قال الفلاس فى إسماعيل بن مسلم المكى: «كان ضعيفاً فى الحديث يهم فيه وكان صدوقاً يكثر الغلط يحدث عنه من لا ينظر فى الرجال»، وقال غيره: «ضعيف لا يترك» (٣٣٢/١) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «**فلان ثقيل**» وهذا لضعفه، فقد قال معمر لأيوب السختيانى: «لِمَ لمْ تسمع من طاوس؟ قال: جئت وهو بين ثقيلين عبد الكريم بن أبى المخارق وليث» (٢١٠٦/٦) «الكامل»، وقد يكون ذلك للبدعة كما قال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبى فذكر بشر بن السرى فقال: كان سفيان الثورى يستثقله، قلت له: فيم ذا؟ قال: سأل سفيان عن شىء، قلت له: عن أى شىء سأله؟ قال: عن الولدان عن أطفال المشركين، فقال له سفيان: ما أنت وذا يا صبى، قال: فكان يختلف إلى سفيان شبه المختفى». كما فى «ضعفاء العقيلى» (١٤٣/١) والرجل قال فيه

العقيلى: «هو فى الحديث مستقيم وكان جهمياً يتكلم فى القرآن وهو صاحب مواعظ»، وفى «ميزان الاعتدال» قال فيه ابن معين: «ثقة»، وقال أحمد: «كان متقناً للحديث عجباً»، وقال أبو حاتم: «ثبت صالح»، وقال الذهبى: «وأما التجهم فقد رجع عنه وحديثه ففى الكتب الستة» (١/٣١٨).

○ وقولهم: **«فلان أحاديثه ليست نقية»** إن كان ذلك بسبب الضعف فى حفظه، أما إن كان بسبب التدليس فأمر آخر وقد قال أبو مسهر فى بقية بن الوليد: «أحاديث بقية ليست نقية فكن منها على تقية»، (١/٤٧٦) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: **«فلان يكتب حديثه زحفاً أو لا يكتب حديثه إلا زحفاً»** أطلق هذا أبو حاتم رحمه الله فى حمزة بن نجيح أبى عمارة وقال: «هو ضعيف الحديث»، فقال ابنه: «يكتب حديثه؟» قال: «زحفاً»، فقال المحدث العلامة النقادة الشيخ المعلمى اليمانى رحمه الله: «يريد من أراد أن يتكلف الكتابة عنه فلا بأس كالذى يمشى زحفاً، قال: وقد استعمل أبو حاتم هذه الكلمة فى غير موضع، انظر ترجمة خالد بن إياس وداود بن عطاء» اهـ (٣/٢١٦) «الجرح والتعديل» مع الحاشية.

○ قولهم: **«فلان كان فسلاً»** جاء فى «لسان العرب»: «والفسل: الرذل النذل الذى لا مروءة له ولا جلد والجمع أفسل وفسول وفسال وفسل..... وقالوا فُسَلاء وهذا نادر...... وقال أبو عمرو: الفسل الرجل الأحمق، ويقال: أفسل فلان على فلان متاعه إذا أرذله، وأفسل عليه دراهمه إذا زيّفها وهى دراهم فسول،......والفسل الردىء الرذل من كل شىء» (١٤/٣٣) (ط مصورة عن طبعة بولاق) واللفظ قاله شعبة فى سيف بن وهب التميمى (٤/٢٩٨) «تهذيب التهذيب»، وقاله في ميمون أبى عبد الله مولى عبد الرحمن بن سمرة (٤/١٨٥) «ضعفاء العقيلى».

○ وقولهم: **«فلان أحاديثه لا تشبه أحاديث الناس»** أى لكثرة الأخطاء

والاضطراب فيها، واللفظ قاله الجوزجانى فى شهر بن حوشب (ص ٩٦) «أحوال الرجال» ونحوه: «**فلان أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات**» فقد يكون سبب ذلك أنه روى ما لم يتابع عليه لوهمه وسوء حفظه، أو لروايته عن كل أحد أو يأتى عن الثقات بمناكير على سبيل التدليس انظر «الكامل» ترجمة على بن زيد الصدائى (١٨٥٤/٥) وقد يستعمل ذلك فى الجرح الشديد كما يستعمله ابن حبان فى كتابه «المجروحين» كثيراً كما فى «الكامل» (٢١٥٦/٦) ترجمة محمد بن حجاج اللخمى صاحب الهريسة.

○ وقولهم: «**فلان كأن أحاديثه نسيان**» أى لكثرة الوهم والمخالفة والاضطراب، قال ابن عدى فى عبد الله بن لهيعة: «حديثه كأنه نسيان وهو ممن يكتب حديثه» (٣٧٩/٥) «تهذيب التهذيب» والذى فى «الكامل»: «......وحديثه حسن كأنه يستبان عن من روى عنه وهو ممن يكتب حديثه» (١٤٧٢/٤). وهل نحوه قول ابن نمير مضعِّفاً ليحيى بن يمان: «كأن أحاديثه خيال» (٣٢٧/١) «الجرح والتعديل»؟ محتمل، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ممن لا يحتج بحديثه ولا يُتدين به**» ظهر لى أولاً أن هذا جرح شديد، وساعد على هذا أن ابن عدى قال فى شهر بن حوشب: «لا يحتج بحديثه ولا يتدين به»، مع قوله: «عامة ما يرويه من الحديث فيه من الإنكار ما فيه»، وهو يقول هذا كثيراً فى الجرح الشديد كما يظهر لمن نظر فى «الكامل»، لكن وقفت على قول ابن عدى نفسه فى أحمد بن الفرج بن سليمان أبى عتبة الكندى: «ليس ممن يحتج بحديثه أو يتدين بحديثه إلا أنه يكتب حديثه» (١٩٣/١) «الكامل» فظهر أن معنى قوله: «لا يُتدين به» بضم المثناة التحتية أى لا يعمل بما فيه من أحكام، يؤيد هذا ما ذكره السيوطى فى «التدريب» أن البيهقى روى عن الأوزاعى فى «المدخل» قال: «فى العرض يقول قرأت وقرىء وفى المناولة يتدين به ولا يحدث». اهـ أى يعمل بها ولا تروى. وأما قولهم فى ابن عقدة: «لا يَتدين بالحديث» بفتح المثناة التحتية فله معنى آخر سيأتى إن شاء الله.

○ وقولهم: «**فلان لم يكن من القريتين بعظيم**» الظاهر لى أنه بمعنى «ليس بالقوى ولا بالساقط» قال أبو سلمة: «حدثنا عبد الله بن المثنى الأنصارى ولم يكن من القريتين بعظيم وكان ضعيفاً منكر الحديث» (٣٠٤/٢) «ضعفاء العقيلى»، وفى «ثقات العجلى» ترجمة عمرو بن قيس الملائى: «.......متعبد......قال لرقية إيش عندك؟ قالت له رقية: والله ما أنت من القريتين بعظيم وما مكانك من الحاكة بمهجور، قال: فضحك» (ص ٣٦٩) وفى «النبلاء» ترجمة الأعمش قال الأعمش: «دخل علىّ إبراهيم يعودنى فقال: أما أنت فتعرف فى منزلة أنه ليس من القريتين بعظيم» (٢٣٠/٦) وهذا اللفظ مذكور أيضاً فى مقدمة «الكامل»، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ليس حديثه بمستقيم**» أى مضطرب «**وفلان حديثه أو روايته تدل على ضعفه أو تدل على أنه ضعيف وفلان ضعيف لم يُدفع**» أى لم يدفع عن الصدق وهو صدوق لكن الأخطاء فى حديثه كثيرة من جهة الوهم لا التعمد.

○ وقولهم: «**ليس فلان مثل غيره فى الضعف**».

قال عبد الرحمن بن مهدى: «حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن زياد الأفريقى وهو مليح الحديث ليس مثل غيره فى الضعف» (١٧٤/٦) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «**فلان تكثر غرائبه أو غرائب حديثه**» وهذا اللفظ قد يكون مدحاً رفيعاً إذا كان صاحب الغرائب ثقة متقناً رحالاً، وقد يكون جرحاً بمعنى أنه يسرق الحديث إذا لم يكن ثقة رحالاً، وقد يكون ضعفاً خفيفاً إذا كان صاحب الغرائب سىء الحفظ وهذا هو المقصود هنا، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان كان رفّاعاً أو كان من الرفّاعين**» فقد قال شعبة فى عدى بن ثابت الأنصارى الكوفى: «كان من الرفاعين» (١٦٥/٧ - ١٦٦) «تهذيب التهذيب» وقال أيضاً فى يزيد بن أبى زياد: «كان رفاعاً» (٢٧٢٩/٧) «الكامل»، وهذا اللفظ معناه أنه يرفع الموقوفات أو يسند المرسلات على سبيل الوهم، وقد جاء فى «أحوال الرجال» ترجمة إبراهيم بن مسلم الهجرى بلفظ:

«رقاع» بالقاف (ص ٩١) والظاهر أنه تصحيف لأن الحافظ بيّن قول شعبة فقال: «لين الحديث رفع موقوفات»، ونحوه قول الحميدى: «قال سفيان: كان إبراهيم بن مسلم الهجرى رفاعاً وكان يرفع عامة هذه الأحاديث.....» (٦٦/١) «ضعفاء العقيلى».

○ وقولهم: «**كان فلان نسيّاً**». قال شعبة: «حدثنا عطاء بن السائب وكان نسياً» (٢٠٥/٧) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «**فلان لم يقنع الناس بحديثه**» إذا كان بمعنى أنهم لا يكتفون بحديثه بل لابد من متابع له فهذا محله، أما إذا كان بمعنى أنهم لم يثقوا فى حديثه كقولهم: «غير مقنع» أى غير ثقة فهو جرح شديد، والقناعة عرفت على الوجهين وإن كان الأجود الوجه الأخير وهو أنه غير ثقة أو لا يوثق به وبحديثه، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**فلان كتب عنه بعض أصحابنا**» هذا يدل على أنه ليس بالمتروك فقد جاء فى ترجمة محمد بن مروان بن قدامة العقيلى، قال أحمد: «رأيته وحدث بأحاديث وأنا شاهد لم أكتبها تركها على عمد وكتب بعض أصحابنا عنه فقال ابنه: كأنه ضعفه (٤٣٥/٩ - ٤٣٦) «تهذيب التهذيب» فلو كان أحمد يقصد أن الرجل متروك بالمرة لما قال ابنه: «كأنه ضعفه»، وإن كان كلام أحمد ظاهره الجرح الشديد لكن ابنه شاهد عدل ولم يفهم منه الجرح الشديد، والله أعلم.

وإن كان من المحتمل أن يقال: هذا اللفظ بمفرده لا يدل إلا على رفع جهالة العين وأما مجرد الكتابة فلا يدل على توثيق أو تجريح فالراوى يكتب حديثه لعدة أوجه كما سبق، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان يُؤخذ من حديثه المعروف**» أى ما وافق الثقات لا ما انفرد فيه أو خالف، وقد قال أبو حاتم وأبو داود فى مدرك بن سعد: «لا بأس به يؤخذ من حديثه المعروف» (٨٠/١٠) «تهذيب التهذيب»، فقولهما: «لا بأس به» أى فى دينه. ونحوه: «**فلان ليس به بأس إذا جاءك بشيء تعرفه**» قاله يحيى بن

سعيد فى عبد المؤمن بن أبى شراعة الجلاب (٦/٦٥) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: **«فلان أحاديثه يَحمل بعضها بعضاً»** قاله ابن عدى فى مرزوق بن أبى الهذيل الثقفى وزاد: «ويكتب حديثه» (١٠/٨٦) «تهذيب التهذيب» وانظر «الكامل» (٦/٢٤٣٨) وهذا معناه أنه روى أحاديث معروفة وأحاديث منكرة ولم تغلب النكارة على حديثه فهى تحمل بعضها ولا تترك، ونحوه قول أحمد فى ابن لهيعة: «**ما حديث ابن لهيعة بحجة وإنى لأكتبه أعتبر به وهو يقوى بعضه بعضاً**» (٨/١٦) «النبلاء» و(٥/٣٧٥) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: **«فلان ليس من أهل التثبت فى الرواية ولا يحتج به»**.

○ وقولهم: **«فلان من حَمّالة الحطب»** جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة النضر بن منصور قال عثمان بن سعيد: «قلت ليحيى بن معين: النضر بن منصور الغزى يروى عن ابن أبى معشر عن أبى الجنوب عن على رضى الله عنه من هؤلاء؟ قال: أولاء حمالة الحطب» قال أبو محمد وهو عبد الرحمن بن أبى حاتم: «يعنى أنهم ضعفاء» (٨/٤٧٩) والرجل ترجم له الحافظ فى «التقريب» بقوله: «ضعيف» والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان يكتب حديثه على المجاز»** أى لا على وجه الاحتجاج، والعمل به، ولكن على وجه النظر فيه للاعتبار، والكتابة حينئذ ليست على الحقيقة لأنه إذا لم يوجد له متابع على هذا الحديث تُرك، وقد قال أبو حاتم فى محمد بن أبان بن صالح القرشى: «ليس هو بقوى الحديث يكتب حديثه على المجاز ولا يحتج به».

○ وقولهم: **«فلان صحفى»** وهذا يقال فيمن أخذ علمه من بطون الكتب ولم يأخذه من أفواه أهل العلم، ووجه الجرح بهذا أنه يتصحف عليه الأسماء والألفاظ ويحفظها على غير وجهها وقد يخطىء أخطاء فاحشة، وقد قال الذهبى فى عبد الملك بن حبيب القرطبى: «كثير الوهم صحفى»، أما إذا قيل: «صحفى لا يدرى ما الحديث أوْ لا يدرى الحديث» فهو جرح شديد فى المرتبة الرابعة

من مراتب التجريح، غير أنهم قد يقولون: «فلان صحفى» على من لا يحفظ كغيره من المشاهير فقد قال يزيد بن هارون: «لمَّا حدثنا شعبة بحديث المقدام أبى كريمة فى حق الضيف، فقال شعبة: فيكم أحد سمعه من حريز بن عثمان؟ قال: قلت: أنا، قال: حدثنى به، قال: قلت: لا أحفظه، قال: صحفيون؟ فضحك يزيد» (١٧٤/١) «الجرح والتعديل» وهذا على سبيل المزاح وإلا فيزيد رحمه الله إمام حافظ. وهذا اللفظ قد يرد فى الجرح الشديد بمعنى أن الراوى ليس بشىء، وقد قال شعبة: «قال لى أيوب: لا ترو عن خلاس – أى ابن عمرو الهجرى – فإنه صحفى» (١٤١/١) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد.

○ وقولهم: **«لم يمنع أبو زرعة مثلاً من قراءة حديث فلان»** أى أنه ليس بمتروك عنده، قال ابن أبى حاتم: «سئل أبو زرعة عن بشير بن ميمون أبى صفى الواسطى؟ فقال: ضعيف الحديث ولم يمنع من قراءة حديثه» (٣٧٩/٢) «الجرح والتعديل»، وهذا يدل على أنه ليس بمتروك عند أبى زرعة، يدلُّك على هذا قول ابن أبى حاتم فى بشير بن مهران الحذاء: «سمع منه أبى وترك حديثه وأمرنى ألا أقرأ عليه حديثه» (٣٧٩/٢) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: **«فلان لا يسكن القلب عليه»** أى أن القلب مضطرب من رواياته المضطربة والمختلفة بالفاء. وسئل أبو حاتم عن بكار بن محمد بن عبد الله بن محمد بن سيرين فدفعه وقال: «لا يسكن القلب عليه، مضطرب» (٤١٠/٢) «الجرح والتعديل»، أما إذا قصد الطعن فى صدقه بهذا اللفظ فهو أشد جرحاً ومنزلته أردأ من هذه المنزلة، وقد قال ابن أبى حاتم: «سألت أبا زرعة عن يعقوب بن حميد بن كاسب فحرك رأسه، قلت: كان صدوقاً؟ قال: لهذا شروط»، وقال فى حديث رواه يعقوب: «قلبى لا يسكن على ابن كاسب» (٢٠٦/٩) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: **«فلان ضعيف يهولنى كثرة ما يسند»** أى من الموقوفات والمرسلات، قاله أبو حاتم فى عبد الرحمن بن عثمان بن إبراهيم (٢٦٤/٥) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «**فلان ضعيف الحديث منكر الحديث**» إذا قصد من هذا التفسير والبيان لا التأكيد فهو فى هذه المنزلة، فقد قاله أبو حاتم فى عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة وزاد: «يكتب حديثه» (٣٨٧/٥) «الجرح والتعديل»، وخالف ذلك فى عبد الرزاق بن عمر الدمشقى فقال: «لا يكتب حديثه» (٣٩/٦) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «**فلان فى حديثه زيادة على حديث الناس**» أى وقع ذلك فى حديثه على سبيل الوهم ولم يكثر ولم يفحش أما إن كان على سبيل العمد أو فحش ذلك فى حديثه فلا، واللفظ قاله أحمد فى يونس بن أبى إسحاق السبيعى (٢٤٤/٩) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «**فلان فرد المتون والأسانيد**» قاله ابن عدى فى أُبّى بن العباس بن سهل بن سعد الساعدى بعد أن قال: «يكتب حديثه» (٤١١/١) «الكامل» ونحوه: «**فلان غريب الحديث ممن يكتب حديثه وفلان لا يتابع على أحاديثه فيعتبر به**» كما فى «سؤالات البرقانى للدارقطنى» ترجمة سوار بن داود الصيرفى (ص ٣٥) وأما قولهم: «عامة حديثه إفرادات وغرائب» فغالباً ما يطلقه ابن عدى فى الجرح الشديد لأن هذا يدل على أنه الغالب فى حديثه، والراوى مهما كثرت أخطاؤه ما لم تغلب على حديثه فإنه يصلح فى الشواهد والمتابعات، وقد قال ابن عدى فى سيف بن محمد ابن أخت الثورى: «ولسيف أحاديث غير ما ذكرت يشبه بعضها بعضاً عن الثورى وغيره وعن كل من روى عنه سيف فإنه يأتى بما لا يتابعه عليه أحد وهو بَيِّنُ الضعف جداً» (١٢٧١/٣) «الكامل».

○ وقولهم: «**فلان يشبه حديثه حديث الصالحين**» وقد سبق أن الصالحين – من غير العلماء الأثبات – تشغلهم العبادة عن الضبط والإتقان، فيكثر فى حديثهم الغلط وقد يصل بهم إلى الترك، وقد قال ابن عدى فى كادح بن رحمة العرمى: «.....ويشبه حديثه حديث الصالحين فإن أحاديثهم يقع فيها ما لا يتابعهم عليه أحد» (٢١٠٤/٦) «الكامل».

○ وقولهم: «**فلان يُتكلَّم فى حديثه ولكن لا مانع من حديثه**» أى لا يترك مع ما فيه من كلام.

وقولهم: «**فلان غيره خير منه**» قاله ابن عيينة فى عمرو بن شعيب (٢٧٣/٣) «ضعفاء العقيلى»، وقال مرة: «حديثه عند الناس فيه شىء» (٤٩/٨) «تهذيب التهذيب»، ولكن هذا اللفظ قد يرد على سبيل الجرح الشديد والعبرة بالسياق والقرائن.

○ وقولهم: «**فلان إسناده ليس بشىء**» إن كان بمعنى مضطرب فمحله هنا، كما فى ترجمة أبى معشر المدينى (٣٠٨/٤) «ضعفاء العقيلى»، وإن كان بمعنى أنه يروى عن كل أحد وليس من أهل التحرى فالقدح بهذا له شروط فقد فعله الثورى وقتادة وابن جريج وهم من الأئمة، ولكن يقدح فيمن لا يميِّز ولا يفهم، وإن كان بمعنى أنه لم يسمع من مشايخه وادعى سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلق فهذا طعن فى العدالة ومنزلته أردأ من ذلك فى الجرح، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ضعيف الركن**» قاله مسلم فى «التمييز» فى جعفر بن برقان فقد قال: «......فأما روايته عن الزهرى وعمرو بن دينار وسائر الرجال فهو فيها ضعيف الركن ردىء الحفظ فى الرواية عنهم». اهـ من «شرح علل الترمذى» (ص ٣٤٣ - ٣٤٤).

○ وقول أحدهم: «**أنا أقف فى فلان لا يترك**» قال الدارقطنى فى على بن زيد بن جدعان: «أنا أقف فيه لا يترك عندى فيه لين». اهـ من «سؤالات البرقانى للدارقطنى» (ص ٥٢) ولكن الذى فى «تهذيب التهذيب»: قال الدارقطنى: «أنا أقف فيه لا يزال عندى فيه لين» (٣٢٣/٧).

○ وقولهم: «**فلان لا يُخرّج عنه فى الصحيح**» قاله الدارقطنى فى يزيد بن أبى زياد وزاد: «يخطىء كثيراً ويتلقن إذا لقن» (ص ٧٢) من «سؤالات البرقانى» وكذا قولهم: «**لا أختاره فى الصحيح**» قاله الدارقطنى فى إسماعيل بن عبد الله بن أويس كما فى «تهذيب التهذيب» وقد سبق تفصيل هذا (ص ١٥٦)، ونحوه قول

أحمد بن عبدان فى أحمد بن سليمان الفقيه النجاد: «**لا يدخل فى الصحيح**» (٤١/١) «المغنى» فهذا الأصل فى مثل هذه الألفاظ إلا إذا قامت قرينة ترفعه أو تنزل به والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان فى حد من لو وضع له حديث لم يميِّز أو لم يفهم**» وهذا اللفظ بمفرده يدل على أنه ليس بمتقن ولا بحاذق، فلو وَضع له الكذابون حديثاً أو لقنوه لم يميز، ولا يلزم من هذا أن يكون متروك الحديث إلا إذا كثر هذا منه وفحش خطؤه، وقد قال هذا اللفظ أبو حاتم فى سليمان بن عبد الرحمن ابن بنت شرحبيل (٤٣٨/٢) «تذكرة الحفاظ»، وانظر «الجرح والتعديل» (١٢٩/٤)، وقد يكون الرجل مع هذا مستقيم الحديث كما قاله أبو حاتم فى سليمان.

○ وقولهم: «**فلان سقيم**» أى ضعيف، وقد قال ابن أبى خيثمة عن يحيى فى ابن إسحاق: «هو عندى سقيم ليس بقوى» (٤٧/٧) «النبلاء».

○ وقولهم: «**فلان ما رويت عنه إلا باضطرار**» قاله حماد بن سلمة فى ابن إسحاق ونحوه: «**كتبوا عنه ضرورة**» قاله محمد بن سعيد فى خالد بن مخلد القطوانى (٢١٨/١٠) «النبلاء» وانظر «طبقات ابن سعد» (٤٠٦/٦)، وهذا ظاهره الضعف وإن كان يحتمل أن سبب ذلك البدعة أو نزول الإسناد.

○ وقولهم: «**فلان يزيد فى الأسانيد ويخالف**» إن كان هذا على سبيل الوهم فمحله هنا، وإلا فقد قال ابن خراش - وهو متكلم فيه - فى محمد بن عثمان بن أبى شيبة: «كذاب بيِّن الأمر يزيد فى الأسانيد ويوصل ويضع الحديث» (٤٦/٣) «تاريخ بغداد»، وهذا معناه أنه يفعل هذا تعمداً لا وهماً، وهذا محله فى السادسة والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان مضطرب لا يقيم الإسناد**» قاله أحمد فى أبى معشر كما سبق وزاد: «ولكن أكتب حديثه وأعتبر به» (٤٣٧/٧) «النبلاء».

○ وقولهم: «**فلان لا يحتج بحديثه ولا يعتد به**» قاله السعدى فى ابن لهيعة

(٣٠/٨) «النبلاء» وانظر «أحوال الرجال» (ص ١٥٥).

○ وقولهم: **«فلان كان يخلط فى حديثه»** قاله أحمد فى حفص بن غياث (٣١/٩) «النبلاء»، ونحوه قول أحمد فى سلمة بن صالح الأحمر: يحدث عن أبى إسحاق بأحاديث صحاح إلا أنه: **«عن حماد مختلط الحديث»** فهذا يدل على ضعفه فى حماد.

○ وقال مرة: **«حدث عن حماد أحاديث مضطربة»** (١٣٢/٩) «تاريخ بغداد» وقد قال صالح بن محمد فى عبد الله بن عمر العمرى: «يُلَيَّن مختلط الحديث» (٢١/١٠) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: **«أقلّوا عن فلان لِلِين شُهِر به»** قاله ابن المنادى فى محمد بن خلف بن حيان الملقب بوكيع (٢٣٧/١٤) «النبلاء».

○ وقولهم: **«فلان ضعيف يُخرَّج حديثه»** أى يعتبر به ولا يترك.

○ وقولهم: **«فلان أعور بين عميان»** أى أنه ليس بالأعمى المتروك ولا بالبصير الثبت، واللفظ قاله الدارقطنى فى أبى يوسف القاضى يعقوب بن إبراهيم (٢٦٠/١٤) «تاريخ بغداد»، وقد سبق التنبيه على أن معرفة حال الرجال تُبحث فى مظانها، والمقصود فى بحثنا هذا بيان معنى الألفاظ ومراتبها دون التفات إلى قائلها ولا إلى من قيلت فيه، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أبى حاتم لما سأله ابنه عن بكر بن خنيس فقال: **«للحديث رجال»** (٣٨٤/٢) «الجرح والتعديل» أى أنه ليس هو ممن يعتمد عليه فى الروايات، وقد سئل عنه أبو حاتم مرة فقال: «ليس هو بالقوى فى الحديث»، فقال ابنه: «هو متروك الحديث؟» قال أبو حاتم: «لا يبلغ به الترك» (٣٨٤/٢) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: **«فلان إسناده لا يمضى»** إن كان هذا لضعفه أو لسوء حفظه، أما إذا كان لا ينتقى فى الرواية ويحدث عن كل أحد فلا قدح فيه إلا إذا كان

عن عدم تمييز وفهم وكَثُر منه ذلك، ومعنى «لا يمضى» أى لا ينفذ ولا يجوز كما فى «لسان العرب» (١٥/٢٨٣ - ٢٨٤).

○ وقولهم: «**فلان ليس بمحفوظ الحديث أو شاذ الحديث**» وهذا أحسن حالاً من «منكر الحديث»، والله أعلم.

○ ومن ذلك قولهم: «**فلان حجة لولا كثرة وهمه**» قيل فى إسماعيل بن عياش انظر «تهذيب تهذيب» (١/٣٢٦).

○ ومن ذلك وصفهم للراوى بأنه: «**مغفل**» وكان قد ظهر لى أن هذا اللفظ شديد الجرح بمعنى أن الراوى لا يعى ولا يفهم وأنه فاحش الخطأ، ولكن وقفت على كلام فى «تاريخ بغداد» ترجمة إسحاق بن بشر أبى حذيفة البخارى قال أحمد بن سيار بن أيوب: «كان ببخارى شيخ يقال له أبو حذيفة، وكان صنف فى بدء الخلق كتاباً، وفيه أحاديث ليس لها أصول، وكان يتعرض فيروى عن قوم ليسوا ممن يدركهم مثله، فإذا سألوه عن آخرين دونهم يقول: ومن أين أدركت هؤلاء؟ وهو يروى عمن فوقهم! وكانت فيه غفلة ومع ذلك كان يزن بحفظ» (٦/٣٢٧) وفى «لسان العرب»: «زنة بالخير زنا وأزنه: ظنه به واتهمه.....وقال اللحيانى: أزننته بمال أو بعلم أو بخير أى ظننته به-.....ويقال: فلان يزن بكذا وكذا أى يتهم به» (١٣/٢٠٠)، فهذا فيه أن الرجل مغفل ولا يعرف ما يقول ومع هذا لم يدفع عن الحفظ، وقد قال ابن رجب الحنبلى رحمه الله فى شرحه «لعلل الترمذى» ما معناه: «إن الراوى قد يكون مغفلاً وهو قليل الخطأ وقد يكون كثير الخطأ غير مغفل وقد يجمع بينهما». اهـ بمعناه (ص ٩٥)، لكن ليعلم أن من الغفلة ما يوجب ترك حديث الراوى كما ذكره الحميدى عبد الله بن الزبير، وهذا إذا كانت غفلته وصلت إلى حد الفحش فى الأخطاء ورواية البواطيل دون تمييز وكثر ذلك منه، وهناك بعض الحالات يطلق عليها العلماء الغفلة كما جاء فى «النبلاء» ترجمة عبد اللطيف بن إسماعيل بن محمد بن دوست النيسابورى الصوفى قال ابن الدبيثى: «كان بليداً لا يفهم قال مرة فيما بلغنى لمن قصده فى سماع

جزء: امض به إلى ابن سكينة يسمعك عنى فإنى مشغول» (٣٣٥/٢١).

تنبيه:

اعلم أن هذه المرتبة آخر مراتب الشواهد والمتابعات، ولكن جاء فى «الباعث الحثيث» (ص ١٠٥ - ١٠٦) بعد أن عد الشيخ أحمد شاكر رحمه الله مراتب الجرح والتعديل على ترتيب الحافظ ابن حجر لها فى «التقريب»، فذكر رحمه الله أن المرتبة السابعة وهى قوله: مستور أو مجهول الحال والمرتبة الثامنة وهى قوله: ضعيف فما بعدهما من مراتب الرد على تفاوت فى ذلك، وجعل مراتب الشواهد المرتبة الخامسة وهى: صدوق يخطىء أو يهم..... إلخ ومرتبة «مقبول» فقط، وهذا أمر ما أعلم من سبقه إليه، فأكثر صنيع العلماء على الاستشهاد بمن قيل فيه «مستور أو مجهول الحال» ومن قيل فيه «ضعيف» بل قد صرح الحافظ بذلك فى «تقريبه» فى ترجمة صالح بن أبى الأخضر فقد قال: «ضعيف يعتبر به» (٣٥٨/١) من «التقريب» وقد عُلم عن الشيخ رحمه الله التساهل فى كثير من المواضع وما قاله هنا غاية فى التشدد، والله أعلم.

* * *

□ المرتبة الرابعة: من مراتب التجريح □

وهى أولى مراتب الرد، وأهلها لا يستشهد بحديثهم، والله أعلم.

فعند الحافظ ابن حجر: «**مجهول**» وهو – عنده – من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق وعند العراقى: «**لا شىء وضعيف جداً وواه بمرة ولا يساوى شيئاً ومطرح وطُرح حديثه وارم به ورُدَّ حديثه وَردُّوا حديثه ومردود الحديث ومطرح الحديث وليس بشىءٍ**».

وزاد السخاوى: «**واه وتالف ولا يكتب حديثه ولا تحل الرواية عنه ولا يحل كتابة حديثه والرواية عنه حرام، ولا يساوى فلساً**». وأنا أُبين بعض ما قالوه ثم أذكر بقية ألفاظ هذه المرتبة إن شاء الله تعالى.

○ فقول الحافظ «مجهول» أى مجهول العين، ولكن تعريف الحافظ هذا لا يخلو من نظر، فالراوى قد ترتفع جهالة عينه برواية واحد ينتقى فى الرواية، ولا يروى عن الضعفاء، وليس هذا بتوثيق صريح، وأصرح من هذا فى الجواب على تعريف الحافظ، أن الراوى قد يروى عنه واحد فقط ثم يذكر عنه معلومات تدل على أنه قد عرفه، كأن يقول مات سنة كذا فى حرب الروم أو كان قاضياً أو كان عاملاً عند الخليفة، أو غير ذلك من العبارات التى تدل على أن الراوى قد عرفه، وهذا كما هو ظاهر ليس بتوثيق، ويحكمون مع هذا بأن الراوى قد عرفت عينه، والحافظ نفسه فى «تقريبه» يفعل هذا كما سأبينه إن شاء الله عند الكلام على «تقريب الحافظ ابن حجر» رحمه الله.

وأمر آخر هو أن الظاهر من كلام كثير من أهل العلم ومن تصرفهم أن جهالة العين لا يشترط فى رفعها رواية اثنين، فقد ذكر ابن رجب فى «شرح علل الترمذى» أن هذا رأى محمد بن يحيى الذهلى وتبعه عليه المتأخرون، وذكر أنه قد ترتفع الجهالة برواية واحد وقد لا ترتفع برواية أكثر من واحد، وذكر نصوصاً

لأهل العلم فى هذا فراجعها هناك. بقى أن يقال مجهول العين هل يستشهد به أم لا؟ الظاهر أنه إذا تفرد بالرواية عنه واحد لم نقف على شيء نعرفه به أن يكون مردود الرواية، وقد نصوا على هذا فى كتب المصطلح، وقد ذكر عداب الحمش فى رسالته أن الجمهور وإن نصوا على عدم الاستشهاد بمجهول العين إلا أن عملهم على الاستشهاد به، ولهذا مزيد بيان سيأتى فى القسم الثانى من هذا الكتاب إن شاء الله. واعلم أن أسباب الجهالة كما ذكرها الحافظ ابن حجر إما أن يكون الراوى مقلاً جداً حتى إنه لم يعرف بالطلب وفى هذا يقول ابن عدى: «فلان فى مقدار ما يرويه لم يتبين لى صدقه من كذبه»، وأيضاً قد يكون من أسباب جهالة الراوى تصرف المدلسين فى اسمه ونسبه ولقبه وغير ذلك من الأمور التى يعرف بها الراوى فيظن التعدد وهو راو واحد فيحكم عليه بالجهالة والعلم عند الله تعالى.

○ وقولهم: «واه بمرة» أى جزماً بلا تردد، وقولهم: «مردود الحديث» من عبارات الجرح الشديد ولكن فى كتاب «قواعد فى علوم الحديث» للتهانوى نقل أبو غدة فى الحاشية كلاماً لمحمد عوامة عند كلامه على احتجاج أحمد بالحديث الضعيف (ص ١٠١) وعدّ هذا اللفظ من ألفاظ الضعف المتوسط أى الذى يصلح فى الشواهد والمتابعات، والصواب أنه من ألفاظ الجرح الشديد كما صرح به الحافظ العراق فى «ألفيته» عند ذكره لمراتب التجريح والله أعلم.

○ وأما قولهم: «واه» فهو من الألفاظ التى اختلفت فيها أقوال الأئمة، فقد ذكر النووى كما فى «تقريب النواوى» لفظ «واهى الحديث» من مراتب الترك، وذكر الحافظ الذهبى هذا اللفظ فى ديباجة «الميزان» بين ألفاظ خفيفة الجرح مثل ضعفوه وضعيف ومنكر الحديث، ومع هذا فمن نظر فى «الميزان» وغيره «كالمغنى» للذهبى وجد الحافظ الذهبى رحمه الله يكثر من قوله فى الترجمة «واه أو وهاه فلان» ويكون ذلك إما فى مجهول العين أو فى رجل تكلم فيه غير الذهبى رحمه الله بكلام شديدا انظر ترجمة إبراهيم بن باب البصرى القصار (٢١/١) الميزان وترجمة إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز الزهرى (٥٦/١) «الميزان». وفى ترجمة أبىّ بن عباس ذكر أخاه عبد المهيمن وقال: «واه» ثم ترجم لعبد المهيمن فى موضعه وذكر

كلاماً شديد الجرح لكثير من الأئمة (٦٧١/٢) «الميزان» وانظر ترجمة أحمد بن محمد بن الخليفة المكتفى العباسى (١٤٥/١) وترجمة أبان بن سفيان فى «المغنى» (٦/١) وطلحة بن جبير (٣٣٨/٢) «الميزان» وفى ترجمة بركة بن محمد الحلبى فى «الميزان» قال: «متهم بالكذب» (٣٠٣/١) وفى «النبلاء» فى ترجمة بقية بن الوليد قال: «وبركة واه» (٥٣١/٨) وغير ذلك من تراجم.

والحافظ العراقى قد صرح بأن هذا اللفظ من ألفاظ الشواهد، والحافظ ابن حجر قد صرح فى المرتبة العاشرة بقوله: «من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح وإليه الإشارة بمتروك أو متروك الحديث أو واهى الحديث أو ساقط» كما فى مقدمة «التقريب»، والحافظ السخاوى قد ذكر هذا اللفظ عند شرحه لقول الحافظ العراقى «واه بمرة» فقال: «أى قولاً واحداً لا تردد فيه وكأن الباء زيدت تأكيداً»، ثم قال: «وواه فقط وتالف......» أى من جملة ألفاظ هذه المرتبة ثم شرح بقية ألفاظ المرتبة التى فيها قول الحافظ العراقى «واه» ولم يعترض عليه فربما أنه اكتفى بما تقدم، والله أعلم.

والسيوطى رحمه الله قد فعل كما فعل السخاوى فلم يعترض على قول النووى: «واهى الحديث»، وذكر قول العراقى ولم يعلق عليه، فالظاهر أن هذا اللفظ من الألفاظ الشديدة الجرح إلا إذا قامت قرينة تدل على أنه قصد به الجرح الخفيف فيعمل بها، كما يفعل السعدى فى كتابه «أحوال الرجال» فإنه يذكر هذا اللفظ ويقرنه بعبارات خفيفة الجرح انظر ترجمة على بن زيد بن جدعان (ص ١١٤) وترجمة أيوب بن سويد (ص ١٥٥) وترجمة الحسن بن أبى جعفر الجُفرى (ص ١١٧) ومحمد بن أبى حميد وهو حماد بن أبى حميد (ص ١٣٠) وكما جاء عن الذهبى فى «الميزان» ترجمة يحيى بن ميمون أبى المعلى العطار (٤١١/٤) والله أعلم.

○ وقولهم: «لا يكتب حديثه» أى على وجه الاحتجاج أو الاستشهاد، أما إن كتب للبيان ولتحذير العوام منه فلا ضير فقد فعله كبار الأئمة.

○ وأما قولهم: «ليس بشىء» فسيأتى فى باب المصطلحات الخاصة ما ذكر

عن ابن معين والشافعى وغيرهما فى ذلك ومن جملة ألفاظ هذه المرتبة:

○ قولهم: «**فلان مجهول فى النسب والرواية**» قاله العقيلى فى عبد الله بن بكار الأشعرى (٢/٢٣٧) «ضعفاء العقيلى».

○ وقولهم: «**فلان لين جداً أو ضعيف الأمر جداً أو نكرة أو لا يُدرى من هو، أو لا يُدرى من ذا، أو لا يُدرى ما هو، أو لا يعرف البتة، أو مجهول جداً**» وهذا اللفظ قاله ابن القطان فى النضر بن شفى، والنضر رَوَى عنه متروكٌ وكذابٌ (٦/١٦٢) من «لسان الميزان» ونحوه: «**لا نفهم من هذا**» قاله أبو حاتم فى محمد بن ثابت (٧/٢١٦) «الجرح والتعديل» ونحوه: «**ليس لى به خبر**» «**وليس لى به علم**» وهذا اللفظ قاله ابن معين فى محمد بن أبى عبيدة بن معن المسعودى، ونحوه: «**لا أفهمه**» انظر ترجمة محمد بن عروة بن رويم اللخمى (٥/٢٨٣) «لسان الميزان»: «**ومجهول لا معنى له أو لا يعبأ به**» أما عن مصطلح أبى حاتم فى قوله «مجهول» فسيأتى فى محله إن شاء الله.

○ وقولهم: «**فلان لا يشتغل بحديثه أو لا يشتغل به**» والقول الثانى أشد فى الجرح لاحتمال أن يكون السبب فى القول الأول قلة الحديث أو نزول الإسناد والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان شيخ عامى لا يفهم ولا يقيم الهجاء**».

○ وقولهم: «**فلان لا وجود له**» قاله الذهبى فى أحمد بن زَيْدان المقرى (١/٩٩) «الميزان».

○ وقولهم: «**فلان قاص أو كان قاصاً أو كان صاحب قصص أو صاحب سمر**» أى أنه ليس من أصحاب الحديث ولا من المشتغلين به، وقد قال أحمد فى صالح المرى: «كان صاحب قصص يقص ليس هو صاحب آثار وحديث ولا يعرف الحديث» (٤/٣٩٦) «الجرح والتعديل». وقال أيضاً فى النهاس بن قهم أبى الخطاب البصرى: «قاص» وكان يحيى يضعف حديثه ويقول: «ليس بشىء كان قاصاً» (٨/٥١١) «الجرح والتعديل» غير أنه قد يكون القاص ثبتاً، فقد قال

حماد بن سلمة: «يقولون القصاص لا يحفظون فكنت أقلب على ثابت البنانى حديثه – يعنى أجرب حفظه – فكنت أقول لحديث ابن فلان كيف حديث عبد الرحمن بن أبى ليلى؟ فيقول: لا حدثناه فلان، وأقول لحديث عبد الرحمن بن أبى ليلى كيف حديث فلان فيقول: لا حدثنا عبد الرحمن بن أبى ليلى» (٤٤٩/٢) «الجرح والتعديل» وكان ثابت رحمه الله قاصاً، والقاص هو الذى يعظ الناس ويذكرهم، ولذا قال أحمد : «ما أحوج الناس إلى قصاص صدوق، ولكن الغالب على القصاص الاشتغال بالمقطوعات والحكايات التى ترقق القلوب وعدم الاعتناء بالمسندات، وقد يكون منهم الكذابون الذين يسألون الناس بهذه القصص. والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان لم يكن أهلاً للحديث، أو للحديث عنه، أو لم يكن فى موضع أن يُحدَّث عنه، أو لا نروى عنه شيئاً، أو ما نقدر أن نحدث عنه، أو منعنا أبو زرعة مثلاً من قراءة حديثه، أو أهل ألا يروى عنه أو ليس ممن يروى عنه، أو نُهِى عن حديثه، أو صاحب سمر ما ظننت أن أحداً يحدث عنه، أو لا ينبغى أن يُروى عنه، أو لم يكن شيوخنا يحدثون عنه أو لا يُروى عنه»** وهذا اللفظ الأخير له حالتان: الحالة الأولى: الجرح وذلك بمعنى الإخبار بأنه ليس أهلاً لأن يروى عنه، والحالة الثانية: ليس فيها جرح ومعناها الإخبار بأن الراوى ليست له رواية، فقد ذكر أبو حاتم فى بعض الصحابة هذا اللفظ بمعنى أنهم ليست لهم رواية، انظر ترجمة رافع بن عنجرة. ورافع بن المعلى ورافع بن مالك (٤٨٠/٣) «الجرح والتعديل».

وهذه الألفاظ تدل على شدة غفلة الراوى وفحش تخليطه فى الروايات وقد يكون سبب ذلك الفسق كما قال الذهبى فى أبى نواس الشاعر وهو الحسن بن هانىء: «شعره فى الذروة ولكن فسقه ظاهر وتهتكه واضح فليس بأهل أن يروى عنه» (٥٨١/٤) «الميزان».

فائدة: قول أحدهم: «فلان لا ترو عنه» الأصل أنه جرح شديد، لكن

قد يقال للنهى عن رواية حديث الثقة إذا اختلط كما قال يحيى بن سعيد القطان لعيسى بن يونس: «هل سمعت من الجُريرى – يعنى سعيد بن إياس–؟ قال: قلت: نعم، فقال: لا ترو عنه، فقال عباس بن محمد الدورى: إنما مذهب يحيى عندنا فى هذا أن الجُريرى اختلط لا أنه ليس بثقة» (٢/٤) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «**فلان لا يقيم شيئاً من الحديث**» أى أن كل حديثه أو الغالب عليه الخطأ، وقد قال العقيلى فى عبد الملك بن مهران: «صاحب مناكير غلب عليه الوهم لا يقيم شيئاً من الحديث» (٦٦٥/٢) «الميزان» وانظر «ضعفاء العقيلى» (٣٤/٣)، ونحوه: «**ليس له حديث قائم**» إن قُصد كل حديثه أو الغالب من حديثه أما إذا قامت قرينة تدل على أن المقصود بذلك حديث بعينه فلا والله أعلم.

○ ونحوه قولهم: «**الغالب على حديث فلان الوهم**» وقد سبق بيان أن الراوى إذا غلب خطؤه على صوابه فهو مردود الرواية وهذا ما نحن فيه، لكن يتأمل فى إطلاق ابن حبان لهذه الألفاظ فقد ذكر الذهبى أن ابن حبان رحمه الله صاحب تهاويل.

○ وقولهم: «**فلان منكر الحديث جداً**» وهو أخف جرحاً من قولهم: «فلان منكر الأمر جداً» لاحتمال أن يكون هذا لطعن فى العدالة، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ينبغى مجانبة حديثه**».

○ وقولهم: «**فلان لا شىء خفيف الدماغ أو لا يعى ما يخرج من رأسه**» والجرح بهذا محمول على أن الأخطاء كثرت فى روايته وكانت فاحشة.

○ وقولهم: «**فلان كان يلعب به الصبيان**» أى أنه ليس بشىء، واللفظ قاله الحميدى فى زَنْفَل العَرَفى المكى (٨٢/٢) «الميزان» وكلام غيره فيه شديد الجرح، وقد يكون معنى كلام الحميدى أن به خبلاً فقد قال البخارى فى «تاريخه»: «كان به خبل» كما فى «تهذيب التهذيب» (٣٤١/٣)، وعلى هذا فلا جرح بذلك، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان أسانيده مثل الريح أو هو والريح سواء**» وهذا اللفظ قاله عثمان بن أبى شيبة فى أسد بن عمرو البجلى وزاد: «لا شىء فى الحديث إنما كان يبصر الرأى» (١٧/٧) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «**فلان لا يساوى شيئاً أو فلس خير منه أو لا يساوى فلساً أو لا يساوى بعرة أو لا يساوى تمرة أو لا يساوى نواة فى الحديث أو ليس يساوى قليلاً ولا كثيراً أو لا يساوى دستجة بقل**»: أى حزمة بقل «**أو لا يساوى كعباً**» قال الأزهرى فى على بن الحسن المعروف بابن الرازى: «كذاب لا يساوى كعباً» (٣٨٨/١١) «تاريخ بغداد»، والكلمة بمجردها محلها هنا، «**أو لا يساوى حديثه كفاً من تراب**» قاله ابن المبارك فى عباد بن كثير كما فى «شرح علل الترمذى» (ص ٧١)، «**أو لا تسوى أحاديثه النقل**» قاله حفص بن غياث فى محمد بن سالم أبى سهل الكوفى (٢٧٢/٧) «الجرح والتعديل»، كذا جاء بالنون وقد ورد بالباء الموحدة، «**أو كان لا يساوى طلية أو طليتين**» قاله حماد بن زيد فى الجلد بن أيوب البصرى (١٣٣/٢) «لسان الميزان»، «والطلية: صوفة تطلى بها الإبل ويقال: فلان ما يساوى طلية وهى الصوفة التى تطلى بها الجربى.....وقال أبو طالب: ما يساوى طلية: أى الخيط الذى يشد فى رجل الجدى ما دام صغيراً، وقال ابن برى: وقول العامة: لا يساوى طلية غلط إنما هو طلوة، والطلوة: قطعة حبل». اهـ (١١/١٥) «لسان العرب». «وأما قولهم: «لا يساوى كعباً»: فالكعب الكتلة من السمن، والكعب من اللبن والسمن قدر صبة، والكعب الصبة من السمن». اهـ «اللسان» (٧١٩/١).

○ وقولهم: «**فلان اختلط لا يكاد يقُوم**» أى فحش خطؤه والله أعلم. أو «**اختلط حتى كان لا يدرى ما يقول**» وهذا جرح مقيد.

○ وقولهم: «**فلان دعنا منه أو دعه دعه أو دعه**» أى ارم به.

○ وقولهم: «**فلان لا يَدرى ما الحديث أو لا يحسن الحديث**» فهذا اللفظ إن كان بمعنى أنه لا يحسن الحديث كغيره من الثقات المشاهير فمحله أرفع بكثير

من أهل هذه المرتبة، وإن كان بمعنى أنه لا يدرى ما الحديث ولا يفهم ولا يميز فمحله هنا، وقد قال البرقانى فى على بن محمد بن كيسان: «كان لا يحسن الحديث سألته أن يقرأ على شيئاً من الحديث و لم يدر أى شيء يقول، فقلت له: سبحان الله حدثكم يوسف القاضى؟ فقال: سبحان الله حدثكم يوسف القاضى؟» (١٥٤/٣) «الميزان».

وهذا دليل على إحكام غفلته، أما إذا قالوا: «كان لا يحسن شيئاً» فقد يكون جرحاً شديداً يتناول دينه وحديثه، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان لا أعرف له حديثاً مستقيماً أو لا أعرف له حديثاً صحيحاً»** أى أن الغالب عليه الوهم.

○ وقولهم: **«فلان لا تعجبنى الرواية عنه»** فهذا جرح شديد ما لم يكن القائل ممن ذكروا عنه أنه لا يروى إلا عن ثقة.

وقولهم: **«فلان طير غريب»** أى مجهول العين، وقد قال الذهبى فى القاسم بن داود البغدادى: «طير غريب أو لا وجود له، انفرد عنه أبو بكر النقاش ذاك التالف» (٣٧٠/٣) «الميزان». وقد يقال هذا فى الكذاب كما فى ترجمة منصور بن الحكم (٩٣/٦) «لسان الميزان».

○ وقولهم: **«فلان منكر الحديث شبه متروك أو ليس بشيء شبه أو شبيه بالمتروك»** قاله أحمد فى عبد الكريم بن أبى المخارق (٦٠/٦) «الجرح والتعديل». وقال أبو حاتم فى عيسى بن عبد الرحمن بن فروة: «منكر الحديث ضعيف الحديث شبيه بالمتروك لا أعلم روى عن الزهرى حديثاً صحيحاً» (٢٨١/٦) «الجرح والتعديل».

والرجل قال فيه البخارى: «منكر الحديث»، وقال فيه ابن حبان: «يروى المناكير عن المشاهير فاستحق الترك»، كما فى «تهذيب التهذيب» (٢١٨/٨) وفى «الميزان»: «تركه النسائى وقال أبو داود: شبه متروك» (٣١٧/٣) وفى «التقريب» «متروك».

○ وقولهم: «**فلان يرفع كثيراً مما لا يرفعه الناس ليس بشيء**» - **أو «مغفل جداً»**.

○ وقولهم: «**كانوا يتقون حديث فلان أو يهابون حديث فلان**» **أو «رأيتهم يهابون حديث فلان»** فالغالب أن هذا لشدة غفلته وفحش تخليطه فى الروايات لكن قد يكون سبب ذلك الفسق فى الدين أو الكذب فى الرواية كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

○ ونحوه: «**ليس أحد يروي عن ذاك**» قاله ابن عمار فى سلمة بن صالح الأحمر وزاد: «ذاك متروك» (١٣٢/٩) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «**فلان لا أرضاه فى شيء**» إن كان بمعنى أنه لا يرضاه فى كل المشايخ وفى كل الأجزاء فمحله هنا، وإن كان بمعنى أنه لا يرضاه فى حديثه ولا فى دينه فهذا اتهام له وطعن فى عدالته فمحله أردأ من ذلك، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان يتلقن كل حديثه أو ليس فى الحديث شيئاً**» «**أو كتبت عنه ولست أحدث عنه**».

○ وقولهم: «**جفا فلان الحديث لاشتغاله بالعبادة**». ونحوه: «**فلان ما له وللحديث**» أى أنه صاحب عبادة أو شعر أو أنساب..... إلخ أما فى الحديث فليس بشيء.

○ وقولهم: «**فلان ضعيف الحديث لا يوقف منه على شيء**» أى لا ينتفع منه بشيء أو لا يشتغل فى شيء من حديثه لشدة اضطرابه، وقد قال هذا اللفظ أبو زرعة فى عبد الله بن سعيد المقبرى (٧١/٥) «الجرح والتعديل»، والقدح فى الرجل شديد وترجم له الحافظ فى «التقريب» بقوله: «متروك».

○ وقولهم: «**فلان ليس فى وزن من يشتغل بخطئه**» اعلم أن الراوى إن كان عدلاً ضابطاً وروى حديثاً خولف فيه فالأئمة لا يتعجلون فى إطلاق الوهم عليه إلا بعد بحث ومقارنة لحديثه وحديث مشايخه عن طريق تلامذة آخرين أو

حديث تلامذته عن شيوخ آخرين ليعرف سبب الوهم والمخالفة هل منه أو من فوقه أو مِن دونه، أما الراوى المخلِّط فلا يشتغل بخطئه ولا يبحث فى حديثه كما سبق بيانه، لأن أمره فى التخليط ظاهر فمثل هذا لا يشتغل بخطئه بل ولا بصوابه، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان مظلم الحديث جداً أو مظلم الرواية بمرة**» أى منكر الحديث جداً، وقد يكون سبب ذلك أن أكثر روايته عن المجهولين والضعفاء والهلكى، وقد يكون لأنه مجهول فى ذاته، وقد يكون لفحش تخليطه، والحالتان الأخيرتان محلهما هذه المرتبة وقد ذكر ابن عدى لفظ «مظلم» أو «له أحاديث مظلمة» أو «مظلم الحديث» فى عدة مواضع، انظر ترجمة عبد الله بن واقد أبى الخراسانى (١٥٦٧/٤ - ١٥٦٨) «الكامل»، وترجمة محمد بن يحيى بن قيس المأربى (٢٢٣٩/٦) «الكامل»، وترجمة عمرو بن الحصين الكلابى (١٧٩٩/٥) «الكامل»، وترجمة إبراهيم بن فهد بن حكيم البصرى (٢٦٨/١) «الكامل».

○ وقولهم: «**فلان لم يقبل الناس حديثه أو غير مقبول الحديث أو غير مقبول**» إن كان هذا بمعنى النفى لعموم القبول، أى لا يصلح فى الاحتجاج ولا فى المتابعات، أما إن كان بمعنى أنهم لم يقبلوه على سبيل الاحتجاج فقط فمحله أرفع من ذلك، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ما كان يدرى ما هذا الشأن ولا كان شأنه**» الأصل فى هذا اللفظ أنه ليس بشىء فى الحديث، إلا أنه قد يرد هذا اللفظ وما فى معناه من ألفاظ بمعنى نفى الكمال فقط، ولا عجب فى هذا فإن إطلاق العموم وإرادة الخصوص موجود فى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وفى كلام أهل العلم قديماً وحديثاً، وقد جاء فى «لسان الميزان» ترجمة إبراهيم بن عمر القصار قال الكنانى: لم يكن الحديث من صنعته، والرجل قد وثقه أبو بكر بن موسى الحداد وقال: «ثقة»، وقال الحافظ ابن حجر: «والقدح بهذا إنما يجىء على مذهب أهل التشديد ممن يشترط فيمن يقبل حديثه أن يكون من أهل الفن، وقد جاء ذلك عن الإمام

مالك وعن قليل ولم يشترط ذلك الجمهور، فإن كان الراوى ضابطاً لما سمعه ولاسيما إن كان قديماً لم يقدح ذلك فى مرويه، ثم إنْ تعاطى ما لا يعرفه فى الكلام على الحديث لم يقبل منه وبالله التوفيق». اهـ (٨٧/١) . قلت: «وما قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله غاية فى التحقيق لأن الرجل قد وُثِّق لكن ما هو المعهود من إطلاقهم لهذا اللفظ؟ الظاهر أنهم يقولون ذلك فيمن يعد مغفلاً لا يدرى عن ضبط الحديث شيئاً ولا يسلك سبيل أهل الإتقان فى التحمل والأداء، فإطلاق الحافظ ابن حجر فى هذا الموضع ينبغى أن يحمل على من ثبت أنه ثقة، والجمع أولى من دعوى تعارض كلام الأئمة، وهذا ابن حبان رحمه الله يقول فى أحمد بن محمد بن غالب الباهلى غلام خليل الذى كذبه بعضهم: «كان يتقشف ولم يكن من شأنه كان يحدث كلما يسأل» (٢٧٣/١) «لسان الميزان» وابن حبان مذهبه معروف فى أنه لا يشترط فى عدالة الراوى فى النقل أن يكون من أهل الفن الممارسين له بل قد يوثق من هو مجهول عند أهل الفن على ما سيأتى بيانه فى القسم الثالث من هذا الكتاب إن شاء الله عند الكلام على تراجم أئمة الجرح والتعديل وبيان المتشدد منهم والمتساهل والمعتدل.

○ وقولهم: «**فلان لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه**» أى أن الأحاديث التى يرويها لا يتابع عليها إلا من الضعفاء.

○ ونحو قولهم: «**لا يتابعه إلا من هو مثله أو قريب منه**».

○ وقولهم: «**فلان إنما يحدث عنه مجنون أو أحمق**» قاله يحيى بن بكير فى عنبسة بن خالد بن يزيد وزاد: «كان يجيئنى ولم يكن موضعاً للكتابة أن يكتب عنه» (١٥٤/٨) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «**فلان شغله القرآن أو الغزو عن الحديث أو فلان مسلم صاحب غزو**» وهذا اللفظ قاله ابن معين فى محمد بن مصعب بن صدقة القرقسانى وقال مرة: «ليس يدرى ما الحديث»، وقال مرة: «لا شىء» (٢٧٨/٣) «تاريخ بغداد». ولكن إذا قامت قرينة تدل على أن حال الراوى – مع اشتغاله بالعبادة

أو الغزو – قوى فى الحديث فيعمل بها فى محلها والله أعلم.

○ وأما قولهم: «فلان لا يتعمد الكذب» فمعنى ذلك أن الأحاديث المكذوبة تجرى على لسانه ولم يميزها لقلة علمه وعدم معرفته بهذا الفن ويقع منه ذلك على سبيل الغفلة لا التعمد وإلا كان كذاباً، فإذا فحشت الأخطاء فى حديثه رد حديثه، كما قال ابن أبى حاتم سمعت أبا زرعة ذكر جبارة بن المغلس فقال: «قال لى ابن نمير: ما هو عندى ممن يكذب، قلت: كتبت عنه؟ قال: نعم، قلت: تحدث عنه؟ قال: لا – قلت: ما حاله؟ قال: كان يوضع له الحديث فيحدث به وما كان عندى ممن يتعمد الكذب»، انظر «الجرح والتعديل» وانظر «تهذيب التهذيب» (٥٨/٢) لكن هذا اللفظ يأتى أيضاً فيمن يصلح للشواهد والمتابعات فقد قال ابن عدى فى سعيد بن سنان: «أحاديثه غرائب وأفراد وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب والوضع لا إسناداً ولا متناً ولعله إنما يهم فى الشىء بعد الشىء ورواياته تحتمل وتقبل» (١٢٠٠/٣) وقوله: «أرجو أنه لا يتعمد الكذب» أقل من قولهم: «لا يتعمد الكذب» لأن رجاء الشىء لا يلزم منه تحققه ورجاء[1] انتفاؤه، ومن التراجم التى ورد فيها هذا اللفظ على سبيل الجرح الخفيف قول ابن عدى أيضاً فى شبيب بن شيبة الخطيب: «وأرجو أن شبيباً لا يتعمد الكذب بل لعله يهم فى بعض حديثه» (١٣٤٨/٤) «الكامل» وقول ابن عدى فى عبد الله بن صالح الليث: «مستقيم الحديث إلا أنه يقع فى حديثه فى أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد الكذب» (٢٥٩/٥) «تهذيب التهذيب» «والكامل» (١٥٢٥/٤).

○ وقول أبى زرعة فى عبد الله بن صالح أيضاً: «لم يكن عندى ممن يتعمد الكذب وكان حسن الحديث» (ص ١٤٩) كما فى حاشية على «الضعفاء» للنسائى.

○ وقول الفلاس فى الحسن بن جعفر: «صدوق منكر الحديث»، والرجل قد قال فيه ابن عدى: «وهو عندى ممن لا يتعمد الكذب وهو صدوق كما قال عمرو بن على، ولعل هذه الأحاديث التى أنكرت عليه توهمها توهماً أو شبه عليه فغلط» (٧٢٢/٢) «الكامل»، فمن مجموع هذه التراجم يظهر أن هذا اللفظ ليس

---

(١) انتفاء الشىء لا يلزم منه

من مراتب الترك بل هو من أهل الثالثة من مراتب التجريح فتأمل والله الهادى إلى سبيل الرشاد.

○ وقولهم: «**فلان لا يجوز فى الضحايا**» أى به عيب يرده لأن الأضحية لها شروط فإن كانت معيبة فلا تجزىء فى بابها، يدل على هذا أن ابن معين رحمه الله قال فى سويد بن عبد العزيز: «ليس بثقة»، وقال مرة: «ليس بشىء»، وقال مرة: «ضعيف»، وقال مرة: «لا يجوز فى الضحايا» (٢٧٦/٤) «تهذيب التهذيب»، وابن معين يقول فى كثير من الرواة: «ضعيف» على سبيل الجرح الشديد كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى.

○ وقولهم: «**فلان قد أغنى الله عنه**» أى لم نحتج إلى روايته بل كفانا الله برواية الثقات، وأما هو فليس عنده شىء يحتاج إليه فيه، وهذا اللفظ قاله الجوزجانى فى أسد بن عامر البجلى، وقد قال فيه عثمان بن أبى شيبة: «هو والريح عندهم سواء». اهـ من «لسان الميزان» (٣٨٤/١) والذى فى كتاب «أحوال الرجال»: «أسد بن عمرو وأبو يوسف ومحمد بن الحسن واللؤلؤى قد: «**فرغ الله منهم**»». اهـ (ص ٧٦ - ٧٧).

○ وقولهم: «**فلان عافاه الله فى كل شىء إلا فى هذا الحديث**» قال ابن المبارك فى حبيب بن خالد المالكى: «ليس بشىء، فقيل له: إنه وإنه، فأبى، فلما أكثروا عليه فى وصفه وشأنه قال: عافاه الله فى كل شىء إلا فى هذا الحديث»، (١٧٤/٢) «لسان الميزان» والحديث فى الأمر بالمعروف، وليس بخافٍ أن هذا الحكم مقيد بهذا الحديث وليس عاماً لكن المقصود بيان معنى اللفظ لو ورد عاماً فى موضع آخر، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان أحاديثه تشبه أحاديث القصاص ليس لها أصل**» قاله العقيلى فى حكامة بنت عثمان بن دينار (٣٣١/٢) «لسان الميزان». ونحوه: «**فلان أحاديثه ليس لها خطم ولا أزمة**» أى بغير أسانيد وهذا يدل على عدم اشتغاله بالمسندات، والجرح بذلك محمول على كثرة ذلك فى حديثه وغلبيته، ونحوه: قولهم:

«**فلان ضعيف يشبه القصاص**» كما قال ابن عدى فى عبد العزيز بن حوزان – بالمهملة – وقيل: جوزان – بالجيم–: «كان ضعيفاً يشبه القصاص لا أعلم له فى المسند شيئاً» (٢٩/٤) «لسان الميزان»، وانظر «الكامل» (١٩٣٠/٥).

○ وقولهم: «**فلان لا يحسن يتكلم**» أى ليس بشىء قاله شعبة فى إبراهيم السكسكى مضعفاً له (١٣٢/١) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «**أصحاب الحديث لا يرفعون بفلان رأسا**» أى ليس بشىء عندهم.

○ وقولهم: «**فلان صاحب شعر أو إنما يكتب عن فلان الشعر أما الحديث فلا**» وهذا إن كان سببه كثرة الخطأ وفحش الروايات، أما إن كان بسبب البدعة فهذا له تقسيم آخر، وقد قال أبو خيثمة فى محمد بن سلام بن عبد الله الجمحى: «لا يُكتب عنه الحديث، رجل يرمى بالقدر إنما يكتب عنه الشعر أما الحديث فلا» (١٨٣/٥) «لسان الميزان». ورواية المبتدعة فيها تفصيل يأتى فى القسم الثانى إن شاء الله من هذا الكتاب.

○ ومن ذلك قول أبى زرعة لما سئل عن حفص بن دينار الضبعى: «**أى شىء تصنعون به**».

○ وقولهم: «**فلان رجل لا يحفظ وليس عنده كتب**» اعلم أن الضبط الذى هو من شروط صحة الرواية إما أن يكون ضبط فؤاد لمن يحدث من حفظه وإما أن يكون ضبط كتاب لمن يحدث من كتابه، فالرجل الذى لا يحفظ لكن عنده كتابه لا يضره إن حدث من كتابه، أما إذا كان لا يحفظ وليس عنده كتاب فلا بد أن التخليط يكثر فى حديثه، وقد قال أبو حاتم فى عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمى: «ليس هذا عندى بشىء رجل لا يحفظ وليس عنده كتب» (٨/٦) «الجرح والتعديل». هذا ما قاله أبو حاتم رحمه الله، وإن كان لا يلزم من اللفظ بمفرده الجرح الشديد، فليس كل من لا يحفظ كان متروكاً، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان لا أحد**» أى لا شىء، واللفظ قاله ابن معين فى محمد بن زياد بن زبار (٢٥٨/٧) «الجرح والتعديل»، والرجل قد تركه أبو حاتم.

○ وقولهم: «**فلان مسكين فى الحديث**» أى لا يلتفت له الناس، فليس هو بشىء وذلك إما لقلة حديثه وعدم اشتغاله بهذا العلم، وإما لغفلته فى الرواية، ويحتمل أن يكون نفياً للكمال كما أنه يحتمل أن يكون الراوى متروكاً كذاباً، وقد قال الجوزجانى فى أبى هارون العبدى عمارة بن جوين العبدى: «كذاب مفترٍ سمعت سعيد بن عامر يقول: مسكين أبو هارون العبدى، ثم ذكر أبا حفص العبدى وقال: قريب منه وهو صاحبه فيرفض حديثهما» اهـ (ص ٩٧) من «أحوال الرجال»)، وقد قال هذا اللفظ ابن المبارك فى الإمام أبى حنيفة رحمه الله، فقد جاء فى «الجرح والتعديل» للرازى أن ابن المبارك تركه بأخرة، وقال مرة: «كان أبو حنيفة مسكيناً فى الحديث» (٤٥٠/٨) وقد سبق التنبيه على أن القصد هو بيان معنى ألفاظ الجرح والتعديل وبيان منزلتهما فى سلم الجرح والتعديل، أما حال الرواة فينظر فى محله. وأيضاً كنت أظن لفظ «المسكين» معنى الضعيف الذى يستشهد به فلما وقفت على هاتين الترجمتين اتضح لى أن هذا اللفظ شديد الجرح والمسكين هو الذى ليس عنده شىء إلا القليل، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان أحاديثه عامتها أو كلها ضعيفة، أو ضعيف فى كل ما يرويه، أو كلها أو عامتها فيها نظر، أو مقلوبة، أو لا يتابع عليها، أو مناكير، أو غير محفوظة**» واعلم أنهم إذا قالوا فى الراوى: «ضعيف» أو غير ذلك من ألفاظ الجرح التى سبقت فى المراتب الثلاث السابقة فمعناه أن صوابه أكثر من خطئه لكن إذا قالوا هذه الألفاظ فمعنى ذلك أن الإمام منهم تبحر حديث الراوى وجمع ورأى أن الأخطاء أكثر من الاستقامة، فالأصل من هذه الألفاظ الجرح الشديد إلا أن تظهر قرينة تدل على خلاف هذا، وأيضاً كما سبق أن المسألة اجتهادية فقد يترك حديث الراوى لأنه أخطأ فى حديث واحد أو حديثين لقلة ما عنده فقد لا يكون معه غيرهما، وقد لا يضره إذا أخطأ فى عشرة أحاديث بل تنغمر فى سعة ما روى وهذا شأن المكثرين من أهل الضبط، وقد قلت هنا اجتهاداً منى

ثم وقفت على قول ابن معين رحمه الله فى عبيد الله بن زحر الصخرى الإفريقى الكنانى: «ليس بشىء» وسئل عنه فقال: «كل حديثه عندى ضعيف» (١٢٠/٣) «ضعفاء العقيلى»، وفى «تاريخ بغداد» قال جزرة فى حرام بن عثمان الأنصارى: «الحديث عن حرام حرام عامة حديثه منكر» (٢٧٩/٨). وقول البرقانى فى النقاش – وهو متروك كما قال الذهبى –: «كل حديثه منكر» (٩٠٨/٣ – ٩٠٩) «تذكرة الحفاظ»، ومن تتبع صنيع الحافظ ابن عدى فى «كامله» علم أنه يقول هذه الألفاظ على من فحش خطؤه وترك حديثه أو اتهم بسرقة الحديث – غالباً – كما فى ترجمة حسين بن على بن الأسود وحفص بن سليمان أبى عمر الأسدى الذى كذبه بعضهم وقال بعضهم: «تركوه» (٧٩١/٢) وترجمة حفص بن عمر بن ميمون العدنى (٧٩٣/٢ – ٧٩٤) وترجمة عمرو بن الأزهر العتكى (١٧٨٤/٥ – ١٧٨٥) «الكامل» وغيرهم وغيرهم. إلا أنه رحمه الله قد يقول هذا على من يكتب حديثه – وهذا خلاف الأصل – كما فى عمرو بن حكام (١٧٨٨/٥) وبكر بن سليم الصواف (٤٦٣/٢) وداود بن زبرقان (٩٦١/٣ – ٩٦٥) وعبد الله بن جعفر بن نجيح والد الإمام على ابن المدينى (١٤٩٧/٤) وإسماعيل بن رافع بن عويمر وغيرهم، فالذى ينظر فى «الكامل» عليه أن يتأنى فى هذه الألفاظ وينظر ماذا قصد بها ابن عدى، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ما وضع فى يده شىء إلا قرأه ولا يبالى ما دفع إليه يقرؤه**» قالهما قتيبة فى رشدين بن سعد (١٠٠٩/٣) «الكامل». وهذا معناه أنه شديد الغفلة ولا يميز حديثه من حديث غيره، فيأتى إليه الكذابون ليلقنوه فإذا دفعوا إليه جزءاً وقالوا له إن هذا الجزء من مسموعاتك من الشيخ الفلانى ونريد أن نسمعه منك فإنه يروى لهم ويقرأ عليهم، ولو كان ثقة ضابطاً لميَّز هذا من حديثه، وهذان اللفظان يدلان على فحش هذا وكثرته من الراوى، ونحوه قولهم: «**كان ممن يجيب فى كل ما يسأل عنه**» ومعناه أنه يقال له: حدَّثك فلان قال حدثنا فلان قال حدثنا فلان....بكذا وكذا؟ فيقول: نعم حدثنى فلان قال حدثنى فلان قال حدثنا فلان بكذا وكذا، وهذا ما يسمونه بأنه يقبل التلقين،

وقد قال ابن حبان فى رشدين بن سعد موضحاً سبب ضعفه: «كان ممن يجيب فى كل ما يسأل عنه ويقرأ كل ما يدفع إليه سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه......» (١/٣٠٣) «المجروحين»، وهذه الألفاظ تكون شديدة الجرح إذا كان أكثر حديث الراوى أو كله من هذا القبيل، أما إذا كان ذلك قليلاً فى حديثه أو فى آخر أمره فيؤخذ عنه الصحيح ويترك ما قبل فيه التلقين.

○ وقولهم: «**فلان ليس بصاحب علم بل صاحب عمود أو إنما يعرف بالصلاة ولا يعرف بالحديث**» قاله أحمد فى عبيد الله بن زياد بن سمعان (٩/٤٥٦) «تاريخ بغداد»، وفى «تهذيب التهذيب» (٥/٢١٩) والكلام فيه شديد الجرح كما فى «تهذيب التهذيب»، والله أعلم.

○ وقولهم: «**كان فلان يرفع أشياء لا ترفع**» اعلم أن هذا اللفظ إن كان بمعنى أنه رفع أشياء لم يرفعها غيره ولم يكثر ذلك فى حديثه فمحله مراتب الشواهد، وإن كان بمعنى أنه رفع أشياء منكرة جداً لا يرفعها إلى النبى – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – إلا رجل مغفل بليد لا خبرة له ولا معرفة له بما يليق وما لا يليق به – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – فهو جرح شديد، يدل على هذا قول ابن معين فى عبد الله بن مسلم بن هرمز: «ضعيف ليس حديثه عندهم بشىء كان يرفع أشياء لا ترفع» (٤/١٤٧٥) «الكامل»، وقال فيه مرة: «ضعيف»، وقال مرة: «ليس بشىء»، وقال فيه أحمد: «ضعيف الحديث ليس بشى»، كما فى «كامل ابن عدى». ونحوه قولهم: «**روى أشياء لم يروها أحد**» فالحال فيه كما فى قولهم: «كان يرفع أشياء لا ترفع»، وقد قال أحمد فى وهب بن وهب أبى البخترى: «كان كذاباً يضع الحديث روى أشياء لم يروها أحد» (٩/٢٥) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «**فلان ضعيف ضعيف**» سبق فى مراتب التعديل أن تكرار الصفة يزيد الحكم تأكيداً ورفعة، وهنا تكرار الصفة – ما لم تكن تفسيراً – يدل على شدة الجرح، وهذا اللفظ معناه أن الراوى ضعيف جداً أو ليس بشىء،

ومن أكثر من استعمل هذا اللفظ فى الجرح الشديد - فيما أعلم - الإمام أبو الحسن على بن عبد الله المدينى شيخ البخارى كما فى «سؤالات محمد بن عثمان بن أبى شيبة لابن المدينى» فقال فى أيوب بن خوط: «ضعيف ضعيف لا يكتب حديثه»، وقال فى سليمان بن أبى سليمان القفلانى: «ضعيف ضعيف ليس بشىء»، وكذا فى يزيد بن عياض بن جعدبة، وقال فى موسى بن محمد بن إبراهيم: «كان ضعيفاً ضعيفاً ضعيفاً»، وقال فى أبى بكر الهذلانى: «ضعيف ليس بشىء»، وقال مرة: «ضعيف جداً»، وقال مرة: «ضعيف ضعيف»، وصرح غيره فيه بالترك بل كذبه بعضهم، انظر (٤٦/١٢) «تهذيب التهذيب».

وقد قال ابن معين فى عثمان بن مطر الشيبانى: «كان ضعيفاً ضعيفاً»، وقال مرة: «ليس بشىء»، ولكن ابن معين يقول: «ضعيف» على من هو ليس بثقة - فى الغالب - كما سيأتى إن شاء الله.

○ وقولهم: **«فلان عَدَم»** قال الذهبى فى خراش بن عبد الله: «عدم ما روى عنه إلا أبو سعيد العدوى الكذاب» (٢٠٩/١) «المغنى». «والعَدَم والعُدْم والعُدُم: فقدان الشىء وذهابه، والعدم الفقر، والعدم العديم الذى لا شىء عنده، ورجل عديم أى لا عقل له..... وعديم ومعدوم أى لا مال له»، (٣٩٢/١٢ - ٣٩٣) «لسان العرب» وهذا بمعنى أن الراوى لا شىء، مجهول، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان مباعد الحديث»** سبق أن قولهم: «مقارب الحديث» بمعنى أنه يقرب منه حديث الثقات أو يقرب حديثه من حديث الثقات وعكس ذلك «مباعد الحديث» أى أنه بعيد عن حديث الثقات، فإن قيل: **«مباعد الحديث جداً أو ليس بينه وبين حديث الثقات قرب البتة»** فهو جرح شديد أشد من

هذا اللفظ، وأحسن أحواله أن يكون فى هذه المرتبة. ونحو هذا اللفظ قولهم: «**ليس بالقوى ولا بالقريب**» وقد يطلق ذلك على المتهمين فقد قال السعدى فى سيف وعمار ابنى أخت الثورى: «ليسا بالقويين فى الحديث ولا قريباً» (ص ٨٧) «أحوال الرجال». والكلام فى سيف شديد الجرح فقد قال يحيى: «كان شيخاً هاهنا كذاباً خبيثاً»، وقال مرة: «ليس بثقة»، كما فى «الكامل» (١٢٦٧/٣)، فإن قيل: هذا اللفظ – أعنى قوله: «ليس بالقوى ولا بالقريب» – يدل على أنه متروك أو كذاب لأن الذهبى رحمه الله اعترض على السعدى فقال: «لم ينصف أبو إسحاق فإن سيفاً ليس بثقة وعماراً صدوق». قلت: إنكار الذهبى لا يلزم منه أنه رحمه الله يرى أن الأصل فى هذا اللفظ ليس منزلة المتروك أو الكذاب، بل الظاهر أن هذا الإنكار لأن أبا إسحاق السعدى سوَّى بين سيف وعمار وجمعهما فى حكم واحد وبينهما ما بين غير الثقة والصدوق فلا يحسن جمعهما فى لفظ واحد من ألفاظ الجرح والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان واه لا يكاد يعرف**» قاله الذهبى فى أبان بن سفيان (٦/١) «المغنى».

○ قولهم: «**فلان أُمِّى غافل لا يدرى ما الحديث**» قاله الذهبى فى محمد بن الحسن الإستراباذى العطار (٥٦٧/٢) «المغنى».

○ وقولهم: «**فلان يحدث كما يجىء على قلبه**» وهذا دليل على الغفلة الشديدة وأنه يحدث بالحديث على وجوه متعددة غفلة ووهماً، قال أبو بكر الأبهرى المالكى: «جلست إلى أزرق بن دريد ومعه جزء فيه «قال الأصمعى» وهو يحدث، فكان يقول فى واحد: حدثنا الريّاشىّ، وفى آخر: حدثنا أبو حاتم، وفى آخر: حدثنا ابن أخى الأصمعى عن الأصمعى كما يجىء على قلبه». اهـ (ص ١٢٣ – ١٢٤) «من سؤالات السهمى للدارقطنى».

○ قولهم: «**فلان طبل**» قال أبو على الحافظ الحسين بن على فى محمد بن أبى الطيب أحمد بن أبى القاسم أبى الفتح البغوى: «طبل لا يدرى ما يخرج من

رأسه» (٣١٢/١) «تاريخ بغداد»، وجاء فى «النبلاء»: «سئل أبو أحمد الحاكم ما يقول الشيخ فيمن جعل عمر بن زرارة الحدثى عمرو بن زرارة الكلابى؟ فقال: من هذا الطبل؟ فقالوا له: هو أبو عبد الله بن البيع» (٤٠٨/١١) وفى «تذكرة الحفاظ»: «فقال من هذا الطفل؟- بالفاء - الذى لا يفصل بينهما؟» (١٠٦٦/٣) والظاهر لى أن لفظ «فلان طبل» أنه ليس بشىء ولا يفهم ولا يعرف ما يخرج من رأسه كما سبق من قول أبى على الحافظ. أما قولهم: «فلان طفل» أى أنه صبى ليس له رسوخ وليس بقوى فى هذا الشأن كما سبق فى المرتبة الثالثة، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان أقشعر من حديثه»** وقد سبق قولهم: «فلان يهابون حديثه أو يخافون حديثه» أى لكثرة ما فيه من المناكير والأوهام، وعندى أن هذا اللفظ أشد فى الجرح من هذين اللفظين لأنه يدل على أن الراوى روى أشياء منكرة جداً فى صفات الله عز وجل مثلاً أو فى حق رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وأصحابه أو روى أشياء مقتضاها الطعن فى الشريعة، وقد قال أبو داود: «بلغنى أن يحيى كان يقشعر من أحاديث فليح بن سليمان»، وقال فيه ابن معين: «فليح ليس بثقة ولا ابنه» (٣٥٣/٧) «النبلاء»، وجاء فى «تهذيب التهذيب» قال ابن القطان: «أصعب ما رمى به فليح ما روى عن يحيى بن معين عن أبى كامل قال: كنا نتهمه لأنه كان يتناول أصحاب النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -». قال الحافظ: «كذا ذكر هذا وهكذا ابن القطان فى كتاب «البيان» له وهو من التصحيف الشنيع الذى وقع له والصواب ما تقدم - أى أنه كان يتناول رجال الزهرى أو مالك على قولين» - ثم ذكر أن الوهم فى ذلك من الباجى (٣٠٤/٨ - ٣٠٥) والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان ما أضعف حديثه»** وهذا أشد ضعفاً من قولهم: «ضعيف الحديث» من أجل أداة التعجب، وقد قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبى يقول: «محمد بن مسلم الطائفى ما أضعف حديثه، وضعفه جداً» (٦٦/١) كتاب «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد.

○ وقولهم: **«فلان كودن»** «والكودن» كما فى مادة «كدن» من «اللسان»

«والقاموس»: «الحصان الهجين أو البغل وشبه به الرجل البليد، قال بشر بن موسى سمعت ابن معين يقول: ويل للمحدث إذا استضعفه أصحاب الحديث، قلت يعملون ماذا؟ قال: إن كان كودناً سرقوا كتبه وأفسدوا حديثه وحبسوه وهو حاقن حتى يأخذه الحصر فقتلوه شر قتلة، وإن كان فحلاً استضعفهم وكانوا بين أمره ونهيه، قلت: وكيف يكون ذكراً؟ قال: يعرف ما يخرج من رأسه» (٩٣/١١) «النبلاء».

○ وقولهم: «**فلان كان صاحب حمام**» أى ليس من أهل الحديث، وهذا هو الظاهر من هذا اللفظ وإن كان القواريرى قاله فى بندار لأنه لا يرضاه (١٠٣/٢) «تاريخ بغداد»، وكان ابن معين لا يعبأ به ويستضعفه، قال الأزدى: «بندار قد كتب عنه الناس وقبلوه وليس قول يحيى والقواريرى مما يجرحه وما رأيت أحداً يذكره إلا بخير وصدق» (١٠٣/٢) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «**فلان رجل مغفل لا يحسن قُبَيْلَه من دُبَيْرِه**» هذا اللفظ يدل على الغفلة الشديدة، وإن كان قيل فى أحد الأثبات كما فى «تاريخ بغداد» ترجمة عفان بن مسلم الصفار: كان على مسألة معاذ بن معاذ فقيل له: «ما تصنع بعفان وهو رجل مغفل لا يحسن قبيله من دبيره فسكت (٢٧٠/١٢) كذا قيل وأما عفان فمن تكلم فيه بهذا فقد آذى نفسه، وما ذكرت هذا إقراراً له فى عفان ولكن من أجل معرفة اللفظ ومنزلته، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان طويل اللحية**» اعلم أن هذا اللفظ يأتى على معنيين: الأول: وهو التجريح لمن قيل فيه هذا ومحله هذه المرتبة، ويكون معناه أنه مغفل يرفع الموقوفات ويسند المرسلات مع كثرة هذا فى حديثه، والثانى: وهو الوصف الخِلْقى – بسكون اللام – وهذا لا صلة له فى الجرح أو التعديل بل يكون دليلاً على حسن الهيئة، وغفر الله للمحدثين الذين استعملوا مثل هذا اللفظ فى التجريح.

أما المعنى الأول: فقد جاء فى ترجمة مجالد بن سعيد الهمدانى قال أحمد: «يرفع كثيراً مما لا يرفعه الناس ليس بشىء»، وقيل لخالد الطحان: «دخلت الكوفة

فلم لم تكتب عن مجالد؟ فقال: لأنه كان طويل اللحية» (٤٣٨/٣) «الميزان». وساق ابن حبان إسناده إلى الإمام أبى حنيفة رحمه الله قال: «يقولون من كان طويل اللحية لم يكن له عقل ولقد رأيت علقمة بن مرثد طويل اللحية وافر العقل» (١٦٢/٩) «الثقات»، وفى «تاريخ بغداد» ترجمة الحسين بن الحسن بن سعد بن عطية بن جنادة العوفى: قال الخطيب: «كان العوفى طويل اللحية جداً ثم ذكر حكاية عن امرأة تخاطبه بأن طول لحيته أفسد عقله.....» (٣١/٨) فمن خلال هذا يعلم أن الوصف بطول اللحية يدل على الغفلة التى تؤدى إلى رفع الموقوفات وإسناد المرسلات، فهذا هو الأصل ولا يترك إلا لقرينة أقوى من ذلك. وأما المعنى الثانى: هو الوصف الخلقى ففى تراجم كثيرة أكتفى بواحدة، قال أحمد بن سيار المروزى: «يحيى بن يحيى - يعنى ابن بكير عالم خراسان - من موالى بنى منقر كان ثقة حسن الوجه طويل اللحية خيراً فاضلاً صائناً لنفسه» (٥١٨/١٠) «النبلاء» وانظر ترجمة عمرو بن زرارة بن واقد (٤٠٧/١١) «النبلاء»، وترجمة ابن قدامة شيخ الإسلام موفق الدين أبى محمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن قدامة (١٦٨/٢٢) «النبلاء».

○ وقولهم: **«فلان حاطب ليل»** جاء فى «لسان العرب»: «رجل حاطب ليل: يتكلم بالغث والسمين، مخلط فى كلامه وأمره لا يتفقد كلامه، كالحاطب بالليل الذى يحطب كل ردىء وجيد لأنه لا يبصر ما يجمع فى حبله، قال الأزهرى: شُبِّه الجانى على نفسه فى لسانه بحاطب الليل لأنه إذا حطب ليلاً ربما وقعت يده على أفعى فنهسته وكذلك الذى لا يلزم لسانه ويهجو الناس ويذمهم ربما كان ذلك سبباً لحتفه». اهـ (٣٢٢/١)، وقد قال الدارقطنى فى محمد بن مروان القطان: «شيخ من الشيعة حاطب ليل متروك لا يكاد يحدث عن ثقة» (ص ٦٢) من «سؤالات البرقانى للدارقطنى» رحمهما الله. وقال أبو خليد لسعيد بن عبد العزيز: «خذ عن سعيد بن بشير مولى بنى نصر التفسير ودع ما سوى ذلك فإنه كان حاطب ليل» (١٠٠/٢) «ضعفاء العقيلى».

وأنت إذا نظرت فى هذا علمت أن الوصف بذلك يدل على أن الراوى

ليس عنده تمييز ولا معرفة بالصحيح والسقيم، وهذا إما لقلة اشتغاله بهذا العلم أو لإحكام غفلته.

غير أن هذا اللفظ ورد أيضاً فى حق بعض الأئمة المشاهير، كما قال الشعبى فى قتادة بن دعامة السدوسى: «قتادة حاطب ليل»، فقال عبد الكريم الجوزى لابن عيينة – بعد أن ذكر بعض ما سبق عن أهل اللغة –: «هذا مثل ضربته لك لطالب العلم أنه إذا حمل من العلم ما لا يطيقه قتله علمه كما قتلت الأفعى حاطب الليل» (٢٧٢/٥) «النبلاء»، وقال مالك بن أنس: «كان ابن جريج حاطب ليل»، وقال يزيد بن زريع: «كان ابن جريج صاحب غثاء» (٣٢٩/٦) «النبلاء» وقيل هذا فى الثورى أيضاً – وهذا اللفظ إذا أطلق فى هؤلاء الأئمة فلا يجوز لطالب علم أن يقول: إن هؤلاء الأئمة يروون الغث والسمين بدون علم منهم، أو بدون تمييز لهذا من ذاك ، ولكن معنى ذلك فى حق هؤلاء الكبار أنهم يروون عن كل أحد ولا يتحرون الرواية عن الثقات، وقد يكون لهم فى ذلك مقاصد معتبرة عند أهل الحديث كأن يكون قصدهم نشر الأخبار فى الأمصار كما ذكره ابن حبان عن الثورى فى ترجمة جابر بن يزيد الجعفى (٢٠٣/١) «المجروحين»، إذا علمت هذا اتضح لك أن صنيع الدكتور الهاشمى فى رسالته النفيسة: «شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال» – فيه قصور، حيث أشار إلى أن هذا اللفظ من عبارات التجريح ولم يفصّل بين ما إذا قيلت فى إمام مشهور أو فى غيره، وإن كان الأصل فى إطلاقها الجرح الشديد لكنه من عادته فى هذه الرسالة أن يذكر الوجوه التى استعمل فيها اللفظ، وهذه الكلمة فى حق المشاهير ليست جرحاً، غاية ما فيها أنها تدل على أن الإمام منهم ليس ممن ينتقى وهذا مذهب بعض الأئمة، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان خليق أن أدعه**» كما قاله ابن المدينى عن يحيى بن سعيد فى هشام بن حجير المكى (٣٣/١١) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «**خذوا – عن فلان عبادته وحسبكم**» أى أنه ليس بشىء فى الحديث.

○ وقولهم: «**فلان الاشتغال بحديثه شغل لا يحتاج إليه**».

○ وقولهم: «**فلان لا نبالى روى أو لم يرو**» قال أبو داود لأحمد: «سليمان بن أرقم روى عن الزهرى عن أنس فى التلبية، فقال: لا نبالى روى أو لم يرو»، وقد قال ابنه عبد الله: سمعت أبى يقول: «لا يسوى حديثه شيئاً ولا يروى عنه الحديث» (١٤/٩) «تاريخ بغداد»، وكلام الأئمة فيه شديد وإن كان الحافظ قد ترجم له بقوله : «ضعيف».

○ وقولهم: «**فلان لا شىء كان فى رجله خيط**» قاله أبو عروبة فى العباس بن الحسن الخِضْرمى بمعجمة مكسورة وسكون الضاد كما فى «سؤالات السهمى للدارقطنى (ص ٢٤٢). و «الميزان» (٣٨٣/٢).

○ ومن ذلك قول الشافعى: «**كان الربيع** – أى ابن صبيح السعدى – **غزاء وإذا مدح الرجل بغير صناعته فقد وهص**» أى دق عنقه كما فى «الجرح والتعديل» (٤٦٥/٣) و «تهذيب التهذيب» (٢٤٧/٣). «وقوله وهص: يقال وهصه وهصاً فهو موهوص ووهيص: دقه وكسره، وقال ثعلب: فدغه وهو كسر الرطب، ووهصه الديْن أى دق عنقه، ووهصه ضرب به الأرض، وقال أبو عبيد: وهصه يعنى كسره ودقه.....» (١٠٨/٧) «اللسان».

○ ومن ذلك قول ابن معين لما سئل: «أيهما أمثل العرزمى أو ابن أبى رافع – أى محمد بن عبيد الله –؟ قال: «**ما فيها ماثل**» وقال مرة فى ابن أبى رافع: «ليس بشىء» (٣٢١/٩) «تهذيب التهذيب».

○ وقول شعبة لعيسى بن يونس: «**لو رأيت أبا الزبير لرأيت شرطياً بيده خشبة**» فقال عيسى: «ما لقى منك أبو الزبير» (٣٨٢/٥) «النبلاء»، وقول شعبة معناه أن أبا الزبير ليس من أهل الحديث، وكلام شعبة فى أبى الزبير شديد ومذهبه فيه معروف، وأما حال أبى الزبير فينظر فى محله من كتب التراجم.

○ ومن ذلك قول أحدهم: «**إنى لأعجب ممن يعد فلاناً من المحدثين**»

فهذا اللفظ معناه أنه ليس بشيء وقد يكون نفياً للكمال فقط وقد قال ابن معين: «إنى لأعجب ممن يعد فليحاً وابن أبى الزناد من المحدثين» (١٦٩/٨) «النبلاء».

○ وكقول الثورى حين بلغه أن إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق السبيعى قد حدث وكان لا يحفظ فى أول أمره: «**قد نبعت عين فى السبيع إلا أنها مالحة**» فبلغ ذلك عيسى بن يونس أخا إسرائيل فأتى سفيان فسأله أن يكف عنه (٢١/٧) «تاريخ بغداد»، وقول سفيان يدل على أن إسرائيل كان عنده حديث لكن لم ينتفع به لعدم حفظه وتخليطه كما لا ينتفع بالعين المالحة مع كثرة مائها، أما إسرائيل فقد حسن حاله وصار من المشاهير بعد ذلك، وقد قال يحيى القطان: «كان لا يحفظ ثم حفظ بعد» (٢١/٧) «تاريخ بغداد».

فى «ضعفاء العقيلى»: قال حماد بن زيد بعد ما جلس مهدى بن هلال بأيام – أى جلس للتحديث –: ما هذه العين المالحة التى نبعت قبلكم؟ قال: نعم يا أبا إسماعيل» (٢٣/١).

○ وقول أحدهم: «**فلان ألق حديثه فى دِجْلة**» قاله أحمد فى الحكم بن عبد الله بن سعيد الأيلى وإسحاق بن أبى فروة (ص ١٥٢) «أحوال الرجال».

○ وقولهم: «**فلان طار مع الغراب**» جاء فى «كامل ابن عدى» ترجمة على بن غراب قال السعدى: «ساقط»، وسئل يحيى عنه فقال: «طار مع الغراب»، وسئل عنه مرة أخرى فقال: «هو المسكين صدوق» اهـ، أى أنهم لم يرغبوا عن حديثه لتهمته أو لقدح فى عدالته، ولكن إما لروايته الأشياء الموضوعة وعدم ضبطه وإما لتشيعه أو صحبته وزير المهدى انظر (١٨٤٨/٥) من «الكامل». وإن كان يحيى قد وثقه كما فى «تهذيب التهذيب» و «الميزان» (١٤٩/٣).

○ وقولهم: «**استغنى أهل الحديث عما يرويه فلان**» قد سبق بعض الألفاظ فى هذا المعنى، وقد قال هذا اللفظ السعدى فى محمد بن الحسن الشيبانى صاحب الإمام أبى حنيفة رحمه الله (٢١٨٤/٦) «الكامل»، وانظر «أحوال الرجال» (ص ٧٧) وهذا اللفظ يحتمل أيضاً إدخاله فى المرتبة الخامسة من مراتب التجريح ويكون بمعنى الترك، والله أعلم.

□ (المرتبـة الخامسـة: من مراتب التجريـح) □

عند ابن أبى حاتم رحمهما الله: «**متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب**» وعند العراقى: «**متهم بالكذب وهالك وليس بثقة ولا يعتبر به وفيه نظر وسكتوا عنه**» قال: وهاتان العبارتان – يعنى الأخيرتين – يقولهما البخارى فيمن تركوا حديثه، «**ومتروك وتركوه وذاهب وساقط ولا يعتبر بحديثه وليس بالثقة وليس بثقة ولا مأمون ومتهم بالوضع**» وعند الحافظ ابن حجر: من لم يوثَق البتة وضُعِّف مع ذلك بقادح وإليه الإشارة بـ «**متروك ومتروك الحديث وواهى الحديث وساقط**».

وعند السخاوى كما فى «فتح المغيث»: «**يسرق الحديث ومجمع على تركه وعلى يدى عدل ومُوْد**».

وأنا أفصّل بعض ما ذكروه هنا ثم أذكر ما وقفت عليه من ألفاظ هذه المرتبه ولا حول ولا قوة إلا بالله:

واضح من صنيع ابن أبى حاتم رحمهما الله أنه جمع هذه المرتبة والتى تليها فى مرتبة واحدة، وصنيع الحافظ ابن حجر رحمه الله خلاف ذلك، فإنه جعل قوله: «متهم بالكذب» فى مرتبة أخرى غير مرتبة «متروك»، وجعل من قيل فيه: «كذاب» وما يشبهه فى آخر المراتب، وصنيع الحافظ العراقى وسط فإنه جعل من أهل هذه المرتبة من قيل فيه: «هالك ومتروك» ومن قيل فيه «متهم بالكذب» وهو الراجح عندى، واعلم أن من قيل فيه «متروك» الغالب عليه أن سبب ذلك رداءة الحفظ والفحش فى الروايات، ومن قيل فيه «متهم بالكذب» الطعن فيه من قبل العدالة لا من قبل الحفظ، وهذه المرتبة تجمع بين من تُرك إما لسوء حفظه وفحش تخليطه وإما لبدعته الخبيثة وإما لفسقه أو كذبه فى كلام الناس أو من كان متهماً بالكذب فى الحديث النبوى على صاحبه الصلاة والسلام وأما من كان كذاباً فى الحديث النبوى فسيذكر فى المرتبة السادسة وهى الأخيرة من مراتب التجريح.

فإن قيل: كيف يُجمع بين من طعن فيه من قبل حفظه وبين من طعن فيه من قبل عدالته فى مرتبة واحدة؟ فالجواب أن المتروك وإن كان الغالب عليه أن ذلك من قبل حفظه فقد وجدت تراجم كثيرة كان السبب فى ترك أهلها الفسق، وقد سبق فى المرتبة الثانية من مراتب التجريح الجمع بين قولهم: «مستور أو مجهول الحال» وبين قولهم: «فيه مقال ونزكوه ورديء الحفظ وذو مناكير»......إلخ، وألفاظ هذه المرتبة تشترك جميعاً فى أنها ليست صريحة فى تكذيب الراوى وافترائه على رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم –.

وجَعْلُ السخاوى قولهم: «يسرق الحديث» فى هذه المرتبة فيه تأمل وبحث، كيف والسارق هو الذى يأخذ حديث أحدهم ولم يعرف الحديث إلا به ثم يرويه هو بصيغة السماع؟ وإلا لكان مدلساً، فالسرقة عندى كذب صريح، والله أعلم.

وأما قولهم: «ليس بثقة أو ليس بالثقة» فمعلوم أن الأول أشد جرحاً من الثانى، وليس بمنكر أن تجمع المرتبة الواحدة ألفاظاً متفاوتة فى المعنى طالما أنها متقاربة ومتشابهة وتكون هذه الألفاظ بمجموعها تختلف عن ألفاظ المرتبة التى قبلها والتى تليها، لكن هل محل هذين اللفظين فى هذه المرتبة كما هو صريح صنيع الحافظ العراقى أم لا؟ الظاهر صحة ما صنع الحافظ العراقى رحمه الله خلافاً لبعض علماء عصرنا الأفاضل، حيث قال بعضهم: إن قولهم: «ليس بالثقة» نفى للدرجة العليا من الثقة فقط، والذى يظهر لى من خلال تتبعى لهذين اللفظين أنهما يطلقان فى الجرح الشديد، والعبرة فى ذلك بالاصطلاح، وأنا أذكر عدة تراجم وهى تدل على المقصود وأترك كثيراً من التراجم خشية الملل، جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة محمد بن سليم أبى عبد الله القاضى، قال ابن معين: «وأما ابن سليم فهو والله صاحبنا وهو لنا محب ولكن ليس فيه حيلة البتة وما رأيت أحداً قط يشير بالكتاب عنه ولا يرشد إليه»، وقال فى موضع آخر: «قد والله سمع سماعاً كثيراً وهو معروف ولكن لا يقصر على ما سمع يتناول ما لم يسمع، فقيل: يكتب عنه؟ قال: لا». وقال أحمد بن زهير: «سمعت ابن معين يقول: ليس بثقة. قلت: لم صار ليس بثقة؟ قال: لأنه يكذب فى الحديث» (٣٢٦/٥) وانظر فى «تاريخ بغداد» ترجمة محمد بن

الحسن بن أزهر الدعّا الأصم (١٩٤/٢) ومحمد بن الحسين الخفاف (٢٥٠/٢) ومحمد بن العباس بن سهيل الخطيب» (١١٣/٣ - ١١٤). وقد قال الذهبى فى محمد بن يحيى الغراف: «ليس بثقة زوّر طبقة» (٦٦/٤) «الميزان»، وقد يقال هذا اللفظ فيمن لا يتهم فى سماعه ولكن أتى كبيرة من الكبائر والعياذ بالله كما جاء فى «الجرح والتعديل» للرازى ترجمة يعقوب بن حميد بن كاسب قال ابن معين: «ليس بشىء»، وقال ابن أبى خيثمة عن ابن معين: «ليس بثقة». قلت: «من أين قلت ذاك؟» قال: «لأنه محدود». قلت: «أليس هو فى سماعه ثقة؟ قال: بلى......»، (٢٠٦/٩) فتأمل كيف فهم ابن أبى خيثمة أن قول ابن معين: «ليس بثقة» أنه طعن فى صحة سماع يعقوب حتى ظهر له سبب آخر، وفى كتاب «المجروحين» لابن حبان قال ابن معين فى عبد العزيز بن أبان القرشي: «ليس بثقة، قيل من أين جاء ضعفه؟ قال: كان يأخذ أحاديث الناس فيرويها» (١٤٠/٢)، وقد يقولون «ليس بثقة» على من هو ليس من أهل الحديث كما قال ابن معين فى عبد العزيز بن عمران بن أبى ثابت: «ليس بثقة إنما كان صاحب شعر» (١٣٩/٢) «المجروحين» لابن حبان، وقد وقفت على صريح ذلك من كلام حافظ عصره وقريع دهره أبى الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى رحمه الله كما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة شعبة بن دينار الهاشمى مولى ابن عباس قال مالك: «ليس بثقة»، وقال البخارى: «يتكلم فيه مالك ويُحتمل منه»، وقال أبو الحسن بن القطان قوله «يحتمل منه» يعنى من شعبة وليس هو ممن يترك حديثه، قال: «ومالك لم يضعفه وإنما شح عليه بلفظ «ثقة»»، قال الحافظ ابن حجر قلت: «هذا التأويل غير شائع بل لفظة «ليس بثقة» فى الاصطلاح توجب الضعف الشديد، وقد قال ابن حبان: روى عن ابن عباس ما لا أصل له كأنه ابن عباس آخر» (٣٤٧/٤) وأيضاً فى ترجمة إسماعيل بن عبد الله بن أويس قال النسائى: «ضعيف»،وقال فى موضع آخر: «غير ثقة» وقال اللالكائى:

«بالغ النسائىُ فى الكلام عليه إلى أن يؤدى إلى تركه ولعله بان له ما لم يبن لغيره لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف» (٣١١/١) «تهذيب التهذيب»، فتأمل فهم اللالكائى لقول النسائىُ «غير ثقة»، ثم ذكر الحافظ قول من اتهمه وذكر حكايته

فى ذلك ثم قال: «قلت: وهذا هو الذى بان للنسائى منه حتى تجنب حديثه وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة ولعل هذا من إسماعيل كان فى شبيبته ثم انصلح....» (٣١٢/١) «تهذيب التهذيب».

وقد يقولون : «ليس بثقة» على المجهول، كما قاله ابن عدى فى سعيد بن عقبة انظر «الكامل» (١٢٤٧/٣ - ١٢٤٨)، وقد يقولون نحو ذلك على الضعيف فى الحديث ولكن حيث توجد قرينة، كما جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة مسلم بن النحات وهو ابن صاعد، قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عنه؟ فقال: هو ضعيف الحديث عندى، فقيل له: إن يحيى بن معين قال: هو ثقة فقال: ما هو بثقة عندى» (١٨٧/٨) فالظاهر من هذا أنه عند أبى حاتم ليس بمنزلة من يقال فيه «ثقة».

وقد ذكر العلامة الشيخ المعلمى اليمانى رحمه الله أن كلمة «ليس بثقة» حقيقتها اللغوية نفى أن يكون بحيث يقال له: «ثقة» ولا مانع من استعمالها بهذا المعنى، قال: وقد ذكره الخطيب فى «الكفاية» من أمثلة الجرح غير المفسر، ثم ذكر المعلمى رحمه الله أمثلة لا تسلم من منازعة ثم قال: «نعم إذا قيل «ليس بثقة ولا مأمون» تعين الجرح الشديد، وإن اقتصر على «ليس بثقة» فالمتبادر جرح شديد لكن إذا كان هناك ما يشعر بأنها استعملت فى المعنى الآخر حملت عليه». اهـ من «التنكيل»، وهذا الذى ذكره الشيخ المعلمى رحمه الله غاية فى التحقيق ويشهد لما قررته آنفاً وما أظن مصنفاً يأباه والله المستعان.

○ أما قولهم: «ليس بالثقة» فأنا أذكر ترجمتين ورد فيهما هذا اللفظ فى الجرح الشديد كما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة يحيى بن هاشم بن كثير الغسانى، قال ابن معين: «لا يحمل عن مثله الحديث»، وقال مرة: «دجال هذه الأمة»، وقال مهنا عنه: «ليس هو بالثقة كذاب خبيث»، قال: «قلت ليحيى: قد حدث عنه يزيد بن هارون قال: ولو حدث عنه منصور بن المعتمر لم يكن بالثقة، قال: قلت ليحيى تراه وضع هذه الأحاديث؟ قال: هو لا يحسن يضع هذه الأحاديث ولكن وضعت له» (١٦٤/١٤ - ١٦٥) وجاء فى «الميزان» ترجمة محمد بن كثير العبدى، قال أحمد بن أبى خيثمة: قال لنا ابن معين: «لا تكتبوا عنه لم يكن بالثقة»، وقيل:

إن قوله هذا فى محمد بن كثير الفهرى (١٨/٤) وبقى إذا ما سئل أحد الأئمة عن راو أهو ثقة؟ فقال: لا، يأتى فى محله إن شاء الله.

○ وأما قول البخارى: «منكر الحديث وفيه نظر وسكتوا عنه»، وقول ابن معين «ضعيف» فسيأتى إن شاء الله شرحه فى الكلام على مصطلحات بعض الأئمة.

○ وأما قولهم: «فلان على يدى عدل» فقد جاء فى «لسان العرب»: «وقولهم للشيء إذا يئس منه: وضع على يدى عدل، هو العدل بن جزء بن سعد العشيرة كان ولى شرط تُبّع فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه فقال الناس: وضع على يدى عدل، ثم قيل ذلك لكل شيء يئس منه» (٤٣٦/١١). ومن أشهر من عرف بتجريح الرواة بهذا اللفظ هو الإمام الفرد إمام أهل المشرق أبو حاتم الرازى رحمه الله، فقد سأله ابنه أبو محمد عن بعض الرواة – كما فى كتاب «الجرح والتعديل» – فأجابه بهذا اللفظ إما مفرداً أو مقروناً بغيره من ألفاظ الجرح، وقد ذكر الحافظ:[1] «وقوله «على يدى عدل» معناه قرب من الهلاك، وهذا مثل للعرب كان لبعض الملوك شرطى اسمه عدل، فإذا دفع إليه من جنى جناية جزموا بهلاكه غالباً ذكره ابن قتيبة وغيره، وظن بعضهم أنها من ألفاظ التوثيق فلم يصب» (١٤٢/٩) «تهذيب التهذيب». قلت: وممن ظن أنها توثيق الحافظ ابن حجر نفسه رحمه الله وكذا شيخه الزين العراقى رحمه الله، وحجة من ظن ذلك أنه ضبط هذا اللفظ بكسر دال «يدى» وإفرادها ورفع «عدل» وهو على الخبرية، ولكن الصواب بفتح الدال وتثنية «يد» وإضافتها إلى «عدل» وجر «عدل» بالإضافة إليها، وقد ذكر الحافظ السخاوى فى «فتح المغيث» أن شيخه الحافظ ابن حجر قال: «وكنت أظن أن ذلك كذلك – أى أن هذا لفظ من ألفاظ التوثيق – إلى أن ظهر لى أنها عند أبى حاتم من ألفاظ التجريح، وذلك أن ابنه قال فى ترجمة جبارة بن المغلس: سمعت أبى يقول: هو ضعيف الحديث، ثم سألته عنه فقال: هو على يدى عدل، ثم ذكر ابن أبى حاتم أقوال الحفاظ فى تضعيفه و لم ينقل عن أحد توثيقه، ومع ذلك قال الحافظ ابن حجر: فما فهمت معناها ولا اتجه لى ضبطها، ثم بان

(١) ابن حجر فى ترجمة محمد بن خالد الواسطى أن أبا حاتم قال: هو على يدى عدل، فقال الحافظ:

لى أنها كناية عن الهالك وهو تضعيف شديد، ففى كتاب «إصلاح المنطق» ليعقوب بن السكيت عن ابن الكلبى قال: جزء بن سعيد العشيرة من ولده العدل وكان ولى شرط تبع.....» إلخ. ما سبق، وانظر ترجمة عمر بن حفص العبدى (١٠٣/٦) «الجرح والتعديل» وترجمة محمد بن خالد الواسطى (٢٤٤/٧) «الجرح والتعديل»، والله أعلم.

○ وأما قولهم: «مُوْد» فقد قال ابن دقيق العيد: «اختلف فى ضبطه فمنهم من خففه أى هالك ومنهم مَن شدده أى حسن الأداء، ذكر ذلك الذهبى بعد قول أبى حاتم فى سعد بن سعيد أخى يحيى بن سعيد الأنصارى: مُوْد»، انظر «الميزان» (١٢٠/٢) ولكن الذى فى «تهذيب التهذيب»: «قال أبو حاتم: يؤدى يعنى أنه كان لا يحفظ ويؤدى ما سمع، وقال ابن معين: مؤدّ، قال ابن القطان الفاسى: اختلف فى ضبط هذه اللفظة فمنهم من يخففها أى هالك ومنهم من يشددها أى حسن الأداء» (٤٧٠/٣ - ٤٧١) «تهذيب التهذيب»، وهذا اللفظ شرط كونه من ألفاظ هذه المرتبة إذا كان مخففاً بمعنى هالك.

○ ومن ألفاظ هذه المرتبة قولهم: «**فلان متروك متروك أو متهم بوضع الحديث وتوليد الأخبار**» «**أو ليس بثقة فى النقل أو لم يكن يوثق به أو لم يكن موثوقاً به فى الرواية أو ليس بثقة ولا أمين أو لم يكن موثوقاً به**» قاله الحافظ على بن المفضل فى عبد الخالق بن فيروز الجوهرى، وقد قال فيه الحافظ ضياء الدين: «تكلموا فى سماعه» (٥٤٣/٢) «الميزان» ونحوه: «**لم يكن يوثق به فى علمه**» أى متهم فيما يخبر به ويحكيه كما قيل فى محمد بن إسحاق اللؤلؤى (٢٣٤/١) «تاريخ بغداد»، أو فلان «**رافضى لا يوثق به**» قاله الحاكم فى أحمد بن محمد بن أبى ضرام الحافظ (١٥١/١) «الميزان».

○ وقولهم: «**فلان هالك من الهلكى أو هالك من الهالكين**» انظر ترجمة إسحاق بن وَاصِل فى «الميزان» (٢٠٢/١) ونحوه: قول ابن المدينى فى سيف بن وهب التميمى «**كان هالكاً من الهالكين**» (٢٩٨/٤) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «**فلان قد تركوا حديثه منذ دهر أو قد فرغ منه منذ دهر**» وممن يستعمل ذلك السعدى رحمه الله فى كتابه «أحوال الرجال»، ونحو ذلك قوله فى أسد بن عمرو وأبى يوسف ومحمد بن الحسن واللؤلؤى: «**قد فرغ الله تبارك وتعالى منهم**». اهـ (ص ٧٧) «أحوال الرجال».

○ وقولهم: «**فلان سيء السيرة بمرة - أو لم تكن سيرته محمودة -**» والقول الأول أشد فى الجرح ووجهه ظاهر، وكثيراً ما يطلقون ذلك على المبتدعة أهل المقالات الشنيعة التى لا يتلفظ بها مسلم أو على أهل الفسق والمعاصى كشرب الخمور، وقضاة السوء، وولاة الشر، وأهل الغناء، والخلاعة، فنسأل الله أن يحفظ علينا ديننا وألا يجعل مصيبتنا فى ديننا، وقد يقولون ذلك فى الكذابين الذين يسألون الناس بدينهم وبكذبهم على رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ومع الإجمال فمحل ذلك هنا.

○ وقولهم: «**فلان أستجير الله اضرب على حديثه**» قاله ابن مهدى فى إسماعيل بن عبد الملك بن أبى الصفيراء (١٢٢/١) «المجروحين» لابن حبان.

○ وقولهم: «**فلان قد تخلى الله منه أو برىء الله منه**».

○ وقولهم: «**فلان ذاهب أو ذهب علمه أو ذهب حديثه أو ضعيف ذاهب**»

فهذه الأقوال تدل على الجرح الشديد فى الراوى أو فى حديثه أو فيهما، لأن الراوى إذا كان من جملة المتروكين فإن علمه وحديثه يذهب ويضيع سواء كان السبب فى ذلك القدح فى العدالة أو فى الضبط، وإن كان الغالب فى هذه الألفاظ الطعن من قبل الحفظ، وقد ذكر ذلك الدكتور نور الدين عتر فى تعليقاته على «مغنى الذهبى»، انظر ترجمة حميد بن الربيع الخزاز (١٩٤/١) وترجمة على بن الحسن ويقال ابن الحسين الرازى (٤٤٥/٢)، وقد قال ابن المدينى فى روح بن أسلم الباهلى: «ذهب حديثه، ففسره محمد بن عثمان بن أبى شيبة بقوله: ضاع»

(٥٧/٢) «الميزان»، وسبب ضياعه سوء حفظه كما يظهر من بقية كلام العلماء فيه، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان يشبه أن يكون ممن يضع الحديث**» أى أنه متهم بالوضع ونحوه «**لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق**» قاله ابن عدى فى الحسن بن عبد الرحمن بن عباد بن الهيثم، وقد قال فيه: «يسرق الحديث منكر عن الثقات» (٧٤٦/٢) «الكامل». ونحوه: قولهم: «**فلان ليس يشبه حديثه حديث أهل الصدق**» وقد قال ابن عدى فى محمد بن إسحاق بن حرب اللؤلؤى: «لا أرى حديثه يشبه حديث أهل الصدق، والرجل قال فيه جزرة: كذاب، وقال الخطيب: لم يكن يوثق به» انظر «الميزان» (٤٧٥/٣ - ٤٧٦)، فهذه الألفاظ بمفردها ليس فيها تصريح بأن الراوى يكذب فقد يكون ذلك لفحش خطئه أو لتهمته بالكذب، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان سخيف سفلة**» أى ساقط، «والسخف: رقة العقل، وثوب سخيف: أى قليل الغزل، ورجل سخيف: نزق خفيف، والنزق: الطائش الذى سفه بعد حلم»، انظر «ترتيب القاموس» (٥٣٥/٢) و (٣٥٧/٤).

○ وقولهم: «**فلان لا يجوز الاحتجاج به أو لست أستجيز الرواية عنه**» واللفظ الثانى جاء فى «سؤالات السهمى للدارقطنى»، فقد قال السهمى: «سمعت الحسن بن على بن عمرو يقول: على بن محمد بن مروان التمار كان يركّب الأخبار ولست أستجيز الرواية عنه»، انظر (ص ٢٢٥)، واعلم أن قولهم: «فلان لا يجوز الاحتجاج به» أشد فى الجرح من قولهم: «فلان لا يحتج به»، ومن أكثر من وقفت على استعماله لهذا اللفظ هو الإمام ابن حبان رحمه الله فى كتابه «المجروحين» فإنه كثيراً ما يقول ذلك فى الراوى الذى فحش خطؤه والمتهم بسرقة الحديث والكذب فى الروايات، انظر ترجمة أحمد بن عيسى الخشابى التنيسى (١٤٦/١) وترجمة حفص بن عمر المدنى (٢٥٧/١) وترجمة سعيد بن سنان الكندى (٣٢٢/١) وترجمة سعيد بن ميسرة البكرى (٣١٦/١) وإن كان يقول: «لا يجوز الاحتجاج

بفلان إذا انفرد» – فى بعض المواضع – على من يصلح فى الشواهد والمتابعات ولهذا مزيد تفصيل عند الكلام على كتب الجرح والتعديل إن شاء الله.

وقد جاء فى «الميزان» للحافظ الذهبى ترجمة على بن محمد بن عيسى الخياط، قال الذهبى: «وهّاه ابن ماكولا واتهمه ابنّ يونس فقال: لا يجوز الاحتجاج به» (١٥٤/٣) وذكر ذلك برهان الدين الحلبى فى كتابه «الكشف الحثيث» واستظهر أنه اتهمه بالكذب لا بالوضع انظر (ص ٣٠٤) فتأمل كيف ترجم الذهبى لقول ابن يونس، وهذا يدل على أن اللفظ يدل على شدة الجرح ومعناه حينئذ أنه لا يجوز الاحتجاج به ولا الاستشهاد به لأن الذى يستشهد به فيه أصل الاحتجاج به، هذا ما ظهر لى والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان لم يكن له عندى قيمة**» أى متروك الحديث وهذا اللفظ يحتمل أن يكون مثل قولهم: «لا يساوى شيئاً» وقد قال ابن مهدى فى عمر بن هارون البلخى: «لم يكن له عندى قيمة»، وقال مرة: «حدثنى بأحاديث فلما قدم مرة أخرى حدث بها عن إسماعيل بن عياش عن أولئك فتركت حديثه».

○ وقولهم: «**فلان لم يقنع الناس بحديثه**» أى لم يثقوا بحديثه وسيأتى تفصيل لهذا. قاله الجوزجانى فى عمر بن هارون البلخى (ص ٢٠٨) «أحوال الرجال»، والرجل قال فيه النسائى: «متروك» ونخسه ابن المبارك نخسة فذهب حديثه، وقال: «إن عمر بن هارون يروى عن جعفر بن محمد وقد قدمت قبل قدومه وكان قد توفى جعفر بن محمد»، انظر «الكامل» (١٦٨٩/٥) «وتهذيب التهذيب» (٥٠٣/٧).

○ وقولهم: «**فلان اتهم فى اللقاء**» أى أنه حدث عن أقوام لم يلقهم وادعى السماع من مشايخ لم يدركهم وهذا على سبيل التهمة لا التصريح بكذبه.

○ وقولهم: «**فلان لم تكن له أصول يعوّل عليها أو ما رأيت له أصلاً يفرح به**» اعلم أن عادة أهل الصدق والتحرى أنهم إذا سمعوا حديثاً كتبوه فى أصولهم، فإذا خولفوا فى حديث وطُلب منهم الأصل أخرجوا أصولهم وفيها سماعهم

الصحيح بخط الثقات أو باعتماد الشيخ الذى سمعوا منه هذا الحديث أو هذا الجزء، أما أهل التخليط والسرقة فإنهم يحكّون سماع الناس ويلحقون سماعهم بخط طرى أو يكتبون أصلاً جديداً ويتربونه بالتراب أو بالزيت أو يدخنونه بالدخان حتى يظهر أنه قديم عتيق، فمثل هذه الأصول إذا طلبت منهم عند روايتهم المناكير فإنه لا يفرح بها إذا أبرزوها، والله أعلم.

○ ومن ذلك أن ابن المدينى سئل عن أبى هدبة إبراهيم بن هدبة: «**أكان يصدق؟ فقال: من أين؟**» (٢٠٢/٦) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «**كان فلان طفيلياً**» جاء فى «تاريخ جرجان» لحمزة بن يوسف السهمى، ترجمة زكريا بن منذور، قال ابن معين: «ليس بشىء فروجع مراراً، فقال: ليس بشىء وكان طفيلياً»، وقال أبو حفص السهمى: «والطفيلى الذى لا يبالى من أين كان مطعمه ومن كانت هذه صورته فى المطعم خفت ألا يكون مأموناً فى العلم» (ص ٥٨٨ – ٥٨٩).

○ وقولهم: «**فلان متهم بالكذب فى لهجته**» أى فى لسانه كما فى «لسان العرب» ونحوه: «**فلان يكذب فى كلام الناس أو يكذب فى غير الرواية**» ونحو ذلك رَمْىُ الراوى بالمفسقات والكبائر كقتل النفوس وشرب الخمور وقذف المحصنات وظلم الناس الواقعِ من الولاة والعمال وأكل أموال الناس بالباطل وغير ذلك والعياذ بالله.

○ وقولهم: «**فلان استقر الإجماع على وهنه**» قاله الذهبى فى الواقدى (٦٦٦/٣) «الميزان» أى أنه مجمع على وهنه وتركه.

○ وقولهم: «**أتى فلان بخبر باطل فاتهم به**» هذا يدل على أن العهدة عليه وأنه هو السبب فيه ، وهذا أمر نسبى فينظر إلى هذا الحديث مع الراوى فإن كثر ذلك فى حديثه وغلب عليه كان متروكاً، وإلا فهذا اللفظ يدل على أن هذا الحديث متروك لا يستشهد به واللفظ قاله الذهبى فى محمد بن مسلمة الواسطى (٤١/٤) «الميزان».

○ وقولهم: **«فلان أحاديثه مناكير بأسانيد واضحة»** وهذا معناه أنه هو أولى من يحمل عليه فيه، بل هو الذى يحمل عليه من رجال السند، والذى يأتى بأحاديث مناكير عن الثقات إما أن يكون مدلساً وإما أن يكون مغفلاً شديد الغفلة وإما أن يكون سارقاً أو وضاعاً، فإن كان مدلساً فينظر إلى ذلك فى جملة حديثه فإن غلبت المناكير على حديثه ضُعِّف لكثرة تدليسه، وإن كان مغفلاً شديد الغفلة فمحله هذه المرتبة، وإن كان سارقاً أو كذاباً أو وضاعاً فمحله فى السادسة. ونحو هذا قولهم: **«يأتى عن الثقات بالمعضلات أو له بواطيل عن الثقات»** انظر ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن غزوان (٢٥٣/٥) «لسان الميزان».

○ وقولهم: **«فلان ما أحسن تفسيره لو كان ثقة»** يدل هذا على أنه ليس بثقة، وقد قاله ابن المبارك فى مقاتل بن سليمان الخراسانى بعد قوله: «ارم به»، كما فى «تهذيب التهذيب» (٢٨٠/١٠) ونحوه قولهم: **«فلان ليس بثقة ولا أمين أو ولا مأمون أو ليس عندنا من أهل الثقة»** وهذا اللفظ قاله ابن المدينى فى أبى جابر البياضى، وقد كذبه غير ابن المدينى. انظر (ص ٩٥) من «سؤالات ابن أبى شيبة لابن المدينى» ونحوه قولهم: **«فلان غير ثقة ولا من أوعية الأمانة»** قاله الجوزجانى فى إسحاق بن نجيح الملطى (ص ١٧٨) «أحوال الرجال».

○ وقولهم: **«فلان لا يحتج به بحال أو يجب مجانبة حديثه على الأحوال»** أى متروك فلا يحتج به إذا خالف أو إذا انفرد أو إذا وافق، ولهذا تتمة (ص ٢٢٩)، (ص ٢٣٤).

○ وقولهم: **«فلان ليس بحجة لا فى الأحكام ولا فى غيرها»** أى فى غيرها من الفضائل والمناقب والملاحم والأمور التى يترخص فيها بعض العلماء فى الأخذ عن الضعفاء الذين خف ضعفهم على تفاصيل فى ذلك، وقد قال الساجى فى أيوب بن خوط أبى أمية: «أجمعوا على ترك حديثه وليس بحجة لا فى الأحكام ولا غيرها» (٤٠٢/١ - ٤٠٣) «تهذيب التهذيب». ونحو هذا اللفظ ما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة عوسجة المكى مولى ابن عباس: قال عبد الله بن محمد بن

قتيبة فى كتاب «مشكل الآثار»: «الفقهاء على خلاف حديث عوسجة – يعنى حديث توريث العبد من السيد الذى لا وارث له – إما لاتهامهم عوسجة: «**فإنه ممن لا يثبت به فرض ولا سنة**»......» اهـ محل الشاهد (١٦٦/٨)، وهذه الألفاظ تحتمل أن يكون فى المنزلة الرابعة والأمر سهل فكلاهما لا يستشهد بأهلهما، والعلم عند الله تعالى.

○ وقولهم: «**فلان نبذوا حديثه**» «والنبذ: طرحك الشىء من يدك أمامك أو وراءك، نبذتُ الشىء أنبِذه نبذاً: إذا ألقيته من يدك، ونبّذته: للكثرة، ونبذت الشىء أيضاً: إذا رميته وأبعدته.....ونبذ الكتاب وراء ظهره: ألقاه، وفى التنزيل: (فنبذوه وراء ظهورهم)....والمنبوذ: ولد الزنا لأنه ينبذ على الطريق» (٥١١/٣) «لسان العرب»، واللفظ قاله الجوزجانى فى جعفر بن الزبير الحنفى (ص ١١١) «أحوال الرجال»، والرجل قد كذبه شعبة وصرح بتركه غير شعبة، انظر (٩١/٢) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «**فلان مهجور**» أى متروك وتجنبوا روايته، قال يعقوب بن سفيان فى جعفر بن الزبير الحنفى: «ضعيف متروك مهجور» (٩١/٢) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «**فلان يستحق التنكب عن رواياته أو يستحق الترك أو سبيله سبيل الترك**» وهذا اللفظ قاله أبو حاتم فى عبد الله بن زياد بن سمعان (٦٢/٥) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «**فلان لا ينبغى لحكيم أن يذكره فى العلم**» قاله السعدى فى عباد بن كثير الثقفى (ص ١٠٦) «أحوال الرجال».

○ وقولهم: «**فلان الضعف على حديثه بيِّن أو بيِّن الأمر فى الضعفاء أو بيِّن الأمر بالضعف أو بيِّن الأمر جداً فى الضعف أو الضعف لائح على حديثه**» وهذا اللفظ قاله الذهبى فى هلال بن عبد الرحمن الحنفى وزاد: فليترك. وقولهم: «**ضعيف مهين**» أى ساقط، والمهين من الرجال: الضعيف أو الفاجر لقوله تعالى:

﴿ولا تطع كل حلاف مهين﴾ وقال أبو إسحاق: هو فعيل من المهانة وهى القلة، قال: ومعناه هنا القلة فى الرأى والتمييز، ورجل مهين من قوم مهناء: أى ضعيف، وقوله عز وجل: ﴿خلق من ماء مهين﴾ أى من ماء قليل ضعيف وفى التنزيل: ﴿أم أنا خير من هذا الذى هو مهين...﴾ انظر «اللسان» (١٣/٤٢٥).

○ قولهم: «**ضعيف الحديث بيِّن الضعف**» وأكثر من يستعمل هذه الألفاظ الإمام الحافظ ابن عدى رحمه الله فى كتابه «الكامل»، ويستعمل هذا فيمن هو شديد الضعف – غالباً – فقد قال فى أحمد بن الحسن بن أبان الأيلى: «يسرق الحديث ضعيف وهو بيِّن الأمرِ فى الضعف» (١/٢٠٠) وقال فى الحسن بن على أبى على النخعى: «هو بين الأمر فى الضعفاء بعد أن وصفه بالكذب الفاحش» (٢/٧٥٩) وقاله فى عمر بن موسى الوجيهى مع قوله: «وهو فى عداد من يضع الحديث متناً وإسناداً» (٥/١٦٧٣) وانظر ترجمة أحمد بن هارون بن موسى بن هارون (١/٢٠٦) وإبراهيم بن نجيح أبى صالح الملطى (١/٣٢٥) ومحمد بن مروان السدى الصغير (٦/٢٢٦٧) ومحمد بن أحمد بن الحسين الأهوازى (٦/٢٣٠٢) وبشر بن إبراهيم الأنصارى المفلوج (٢/٤٤٧) «الكامل». وابن عدى رحمه الله قليلاً ما يقول هذا اللفظ أو نحوه فى مراتب الشواهد، كما قال فى عباد بن صهيب الكلبى أبى بكر: «ويتبين على حديثه الضعف ومع ضعفه يكتب حديثه» (٤/١٦٥٣)، وهذا نادر، وقد استعمل بعض هذه الألفاظ أبو حاتم رحمه الله كما فى «تهذيب التهذيب» ترجمة عقبة بن علقمة اليشكرى أبى الجنوب، فقال: «ضعيف الحديث بيِّن الضعف مثل الأصبغ بن نباتة وأبى سعيد.....لا يشتغل به». (٧/٢٤٧) والذى فى «الجرح والتعديل»: «ضعيف الحديث هو مثل أصبغ بن نباتة وأبى سعيد عقيصاً متقاربين فى الضعف ولا يشتغل به» (٦/٣١٣) والله أعلم.

ثم إن هذه الألفاظ وإن ذكرتها فى هذه المرتبة فهى تحتمل المرتبة الرابعة والأمر سهل فكلاهما من مراتب الرد أو الترك، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان لم يحدث عنه أبو زرعة مثلاً على عمد – أو عدلت عنه على عمد –**» وهذا اللفظ قاله يزيد بن زريع فى أبى بكر الهذلى البصرى أحد

المتروكين، انظر (٤٥/١٢) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «**كان فلان أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب**» وهذا اللفظ اتهام بسرقة الحديث، وبيان ذلك أن الراوى الثقة تكثر الغرائب فى حديثه لأسباب: منها اجتهاده فى الطلب لأن من شأن المجتهد أن يقف على ما لم يقف عليه غيره أو يحفظ ما نسيه غيره، وقد يخصه المشايخ بأحاديث لم يحدثوا بها غيره، وليس هذا كتماناً للعلم فقد يكون الحديث مشهوراً من طريق شيخ نازل الإسناد، وقد يكون الشيخ عسراً فى الرواية ضنينا بالحديث ولا يكثر عنه إلا من كثرت ملازمته له وهذا شأن المكثرين أهل الرحلة والطلب، أما إذا كان الراوى ليس معروفاً بالطلب فمن أين الغرائب والفوائد تأتى إليه؟ إما أن يكون مغفلاً شديد الخطأ، وإما أن يكون سارقاً، وقد ذكر العلامة المحقق الشيخ المعلمى رحمه الله فى كتابه الفذ «التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل» أن رواية الغرائب لا تقدح إلا بأحد شروط: إما أن تكون منكرة أو تكثر فى حديث الراوى أو لم يكن الراوى مشتهراً بالطلب، وهذا ما نحن فيه، ويدلك على هذا ما جاء فى ترجمة محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعة العجلى الذى اتهم بسرقة الحديث أن ابن نمير قال: «كان أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب» (٥٢٦/٩) «تهذيب التهذيب»، ونحوه قول ابن عمار فى يحيى بن عبد الحميد الحمّانى: «سقط حديثه، قيل له: فما علته؟ قال: «**لم يكن لأهل الكوفة حديث جيد غريب، ولا لأهل المدينة ولا لأهل بلد حديث جيد غريب إلا رواه هذا**» فيكون هكذا (٢٤٦/١١) «تهذيب التهذيب»، وابن الحمانى قد صرح بكذبه وتركه غير واحد من الأئمة والله المستعان.

○ وقولهم: «**هذا رجل قد كفانا مؤنته أو كفانا مؤنته ومؤنة البحث عن حاله**» جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة الهيثم البجلى الحساب شيخ مطيّن، قال مطيّن: «كان غير ثقة»، وساق له حديثاً وقال عقبه: «قال لى ابن نمير: هذا رجل قد كفانا مؤنته» (٩٥/١١) أى أنه روى أحاديث يتضح منها سوء حاله وسقوط أمره ولسنا فى حاجة بعد سماعنا هذه الأحاديث منه أو عنه أن نبحث

عن حاله، يدلك على هذا ما جاء فى «كامل ابن عدى» ترجمة على بن الحسن بن يعمر السامى قال ابن عدى: «دخل عليه ابن معين وسمع منه حديث «قضى باليمين مع الشاهد» فلما خرج قال: يكفينى من هذا الشيخ هذا الحديث، ومرة يدور بمصر وأراد أن يمر عليه فقال له رجل: إنه يحدث عن عبد الله بن عمر العمرى عن نافع عن ابن عمر أن النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - قضى باليمين مع الشاهد، فقال: قد كفيتمونا مؤنته وتركه ولم يذهب» (١٨٥٢/٥) وقال ابن عدى بعد ذلك: «وهذه الأحاديث وما لم أذكره من حديث على بن الحسن هذه كلها بواطيل ليس لها أصل وهو ضعيف جداً» (١٨٥٤/٥)، وذكر صاحب «لسان الميزان» ما قاله ابن نمير فى الهيثم وهو قوله: «هذا رجل قد كفانا مؤنته» ثم قال: «يعنى لأنه روى الباطل» (٢٠٦/٦)، وذكر قول الخطيب أيضاً: «يعنى أن روايته مثل هذا الحديث تبين حال راويه لأنه حديث باطل لا أصل له» (٢٠٦/٦).

○ وقولهم: **«فلان حديثه يدلك عليه»** أى أن من رأى التخليط والمناكير التى فى حديثه لم يحتج إلى سؤال أحد عنه، ولو كان هذا اللفظ تعديلاً لقالوا: حديثه يدل على صدقه أو على تثبته، أما هذا اللفظ فهو تجريح، فقد قال أحمد رحمه الله لما سأله الأخرم عن يحيى بن أنسية: «ليس هو ممن يكتب حديثه قيل له: لم؟ قال: حديثه يدلك عليه» (١٨٤/١١) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: **«تُرك حديث فلان فلا ينبعث»** قاله الجوزجانى فى عبد الحميد الحمانى بعد قوله: ساقط متلون (ص ٨٥) «أحوال الرجال»، «والبعث: إثارة بارك أو قاعد، تقول بعثت البعير فانبعث: أى أثرته فثار»، كما فى «لسان العرب» (١١٧/٢)، وقد ورد هذا اللفظ بالباء الموحدة أى «برك فلم ينبعث» والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان ذهب كأمس الذاهب»** أى أنه سقط فلا يرجى استقامته بعد ذلك كما يئس من رجوع الأمس، وهذا اللفظ قاله محمد بن يحيى فى ابن الحمانى (٢٤٦/١١) «تهذيب التهذيب».

○ وقول أحدهم: **«أجر على حديث فلان أو اضرب على حديث فلان**

بستة **أقلام**» قاله محمد بن يحيى الذهلى أيضاً فى ابن الحمانى (٢٤٦/١١) «تهذيب التهذيب». ونحوه: «**حرقوا حديث فلان أو مزقوه أو باعوه للعطارين أو أعطوه للوارقين وأخذوا مكانه بياضاً أو كاغدا**» وهو الورق «**أو سجروا بحديثه التنور أو بالت على حديثه السنور أو جعلوا حديثه ظهائر للكتب**» وهذا كله يدل على أن الراوى متروك ولا حول ولا قوة إلا بالله.

○ وقولهم: «**فلان ما فيه خير**» قاله العجلى فى إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد، وزاد: «كان أميناً ليحيى بن أكثم» (ص ٦٠) من «تاريخ الثقات» للعجلى، وتولّى الأعمال عند السلطان الجرح به فيه تفصيل كما سيأتى، والله أعلم.

ولذا قال الحافظ ابن حجر معترضاً على تجريح العجلى له بعد أن ذكر من وثقه: «وإنما نقم عليه العجلى أنه كان أميناً على أموال الأيتام فكان ماذا؟ ثم قال: وما ذكرته إلا خشية أن يستدرك». اهـ (٣٥٢/١) «لسان الميزان».

○ وقول أحدهم: «**لا أروى عن فلان حتى أتوسد يمينى**» وهذا إما لفحش خطئه أو لكذبه أو لفحش بدعته، كما قاله ابن المدينى فى يونس بن خباب بن أسيد الأسيدى، وكان يشتم عثمان فتركه يحيى وعبد الرحمن، قال الحاكم: «وأحسنا فى ذلك لأنه كان يشتم عثمان ومن سب أحداً من الصحابة فهو أهل ألا يروى عنه» (٤٣٨/١١) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «**فلان أنابوا إلى الله من عهدته**» أو قول أحدهم: «**أبرأ إلى الله من عهدته**» فالذى يظهر لى أنهم يقولون هذا اللفظ فى المتروك أو المتهم إذا رووا حديثه مع ما فيه من المناكير، كما فى ترجمة خلف بن محمد الخيام البخارى، قال الحاكم: «سقط حديثه برواية حديث نهى عن الوقاع قبل الملاعبة»، وقال الخليلى: «خلط وهو ضعيف جداً»، وقال الحاكم عقب الحديث السابق: «خذل خلف بهذا وبغيره»، وقال الحاكم وأبو زرعة: «كتبنا عنه الكثير ونبرأ من عهدته وإنما كتبنا عنه للاعتبار» (٦٦٢/١) «الميزان»، وانظره فى «النبلاء» (٢٠٤/١٦) وأيضاً فإن ابن حبان ساق إسناداً لعباد بن منصور الناجى عن عمرو بن خالد عن حبيب بن

أبى ثابت عن عاصم بن ضمرة مرفوعاً فى غسل الميت وحنوطه وكفنه ثم قال: «وعمرو بن خالد وعاصم بن ضمرة قد تبرأنا من عهدتهما فى هذا الكتاب». اهـ (١٦٩/٢) من «المجروحين» ترجمة عباد بن منصور الناجى، وبعد أن رجعت إلى ترجمة عمرو بن خالد فإذا ابن حبان قال عنه: «يروى عن الثقات الموضوعات لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار» (٧٩/٢) وبالرجوع إلى ترجمة عاصم وجدت ابن حبان رحمه الله قال: «كان ردىء الحفظ فاحش الغلط يرفع عن علىٍّ قوله كثيراً فلما فحش ذلك فى روايته استحق الترك» (١٢٥/٢) وقد تتبعت هذه الكلمة فى «المجروحين» لابن حبان فوجدتها فى كل الحالات - فيما أذكر - يقولها على من هو متروك عنده إلا فى حالة واحدة وهى محتملة، والله أعلم.

غير أن شيخنا مقبل بن هادى حفظه الله تعالى قال لى: «إن هذا اللفظ معناه أن قائله ليس عنده تأكد من ثقة الراوى أو جرحه قال: ويُكتب حديث من هذا حاله فى الشواهد». وما قاله الشيخ حفظه الله محتمل من حيث الظاهر ولكن المسألة اصطلاحية، وأكثر ما وقفت عليه من التراجم التى ورد فيها هذا اللفظ كان السياق فيها يدل على الجرح الشديد، ثم إن رواية أحاديث المتروك جائزة مع البيان، وذكر الإسناد كما قال بعضهم بيان، ومعنى هذا اللفظ أن قائله برىء مما قاله هذا الراوى لأنه قد بيّن حاله إما بهذه الكلمة أو فى موضع آخر من كلامه والعلم عند الله تعالى.

○ وقولهم: **«فلان لا يجوز الاحتجاج به فى الديانة ولا الرواية عنه بحيلة أو لا تحل الرواية عنه بحيلة ولا يجوز الاحتجاج به بحال»** وممن يكثر من هذه الألفاظ هو ابن حبان رحمه الله من كتابه «المجروحين» انظر ترجمة يحيى بن صادق المدائنى (١١٥/٣) وانظر (١٣١/٣) من كتاب «المجروحين»، وقد سبق بعضه (ص ٢٢٣) وسيأتى تتمته (ص ٢٣٣).

○ وقولهم: **«فلان ليس بمؤتمن على دينه»** قاله أبو عروبة فى أحمد بن عبد الرحمن بن عقال (٢١٣/١) «لسان الميزان»، واللفظ محتمل أن يكون سببه البدعة الشنيعة أو ارتكاب الكبائر أو الكذب. ونحوه قولهم: **«فلان ليس بمؤتمن**

فى نفسه» قاله أبو عروبة فى محمد بن سعيد بن هلال الرسعنى لأنه كان يعمل فى المتقدم أعمال السلطان من البندر وغيرها (٣/٥٦٥) «الميزان».

○ وقولهم: **«ضيع فلان نفسه لسوء طريقته»**.

○ وقولهم: **«فلان متروك كثير الغلط والوهم ولم يكن من أهل الكذب»** قاله عمرو بن على الفلاس فى أيوب بن خوط أبى أمية البصرى (١/٤٧٩) «لسان الميزان».

○ وقول أحدهم: **«أكره أن أفصح بالرواية عن فلان لزهادة الناس فيه»** قاله بكر بن حماد فى بهلول بن عمر بن صالح (٢/٦٨) «لسان الميزان» وهذا يدل على أن الناس هجروه، وقد يكون سببه كثرة خطئه أو بدعته وهو الذى يظهر من ترجمة بهلول فإنهم اتهموه بالقول بخلق القرآن ويقال إنه كان ينكر ذلك (٢/٦٨) «لسان الميزان».

○ وقولهم: **«فلان ليس بالمرضى لا فى حديثه ولا فى دينه»** . والله المستعان.

○ وقولهم: **«فلان خبيث اللسان هجاء»**. وأما قولهم: **«لم يكن مستقيم اللسان»** فقد ذكره ابن عدى من قول أيوب فى ثوير بن أبى فاختة تحت باب «ذِكْر من استجاز تكذيب من تبين كذبه من الصحابة والتابعين وتابعيهم.....» (١/٧٣) «الكامل»، واللفظ بمفرده يحتمل أن يكون سببه بذاءة اللسان أو شراسة الخُلق ويحتمل أن يكون الراوى كذاباً ولذا فمحله هنا لأنه ليس فيه تصريح بالكذب، والله أعلم.

○ وقولهم: **«السكوت أو الكفُّ عن حديث فلان أسلم»** وذلك لكثرة ما فيه من التخليط، فقد قال الجوزجانى فى إبراهيم بن غثيم بن عراك: «غير مقنع واختلط فالكف عن حديثه أسلم» (ص ١٢٩) «أحوال الرجال»، وقد يكون سبب هذا القول الكذب أو الجهالة كما قال السعدى فى عبد الغفور الذى يروى عن أبى على: «السكوت على حديثهما أسلم ولا يعرفان»، قال ابن عدى: «وهو كما

قال السعدى عبد الغفور لا يعرف إلا به و لم ينسب ولا أبو على يعرف» (٤٤/٤) «لسان الميزان» وانظر «أحوال الرجال» (ص ١٨١) و«الكامل» (١٩٦٦/٥).

وإذا كان السبب الجهالة فيكون محله الرابعة، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان بئس الرجل**» وذلك إما لتخليطه أو لزندقته وبدعته أو لكذبه فى الروايات، واللفظ قاله البرقانى فى محمد بن إبراهيم بن زياد الطيالسى الرازى الذى قال فيه الدارقطنى: «متروك» (٢٢/٥) «لسان الميزان».

وقال فيه الحافظ أبو أحمد: «لو أنه اقتصر على سماعه لكان فيه مقنع لكنه حدث عن شيوخ لم يدركهم» (٤٠٦/١) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «**أصحاب الحديث يتجنبون فلاناً أو لا يُحْمَل عن مثله الحديث**».

○ وقولهم: «**فلان مقدوح فى عدالته**» فقد يكون سبب ذلك الفسق دون الكذب فى الرواية، كما قال الذهبى فى يزيد بن معاوية: «مقدوح فى عدالته ليس بأهل أن يروى عنه» (٤٤٠/٤) «الميزان»، وإن كان سببه الكذب فى الرواية فمحله السادسة ولكن مع عدم التصريح فمحله هنا، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ما أعظم ما جاء به ينبغى أن يلقى حديثه**» قاله أبو زرعة فى عبد الله بن محمد بن عجلان بعد أن قال: «سمعته و لم أكتب من حديثه شيئاً» (١٥٦/٥) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «**حديث فلان لا أصل له**» وهذا إن كان الغالب على حديثه، أما إن كانوا يقصدون حديثاً واحداً فله حكم آخر، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ليس ممن يكتب حديثه**» قاله أحمد فى أبى أنيس الجزرى (١٣٠/٩) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «**فلان لا يجوز السماع منه**» قال ابن نقطة فى أحمد بن أبى القاسم: «إنه فسد حسه بحيث صار لا يجوز السماع منه» (٢٤٧/١) «لسان

الميزان». وهذا اللفظ - أعنى قولهم: لا يجوز السماع منه - يأتى أيضاً فى الكذابين ولكن هو بمجرده ليس فيه تصريح بأن الراوى يكذب بل قد يكون للبدعة الشنيعة أو للغفلة الشديدة كما هاهنا، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان تركه ابن مهدى مثلاً فاستراح**» أى وأصاب فى تركه ومن اشتغل به اشتغل بما لا تحصيل من ورائه واللفظ قاله أحمد فى جابر بن يزيد الجعفى (٥٣٩/٢) «الكامل».

○ وقولهم: «**فلان ضعيف جداً فى كل ما يرويه**» وهذا اللفظ أشد جرحاً من قولهم فلان ضعيف جداً، لأن الراوى وإن كان ضعيفاً جداً فلا يلزم من ذلك أنه ضعيف فى كل حديثه، بل يقولون: «ضعيف جداً» على من كان الغالب على حديثه الضعف ، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان يُرفض حديثه**» قال السعدى فى أبى حفص وأبى هارون العبدى: «يرفض حديثهما» (ص ٩٧) «أحوال الرجال»، وقد قال أحمد فى عمر بن حفص العبدى: «تركت حديثه وخرقناه» (١٧٠٥/٥) «الكامل».

○ وقولهم: «**فلان ما كان عندنا إلا عرّة**» «والعَرُّ والعُرُّ والعُرَّة: الجَرَب، أو بالفتح الجرب، وبالضم قروح فى أعناق الفصلان وداء يتمعط منه وبر الإبل.... والعَرّة: الشدة فى الجرب والخلة القبيحة وبالضم: ذرق الطير كالعر وعذرة الناس (١٨٦/٣ - ١٨٧) «ترتيب القاموس»، وفى «اللسان»: فلان عرة: أى قذر... » اهـ. وهذا اللفظ قاله حماد بن سلمة فى عمرو بن عبيد بن باب كما فى «كامل ابن عدى» وتشبيه عمرو بهذا يدل على أنهم يتجنبونه كما يتجنب الناس مواطن الداء والخبائث، وسبب ذلك والله أعلم أنه كان معتزلياً داعية إلى القدر ويتكلم فى الصحابة، فالله المستعان.

○ وقولهم: «**فلان لا نقربه**» أى هومتروك، قاله ابن المبارك فى محمد العرزمى كما فى «التاريخ الكبير» للبخارى فى ترجمة حجاج بن أرطأة الكوفى النخعى (٣٧٨/٢) وكما فى «الضعفاء الصغير» (ص ٦٧) لكن تصحف اللفظ فصار «لا

نقويه»، إذا علمت هذا فاعلم أن اللذيْن حققا كتاب «الضعفاء للنسائى» قد خالفا الصواب حين جعلا هذا من قول البخارى فى حجاج بن أرطأة، ومن هنا ينبغى لطالب العلم أن يراجع الأصول فقد جربت هذا كثيراً فى بحثى ولا ينبغى للطالب أن يكتفى بما فى حواشى الكتب بل إن استطاع أن يراجع أكثر من نسخة فى الكتاب الواحد كان أولى وأحوط لاسيما عند مواطن الاشتباه، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان يقلب الأسانيد ويغير الأسماء**» واعلم أن قلب الأسانيد قد يكون من أحد الأئمة الأثبات عند اختباره لأحد الرواة ومثل ذلك جائز بشروطه كما فى كتب المصطلح، لكن لا يطلق على الإمام منهم إذا فعل هذا مع الرواة أنه «يقلب الأسانيد»، وقد يكون قلب الأسانيد ممن لا يرتاب فى صدقه وأمانته ولو استؤمن على بيت مال المسلمين لكان عليها أميناً لكن يقع ذلك منه على سبيل الغفلة والوهم، فإن كثر ذلك فى حديثه وفحش كان من المتروكين، وقد يكون من الذين يسرقون الأحاديث ويقلبونها لتكون غريبة أمام الناس فينشط المحدثون فى سماعها وهذا كذب، وكذا الذين يركبون الأسانيد على المتون والمتون على الأسانيد فهؤلاء محلهم فى المرتبة السادسة ولا كرامة، ويعبر عن هؤلاء بقولهم: «فلان يقلب الأسانيد عمداً» والله المستعان.

○ وقولهم: «**فلان غير مقنع أو فلان لم يقنع الناس بحديثه**» سبق الإشارة إلى مثل هذا، «والمقنع بفتح الميم: العدل من الشهود، يقال: فلان شاهد مقنع: أى رضا يقنع به، وفلان مقنع فى العلم وغيره: أى رضا....قال ابن السكيت: ومن العرب من يجيز القنوع بمعنى القناعة وكلام العرب الجيد هو الأول» (٢٩٧/٨) «لسان العرب».

ومن أكثر من يستعمل هذا اللفظ من أئمة الجرح والتعديل – فيما أعلم – هو أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجانى السعدى المتوفى سنة ٢٥٩هـ صاحب كتاب «أحوال الرجال»، وهذا اللفظ بمعنى قولهم: «غير ثقة»، فقد قال فى إبراهيم بن أبى يحيى: «فيه ضروب من البدعة فلا يشتغل بحديثه فإنه غير مقنع

ولا حجة» (١٢٨) وقال فى الواقدى: «لم يكن مقنعا، ذكرت لأحمد بن حنبل موته يوم مات وأنا ببغداد فقال: حوَّلتُ كتبه ظهائر للكتب منذ حين أو قال منذ زمان» (١٣٥) وانظر ترجمة محمد بن الحسن بن زبالة (١٣٥) وترجمة أبى قتادة الحرانى (١٨٠) وترجمة يحيى بن العلاء الرازى (ص ٢٠١) وغيرهم من «أحوال الرجال».

○ وقولهم: «**فلان لم يكن بذاك فى دينه**» فهذا محتمل للفسق أو للكذب فى الرواية ومع الإجمال فمحله هنا والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ما كان ممن يفرح به أو ليس ممن يفرح به**» قال الذهبى فى معلى بن سعيد صاحب محمد بن جرير: «ليس بثقة قال عبد الغنى: ما كان ممن يفرح به» (٢/٦٧٠) «المغنى».

○ وقولهم: «**فلان متهم بسرقة الحديث**» أى متهم بالكذب لأن سرقة الحديث كذب، ولأن الذى يأخذ حديث غيره ويدعى سماعه وهو لم يسمع لا يكون إلا كذاباً، أما إن لم يصرح بالسماع فهو إما مرسِل أو مدلِّس، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان لم يكن من أهل الحديث فى شيء**» أى لا فى ضبطه ولا فى دينه، وأما قولهم: «فلان ليس من أصحاب الحديث» فهو وإن كان الأصل فيه الجرح وأن الراوى ليس بشيء إلا أنه يأتى على حالات متعددة كما سأذكره إن شاء الله فى محله فى باب الألفاظ التى لها منزلة معينة عند إطلاقها جرحاً أو تعديلاً ولا تنتقل عنها إلا لقرينة صارفة.

○ وقولهم: «**فلان كان بلية**» سئل الدارقطنى عن الحسين بن عبد الغفار بن عمرو أبى على الأزدى؟ فقال: «هذا آية متروك كان بلية» (٢٠٥) من «سؤالات السهمى للدارقطنى». وأشد منه قولهم: «**فلان كل بلية منه**».

○ وقولهم: «**فلان لا يحل الاحتجاج به بحال أو لا يحل الاحتجاج به وإن وافق الثقات أو غيره معتمد على روايته بوجه من الوجوه**» وهذا اللفظ قاله عبد الرحمن بن محمد الإدريسى فى عمرو بن محمد بن أحمد بن الثلاج بعد

أن قال: «كان متهماً بالكذب والرواية عمن لم يرهم» (٢٦١/١١) «تاريخ بغداد»، وقد سبق بعض هذا (ص ٢٢٣، ٢٢٩).

○ وقولهم: **«كان فلان فى موضع لا يذكر عند أبى زرعة مثلاً»** قال البرذعى: وذكرت لأبى زرعة فى حديث جرى عنده سلاماً الطويل، فحرك رأسه كالمتعجب من ذكرى له كان سلام عنده فى موضع لا يذكر، ومر بحديث فى كتابنا عنه عن قبيصة عن سلام فأمر أن نضرب عليه وقال: «سلام ما نصنع به؟» . اهـ من «أعجوبة أبى زرعة» (ص ٥٦٧) انظر رسالة سعدى الهاشمى (ص ١١٤). وهذا اللفظ إن كان بمعنى «لا شيء» فمحله الرابعة وإن كان بمعنى أنه متروك مهجور فمحله فى هذه المرتبة.

○ ومن ذلك، إذا سئل أحدهم عن راوٍ فقال: **«دعنى لا أقيء به»** فقد قال مكى بن إبراهيم: «سئل شعبة عن ابن عون فقال: سمن وعسل، قيل: فما تقول فى هشام بن حسان؟ فقال: خل وزيت؟ قيل: فما تقول فى أبى بكر الهذلى؟ قال: دعنى لا أقيء به» (٢٢٠/٧) «النبلاء»، والرجل قد صرح بكذبه غندر وقد صرح كثير من أئمة النقد بتركه، انظر «تهذيب التهذيب» (٤٥/١٢ - ٤٦).

○ وقولهم: **«فلان لا يَتدين بالحديث»** قال عبدان الأهوازى: «خرج ابن عقدة عن معانى أصحاب الحديث ولا يذكر معهم» - يعنى لما كان يظهر من الكثرة -، وقال أبو بكر بن أبى غالب: «ابن عقدة لا يتدين بالحديث لأنه كان يحمل شيوخاً بالكوفة على الكذب يسوى لهم نسخاً ويأمرهم أن يحدثوا بها ثم يرويها عنهم» (٨٤١/٣) «تذكرة الحفاظ». والرجل دافع عنه بعضهم ومعنى، كلام ابن أبى غالب أنه كان يكتب نسخاً من الحديث ويأتى إلى الشيوخ ثم يلقنهم هذه النسخ ويقول هذه أحاديثكم فأريد أن أسمعها منكم، وليست هى من حديثهم، فبذلك خرج عن معانى أصحاب الحديث أهل التحرى والتوقى فمن هنا فهو لا يعمل بهذه الأحاديث ولا يتدين بها لأنه يعلم عدم صحتها، والذى حمله على هذا حبه فى كثرة الحديث فقبَّح الله الشره.

○ وقولهم: «**فلان لا أفرح بعلوه أو لا يُفرح بعلوه**» معلوم أن المحدثين يفرحون بالعلو وأن الشيخ إذا كان عالى الإسناد ثقة ازدحم عليه المحدثون أما إن كان سارقاً أو كذاباً فلا يفرح بعلوه، مع التنبيه على أنه قد يكون مدلساً وهذا لا يضر الراوى بإطلاق بل فيه تفصيل والله أعلم، وقد يكون علو إسناده وروايته عن القدماء من باب الغفلة والاضطراب لا من باب التعمد، فإن كان من باب الغفلة فمحله هنا وإن كان من باب التعمد فمحله فى السادسة وهى أردأ مراتب التجريح، والله المستعان.

○ وقولهم: «**فلان لا يذاكر بحديثه ولا يعتد به**» قال ابن معين: «اجتمع الناس على طرح هؤلاء النفر ليس يذاكر بحديثهم ولا يعتد به: إسحاق بن نجيح الملطى وحماد بن عمر النصيبى وذكر قوما.....». وقال الجوزجانى: «حماد كان يكذب لم يدع للحليم فى نفسه هاجساً» (١٥٥/٨) «تاريخ بغداد»، وانظر ترجمة محمد بن زياد الطحان اليشكرى (٢١٤١/٦) «الكامل».

○ وقول أحدهم: «**فلان ما عندى له حرف وما عرفت من حديثه فلا أقنع به**» قاله البخارى فى الواقدى (٤٦٣/٩) «النبلاء».

○ وقولهم: «**فلان ضعفوه بأنه لم يلق أولئك**» أى أنهم ضعفوه من قبل عدالته وأنه ادعى السماع من أقوام لم يلقهم، وقد قال ابن عدى فى أحمد بن عبد الجبار العطاردى: «رأيتهم مجمعين على ضعفه ولم أر له حديثاً منكراً إنما ضعفوه لأنه لم يلق أولئك» (٥٦/١٣) «النبلاء». وقال مطيّن الحضرمى: «كان يكذب»، قال الذهبى: «يعنى فى لهجته لا أنه يكذب فى الحديث فإن ذلك لم يوجد منه ولا تفرد بشىء ومما يقوى أنه صدوق فى باب الرواية أنه روى أوراقاً من المغازى بنزول عن أبيه عن يونس بن بكير، وقد أثنى عليه الخطيب وقواه واحتج به البيهقى فى تصانيفه» (٥٧/١٣) «النبلاء». وواضح أن قول الذهبى مخالف لقول ابن عدى، وكون الكذاب لم يرو حديثاً منكر المتن أو لم يتفرد بشىء لا يلزم منه صدقه، لأن السارق يروى أحاديث صحيحة ويسرق أحاديث معروفة ليست منكرة، والله أعلم.

فقول ابن عدى يدل على أنه متهم فى سماعه وإن كان الخطيب قد اعترض على قول مطين وجوّز أن يكون والد العطاردى قد بكّر به بالطلب، انظر «تهذيب التهذيب» (٥٢/١) وانظر «تاريخ بغداد» (٢٦٥/٤).

○ وقول أحدهم: **«كل ما سمعته من فلان تركته لله»** ولا يترك المحدث روايات شيخ إلا إذا كان الشيخ ليس أهلاً للرواية عنه، وقد تحمل ابن العز عن ابن رواحة عبد الله بن الحسين أحاديث واتهم ابن رواحة بشهادة الزور فقال ابن العز: «كل ما سمعته على ابن رواحة فقد تركته لله» (٢٦٢/٢٣) «النبلاء».

○ وقولهم: **«فلان أحاديثه تدل على تخليطه وقلة تحصيلة أو أحاديثه تدل على سقوط حاله وسوء رواياته أو له أحاديث تدل على وهى حاله وسقوط أحاديثه»**.

○ وأما قولهم: **«فلان فى حد المجانين»** فقد قيل لابن معين: «إن ابن الدورق – أى أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقى – يزعم أنك كتبت عنه حديثاً؟ قال: ما كتبت عنه حديثاً قط، وكان يقول: هو فى حد المجانين»، وقال صالح بن محمد الملقب بـ «جزرة»: «كان يلقب بـ «يا حداد أوثق» لخفته»، وذكر قصة تدل على خفته (٧/٤) «تاريخ بغداد»، فتركه لأجل أنه فى حد المجانين ليس طعناً فى عدالته بل هذا أمر لا طاقة للإنسان بدفعه فنسأل الله العافية، وهذا اللفظ يمكن أن يكون بمعنى « لا شيء خفيف الدماغ» لكن الرجل له ترجمة نيِّرة فى «تهذيب التهذيب»، حتى ترجم له الحافظ فى «تقريبه» بقوله: «ثقة حافظ». والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان لا تحدثوا عنه ولا نعمى عين»** قال ابن المدينى: «من ذكر محاسن عمرو بن عبيد ورفعه لا يسأل عنه – يعنى أبا معمر عبد الله بن عمرو المنقرى المقعد البصرى – لقد قال: ذاك كان أعلى من هؤلاء فوضعه ذلك – يعنى أنهم أطروا عمرو بن عبيد – قال على: لا تحدثوا عن أبى معمر ولا نعمى عين» (٢٤/١٠) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «**فلان ممن يرغب عن حديثه**» قال ابن أبى حاتم فى الحكم بن عبد الله بن خطاف الأزدي: «هو من المتروكين ممن يرغب عن حديثه» (٣٩٧/٤) «تهذيب تاريخ دمشق»، ونحو هذا القول ذكرهم للرجل فى باب من يرغب عن رواياتهم أو عن الرواية عنهم، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان يجب أن لا يذكر فى جملة أهل العلم**» هذا اللفظ الظاهر منه أنه جرح شديد لقوله: «يجب» وقد ورد هذا اللفظ فى سياق التكذيب للراوى، فجاء فى «المجروحين» لابن حبان ترجمة مأمون بن أحمد السلمى: «كان دجالاً من الدجاجلة.....» وساق بعض رواياته ثم قال: فمن حدث بهذه الأحاديث أو ببعضها يجب أن لا يذكر فى جملة أهل العلم (٣/٤٥ - ٤٦).

○ وقول أحدهم: «**لو علمت أن لفلان أخاً مثل هذا ما رويت عن فلان**» فهذا جرح شديد للأخ لأنه قد يكون ممن يكذب أو دس فى كتب أخيه ما ليس من حديثه، فإذا كانت رواية الراوى تترك من أجل أخيه فما ظنك بالأخ؟.

○ وقولهم: «**فلان لا تحل الرواية عنه كان لا يبالى ما روى**» قاله الأزدى - وهو متكلم فيه - فى العلاء بن مسلمة الرواس، وقد قال ابن طاهر: «كان يضع الحديث» (١٠٥/٣) «الميزان».

○ وقولهم: «**فلان لا أُخرِّج حديثه**» أى لا أكتبه ولا أحدث به، قاله أبو داود فى عبد الله بن المثنى (٣٨٨/٥) «تهذيب التهذيب»، وهذا اللفظ بمفرده يدل على الجرح الشديد، فقد قال الدارقطنى فى إبراهيم بن هراسة: «متروك لا يُخرَّج حديثه» (١٥) من «سؤالات البرقانى للدارقطنى»، لكن قد يكون هذا اللفظ ليس كذلك إن كان القائل ممن لا يروى إلا عن ثقة.

واعلم أن هناك فرقاً بين قول البخارى مثلاً فى أحد الرواة «لا أخرّج حديثه» وبين قول أحدهم: «فلان لم يخرج له البخارى»، فالأول فيه تضعيف على تفاوت مراتبه من البخارى، والثانى لا يلزم منه التضعيف فقد يكون السبب فى

ذلك نزول الإسناد أو وجود من هو أعلى منه وأشهر أو لكلام فيه وإن لم يضره عند البخارى، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان غير ملىء»** «والملىء بالكسر: ما يأخذه الإناء إذا امتلأ وملؤ الرجل، صار مليئاً أى ثقة، فهو مليء (ص ٦٣١) «مختار الصحاح» وفى «اللسان» رجل مليء مهموز: كثير المال بيّن الملأ، والجمع ملأ وأملياء بهمزتين، وقد ملؤ الرجل يملؤ فهو مليء: صار مليئاً أى ثقة فهو غنى مليء بيّن الملاء......وفى حديث الدّيْن: «إذا أُتبع أحدكم على مليء فليتّبع»، المليء بالهمز: الثقة الغنى» (١٥٩/١) فقولهم: «فلان غير مليء»: أى غير ثقة، قال الحافظ ابن رجب الحنبلى رحمه الله فى شرحه النفيس «لعلل الترمذى»: «قالوا لا يقبل تدليس الأعمش لأنه إذا وقف أحال على عيره مليء، يعنون على غير ثقة إذا سألته عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف وعباية بن ربعى والحسن بن ذكوان». اهـ وترجمة موسى بن طريف فى «الميزان» مظلمة وقد كذبه بعضهم (٢٠٨/٤)، وعباية من غلاة الشيعة ويروى ما يؤيد بدعته كما فى (٣٨٧/٢) «الميزان»، والحسن بن ذكوان أحسن حالاً منهما كما فى «تهذيب التهذيب».

وجاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة عبد الرحمن بن القاسم بن أبى بكر قال يحيى بن سعيد: «سمعت هشام بن عروة أو بلغنى أنه حدث عن عبد الرحمن بن القاسم بحديث عن أبيه فقال: مليء عن مليء، وقال أحمد: عبد الرحمن ثقة ثقة» (٢٧٨/٥ - ٢٧٩)، فهذا يدل على أن المليء عندهم هو الثقة الذى يوثق بروايته كما يوثق بالغنى من جهة المال وأداء الحقوق، وجاء فى «الجرح والتعديل» أيضاً، قال محمد بن كثير العبدى «كنت عند سفيان الثورى فذكر حديثاً، فقال رجل: حدثنى فلان بغير هذا، فقال: من هو؟ قال: أبو حنيفة، قال: أحلتنى على غير مليء» (٧٥/١) ومعلوم أن الثورى سيء الرأى فى أبى حنيفة وهذا معنى اللفظ من جهة اللغة والإصطلاح أما عن حال أبى حنيفة رحمه الله فينظر فى محله من كتب الجرح والتعديل.

○ وقولهم: **«فلان لو كان فى مطبخ امتلأ ذباباً»** قاله أبو معمر القطيعى

فى الحارث بن سريج النقال (١/٢٢٠) من «ضعفاء العقيلى»، وقد قال فيه ابن معين: «ليس بشيء»، وفى «الميزان» قال النسائى: «ليس بثقة»، وقال ابن عدى: «يسرق الحديث» وذكره الأزدى فقال: «تكلموا فيه حسدا» قال الذهبى: «كذا قال الأزدى بجهل» (١/٤٣٣) وقال ابن معين: «ما هو من أهل الكذب ولكن ليس له بخت» (٨/٢١٠) «تاريخ بغداد»، فالظاهر أن الرجل مهجور ومتروك، وقول ابن معين الأخير يدل على أن الرجل مظلوم فى تركه، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ليس على وجهه سيماء المتقين**» أى أنه فاسق، وليس فيه تصريح بأنه يكذب فى الرواية. ونعوذ بالله من الخذلان.

○ وقولهم: «**فلان ليس بينه وبين أهل الحديث معاملة**» أى أنه متروك مهجور، وقد يكون ذلك بسبب الزندقة كما فى «لسان الميزان» ترجمة الحسن بن الصباح الإسماعيلى الملقب بالعباد صاحب الدعوة البزازية ومن كبار الزنادقة قال الحافظ: «ذكرته للتمييز لأنه ما بينه وبين أهل الحديث النبوى معاملة» (٢/٢١٥) وقد يكون سبب ذلك فسقه فى دينه أو اشتغاله بالشعر أو مجونه أو كذبه فى الروايات ومع الإجمال فمحله هنا، والله أعلم.

○ ومن جملة ألفاظ هذه المرتبة قول أحمد: «**فى سبيل الله دراهم أنفقناها إلى عدن إلى إبراهيم بن الحكم**» (١/٢٧) «الميزان» وهذا القول يدل على أن إبراهيم لم يكن يسوى الرحلة إليه، ويوضح قول أحمد قول غيره من أهل النقد فقد قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال النسائى: «متروك الحديث»، وقال البخارى: «سكتوا عنه»، وقال السعدى: «ساقط»، وقال ابن عدى: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»، انظر «الميزان» (١/٢٧) و«الكامل» (١/٢٤١ - ٢٤٢).

○ وقول أحدهم: «**حدثنا فلان والله المستعان**» - **أو** «**حدثنا فلان وإنا لله وإنا إليه راجعون**» -.

الظاهر أن هذا فى الجرح الشديد كما جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة عبد الرحمن بن عمرو بن جبل الباهلى، قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عنه فقال: كان

يكذب فضربت على حديثه، قلت: إن محمد بن مسلم يحدث عنه، فقال: الله المستعان على ذلك» (٢٦٧/٥). وفى « الميزان» ترجمة قيس بن الربيع الأسدى،.....وكان ابن المدينى ووكيع يضعفانه، قال وكيع غير مرة: «حدثنا قيس بن الربيع والله المستعان» (٣٩٤/٣)، وفى «تهذيب التهذيب» قال أحمد: «وكان وكيع إذا ذكره قال: الله المستعان» (٣٩٣/٨).

وفى «تهذيب التهذيب» ترجمة مقاتل بن سليمان البلخى صاحب التفسير: قال محمد بن غيلان عن وكيع: «سمعت من مقاتل فالله المستعان» (٢٨٣/١٠)، وفى «المجروحين» لابن حبان: «كان يكذب فى الحديث»، وقال وكيع: «لقيته وكان كذاباً»، وقال مرة: «بات عندنا ليلة والله المستعان»، وقال عبد الله بن يزيد: «حدثنا «إنا لله وإنا إليه راجعون» قلنا: من يا أبا عبد الرحمن؟ قال: مقاتل بن سليمان» (١٤/٣ - ١٦). وفى «الثقات» لابن حبان ترجمة عمير بن المأمون التيمى. «روى عنه سعد بن طريف الإسكاف وسعد الله المستعان على أخباره» (٢٥٦/٥) وسعد كما فى «التقريب»: «متروك رماه ابن حبان بالوضع وكان رافضياً». اهـ

○ وقولهم: «**حدثنا فلان ونسأل الله السلامة**» هذا اللفظ جرح شديد وانظر ما يدل على ذلك ترجمة يحيى بن أكثم التميمى (١٢٩/٩) «الجرح والتعديل» وسعيد بن سليمان بن خالد كما فى «تهذيب التهذيب» (٤٥/٤).

○ وقولهم: «**رب رجل يُرجى دعاؤه ولا تجوز شهادته**» أى أنه من العباد لكنه مغفل جداً.

○ ومن ذلك إذا سئل أحدهم عن رجل فضحك وتعجب ثم قال: «**أتكتبون عن كل أحد**»؟فهذا يدل على تركه، أو قال: «**أف أف لا يبالون عمن كتبوا**» قاله أحمد فى إبراهيم بن غرعرة (١٤٩/٦) «تاريخ بغداد». وإبراهيم دافع عنه الخطيب فى «تاريخه» وترجم له الحافظ بقوله: «ثقة حافظ تكلم أحمد فى بعض سماعه».

○ ومن ذلك ما قيل ليحيى بن سعيد: ما تقول فى بكير بن عامر البجلى؟ فقال: «**حفص بن غياث تركه وحسبه إذا تركه حفص كان حفص يروى عن كل أحد**» (٤٩١/١) «تهذيب التهذيب». وإذا كان حفص قد تركه فمعنى ذلك أن أمره واضح فى الترك.

○ ومن ذلك قول شعبة لما سئل أن يحدثهم عن حكيم بن جبير الأسدى - وكان قد ترك حديثه - فقال: «**أخاف النار**»، فقال ابن أبى حاتم: «فقد دل أن كلام شعبة فى الرجال حسبة يتدين به وأن صورة حكيم بن جبير عنده صورة من لا يسع قبول خبره ولا حمل العلم عنه فيلحق برسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ما لم يقله» (١٧٢/١) من «مقدمة الجرح والتعديل»، ونحوه قول أبى داود فى شعيب بن أيوب بن زريق: «**إنى لأخاف الله فى الرواية عن شعيب**» كما فى «الميزان» (٢٧٥/٢) فهذا اللفظ يدل على الجرح الشديد وإن كان الذهبى قال: «ولذا ما أخرج له فى «سننه» غير حديث واحد». اهـ والرجل تكلم فيه من قبل التدليس، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول الجوزجانى فى شهر بن حوشب: «**أحاديثه لا تشبه أحاديث الناس... كأنه مولع بزمام ناقة رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم- وحديثه دال عليه فلا ينبغى أن يغتر به وبرواياته**» (٣٧٠/٤). «تهذيب التهذيب»، وانظر «أحوال الرجال» (ص ٩٦) وذلك لغفلته فإنه كان يقول حدثنا عمرو بن خارجة قال: كنت آخذاً بزمام ناقة رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، ومرة يقول: عن أسماء بنت يزيد قالت: كنت آخذة بزمام ناقة رسول لله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -.

○ وقولهم: «**دخل فلان أو مات فلان فلم يحل أحد حبوته له**» فهذا يدل على عدم اهتمامهم به، وبمعرفة سبب ذلك تتعين منزلة هذا القول لكن مع الإجمال فمحله هنا.

○ وقولهم: «**حدث فلان عن فلان ثلاثة أحاديث مثلاً لو كانت فى**

خمسمائة حديث لأفسدتها» أى لشدة نكارتها، قال أبو زرعة فى عمر بن عبد الله بن أبى خثعم: «واهى الحديث حدث عن يحيى بن أبى كثير بثلاثة أحاديث .....» إلخ، (٤٦٨/٧) «تهذيب التهذيب»، والجرح فى الرواة بسبب المناكير يرجع إلى كمِّ وكيْفِ المناكير، والله أعلم.

وقال البخارى فيه: «ضعيف الحديث ذاهب»، وضعفه جداً كما قال الترمذى. وقريب منه – أى فى شدة نكارة بعض الروايات – قول شعبة فى العرزمى: «لو روى حديثاً آخر مثل هذا – يعنى حديث الشفعة – لتركت حديثه».

○ ومن ذلك قول حماد بن يونس فى عيسى بن أبى عيسى الحناط: «**لو شئت أن يحدثنى عيسى بكل ما يصنع أهل المدينة حدثنى به**» (٢٢٥/٨) «تهذيب التهذيب»، وهذا إما لأنه يقبل التلقين من غير تمييز وإما لأنه يرفع عمل أهل المدينة ويعزوه إلى النبى – صلى الله عليه وعلى آله وسلم –، ونحوه قول بعضهم: «**لو سئل فلان من الذى بنى مسجد البصرة؟ لقال: قال رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – : بناه فلان**» وذلك لشدة تخليطه، وقد وصف الحناط بسوء الحفظ وفحش الخطأ، ونحوه فى الجرح قول القطان فى جعفر بن الزبير: «**لو شئت أن أكتب عنه ألفاً لكتبت عنه كان يروى عن ابن المسيب نحواً من أربعين حديثاً**» قال ابن المدينى: «وضعفه يحيى جداً». ونحوه قول يحيى بن سعيد: «قلت لحرام بن عثمان: عبد الرحمن بن جابر ومحمد بن جابر وأبو عتيك بن جابر هم واحد؟ قال: إن شئت جعلتهم عشرة. قال ابن المدينى: قلت : أى شىء يريد وهذا؟ قال: كأنه لا يبالى» (٢٨٢/٣ – ٢٨٣) «الجرح والتعديل». وقد قال أحمد فيه: «لا يروى حديثه»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث»، كما فى «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «**فلان فيه تساهل فى الدين والسماع**».

○ ومن ذلك قول أبى زرعة لما سئل عن الوليد بن سلمة الأردنّى: «**آه آه أتينا ابنه وكان صدوقاً وكان يحدث بأحاديث مستقيمة فلما أخذ فى أحاديث**

أبيه جاء» – يعنى بالأوابد – (٧/٩) «الجرح والتعديل»، وهذا يدل على أن أباه هو المتهم بها لاستقامة حديث الابن من غير طريق الأب، وقد قال فيه أبو حاتم: «ذاهب الحديث»، وقال دحيم وغيره: «كذاب»، وقال ابن حبان: «يضع الحديث على الثقات»، انظر «الميزان» (٣٣٩/٤).

○ ومن ذلك أن أبا زرعة سئل عن يعقوب بن حميد بن كاسب فحرك رأسه، فقال له ابن أبى حاتم: «**كان صدوقاً؟ قال: لهذا شروط**» وقال فى حديث رواه يعقوب: «قلبى لا يسكن على ابن كاسب» (٢٠٦/٩) «الجرح والتعديل».

○ ومن ذلك قول أبى حاتم فى إبراهيم بن الأشعث خادم الفضيل بن عياض: «**كنا نظن به الخير فقد جاء بمثل هذا الحديث؟**» وذكر حديثاً واهياً (١٠/١) «المغنى»، فإن كان عن غفلة وكثر هذا فى حديثه فهذا من المتروكين وإن كان عن عمد كان من الكذابين، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول السعدى فى عبد الكريم بن أبى المخارق: «**غير ثقة فرحم الله مالكاً غاص هناك فوقع على خزفة منكسرة**» (١٩٧٨/٥) «الكامل» وفى «أحوال الرجال» زاد السعدى: «أظنه اغتر بكسائه» (ص ٩٧).

○ وقول شعبة فى داود بن فراهيج: «**حدثنا داود بعد ما كبر وافتقر وافتتن**» (٤٠/٢) «ضعفاء العقيلى»، وهذا اتهام من شعبة لداود، وهو القائل: «خذوا عن الأغنياء فإنهم لا يكذبون وإياكم والفقراء فإن حديثهم يزيد» أو ما فى معناه، وهذا معناه أن الفقير يرغب فى العطاء فيحدث بما لم يسمع وهذا ليس على عمومه وإلا فمن أفقر من شعبة نفسه الذى لا يملك إلا حماره ورداءه؟، وقد ذكر الشيخ المعلمى قول شعبة هذا فى تحقيقه على «الفوائد المجموعة» فقال: «وهذه كلمة شديدة» وقال فى (ص ٣٥٥): «وهذه الكلمة شديدة فإنها تشعر باتهامه بأن يكون حمله الكبر والفقر على التقرب إلى بعض الناس برواية ما يسرهم». اهـ

○ وقول يزيد بن هارون: أخبرنا شيخ من قريش عن الزهرى.....فقيل

ليزيد: من هذا الشيخ أو سمّه فقال: «**لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم**» قال الصائغ: «هو سليمان بن أرقم» (١٢١/٢) «ضعفاء العقيلى»، وفى «تهذيب التهذيب» صرح غير واحد بتركه، وهذا معناه أن الحديث قد يكون حسناً فى معناه أو عالى الإسناد ولكن إذا عُلم أن هذا الحديث من طريق هذا الراوى المتروك فإن المحدث يصاب بالحسرة، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن جريج فى أبى الزبير: «**ما كنت أرى أن أعيش حتى يروى حديث أبى الزبير**» انظر (ص ٢٠١) من شرح «علل الترمذى»، فهذا يدل على أنه ليس أهلاً للرواية عنه بل ينبغى أن يترك، هذا معنى قول ابن جريج أما حال أبى الزبير فأرفع من هذا والله أعلم، أما إذا قالوا: «ما كنا نرى أن نعيش إلى زمن يسكت فيه عن حديث فلان أو يسأل فيه عن فلان» فأكثر وروده فى التعديل الرفيع، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أحمد: «ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأياً فى أحد منه فى ليث وابن إسحاق وهمام: «**لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم**» وقال الفلاس وغيره: «كان يحيى القطان لا يحدث عن ليث» (١٨٠/٦) «النبلاء»، فهذا يدل على أن أحمد قد ترك الرواية عنه.

○ ومن ذلك قول أبى بكر البرقانى: رحلت إلى المفيد – يعنى محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب أبا بكر – فكتبت عنه «الموطأ»، فلما رجعت إلى بغداد قال لى أبو بكر بن أبى سعيد: «**أخلف الله عليك نفقتك فدفعته إلى بعض الناس وأخذت بدله بياضاً** (٣٤٨/١) «تاريخ بغداد»، وهذا نحو قول أحمد السابق فى إبراهيم بن الحكم العدنى.

○ ومن ذلك قول عبدان الأهوزى: «**لم أخرّج عن يحيى بن أبى كثير حين فاتتنى عن أحمد اليمامى – أى ابن محمد بن عمر الحنفى – النسخة التى يرويها**» (٦٦/٥) «تاريخ بغداد»، ولو كان أحمد ثقة عند الأهوازى لكتب حديثه ولو بنزول وأحمد قد كذّبه أبو حاتم وغيره.

○ وقولهم: «**فى دار فلان شجر يحمل الحديث**» هذا اللفظ يحتمل عدة معان أذكرها بعد ذكر عدة تراجم ورد فيها هذا اللفظ، جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة خليفة بن خياط الملقب بـ«شباب» الذى لم يكتب عنه بعضهم قال فيه ابن المدينى -: «فى دار عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة وشباب بن خياط شجر يحمل الحديث»، وقال ابن عدى: «كثير الحديث وحسن التاريخ....» وذكره العقيلى فى «الضعفاء»، وقال: «غمزه ابن المدينى، وقيل عن ابن المدينى أنه قال: لو لم يحدث لكان خيراً له، لكن ضعَّف ذلك ابن عدى لضعف الكديمى راويها عن ابن المدينى» اهـ (١٦١/٣) ودافع ابن عدى عن خليفة وحسَّن حاله انظر «الكامل» (٩٣٥/٣)، وفى «النبلاء» ترجمة داود بن عمرو بن زهير بن عمرو قال أبو الحسن العطار: «رأيت أحمد يأخذ لداود بالركاب»، وقال البغوى: «حدثنا داود بن عمرو الثقة المأمون»، وقد كان البغوى مكثراً عنه فكان مجّان الطلبة يقولون: «فى دار أبى القاسم ابن بنت منيع شجرة تحمل داود بن عمرو الضبى» (١٣١/١١)، وفى «الكامل» ذكر ابن عدى تضعيف المشايخ لابن بنت منيع وقال: كان مجانهم يقولون: فى دار ابن بنت منيع سحرة - كذا بمهملتين - تحمل داود بن عمرو الضبى من كثرة ما يروى عنه، وانظر ذلك فى «النبلاء» (٤٥٤/١٤)، وزاد فى «الكامل»: «وما علمت أحداً حدث عنه أكثر مما حدث هو»، ثم دافع ابن عدى عن ابن بنت منيع بعد أن ذكر قول ابن المدينى فى عبد الرحمن بن عمرو شباب، انظر (١٥٧٩/٤) «الكامل».

وقال الدكتور سعدى الهاشمى فى رسالته السابقة: «وهذا التعبير يحتمل عدة معان من الناحية اللغوية، فيمكن أن يكون كناية عن حملهما للحديث دون عقله أو كثرة حديثهما أو كناية عن اختلاق الحديث الذى ينبت فى داره دون أن يتلقاه عن الشيوخ قال: ولا يمكن توجيه النص إلا بقرائن خارجة عنه، ثم استدل على أنه من ألفاظ التجريح بأن ابن المدينى قرن بين شباب وبين عبد الرحمن بن عمرو المتفق على ضعفه، وبقول الذهبى فى خليفة: غمزه ابن المدينى، واستدل أيضاً بعدم انفراد ابن المدينى بتضعيفه لشباب بل تابعه أبو حاتم وأبو زرعة، قال:

«حيث قال فيه أبو حاتم:- وقد سئل عنه - لا أحدث عنه هو غير قوى، كتبت من مسنده أحاديث ثلاثة عن أبي الوليد فأتيت أبا الوليد وسألته عنها فأنكرها، وقال: ما هذه من حديثى، فقلت: كتبتها من كتاب شباب العصفرى، فعرفه وسكن غضبه»، وذكر الدكتور كلام المعلمى على ما قاله أبو حاتم حيث قال: «سكون غضب أبي الوليد يشعر بأنه لم يكذّب خليفة، ويحتمل أن يكون شباب قد استكثر من حديث أبي الوليد آخذاً من أصوله وكانت تلك الثلاثة مما لا يحفظها أبو الوليد فأنكرها، ثم لما عرف أن شباباً هو رواها عنه حملها على أنها عنده فى أصوله ولكنه لا يحفظها، قال: وكأنه لهذا الاحتمال اقتصر أبو حاتم على قوله: «غير قوى» ثم ذكر كلام أبي زرعة فى تركه لشباب». اهـ واعلم أن الشيخ المعلمى رحمه الله له نقد متين فى الكلام على الأحاديث والرواة، لكن فى هذا المقام إن كان يحق لى أن أقول فالذى أراه خلاف ما قاله المعلمى رحمه الله، لأن سياق كلام أبي حاتم يدل على التجريح وما ذكره العلامة المعلمى يدل على أن هذه الأحاديث صحيحة، وأيضاً فإن أبا حاتم شاهدُ عدلٍ فقوله واصفاً لأبي الوليد: «فعرفه وسكن غضبه» فى مقام الاستدلال على عدم تحديثه عن شباب يدل على أنه فهم من موقف أبي الوليد التجريح وأن رواية مثل شباب لا يشتغل بها، أضف إلى ذلك التجريح الشديد من أبي زرعة، وأما قول العلامة المعلمى رحمه الله: «وكأنه لهذا الاحتمال اقتصر أبو حاتم على قوله: «غير قوى» وقول الحافظ ابن حجر رحمه الله فى «هدى السارى» هذه الحكاية محتملة. فلست أنكر أنها تحتمل الجرح والتعديل ولكن أبا حاتم رحمه الله ساق ذلك دليلاً على قوله: «لا أحدث عنه» ولو كانت الأحاديث صحيحة فما وجه قول أبي حاتم «غير قوى»؟ ولست أشك أن مثل الشيخ المعلمى رحمه لا يغيب عنه أنهم قد يطلقون ألفاظ الضعف الخفيف ويقصدون بذلك الجرح الشديد والعبرة فى ذلك بالسياق ولهذا فصل خاص سيأتى إن شاء الله.

ذكرت هذا وإن لم يكن محله هنا لما ذكره الدكتور سعدى و لم يعقب عليه.

نرجع إلى معنى قولهم: «فى دار فلان شجر يحمل الحديث» فالذى يظهر

لى أن هذا اللفظ إن قيل فيمن اتهم فهو جرح ويكون معناه أن الراوى يحدث بأحاديث لم يسمعها ممن يحدث عنهم فربما أنه سرقها أو وضعها، وإذا قيل فى رجل قد ثبتت عدالته فمعناه أنه مكثر كما قاله ابن عدى والذهبى رحمهما الله، وقد تكون هذه الكثرة بطريق السماع الصحيح وقد تكون تدليساً، والله المستعان.

○ وقولهم: «**حق لمن روى الحديث الفلانى ألا يكتب حديثه**» انظر ترجمة أحمد بن الحسن بن القاسم (١/١٥١) «لسان الميزان».

○ ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر فى أحمد بن الحسن بن القاسم هذا: «**روى عنه أبو عوانة فى صحيحه فكأنه ما خبر حاله**» (١/١٥١) «لسان الميزان»[1].

○ ومن ذلك أن ابن أبى حاتم سأل أباه عن أحاديث رواها محمد بن عبد الله المقرىء المعروف «بداهر» وعرض عليه بعض حديثه فقال أبو حاتم: «**ليس تدل هذه الأحاديث على صدقه**» (٧/٣١١) «الجرح والتعديل».

○ ومن ذلك قول أبى الأحوص: «**كنت إذا مررت بجابر الجعفى سألت ربى العافية**» (٢/٤٩) «تهذيب التهذيب»، وهذا إما لفحش قوله وخبث معتقده فقد كان يؤمن بالرجعة، ويحتمل أن ذلك للكذب الذى رمى به فقد كذبه غير واحد، ومع الإجمال نحمله هنا، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان يكتب حديثه للمعرفة**» هذا يدل على الجرح الشديد، ومعناه أن حديثه يُكتب ويُبيَّن أمره للناس ويحذَّر منه ويعرَّف حتى لا يقلبه الكذابون ويذكروه عن الثقات، جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة جابر بن يزيد الجعفى قال ابن حبان: «كان سبائياً من أصحاب عبد الله بن سبأ وكان يقول إن علياً يرجع إلى الدنيا، فإن احتج محتج بأن شعبة والثورى رويا عنه، قلت: الثورى ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء وأما شعبة وغيره فرأوا أشياء لم يصبروا عنها وكتبوها ليعرفوها فربما ذكر أحدهم عنه الشىء بعد الشىء على جهة التعجب، وقد قال أحمد لما وُجِدَ معه كتاب زهير عن الجعفى وسأله محمد بن رافع يا أبا عبد الله تنهوننا عن جابر وتكتبونه؟ قال: لنعرفه» (٢/٥٠)، وانظر

(١) واللفظ بمفرده يحتمل أن يكون من ألفاظ المرتبة السابقة أيضاً والله أعلم.

كتاب «المجروحين» لابن حبان (٢٠٩/١)، وفى «الكامل» لابن عدى ترجمة عبيد الله بن الوليد الوصّافى قال أحمد: «ليس بمحكم الحديث وإنما أكتب حديثه لأعرفه» (١٦٣٠/٤) وبقية الأقوال فيه شديدة الجرح وضعفه ابن عدى وغيره جداً. وقد ذكر السعدى فى خاتمة كتابه «أحوال الرجال» عند كلامه على الاكتفاء برواية الثقات كلاماً يدل على أن هذا اللفظ شديد الجرح ويقال فى المتهمين والمتروكين، انظر (ص ٢١٠).

وهل قول يحيى بن سعيد: «سألت هشام بن عروة عنه – يعنى عبد الرحمن بن زياد الإفريقى – فقال: دعنا من حديثه حديثه مشرق» (١٥٩١/٤) «الكامل» هل هو من ألفاظ هذه المرتبة؟ إن كان هشام رحمه الله يعنى بذلك تشبيه حديثه بحديث أهل العراق كما ذكروا أنها كانت دار الضرب يدخل الحديث فيها شبراً ويخرج منها ذراعاً وهذا لكثرة الكذب فيها، فإن كان يعنى هذا فمحله فى هذه المرتبة ويدل عليه قوله: «دعنا من حديثه» وإن كان يعنى غير ذلك فلم يتبين لى وجهه، والله أعلم.

ثم اعلم أن هناك، ألفاظاً شديدة الجرح تتردد بين المرتبة الخامسة والسادسة وأكثر ما تطلق فى الكذابين لكنها مجملة ومحتملة لأن يكون سبب إطلاقها فى الرواة أمراً آخر غير الكذب فى حديث رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – سبق بعض منها وأذكر بقيتها فمن ذلك:

○ قولهم: **«فلان أحاديثه بواطيل أو لم يكن حديثه بصحيح أحاديثه بواطيل أو أحاديثه مسواة موضوعة أو من أباطيله كذا وكذا»** وإن كان برهان الدين الحلبى قد صرح بأن قولهم: «من أباطيله كذا وكذا أو من بلاياه كذا وكذا أو من مصائبه كذا وكذا» أنه كناية عن الوضع كما فى كتابه «الكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث» انظر (ص ٨١ و ١٢١ و ١٣٠ و ١٣٢ وغير ذلك).

والظاهر لى أن ذلك مجمل فقد يكون سبب ذلك الغفلة الشديدة دون تعمد الوضع، ونحوه قولهم: **«أتى بطامة لا تطاق أو أتى بطامات وفضائح»**.

○ وقولهم: «**إذا لقيت فلاناً أو مررت به فاصفعه أو فاربجه**» واللفظ الأخير قاله ابن معين فى محمد بن كثير بن مروان الفهرى (٤٢٠/٩) «تهذيب التهذيب»، فيحتمل أن سبب ذلك البدعة الشديدة أو الغفلة الشديدة أو الكذب.

○ وقولهم: «**فلان من الآفات**» والآفة: العاهة، وفى «المحكم»: «عرض مفسد لما أصاب من شيء، ويقال: آفة الظّرف الصّلف وآفة العلم النسيان وطعام مؤوف: أصابته آفة»، وفى غير «المحكم»: «طعام مأووف وإيف الطعام فهو مئيف مثل معيف» (١٦/٩) «اللسان».

○ وقولهم: «**فلان روى البواطيل والبلاء منه ونحوه روى أشياء لا يحل ذكرها فى الكتب أو أستحى من ذكرها أو فلان لا صلى الله عليه أو هو حلال الدم أو يحل ضرب عنقه**» وهذه الألفاظ الثلاثة الأخيرة قالها ابن معين فى سويد الأنبارى، وقال فيه أيضاً: «مات منذ حين»، وقال فيه: «لو وجدت درقة وسيفاً لغزوت سويداً»، وقال مرة: «لو كان لى فرس لغزوت سويداً»، كل هذا فى «النبلاء» (٤١٢/١١ - ٤١٨) «والميزان» (٢٤٩/٢)، ونحوه: «**لا بارك الله فيه أو لا رعاه الله أو لا صبحه الله بخير أو لا جزاه الله خيراً أو كان سائلاً يسأل الناس**» فهذا كله لا يلزم منه أنه يكذب عمداً وإن قيل هذا فى الكذابين، والأمر سهل فهو إما كذاب أو متروك.

○ ومن ذلك: «**كان يروى بالغداة شيئاً وبالعشى شيئاً أو هو بالغداة شيء وبالعشى شيء**» فقد يكون لغفلته واضطرابه أو لتدليسه أو لكذبه وافترائه، وقد سئل حماد بن زيد عن عمارة بن جوين أبى هارون العبدى؟ فقال: «كان كذاباً، بالغداة شيء وبالعشى شيء»، وقال الدارقطنى: «يتلون خارجى وشيعى يعتبر بما يرويه عنه الثورى». اهـ «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «**فلان رد**» «والرد: صرف الشيء ورجعه، وفى حديث عائشة: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» أى مردود عليه، يقال أمر رد: إذا كان مخالفاً لما عليه السنة..... وشيء رد أى مردود» (١٧٣/٣) «اللسان».

وقد قال أبو حاتم عن عمرو بن على الفلاس: «عمر بن رياح العبدى هو رد»، وقال فيه البخارى عن عمرو: «هو دجال»، وكلام غيره شديد جداً فى الجرح، وانظر «تهذيب التهذيب» (٧/٤٨٨).

○ وقولهم: **«فلان أف أف»** «والأف: الوسخ الذى حول الظفر، والتف: الذى فيه، وقيل: الأف وسخ الأذن والتف وسخ الأظافر، يقال ذلك عند استقذار الشيء، ثم استعمل ذلك عند كل شيء يضجر منه ويتأذى به....«وأف» كلمة تضجر وفيها عشرة أوجه.....» (٩/٦) «اللسان». واللفظ قاله أحمد فى القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص العمرى وزاد: «ليس بشيء»، وقال مرة: «كذاب يضع الحديث»، انظر «تهذيب التهذيب» (٨/٣٢٠) و«الكامل» (٦/٢٠٥٨).

○ وقولهم: **«فلان عجيب يجيئك بالطامات»** قاله أحمد فى محمد بن الفضل بن عطية العوفى وقد كذبه أيضاً، انظر «تهذيب التهذيب» (٩/٤٠١)، ونحوه قولهم: **«فلان خبيث الحديث أو أحاديثه أحاديث سوء»**، انظر «لسان الميزان» ترجمة كنانة بن جبلة (٤/٤٩٠).

○ وقولهم: **«لو كان شعبة - مثلاً - حياً لاستعدى على فلان»** قاله هشيم فى أبى هدبة، ونحوه فى ترجمة خصيف بن جحدر فى كتاب «المجروحين» لابن حبان (١/٢٨٧).

○ وقولهم: **«فلان يستأهل أن يحفر له بئر فيلقى فيه»** قاله يحيى بن معين فى زكرياء بن يحيى الكسائى (٢/٧٥) «الميزان» و(٢/٤٨٣) «لسان الميزان» بعد أن قال: «رجل سوء يحدث بأحاديث سوء».

○ وقول أحدهم: « **لأن أقطع الطريق، أو أزنى، أو أخر من السماء، أو أشرب من بول حمارى هذا حتى أروى أو ألقى فى هذا البئر أو ألقى من فوق هذه المنارة أحب إلىّ من أن أقول حدثنا فلان أو أروى عن فلان»**، انظر ترجمة خالد العبد فى «الجرح والتعديل» (٣/٣٦٤)، وقد قال شعبة فى الحسن بن عمارة: **«ما أبالى حدثت عن الحسن بن عمارة بحديث أو زنيت زنية فى الإسلام»**

(٢٢٩/١) «المجروحين»، وهذا كله محمول على المبالغة فى الزجر عن رواية من قيلت فيه هذه العبارة، وهذه العبارات ليست صريحة فى أن الراوى كذب.

○ وقولهم: «**لا تجعل فى حوصلتك من حديث فلان شيئاً**» قاله أبو زرعة لابن أبى حاتم لما ذكر له شيئاً من حديث وهب بن وهب بن زمعة، وقد قال فيه ابن معين: «كان يكذب»، وقال فيه عثمان بن أبى شيبة: «يبعث يوم القيامة دجالاً»، وقال ابن الجارود: «كذاب خبيث كان عامة الليل يضع الحديث»، انظر ترجمته فى «لسان الميزان».

○ وقولهم: «**فلان استبدل**» . قال ابن سيده: «بدل الشىء وبدله وبديله الخلف منه......» قال سيبويه: «ويقول الرجل للرجل اذهب معك بفلان فيقول معى رجل بدله يغنى غناءه ويكون فى مكانه، وتبدل الشىء وتبدل به واستبدله واستبدل به: كله اتخذ منه بدلاً.....» (٤٨/١١) «لسان العرب»، ووجه الجرح بهذا أن الرجل قد استغنى عنه المحدثون، وهذا اللفظ قاله أحمد فى يحيى بن عبد الحميد الحمانى، وقال مرة: «كان يكذب جهاراً»، وقال مرة: «ما زلنا نعرفه أنه كان يسرق الأحاديث يلتقطها أو يتلقنها» (١٦٨/٩ - ١٦٩) «الجرح والتعديل» وقوله «يتلقنها»: جاء فى بعض المواضع «يتلقفها» بالفاء وهو أوجه والله أعلم.

○ وقولهم: «**لو ولد فلان أخرس أو أصم أو أبكم أو لم يُخلق لكان خيراً له**» هذه الألفاظ يحتمل أن يكون سببها البدعة أو التخليط فى الروايات أو الكذب، وقد سئل أبو داود عن الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشى أيكتب عنه؟ قال: «لا ولا كرامة»، وقال مرة: «كان هالكاً»، وساق حديثاً من طريقه مرفوعاً «ينادى رجل يوم القيامة واعطشاه.....» الحديث فقال أبو داود: «هذا حديث يشبه وجه فضل الرقاشى»، وفضل هذا قال فيه أيوب: «لو أن فضلاً ولد أخرس لكان خيراً» (٢٨٣/٨) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «**فلان صاحب كل معضلة وإن ذلك لَبيِّن فى حديثه**» وهذا

اللفظ يدل على أن البلايا تدور عليه ومرجعها إليه ومع ذلك فليس صريحاً فى الكذب والله أعلم.

○ وقولهم: «**كنت أتورع عن الرواية عن فلان**» قاله الحاكم فى عيسى بن زيد الهاشمى، كما فى «لسان الميزان» (٣٩٥/٤) والرجل قال فيه الذهبى: «كذاب».

○ وقولهم: «**فلان لا يجوز الاشتغال بحديثه**» هو أشد فى الجرح من قولهم: «لا يشتغل بحديثه» كما سبق فى الفرق بين قولهم: «فلان لا يجوز أن يحتج به» «وفلان لا يحتج به»، انظر هذا اللفظ فى ترجمة يعلى بن الأشدق العقيلى الجزرى (٢٧٤٣/٧) «كامل ابن عدى».

○ وقولهم: «**فلان خائب**» قاله يحيى بن سعيد فى سليمان بن داود المنقرى الشاذكونى (١٢٨/٢) «ضعفاء العقيلى» والخائب فى اللغة هو الخاسر، نسأل الله السلامة.

○ وقولهم: «**فلان ضعيف لا من قبل حفظه**» أى أنه ضعيف من قبل العدالة، لكن لم يظهر من اللفظ بمفرده أنه يكذب فى الرواية أو أنه فاسق مرتكب للكبائر، وإن كان الذهبى قاله فى محمد بن حميد الرازى الذى قال فيه أبو زرعة: يكذب، وقال جزرة: «ما رأيت أحداً أحذق بالكذب منه ومن ابن الشاذكونى» (٥٧٣/٢) «المغنى»، ونحو هذا اللفظ:

○ وقولهم: «**فلان لا أرضاه فى شىء أو ليس بالمرضى لا فى حديثه ولا فى دينه**» وإن كان أبو زرعة محمد بن يوسف الجرجانى قال: «جعفر الدقاق الحافظ ليس بالمرضى فى الحديث ولا فى دينه وكان فاسقاً كذاباً» (ص ١٨٨) من «سؤالات السهمى للدارقطنى»، ونحوه قول أحدهم: «**فلان يقول على رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ما لم يقل**» أى أنه يأتى بأحاديث موضوعة لكن هل ذلك على سبيل الوهم والغفلة أو على سبيل العمد؟ اللفظ بمفرده ليس فيه جزم بأن ذلك على سبيل العمد، وإن كان ورد فى الكذاب كما فى ترجمة

الحسن بن على بن زكريا العدوى (ص ٢١١) «سؤالات السهمى للدارقطنى»، أما إذا قالوا: «كذاب على رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم –» فهو جرح شديد من ألفاظ المرتبة السادسة.

○ وقول أحدهم إذا ذكر إسناداً: «**هذا الإسناد ذكره فضيحة وتعزير لراويه**» لا يلزم من ذلك أن يكون وضعه متعمداً بل يكون على سبيل الغفلة، انظر «الميزان» ترجمة عبد الواحد بن إسماعيل العسقلانى (٢/٦٧١).

○ وقولهم: «**فلان حملت عنه حديثاً واحداً أو ما حملت عنه إلا حديثاً واحداً ثم جاءت السنور فأحدثت عليه**» ونحوه قول أبى داود الطيالسى فى نصر بن طريف أبى جزى الباهلى أحد الكذابين: «غبت غيبة فرجعت فإذا الأمر متغير فأخبرت بقصته فجعلت أدفع كتبه وآخذ مكانها بياضاً (٨/٤٦٧) «الجرح والتعديل»، وقال الشيخ المعلمى فى الحاشية: «يريد أبو داود أنه ترك حديث أبى جزى ودفع ما كان عنده مما كتب عنه إلى الوراقين رغبة عنها وأخذ منهم عوضها بياضاً أى كاغذا».

○ وقول أحدهم: «**كنت أحب أو أشتهى أن أرى فلاناً فالآن لا أحب أن أراه**».

○ وقول دحيم حين قال له أبو زرعة الدمشقى: «ما تقول فى منير بن الزبير؟ فقال: تسأل عنه وهو يروى عن مكحول قال: أتيت المقداد؟– يعنى من أين لحق المقداد» (٤/١٩٣) «الميزان»، فهذا اللفظ أقل أحواله أن منير بن الزبير متروك مخلط لا يعرف ما يقول وإلا فاللفظ ظاهر فى أنه متهم.

○ وقولهم: «**فلان ما هو بمحمود عند أصحابنا ولا عندهم**» واللفظ بمفرده عام وإن كان جزرة قال فى الحسن بن زياد اللؤلؤى: «ليس بشىء لا هو محمود عند أصحابنا ولا عندهم – يعنى أصحابه – قيل له: بأى شىء تتهمه؟ قال: بداء سوء وليس هو فى الحديث بشىء»، وقال أبو ثور: ما رأيت أكذب من اللؤلؤى كان على طرف لسانه «ابن جريج عن عطاء» (٢/٣٠٩) «لسان الميزان».

○ وقول وكيع: «ذكر شعبة أبا هارون العبدى فلقى منه جَرّاً، قال أبو محمد بن أبى حاتم: يعنى أنه ذكره بغير الجميل» (١٤٩/١) «الجرح والتعديل». وهذا اللفظ بمفرده عام فى التجريح لكن الكلام من بقية النقاد فى أبى هارون شديد الجرح جداً.

○ وقولهم: «**كان فلان الألسنة مجمعة على الثناء السيء عليه**» فإن كان لكذبه فمحله السادسة وإن كان لفسقه فمحله هذه المرتبة، وهو الظاهر من ترجمة هبة الله بن أبى شريك الحاسب، فقد قال الذهبى: «صحيح السماع»، وقال ابن السمعانى: «كانت الألسنة مجمعة على الثناء السيء عليه» (٧٠٧/٢) «المغنى»، وفى «الميزان»: روى عن أبى الحسين بن النقور سماعه صحيح منه ولكنه قليل الدين.

○ ومن ذلك قول يزيد بن زريع لما قال حدثنا أيوب، فقال له رجل: من أيوب؟ قال: ترانى أيوب بن خوط إنما استعمل أيوب بن خوط قوماً فحدثهم» (٣٤١/١) «الكامل»، وهذا اللفظ معناه أن مثل أيوب بن خوط لا يحدث عنه رجل من أهل الصناعة وله بصر بالفن.

○ ومن ذلك قولهم: «**كان شعبة مثلاً لا يستغفر لفلان**» فقد يكون لبدعته الشنيعة وقد يكون لغفلته الشديدة فقد قيل فى عباد بن كثير الثقفى: «كان متعبداً يكذب للغفلة وكان شعبة لا يستغفر له»، وقال فيه السدى: «**لا ينبغى لحليم أن يذكره فى العلم**» (١٦٤٠/٤) «الكامل» وانظر «أحوال الرجال»، ونحوه قول هانىء بن النضر: «سألت على بن المدينى عن جعفر - أى ابن الزبير - أحد العباد الذين غلب عليهم الزهد فكذبوا فى الحديث - فقال: «**استغفر ربك**»» ، (٢١٢/١) «المجروحين». وقد سئل ابن المبارك أن يحدث بحديث إبراهيم بن يزيد الخوزى - وكان قد ترك الرواية عنه - فقال: «أتأمرنى أن أعود إلى ذنب قد ثبت منه؟» قال الشيخ المعلمى رحمه الله فى تحقيقه «للفوائد المجموعة»: «عند ابن المبارك الرواية عنه ذنباً تجب التوبة منه مع أن ابن المبارك ليس ممن يشدد فقد روى عن الكلبى، فإن كان إبراهيم يكذب عمداً كما اتهم بذلك فيما قال البرقى

فواضح وإلا فهو ممن يكثر منه الكذب خطأ» اهـ (ص ٢١٣ - ٢١٤).

○ ومن ذلك أن المتوكل بعث إلى أحمد يسأله عن ابن الثلجي ويحيى بن أكثم في ولاية القضاء فقال: «**أما ابن الثلجي فلا ولا على حارس**» (٣٥١/٥) «تاريخ بغداد»، أي أنه غير مؤتمن على دينه وعدالته، فاللفظ بهذا مجمل لكن جاء ما يدل على كذبه - أعني ابن الثلجي - أو بدعته فقد قال الساجي: «كان كذاباً احتال في إبطال حديث رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ورده نصرة لأبي حنيفة ورأيه» (٣٥١/٥) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «**فلان عصي موسى تلقف ما يأفكون**» هذا اللفظ قاله مطيّن محمد بن عبد الله الحضرمي إمام الكوفة وأحد أئمة الجرح والتعديل في محمد بن عثمان بن أبي شيبة الكوفي، ومطيّن قد توبع على تجريح محمد وخالفه آخرون، وحمل الحافظ الذهبي كلامهما في بعضهما على أنه من كلام الأقران في بعضهم الذين لا يقبل قول أحدهم في صاحبه، وأما عن معنى هذا اللفظ فقد سبق تفسير «اللقف» وهو تناول الشيء بسرعة، وهذا اللفظ يحتمل أن ابن أبي شيبة راوية للموضوعات والأباطيل فإذا سمع حديثاً موضوعاً فإنه يرويه عن شيخه الذي سمعه منه، وعيبه في هذه الحالة عدم التمييز أو الشره الذي يؤدي إلى كثرة المناكير والبواطيل في حديثه، ويحتمل أنه يأخذ هذه الأحاديث ويدعيها لنفسه، وهذه سرقة والسرقة نوع من الكذب، ولو تدبرت هذا اللفظ لوجدت أن الذي يليق به هو الاحتمال الأول وأنه راوية للموضوعات سواء علم أنها موضوعة أو جهل هذا ولم يميزه، لأن السارق غالباً يسرق الأحاديث الصحيحة الغريبة التي يشتهيها الناس، أما إذا كان الحديث موضوعاً أو ضعيفاً ففي الغالب أن المحدثين لا ينشطون لسماعه أو الرحلة إليه، فإن قيل: إن كثيراً من النقاد بل إن مطيناً نفسه قد صرح بكذبه وكذا ابن خراش كما في «تاريخ بغداد» فيحمل قول مطين السابق على أنه تكذيب لأن كلامه يفسر بعضُه بعضاً فالجواب أن قول من قال بأنه يضع الحديث وقول مطين السابق ليسا في محل واحد فإن عصى موسى عليه السلام لم تختلق كذباً وإفكاً بل تحولت إلى ما يلقف كذبهم وإفكهم، وقد نص مطين نفسه على

مراده بقوله: «عصى موسى تلقف ما يأفكون»، وهذا اللفظ لولا مجموعة قرائن تدل على أنه لفظ تجريح لكان احتمال التعديل به أوجه، لأن عصى موسى أبطل الله بها الباطل وأقام بها الحق، وأما قول مطين بتكذيبه فلست أنكر أن يكون للإمام منهم فى الرجل الواحد عدة أقوال متفاوتة عن أن تكون متقاربة، وإن كان هذا خلافاً للغالب من أقوالهم، والله أعلم.

○ ومن ذلك قولهم: **«فلان سىء الحال جداً عند أهل الحديث أو سىء الحال فى الحديث أو فى الرواية»**.

قال الخطيب فى محمد بن أحمد بن يعقوب الهاشمى المصيصى: «كان سىء الحال فى الحديث وقد حدث عن ابن الجوصاء عن هشام بن عمار فكذبوه لذلك» (٤٦٣/٣) «الميزان»، والذى فى «تاريخ بغداد»: «كان سىء الحال فى الحديث، ثم ذكر له حديثين ثم قال: هكذا روى هذين الحديثين عن ابن الجوصاء عن هشام بن عمار ولا نعلم أن ابن الجوصاء روى عن هشام شيئاً ولا سمع منه حرفاً فالله أعلم» (٣٧٥/١ - ٣٧٦) فلعل الذهبى رحمه الله وقف على نسخة أخرى، فكلام الخطيب ليس فيه تصريح بالتكذيب، والله أعلم. وانظر فى هذا اللفظ ترجمة إبراهيم ابن على أبى الفتح بن بخت (٨٤/١) «لسان الميزان» وفيه زيادة عما فى ترجمة إبراهيم من «التاريخ» (١٣٣/٦).

○ وقولهم: **«فلان ظالم لنفسه»** قاله الذهبى فى محمد بن يوسف بن يعقوب الرازى وزاد: «وضع كثيراً فى القراءات»، غير أن هذا اللفظ يستعمل فى أهل الفسق والظلم لعباد الله كما فى «العبر فى خبر من غبر» للذهبى.

○ وقولهم: **«فلان يحتاج إلى توبة مما حدث به»** قاله أبو حاتم فى مسروح أبى شهاب انظر «لسان الميزان» (٢١/٦).

○ وقولهم: **«فلان احذروه فلا تجالسوه أو فلان يجب بيان أمره أو فلان عمدت إلى حديثه فغسلته أو جلست إليه مجلساً واحداً فعرفته فيه أو كل بلية منه»**.

○ ومن ذلك: إذا سئل أحدهم: أتروى عن فلان؟ فقال: **«لا ولا كرامة»** وقد سئل ابن معين عن عبيد بن القاسم الأسدى فكذبه، وقال مرة: «ليس بثقة»، وقال مرة: «كان كذاباً خبيثاً»، وسئل عنه مرة فقال: «لا ولا كرامة» (٧/٧٢ – ٧٣) «تهذيب التهذيب»، والله أعلم.

○ ومن ذلك: **«فلان لا يحل ذكره فى الكتب إلا على سبيل القدح أو التعجب منه أو الإنباء عنه أو التنبيه عليه أو للاعتبار أو الاعتبار للخواص أو مع بيان حاله أو كشف ستره أو هتك عرضه»** وإن كان اللفظان الأخيران ظاهرين فى تكذيب الراوى **«أو لا يحل ذكره إلا للادّكار»** وممن يكثر من هذا ابن حبان رحمه الله فى كتابه «المجروحين».

○ وقولهم: **«فلان مزقوا حديثه بين يديه أو فى وجهه أو حرقوا حديثه أو خرقوا حديثه أو كتبت عنه ثم مزقته وهو أهله أو كتابه ينبغى أن يدفن أو سمعته يحدث فوضعت أصبعى فى أذنى»**، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان مِن سقط المتاع»** أى أنه ممن لا يؤبه له، جاء فى «النبلاء» ترجمة السقطى أبى البركات هبة الله بن المبارك بن موسى البغدادى قال السمعانى: «سألت ابن ناصر عنه أكان ثقة؟ قال: لا والله ظهر كذبه وهو من سقط المتاع» (١٩/٢٨٣)، وفى «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب: «ذكر من كتب عنهم ثم قال: وزاد به الشره فى هذا الأمر حتى ادعى السماع من شيوخ لم يسمع منهم ولا يحتمل سنه السماع منهم كأبى محمد الجوهرى وغيره، وقال ابن ناصر غير مرة: السقطى لا شيء وهو مثل نسبه من سقط المتاع» (١/١١٤).

وفى أبيات للقطرى بن فجاءة رأس الخوارج ذكرها الذهبى فى ترجمته فى «النبلاء»:

أقول لها وقد طارت شعاعاً ... من الأبطال ويحك لن تراعى
فإنك لو سألت بقاء يوم ... على الأجل الذى لك لن تطاعى
فصبراً فى مجال الموت صبراً ... فما نيل الخلود بمستطاع

ولا ثوب الحياة بثوب عز فيطوى عن أخى الخَنَع اليراع
سبيل الموت غاية كل حى وداعيه لأهل الأرض داعى
ومن لم يُعتبط يهرم ويسأم وتسلمْه المنون إلى انقطاع
وما للمرء خير فى حياة إذا ما عد من سقط المتاع

انظر «النبلاء» (١٥١/٤ - ١٥٢).

○ وقول النضر بن شميل لرجل كَتب كُتب الحسن بن زياد اللؤلؤى الذى كذبه غير واحد: «**لقد جلبت إلى بلدك شراً**»، (٢٠٩/٢) «لسان الميزان».

اعلم أن هذه الألفاظ أكثر ورودها فى الكذابين أهل السرقة والافتراء، ولكن المعيار فى تقسيم هذه المراتب هو دلالة اللفظ بمفرده لا باعتبار من قاله ولا من قيل فيه، فهذه الألفاظ يحتمل أن يكون السبب فيها البدعة أو التخليط أو ارتكاب الكبائر أو الكذب، وأما المرتبة السادسة فهى لمن صُرِّح فيهم بالكذب فى حديث رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - . والله أعلم.

* * *

□ (المرتبة السادسة: من مراتب التجريح) □

وهى أردأ مراتب التجريح وأهلها لا خير فيهم والعياذ بالله، فعند الحافظ العراق قولهم: «**وضاع ودجال ويضع**».

وعند الحافظ ابن حجر ما دل على المبالغة مثل: «**أكذب الناس وإليه المنتهى فى الوضع وركن الكذب**» ثم يليهم: «**كذاب**».

وعند السيوطى: «**كذاب ويكذب ووضع حديثاً ويضع**».

وهناك ألفاظ أخرى من جملة ألفاظ هذه المرتبة فمن ذلك:

○ قولهم: «**فلان كذبه أحمد – مثلاً – فلا يفرح به**» وقولهم: «**فلان أفّاك**» «والإفك: الكذب، وأفَك يأفِك وأفِك يأفَك: إذا كذب، ورجل أفاك وأفيك وأفوك: كذاب» (٣٩٠/١٠) «اللسان».

○ وقولهم: «**فلان من إفكه كذا**» أى من كذبه.

○ وقولهم: «**فلان وضع على الأثبات ما لا يحصى وفلان كان يضع أحاديث من ذات نفسه وفلان مشهور بالوضع وفلان أكذب البرية**» فقد قال أحمد فى أحمد بن طاهر بن حرملة: «كان أكذب البرية كان يكذب بالكذب الذى لا يستحل للمسلم أن يكذبه» (١٥١/١) «المجروحين».

○ وقولهم: «**فلان كذوب أو كذاب خبيث أو كان عامة الليل يضع الحديث أو كذابو زماننا أربعة مثلاً منهم فلان أو يضرب المثل بكذبه أو كذاب على رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – أو ما رأيت أكذب من ذى شفتين منه**» قاله بندار فى الواقدى (١٤/٣) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «**فلان معدن الكذب أو من معادن الكذب أو منبع الكذب أو كذاب مكذّب أو كذاب والع بالوضع أو كذاب له طامات**».

○ ومن ذلك إذا ذكروا إسناداً وقالوا: «**هذه سلسلة الكذب**» «**أو فلان يركب الأسانيد**» ومعناه أنه ينشيء للمتون الواهية أسانيد صحيحة «**أو يقلب الأسانيد عمداً أو ملحد كذاب**» وهذا يدل على أنه مع كذبه فإن كذبه من أخبث الكذب، قال الذهبى فى أحمد بن منصور أبى السعادات: «ملحد كذاب، ومن وضعه حديث فيه: «وبين يدى الرب لوح فيه أسماء من يثبت الصورة والرؤية والكيفية فيباهى بهم الملائكة»، قال الذهبى: قلت: فهذا هو الشيخ المجسم الذى لا يستحيى الله من عذابه إذ كيّف وافترى» (١/١٥٩) «الميزان».

○ وقولهم: «**فلان كذاب عدو لله رجل سوء خبيث**» قاله ابن معين فى إسحاق بن نجيح الملطى (١/٢٠١) «الميزان».

○ وقولهم: «**فلان كذاب لا يتابع على بلاياه أو كذاب بارد أو كذاب أشر**» «والأشر: البطر المتكبر «**أو دجال بلا ريب**» والدجال هو المموه الكذاب، وفعال من أبنية المبالغة، أى يكثر منه الكذب والتلبيس، وقيل: سمى الدجال بذلك لأنه يستر الحق بكذبه». اهـ ملخصاً من «اللسان» (١١/٢٣٦ - ٢٣٧).

○ وقولهم: «**فلان دجال من الدجاجلة أو دجال جسور أو دجال هذه الأمة أو يبعث يوم القيامة دجالاً أو ما كان أجرأه على الله وعلى رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - أو جرىء على الله ورسوله أو كان لا يصدق**» قاله أبو زرعة فى يعلى بن الأشدق العقيلى (٨/٢٧٢) «النبلاء»، أو «**حديثه يدل على أنه لا يصدق أو ليس يصدق أو ليس بصدوق**»، انظر ترجمة محمد الكديمى (٨/٨٥) «الجرح والتعديل»، أو «**فلان يفتعل الحديث**»، «يقال: شعر مفتعل إذا ابتدعه قائله و لم يحذه على مثال تقدمه فيه من قبله، وكان يقال: أعذب الأغانى ما افتعل وأظرف الشعر ما افتعل....ويقال لكل شيء يسوى على غير مثال: مفتعل». اهـ باختصار (١١/٥٢٩) «اللسان».

○ وقولهم: «**كان ممن يفتعل الأحاديث أو هذا مما عملته يداه أو كان يعمل هذه الأحاديث فى صباه**» قاله ابن حبان فى أحمد بن محمد بن الأزهر السجستانى.

○ وقولهم: «**يختلق الحديث**»، والخلق في كلام العرب: ابتداع الشيء على مثالٍ لم يسبق إليه، وكل شيء خلقه الله وهو مبتدؤه على غير مثال سبق إليه ﴿ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين﴾، قال أبو بكر الأنبارى: «الخلق فى كلام العرب على وجهين: أحدهما الإنشاء على مثال أبدعه والآخر التقدير......

والخلق الكذب، وخلق الكذب والإفك يخلُقه واختلقه وافتراه: ابتدعه، ومنه قوله تعالى: ﴿وتخلقون إفكاً﴾، ويقال هذه قصيدة مخلوقة أى منحولة إلى غير قائلها، ومنه قوله تعالى: ﴿إن هذا إلا خَلْقُ الأولين﴾ فمعناه كذب الأولين، وخُلُق الأولين قيل: شيمة الأولين، وقيل: عادة الأولين، فمعناه افتراء الأولين ....» اهـ مختصراً من «اللسان» (١٠/٨٥ - ٨٨) .

○ وقولهم: «**من اختلاق فلان كذا أو ليس من أهل الصدق أو بعيد عن أوعية الصدق**».

○ وقولهم: «**فلان له سماع مفسود ألحق فيه أو كان يحك أسماء غيره من الأجزاء ويثبت اسمه ويدعى سماعاً**»، ونحوه ما جاء فى ترجمة محمد بن إسماعيل الضرام قال أبو زرعة محمد بن يوسف الجرجانى: «لا يساوى شيئاً كان يكذب لسبب نفسه ولسبب غيره، فقيل: كيف كان يكذب بسبب غيره؟ فقال: كان يسمّع فى كتابه سماع قوم لم يسمعوه اهـ. (ص ١٠٢) «سؤالات السهمى للدارقطنى».

○ وقولهم: «**فلان أفك الحديث أو اخترق الحديث**» والتخرق لغة فى التخلق من الكذب، وخرق الكذب وتخرقه وخرقه كله: اختلقه، قال الله عز وجل: ﴿وخرقوا له بنين وبنات بغير علم سبحانه﴾ قرأ نافع وحده «وخرّقوا له» بتشديد الراء وسائر القراء قرءوا بالتخفيف، قال الفراء: «معنى خرقوا افتعلوا ذلك كذباً وكفراً، وقال: وخرقوا واخترقوا وخلقوا واختلقوا واحد»، وقال أبو الهيثم: «الاختراق والاختلاق والاختراص والافتراء واحد، ويقال: خرق الكلمة واختلقها وخرقها واخترقها اذا ابتدعها كذبا وتخرق الكذب تخلقه» (١٠/٧٥) «لسان

العرب»، فهذا اللفظ صريح فى تكذيب الراوى والله أعلم.

○ وقولهم: «**كان فلان يلحق اسمه فى الأصول أو كان يلحق سماعاته أو سمّع لنفسه**» فهذا ظاهره تكذيب الراوى، وقد جاء فى «النبلاء» ترجمة الشيرجانى المحدث الرحال أبى على الحسن بن محمد بن أحمد الكرمانى الصوفى: «لاح كذبه وتزويره»، وقال المؤتمن: «ينبغى أن ينادى على قبره: هذا كذاب»، وقال السمعانى: «كتب ما لا يدخل تحت الحصر ولا ينفع وادعى أشياء وسمّع لنفسه» (١٩/١٩٠)، وجاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة أحمد بن محمد بن على الأبنوسى، قال البرقانى: «سألنى عن كتاب «الجامع الصحيح» لأبى عيسى الترمذى، فقلت: هو سماعى لكن ليس لى به نسخة، وقال أبو بكر البرقانى: فوجدت فى كتب ابن الأبنوسى بعد موته نسخة لكتاب أبى عيسى قد ترجمها وكتب عليها اسمى واسمه وسمّع لنفسه فى النسخة منى، فذكرت أنا هذه الحكاية لحمزة بن محمد بن طاهر الدقاق فقال: لم يكن ابن الأبنوسى ممن يتعمد الكذب لكن كان قد حُبِّب إليه جمع الكتب فكان إذا دخل له كتاب ترجمه وكتب عليه اسم راويه واسمه قبل أن يسمعه ثم يسمعه بعد ذلك». اهـ (٧٠/٥).

فتأمل كيف عد الدقاق هذا التصرف تعمداً للكذب، لكنه دافع عن ابن الأبنوسى بما قد علمت، ولكن لا يخلو هذا الفعل من مجازفة، وقد قال الخطيب فى الحسن بن الحسين بن دوما النعالى: «سمّع لنفسه»، فقال الذهبى: «يعنى زوّر» (٤٨٥/١) «الميزان».

لكن إذا ثبت أن الراوى ثقة وألحق سماعاً له فى بعض الأصول فلا يضره، كما جاء فى «لسان الميزان» ترجمة عبد الرحيم بن الحافظ أبى السعد السمعانى أبى المظفر شيخ مرو، قال ابن النجار: «كان يلحق اسمه فى طباق إلحاقاً بيّناً». انتهى، قال الحافظ ابن حجر: «قلت: وهذا الذى قاله ابن النجار فيه لا يقدح بعد ثبوت عدالته وصدقه، أما كونه كان يلحق اسمه فى الطباق فيجوز أنه كان يوجد اسمه فيه.....» ثم ذكر رحلته وكثرة سماعه ثم قال: «ومن كان بهذه الكثرة لا ينكر

عليه أن يلحق اسمه بعد تحقق سماعه والله أعلم». (٤/٦ - ٧).

○ وقولهم: «**فلان أحد الطرقية الكذابين أو حديثه حديث الطرقية الكذابين**».

○ وقولهم: «**كان فلان يثبج الحديث**»، «وثبج بالثاء المثلثة والباء الموحدة الكتابَ والكلامَ تثبيجاً: لم يبينه، وقيل: لم يأت به على وجهه، والثبج: اضطراب الكلام وتفننه، والثبج: تعمية الخط وترك بيانه، قال الليث: التثبيج التخليط» (٢/٢٢٠) «اللسان». وهذا اللفظ دليل على الكذب، فقد قال معمر فى إسماعيل بن شروس الصنعانى: كان يثبج الحديث - أى يضعه - (١/٢٣٤) «الميزان»، وفى «الكامل» لابن عدى قال معمر: «كان يضع الحديث، وقال عبد الرزاق: قلت لمعمر: ما لك لم تكثر عن ابن شروس؟ فقال: كان ينتج الحديث» (١/٣١٤) هكذا بالنون والمثناة الفوقية، أى يولّد الأحاديث ويفتعلها، وفى حاشية على «التاريخ الكبير» للبخارى تفسير لقول معمر «كان يثبج الحديث»: «أى لا يأتى به على الوجه» (١/٣٥٩).

○ وقولهم: «**كان فلان يجلد فى الحديث**»، وفى «اللسان»: «وإنه ليجلد بكل خير أى يظن به، ورواه أبو حاتم بالذال المعجمة: يجلذ، وفى حديث الشافعى: كان مجالد يجلد أى يتهم ويرمى بالكذب فكأنه وضع الظن موضع التهمة» (٣/١٢٧)، وهذا اللفظ قاله الشافعى فى مجالد بن سعيد بن عمير الهمذانى، انظر «المجروحين» لابن حبان (٣/١٠)، والظاهر منه التكذيب لا مجرد التهمة، والله أعلم.

○ وقولهم: «**كان فلان يزور أو زور طبقة أو زور غير شىء أو أسقط من أن يشتغل بكذبه وتزويره**» «والتزوير: إصلاح الشىء، وكلام مزور: أى محسن قال نصر بن سيار:

أبلغ أمير المؤمنين رسالة   تزورتها من محكمات الرسائل

والتزوير: تزيين الكذب، وسمع ابن الأعرابى يقول: كل إصلاح من خير

أو شر فهو تزوير، ومنه شاهد الزور يزور كلاماً، والتزوير: إصلاح الكلام وتهيئته.....

وقولهم: قد زور عليه كذا وكذا، قال أبو بكر فيه أربعة أقوال: يكون التزوير فعل الكذب والباطل، والزور الكذب، وقال خالد ابن كلثوم: التزوير التشبيه.....والزور شهادة الباطل وقول الكذب، ولم يشتق من تزوير الكلام من تزوير الصدر» (٣٣٧/٤) «اللسان».

○ وقولهم: «**كان فلان زيّفاً**» قاله جرير بن عبد الحميد فى الحارث بن عبد الله الهمدانى الأعور (٤٣٥/١) «الميزان»، «والزيف: من وصف الدراهم، يقال: زافت عليه دراهمه أى صارت مردودة لغش فيها، وقد زيفت إذا ردت،......وزيف الرجل: بهرجه، وقيل: صغر به وحقر مأخوذ من الدرهم الزائف وهو الردىء» (١٤٢/٩ - ١٤٣) «اللسان»، وهذا اللفظ يدل على أن الراوى كذاب، والله المستعان.

○ وقولهم: «**كان فلان يورّق على الشيوخ**» اعلم أن عادة كثير من الرواة إذا أراد حديث شيخ فإنه ينسخ حديثه إما بخطه أو بخط آخر يكتب له، ثم يذهب إلى الشيخ ويقول هذا الجزء من مسموعاتك عن مشايخك أو عن شيخك فلان وأريد أن أسمعه منك أو أقرأه عليك، فإما أن يمليه الشيخ أو يُعرض عليه بقراءة هذا الطالب أو غيره من الطلبة، فإذا كان القارىء ثقة فإنه يقرأ كل حديث الشيخ أما إذا لم يكن ثقة فإنه يتصفح الورقة والورقتين أو أكثر ويسرع فى القراءة أو يخطرف، وهذا إذا لم يكن مع الطلبة كتبهم، ثم يقول للشيخ: قد قرأت الكتاب كله ويذهب الطلبة ويحدثون بهذا الكتاب مع أنهم لم يسمعوه كله بعرض القارىء على الشيخ، وهذا معنى قولهم: «يورق على الشيوخ»، وقد قال ابن حبان فى حبيب بن أبى حبيب كاتب مالك: «كان يورق بالمدينة على الشيوخ ويروى عن الثقات الموضوعات كان يدخل عليهم ما ليس فى حديثهم....» وقد قال ابن معين فيه: «كان يقرأ على مالك ويتصفح ورقتين ثلاثاً فسئلت عنه فقلت: ليس بشىء»، وقال ابن عدى: «أحاديثه كلها موضوعة» (٤٥٢/١) «الميزان»، وفى «تهذيب

التهذيب» قال ابن معين: «كان يخطرف – أى يسرع – يصفح ورقتين ثلاثاً» (١٨١/٢)، وفى «المجروحين»، لابن حبان قال: «كان يورق بالمدينة على الشيوخ....فكل من سمع بعرضه فسماعه ليس بشىء فإنه كان إذا قرأ أخذ الجزء بيده و لم يعطهم النسخ ثم يقرأ البعض ويترك البعض ثم يقول: قد قرأته كله ثم يعطيهم فينسخونها، فسماع ابن بكير وقتيبة عن مالك كان بعرض حبيب، سمعت محمد بن عبد الله بن الجنيد يقول: سمعت قتيبة بن سعيد يقول: سمعت هذه الأحاديث من مالك وحبيب يقرأ فلما فرغ قلت: يا أبا عبد الله هذه أحاديثك تعرفها أرويها عنك؟ فقال: نعم، وربما قال له غيرى» (٢٦٥/١)، وهذا اللفظ يحتمل أنه بمعنى التهمة فقط والأمر سهل.

○ وقولهم: **«كان فلان يسرق الأحاديث أو يوصل الحديث ويسرقه أو يسرق الأحاديث ويسوى الأسانيد»** وسرقة الحديث هو أن يكون الحديث معروفاً براو فيأتى هذا السارق ويروى هذا الحديث عن شيخه أى شيخ ذاك الراوى أو يرويه عن راو آخر فى طبقة من سرقه منه إظهاراً للرحلة وترغيباً للناس فى الحديث لغرابته، وسمى ذلك ابن الصلاح قلباً لبعض السند وسماه ابن دقيق العيد سرقة وتعقبه السخاوى فقال: «وفى إطلاق السرقة على ذلك نظر إلا أن يكون الراوى المبدل به عند بعض المحدثين منفرداً به فسرقه الفاعل منه قال: وللخوف من هذه الآفة كره أهل العلم تتبع الغرائب....» اهـ. قلت: والراوى إذا تحقق النقاد أنه أخذ حديث غيره وادعاه لنفسه و لم يدلسه أو يرسله فلست أشك أن فعله هذا كذب، والله أعلم، فإذا قالوا: «يسرق الأحاديث ويسوى الأسانيد» فهو أشد لأنه مع سرقته للحديث فإنه يسقط الأدنياء ويظهر الأجواد الرفعاء لينفق حديثه، وقد قال برهان الدين الحلبى مبيناً لقول ابن الجوزى فى إبراهيم بن عبد الله المصيصى «كان يسرق الحديث ويسويه»: قال: «فقوله «ويسويه» مقتضاه أنه يضع والله أعلم». اهـ (ص ٤٢) «الكشف الحثيث».

○ وقولهم: **«لعن الله من يكتب عن فلان»** هذا اللفظ ظاهره أن المكتوب عنه من الكذابين وإلا فما وجه لعنة الكاتب عنه؟ فإذا كان هذا حال الكاتب

فما ظنك بحال المكتوب عنه؟ واللفظ قاله ابن معين فى الفضل بن سخيت، انظر (٥١١/٢) «المغنى»، مع أن اللفظ يحتمل أن المكتوب عنه صاحب بدعة خبيثة أو مهتوك الحال ومكشوف ستره بارتكابه للمعاصى، ونحوه قول أحدهم: «**لا يكتب عن فلان إنسان فيه خير**» قيل هذا فى عبد الله بن محمد بن عبد الله بن داهر، كما فى «الجرح والتعديل» (١٦١/٥) «والميزان» (٤١٦/٢)، وقد يقال هذا من أجل الفسق لا الكذب فى الرواية كما قال ابن معين فى محمد بن مناذر الشاعر: «لا يروى عنه من فيه خير»، وسئل عنه فقال: «أعرفه كان يرسل العقارب فى المسجد الحرام حتى تلسع الناس، وكان يصب المداد فى الليل فى أماكن الوضوء حتى يسوّد وجوههم» (٤٧/٤) «الميزان».

○ وقولهم: «**فلان ليس من معادن الصدق**».

○ وقولهم: «**فلان ما أدخله على الشيوخ لا يوصف**» هذا اللفظ ظاهره أنه يدخل فى كتب الناس ما ليس من حديثهم فهذا كذب أو أنه يدعى أو يتقول على الشيوخ ما لم يقولوه وقد يكون هذا بسبب الغفلة ويحتمل أن يكون هذا معناه أنه يلقن المشايخ وليس كل من لقن المشايخ يكون كذاباً، والله أعلم.

○ وقول أحدهم: «**لم أر أصفق وجهاً من فلان أو لم أر فى الكذابين أصفق وجهاً منه**» «ووجه صفيق بيّن الصفاقة: وقح»، كما فى «ترتيب القاموس» (٨٣٢/٢).

○ وقولهم: «**فلان روى بقلة حياء كذا وكذا أو روى بقلة حياء من الله كذا أو لا يستحيى مما يقول أو قليل الحياء أو قليل الحياء يحدث عمن لم يدركهم**» واللفظ قاله ابن عدى فى أحمد بن عبد الرحيم (٤٦/١) «المغنى» وفى «الكامل»: «وكان قليل الحياء لأنه كان يحدث عن قوم قد ماتوا قبل أن يولد بدهر» (٢٠٧/١) وهذا يدل على أنه كذاب وأنه يروى الأحاديث الفاحشة التى تتكلم فى صفات الرب أو غير ذلك، قلت هذا اجتهاد منى ثم وجدت فى «لسان الميزان» ترجمة محمد بن بيان الثقفى، قال الخطيب: «متهم بوضع الحديث، روى بقلة حياء

من الله فقال: حدثنا الحسن بن عرفة قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدى عن مالك عن الزهرى عن أنس قال: لما نزلت: ﴿والتين والزيتون﴾ فرح بها نبى الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – ، قال: فسألنا ابن عباس فقال: «والتين» بلاد الشام، «والزيتون»: فلسطين، «وطور سنين» الذى كلم الله عليه موسى، «والإنسان» محمد – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – ، ﴿إلا الذين آمنوا﴾ أبو بكر وعمر، ﴿فلهم أجر﴾ عثمان، ﴿فما يكذبك بعد بالدين﴾ علي، والرجل وثقه ابن الشخير فقال الخطيب: توثيق ابن الشخير له ليس بشىء لأن من أورد مثل هذا المتن بهذا الإسناد فقد أغنى أهل العلم عن أن ينظروا فى أمره ولعله كان يتظاهر بالصلاح فأحسن ابن الشخير به الظن» (٩٧/٥) وانظر «تاريخ بغداد» (٩٧/٢ – ٩٨).

○ وقولهم: «**فلان به كل البأس**» ومن جملة ذلك الكذب على رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم –

○ وقولهم: «**فلان حدث عمن لم يرهم أو لم يدركهم أو ماتوا قبل أن يولد أو حدَّث وعمن لم يُخلق**».

○ وقولهم: «**فلان حديثه حديث أهل الكذب**» أى تجد فيه البواطيل والمجازفة والرواية عمن لم يلقهم ورواية ما خالف الأصول والمتواتر، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان كان يغير أسماء الله**» لما ذكر أحمد بن صالح عبد الله بن زياد بن سمعان قال: «كان يغير أسماء الله يقول حدثنى عبد الله بن عبد الرحمن»، قال أحمد: «وهذا كذب أو هو كذب»، انظر (٤٥٨/٩) «تاريخ بغداد» (٢٢٠/٥) «تهذيب التهذيب»، ولولا قول أحمد وبقية أقوال النقاد فى هذا الرجل لقلت إن هذا الفعل تدليس، لكن لعلهم قد ظهر لهم أنه مع هذا فإنه يصرح بالسماع عمن لم يسمع منهم، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان كان يكذب جهاراً أو ما بين لابتيها أكذب من فلان أو واهية كذاب أو موسوم بالكذب**».

○ وقولهم: «**فلان أخذ كتبه من الصحف والدواوين**» وهذا معناه أنه ادعى سماع أحاديث دون أن يتلقاها من أفواه المشايخ، ولكنْ أخذها من الكتب وادعى سماعها، قاله أبو معشر فى عبد الله بن زياد بن سمعان المخزومى، وقد كذبه ابن معين وأحمد بن صالح، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث سبيله سبيل أهل الترك» (٥/٢٢٠) «تهذيب التهذيب»، ونحوه قول أبى معشر قولهم: «**كان فلان يشترى الكتب ويحدث بها أو كان يجلس عند أهل الكتب أو كان يستعير كتب الناس**» وهذا اللفظ قاله شعبة فى حفص بن سليمان أبى عمر الأسدى، انظر «الكامل» (٢/٧٨٨).

○ وقولهم: «**ما رأيَنا أحداً أبينِ أمراً من فلان أو لا نقطع على أحد بالكذب إلا على فلان**» وهذا اللفظ قاله الفلاس فى عبد السلام بن هاشم الأعور (٢/٣٥٩) «المغنى»، وهذا يدل على ثقة وتثبت القائل من قوله.

○ وقول أحدهم: «**ما زلنا نعرف فلاناً أنه يتلقف أحاديث الناس أو يتلقطها أو يقفز عليها أو يثب عليها أو كان وثاباً**» كل هذا يدل على أنه يسرق الأحاديث.

○ وقولهم: «**فلان شويطر كذاب**» «شطر عن أهله شطورا وشطارة: إذا نزح عنهم وتركهم مراغماً أو مخالفاً وأعياهم خبثاً، والشاطر مأخوذ منه وأراه مولدّاً، وقد شطر شطوراً وشطارة وهو الذى أعيا أهله ومؤدبه خبثاً، قال الجوهرى شطر وشطُر أيضاً بالضم شطارة فيهما، قال أبو إسحاق: قول الناس فلان شاطر معناه أنه أخذ فى نحو غير الاستواء ولذلك قيل له شاطر لأنه تباعد عن الاستواء» اهـ (٤/٤٠٨) «لسان العرب».

○ وقولهم: «**كان فلان سيء الأصول مجازفاً**» وهذا معناه أنه يسمِّع لنفسه ويزوّر ويلحق اسمه بلا مبالاة.

○ وقولهم: «**فلان ليته اكتفى بما سمع أو بما رزق أو لو حدث بما سمع لكان فيه كفاية أو مقنع لكنه حدث عن شيوخ لم يدركهم أو لا يقصر على**

ما سمع أو تناول ما لم يسمع أو لو حدث بما سمع لكان خيراً له أو لم يقتصر على الذى عنده حتى تخطى إلى أحاديث غيره أو لم يصبر على ما رزق وأسرف فى الأمر فافتضح أو قد سمع وطلب لكنه لم يقتصر على ما سمع ولو اقتصر لكان له فيه كفاية» كل هذه الألفاظ تدل على أن الراوى له سماع صحيح ولكنه أفسده بسرقته لأحاديث الناس وكذبه، انظر ترجمة يحيى بن عبد الحميد الحمانى فى «النبلاء» (١٠/٥٣٠) وترجمة محمد بن إبراهيم الطيالسى (١/٤٠٦) «تاريخ بغداد»، وترجمة أحمد بن محمد بن حرب الملحمى (١/٢٠٤) «الكامل»، ونحو هذا قول أبى سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكى فى العلاء بن خالد القرشى ويقال الرياحى: «كان عنده أربعة أحاديث ثم أخرج كتاباً» ورماه بالكذب، وقال ابن حبان فى «الضعفاء»: «كان يعرف بأربعة أحاديث فجعل يحدث بكل شىء يسأل لا يحل ذكره إلا بالقدح» (٨/١٨٠) «تهذيب التهذيب» وانظر «المجروحين» (٢/١٨٣).

○ وقولهم: «**كان فلان يزرّف**» أى يكذب قاله قرة بن خالد فى محمد بن السائب الكلبى، وقال فيه ابن حبان: «وضوح الكذب فيه أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق فى وصفه» (٩/١٨٠) «تهذيب التهذيب»، وفى «الكامل» لابن عدى قيل للأصمعى تلميذ قرة فى السند: «ما التزريف؟ قال: الزيادة» (٦/٢١٢٨). وقوله: «يزرّف» أى يزيد فى الحديث مثل يزلّف. اهـ مختصراً من «اللسان» (٩/١٣٤).

○ وقولهم: «**فلان عفر من الأعفار**» «رجل عِفْر وعِفْرِيةٌ ونِفْرِيةٌ وعُفَارِيةٌ وعِفريت بيِّن العَفارة: يعنى خبيث منكر داه.....

وقال الليث: ويقال للخبيث عَفَرْنى أى عَفَر.....» (٤/٥٨٦) اللسان.

وقد قال ابن معين فى محمد بن أبى نعيم الواسطى: «أكذب الناس عفر من الأعفار، كما فى «تهذيب التهذيب»، وفى «الكامل»: «كذاب خبيث عفر من الأعفار» (٦/٢٢٦٢).

○ وقولهم إذا ذكروا راوياً: **«سبحان الذى يستر من يشاء»** فهذا القول يدل على أن الراوى كذاب خبيث لكنه غاب أمره على النقاد ثم كشفه الله، وقد سئل أحمد عن يحيى بن عبد الحميد الحمانى الحافظ فقال: «ليس هو واحداً ولا اثنين ولا ثلاثة وأربعة يحكون عنه، الأمر فيه أعظم من ذلك»، قال الأثرم: وحمل عليه حملاً شديداً، وقال الأثرم فى موضع آخر: «ذاكرته - يعنى الإمام أحمد - بحديث فقلت: إن ابن الحمانى يرويه، فقال: ابن الحمانى الآن ليس عليه قياس أمر ذلك عظيم أو كما قال، ثم قال: سبحان الذى يستر من يشاء، قال الأثرم: ورأيته شديد الغيظ عليه»، وقال البخارى: «رماه أحمد» (٢٤٦/١١) «تهذيب التهذيب»، وسيأتى إن شاء الله أن قولهم: «ليس عليه قياس» يأتى فى التعديل وفى التجريح، والله أعلم.

○ وقولهم: **«فلان يلينه قدم رجاله»** وهذا معناه أن الراوى يحدث عمن لم يدركهم على سبيل السماع ولو كان مرسلاً لما لينه ذلك، فالأئمة الكبار يرسلون، وقد قال هذا اللفظ أبو حاتم فى يحيى بن نصر بن حاجب القرشى كما فى «الميزان» (٤١٢/٤) لكن الذى فى «الجرح والتعديل» بالباء الموحدة والمثناة الفوقية أى «بليته عندى قدم رجاله» (١٩٣/٩) وهو أشبه لأن أهل هذه المرتبة من أهل البلايا والمصائب لا أهل اللين والضعف .

○ وقولهم: **«فلان يركب الإسناد أو يركب الأخبار أو لم يكن سليماً من التركيب»** وقد قال الحسن بن على الأزهرى فى على بن محمد التمار: «كان يركب الأخبار لا أستجيز الرواية عنه» (٢٥٩/٤) «لسان الميزان»، وانظر ترجمة محمد بن أحمد بن عبد الله البلنسى (٥٠/٥) «لسان الميزان».

○ وقولهم: **«فلان له تخاليط وتخاريج بمعزل عن الصدق والإتقان»**.

○ وقولهم: **«فلان مكشوف الأمر دجال أو مكشوف الأمر جداً»** انظر ترجمة يحيى بن عنبسة (٢٧٢/٦) «لسان الميزان»، وفى «الكامل» (٢٧١٠/٧)، وقد قال ابن معين فى إبراهيم بن هدبة أبى هدبة الفارسى ثم البصرى: «مكشوف الأمر

أو الحال»، ومعناه أن كذبه لائح بيّن لا يحتاج إلى بحث وسؤال، وقد قال فيه ابن معين أيضاً: «**قدم أبو هدبة فاجتمع عليه الخلق فقالوا أخرج رجلك كانوا يخافون أن يكون رجله رجل حمار أو شيطان**» وعلة ذلك ما جاء فى بعض الآثار أن الشياطين آخر الزمان يحدثون الناس بأحاديث كذب قاله الذهبى رحمه الله. انظر «لسان الميزان» (١/١١٩).

○ ونحو هذا القول: «**كنت أتأمل فلاناً تأملاً مفرطاً خشية أن يكون شيطاناً**» وهذا يدل على أن الراوى كذاب جرىء، ونحوه قول على بن ثابت فى أبى هدبة أيضاً: «**هو أكذب من حمارى هذا**»، وأشد منه ما قيل فى أبى الصلت الهروى عبد السلام بن صالح وهو رافضى خبيث: «**هو أكذب من روث حمار الدجال**» انظر (ص ٢٠٦) من «أحوال الرجال».

○ وقولهم: «**فلان بيِّن الأمر لا يخفى حاله على العميان**» وهذا لا يكون إلا كذاباً لأن بعض العباد الذين يقع الكذب منهم وهما يخفى حاله على النقاد، وأيضاً بعض الكذابين يخفى حاله على النقاد فضلاً عن العميان، فالذى لا يخفى حاله على العميان لا يكون إلا كذاباً خبيثاً مكشوف الأمر جاء فى «لسان الميزان»: إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخارى: «كذاب»، وثقه محمد بن عمر الداربجزدى وحده فلم يلتفت إليه أحد لأن أبا حذيفة بيِّن الأمر لا يخفى حاله على العميان (١/٣٥٤).

○ وقولهم: «**أخزى الله فلاناً ومن يسأل عنه**» تكلم ابن معين فى حميد بن الربيع اللخمى وطعن فيه فسأل عنه رجل فقال: «وما يسأل عن حميد مسلم أخزى الله ذاك وأخزى من يسأل عنه»، وقال مرة: «كذابو زماننا أربعة......» وعده فيهم، وقال مرة: «أَوَ يكتب عن ذاك أحد؟» (٨/١٦٣ - ١٦٤) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «**فلان أفسد نفسه**» أى أن له سماعاً صحيحاً لكنه لم يكتف بما رزقه الله وادعى سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلق فأفسد كذبُه صدقَه، أما قولهم: «فلان فسد حديثه» فيحتمل أنه كان صحيح السماع ثم كذب أو أنه تغير

بأخرة أو اختلط ولم يتميز صحيح الحديث من سقيمه.

○ وقولهم: «**فلان رمى بالأخوين**» قيل ذلك فى سهل بن أحمد الدياجى، فقال الذهبى: «ومعناه رمى بالرفض والكذب» (٢٣٧/٢) «الميزان». وسيأتى فى القسم الثانى من الكتاب إن شاء الله السبب فى توثيقهم الناصبى وإن كان غالياً وتضعيفهم للرافضى مع ثبوت الأدلة فى فضل على رضى الله عنه.

○ وقولهم: «**كان فلان مختل السماع**» أى أن سماعه لم يصح عن شيوخه، وقد حدث الحميدى عن عبد العزيز طاهر الصحراوى ثم ضرب عليه وكتب فى الحاشية: «كان مختل لسماع ضربت على كل ما كتبت ولم يصح سماعه» (٣٢/٤) «لسان الميزان».

○ وقولهم: «**لم يكن فلان مرضى الجملة ولا صادقاً**» قاله ابن الأبار فى عبد الغنى بن محمد بن عبد الغنى الصيدلانى (٤٥/٤) «لسان الميزان».

○ وقولهم: «**كان فلان يكذب مجاوبة**» قال أبو سعيد الحداد فى عمرو بن الأزهر العتكى: «كان يكذب مجاوبة، فقيل له: كيف هذا؟ قال: قيل له: رجل أسلم ثوباً إلى حائك ينسجه، فقال: حدثنا حماد عن إبراهيم قال على رب الثوب إلا إذا رده له» (٣٥٣/٤) «لسان الميزان».

وقد قال يعقوب بن سفيان فى أبى داود النخعى الكذاب: «رجل سوء كذاب كان يكذب مجاوبة، قال إسحاق: أتيناه فقلنا له: أيش تعرف فى أقل الحيضتين من الطهر؟ فقال: الله أكبر حدثنى يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - قال: أقل الحيضتين ثلاث وأكثره عشر وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوماً، وكان هو وأبو البخترى يضعان الحديث» (٢٠/٩) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «**فلان يكتب حديثه على أنه غير صدوق**» كتب ابن أبى حاتم عن عيسى بن أبى عمران الرملى البزاز ثم ترك الرواية عنه، قال الحافظ ابن حجر:

وذكر أن سبب ذلك أن أباه نظر فى حديثه فقال: «يكتب حديثه على أنه غير صدوق» (٤٠٣/٤) «لسان الميزان» وانظر «الجرح والتعديل» (٢٨٤/٦).

○ وقولهم: «**فلان أخذ أحاديثه الطوال من الصيادلة أو الصيادنة**» أى العطارين كما فى «لسان العرب» (٢٤٦/١٣).

وهذا معناه أنه لم يسمع من المشايخ وأنه كذاب فى روايته عنهم، وقد امتنع أبو خيثمة أن يروى عن على بن عاصم الواسطى وقال فيه هذا اللفظ (١٩٩/٦) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «**كان فلان يزيد فى الرقم**» «ورقم الثوب: كتابه، وهو فى الأصل مصدر يقال: رقمت الثوب ورقّمته ورقمته ترقيماً مثله، وفى الحديث «كان يزيد فى الرقم» أى ما يكتب على الثياب من أثمانها لتقع المرابحة عليه أو يغتر به المشترى ثم استعمله المحدثون فيمن يكذب ويزيد فى حديثه» (١٤١/١٥) «لسان العرب». وقد ذكر هذا اللفظ ابن عدى عن أيوب تحت باب «ذكر من استجاز تكذيب من تبين كذبه من الصحابة والتابعين وتابعيهم» (٧٣/١) «الكامل».

○ ونحوه قولهم: «**كان حديثه كل يوم يزيد**» وهذا جرح شديد ومعناه أنه يكذب ويسرق الأحاديث، وإن كان اللفظ يفهم منه بمفرده أن الراوى مجتهد ومكثر من السماع أو مدلس أو مغفل فيقع الاضطراب فى حديثه ويرويه على غير وجه فيزيد بذلك وقد قال صالح بن محمد الأسدى: «ما رأيت أحذق بالكذب من سليمان الشاذكونى ومحمد بن حميد الرازى وكان حديث محمد بن حميد كل يوم يزيد» (٥٠٥/١١) «النبلاء».

○ ونحوه قولهم: «**فلان بيِّن الأمر يزيد فى الأسانيد**» قاله ابن خراش فى محمد بن عثمان بن أبى شيبة مع قوله: «كذاب»، وقوله: «يوصل ويضع الحديث» (٤٦/٣) «تاريخ بغداد»، وأما قولهم: «يزيد فى الأسانيد» فيحتمل أنه يرفع الموقوف ويصل المرسل على سبيل الوهم، ولكن قوله: «بيِّن الأمر» هنا فإنه يدل على أن ذلك على سبيل العمد، والله أعلم.

○ ونحوه: «**مازلنا نعرف فلاناً بالتزيد**» قاله عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة فى محمد بن عثمان بن أبى شيبة: «أخذ كتب ابن عبدوس وادعاها ما زلنا نعرفه بالتزيد» (٣/٤٦) «تاريخ بغداد». ونحوه قول أحدهم: «**كان فلان أحد العضل فى التزيد عن الأوزاعى مثلاً**» واللفظ قاله أبو الفتح فى محمد بن عبد الله بن علاثة القاضى (٥/٣٩٠) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «**فلان ساقط قد كشف قناعه**» أى أن أمره واضح وليس الباحث فى حاجة إلى سؤال عنه، قاله السعدى فى الهيثم بن عدى الطائى الذى كذبه بعضهم (٧/٢٥٦٣) «الكامل» وانظر «أحوال الرجال» (ص ٢٠٠).

○ وقولهم: «**فلان لا فى السماء ولا فى الأرض**» اعلم أن هذا اللفظ قد يكون بمعنى أن الراوى مجهول أو لا وجود له وحينئذ فمحله فى الرابعة، وقد يكون بمعنى أنه ليس له نظير فى كذبه وافترائه، ففى «لسان الميزان» ترجمة يوسف بن السفر أبى الفيض الدمشقى الذى يكذبه غير واحد: «ووهّاه دحيم»، وذكره ابن عدى ونقل عن دحيم أنه قال: «لا فى السماء ولا فى الأرض» (٦/٣٢٣) وانظر ترجمة الرجل فى «الكامل» (٧/٢٦١٩ - ٢٦٢١).

○ وقولهم: «**فلان ينشىء للكلام الحسن إسناداً**» أى أنه إذا وجد حكمة من أقوال الحكماء أو الأطباء وضع لها إسناداً إلى النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ، واعلم أن وضع الإسناد وإن كان لا يجوز إلا أنه أخف من وضع المتون كما صرح به غير واحد من أهل العلم، لكن إذا كان المتن باطلاً وافترى له الراوى إسناداً صحيحاً فإنه أقبح، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان شيطان يقص**» سبق أن القاص قد يكون ثبتاً وقد يكون ضعيفاً وأن لفظ «القاص» بمفرده لا يدل على أنه الراوى يكذب، ولكن قوله هنا: «شيطان يقص» يدل على أنه يبيع دينه بعرض من الحياة الدنيا ويأتى بقصص موضوعة سواء وضعها هو أم وضعت له وهو يعلم، فنعوذ بالله من فتنة المحيا وفتنة الممات.

○ وقولهم: «**فلان أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها أوْ لمَّا احتيج إليه أخرجت الأرض أفلاذ أكبادها**» «والفِلْذَة: القطعة من الكبد واللحم والمال والذهب والفضة والجمع أفلاذ......وضرب أفلاذ الكبد مثلاً للكنوز التى تخرج من الأرض.....وفى حديث بدر: «هذه مكة قد رمتكم بأفلاذ كبدها»، أراد صميم قريش ولبابها وأشرافها كما يقال فلان قَلْبُ عشيرته لأن الكبد أشرف الأعضاء». اهـ باختصار (٣/٥٠٢ - ٥٠٣) «لسان العرب»، وهذا اللفظ استعمله ابن حبان رحمه الله فى عدة تراجم فى كتابه «المجروحين» كما سيأتى تفصيله فى القسم الثالث من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى. وهذا اللفظ يدل على أن الراوى ليس مكثراً فى الرواية أو فى صحيح سماعه ولكنه لم يكتف بذلك بل أكثر جداً من الرواية للموضوعات سواء كانت من وضعه أو من وضع غيره وادعى لقاء من لم يلق وسماع ما لم يسمع، وكأنه فى إكثاره هذا كمن أخرجت له الأرض كنوزها التى أخفتها على غيره وهذا على سبيل الاستهزاء به، فقد قال فى أحمد بن عبد الرحمن بن وهب وهو ابن أخى ابن وهب المصرى: «كان يحدث بأشياء مستقيمة قديماً.....ثم جعل يأتى عن عمه بما لا أصل له كأن الأرض أخرجت له أفلاذ أكبادها» (١/١٤٩) «المجروحين» لابن حبان، وقال فى قصيد بن جحدر: «يروى عن الشاميين الثقات الأحاديث الموضوعة كان عنده ثلاثة عشر حديثاً فقط فلما احتيج إليه أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها» (١/٢٨٧) «المجروحين»، والرجل قد استعدى عليه شعبة أى طلب من السلطان أو من فى يده الأمر أن يعاقبه وقال: «هذا يكذب»، وقال ابن حبان فى محمد بن عبد الرحمن البيلمانى: «كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها حدث عن أبيه بنسخة شبيهة بمائتى حديث كلها موضوعة لا يجوز الاحتجاج بها ولا ذكره فى الكتب إلا على جهة التعجب» (٢/٢٦٤)، وانظر ترجمة الزبير بن عدى الهمدانى اليامى من «ثقات ابن حبان» (٤/٢٦٢) وقد قال يحيى بن سعيد فى إسماعيل بن قيس بن سعد الأنصارى: الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها» (١/١٢٧) من «المجروحين».[١]

---

(١) تنبيه: هذه الألفاظ وإن قيلت فى الكذابين إلا أنها مجملة، فيحتمل أن السبب فى هذه الكثرة الأوهام الفاحشة؛ وعلى هذا محل هذه الألفاظ فى المرتبة السابقة، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان دروزن**». وهو الكذاب بلغة أهل فارس، وفى «أحوال الرجال» للسعدى كان يقال: إن أبا صالح مولى أم هانىء دروزن غير محمود»، وقال حبيب بن أبى ثابت: «كنا نسمى أبا صالح مولى أم هانىء الدروزن» (ص ٥٩٥) «المحدث الفاصل» للرامهرمزى.

○ وقولهم: «**فلان ليس فيه حيلة البتة**» أى لظهور أمره وليس هناك وجه من الوجوه نستطيع أن ندافع به عنه بعد أن ظهر منه ما ظهر، وهذا اللفظ ظاهر فى تكذيب الراوى فقد قال يحيى بن معين فى محمد بن سليم أبى عبد الله القاضى: «وأما ابن سليم فهو والله صاحبنا وهو لنا محب ولكن ليس فيه حيلة البتة وما رأيت أحداً قط يشير بالكتاب عنه ولا يرشد إليه»، وقال فى موضع آخر: «قد والله سمع سماعاً كثيراً وهو معروف ولكنه لا يقصر على ما سمع ولكنه يتناول ما لم يسمع، وقيل: يكتب عنه؟ قال: لا»، وقال أحمد بن زهير: سمعت ابن معين يقول: «ليس بثقة، قلت: لم صار ليس بثقة؟ قال: لأنه يكذب فى الحديث» (٥/٣٢٦) «تاريخ بغداد».

○ وقول أحدهم: «**فلان هو الجبت**» «والجبت هو كل ما عبد من دون الله، وقيل: هى كلمة تقع على الصنم والكاهن والساحر والسحر الذى لا خير فيه». اهـ من «اللسان» (٢/٢١) و «ترتيب القاموس» (١/٤٣٥).

○ ومن ذلك إذا سئل أحدهم عن رجل فقال: «**أو مسلم هو؟**» وذلك لكثرة ما يأتى من أكاذيب وأباطيل شك المسئول فى أصل إسلامه، وقد سئل يزيد بن هارون ما تقول فى الحسن بن زياد اللؤلؤى؟ فقال: «أو مسلم هو؟» والرجل قال فيه ابن معين: «كذاب خبيث». انظر (٧/٣١٦) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «**لم يكن ببغداد مثلاً رجل إلا وهو خير من فلان**» قال ابن معين فى سليمان بن عمرو بن عبد الله أبى داود النخعى - أحد الكذابين -: «كان رجل سوء كذاباً خبيثاً قدرياً ولم يكن ببغداد رجل إلا وهو خير من أبى داود النخعى» (٩/١٨) «تاريخ بغداد». وهذا لأنه جمع كل بلاء، والله المستعان.

○ وقول أحدهم: «**فلان أضعف عندى من كل ضعيف**» والكذابون من

الضعفاء، فهذا اللفظ معناه أنه ليس له نظير فى الكذب، وهذا اللفظ قاله أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى فى الشاذكونى وهو متهم بالوضع وشرب الخمر انظر (٤٧/٩) «تاريخ بغداد». وقد قال فيه عباس العنبرى: «ما مات ابن الشاذكونى حتى انسلخ من العلم انسلاخ الحية من قشرها» (٤٧/٩) «تاريخ بغداد».

○ وقولهم: «**كان فلان أعمى القلب**» أى أنه يكذب ولا يحسن الكذب، قال الأزهرى فى محمد بن عبيد الله بن الفضل الكيال: «كان أعمى القلب حدثنى أبو عبد الله بن بكير عنه أنه خرَّج حديث الثورى وكان عنده نسخة لابن عيينة بنزول فأخرجها كلها فى حديث الثورى (٣٣٢/٢) «تاريخ بغداد»، وقوله «أعمى القلب» يدل على أن ذلك وقع منه على سبيل العمد، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول أحدهم: «**ما أشك أن فلاناً كان ينقل الحديث**» قاله أبو داود فى الواقدى (٤٦٣/٩) «النبلاء»، ومعناه أنه يأخذ حديث الناس ويدخله فى كتبه ويدعيه لنفسه، وقد قال فيه أيضاً: «لا يُنظر له فى كتاب إلا تبين أمره فيه».

○ وقولهم: «**فلان ضال مضل**» قال الذهبى فى المختار بن أبى عبيد الثقفى الكذاب: «لا ينبغى أن يروى عنه شيء لأنه ضال مضل كان يزعم أن جبرائيل عليه السلام ينزل عليه وهو شر من الحجاج أو مثله» (٨٠/٤) «الميزان».

قلت: وكلاهما ما فيه خير لكن ليس من ادعى النبوة كمن هو فاسق والأكثر على فسق الحجاج دون كفره، والله أعلم.

وأما هذا اللفظ وإن كان الظاهر منه التكذيب إلا أنه قد يقال فى المبتدعة الداعين إلى بدعتهم فاللفظ متردد بين هذه المرتبة والتى قبلها، والله أعلم.

○ ومن ذلك قول ابن السمعانى فى إبراهيم بن الفضل الأصبهانى دغلج الحافظ أبى نصر البار: «**اشكر الله حيث لم تدرك البار**»، والرجل قال فيه الذهبى: «كذاب»، وقال فيه معمر بن المفاخر: «**رأيته فى السوق وقد روى مناكير بأسانيد الصحاح وكنت أتأمله تأملاً مفرطاً أظن أن الشيطان تبدى على صورته**»

(٥٢/١ - ٥٣) «الميزان».

والظاهر من لفظ ابن السمعانى تكذيب البار وإن كان محتملاً لغيره، والله أعلم.

○ وقولهم: «**من حدث عن فلان ابتلاه الله بكذا وكذا**» فإن هذا يدل على أن الراوى من الكذابين المبتدعة وقد قال الشافعى فى محمد بن عبد الرحمن أبى جابر البياضى: «**من حدث عن أبى جابر البياضى بيَّض الله تعالى عينيه**» قال ابن أبى حاتم: «أراد بذلك تغليظاً على من يكذب على رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم» - (٣٢٥/٧) «الجرح والتعديل». وقول الشافعى هذا موجود فى «لسان الميزان» (٢٤٤/٥).

○ وقولهم: «**فلان قد منّ الله على المسلمين بسوء حفظه**» وذلك لأنه كذاب لأن الله أعان على الكذابين بالنسيان، فلو كان الكذاب حافظاً متقناً وجمع مع ذلك حسن هيئة لكان بلاء وشدة على المسلمين، لأن العوام يغترون به ويخفى حاله على النقاد، لكن إذا ساء حفظه وخلط واضطرب، انكشف أمره فى مجلس واحد، وهذا من رحمة الله بهذه الأمة لأن أمره سيعرف عند العوام وأهل الصناعة الحديثية، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان لا ندرى كيف غفل عنه من تكلم فى الرجال**» أى لظهور أمره فى الضعف واشتهاره بالكذب، وقد قال ابن عدى فى بشر بن إبراهيم الأنصارى المفلوج: «منكر الحديث عن الثقات والأئمة لا أدرى كيف غفل من تكلم فى الرجال عنه فإنى لم أجد لهم فيه كلاماً وهو بين الضعف جداً ورواياته التى يرويها عمن يروى عنه غير محفوظة وهو عندى ممن يضع الحديث على الثقات وفى مقدار ما ذكرته يتبين ضعفه» (١٩/٢ - ٢٠) «لسان الميزان» وانظر «الكامل» (٤٤٧/٢).

○ وقول أحدهم فى إسناد ما: «**وهذا إسناد كالشمس أو على شرط الصحيحين أو من أصح الأسانيد لو صدق فلان**». انظر ترجمة محمد بن

عبد الله بن ثابت البغدادى (٥/٢٢٨ - ٢٢٩) «لسان الميزان».

○ ومن ذلك قول خالد بن الهياج: «سمعت أبى يقول: رأيت غياث بن إبراهيم - أى النخعى - «**ولو طار على رأسه غراب لجاء فيه بحديث**» وقال: «**إنه كان كذاباً يضع الحديث من ذات نفسه**» (٧/٥٧) «الجرح والتعديل».

○ ومن ذلك ما جاء فى «تذكرة الحفاظ» ترجمة أبى عمر الزاهد الحافظ العلامة اللغوى محمد بن عبد الواحد بن أبى هاشم ويعرف بغلام ثعلب: «كان جماعة لا يوثقون أبا عمر فى علم اللغة حتى قال عبيد الله بن أبى الفتح: يقال إن أبا عمر كان لو طار طائر لقال أخبرنا ثعلب عن ابن الأعرابى ويذكر فى معنى ذلك شيئاً فأما الحديث فهم يوثقونه فيه». اهـ بتصرف يسير (٣/٨٧٤).

○ ومن ذلك قول ابن المدينى فى الحسن بن عمارة: «**ما أحتاج إلى شعبة فيه، أمره أبين من ذلك**» قيل: أكان يغلط؟ «**قال: أيش يغلط**»؟ وذهب إلى أنه كان يضع الحديث (ص ١٣٩) «الكشف الحثيث»، والحاجة إلى شعبة فى مثل ذلك إما لأنه أعلم الناس بابن عمارة أو لإمامته ولكن الأمر أكبر وأشهر من ذلك.

○ ومن ذلك أن ابن عدى قال: قال لى عبدان - طاعناً فى بركة بن محمد - أبى سعيد الحلبى: «**هات حديث المسلمين**» أنا قد رأيت بركة هذا بحلب وتركته على عمد ولم أكتب عنه لأنه كان يكذب (٢/٤٧٩ - ٤٨٠) «الكامل».

تنبيـــه:

ذكرت مراتب الجرح والتعديل وذكرت فى كل مرتبة ألفاظها حسب ما يظهر لى من استعمال الأئمة لهذه الألفاظ وحسب ما تدل عليه الكلمة لغة واصطلاحاً، وقد سبق كلام الحافظ الذهبى رحمه الله فى تمثيله للمراتب بالشاب الصحيح أو الشاب الذى يتألم لبعض أعضاء جسمه أو الشيخ المعافى.....إلى آخر كلامه رحمه الله، وأريد أن أشير إلى درجات المراتب من حيث القوة والضعف ومن حيث الاحتجاج أو الاستشهاد أو الرد والترك:

○ فأما المرتبة الأولى من مراتب التعديل حسب ترتيب هذا الكتاب: فأحاديث أهلها من أعلى درجات الصحيح، والألفاظ الملحقة بها كذلك، وأما الألفاظ المحتملة والألفاظ التى تدل على الحفظ والفهم أو الاجتهاد فى الطلب وكثرة الروايات أو الفقه وتمام العقل أو العبادة أو غير ذلك فقد سبق بيان كل ذلك فى محله.

○ وأما المرتبة الثانية حسب هذا الترتيب : فأحاديث أهلها على الصحة أيضاً لكن إذا خالفوا أهل الأولى فالقول قول أصحاب المرتبة الأولى.

○ وأما المرتبة الثالثة: فحكم أهلها أن حديثهم حسن لذاته يحتج بمفرده وهى آخر مراتب الاحتجاج.

○ وأما المرتبة الرابعة والخامسة من مراتب التعديل والأولى والثانية والثالثة من مراتب التجريح: فحكم أحاديث أهل تلك المراتب أنها تصلح فى الشواهد والمتابعات ولا يقوم بأهلها حجة بمفردهم، مع العلم أن كل مرتبة أعلى من أختها على حسب هذا الترتيب وإن كان الحكم واحداً إلا أن الفرق يتضح عند الترجيح فيقدم قول الأعلى على الأدنى، وهناك بعض ألفاظ يخالف فيها بعض العلماء المعاصرين حفظهم الله وسأفردها بأبحاث خاصة إن شاء الله تعالى فى القسم الثانى من هذا الكتاب.

○ وأما المرتبة الرابعة من مراتب التجريح: فحديث أهلها مردود لا لكذب فيهم ولكن لكثرة أوهامهم وغفلتهم وفحش تخليطهم فى الروايات.

○ وأما المرتبة الخامسة من مراتب التجريح: فحديث أهلها متروك وهم على أقسام فمنهم من فحش خطؤه ومنهم من فحشت مقالته وبدعته وكان من الداعين إليها ومنهم من عرف بالفسق كشرب الخمور وقتل النفوس وقذف المحصنات والكذب فى حديث الناس. ومنهم من اتهم فى الحديث النبوى.

○ وأما المرتبة السادسة: فهى أفحش المراتب جرحاً وأهلها أهل الكذب والدجل والوضع والافتراء.

تنبيـــه آخـــر:

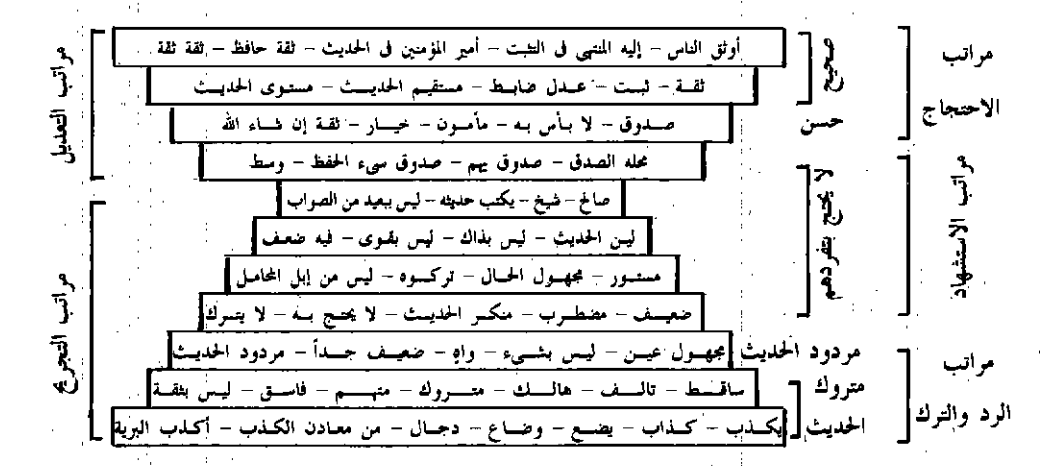
ذكر ابن الوزير فائدتين:

الأولى: أن أهل مراتب الاستشهاد فى مراتب التعديل ومراتب التجريح هم هم، ولكن إذا سئل أحد الأئمة عن أحد هؤلاء مقروناً بغيره من الضعفاء رفعه عن الضعيف بعبارة تعديل وإن لم يكن قد ثبَّته فهؤلاء أهل مراتب التعديل، وإذا سئل عن أحد هؤلاء مقروناً بأحد الثقات ضعف هذا الراوى وإن لم يكن قد أسقطه فهؤلاء أهل مراتب التجريح. اهـ بمعناه من «توضيح الأفكار».

الثانية: أنه فرق بين أهل مراتب الرد وأهل مراتب الترك وجعل «مردود الحديث» أخف فى الجرح من «متروك الحديث» وإن كان الجميع لا يستشهد بهم فأهل المرتبة الرابعة على حسب ترتيب هذا الكتاب مردود حديثهم وأهل الخامسة والسادسة متروك حديثهم. اهـ بمعناه مع زيادة. والله أعلم.

* * *

خاتمة: إذا علمت هذا، فهاك رسماً مختصراً يوضح لك سلم الجرح والتعديل:



□ (الباب الثانى) □

(فى ذكر مصطلحات خاصة لبعض الأئمة فى بعض الألفاظ)

ذكرت فى الباب السابق ألفاظ الجرح والتعديل وذكرت كلَّ لفظ فى منزلته التى تليق به جرحاً أو تعديلاً، غير أن هناك بعض الألفاظ قد استعملها بعض الأئمة بمعنى خاص عنده، ومعرفة هذه الألفاظ ومعناها عند أهلها مما يلزم طالبَ العلم معرفتُه كى لا يقوِّل الأئمة ما لم يقولوا أو يعزو إليهم خلاف قصدهم، وهذا الفصل معقود لبيان ذلك وبالله تعالى نتأيد:

○ قول ابن معين فى الراوى: «ليس به بأس» ○

سبق أن قولهم فى الراوى: «فلان لا بأس به» من ألفاظ المرتبة الثالثة من مراتب التعديل والتى يُحسَّن حديث أهلها لكن جاء فى مقدمة «لسان الميزان»، قال ابن أبى خيثمة: «قلت لابن معين: إنك تقول: «فلان ليس به بأس وفلان ضعيف»، قال: إذا قلت لك: «ليس به بأس» فهو ثقة وإذا قلت: «هو ضعيف» فليس هو بثقة ولا يكتب حديثه» (١٣/١)، قال ابن الصلاح رحمه الله: «وهذا ليس فيه حكاية عن غيره من أهل الحديث بل نسبه إلى نفسه خاصة، وقال العراقى رحمه الله: «ولم يقل ابن معين: إن قولى «ليس به بأس» كقولى «ثقة» حتى يلزم منه التسوية، إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب فالتعبير بـ «ثقة» أرفع من التعديل بـ«لا بأس به» وإن اشتركا فى مطلق الثقة». اهـ

ومال السخاوى رحمه الله فى «فتح المغيث» إلى قول ابن الصلاح ثم ذكر قول العراقى فقال: «وأجاب الشارح أيضاً بما حاصله أن ابن معين لم يصرح بالتسوية بينهما بل أشركهما فى مطلق الثقة»، قال السخاوى رحمه الله: «وذلك لا يمنع ما تقدم وهو حسن»، ثم قال: «وكذا أيده غيره بأنهم قد يطلقون الوصف بالثقة على من كان مقبولاً ولو لم يكن ضابطاً، فقول ابن معين هنا يتمشى عليه» اهـ (٣٦٨/١) قلت: والذى يظهر أن الأمر يحتاج إلى تفصيل، فليس قول ابن

معين «لا بأس به» مثل قوله «ثقة» مطلقاً كما أنه ليس كقول غيره «لا بأس به» مطلقاً، لأنى تتبعت مواضع كثيرة فى «تاريخه» ذكر فيها هذا اللفظ وكان له فى نفس الراوى قول آخر وهو قوله: «ثقة» وأحياناً يجمع بين اللفظين فيقول: «لا بأس به ثقة أو ليس به بأس وهو ثقة» إلا أنه فى بعض المواضع يخالف هذا، فقد قال فى مندل بن على أبى عبد الله العنزى الكوفى: «ليس به بأس»، فقال عثمان بن سعيد: «قلت: فأخوه حبان؟ فقال: صدوق، فقلت: أيهما أعجب إليك؟ قال: كلاهما وتمرى - أى تشكك - كأنه يضعفهما»، انظر «الكامل» (٢٤٤٧/٦) فانظر كيف قال «ليس به بأس» ثم سكت فلما سئل عن حبان أظهر تشككه فيهما، وقال فى يونس بن الحارث الطائفى: «ليس به بأس يكتب حديثه» (٢٦٣٢/٧) «الكامل»، أى أنه لا يترك وفرق بين هذا وبين قوله «ثقة»، وانظر ترجمة إبراهيم بن هارون الصنعانى (٢٤٢/١ - ٢٤٣) «الكامل» وكذا الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب (٧٦٠/٢) «الكامل».

وفى ترجمة يحيى بن أبى حية أبى جناب الكلبى قال فيه: «ليس به بأس إلا أنه كان يدلس»، وقال مرة: «صدوق»، وقال فى رواية ابن أبى خيثمة وإبراهيم بن الجنيد والغلابى: «ضعيف»، انظر (٢٠٢/١١) «تهذيب التهذيب».

فالأولى والأحوط فى مثل هذا أن يقال: إذا قال ابن معين فى الراوى «لا بأس به أو ليس به بأس» ثم جاءت عنه أقوال أخرى بقوله «ثقة» أو كان المترجَم له قد وثقه غير ابن معين ففى مثل ذلك يكون هذا اللفظ بمنزلة قولهم: «ثقة»، أما إذا قال فى أحد الرواة: «ليس به بأس» وجاء فى أقوال أخرى عنه تضعيفه أو كلام غيره بالتضعيف فلا يتجه أن يقال: إن قول ابن معين «لا بأس به» فى هذه الحالة بمنزلة قوله «ثقة».

ثم اعلم أن الإمام منهم إذا بدأ فى طلب الحديث ولم يشتهر بعدُ فإنه فى الغالب يطلق ألفاظ الجرح والتعديل كما هى متعارف عليها عند الأئمة، فإذا رسخت قدمه فى هذا الشأن واشتهر أمره فإنه يصطلح لنفسه اصطلاحات خاصة، ومن هنا لم ينكروا على المجتهد إذا اصطلح لنفسه اصطلاحاً خالف فيه غيره طالما

أنه بيَّن شرطه فيه و لا مشاحة فى الاصطلاح، فقد يكون ابن معين أو غيره قد سئل عن بعض الرواة فأجاب فيهم بألفاظ تتفق مع غيره قبل أن يشتهر فى هذا الشأن وقد لا يتميز هذا من ذاك فالأولى فى مثل هذا الرجوع إلى القرائن، والله أعلم.

* * *

○ وأما قول ابن معين فى الراوى: «ضعيف» ○

فكما سبق قول ابن أبى خيثمة عنه أنه إذا قال فى الراوى: «ضعيف» فإنه ليس بثقة ولا يكتب حديثه.....

وقد تتبعت استعمال ابن معين لهذا اللفظ فوجدته يطلق ذلك على المتروكين والكذابين غالباً، وكثيراً ما يقول: «فلان ضعيف ليس بشىء» ويستعمل هذين اللفظين فى الجرح الشديد، وهناك بعض المواضع خالف فيها ذلك، فقد سأله معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن ثوبان العنسى فقال: «ضعيف»، فقال له معاوية: «يكتب حديثه»؟ قال: «نعم على ضعفه وكان رجلاً صالحاً» (١٥١/٦) «تهذيب التهذيب». فالظاهر أن قوله فى الراوى «ضعيف» جرح شديد حتى يظهر خلاف هذا، فإن قيل: لم جعلت الأصل فى قوله «ضعيف» الجرح الشديد وفصّلت فى قوله «ليس به بأس»، وقد نقل القولين عنه ابن أبى خيثمة؟ فالجواب أن المسألة ترجع إلى استعمال يحيى بن معين رحمه الله، فإذا قال فى الراوى: «ضعيف» فغالباً يكون كلامه وكلام غيره فيه شديداً، وليس الأمر كذلك إذا جاء عنه قول واحد فى أحد الرواة وهو قوله «لا بأس به»، وأيضاً قد سبق جواب الحافظ العراقى رحمه الله فارجع إليه،[1] والله أعلم.

---

(١) ومن نظر فى «التقريب» علم أن الحافظ ابن حجر رحمه الله أحياناً يترجم لبعض الرواة بقوله: صدوق، مع قول ابن معين فيه: ليس به بأس، انظر ترجمة حمزة بن المغيرة بن نشيط، وعبيد الله بن عبيد الله أبى وهب الكلاعى وعمرو بن مرزوق الواشحى ومرزوق أبى عبد الله الحمصى ونصر بن زيد المجدّر ويحيى بن عبيد، وقد يقول: مجهول كما فى سعيد بن عامر عن ابن عمر وقد يقول: ثقة كما فى أبى بكر بن شعيب بن الحجاب، وقد يقول مقبول كما فى منبوذ بن أبى سليمان المكى وأبى أمامة التيمى الكوفى.

○ قول أبى حاتم فى الراوى: «لا بأس به أو صدوق» ○

ذكر ابن أبى حاتم درجات رواة الآثار فقال: «.....وإذا قيل له : إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه» (٣٧/٢) مقدمة «الجرح والتعديل».

وأبو حاتم رحمه الله يكثر من قوله فى الرواة «لا بأس به» أو «صدوق» فإذا سئل أيحتج بحديثه؟ فيجيب بالنفى، فقد قال ابن أبى حاتم فى ترجمة عبد الله بن موسى التيمى: سمعت أبى يقول: «ما أرى بحديثه بأساً، قال: قلت أيحتج به؟ قال: ليس محله ذاك» (١٦٧/٥) «الجرح والتعديل»، وانظر ترجمة عبد الرحمن بن حرملة الكوفى (٢٢٢/٥ - ٢٢٣)، وترجمة عبد الحميد بن مهران الفزارى (٩/٦) وغير ذلك من تراجم، وقد يقول ذلك فيمن يحتج به فقد قال فى عطاء بن أبى مسلم الخراسانى: «لا بأس به صدوق»، فسأله ابنه يحتج بحديثه؟ قال: «نعم»: (٣٣٥/٦) وقال فى عبد ربه بن سعيد بن قيس الأنصارى: «لا بأس به»، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: «هو حسن الحديث ثقة» (٤١/٦) وقال فى عامر الأحول وهو ابن عبد الواحد: «ثقة لا بأس به» فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ فقال: «لا بأس به»، (٣٢٧/٦) وقال فى محمد بن سلمة الباهلى: «صدوق ما علمته صحيح الحديث» (٢٧٧/٧) وقال فى قبيصة بن عامر السوائى: «هو صدوق لم أر أحداً من المحدثين يأتى بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة وعلى بن الجعد وأبى نعيم والثورى» (١٢٦/٧) وقال فى عمر بن على الفلاس: «هو أرشق من على بن المدينى وهو بصرى صدوق» (٢٤٩/٦) وسئل عن الإمام مسلم بن الحجاج صاحب «الصحيح» فقال: «صدوق» (١٨٣/٨) «الجرح والتعديل».

فاتضح من خلال ما قدمته أن أبا حاتم يقول فى الراوى «لا بأس به» أو يقول «صدوق» على عدة حالات:

يقول ذلك فيمن لا يحتج به عنده وهذه الحالة أكثر الحالات وروداً، ويقول ذلك أيضاً فيمن يحسن حديثه لذاته أو يصحح عنده وعند غيره، وقد يقول ذلك

فيمن هو إمام من الأئمة، ويكثر من قوله «صدوق» فى هذه الحالة كما يظهر من التراجم التى ذكرتها والله أعلم.

لكن بقى سؤال وهو: لو تفرد أبو حاتم فى الترجمة بقوله «صدوق» أو بقوله: «لا بأس به» والغالب عنده أنه لا يحتج بمن قال فيه هذا فكيف يكون الحكم على صاحب هذه الترجمة؟ والجواب على ذلك هو أن أبا حاتم رحمه الله قد عرف بالتعنت كما سأفصل ذلك فى القسم الثالث من هذا الكتاب إن شاء الله. تعالى وقد جُرّب عليه أنه يقول فى الرجل «صدوق» ويكون كلام غيره فى نفس الرجل رفيع المدح، ألا ترى قوله فى مسلم بن الحجاج وفى عمرو بن على الفلاس: صدوق وهما هما فى هذا الشأن؟ وقد صرح الشيخ المعلمى رحمه الله بذلك فى كتابه «التنكيل» وسبقه إلى ذلك الذهبى فى كتبه وقد تتبعت صنيع الحافظ ابن حجر رحمه الله فى «تقريبه» فوجدت التراجم التى انفرد أبو حاتم بالكلام فيها وقال: «صدوق» أو قال: «لا بأس به» وجدت الحافظ ابن حجر يترجم لذلك فى التقريب - فيما أذكر - بقوله «صدوق» أو «لا بأس به»، فالظاهر لى أن قول أبى حاتم هذا يكون بمنزلة «صدوق» أو «لا بأس به» إلا إذا ظهر خلاف هذا فيعمل به، والله أعلم. (......)

* * *

○ قول أبى حاتم فى الراوى: «ما أرى بحديثه بأساً» ○

من تتبع هذا القول يجد أن أبا حاتم كثيراً ما يقول هذا اللفظ ومع ذلك يصرح بأن الراوى لا يحتج به، والظاهر من هذا أنه ينفى بأساً خاصاً عن حديث الراوى، كأن يكون المقصود بذلك نفى تعمد الكذب أو النكارة الشديدة، فقد قال فى عبد الله بن موسى التميمى: «ما أرى بحديثه بأساً، فقال له ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: ليس محله ذاك» (١٦٧/٥) «الجرح والتعديل»، وقال فى عبد الرحمن بن ثابت الأنصارى: «ليس عندى بمنكر الحديث، فقال ابنه: أدخلَه البخارى فى كتاب «الضعفاء»، فقال أبو حاتم: يكتب حديثه ليس بحديثه بأس ويحول من هناك» (٢١٩/٥).

وقال فى عبيد الله بن على بن رافع: «لا بأس بحديثه ليس منكر الحديث، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: لا هو يحدث بشىء يسير وهو شيخ» (٥/٣٢٨) وقال فى عبد الرحمن بن حرملة عم القاسم بن حسان: «ليس بحديثه بأس وإنما روى حديثاً ما يمكن أن يعتبر به ولم أسمع أحداً ينكره ويطعن عليه وأدخله البخارى فى كتاب «الضعفاء»، يحول منه» (٥/٢٢٢ - ٢٢٣).

* * *

○ قول ابن عدى فى الراوى ○

«لا بأس به أو هو عندى لا بأس به أوهو عندى من أهل الصدق»

كثيراً ما يقول هذا ابن عدى فيمن يكتب حديثه ولا يحتج به بمفرده، فابن عدى رحمه الله يسوق كلام الأئمة فى الراوى ثم يذكر ما ينكر عليه من رواياته ثم يقول أحد هذه الألفاظ وما شابهها، والظاهر من صنيعه أنه ينفى بأساً خاصاً عن الراوى وهو تعمد الكذب أو كثرة المناكير فى حديث الراوى، فقد قال فى حسان بن إبراهيم الكرمانى بعد أن ساق عدة أحاديث له: «وحسان عندى من أهل الصدق إلا أنه يغلط فى الشىء بعد الشىء وليس ممن يظن به أنه يتعمد فى باب الرواية إسناداً أو متناً وإنما هو وهم منه وهو عندى لا بأس به» (٢/٧٨٤) «الكامل». وقال فى عمارة بن زاذان الصيدلانى: «عندى لا بأس به ممن يُكْتب حديثه» (٥/١٧٣٥) وقال فى العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب: «ليس بالقوى»، ثم قال: «وما أرى بحديثه بأساً.....»، (٥/١٨٦١)، وذكر المسيب بن واضح التلمنيسى وذكر أنه يخالف الناس إلا أنه لا يتعمد بل كان يُشَبَّه عليه ثم قال: «وهو لا بأس به» (٦/٢٣٨٥) وغير ذلك من تراجم يطول ذكرها.

فالذى أنصح به إخوانى طلبة العلم أن الواحد منهم إذا قرأ فى كتاب «الميزان» أو فى «تهذيب التهذيب» أو غيرهما أن ابن عدى قال فى فلان «لا بأس به» أن يرجع إلى «الكامل» لابن عدى وينظر السياق الذى قال فيه ابن عدى هذا القول.

وقد يقول« لا بأس به» فى الثقات كما فى هشيم بن بشير (٧/٢٥٩٨) «الكامل».

ذكرت هذا ثم وقفت على كلام الشيخ المعلمى فى تحقيقه على «الفوائد المجموعة» قال فيه: «قول ابن عدى فى الراوى هو عندى من أهل الصدق يعنى أنه لم يتعمد الكذب». اهـ (ص ٥٠١).

* * *

○ قول ابن عدى رحمه الله فى الراوى ○ «أرجو أن لا بأس به».

سبق أن هذا اللفظ من ألفاظ التعديل التى يستشهد بأهلها، ولابن عدى رحمه الله يكثر من استعمال هذا اللفظ فى «كامله» على معان متعددة، وقد ذكر الشيخ المعلمى فى تحقيقه لكتاب «الفوائد المجموعة» للشوكانى أنه رأى ابن عدى يطلق هذا اللفظ فى مواضع تقتضى أن يكون مقصوده «أرجو أنه لا يتعمد الكذب». اهـ (ص ٣٥).

وذكر أحد المحققين لكتاب «النبلاء» أن هذا القول عند ابن عدى لا يقصد به التوثيق وإنما يريد أن المترجم يكتب حديثه للمتابعة والاعتضاد انظر (٣٤١/٧) «النبلاء» فى الحاشية، والذى يظهر لى من خلال تتبعى لهذا اللفظ فى «كامل ابن عدى» أن ابن عدى رحمه الله يقوله على معان مختلفة: فقد يقول هذا التعبير فى الراوى إذا كان ينفرد بأشياء كما فى بشار بن الحكم أبى بدر الضبى (٤٥٦/٢) أو إذا كانت المناكير قد وقعت فى روايته لكنها من قبل الراوى عنه – ومعلوم أن مثل هذا لا يضر الشيخ – كما فى بشر بن محمد بن أبان بن مسلم السكرى (٤٥٠/٢) وكما فى بكير بن جعفر الجرجانى (٤٧٤/٢) ويقوله أيضاً فيمن روايته تحتمل وإن كان فيها بعض الضعف كما فى الحسن بن داود المنكدرى (٧٤٦/٢) ويقوله أيضاً فيمن اختلف فيه وقول من وثقه أقرب إلى الصواب من قول من ضعفه كما فى بشار بن موسى الخفاف (٤٥٧/٢) ويقوله فيمن ليس حديثه بمنكر جداً كما فى بكير بن معروف (٤٦٧/٢) وحزوّر أبى غالب (٨٦١/٢) ويقوله فيمن هو مستقيم الحديث وليس فى حديثه ما ينكر عليه كما فى بكير بن مسمار

(٤٧٤/٢) وعيسى بن ماهان (١٨٩٥/٥) ويقوله فيمن هو ليس بمنكر الحديث وهو ممن يكتب حديثه كما فى جعفر بن ميمون أبى العوام (٥٦٢/٢) ويقوله فيمن يجب قبول حديثه كما فى جعفر بن سليمان الضبعى (٥٧٢/٢) وقاله فى الحسن بن ذكوان مع قوله: «روى عنه القطان وابن المبارك وناهيك للحسن جلالة بذلك» (٧٣١/٢) وقاله فى الحسن بن على بن عاصم الواسطى مع قوله: «وكل أحاديثه مستقيمة»، وقاله فى خالد بن يحيى أبى عبيد السدوسى مع قوله: «لأنى لم أر فى حديثه متناً منكراً» (٨٨٢/٣) وقاله فيمن حديثه المسند مستقيم كما فى زهير بن إسحاق السلولى (١٠٧٩/٣) ويقوله فى الزهاد الذين لا يضبطون الحديث كما فى ميمون بن سياه (٢٤٠٩/٦) ويقوله فيمن تعرف منه وتنكر كما فى عبد الله بن سلمة أبى العالية الهمذانى (١٤٨٧/٤) وقاله فى عبد الله بن معاذ الصنعانى مع قوله أحاديثه حسان (١٥٥٤/٤) وكل هذه التراجم لها أشباه ونظائر متعددة، وإن كان الغالب من استعمال ابن عدى رحمه الله لهذا التعبير فيمن يستشهد به ولا يحتج به، فلعل العلامة المعلمى رحمه الله وقف على عدة مواضع كلها بمعنى أن الراوى ممن لا يتعمد الكذب، والله أعلم.

* * *

○ قول دحيم فى الراوى: «لا بأس به» ○

جاء فى «تهذيب التهذيب» أن أبا زرعة الدمشقى قال: «قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم: ما تقول فى على بن حوشب الفزارى؟ قال: لا بأس به، قال: فقلت: ولم لا تقول ثقة ولا نعلم إلا خيراً، قال: قد قلت لك إنه ثقة» (٣١٥/٧) وقد ذكر هذا السخاوى فى «فتح المغيث» (٣٦٧/١) واستدل بهذا على أن قول دحيم فى الراوى «لا بأس به» بمعنى «ثقة»[1] والله أعلم.

* * *

---

(١) وعندى أن صنيع دحيم يحتاج إلى استقراء تام من أجل أن نضع لذلك قاعدة مطردة.

○ قول العقيلى فى الرواة: «مجهول بالنقل» ○

يكثر أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلى فى كتابه «الضعفاء الكبير» من قوله: «فلان مجهول بالنقل»، وكنت أظن من مفهوم كلامه أنه معروف فى النسب أو معروف بغير الحديث، لكن وجدته كثيراً يطلق هذا اللفظ على من هو مجهول عين عند غيره ولا يعرف، فقد ذكر الذهبى رحمه الله فى ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن عطية أن العقيلى قال فيه: «لا يعرف»، مع أن العقيلى قال فى «الضعفاء الكبير»: «مجهول بنقل الحديث»، انظر «الميزان» (٥٧٣/٢) وأيضاً فالعقيلى قد يذكر فى الرجل هذا اللفظ مع قوله: إنه لا يعرف إلا بهذا الحديث ثم يضعف الحديث، فقال فى سلمة بن سليمان الضبى بعد أن ذكر له حديثاً: «مجهول بالنقل لا يعرف إلا بهذا الحديث ولا يتابع عليه» (١٤٨/٢) وقال فى محمد بن سليمان بن على بن عبد الله بن عباس الهاشمى بعد أن ذكر له حديثاً: «ليس يعرف بالنقل وحديثه هذا غير محفوظ ولا يعرف إلا به» (٧٣/٤) وغير ذلك من تراجم.

تنبيـــه:

والبزار يقول: «فلان ليس معروفاً بالنقل أو مجهول فى الرواية» على من عرفت عينه وجهل حاله، انظر ترجمة بكر بن عبد العزيز بن إسماعيل (٥٥/٢) «لسان الميزان» وترجمة حرب بن وحشى بن حرب (٢٢٧/٢) «تهذيب التهذيب».

* * *

○ قول أبى حاتم فى الراوى: «مجهول» ○

اعلم أن أبا حاتم رحمه الله تعالى يقول هذا القول على ثلاث حالات: يقوله فيمن هو مجهول العين، فكم من رجل يسأل عنه فيَذكر عنه راوياً واحداً ثم يقول: شيخ مجهول، ويقوله فيمن هو مجهول الحال، فقد ذكر صالح بن جبير وهو شامى أنه روى عنه ستة ومع ذلك قال: «شيخ مجهول» (٣٩٧/٤) «الجرح والتعديل»، وقال فى داود بن يزيد الثقفى: «إنه مجهول» مع أنه قد روى عنه جماعة، ولذا قال الذهبى: «هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبى حاتم

ولو روى عنه جماعة ثقات يعنى أنه مجهول الحال» (١٢٤/٢) انظر «الرفع والتكميل» (ص ١٠٧) والحاشية (٢)، ولم أجد ذلك فى «الميزان» فلعله فى نسخة أخرى والله أعلم، وفى ترجمة عبد الرحيم بن كردم بن أرطبان روى عنه جماعة سماهم ابن أبى حاتم وقال أبو حاتم: «مجهول»، قال أبو الحسن بن القطان: «فانظر كيف عرفه برواية جماعة عنه ثم قال فيه مجهول، وهذا منه صواب» (٦٠٦/٢)، «ميزان الاعتدال»، وقال فى محمد بن طهمان: «مجهول لا بأس به» (٥٨٨/٣) «ميزان الاعتدال»، والذى فى «الجرح والتعديل»: سئل أبى عن محمد بن طهمان فقال: «لا بأس به» (٢٩٣/٧).

وأيضاً فإن أبا حاتم قد يقول: «مجهول أو أعرابى مجهول» على من له صحبة، كما فى ترجمة زياد بن جارية يقال له صحبة وقال أبو حاتم: «شيخ مجهول»، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وأبو حاتم قد عبر بعبارة «مجهول» فى كثير من الصحابة» (٣٥٧/٣) «تهذيب التهذيب»، وفى «لسان الميزان» ترجمة مدلاج بن عمرو السلمى قال أبو حاتم: «مجهول»، قال الحافظ: «وكذا هو فى كتاب ابن أبى حاتم فى جماعة من الصحابة فى الأفراد من حرف الميم، وكذا يصنع أبو حاتم فى جماعة من الصحابة يطلق عليه اسم الجهالة لا يريد جهالة العدالة وإنما يريد أنهم من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين....» قال: «ولو ذهبت أسرد من ذكره فى الصحابة لطال الشرح لاسيما وهذا رجل من أهل بدر لم يتخلف عن ذكره أحد ممن صنف فى الصحابة:..... وكذا فى ترجمة مسعود بن الربيع بن عمرو القارى قال أبو حاتم أعرابى مجهول: انتهى. وقد ذكره ابن حبان فى الصحابة وذكر كل من صنف فى الصحابة فيهم انظر «لسان الميزان» (١٣/٦) و«الجرح والتعديل» (٢٨٢/٨).

تنبيــه:

○ قول أبى حاتم فى الراوى: «**لا يثبت مسكنه أو لا يعرف مسكنه أو مجهول الدار**» الظاهر لى أنه بمعنى «مجهول» فقد قال أبو حاتم فى بكار الثقفى: «روى عنه عبد الله بن يحيى التوأم هو مجهول لا أعرف مسكنه» (٤١٠/٢)

«الجرح والتعديل»، وفى بحير روى عن أبى هريرة روى عنه ابنه سليمان قال: «لا أعرف مسكنه هو مجهول» (٤١١/٢) وفى حميد بن جبير روى عنه عيسى بن عبد الرحمن السلمى قال: «لا أعرف مسكنه» (٢١٩/٣)، وأبو زرعة أيضاً يطلق هذه الألفاظ على المجهول والله أعلم.

* * *

○ قول الذهبى فى «الميزان» ○
«مجهول أو مجهول الحال أو لا يدرى ما حاله»

ذكر الذهبى فى «ميزانه» فى ترجمة أبان بن حاتم الأُملوكى أنه مجهول ثم قال: «ثم اعلم أن كل من أقول فيه مجهول ولا أسنده إلى قائل فإن ذلك هو قول أبى حاتم فيه، قال: وسيأتى من ذلك شىء كثير جداً فاعلمه، فإن عزوته إلى قائله كابن المدينى وابن معين فذلك بيِّن ظاهر، وإن قلت: فيه جهالة أو نكرة أو يُجهل أو لا يُعرف وأمثال ذلك ولم أعزه إلى قائل فهو من قِبَلى، وكذا إذا قلت: ثقة وصدوق وصالح ولين ونحو ذلك ولم أضف». اهـ (٦/١)، فأنت ترى أن الذهبى رحمه الله تابع لأبى حاتم فى قوله «مجهول»، وقد سبق أن أبا حاتم يقول هذا على ثلاث حالات غير أن الذهبى اشترط فى «ميزانه» ألا يذكر أحداً من الصحابة وإن كان قد خالف ذلك فى موضع واحد فيما أذكره الآن، فبقى أنه يطلق هذا اللفظ على من هو مجهول عين أو مجهول حال، فينبغى لطالب العلم أن يتأمل فى إطلاق الذهبى لهذا القول.

وأيضاً وجدت الذهبى رحمه الله يقول فى الراوى: «لا يدرى حاله أو مجهول الحال أو فيه جهالة» على من هو مجهول عين لم يرو عنه إلا واحد، فقد جاء فى «الميزان» ترجمة بدر بن عمرو والد الربيع بن بدر قال الذهبى: «لا يدرى حاله، فيه جهالة ما روى عنه غير ولده» (٣٠٠/١) وكذا فى ترجمة ثابت بن قيس ابن الخطيب الأنصارى الظفرى والد عدى بن ثابت قال الذهبى:

«مجهول الحال لأنه ما روى عنه سوى ولده» (٣٦٩/١) وانظر ترجمة الجهم بن الجارود (٤٢٦/١) «الميزان»، فمن هذا وغيره ينبغى لطالب العلم ألا يقنع ولا يكتفى بمثل ذلك بل عليه أن يتوسع فى ترجمة الراوى حتى يقف على حقيقته والعلم عند الله تعالى.

* * *

○ قول ابن القطان فى الراوى ○
«لم تثبت عدالته أو لا يعرف له حال
أو مجهول العدالة أو حاله مجهول»

معلوم أن الكلام فى الرواة بمدح أو قدح قد يكون من معاصر أو من متأخر ينقل كلام المعاصر أو يتبحر هو حديث الراوى كله أو بعضه ويقارنه بحديث غيره من الثقات ويحكم عليه بما يستحق حسب الموافقة أو المخالفة كمّاً وكيْفاً، لكن أبا الحسن على بن محمد بن عبد الملك الفاسى المشهور بابن القطان رحمه الله يستعمل هذه الألفاظ أو أكثرها خلافاً لاستعمال غيره لها، ففى «الميزان» ترجمة حفص بن بغيل روى عنه أبو كريب وأحمد قال ابن القطان: «لا يعرف له حال ولا يعرف»، قال الذهبى رحمه الله: «قلت: لم أذكر هذا النوع فى كتابى هذا فإن ابن القطان يتكلم فى كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذلك الرجل أو أخذ عمن عاصره مما يدل على عدالته، وهذا شىء كثير ففى «الصحيحين» من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل» (٥٥٦/١)، وقال ابن القطان أيضاً فى مالك بن الخير الزيادى: «هو ممن لم تثبت عدالته»، قال الذهبى: «يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفى رواة «الصحيحين» عدد كبير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكرعليه أن حديثه صحيح» (٤٢٦/٣) «الميزان»، وتعقب ذلك الحافظ ابن حجر فى «لسان الميزان» فقال: «ليس كذلك بل هذا شىء نادر لأن غالبهم معروفون بالثقة إلا من خرَّجا له فى الاستشهاد» (٣/٥).

ثم اعلم أن ابن القطان قد يقول فى الرجل: «مجهول الحال» وهو لم يرو عنه إلا واحد وهذا هو مجهول العين على تفاصيل فى ذلك، فقد قال ابن القطان فى عقيل بن شبيب مجهول الحال، وعقيل لم يرو عنه إلا واحد كما فى «تهذيب التهذيب» (٢٥٤/٧) وترجم له الحافظ فى «تقريبه» بقوله: «مجهول»، وكما فى ترجمة أبى إدريس السّكونى الحمصى روى عنه صفوان بن عمرو قال الحافظ: «قرأت بخط الذهبى قال: قال ابن القطان حاله مجهول، قال الذهبى: قد روى عنه غير صفوان بن عمرو فهو شيخ محله الصدق»، قال الحافظ: «كذا قال له ولم يسم الراوى الآخر بأنه ما روى عنه غير صفوان......» (٦/١٢) «تهذيب التهذيب» فأنت ترى أنه - أى ابن القطان رحمه الله - جزم بما جزم به ومع ذلك قال: «حاله مجهول» والله أعلم.

○ قول ابن معين فى الراوى: «لا أعرفه» ○

معلوم أن قول أحد الأئمة: «فلان لا أعرفه» الظاهر منه أنه لا يعرف عينه فضلاً عن حاله ويكون هذا الراوى مجهولاً عند القائل فقط لا عند غيره، لأن قولهم: «فلان مجهول» أشد جهالة من قول أحدهم: «فلان لا أعرفه» كما سيأتى هذا فى محله إن شاء الله، ولكن ابن معين رحمه الله استعمل هذا اللفظ فى كثير من التراجم بمعنى أنه لا يعرفه كمعرفة غيره أو لا يعرف حاله، فقد جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة سعيد بن سلمة بن أبى الحسام قال أبو حاتم: «سألت ابن معين عنه فلم يعرفه، قال ابن أبى حاتم: يعنى فلم يعرفه حق معرفته» (٢٩/٤)، ونحوه أيضاً فى ترجمة صدقة بن أبى عمران الكوفى (٤٣٣/٤)، وفى «الكامل» لابن عدى ترجمة الجراح بن مليح البهرانى الحمصى قال ابن معين: «لا أعرفه»، قال الشيخ - وهو ابن عدى رحمه الله -: «وقول يحيى بن معين «لا أعرفه» كان يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته - يعنى أخبار الراوى ورواياته - يقول لا أعرفه، والجراح بن مليح هو مشهور فى أهل الشام وهو لا بأس به وبرواياته وله أحاديث صالحة جياد» (٥٨٤/٢) وفى «تهذيب التهذيب» ترجمة قدامة بن

محمد بن قدامة بن خشرم قال عثمان الدارمى: «سألت ابن معين فقال: لا أعرفه، فقال عثمان: يعنى أنه لا يخبره وأما قدامة فمشهور» (٨/٣٦٥).

ولفظة «لا يخبره» بالخاء المعجمة والموحدة والزاء المهملة تصحفت فأصبحت «لا يجيزه» بالجيم والمثناة التحتية والزاى المعجمة، والظاهر لى ما أثبتُّه، وانظر أيضاً ترجمة محمد بن عبد العزيز التيمى فى «الجرح والتعديل» (٨/٦).

هذا وقد جاء فى «الكامل» ترجمة عبد الرحمن بن آدم قال ابن معين: «لا أعرفه»، فقال ابن عدى: «وإذا قال ابن معين: «لا أعرفه» فهو مجهول غير معروف وإذا عرفه غيره لا يعتمد على معرفة غيره لأن الرجال بابن معين تستبرأ أحوالهم» (٤/١٦٠٧) وقد تعقب ذلك الحافظ فى «تهذيب التهذيب» ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله الغافقى فذكر قول ابن معين فيه : «لا أعرفه» وقول ابن يونس: «روى عنه عبد الله بن عياض قتلته الروم بالأندلس سنة (١٢٥) هـ» وذكر قول ابن عدى السابق فى «كامله» وذكر راوياً آخر روى عنه غير الذى ذكره ابن يونس ثم قال: «قلت: هذا الذى ذكره ابن عدى فى ترجمة عبد الرحمن بن آدم عقب قول ابن معين فى كل منهما: «لا أعرفه» وأقره المؤلف عليه، يعنى المزى رحمه الله، قال: وهو لا يتمشى فى كل الأحوال فرب رجل لا يعرفه ابن معين بالثقة والعدالة وعرفه غيره فضلاً عن معرفة العين، لا مانع من هذا، وهذا رجل قد عرفه ابن يونس وإليه المرجع فى معرفة أهل مصر والمغرب.......» (٦/٢١٨) «تهذيب التهذيب».

قلت: إنْ جهل الرجلَ ابنُ معين وعرفه غيره ممن هو ليس أهلاً للكلام فى الرواة فكلام ابن معين مقدم عليه، وما قاله ابن عدى إن حمل على هذا وإلا فإنه لا يخلو من مبالغة، كيف وقد جاء فى «الكامل» ترجمة سفيان بن عقبة أخى قبيصة بن عقبة قال فيه يحيَى: «لا أعرفه»، فقال ابن عدى: «وقول يحيى «لا أعرفه» إنما يعنى أنه لم يره ولم يكتب عنه فلم يخبر أمره وهو عندى لا بأس به وبرواياته» (٣/١٢٥٠) والله أعلم.

* * *

○ قول الخطيب البغدادى فى كتابه ○
«تاريخ بغداد» فى أحد الرواة: «مستور»

ذكروا فى كتب المصطلح أن المستور هو ما روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ولم يضعَّف أيضاً، ولكن أبا بكر الخطيب رحمه الله يكثر من استعمال هذا اللفظ فى «تاريخه» فى العُبّاد أو الصالحين الثقات أو أهل القرآن أو أصحاب العقائد الصحيحة أو من حسنت سيرتهم.....الخ. فقد قال فى محمد بن إبراهيم الشيرجى: «كان شيخاً ثقة مستوراً لا بأس به» (٤١٣/١) وقال فى محمد بن جعفر بن الكدوش: «كان ثقة مأموناً مستوراً حسن المذهب» (١٤٩/٢) وقال فى محمد بن الحسن السراجى: «كان ثقة أميناً مستوراً» (٢١٢/٢) وقال فى محمد بن الحسن بن الكرجى: «كان صدوقاً مستوراً حافظاً للقرآن» (٢١٨/٢) وانظر ترجمة محمد بن الحسن الحرانى (٢٤٢/٢) ومحمد بن حبيب البزار (٢٧٩/٢) ومحمد بن عبيد الله بن أحمد بن عمروس المالكى (٣٣٩/٢) ومحمد بن عيسى البروجردى (٤٠٦/٢) ومحمد بن الفضل الوصيفى (١٥٤/٣) وغير ذلك من تراجم.

* * *

○ قول ابن معين فى الراوى: «ليس بشىء» ○

سبق أن هذا اللفظ من مراتب التجريح الشديدة وهى المرتبة الرابعة وهى أولى مراتب الرد، وأن هذا اللفظ يطلق على من اشتد ضعفهم من قبل الحفظ وغلبت المناكير على رواياتهم، لكن ابن معين رحمه الله يستعمل هذا اللفظ على عدة معان وقد تتبعت هذا فى «تاريخ ابن معين» وفى الكتب التى نقلت من «التاريخ» فوجدته يقوله على عدة حالات:

الأولى: يقول ذلك فى الكذابين والمتروكين، كما فى القاسم بن عبد الله بن عمر العمرى قال مرة: «ليس بشىء»، وقال مرة: «كذاب» (٣٧١/٣ – ٣٧٢) «الميزان»، وفى كثير من التراجم يجمع بين قوله «فلان ليس بشىء كذاب» أو «كذاب ليس بشىء»، فقد قال فى تليد بن سليمان المحاربى: «ليس بشىء كذاب كان يشتم عثمان وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحداً من الصحابة دجال لا يكتب عنه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» (٥٠٩/١) «تهذيب التهذيب».

وقال فى حبيب بن أبى حبيب كاتب مالك: «كان يقرأ على مالك ويتصفح ورقتين ثلاثاً فسئلت عنه فقلت: ليس بشىء»، وحبيب قد قال عنه ابن عدى: «أحاديثه كلها موضوعة» وقال فيه ابن حبان: «كان يورِّق بالمدينة على الشيوخ ويروى عن الثقات الموضوعات كان يدخل عليهم ما ليس من حديثهم» (٤٥٢/١). «الميزان» وقال فى خالد بن أيوب: «لا شىء»، فقال ابن أبى حاتم: «معنى قول ابن معين: لا شىء: ليس بثقة» (٣٧٤/٢) «لسان الميزان» وانظر «الجرح والتعديل» (٣٢١/٣).

الثانية: ويطلق قوله «ليس بشىء» على أهل الغفلة والاضطراب الذين يُرَدُّ حديثهم، وهو فى ذلك كغيره من الأئمة، وكثيراً ما يطلق هذا اللفظ على هذا المعنى وهذه الحالة يحمل عليها قوله: «ليس بشىء» إلا إذا ظهرت قرينة على خلاف ذلك فيعمل بها.

الثالثة: ويقول ذلك على المبتدعة كما سبق قوله فى تليد بن سليمان المحاربى فى الحالة الأولى، وكما قال فى محمد بن ميسرة أبى سعد الجعفى الصاغانى: «كان مكفوفاً وكان جهمياً وليس هو بشىء كان شيطاناً من الشياطين» وقال فى موضع آخر: «الجمهمى خبيث عدو الله قد كتبت عنه حديثاً كثيراً» (٢٨٢/٣) «تاريخ بغداد».

الرابعة: وقد يقول هذا على من هو مقل فى رواياته وإن كان يحتج به بمعنى أن الراوى ليس له من الحديث القدر الكثير الذى يشتغل به ويحتاج إليه فيه،

كما فى كثير بن شنظير المازنى ويقال الأزدى أبى قرة قال فيه ابن معين: «ليس بشىء»، وقال الحافظ ابن حجر قال الحاكم: «قول ابن معين فيه: «ليس بشىء» هذا يقوله إذا ذكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه ربما قال فيه ليس بشىء يعنى لم يسند من الحديث ما يشتغل به» (٤١٩/٨) «تهذيب التهذيب».

يدلك على هذا قول ابن معين فى عمير بن إسحاق القرشى: «لا يساوى شيئاً ولكن يكتب حديثه»، قال عثمان الدارمى لابن معين: «كيف حديثه؟ قال: ثقة»، وقال ابن عدى: «له من الحديث شىء يسير ويكتب حديثه» انظر «تهذيب التهذيب» (١٤٣/٨)، وقد ذكر الحافظ فى «مقدمة الفتح» نحو هذا فى ترجمة عبد العزيز بن مختار البصرى، ونحو ذلك قوله فى عبيد الله بن عبد المجيد أبى على الحنفى: «ليس بشىء»، مع أن جماعة من الكبار رووا عنه وأخرج له الجماعة ووثقه بعض الأئمة منهم ابن معين نفسه، وقد أخطأ العقيلى رحمه الله إذ ذكر الحنفى هذا فى كتابه «الضعفاء الكبير» من أجل كلام ابن معين فيه انظر (١٢٣/٣) «ضعفاء العقيلى»، غير أنه فى «فتح المغيث» قد ذكر السخاوى أن ابن معين قد لا يقول على المقل: ليس بشىء، فقد حكى ابن أبى حاتم أن عثمان الدارمى سأله عن أبى ضراس فقال: «إنما يروى حديثاً واحداً ليس به بأس» انظر «فتح المغيث» (٣٧١/١).

إذا علمت هذا وعلمت أن قول ابن معين على المقل: «ليس بشىء»، قليل بالنسبة لاستعماله هذا اللفظ فى غيره علمت خطأ التهانوى وغيره حين أطلقوا أن ابن معين إذا قال ذلك يعنى قلة الحديث.

الخامسة: وقد يقول ذلك يعنى بعض حديث الراوى وإن كان الراوى ثقة عنده، فقد جاء فى «مقدمة الفتح» للحافظ ابن حجر ترجمة عبد المتعال بن طالب، شيخ بغدادى، وثقه أبو زرعة ويعقوب بن شيبة وغيرهما وأورده ابن عدى فى «الكامل» ونقل عن عثمان الدارمى أنه سأل يحيى بن معين عن حديث هذا عن ابن وهب فقال: «ليس هذا بشىء». اهـ والحديث فى الخيل ثلاثة....الحديث.

قال الحافظ رحمه الله: «قلت: وهذا ليس بصريح فى تضعيفه لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه، ويقوى هذا أن عثمان هذا سأل ابن معين عن عبد المتعال فقال: ثقة، وكذا قال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين» انظر (ص ٤٢١) وانظر «الكامل» (١٩٨٥)، وقريب من هذه الحالة أنه قد يقول هذا القول فيمن هو ضعيف فى شيخ دون شيخ فليتأمل.

السادسة: ويقول هذا على من لا يعرفه، كما فى عمير بن إسحاق قال: «لا يساوى شيئاً ولكن يكتب حديثه»، قال أبو الفضل الدورى: «يعنى يحيى بقوله «إنه ليس بشىء» أنه لا يعرف، ولكن ابن عون روى عنه، فقلت ليحيى: ولا يكتب حديثه؟ قال: بلى» (٤٥٦/٢) من «تاريخ ابن معين» دراسة وتحقيق د/أحمد محمد نور سيف. وقد سبق أن ابن معين يقول: «لا أعرفه» على مجهول الحال، وسبق من كلام الدارمى أنه سأله عن حديثه فقال: «ثقة» والله أعلم.

○ قول الشافعى فى أحد الرواة: «فلان حديثه ليس بشىء» ○

ذكر صاحب «فتح المغيث» عن المزنى أنه قال: «سمعنى الشافعى يوماً وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لى: يا أبا إبراهيم اكس ألفاظك أحسنها لا تقل فلان كذاب ولكن قل «حديثه ليس بشىء»» (٣٧١/١) وهذا يدل على أن الشافعى رحمه الله لطيف العبارة فى التجريح وإذا قال فى الراوى هذا اللفظ فهو يعنى أنه كذاب، وقد عد بعضهم المزنى من جملة القائلين بهذا على الكذابين من أجل هذه الحكاية[1] والله أعلم.

* * *

○ قول الدارقطنى رحمه الله فى أحد الرواة ○ «فلان ليس بشىء»

من نظر فى «سؤالات حمزة بن يوسف السهمى للدارقطنى» وكذا سؤالات غيره له علم أن الدارقطنى رحمه الله يقول هذا اللفظ كثيراً على من يكذبه غيره

(١) وهذا يحتاج إلى استقراء تام.

ويطلق ذلك على الوضاعين ومن حدث بما لم يسمع، انظر ترجمة الحسن بن الطيب البلخى (ص ١٩٦) والفضل بن محمد الأنطاكى الأحدب (ص ٢٤٩) وغير ذلك.

* * *

○ قول الحافظ ابن حجر رحمه الله ○
فى كتابه «التقريب»: «فلان مقبول»

كثير من الأئمة يطلق لفظ: «مقبول» فى الراوى بمعنى أنه يحتج به، ففى «الكامل» ترجمة سهيل بن أبى صالح ذكوان السمان قال ابن عدى: «لَسهيل شيخ وقد روى عنه الأئمة وحدث عن أبيه وعن جماعة عن أبيه وهذا يدل على تمييزه كونه ميز بين ما سمع من أبيه وما سمع من غير أبيه وهو عندى ثبت لا بأس به مقبول الأخبار» (١٢٨٧/٣) وقول ابن عدى فى عبد الله بن سليمان بن الأشعث أبى بكر بن أبى داود: «وهو مقبول الأخبار عند أصحاب الحديث»، مع قوله: «ولولا شرطنا فى أول الكتاب أن كل من تكلم عنه متكلم ذكرته ماذكرته» (١٥٧٨/٤) وفى «النبلاء» ترجمة عمران بن موسى بن مجاشع الجرجانى السختيانى قال الحاكم: «هو محدث ثبت مقبول كثير التصنيف والرحلة» (١٣٦/١٤) وبعضهم يطلق لفظ «مقبول» على مقابل المردود فيدخل فى ذلك من يحتج به ومن يصح فى الشواهد والمتابعات ، أما الحافظ ابن حجر فقد بين فى «تقريبه» فى المرتبة السادسة شرطه فقال: «مَن ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله»، قال: «وإليه الإشارة بلفظ «مقبول» حيث يتابع وإلا فلين الحديث». اهـ فالظاهر من هذا أن من قال فيه «مقبول» أنه لا يحتج به بمفرده حتى ينظر هل له متابع أم لا فإن وجد له متابع كان مقبولاً أى يحتج به وإلا كان ليناً، والله أعلم.

* * *

○ قول الإمام أحمد بن حنبل ○
رحمه الله فى الراوى: «كذا وكذا»

جاء فى «ميزان الاعتدال» ترجمة عبد الرحمن بن ثروان أبى قيس الأودى، قال عبد الله بن أحمد: «سألت أبى عنه فقال: هو كذا وكذا وحرك يده وهو يخالف فى أحاديث»، وقال مرة: «لا يحتج به» (٢/٥٥٣) وفى ترجمة يونس بن أبى إسحاق السبيعى قال ابن حزم: «ضعفه يحيى القطان وأحمد بن حنبل جداً»، قال الذهبى رحمه الله: «قلت: بل هو صدوق ما به بأس ما هو فى قوة مسعر ولا شعبة، قال يحيى بن سعيد: كان فيه غفلة، وقال أحمد: حديثه مضطرب، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبى عن يونس بن أبى إسحاق فقال: كذا وكذا»، قال الذهبى: «قلت: هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهى بالاستقراء كناية عمن فيه لين» (٤/٤٨٣) «ميزان الاعتدال» وبناء على تفسير الحافظ الذهبى فمعنى قول أحمد: «كذا وكذا» أى أن الراوى تعرف منه وتنكر فتعرف الأحاديث التى يوافق فيها الثقات وتنكر الأحاديث التى يخالف فيها الثقات، لكنى رأيت أحمد رحمه الله ذكر هذا اللفظ فى مواضع أشد جرحاً، ففى ترجمة عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون صاحب مالك سئل عنه أحمد فقال: «هو كذا وكذا ومن يأخذ عنه؟» قال ابن عبد البر: «كان فقيهاً فصيحاً دارت عليه الفتيا وكان مولعاً بسماع الغناء» (٢/٦٥٨) «الميزان»، وفى «تهذيب التهذيب» قال أحمد: «قدم علينا ومعه من يغنيه.....» وقال الأثرم: «قلت لأحمد: إن عبد الملك بن الماجشون يقول فى سند كذا، قال من عبد الملك؟ عبد الملك من أهل العلم؟ من يأخذ من عبد الملك؟» (٦/٤٠٨)، وفى ترجمة عبد الرحمن بن أبى الزناد قال عبد الله بن أحمد: «سألت أبى عنه فقال: كذا وكذا»، قال عبد الله: «يعنى ضعيف»، وقال مرة: «هو ضعيف الحديث» (٢/٣٤٠ – ٣٤١) «ضعفاء العقيلى»، فانظر كيف أطلق ابنه على هذا اللفظ الضعف وهو نفسه رحمه الله قال مرة: «ضعيف الحديث» ومن قبل قال: «مضطرب الحديث» مع قوله لهذا اللفظ،

وهذا أشد فى الجرح من قولهم: «فلان فيه لين» وإن كان الجميع يصلح فى الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

* * *

○ إذا قال الإمام مسلم رحمه الله لأحد الرواة ○ «اكتب عن فلان» فهو توثيق منه

جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة أحمد بن الأزهر بن منيع أبى الأزهر النيسابورى قال مكى بن عبدان: «سألت مسلم بن الحجاج عن أبى الأزهر فقال: اكتب عنه». قال الحاكم: «هذا رسم مسلم فى الثقات» (١٢/١).
ويحتاج هذا إلى استقراء تام والله أعلم.

* * *

○ قول ابن المبارك فى الراوى: «قد عرفته» ○

جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة عبد السلام بن حرب بن سلم النهدى الملائى قال الحسن بن عيسى: «سألت ابن المبارك عنه فقال: قد عرفته، قال الحسن بن عيسى: وكان إذا قال قد عرفته فقد أهلكه» (٣١٧/٦).

فأنت ترى أن هذا اللفظ من ابن المبارك جرح شديد فى الرواة، غير أن الدكتور/ سعدى الهاشمى ذكر فى رسالته «شرح ألفاظ التجريح النادرة» لقول ابن المبارك هذا وجهين: «الأول: أن هذا اللفظ بمعنى التضعيف فقط لا الإهلاك، وحمله على هذا بقية أقوال الأئمة فى عبد السلام، الثانى: أنه بمعنى الإهلاك كما صرح به تلميذه ويحمل على اختلاف أقوال الأئمة فى الراوى». اهـ مختصراً قلت: «والوجه الثانى هو الوجيه لأن الحسن بن عيسى ثقة والتلميذ أعرف بشيخه وهو عدل فى نقله فالظاهر العمل بقوله دون إهماله، ولأنه لا يشترط اتفاق أقوال الأئمة فى الرجل، يدلك على هذا أن ابن المبارك سىء الرأى فى عبد السلام كما جاء فى

«ضعفاء العقيلى» قال ابن المبارك: «ما تحملنى رجلى إليه أو ما تنقلنى رجلى إليه» (٧٠/٣) وهذا معناه أنه قد هجره وتركه، والله أعلم».

* * *

○ قول الإمام أحمد رحمه الله ○
فى أحد الرواة: «ليس هو من عيالنا»

جاء فى «لسان الميزان» ترجمة كوثر بن حكيم عن عطاء ومكحول وهو كوفى نزل حلب قال أبو طالب: سألت أحمد عنه فقال: «هو ليس من عيالنا»، قال: «وكان أحمد إذا لم يرو عن رجل قال: ليس هو من عيالنا متروك الحديث» (٤٩١/٤).

ووقع فى «الكامل» قال أبو طالب: «سألت أحمد بن حنبل عن كوثر فقال: ليس هو من عيالنا، قال: كان أبو نعيم إذا لم يرو عن إنسان قال: ليس من عيالنا متروك الحديث» (٢٠٩٦/٦) والأظهر ما فى «لسان الميزان» وكوثر هذا قد قال فيه أحمد: «ليس يسوى شيئاً أحاديثه بواطيل»، وقال البخارى: «كان أحمد لا يرى الكتابة عنه»، وكثير من النقاد كلامهم فيه شديد الجرح انظر «الكامل» (٢٠٨٦/٦)، وأبو طالب تلميذ لأحمد وهو أعلم. بقصد شيخه رحمهما الله تعالى.

* * *

○ رواية الإمام أحمد عن شيخه ○
«وهو حى توثيق منه لشيخه»

جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة الهيثم بن خارجة الخراسانى الحافظ أبى أحمد، قال عبد الله بن أحمد: «كان أبى إذا رضى عن إنسان وكان عنده ثقة حدث عنه وهو حى فحدث عن الهيثم بن خارجة وهو حى» (٩٤/١١)، ولعل

معنى هذا أن الإمام أحمد لشهرته فإذا حدث عن رجل فى حياة الرجل كأنه يدل الناس على الذهاب إليه والرواية عنه لأنه ثقة والله أعلم، وقد جاء فى «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد، قال عبد الله بن أحمد: «كان أبى إذا رضى عن إنسان وكان عنده ثقة حدث عنه وهو حى، فحدثنا عن الحكم بن موسى وهو حى وعن الهيثم بن خارجة وأبى الأحوص وخلف وشجاع وهم أحياء» (٨٦/١).

* * *

○ قول عثمان بن أبى شيبة ويعقوب بن شيبة ○ فى أحد الرواة: «فلان ثقة صدوق»

سبق أن قول أحد الأئمة فى راو «ثقة صدوق» أنه مدح من جهة العدالة والضبط، ولكن عثمان ويعقوب يستعملان هذا اللفظ ويقصدان به تمام العدالة والمروءة والزهد والعبادة وإن تجرد الراوى عن الإتقان والضبط، يدلك على ذلك أنهما يطلقان ذلك فى الراوى ويقرنانه بعبارات تدل على قلة الضبط أو عدمه، فقد قال عثمان فى عبيد الله بن موسى: «صدوق ثقة وكان يضطرب فى حديث سفيان اضطراباً قبيحاً» (١٦٥) من «ثقات ابن شاهين»، وفى نسخة (ص ٢٣٩) وقال فى عبد الرحمن بن سليمان: «هو ثقة صدوق ليس بحجة» (١٦٧) وفى نسخة (ص ٢٦٣ - ٢٦٤) وقال فى فضيل بن عياض: «كان ثقة صدوقاً ليس بحجة» (١٨٥) ونحوه فى ليث بن أبى سليم (١٩٦) وفى نسخة (ص ٢٧٥) وقال فى محمد بن الحسن الأسدى: «ثقة صدوق، فقيل: هو حجة؟ قال: أما حجة فلا هو ضعيف» (٢١١) وفى نسخة (ص ٢٩٣) وغير ذلك من تراجم فى «ثقات ابن شاهين»، وقال يعقوب فى الربيع بن صبيح السعدى: «رجل صالح صدوق ثقة ضعيف جداً» كما فى «تهذيب التهذيب» (٢٤٨/٣) وهذا وإن كان ظاهره التعارض إلا أن الجمع ممكن وهو أن الربيع عابد زاهد ورع لكنه من قبل حفظه ضعيف جداً فالأوهام تكثر جداً فى حديثه لكن بدون تعمد، والله المستعان. وقال يعقوب أيضاً فى محمد بن سابق أبى جعفر البزار: «كان شيخاً صدوقاً ثقة وليس

ممن يؤثر الضبط للحديث» (٣٤٠/٥) «تاريخ بغداد»، وقال فى إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق السبيعى: «إسرائيل ثقة صدوق وليس بالقوى فى الحديث ولا بالساقط» (٢٤/٧) «تاريخ بغداد»، وقال فى شريك بن عبد الله القاضى النخعى: «ثقة صدوق صحيح الكتاب ردىء الحفظ مضطرب» (٢٨٤/٩) «تاريخ بغداد»، وقال فى عبد الرحمن بن زياد الأفريقى: «ضعيف وهو ثقة صدوق رجل صالح» (٢١٧/١٠) «تاريخ بغداد»، وقال فى أبى الزبير المكى: «ثقة صدوق وهو إلى الضعف ما هو» (٤٤١/٩) «تهذيب التهذيب»، ونحو ذلك أيضاً قوله فى على بن زيد بن جدعان: «ثقة صالح الحديث وإلى اللين ما هو» (٣٢٣/٧) «تهذيب التهذيب».

تنبيـــه:

قد يطلق أبو حاتم الرازى رحمه الله – مع تشدده – قوله فى الراوى: «ثقة صدوق» على من يتكلم هو فى حفظه، فقد قال فى همام بن يحيى بن دينار العودى: «ثقة صدوق فى حفظه شىء» (١٠٩/٩) «الجرح والتعديل»، وكذا فى «طبقات ابن سعد» قد يقول ابن سعد: «فلان ثقة صدوق وإن كان ضعيفاً فى حفظه» اهـ فعلى طالب العلم أن يكون يقظاً حذراً فى مواطن الاشتباه، والله الهادى إلى سواء الصراط.

* * *

○ قول البخارى رحمه الله فى الراوى ○ «فلان منكر الحديث»

جاء فى «ميزان الاعتدال» ترجمة أبان بن جبلة الكوفى، قال البخارى: «منكر الحديث»، قال الذهبى: «ونقل ابن القطان أن البخارى قال: كل من قلت فيه «منكر الحديث» فلا تحل الرواية عنه» (٦/١) وكذا قاله فى ترجمة سليمان بن داود اليمامى (٢٠٢/٢) «الميزان»، وقد قال البخارى فى عبد العزيز بن عمران

أبي ثابت المديني: «منكر الحديث لا يكتب حديثه» (ص ١٥١) «الضعفاء الصغير» للبخاري، وقال في الحكم بن ظهير أبي محمد الفزاري: «تركوه منكر الحديث» (٣٤٥/٢) «التاريخ الكبير» للبخاري، وأيضاً ذكر ما سبق أن قاله في عبد العزيز بن عمران في «التاريخ الكبير» مع تقديم وتأخير انظر (٢٩/٦).

وهل إطلاق ابن القطان صحيح أم يحمل على الغالب؟ جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة جعفر بن الحارث الواسطي أبي الأشهب.....قال العقيلي: «منكر الحديث في حفظه شيء يكتب حديثه قال: قاله البخاري» (٨٩/٢) لكني رجعت إلى «الضعفاء الكبير» للعقيلي فوجدته قال: «حدثني آدم من بن موسى قال سمعت البخاري قال: جعفر بن الحارث الواسطي أبو الأشهب عن منصور في حفظه شيء يكتب حديثه قال: وقال في موضع آخر: جعفر بن الحارث أبو الأشهب الواسطي منكر الحديث». اهـ (١٨٨/١)، فهذا الذي في «ضعفاء العقيلي» ليس صريحاً في أن البخاري يطلق «منكر الحديث» أحياناً على من يكتب حديثه ولا يترك لأنه يحتمل أن له في جعفر قولين: أحدهما شديد الجرح والآخر خفيف الجرح، وأما نقل الحافظ لكلام العقيلي فإنه يوهم أنه قد يطلق ذلك على الجرح الخفيف، والله المستعان.

فإن كان الحافظ وقف على نسخة أخرى ونقل منها ما نقل فذاك وإلا فابن القطان أطلق القول بأن من قال فيه «منكر الحديث» فلا تحل الرواية عنه، والله أعلم.

بقي أن يقال: هل قول البخاري في الراوي «ليس بمعروف الحديث» يكون بمنزلة قوله «فلان منكر الحديث»؟ معلوم أن المنكر عكسه المعروف والبخاري قال في أيوب بن واقد الكوفي: «حديثه ليس بالمعروف منكر الحديث» (٤١٥/١) «تهذيب التهذيب»، فالظاهر أن اللفظين يدلان على الجرح الشديد، والله أعلم.

فوائد:

الأولى: ذكر صاحب «فتح المغيث» أن ابن دقيق العيد رحمه الله قال: «قولهم: «روى مناكير» لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته

وينتهى إلى أن يقال فيه: «منكر الحديث» لأن «منكر الحديث» وصف فى الرجل يستحق به الترك لحديثه والعبارة الأُخرى لا تقتضى الديمومة.....» اهـ فالظاهر من هذا أن ابن دقيق العيد يعزو هذا إلى الأئمة وقد سبق خلاف هذا فى المرتبة الثالثة من مراتب التجريح من كلام العراق والذهبى والسخاوى وغيرهم، والله أعلم.

الثانية: الدارقطنى رحمه الله يقول فى كثير من الرواة: «منكر الحديث» ويقصد به الجرح الشديد، فقد قال فى عبد الوهاب بن الضحاك العرضى: «منكر الحديث عن إسماعيل بن عياش وغيره له مقلوبات وبواطيل» (٢٨٠) من كتاب «الضعفاء والمتروكين» للدارقطنى، وكثير ممن يقول فيهم: «منكر الحديث» يكون كلام غيره فيهم شديد الجرح، انظر ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزى (ص ١٠٢) وترجمة إسحاق بن إدريس الأسوارى، وترجمة أيوب بن سوار المدنى، وأيوب بن واقد، وأشعث بن براز، وأصرم بن حوشب، وربيع بن بدر.....وغيرهم، فينبغى للباحث إذا وقف على قول للدارقطنى أو ابن عدى بأنه قال: «فلان منكر الحديث» أن يتأمل ويتوسع فى الترجمة، فابن عدى رحمه الله يقول فى الراوى: «إنه منكر الحديث» وينقل كلام غيره فيه بالتكذيب والترك والرد، وقد يقول فيه: «والضعف على حديثه بيّن أو عامة ما يرويه غير محفوظ أو هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق»، انظر ترجمة على بن عروة الدمشقى (١٨٥١/٥) «الكامل»، وترجمة العلاء بن كثير الشامى مولى بنى أمية (١٨٦٢/٥)، وقد يقول ذلك فيمن لا يعرفه إلا من حديث واحد وحديثه منكر كما فى مسرور بن سعيد التميمى (٢٤٢٥/٦) ومعاذ بن محمد الأنصارى (٢٤٢٦/٦)، وقال فى عاصم بن سليمان العبدى: «عامة حديثه مناكير بعد أن رماه بالوضع، وقال فيه: والضعف بيّن على أخباره» (١٨٧٧/٥ - ١٨٧٩).

أما أبو حاتم فمن نظر فى كتاب «الجرح والتعديل» وجد أن ابن أبى حاتم ينقل عن أبيه أقوالاً وأحكاماً بنكارة أحاديث بعض الرواة فمرة يقول: «منكر

الحديث لا يكتب حديثه»، ومرة يقول: «منكر الحديث جداً يكتب حديثه ولا يترك»، فمن أمثلة قوله: «منكر الحديث جداً يكتب حديثه» ما جاء فى ترجمة عبد الله بن جعفر بن نجيح والد ابن المدينى قال: «منكر الحديث جداً ضعيف الحديث يحدث عن الثقات بالمناكير يكتب حديثه ولا يحتج به» (٥/٢٣) «الجرح والتعديل»، وقال فى مروان بن سالم الغفارى: «منكر الحديث جداً ضعيف الحديث ليس له حديث قائم، فقال عبد الرحمن قلت: يترك حديثه؟ قال: لا بل يكتب حديثه» (٨/٢٧٥) بل قال فى عبد الله بن عبد العزيز الليثى: «منكر الحديث، ضعيف الحديث، لا يشتغل بحديثه، ليس فى وزن من يشتغل بحديثه، عامة حديثه خطأً، لا أعلم له حديثاً مستقيماً، يكتب حديثه» (٥/١٠٣) وقال فى محمد بن الحسن بن زبالة المخزومى: «واهى الحديث، ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، منكر الحديث، عنده مناكير، وليس بمتروك الحديث» (٧/٢٢٨) «الجرح والتعديل»، وهناك تراجم أخرى صرح فيها بترك من قال فيه «منكر الحديث»، فقد قال فى محمد بن عثيم: «هو منكر الحديث لا يكتب حديثه» (٨/٢٣) «الجرح والتعديل»، وقال فى مسلمة بن على الشامى الدمشقى أبى سعيد: «ضعيف الحديث لا يشتغل به، فقال ابنه: هو متروك الحديث؟ قال: هو فى حد الترك منكر الحديث» (٨/٢٦٨)، وقال فى ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف: «منكر الحديث روى أحاديث فى أصحاب النبى – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – مناكير لا يعبأ بحديثه كان يكذب» (٨/٣٩٥) «الجرح والتعديل» فالذى يظهر أنه لا بد من الرجوع إلى السياق والحكم لكل حالة حسب ما يدل عليه السياق فإن ظهرت قرينة وإلا فمن قال فيه: «منكر الحديث» يستشهد به، ومن قال فيه «منكر الحديث جداً» لا يستشهد به، والعلم عند الله تعالى.

الثالثة: أحمد بن حنبل رحمه الله يقول: «منكر الحديث» على أكثر من معنى، فيقوله على سبيل الجرح الشديد كما جاء فى «الكامل» لابن عدى ترجمة أبان بن أبى عياش، قال أبو طالب أحمد بن حميد: «سمعت أحمد يقول: لا يكتب عن أبان، قلت: أبان كان له هوى؟ قال: كان منكر الحديث» (١/٣٧٣)، وقيل

لأحمد: «يُروى عن عبد الرحمن بن زياد الأفريقى؟ قال: لا هو منكر الحديث» (٢١٦/١٠) «تاريخ بغداد»، ويقول هذا اللفظ أيضاً على من يصلح فى الشواهد والمتابعات كما فى تراجم كثيرة، ويقوله أيضاً على من يتفرد بالحديث ولم يتابع عليه وإن كان الرجل ثقة، جاء فى «مقدمة الفتح» ترجمة محمد بن إبراهيم التيمى قال أحمد: «يروى أحاديث مناكير»، قال الحافظ: «قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذى لا متابع له فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة»، وقال الحافظ فى ترجمة بريد بن عبد الله بن خصيفة الكندى: «إن أحمد يطلق على من يغرب على أقرانه فى الحديث أنه منكر الحديث عرف ذلك بالاستقراء». اهـ وقد سبق أن أحمد رحمه الله يقول ذلك على عدة معان فيحمل عليه إطلاق الحافظ، والله أعلم.

تنبيـه:

هناك بعض الأئمة ذكروا عنهم أنهم يطلقون لفظ النكارة على مجرد التفرد فمن هؤلاء:

١- الإمام يحيى بن سعيد القطان كما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة قيس بن أبى حازم قال القطان: «قيس بن أبى حازم منكر الحديث»، ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير منها (كلاب الحوأب)، قال الحافظ ابن حجر: «ومراد القطان بالمنكر الفرد المطلق»، وقال الذهبى: «أجمعوا على الاحتجاج به ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه» كذا قال (٣٨٨/٨ - ٣٨٩) .

٢- الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى وقد سبق بيان دليل ذلك.

٣- البرديجى كما جاء فى «ألفية العراق» أنه قال:

والمنكر الفرد كذا البرديجى أطلق.............

وجاء فى «مقدمة الفتح» ترجمة يونس بن القاسم الحنفى أبى عمر اليمامى: وثقه ابن معين والدارقطنى وقال البرديجى: «منكر الحديث»، قال الحافظ: «قلت: أوردت هذا لئلا يستدرك وإلا فمذهب البرديجى أن المنكر هو الفرد سواء تفرد

به ثقة أو غير ثقة فلا يكون قوله «منكر الحديث» جرحاً بيِّناً، كيف وقد وثقه يحيى بن معين......» اهـ (ص ٤٥٥).

٤- النسائى كما ذكره الصنعانى فى «توضيح الأفكار» ونقل شرطاً للحافظ ابن حجر فى ذلك يحتاج إلى تأمل.

٥، ٦- أبو داود ودحيم وينظر فى محل ذلك فإنى لا أذكره الآن والله المستعان وإن كان نور الدين عتر ذكر فى كتابه «منهج النقد» دحيما، والله أعلم.

واعلم أن هؤلاء وإن كانوا يطلقون النكارة على التفرد فليس كل قولهم بالنكارة يحمل على هذا خلافاً للكنوى وغيره، فإن المتقدمين يطلقون النكارة على الجرح الشديد والخفيف كما سبق وأحياناً يطلقون ذلك على التفرد، فقد سبق كلام أبى حاتم وكلام أحمد وكلام البخارى وابن معين وغيرهم ومَن الناس إلا أولئك؟ والفائدة من ذكر هذا التنبيه تظهر عند الجمع بين أقوال الأئمة، فإذا قال أحمد فى الراوى: «ثقة» وقال مرة: «منكر الحديث» فيمكن حمله على التفرد من الراوى وأن تفرده مقبول لأنه ثقة دون قولنا: إن أحمد اختلف قوله فيه، وهكذا بقية من ذكرتهم، والله أعلم.

* * *

○ قول البخارى رحمه الله فى الراوى: «سكتوا عنه» ○

سبق أن الذهبى قال: «إن قولهم «سكتوا عنه» معناه أنهم لم يتكلموا فيه بجرح أو تعديل»، وذكر العراقى قولهم «سكتوا عنه» «وفيه نظر» من مراتب الرد، فقال السخاوى: «وكثيراً ما يعبر البخارى بهاتين الأخيرتين - يعنى سكتوا عنه وفيه نظر - فيمن تركوا حديثه»، بل قال ابن كثير: «إنهما أدنى المنازل عنده وأردأهما»، قال السخاوى رحمه الله: «قلت لأنه لورعه قلّ أن يقول كذاب أو وضاع[1]، نعم ربما يقول: كذبه فلان أو رماه فلان بالكذب، فعلى هذا فإدخالهما

---

(١) فقد صرح بالكذب فى ترجمته الحسن بن عمرو بن سيف العبدى، انظر «التاريخ الكبير» (٢/٢٩٩) و «ضعفاء العقيلى» و «تهذيب التهذيب» فى ترجمة الحسن بن عمرو.

فى هذه المرتبة بالنسبة للبخارى خاصة وإلا فموضعهما منه التى قبلها - يعنى مرتبة كذاب ويضع» - وهى المرتبة السادسة من مراتب التجريح حسب ترتيب هذا الكتاب -، وقد قال البخارى فى محمد بن مروان الكوفى: «سكتوا عنه لا يكتب حديثه البتة» (٢١٨) «الضعفاء الصغير» للبخارى، وفى ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزى، قال فيه البخارى: «سكتوا عنه»، فقال الدولابى: - يعنى تركوه - (١٨٠/١) «تهذيب التهذيب».

تنبيـه:

السعدى فى كتابه «أحوال الرجال» يقول فى الراوى «سكت الناس عنه» أو «السكوت على حديثه أسلم» فى الجرح الشديد إما لكثرة التخليط أو للجهالة انظر ترجمة يزيد بن عياض بن يزيد الليثى (١٢٨) وترجمة أبى العطوف الجراح بن منهال (ص ١٧٦) والمسيب بن شريك (١٩٥) وعبد الغفور الذى يروى عن أبى علىّ (ص ١٨١) وانظر ترجمة عبد الغفور هذا فى «الكامل» (١٩٦٦/٥)، فليتأمل الباحث عند وقوفه على مثل ذلك، والله المستعان.

* * *

○ قول البخارى رحمه الله فى الراوى: «فيه نظر» ○

سبق أن الجمهور من النقاد يقولون هذا اللفظ فى الراوى على سبيل الجرح الخفيف الذى يصلح من قيل فيه فى الشواهد والمتابعات، لكن البخارى رحمه يطلق ذلك كثيراً فيمن يجرحه جرحاً شديداً، ففى ترجمة عبد الله بن داود الواسطى التمار قال فيه البخارى: «فيه نظر»، قال الذهبى رحمه الله: «ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً» (٤١٦/٢) «الميزان» وفى ترجمة عثمان بن فائد القرشى قال البخارى: «فى حديثه نظر»، قال الذهبى: «قلت: وقلَّ أن يكون عند البخارى رجل فيه نظر إلا وهو متهم» (٥١/٣ - ٥٢) «الميزان»، وذكر العراقى فى شرح «ألفيته» عند ذكره لمراتب التجريح أن قولهم: «فلان فيه نظر أو سكتوا عنه» يقولهما البخارى فيمن تركوا حديثه، وقد سبق كلام السخاوى وكلام ابن كثير رحمهما الله تعالى فى قول البخارى: «سكتوا عنه»، واعترض حبيب الرحمن

الأعظمى على ذلك بقوله: «لا ينقضى عجبى حين أقرأ كلام العراق والذهبى هذا ثم أرى أئمة الشأن لا يعبأون بهذا فيوثقون من قال فيه البخارى «فيه نظر» أو يدخلونه فى الصحيح، وإليك أمثلته....» ثم ذكر أحد عشر مثالاً ينازع فى أكثرها لأن مخالفة الأئمة- إن ثبت ما قال - لا يلزم منها ما قال فلكل إمام مصطلح وليس منهم أحد إلا توبع أو انفرد أو خولف فيما يقوله، وأيضاً فإن الذهبى رحمه الله لم يدَّع إطلاق ذلك بل قيده بالأغلب، نعم هناك حالات يقول فيها البخارى هذا اللفظ ولا يعنى الجرح الشديد بل يعنى حديثاً بعينه من جملة حديث الراوى لا كل حديثه، وقد يقول ذلك طعناً فى إسناد هذا الراوى عن شيخه أو طعناً فى سماع بعض رجال السند من بعضهم ولهذا مزيد تفصيل إن شاء الله تعالى فى القسم الثالث من هذا الكتاب عند الكلام على كتب الجرح والتعديل المصنفة، والله أعلم.

تنبيـه:

قد يقول أبو حاتم الرازى رحمه الله فى الراوى - «فيه نظر» - ويقصد الجرح الشديد كالبخارى لكن لم يكثر هذا عنه ولم يشتهر به كاشتهار البخارى، جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة يحيى بن أكثم التميمى قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عنه ما تقول فيه؟ قال: فيه نظر، قلت: فما ترى فيه؟ قال: نسأل الله السلامة»، قال عبد الرحمن: «سمعت على بن الحسن بن الجنيد يقول: كانوا لا يشكون أن يحيى بن أكثم كان يسرق حديث الناس ويجعله لنفسه» (١٢٩/٩) وكقوله فى سعيد بن سليمان بن خالد ابن بنت نشيط: «لا نرضى النشيطى وفيه نظر»، والرجل سئل عنه أبو زرعة فقال: «نسأل الله السلامة، فسئل أهو صدوق؟ قال: نسأل الله السلامة»، وامتنع من التحديث عنه أبو داود كما فى «تهذيب التهذيب»، والله أعلم.

تنبيه آخر:

سيأتى إن شاء الله تعالى الفرق بين قول البخارى «فيه نظر» وبين قوله «فى حديثه نظر» أو فى «إسناده نظر» أو «لا يصح حديثه» والله أعلم.

* * *

○ قول الدارقطنى رحمه الله: «فلان لين» ○

قال حمزة بن يوسف السهمى - تلميذ الدارقطنى -: «سألت الدارقطنى إذا قلت فلان لين أيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن يكون مجروحاً بشىء لا يسقطه عن العدالة». اهـ انظر مقدمة «لسان الميزان»، فالذى يظهر من جواب الدارقطنى رحمه الله أنه يطلق هذا اللفظ على من هو ضعيف لا يترك أما غيره وإن كان يطلقها فيمن فيه ضعف لكن لم يصل إلى منزلة «ضعيف»، فالحافظ ابن حجر جعل المرتبة السادسة لمن هو مقبول حيث يتابع والا فلين الحديث وجعل «ضعيف الحديث» أو «ضعيف» فى المرتبة الثامنة من مراتب الجرح والتعديل كما فى «التقريب»، والله أعلم.

* * *

○ وقول ابن عدى رحمه الله: «فلان لين» ○

وجدت ابن عدى رحمه الله فى «كامله» يقول: «فلان لين» أحياناً فى الجرح الشديد وأحياناً فى الجرح الخفيف، فقد جاء فى «الكامل» ترجمة جعفر بن أحمد بن العباس البزاز قال ابن عدى: «كتبنا عنه ببغداد وكان يسرق الحديث ويحدث عمن لم يرهم......» وساق له حديثاً ثم قال: «وهذا حديث كان يقال: إن موسى بن إسحاق الأنصارى ينفرد به عن أبى كريب سرقه جعفر هذا، قال الشيخ - وهو ابن عدى -: ولجعفر هذا أحاديث مما أنكرت عليه وهو عندى لين» (٥٨١/٢) «الكامل»، وانظر ترجمة موسى بن أبى كثير الأنصارى فإنه ذكر فيها أن حفص ابن سليمان الأسدى «لين» ولما رجعت إلى ترجمة حفص وجدت كلام الأئمة فيه غالباً شديد الجرح حتى قال ابن عدى نفسه: «وعامة ما يرويه غير محفوظ»، وهذا يقوله كثيراً فيمن لا يصلح فى الشواهد والمتابعات (٧٨٨/٢ - ٧٩١)

ويقوله - أعنى قوله: «لين» - أيضاً على من يكتب حديثه كما يقوله غيره من الأئمة، كما فى ترجمة ابن وردان ذكر أن محمد بن حميد لين وهو ممن يكتب حديثه، وفى ترجمة منصور بن عمار أبى السرى ذكر فيها أن ابن لهيعة لين وهو ممن يكتب حديثه (٢٣٩١/٦) «الكامل» وانظر يزيد بن عطاء اليشكرى (٢٧٢٨/٧) ويزيد بن عبد الرحمن بن هند الدالانى (٢٧٣٢/٧)، فالذى يتعين هو الرجوع إلى كل كلمة ويحكم عليها حسب السياق، لأنهم قد يطلقون ألفاظ الضعف الخفيف ويقصدون بها الجرح الشديد فى بعض المواطن، كما سيأتى إن شاء الله.

* * *

○ قول الجريرى وهو المعافى بن زكريا ○
فى أحد الرواة: «غيره أوثق منه»

سبق أن هذا اللفظ من ألفاظ الجرح الخفيف وعده السخاوى فى أولى مراتب التجريح الخفيفة، لكن جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة عبد الله بن واقد أبى قتادة الحرانى قال صالح جزرة: «ضعيف مهين» وقال الجريرى: «غيره أوثق منه»، قال الحافظ ابن حجر: «وهذه العبارة يقولها الجريرى فى الذى يكون شديد الضعف» (٦٧/٦)، غير أن بعضهم قد يقول: «فلان غيره أضبط منه» على من يحتج به وإن كان دون غيره من المشاهير، كما فى «طبقات الحفاظ للسيوطى» ترجمة التجيبى الحافظ محمد بن عبد الرحمن بن على المرسى: «كان حافظاً للحديث ضابطاً وغيره أضبط منه» (ص ٤٩٣) فتأمل كيف وصفه بالحفظ والضبط ثم قال فيه: «غيره أضبط منه».

* * *

○ قول البخارى رحمه الله: «فلان بِرُّه لنا قديم» ○

البخارى رحمه الله يطلق هذا اللفظ فيمن ترك حديثه ولم يستعمل هذا إلا نادراً جداً، فقد جاء فى «تاريخ بغداد» سئل أبو زرعة عن محمد بن حميد

الرازى؟ فقال: «تركه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، قال محمد بن حريث: فذكرت ذلك لمحمد بن إسماعيل فقال: بره لنا قديم» (٢/٢٣)، وانظر (٩/٥١) «تهذيب التهذيب»، وهذا اللفظ معناه والله أعلم أن البخارى كان يسمع منه فى أول أمره ثم لما ظهر له حاله تركه، والله أعلم.

* * *

○ قول البخارى رحمه الله فى الراوى ○
«متكلم فيه أو يتكلمون فيه أو تكلم فيه فلان»

سبق أن هذه الألفاظ من ألفاظ الجرح الخفيفة التى لا يسقط من قيلت فيه عن مرتبة الاستشهاد بحديثه إذا جاء من طريق أخرى، لكن أمير المؤمنين فى الحديث أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى رحمه الله لطيف العبارة فى التجريح ويستعمل هذه الألفاظ ويقصد بها الجرح الشديد، فقد جاء فى «التاريخ الكبير» للبخارى ترجمة تليد أبى إدريس المحاربى قال فيه البخارى: تكلم ابن معين فى تليد ورماه (٢/١٥٩) وقال فى نفيع بن الحارث أبى داود الأعمى الهمدانى: قاص يتكلمون فيه (٨/١١٤) والكلام فيه شديد جداً بالجرح حتى ترجم له الحافظ فى «التقريب» بقوله: «متروك وقد كذبه ابن معين».

وقال فى ياسين بن معاذ الزيات: «يتكلمون فيه منكر الحديث» (٨/٤٢٩) وقد سبق أن لفظ «منكر الحديث» فيمن لا تحل الرواية عنه عند البخارى، وقال فى يحيى بن عبد الحميد الحمانى الكوفى: «كان أحمد ويحيى يتكلمان فيه». اهـ وقول أحمد فيه ظاهر جداً حتى إنه قال فيه: «كان يكذب جهاراً»، انظر «الميزان» (٤/٣٩٢)، وقال – أى البخارى – فى شعبة بن دينار الهاشمى مولى ابن عباس: «يتكلم فيه مالك». اهـ وقد قال فيه مالك: «ليس بثقة» انظر «تهذيب التهذيب» (٤/٣٤٧).

* * *

○ قول العجلى رحمه الله: «فلان فى عداد الشيوخ» ○

معلوم أن قولهم: «فلان شيخ» أو «من الشيوخ» أنه يستعمل فى الغالب على من هو ليس من الأثبات بل فيه لين خفيف، لكن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى (١٨٢ - ٢٦١هـ) صاحب كتاب «تاريخ الثقات» يستعمل هذا اللفظ فيمن هو قليل الحديث وليس مكثراً وإن كان ثقة عنده فقد جاء (ص ٩٤) ترجمة جامع بن أبى راشد الكاهلى: «ثقة ثبت صالح وأخوه ربيع يقال إنه لم يكن بالكوفة فى زمانه أفضل منه وهما فى عداد الشيوخ ليس حديثهما بكثير». اهـ وقال فى زبيد بن الحارث: «ثقة ثبت فى الحديث.....وكان فى عداد الشيوخ ليس بكثير الحديث» (ص ١٦٤)، وكثيراً ما يقول: «هو فى عداد الشيوخ ثقة» كما فى زياد بن علاقة وزيد بن جبير وسلم بن زرير العطاردى، فظهر بهذا أنه لا يقصد بهذا اللفظ قلة الضبط ولكن يقصد قلة الحديث.

وجاء فى «تهذيب التهذيب» أن ابن سعد رحمه الله قال فى زبيد بن الحارث بن عبد الكريم: «كان ثقة وله أحاديث وكان فى عداد الشيوخ وليس بكثير الحديث» (٣/٣١١) فهل مصطلح ابن سعد فى ذلك كمصطلح العجلى؟ محل تأمل لأنى رجعت إلى «طبقات ابن سعد» فالذى وجدته فيها: «وكان ثقة له أحاديث» (٦/٣١٠) ولم يذكر: «وكان فى عداد الشيوخ...... » إلخ.

فلعل الحافظ وقف على نسخة أخرى فيها ما ذكر، والله أعلم.

* * *

○ قول أبى حاتم وابنه: «فلان يدخل فى المسند» ○

الظاهر من قول أهل العلم: «فلان يدخل فى المسند» أنهم يقصدون بذلك إثبات أو ترجيح أن الطالب سمع من الشيخ وروايته عنه متصلة ولقاءه له ثابت،

كما جاء فى «جامع التحصيل» للعلائى ترجمة زرارة بن أوفى قاضى البصرة سئل يحيى القطان هل سمع زرارة من عبد الله بن سلام؟ قال القطان: «ما أراه ولكنه يدخل فى المسند وقد سمع من عمران بن الحصين وأبى هريرة وابن عباس». اهـ (ص ٢١٣) وفى نسخة (ص ١٧٦) لكن أبا حاتم وابنه يقولان هذا اللفظ ويقصدان أن الراوى من جملة الصحابة، فقد جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة عمرو بن الحارث بن المصطلق الخزاعى أخى جويرية قال ابن أبى حاتم: «قلت لأبى: هل له صحبة؟ قال: يدخل فى المسند» (٦/٢٢٥) وفى «جامع التحصيل» ترجمة سويد بن جبلة قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عن سويد الذى يروى عن النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - حديثين؟ قال: ليست له صحبة إنما يروى عن العرباض بن سارية، قلت: فإن أبا زرعة الدمشقي أدخله فى المسند، قال: هو لم يبلغ هذا» اهـ (ص ٢٣٣) وفى نسخة (ص ١٩٢). والذى فى «الجرح والتعديل» قال أبو محمد: «قلت لأبى: إن أبا زرعة الدمشقى أدخله فى مسند الشاميين، قال: ليست له صحبة وهو لضعفه أدخله فى المسند»، قال المعلمى فى الحاشية: «كأنه يريد لضعف تحقيقه فإن أبا زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقى ثقة» (٤/٢٣٦)، وقال أبو حاتم فى ترجمة شريك بن حنبل: «روى عن النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وهو مرسل ليست له صحبة ومن الناس من يدخله فى المسند» (٤/٣٦٤) «الجرح والتعديل»، وفى «الجامع» أيضاً ترجمة طارق بن شهاب الأحمسى: «أدرك الجاهلية.....» قال أبو حاتم ما محصله: «حديثه «أىُّ الجهاد أفضل» مرسل، قال: إنما أدخلته فى مسند الوحدان لما يحكى من رؤيته النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -»، قال العلائى: «قلت: يلحق حديثه بمراسيل الصحابة». اهـ (ص ٢٤٤) وفى نسخة (ص ٢٠٠).

قلت: لعل العلائى رحمه الله وقف على نسخة من «الجرح والتعديل» وفيها ما ذكر لأنى لم أجد ذكر محل الشاهد فى ترجمة طارق ولا ترجمة علقمة، والله أعلم.

* * *

○ قول ابن حبان فى الراوى ○
«هو ممن أستخير الله تعالى فيه»

إذا قال ذلك ابن حبان فى كتابه «المجروحين» فمعنى ذلك أن الراوى يخطىء ويغرب لكن لم يفحش هذا الراوى وهو إلى العدالة عنده أقرب منه إلى الجرح، ومعنى هذا أنه يستخير الله فى إدخاله فى كتاب «الثقات» وتحويله من كتابه «المجروحين»، فقد قال فى جعفر بن الحارث أبى الأشهب: «كان يخطىء فى الشىء بعد الشىء ولم يكثر خطؤه حتى يصير من المجروحين فى الحقيقة ولكنه ممن لا يحتج به إذا انفرد وهو من الثقات يقرب وهو ممن أستخير الله فيه» (٢١٢/١) وقال فى خالد بن يزيد بن أبى مالك: «كان صدوقاً فى الرواية ولكنه كان يخطىء كثيراً وفى حديثه مناكير لا يعجبنى الاحتجاج بخبره إذا انفرد عن أبيه وما أقربه فى نفسه إلى التعديل وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه» (٢٨٤/١) وانظر ترجمة بهز بن حكيم (١٩٤/١) وخصيف بن عبد الرحمن الحضرمى (٢٨٧/١) وسويد بن عبد العزيز (٣٥١/١) وعمران بن مسلم القصير المنقرى (١٢٣/٢) وعسل بن سفيان (١٩٥/٢) وغير ذلك من تراجم، لكن رأيته يقول هذا فى كتابه «الثقات» فيمن فيه ضعف عنده ولعله يستخير الله فى تحويله من الثقات فإذا عُلم معنى ذلك فينبغى التنبه إلى الموضع الذى يقول فيه هذا اللفظ، هل قال ذلك فى «المجروحين» أو «الثقات»، والله أعلم.

* * *

○ قول ابن حبان فى كتابه «المجروحين» ○
فى أحد الرواة: «لا يعجبنى الاحتجاج بخبره إذا انفرد»

ذكر ابن حبان رحمه الله أنواع جرح الضعفاء وعدّ من ذلك عشرين نوعاً،

ثم ذكر أجناساً من أحاديث الثقات التى لا يجوز الاحتجاج بها فذكر فى الجنس الأول الخطأ اليسير مثل تصحيف اسم يشبه اسماً آخر ومثل رفع مرسل أو إيقاف مسند أو إدخال حديث فى حديث أو ما يشبه هذا.....قال: «وهذا الجنس ليسوا عندى بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يحتج بشيء من أخبارهم، بل الذى عندى ألا يحتج بأخبارهم إذا انفردوا، فأما ما وافقوا الثقات فى الروايات فلا يجب إسقاط أخبارهم»، قال: فكل من يجيء من هذا الجنس فى هذا الكتاب فإنى أقول بعقب ذكره: لا يعجبنى الاحتجاج بخبره إذا انفرد» اهـ (٩٠/١) كتاب «المجروحين».
وذكر نحوه فى ترجمة يحيى بن سعيد التيمى المدينى (١١٨/٣ - ١١٩).

قلت: لكنه قد يقول فى بعض التراجم نحو هذا اللفظ مع جرحه للراوى جرحاً شديداً فقد يقول: «يستحب مجانبة ما انفرد به فلان من الروايات أو لا يحتج به أو بعُد عن الاحتجاج به أو خرج عن حد الاحتجاج به أو حسن التنكب عن الاحتجاج به......» إلخ. فينبغى التنبه لمثل هذا والرجوع إلى السياق والوقوف على بقية كلامه فى الترجمة مع العلم بأن الذهبى رحمه الله - وكذا غيره - نبه على أنه ابن حبان يهوّل فى التراجم، والله أعلم.

○ قول ابن عدىّ رحمه الله فى بعض تراجم «الكامل» ○ «فلان هو إلى الصدق أقرب أو فلان هو إلى الضعف أقرب»

فقوله: «فلان إلى الصدق أقرب» يقوله فى الراوى الذى ينكر عليه بعض حديثه ولكن وقعت المناكير فى حديثه على سبيل الوهم ولم يتعمد ذلك، فهو لا يدفع عن الصدق وهو إليه أقرب من غيره، انظر ترجمة البراء بن عبد الله بن يزيد (٤٨١/٢) وجابر بن يزيد الجعفى (٥٤٣/٢).

ويقول: «فلان إلى الضعف أقرب» غالباً فيمن هو شديد الغفلة ويلقن كما

فى سويد بن سعيد الحدثانى (١٢٦٥/٣) أو فيمن هو قليل الحديث وعامة ما يرويه لا يتابع عليه كما فى سهل مولى المغيرة ابن أبى الغيث بن عبد الرحمن (١٢٨٢/٣) ودهثم بن قران اليمانى العكلى (٩٧٥/٣) وترجمة بشار بن قران النيسابورى (٤٥٦/٢)، فالذى يظهر لى أن قوله: «فلان هو إلى الصدق أقرب» معناه أن الراوى يصلح فى الشواهد والمتابعات إلا إذا كان ينفى عنه الكذب وإن كان متروكاً فيحكم بما يظهر من السياق.

وأما القول الثانى فالأصل فيه الضعف الشديد حتى تظهر قرينة تدل على أن الراوى يصلح فى الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

* * *

○ قول الذهبى رحمه الله فى تصانيفه ○
«فلان قفز القنطرة»

ذكر الحافظ ابن حجر فى «هدى السارى مقدمة فتح البارى» ومن قبله ابن دقيق العيد أن أبا الحسن المقدسى رحمه الله كان يقول فيمن خُرِّج له فى الصحيح: «هذا جاز القنطرة»، قال الحافظ: «يعنى بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه». اهـ (ص ٣٨٤) الفصل التاسع.

واستعمل هذا اللفظ الذهبى فى كثير من الرواة فقد قال فى عبد الله بن محمد بن أبى شيبة أبى بكر الحافظ الكبير: «ممن قفز القنطرة وإليه المنتهى فى الثقة» (٤٩٠/٢) «الميزان».

وقال فى خالد بن مخلد القطوانى: «وخالد ذو مناكير عدة لكنه قفز القنطرة» (٦١٥/٢) «الميزان» كما فى ترجمة عبد السلام بن حفص، وقاله فى يحيى بن معين فقال: «ويحيى فقد قفز القنطرة بل قد قفز من الجانب الشرقى إلى الجانب الغربى» (٤١٠/٤) «الميزان»، رداً على أحمد حين قال: «أكره الكتابة عمن أجاب فى المحنة كيحيى وأبى نصر التمار»، وقد يعبر الذهبى عن ذلك بعبارات مرادفة، كقوله فى

محمد بن كثير العبدى: «الرجل ممن طفر القنطرة وما علمنا به شيئاً منكراً يُليَّن به» (٣٨٤/١٠) «النبلاء»، وكقوله فى إسماعيل بن عبد الله بن أويس: «الرجل وثب إلى ذلك البر واعتمده صاحبا «الصحيحين» ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر فى سعة ما روى فإنه من أوعية العلم» اهـ فالذى يظهر من هذا اللفظ أنه يقال فى الأئمة الأثبات ويقال فيمن فيه كلام لا يضره ما دام داخل الصحيح، أما إذا كان خارج الصحيح نالته سهامهم، والله أعلم.

واستعمل هذا اللفظ أبو على الحافظ بمعنى المدح الرفيع ولا التفات إلى من تكلَّم فى الراوى وإن لم يُخَرَّجْ للراوى فى «الصحيحين»، كقوله فى ابن جوصاء: «هذا إمام من أئمة المسلمين قد جاز القنطرة (٧٩٧/٣) «تذكرة الحفاظ» للذهبى.

* * *

○ قول الذهبى فى الراوى ○
«محله الصدق أو صدوق إن شاء الله»

أجد الحافظ الذهبى يقول ذلك إذا روى عن الراوى أكثر من واحد ولم يوثق، كما فى ترجمة أبى إدريس السكونى (٤٨٧/٤) «الميزان» وقد تعقبه الحافظ ابن حجر فى «تهذيب التهذيب» ترجمة أبى إدريس السكونى روى عنه صفوان بن عمرو قال الحافظ: «قلت: قرأت بخط الذهبى قال ابن القطان: حاله مجهول، قال الذهبى: قد روى عنه غير صفوان بن عمرو هو شيخ محله الصدق، قال الحافظ: كذا قال ولم يسم الراوى الآخر وقد جزم ابن القطان بأنه ما روى عنه غير صفوان، وقول الذهبى إن من روى عنه أكثر من واحد فهو شيخ محله الصدق لا يوافقه عليه من يبتغى على الإسلام مزيد العدالة بل هذه الصفة هى صفة المستورين الذين اختلف الأئمة فى قبول أحاديثهم والله تعالى أعلم» (٦/١٢).

* * *

○ «وَضْعُ الحافظِ الذهبى رحمه الله كلمة (صح) ○ أمام بعض تراجم «الميزان» »

جاء فى بعض نسخ «الميزان» ترجمة أبان العطار أن الحافظ الذهبى رحمه الله قال: إذا كتبت (صح) أول الاسم فهى إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل.....وقد تعقبه الحافظ ابن حجر رحمه الله فى مقدمة «لسان الميزان» وقال: «قد وجدت له - أى للحافظ الذهبى - فى أثناء الكتاب - يعنى «الميزان» - ما يصلح أن يكون فى الخطبة كقوله فى ترجمة أبان العطار: إذا كتبت (صح).....» إلخ ما تقدم اهـ . (٩/١) قلت: والذى ينبغى أن يعلم أن هذا اجتهاد من الحافظ الذهبى رحمه الله وهذا حكم منه على الراوى وهو قريب من صنيع الحافظ ابن حجر فى «تقريب التهذيب»، ولا يسلمان رحمهما الله من تعقب على أحكامهما ويزداد الأمر خطورة فى «الميزان» أن نسخه قد يدخلها أخطاء من النساخ أو الطباعة ؟ فقد وجدت كلمة (صح) أمام ترجمة عبد الملك بن الصباح مع قوله: «متهم بسرقة الحديث» (٦٥٦/٢) «الميزان»، وأيضاً وضع هذه العلامة أمام ترجمة محمد بن عبد الله بن عبيد الليثى والرجل ضعفه ابن معين وقال البخارى: «منكر الحديث»، وقال النسائى: «متروك الحديث» وقال ابن عدى: «مع ضعفه هو ممن يكتب حديثه» (٥٩٠/٣ - ٥٩١) «الميزان»، ومثل هذا لا يكون العمل على توثيقه، نعم لو تسامح الناقد فى أمره لجعله ممن يكتب حديثه ولا يترك فقط.

وأيضاً كتب كلمة (صح) أمام ترجمة أحمد بن شيبان الرملى صاحب ابن عيينة (١٠٣/١) «الميزان» وأدخله فى كتابه «المغنى فى الضعفاء» دون دفاع عنه (٤١/١) وكتب كلمة (صح) أمام ترجمة أمية بن الحكم بن حجل وقال: «لا يعرف» (٢٧٥/١) «الميزان»، وذكره فى «المغنى» (٩/١) كما ذكره فى «الميزان»، فكيف يكون المجهول العمل على توثيقه؟ ولعل الحافظ الذهبى قصد الترجمة التى تليها فتزحزحت إلى هذه الترجمة على سبيل الوهم من الناسخ أو الطباعة فيراجع فى ذلك عدة نسخ.

والذى أظنه أنى لو تتبعت كل من كتب أمامة (صح) وراجعت ذلك مع حكمه على نفس الترجمة فى كتبه الأخرى لجمعت فى ذلك عدداً لا بأس به مما يؤخذ عليه، وسأشير إلى ذلك إن شاء الله فى القسم الثالث من هذا الكتاب عند الكلام على كتب الجرح والتعديل وشروط الأئمة فى كتبهم ومدى الوفاء بذلك والعلم عند الله تعالى.

* * *

○ وقول أبى إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجانى ○ السعدى فى كتابه «أحوال الرجال» فى بعض الرواة: «مائل أو زائغ»:

من نظر فى كتاب «أحوال الرجال» للسعدى علم أنه يطلق قوله: «فلان مائل أو مائل عن القصد أو مفترٍ أو مجاهر أو كوفى المذهب أو زائغ أو جائر» على متشيعة الكوفة وعلى من اعتقد التشيع، وإن كان يقوى من حال بعضهم فى الحديث، فليس كل من قال فيه أحد هذه الألفاظ كان ضعيفاً فى الحديث عنده، وقد نص بعض الحفاظ كابن عدى والذهبى وابن حجر رحمهم الله على أن السعدى يطلق ذلك فى المتشيعة والله أعلم.

* * *

○ إذا سئل يحيى بن سعيد القطان عن رجل فحرك يده ○

كثير من الأئمة – كما سيأتى إن شاء الله – يتكلمون فى الرواة بالإشارة وحركة اليد، لكن ذلك معناه الجرح الخفيف الذى يصلح معه المسئول عنه فى الشواهد والمتابعات، ويكون معنى تحريك اليد أن الراوى تعرف منه وتنكر، فله أحاديث يوافق فيها الثقات وأخرى يخالف فيها الثقات، ولكن يحيى بن سعيد

القطان يحرك يده على سبيل الجرح الشديد، فقد صرح بذلك ابن المديني وقال له: «إذا حركتَ يدك فقد أهلكته» - يعني عمر بن الوليد الشني - كما في «الجرح والتعديل» (٦/١٣٩)، ويدل على ذلك أيضاً ما جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة عمرو بن مسلم الجندي، قال ابن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد ذكر عمرو بن مسلم فحرك يده وقال: ما أرى هشام بن حجير إلا أمثل منه، قلت له: أضرب على حديث هشام ابن حجير؟ فقال: نعم» (٦/٢٦٠).

فتصريح ابن المديني بأن هذه الإشارة عند القطان جرح شديد يدل على أن ذلك هو الأصل عند القطان إلا أن يثبت خلاف ذلك فيعمل به في محله، وسيأتي نحو هذا في (ص ٥٣٢ - ٥٣٣)، والله أعلم.

* * *

□ (الباب الثالث) □

(ذكر ألفاظ لها منزلة معينة عند إطلاقها جرحاً أو تعديلاً ولا تنتقل عنها إلا لقرينة صارفة)

سبق ذكر ألفاظ الجرح والتعديل ومنزلة كل لفظة عند أهل الشأن وكثير من تلك الألفاظ قد يستعمل فى غير محله ولكن إذا ظهرت قرينة لذلك، فمثلاً قولهم: «ثقة» اصطلحوا على أنه بمعنى عدل ضابط ولكن قد يقف الباحث على قولهم: «فلان ثقة سيء الحفظ» أو «ثقة ضعيف» وقد سبق قول يعقوب بن شيبة فى الربيع بن صبيح السعدى: «رجل صالح صدوق ثقة ضعيف جداً»، كما فى «تهذيب التهذيب» (٣/٢٤٨)، فكلمة «ثقة» هنا أى فى دينه وعبادته أما الضبط فهو ضعيف أو ضعيف جداً، وأنا أتناول فى هذا الباب بعض الألفاظ التى تطلق ويقصد بها غير ما اشتهرت به، ولا يتعجل أحد بالإنكار فالمسألة اصطلاحية وهم أهل الشأن والواجب علينا فهم كلامهم وتتبع أقوالهم كى لا نقوّلهم ما لم يقولوا والله أعلم.

فمن ذلك قولهم:

○ **«فلان منكر الحديث»:**

هذا اللفظ فى الغالب يدل على أن الراوى قليلّ الضبط خالف من هو أوثق منه فلم ينفرد وفقط بل خالف من هو أولى منه، ومع ذلك فالظاهر من كلام الأئمة أنه يصلح فى الشواهد والمتابعات إلا إذا نصوا على حديث بعينه أنه منكر فلا، وقد سبق أن هذا اللفظ يطلقه بعضهم على الجرح الشديد غير أنهم قد يقولون هذا فى الراوى لروايته المنكرات وإن كانت العهدة على غيره، كما فى «تهذيب التهذيب» ترجمة الزبير بن بكار العلامة الحافظ النسابة قال أحمد بن على السليمانى

الحافظ: «منكر الحديث»، قال الحافظ: «وهذا جرح مردود فلعله استنكر إكثاره عن الضعفاء مثل محمد بن الحسن بن زبالة وعمر بن أبى بكر المؤملى وعامر بن صالح الزبيرى وغيرهم فإن فى كتاب «النسب» عن هؤلاء أشياء كثيرة منكرة». اهـ (٣١٣/٣)، وأنت خبير أن مثل ذلك لا يقدح فى الزبير بل يدل على أنه لا ينتقى فى الرواية، وقد وُصِف بهذا خلْق من المشاهير مثل قتادة والثورى وابن جريج، ولو حمله الحافظ الذهبى على هذا لما قال فى «النبلاء» بعد أن ذكر قول السليمانى: «كذا قال ولا يدرى ما ينطق به» (٣١٤/١٢).

وقد ذكر العراق كما ذكره السخاوى في «فتح المغيث» أنهم كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوى لأنه روى حديثاً واحداً منكراً، وقال اللكنوى في «الرفع والتكميل»: قال الذهبي في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيرى: قولهم «منكر الحديث» لا يعنون به أن كل ما رواه منكر؛ بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث». اهـ. وقال في ترجمة أحمد بن سعيد بن عتاب المروزى: «قال أحمد بن سعيد بن معدان: شيخ صالح روى الفضائل والمناكير»، قال الذهبى رحمه الله: «قلت: ما كل من روى المناكير يضعف». اهـ (ص١٤٤) «الرفع والتكميل»، وزاد أبو غدة فى الحاشية أن لفظ «منكر» كثيراً ما يطلق على الموضوع، يشيرون بذلك إلى نكارة معناه مع ضعف إسناده وبطلان ثبوته، كما تراه منتشراً في كتب الموضوعات وكتب الرجال المجروحين، مثل «الميزان» للذهبى..... اهـ.

وسبق أن بعضهم يقول: «منكر الحديث» على من يتفرد وإن كان ثقة، فعلى طالب العلم أن يتأمل هذه الحالات فإن الله ينفعه بها كثيراً عند الجمع بين أقوال الأئمة إذا لاح تعارض أقوالهم، والله تعالى أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان عالى الإسناد»:**

هذا اللفظ من ألفاظ المدح للراوى، مع أنه لا يلزم من أنه يكون الراوى

ثبتاً في الرواية، ومعناه أن الراوى بكّر في الطلب فلقى مشايخ لم يدركهم غيره أو أنه طال عمره فكان إسناده عالياً، ويعبرون عن ذلك بقولهم: «فلان ألحق الأحفاد بالأجداد» أو «ألحق الأسباط بالأجداد»، لكن هذا اللفظ استعملوه على سبيل الذم في موضع آخر، كما جاء في «جامع التحصيل» للعلائى رحمه الله: أبو سعد البقال سعيد بن المرزبان، متكلم فيه، قال ابن المبارك: قلت لشريك بن عبد الله النخعى: تعرف أبا سعيد البقال؟ قال: إنى والله أعرفه عالى الإسناد أنا حدثته، عن عبد الكريم الجزرى، عن زياد بن أبى مريم، عن عبد الله بن معقل، عن ابن مسعود حديث «الندم توبة» فتركنى وترك عبد الكريم وزياداً وروى عن عبد الله بن معقل.... الحديث». اهـ (ص١٢٩).

والظاهر أن هذا ليس بكذب، بل عده غير واحد تدليساً كما ذكره العلائى، وقال أبو زرعة: «لين الحديث هو مدلس، قيل له: هو صدوق؟ قال: نعم هو لا يكذب».

وقد يعبرون بقولهم: «فلان أخرج أحاديث مما قرب سنده» على العلو، ويحتمل أن سبب العلو هنا هو الاجتهاد في الطلب أو التبكير فيه أو التدليس أو الغفلة، كما جاء فى «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب ترجمة عبد الوهاب ابن بزغش بن عبد الله العيبى قال ابن نقطة: «هو ثقة لكنه أخرج أحاديث مما قرب سنده، ولا يعرف الرجال فربما أسقط من الإسناد رجلان أو أكثر، وهو لا يدرى» (٢/٨٨).

إذا علمت هذا فاعلم أن ابن حبان رحمه الله ذكر في كتابه «المجروحين» أبا سعيد البقال وذكر أن ابن المبارك سئل عنه فقال: «كان قريب الإسناد»، فقال ابن حبان: يريد بقوله «كان قريب الإسناد» أى أنا كتبنا عنه لقرب إسناده، ولولا ذلك لم نكتب عنه شيئاً» (١/٣١٨) والظاهر من قول ابن المبارك هو الذم، كما سبق من قول شريك له والله أعلم.

* * *

○ **قول أحدهم: «فلان لا أعرفه»:**

الأصل في هذا اللفظ أن المسئول عنه مجهول عند القائل، ولكن سبق أن ابن معين قال ذلك فيمن لا يعرفه معرفة المشاهير أو لا يعرف حاله، وغير ابن معين يفعل هذا أيضاً فقد يُسأل أحدهم عن الراوى فيقول: «ما أعرفه»، وهو يعنى أنه لا يعرف له صحبة، كما جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة دغفل بن حنظلة السدوسى النساب قال حرب بن إسماعيل الكرمانى لأحمد: «دغفل له صحبة؟ قال: ما أعرفه، قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم: يعنى لا يعرف له صحبة أم لا» (٤٤١/٣)، لكن الذى في «ميزان الاعتدال» يدل على أنه مجهول، لأنه ذهلى شيبانى فكيف لا يعرفه أحمد؟ وكذا في «تهذيب التهذيب» سئل أحمد: أله صحبة؟ فقال: «من أين له صحبه؟» فالظاهر والله أعلم خلاف ما قاله ابن أبى حاتم.

* * *

○ **قولهم: «فلان ليس بالمعروف»:**

هذا اللفظ غالباً ما يكون فى جهالة العين كما قال ابن عدى فى بشير بن زياد الخراسانى: «هو غير مشهور ليس بالمعروف لم أر أحداً روى عنه غير إسماعيل بن عبد الله بن زرارة» (٤٥٥/٢) وكما فى ترجمة عبد الرحمن بن عبد العزيز قال ابن معين: «شيخ مجهول»، وساق له ابن عدى حديثاً من رواية خالد بن مخلد عنه ثم قال: «رأيت خالداً يروى عنه هذا الحديث وغيره وليس هو بذلك المعروف كما قال ابن معين» (١٥٩٧/٤) «الكامل». وقال ابن عدى فى الوليد بن عباد: «ليس بمستقيم»، وقال: «ليس بالمعروف وقد أتى بأحاديث فيها نكارة ولم يرو عنه إلا إسماعيل بن عياش وروى هو عن شيخين لا يعرفان» انظر (٢٥٤٥/٧ - ٢٥٤٦) «الكامل».

لكن قد يقال هذا اللفظ على سبيل النفى للكمال وأن الراوى ليس بمعروف كمعرفة غيره من المشاهير، وقد يقال أيضاً على من محله الصدق كما فى «الجرح والتعديل» ترجمة خلاد بن يحيى بن صفوان السلمى قال عبد الرحمن: «سألت

أبى عنه؟ قال: محله الصدق قلت: خلاد بن يحيى أحب إليك أم القاسم بن الحكم العرنى؟ قال: جميعاً ليس بذاك المعروفين» (٣٦٨/٣).

* * *

○ **قوله فى الراوى: «تركه فلان»:**

معلوم أن الترك الاصطلاحى يطلق على من ترك حديثه فلا يكتب، سواء كان سبب ذلك كثرة الخطأ أو الفسق أو البدعة أو الكذب فى الرواية، كما أنه لا يلزم من ترك أحدهم للراوى أن يكون متروكاً فقد يوثقه من هو أعلم به ممن تركه، وكثيراً ما يقف الباحث على قولهم: «فلان تركه يحيى بن سعيد وابن مهدى أو أحدهما أو لم أر يحيى يروى له»، فهذا يدل على أن الراوى لا يكتب حديثه عند يحيى أو ابن مهدى، لكنهم قد يقولون فى الراوى: «تركه فلان» بمعنى آخر، كما جاء فى «ميزان الاعتدال» ترجمة عطاء بن أبى رباح قال على بن المدينى: «كان عطاء بأخرة تركه ابن جريج وقيس بن سعد»، قال الذهبى: «قلت: لم يعن الترك الاصطلاحى بل عنى أنهما بطّلا الكتابة عنه وإلا فعطاء ثبت رضى» (٧٠/٣) وفى «النبلاء» قال الذهبى: «قلت: لم يعن علىٌّ بقوله «تركَه هذان» الترك العرفى، ولكنه كبر وضعفت حواسه وكانا قد تكفّيا عنه وتفقها وأكثرا عنه فبطّلا فهذا مراده بقوله: «تركاه»» (٨٧/٥)، وقال فى «تذكرة الحفاظ» ترجمة ابن جوصاء الإمام أبى الحسن أحمد بن عمير بن يوسف: «قال حمزة الكنانى: عندى عن ابن جوصاء مائتا جزء ليتها كانت بياضاً، وترك حمزة الرواية عنه أصلاً»، قال الذهبى: «قلت: هذا تعنت من حمزة والظاهر أنه تبرم بالمائتى جزء لنزولها عند حمزة ولا تنفق عنه فإن ابن جوصاء من صغار شيوخه» (٧٩٧/٣)، وفى «النبلاء» ترجمة خليفة بن خياط بن خليفة قال الساجى: «كان صدوقاً تركوه لموضع الوقف»، قال الذهبى: «معنى قوله: «تركوه» أى أعرضوا عن الأخذ عنه لا أن حديثه فى حيز المتروك المطرح» (٤٧٧/١١)، ونحوه قول الفلاس فى شهر بن حوشب: «كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه وكان عبد الرحمن يحدث عنه»، قال الذهبى: «قلت:

يعنى الاحتجاج وعدمه» (٣٧٥/٤) «النبلاء»، فتأمل.

وقد يكون عدم رواية أو كتابة ابن مهدى عن الراوى مثلاً لوجود من هو أشهر منه أو لوجود من هو أعلى منه إسناداً أو لعدم إدراكه له، ونحو ذلك ما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة إسماعيل بن زكريا الخلقانى قال أبو بكر الأثرم: «سمعت أحمد بن حنبل – وذكر إسماعيل – فقال: هو أبو زياد ثم قال: لم نكتب نحن عن هذا شيئاً – كأنه يقول لم يدركه» (٢١٦/٦) وكما فى «النبلاء» ترجمة على بن صالح بن حى قال الذهبى: «وأما قول محمد بن المثنى الزمن: ما رأيت عبد الرحمن بن مهدى يحدث عن على بن صالح بشىء فهذا لا يدل على ضعفه بل لم يدرك عبد الرحمن علياً فيما أظن» (٣٧٢/٧).

وقال العلامة المعلمى رحمه الله تعالى فى كتابه «التنكيل»: «ترك بعض الأئمة أو الرواة الرواية عن بعض المشايخ ليس منحصراً فى اعتقادهم ضعفَهم بل قد يكون لغير ذلك، كما امتنع ابن وهب من الرواية عن المفضل بن فضالة القِتْبانى لأنه قضى عليه بقضية وامتنع مسلم من الرواية عن محمد بن يحيى الذهلى لما جرى له معه فى شأن اختلافه مع البخارى.....» (ص ٩٢٥) وسيأتى إن شاء الله تعالى الفرق بين قولهم فى الراوى: «تركه فلان» وبين قولهم: «لم يرو عنه فلان».

* * *

○ **قولهم: «فلان لا يتابع على حديثه»:**

هذا معناه أن الراوى يأتى بغرائب وأفراد لا يأتى بها غيره، ومثل هذا يدل على أنه قليل الضبط، وهذه الألفاظ لا تنافى الثقة لأن الثقة الضابط لحديثه لا يلزمه أن يتابع على كل حديثه، وقد ذكر العقيلى ثلاثة أحاديث غريبة لثابت بن عجلان الأنصارى السلمى وقال: «لا يتابع فى حديثه.....» فتعقبه ابن القطان وقال: «إن هذا لا يضر إلا مَن لا يعرف بالثقة وأما من وُثّق فانفراده لا يضره»، قال الحافظ ابن حجر: «وصدق فإن مثل هذا لا يضره إلا مخالفة الثقات لا غير فيكون حديثه حينئذ شاذاً والله أعلم» (١٠/٢) «تهذيب التهذيب».

وفى «الميزان» ترجمة ثابت بن عجلان أيضاً قال عبد الحق: «ثابت لا يحتج به»، فناقشه على قوله أبو الحسن بن القطان وقال: «قول العقيلى فيه تحامل عليه» وقال: «إنما يمس بهذا من لا يعرف بالثقة مطلقاً أما من عرف بها فانفراده لا يضره إلا أن يكثر ذلك منه»، قال الذهبى: «قلت: أما من عُرف بالثقة فنعم وأما من وثِّق ومثل أحمد الإمام يتوقف فيه ومثل أبى حاتم يقول: صالح الحديث: فلا نُرقِّيه إلى رتبة الثقة فتفرد هذا يُعد منكراً، فرجح قول العقيلى وعبد الحق وهذا شيخ حمصى ليس بالمكثر». اهـ (١/٣٦٤ - ٣٦٥).

وفى «مقدمة الفتح» ترجمة مقدم بن محمد بن يحيى بن عطاء المقدمى: ذكره ابن حبان فى «الثقات» وقال: «يغرب ويخالف»، قال الحافظ: «فهذا إن كان كثر منه حكم على حديثه بالشذوذ (ص ٤٤٥)، وفى ترجمة أسماء بن الحكم الفزارى وقيل السلمى قال البخارى: «لم يرو عنه إلا هذا الحديث - يعنى حديث على: «كنت إذا سمعت حديثاً من رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - نفعنى الله بما شاء....الحديث» - وحديث آخر لم يتابع عليه»، قال المزى: «هذا لا يقدح فى صحة الحديث لأن وجود المتابعة ليس شرطاً فى صحة كل حديث صحيح، على أن له متابعاً...» ثم ذكر متابعات وتعقبه الحافظ ابن حجر فى المتابعات التى ذكرها، انظر (١/٢٦٧ - ٢٦٨) «تهذيب التهذيب». وقد ذكر العلامة النقادة فخر اليمن الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى رحمه الله تعالى أن كثرة الغرائب إنما تضر الراوى فى أحد حالين: الأول: أن تكون مع غرابتها منكرة عن شيوخ ثقات بأسانيد جيدة، الثانى: أن يكون مع كثرة غرائبه غير معروف بكثرة الطلب، ففى الحالة الأولى: تكون تبعة النكارة على الراوى نفسه لظهور براءة من فوقه عنها، وفى الحالة الثانية يقال: من أين له هذه الغرائب الكثيرة مع قلة الطلب؟ فيتهم بسرقة الحديث، كما قال ابن نمير فى أبى هشام الرفاعى: «كان أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب.....» (ص ٢٩٣) «التنكيل».

فهذا الذى ذكرته عن أهل العلم يدل على أن الثقة إذا روى حديثاً لا يقال: أتى بما لم يتابع عليه، على تفاصيل فى ذلك لكن هناك حالة يقال فيها على

الثقة: «لم يتابع على كذا»، وذلك إذا خالف من هو مثله أو فوقه فيقال: يحتاج إلى متابع ليرجح روايته، وأمثلة هذا كثيرة فى كتب «العلل» يذكرون الثقة ويقولون تفرد بكذا أو لم يتابع على كذا، وقد قال الدورى ليحيى: «حديث الأعمش إذا اختلف وكيع وأبو معاوية؟ قال: يوقّف حتى يجيء من يتابع أحدهما.....» (١٥٣/٩) «النبلاء».

* * *

○ **قول أحدهم: «فلان حاطب ليل»:**

سبق أن هذا اللفظ من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب التجريح، وأنه يدل على أن الراوى ليس عنده تمييز بين الصحيح والسقيم وبين حديثه وحديث غيره وأن الغفلة قد استحكمت به، لكن كما سبق أنهم قد يطلقون ذلك فى الأئمة المشاهير المعروفين بالعدالة والإتقان كقتادة وابن جريج وغيرهما، وهذا اللفظ فى حق هؤلاء معناه أنهم لا ينتقون فى الرواية ويروون عن كل أحد، فإذا انفرد أحدهم بالرواية عن رجل ولم يعرف الرجل من جهة أخرى يكون مجهول عين، وستأتى إن شاء الله الألفاظ المرادفة لهذا اللفظ.

* * *

○ **قولهم: «فلان ثقة مأمون»:**

هذا اللفظ من ألفاظ المدح الرفيع إما فى الإتقان وإما فى الدين ويكون معناه إما «ثقة متقن» وإما «ثقة عابد ورع صادق»، لكنهم قد يقولون هذا على المبتدع فيكون المعنى أنه متقن، وقد يقولون ذلك على من يخطىء فيكون المعنى أنه عدل فى دينه وما وقع فى حديثه من المناكير على سبيل الوهم لا على العمد، وقد يقولون ذلك فيمن يحافظ على أصوله، جاء فى «تذكرة الحفاظ» ترجمة إسحاق بن أبى إسرائيل المروزى محدث بغداد الذى اتهم بالوقف، قال أبو القاسم

البغوى: «كان ثقة مأموناً لكنه قليل العقل» (٢/٤٨٥) فالظاهر أن قلة عقله عند البغوى من أجل البدعة، والله أعلم، وفى «التذكرة» أيضاً ترجمة ابن المقرى محدث أصبهان محمد بن إبراهيم بن على: قال ابن مردويه: «هو ثقة مأمون صاحب أصول» (٣/٩٧٤) وفيها أيضاً قال الدارقطنى فى تمام أبى جعفر محمد بن غالب: «ثقة مجوِّد»، وقال مرة: «ثقة مأمون إلا أنه يخطىء» (٢/٦١٥) وجاء فى «الطبقات الكبرى» لابن سعد: «شريك بن عبد الله بن أبى شريك النخعى، قال محمد بن سليم العبدى: كان شريك ثقة مأموناً كثير الحديث وكان يغلط كثيراً» (٦/٣٧٩).

* * *

○ **قولهم: «فلان حافظ»:**

يطلق هذا اللفظ ويراد به ضبط الفؤاد وإتقان الرواية، كما هو موجود بكثرة فى تراجم الحفاظ المشاهير كالثورى وشعبة وابن مهدى والقطان وأحمد وابن المدينى ومن جرى مجراهم؛ لكن هذا اللفظ قد يطلق فيمن هو كثير العلم واسع الرواية ويعبرون عن ذلك بقولهم: «فلان من أوعية العلم أو من بحور الرواية» وإن لم يكن متقنا لحديثه، فكم من رجل يصفه الحافظ الذهبى فى «تذكرة الحفاظ» وغيرها من كتبه بأنه من الحفاظ ومع ذلك يصفه بلين فى حديثه وبأوهام فى روايته، بل قد قال فى يحيى بن عبد الحميد الحمّانى – وهو الذى كذبه بعض الأئمة –: «كان من أعيان الحفاظ وليس بمتقن» (٢/٤٢٣) «تذكرة الحفاظ»، وفى «النبلاء» ترجمة سعيد بن بشير الأزدى قال أبو مسهر: «لم يكن فى بلدنا أحد أحفظ منه، وهو منكر الحديث» (٧/٣٠٥)، والظاهر أن النكارة هنا بسبب الضعف فى الإتقان كما يشير إليه بقية كلام الأئمة رحمهم الله، وهناك حالة ثالثة لهذا اللفظ وهى ضبط الكتاب، كما فى «النبلاء» ترجمة عبد الله بن عمرو بن أبى الحجاج المقعد الإمام الحافظ المجوِّد، قال أبو زرعة: «ثقة حافظ»، قال الذهبى: «يعنى أنه كان متقناً محرراً لكتبه» (١٠/٦٢٤)، فهذا اللفظ إن أُطلق فالمراد به ضبط الفؤاد إلا إذا ظهرت قرينة تدل على غيره فيعمل بها، والله تعالى أعلم.

○ **قولهم: «فلان محدث»:**

اعلم أن وصفهم للراوى بأنه «محدث» لا يلزم منه أنه عدل فى دينه بل ولا يلزم منه أنه ضابط لروايته، وقولهم: «حافظ» أعلى من قولهم: «محدث» ومع ذلك لا يلزم من قولهم: «حافظ» الضبط فقد يطلقونه ويقصدون به الكثرة أى كثرة الرواية، وأيضاً لا يلزم العدالة من ذلك كما هو ظاهر على تفاصيل فى ذلك، وغاية قولهم: «محدث» أن الراوى مشتغل بالحديث وجمعه، ولا يدل ذلك على أنه مشتغل به غاية الاشتغال، فكم من رجل وصف بأنه من أوعية العلم أو من بحور الرواية ولم يكن عدلاً أو لم يكن ضابطاً، وقد سبق حكم من وصف بذلك، لكنهم قد يطلقون قولهم: «محدث» على سبيل التعديل الرفيع عدالة وضبطا كما قال الإمام أحمد: «رحم الله يحيى القطان ما كان أضبطه وأشد تفقده كان محدثاً» وأثنى عليه فأحسن الثناء، وقال فيه ابن عمار: «كان يحيى يشبه النجار إذا نظرت إليه حتى يأخذ فى الحديث فإذا أخذ فى الحديث علمت أنه صاحب حديث» (١٤/١٤٠) «تاريخ بغداد»، وفى «النبلاء» أن ابن معين قال فى معاوية بن سلام بن أبى سلام ممطور: «أَعُدُّه محدث أهل الشام فى زمانه» (٣٩٧/٧)، وقال الحافظ تقى الدين بن رافع – وهو بمكة وقد مر به العراق المصرى الحافظ زين الدين –: «ما فى القاهرة محدث إلا هذا» (ص ٢٢٧) من «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان طويل اللحية»:**

سبق أن هذا من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب التجريح وأن معناه وصف الراوى بالغفلة ورفع الموقوفات وإسناد المراسيل مع كثرة هذا فى حديثه، وذكرت هناك أنه يذكر على سبيل الوصف الخِلْقَى بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام – وفى هذه الحالة لا يؤخذ منه جرح بل يدل على حسن هيئة الرجل وجمال سمته والله أعلم.

○ قولهم: «فلان مفلس فى الحديث»:

معنى ذلك أن الراوى مقل فى الرواية، والمفلس هو الذى لا شيء معه، وهذا يدل على أن الراوى لم يشتغل بعلم الحديث وإن كان معه روايات فهى مقطوعة أو مرسلة أو حكايات وقصص والمسانيد قليلة فى رواياته، لكن هذا اللفظ قد يطلق ويراد به أن الراوى مفلس ليس كغيره من المشاهير المكثرين، وقد جاء فى «النبلاء» ترجمة عثمان بن سعيد الدارمى قال: «من لم يجمع حديث شعبة وسفيان ومالك وحماد بن يزيد وسفيان بن عيينة فهو مفلس فى الحديث»، قال الذهبى رحمه الله: «يريد أنه ما بلغ درجة الحفاظ وبلا ريب أن من جمع علم هؤلاء الخمسة وأحاط بسائر حديثهم وكتبه عالياً ونازلاً وفهم علله فقد أحاط بشطر السنة النبوية بل أكثر من ذلك» (١٣/٣٢٣)، فليتامل الطالب فقد يرد هذا اللفظ نفيا للكمال فقط، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان ليس من أصحاب الحديث»:

هذا اللفظ معناه أن الراوى لم يشتغل بهذا العلم ولم يعتن بجمع الحديث ولكنه مشتغل بغيره إما بغزو أو شعر أو عبادة أو فجور ومجون والعياذ بالله أو مشتغل بعلم الكلام، وهذا كله يدل على أن الراوى ليس بشيء فى الحديث، وقد سئل أحمد عن سبب تركهم الكتابة عن سعيد بن زكريا القرشى فقال: «لم يكن به بأس ولكنه لم يكن بصاحب حديث» (٤/٣٠) «تهذيب التهذيب»، فمعنى قوله «لم يكن به بأس» أى فى دينه، وقد سئل أحمد عن محاضر بن المورع فقال: «سمعت منه أحاديث ولم يكن من أصحاب الحديث كان مغفلاً جداً» (٨/٤٣٧) «الجرح والتعديل» وانظر ترجمة محمد بن مناذر الشاعر الماجن كما فى «الكامل» (٦/٢٢٧٢)، ولكن هذا اللفظ يرد على خلاف ذلك فى عدة حالات:

الأولى: قد يقولون فى الراوى: «لم يكن من أهل الحديث» نفياً للكمال أو نفياً لمعرفته علل الحديث وطرقه أما ضبطه للحديث وصدقه فى الرواية فليس بمدفوع عنه، كما قال ابن معين فى محمد بن أبى عتاب الأعين: «لم يكن من أهل

الحديث»، فقال الخطيب: «يعنى لم يكن بالحافظ للطرق والعلل وأما الصدق والضبط فلم يكن مدفوعاً عنه». اهـ

ومثل هذا كثير جداً يقولون فى الراوى: «ليس من أصحاب الحديث» أى ليس من المبرزين المشهورين بالفهم والنباهة فى حديثهم وحديث غيرهم، ولا يخفى عليك أن هذا لا يضر حديث الراوى لأنه ليس شرطاً فى الصحيح أن يكون الراوى من الحذاق أهل الفهم والخبرة وإلا لما صح لنا إلا القليل جداً من الحديث، وقد سئل الدارقطنى كما فى رواية الحاكم عنه عن إسحاق بن إبراهيم الدبرى صاحب عبد الرزاق فقال: «صدوق ما رأيت فيه خلافاً إنما قيل لم يكن من رجال هذا الشأن»، قال الحاكم: قلت: ويدخل فى الصحيح؟ قال: إى والله» (١٨١/١) «الميزان».

ونحو ذلك ما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة محمد بن بكر البرسانى قال ابن عمار: «لم يكن صاحب حديث تركناه لم نسمع منه»، قال الخطيب: «يعنى أنه لم يكن كغيره من الحفاظ فى وقته وهم يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدى وأشباههما» (٩٣/٢) والترك هنا ليس هو الترك الاصطلاحى كما سبق، ونحوه ما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة خلف بن هشام أبى محمد البزار قال محمد بن حاتم الكندى: «سألت يحيى بن معين عنه فقال: لم يكن يدرى أيش الحديث إنما كان يبيع البزر»، قال الخطيب رحمه الله: «قلت: أحسب أن الكندى سأله عن حفاظ الحديث ونقاده فأجابه يحيى بهذا القول والمحفوظ ما ذكرناه من توثيق يحيى له» (٣٢٦/٨)، وليس بعجب أن يطلق أحدهم نفى العموم وهو يريد الخصوص فمثل هذا موجود فى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وقد جاءت الأحاديث على سبيل النفى للكمال كقول النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -: «ليس منا من فعل كذا» أو «والله لا يؤمن من فعل كذا» أو «لا يدخل الجنة من فعل كذا» ويذكر أموراً من المعاصى والكبائر والتى هى دون الكفر فمعنى تلك الأحاديث نفى كمال الإيمان أو كمال الإسلام مع بقاء أصل الإسلام إلا إذا استحل ذلك المرء فله حكم آخر، والله أعلم.

الحالة الثانية: وقد يطلقون هذا اللفظ على أهل البدع وإن كانوا ثقات فى الرواية بمعنى أنهم ليسوا من أصحاب الحديث فى هذا الباب، ورواية المبتدعة فيها تفصيل انظره فى محله.

الثالثة: ويقولون هذا أيضاً فى الراوى الذى لا ينتقى فى الرواية ويروى عمن دب ودرج وإن كان الراوى من المشاهير، فقد قال ابن معين فى يزيد بن هارون أبى خالد الواسطى أحد الأعلام الحفاظ المشاهير: «يزيد ليس من أصحاب الحديث لأنه لا يميز ولا يبالى عمن روى» (٣٦٨/١١) «تهذيب التهذيب»، وانظر ذلك فى تاريخ بغداد (٣٣٨/١٤).

الرابعة: ويقول ذلك فيمن يسوى نسخاً للمشايخ ويحملهم على روايتها ثم يحدث بها عنهم وهو يعلم أنها ليست من حديثهم، كما كان يفعل ابن عقدة حتى قالوا فيه: «خرج عن معانى أصحاب الحديث وكان لا يتدين بالحديث»، كما أنهم يقولون ذلك فى الكذابين الدجالين، والله المستعان.

* * *

○ **قولهم: «فلان ثقة»:**

سبق أنهم يقولون ذلك فيمن هو عدل ضابط، ولكنهم قد يقولون ذلك فيمن هو أحد العباد وإن كان ضعيفاً فى الحديث كما سبق عن يعقوب بن شيبة وغيره، وأيضاً يقولون هذا اللفظ على من هو صحيح السماع من مشايخه وإن لم يكن يدرى ما الحديث، فقد جاء فى «النبلاء» ترجمة ابن خلاد الشيخ الصدوق المحدث أحمد بن يوسف بن خلاد النصيبى: «قال الخطيب: كان لا يعرف شيئاً من العلم غير أن سماعه صحيح، وقال أبو نعيم: كان ثقة وكذا وثقه أبو الفتح بن أبى الفوارس وقال: لم يكن يعرف من الحديث شيئاً»، قال الحافظ الذهبى رحمه الله: «قلت: فمِنْ هذا الوقت بل وقبله صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذى سماعه صحيح بقراءة متقن وإثبات عدل وترخصوا فى تسميته بالثقة، وإنما الثقة فى عرف أئمة النقد كانت تقع على العدل فى نفسه المتقن لما

حمله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن فتوسع المتأخرون..... ومات ابن خلاد فى صفر سنة (٣٥٩ هـ)» اهـ (٧٠/١٦).

قلت: والظاهر أنهم يطلقون هذا اللفظ أيضاً فى العصور المتقدمة أحياناً ويقصدون به العدالة فى الدين كما سبق عن يعقوب بن شيبة وعثمان بن أبى شيبة، ولكن يُحمل كلام الذهبى على أن هذا لم يكن منتشراً فى المتقدمين بخلاف المتأخرين، والحد الفارق بين المتقدمين والمتأخرين هو سنة (٣٠٠ هـ)، ومن التراجم التى تدل على ما قاله الذهبى قول أحمد بن على البادى فى الباقرحىّ مخلد بن جعفر بن مخلد بن سهل الفارسى: «كان ثقة صحيح السماع غير أنه لم يكن يعرف شيئاً من الحديث» (٢٥٤/١٦) «النبلاء».

ونحو ذلك قول ابن نقطة فى عبد الوهاب بن بزغش العيبى: «هو ثقة لكن أخرج أحاديث مما قرب سنده ولا يعرف الرجال وربما أُسقط من الإسناد رجلان أو أكثر وهو لا يدرى» (٨٨/٢) «ذيل طبقات الحنابلة»، فتأمل والله يتولانا وإياك.

* * *

○ قول أحدهم: «كل آل أبى فلان ثقات إلا فلاناً - أو لم يكن فلان يوثّق فلاناً أو يُسأل أحدهم أفلان ثقة؟ فيقول: لا، أو يُسأل أحدهم عن راو فيوثق آخر أو يَذكر أحدهم اسم راو ثم يقول ليس هو فلاناً فلان ثقة..... إلخ»:

معلوم أن ألفاظ الجرح والتعديل متفاوتة وأن بين قولهم: «فلان ثقة» وفلان «ليس بثقة» مراتب كثيرة ولا يلزم من نفى الثقة عن أحد الرواة أن يكون غير ثقة بالمعنى الاصطلاحى، بل قد يكون ليس فى منزلة من يقال له: «ثقة» وإن كان يحتج به أو يصلح فى الشواهد والمتابعات، لكن هذه الألفاظ تقال كثيراً فى الجرح الشديد الذى لا تقوم للراوى معه قائمة، فقد جاء فى «سؤالات البرقانى للدارقطنى» قال البرقانى: «قلت للدارقطنى: خليد بن دعلج ثقة؟ فقال: لا» (ص

٢٧)، وفى «الميزان» قال الذهبى: «وقد عده الدارقطنى من المتروكين» (٦٦٤/١)، وجاء فى «ضعفاء العقيلى» ترجمة حبيب بن زريق قال أحمد: «كان حبيب يحيل الحديث ويكذب»، وقال عبد الله بن أحمد: «ولم يكن أبى يوثقه وأثنى عليه شراً» (٢٦٥/١)، وأيضاً قال الدورى عن ابن معين: «إسحاق بن أبى فروة وعبد الحكيم بن عبد الله بن أبى فروة وعبد الأعلى بن عبد الأعلى بن أبى فروة كلهم ثقات إلا إسحاق، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين فى إسحاق: «لا يكتب حديثه وليس بشىء»، وقال فى موضع آخر: «حديثه ليس بذاك» (١٠٢/١) «ضعفاء العقيلى»، وفى «تهذيب التهذيب»: «وفى رواية أبى داود الغلابى عن ابن معين: ليس بثقة، وفى رواية على بن الحسن الهسنجانى عنه: كذاب.....»، (٢٤١/١)، وجاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة زيد بن أسلم أبى أسامة مولى عمر بن الخطاب، سئل أبو زرعة عن عبد الرحمن بن أسلم؟ فقال: «أبوه زيد بن أسلم ثقة». قال الشيخ المعلمى رحمه الله فى: (كـ)- أى نسخة - فقال: «ثقة وأبوه زيد بن أسلم ثقة»، قال المعلمى: «وهذا خطأ قطعاً فسيأتى فى ترجمة عبد الرحمن بن زيد أن أبا زرعة قال فيه: ضعيف الحديث، ولم ينقل أحد عن أبى زرعة خلاف ذلك، وإنما هذا من زيادة الناسخ أو غيره، لم يَفهم مقصود أبى زرعة هنا فتوهم أنه سقط شىء فزاد ما زاد بتوهمه، وإنما مقصود أبى زرعة الإعراض عن عبد الرحمن وإفهام السامع أنه ضعيف، وهم مما يصنعون ذلك، يُسأل المحدث عن الرجل الذى لا يرضاه فيُعرض عنه ويثنى على غيره، وسيأتى فى ترجمة عبد الله بن نمير: سئل سفيان عن أبى خالد الأحمر فقال: نِعْمَ الرجل عبد الله بن نمير» (٥٥٥/٣) «الجرح والتعديل»، ونحو ذلك ما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة سليمان بن عمرو بن عبد الله أبى داود النخعى أحد الكذابين سئل عنه ابن معين فقال: «قد كان له أب ثقة»، وقال مرة: «كان ببغداد قوم يضعون الحديث منهم أبو داود النخعى وكان له أب ثقة»، وقال مرة: «كان رجل سوء كذاباً خبيثاً قدرياً ولم يكن ببغداد رجل إلا وهو خير من أبى داود النخعى كان يضع الحديث» (١٨/٩)، وجاء فى ترجمة سفيان بن وكيع بن الجراح قال ابن أبى حاتم: «سألت أبا زرعة عنه

فقال: لا يشتغل به قيل له: كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلاً صالحاً، قيل له: كان يتهم بالكذب؟ فقال: نعم» (٢٣١/٤) «الجرح والتعديل» ومعلوم أن الإمام منهم إذا سئل عن راو أهو ثقة؟ فقال: لا والله، أو سئل أهو صدوق؟ فقال: من أين؟ أو يسأل أفلان ثقة؟ فيقول: لا ولا كرامة، كل هذا جرح شديد، لكن أحياناً يُسأل أحدهم: أفلان ثقة؟ فيعرض عن ذلك ويقول: الثقة فلان وفلان ويسمى بعض المشاهير، وفى مثل هذا لا يعد الجرح شديداً بل قد يكون نفياً للمنزلة العليا فقط، ونحو هذا ما حدث لعبد الرحمن بن مهدى وهو يحدث فقال: حدثنا أبو خلدة، فقال له رجل: كان ثقة؟ فقال ابن مهدى: «صدوق خيار الثقة شعبة وسفيان»، وأمثلة هذا كثيرة.

وجاء فى «التاريخ الكبير للبخارى»، محمد بن حذيفة بن داب، قال أبو عبد الله: «وابن داب ليس هو ذاك الضعيف ذاك صاحب السمر ولكن هذا قديم قوى» (٦٥/١)، وإذا سئل أحدهم عن راو فكذَّب غيره فالظاهر أنه تعديل للمسئول عنه، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون الراوى قوياً فقد سأل ابن أبى حاتم أباه عن إسماعيل بن حفص بن عمر بن ميمون الأيلى فقال: «كتبت عنه وعن أبيه وكان أبوه يكذب وهو بخلاف أبيه، فقلت: لا بأس به؟ قال: لا يمكننى أن أقول لا بأس به» (١٦٦/٢) «الجرح والتعديل».

* * *

○ **قولهم: «فلان شيخ أو من الشيوخ أو فى عداد الشيوخ»:**

سبق أن هذه الألفاظ من المراتب التى يكتب حديث أهلها للاعتبار، وقد قال أبو حاتم فى شبيب بن بشر البجلى: «هو لين الحديث حديثه حديث الشيوخ» (٣٥٧/٤) «الجرح والتعديل»، ولما ذكر الخلال حديث صالح بن حيان القرشى عن ابن بريدة «شربت مع أنس الطلاء على النصف» غضب أحمد وقال: «لا نرى هذا فى كتاب إلا حرقته أو حككته ما أعلم فى تحليل النبيذ حديثاً صحيحاً اتَّهموا حديث الشيوخ» (٣٨٦/٤) «تهذيب التهذيب».

لكن سبق عن العجلى أنه يقول: «فلان فى عداد الشيوخ» يعنى بذلك قلة الحديث وإن كان الراوى ثقة ثبتاً.

واستُخْدِم لفظ «الشيوخ» بمعنى الكبار فى السن والقدامى، كما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودى، كان قد اختلط وما روى عنه الشيوخ فهو مستقيم، وقال معاذ بن معاذ: «رأيته سنة (٥٤) يطالع الكتاب يعنى أنه قد تغير حفظه» (٦/٢١١)، فمعنى هذا أن حديث الشيوخ الذين أخذوا عنه قبل التغير مستقيم وأما حديث الأحداث فلا، والله أعلم.

وجاء هذا اللفظ أيضاً فى أعلى درجات التوثيق فقد قال عبد الرحمن بن أحمد: «قال لنا محمد بن يحيى: اكتبوا عن هذا الشيخ - يعنى على بن سعيد بن جرير بن ذكوان النسائى - فإنه شيخ ثقة يشبه المشايخ» (٧/٣٢٦) «تهذيب التهذيب». وقد سأل ابنُ عيينة نصرَ بن على عن مشايخ البصرة يوم ذاك؟ فقال: «يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدى واللؤلؤى......»، (٣/١٠١) «تاريخ بغداد».

وسبق فى حكايةِ علىِّ بن خشرم عن وكيع أنه سمى المحدثين الحفاظ غير الفقهاء: «مشايخ».

وجاء هذا اللفظ بمعنى آخر كما فى ترجمة محمد بن عبد الله أبى المفضل الشيبانى الذى كذبه بعضهم واتهمه الدارقطنى بالتركيب ووصفه بأنه عدو الله، قال أبو العلاء الواسطى: «كان حسن الهيئة جميل الظاهر نظيف اللبسة، وسمعت الدارقطنى سئل عنه فقال: يشبه الشيوخ»، وقال حمزة بن محمد بن طاهر: «كان يضع الحديث....وكان له سمت ووقار»، وقال أبو ذر الهروى: «تركت الرواية عنه لأنى سمعت الدارقطنى يقول: كنت أتوهمه من رهبان هذه الأمة وسألته الدعاء لى فتعوذ بالله من الحور بعد الكور» (٥/٢٣١ - ٢٣٢) «لسان الميزان» وانظر «سؤالات السهمى للدارقطنى» (ص ٢٧٥) وهذا معناه أنه حسن الهيئة وصورته صورة أهل العلم.

وقد جاء قولهم: «فلان يشبه الشيوخ» على سبيل المدح الرفيع فى الرواية كما فى ترجمة ابن شاهين من «تذكرة الحفاظ» (٩٨٨/٣) فهذه عدة حالات وردت فيها هذه الألفاظ فى غير ما اشتهرت به والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان كذاب»:**

الظاهر من هذا اللفظ أن الراوى يكذب فى الرواية إما بالسرقة أو بالتركيب أو بالوضع، ولكنهم قد يقولون ذلك على المبتدع كما قال ابن معين فى تليد بن سليمان المحاربى: «تليد كذاب كان يشتم عثمان وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحداً من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – فهو دجال لا يكتب عنه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» (١٣٨/٧) «تاريخ بغداد».

ويقولون ذلك أيضاً على من يكذب فى حديث الناس لا فى الرواية، وقد جاء فى «الميزان» ترجمة الحارث بن عبد الله الهمدانى الأعور....ذكر الذهبى أقوال من كذبه ثم قال: «وحديث الحارث فى السنن الأربعة، والنسائى مع تعنته فى الرجال فقد احتج به وقوّى أمره، والجمهور على توهين أمره مع رواياتهم لحديثه فى الأبواب، فهذا الشعبى يكذبه ثم يروى عنه، قال: والظاهر أنه كان يكذب فى لهجته وحكاياته وأما فى الحديث النبوى فلا وكان من أوعية العلم» (٤٣٦/١ – ٤٣٧).

قلت: وما قاله الذهبى رحمه الله محتمل وليس بصريح لأنهم يروون أحاديث الكذابين فى الرواية ويبيّنون أمرهم ويحذرون منهم ومَن وضّح أمر الكذاب فقد برئت عهدته، لكن ذكرته شاهداً لهذه الحالة من كلام أهل العلم والله أعلم.

وقد يقولون: «فلان كذاب» على من يخطىء ويهم لا على من يتعمد، كما جاء فى «لسان الميزان» ترجمة برد مولى سعيد بن المسيب قال ابن حبان فى «الثقات»: «كان يخطىء وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذباً، قال الحافظ: «قلت: يعنى قول مولاه لا تكذب علىّ كما كذب عكرمة على ابن عباس» (٧/٢) وانظر

كلام ابن حبان فى «الثقات» (٦/١١٤)، وجاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة على بن عاصم بن صهيب الواسطى قال ابن معين: «كذاب ليس بشىء»، وقال يعقوب بن شيبة عن ابن معين: «ليس بشىء ولا يحتج به، قلت: ما أنكر عليه؟ قال: الخطأ والغلط ليس ممن يكتب حديثه، فقيل ليحيى: إن أحمد يقول: علىٌّ بن عاصم ليس بكذاب، فقال: لا والله ما كان علىٌّ عنده قط ثقة ولا حدث عنه بشىء فكيف صار اليوم عنده ثقة»؟ (٧/٣٤٧) فتأمل كيف كذبه وسئل عن سبب ذلك فقال الخطأ والغلط لكن لما كثر ذلك منه عند ابن معين تركه، والله أعلم.

وقال الشيخ المعلمى رحمه الله: قولهم «فلان يكذب أو كذاب»، قد يقصد بها الوهم ومخالفة الصواب ولذا عدها بعضهم من الجرح غير المفسر ولكن العبرة ببقية الأقوال فى الترجمة......فمثلاً قال ابن معين لأبى بدر شجاع بن الوليد السكونى: «يا كذاب»، وقد قال ابن أبى خيثمة عن ابن معين فى شجاع: «شجاع بن الوليد ثقة وثقه غير واحد ولكنه يهم ويغلط»، انظر «التنكيل» (ص ٤٩٥) ونحوه فى «الفوائد المجموعة» (ص ٤٤٨) وقد يقولون فلان كذاب على سبيل المزاح كما سيأتى إن شاء الله.

* * *

○ **قولهم: «فلان لا يُسأل عنه»:**

كثيراً ما يُستعمل هذا اللفظ فى المدح الرفيع بمعنى أن الراوى لا يحتاج إلى سؤال عنه فشهرته وفضله ونباهته تغنى عن التزكية، ومن كان بهذه المنزلة فعدالته أقوى ممن يُعدَّل بتزكية واحد أو اثنين قد يقع السهو فى كلامهما أو المحاباة، فمن ذلك ما جاء فى «النبلاء» أن جزرة سئل عن محمد بن يحيى الذهلى فقال: «ما فى الدنيا أحمق ممن يَسأل عنه» (١٢/٢٨٤) ولما سئل أبو حاتم عن يزيد بن هارون الواسطى قال: «ثقة إمام صدوق فى الحديث لا يسئل عن مثله» (٩/٢٩٥) «الجرح والتعديل».

وقد يقولون ذلك فيمن هو معروف بالفضل والتقوى والمروءة، لكن جاء

هذا اللفظ فى الجرح الشديد، فقد سئل ابن معين عن أبى مسعود الجرار فقال: «كذاب قد تخلى الله منه - أى تبرأ - لا يسأل عن مثل هذا ليس بثقة اسمه عبد الأعلى الجرار»، (١/٥٧) من «معرفة الرجال لابن معين رواية أبى العباس أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز»، وجاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة عقيل الجعدى قال أبو حاتم: «هو منكر الحديث ذاهب ويشبه أن يكون أعرابياً إذا روى عن الحسن البصرى قال: دخلت على سلمان الفارسى، فلا يحتاج إلى أن يسأل عنه» (٦/٢١٩)، وجاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الله بن عمرو أبى معمر المقعد البصرى قال ابن المدينى: «من ذكر محاسن عمرو بن عبيد ورفعه لا يسأل عنه - يعنى أبا معمر..... - ثم قال لا تحدثوا عن أبى معمر ولا نعمى عين» (١٠/٢٤) وجاء هذا اللفظ بمعنى الجهل بالراوى كما فى «تاريخ بغداد» ترجمة أحمد بن محمد بن أيوب راوى مغازى ابن إسحاق: «سئل عنه على بن المدينى وأحمد فلم يعرفاه وقالا: لا يسأل عنه، فإن كان لا بأس به حمل عنه» (٤/٣٩٤) والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان جبل»:**

الأصل فى هذا اللفظ أن الراوى من جبال الحفظ، والدارقطنى رحمه الله يستعمل هذا كثيراً فى هذا المعنى، لكن يَرِدُ هذا اللفظ أحياناً بمعنى أنه جبل فى العبادة والزهد، وإن كان ضعيفاً فى الحديث، وأيضاً يقصد بهذا اللفظ العبادة وإن كان الراوى ليس كغيره من المشاهير، كما قال إبراهيم الحربى فى القاسم بن سلام أبى عبيد الإمام: «كان أبو عبيد كأنه جبل نفخ فيه الروح يحسن كل شىء إلا الحديث صناعة أحمد ويحيى» (١٢/٤١٣) «تاريخ بغداد»، فأبو عبيد وإن لم يكن كأحمد ويحيى فى معرفة طرق الأحاديث وعلله إلا أنه ثقة فى نفسه بل قد قال فيه أحمد: أبو عبيد ممن يزداد كل يوم عندنا خيراً» (١٢/٤١٥) «تاريخ بغداد».

وقد وقفت على هذا اللفظ فى الجرح الشديد كما قال الذهبى فى «المغنى» ترجمة أحمد بن عبد الله بن خالد الجوبارى ويقال الجويبارى: «فى عصر شيوخ

الأئمة كذاب جبل» (٤٣/١) «المغنى»، وكلمة «جبل» فى «المغنى» مضبوطة بشدة على الموحدة والظاهر أنها تصحيف لأنى لم أجد بلداً بهذا الاسم يسكنها الجوبارى هذا فالظاهر ما قدمته، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان جائز الحديث»:**

كثيراً ما يقولون هذا على من فى حديثه لين ولكنهم مشّوا حديثه ولم يتركوه وجاز على ما فيه من الضعف، فقد قال الذهبى رحمه الله فى زياد بن مليك أبى سفينة: «شيخ مستور ما وُثّق ولا ضعّف فهو جائز الحديث» (٩٣/٢) «الميزان»، وقال عمرو بن على فى زمعة بن صالح: «وهو جائز الحديث مع الضعف الذى فيه» (١٠٨٤/٣) «الكامل»، وقول الذهبى فى «المغنى» فى ترجمة الربيع بن زياد الهمدانى: «عن التابعين له غرائب وهو جائز الحديث فيه لين» (٢٢٨/١) وفى «النبلاء» ترجمة صدقة بن عبد الله السمين قال الذهبى: «قلت: هو ممن يجوز حديثه ولا يحتج به» (٣١٦/٧) وقال أيضاً: «كان عنده حديث كثير ولم يكن بالمتقن» (٣١٧/٧) «النبلاء»، لكن العجلى صاحب «تاريخ الثقات» يكثر من استعمال هذا اللفظ مع قرنه بكلمة «ثقة» أو «صدوق» أو «لا بأس به»، كقوله فى حبان بن «صدوق جائز الحديث» (ص ١٠٥) وقوله فى فضيل بن مرزوق: «جائز الحديث ثقة» (ص ٣٨٤) ومع هذا فقد قال هذا اللفظ مع ذكره لضعف الراوى كما فى عبد الرحمن بن إسحاق بن سعد الواسطى قال: «ضعيف جائز الحديث يكتب حديثه» (ص ٢٨٨) وقال فى صالح بن حيان: «جائز الحديث يكتب حديثه وليس بالقوى وهو فى عداد الشيوخ» (٢٢٥)، وجاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة سماك بن حرب: «وقال العجلى»: جائز الحديث إلا أنه كان فى حديث عكرمة ربما وصل الشيء عن ابن عباس وربما قال قال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وإنما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس وكان سفيان الثورى يضعفه بعض الضعف وكان جائز الحديث لم يترك حديثه أحد» (٢١٦/٩)، وقال ابن معين فى قابوس بن أبى ظبيان الجنبى: «ثقة جائز الحديث»،

وقال مرة: «ضعيف الحديث» (٦/٢٠٧١)، «الكامل»، وفى «ميزان الاعتدال» قال الذهبى: «كان ابن معين شديد الحط عليه على أنه قد وثقه» (٣/٣٦٧) وظهر فى «تهذيب التهذيب» من كلام ابن معين أن ابن أبى ليلى جلده الحد (٨/٣٠٦) فلعل حط يحيى عليه بسبب ذلك، فالظاهر أن قولهم: «جائز الحديث» بمعنى أن الراوى ضعيف لكن لم يصل إلى حد الترك إلا إن ظهرت قرينة تدل على التوثيق فيعمل بها فى محلها، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان أدخل على المشايخ»:**

الأصل فى هذا الجرح الشديد من جهة العدالة، ولكن قد يقع هذا من العُبّاد الذين لا يضبطون الحديث فيقع منهم قلب الأسانيد على سبيل الغفلة والوهم لا على سبيل العمد، وأيضاً قد يفعل هذا بعض الأئمة لاختبار الرواة، وقد جاء فى «تذكرة الحفاظ» ترجمة أحمد بن منصور الشيرازى الحافظ الرحال أن الحاكم قال: «جمع هذا من الحديث ما لم يجمعه أحد وصار له من القبول بشيراز بحيث يضرب به المثل»، وقال الدارقطنى: «أدخل الشيرازى هذا بمصر على شيوخ أحاديث وأنا بمصر، وذكر يحيى بن مندة الحافظ أن الذى صنع هذا آخر اسمه أحمد بن منصور» (٣/١٠٠٩) «تذكرة الحفاظ»، والظاهر أن هذا الفعل إن كان من الشيرازى الحافظ فهو على سبيل الاختبار والامتحان، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان أصلح أو ألحق فى كتابه أو فى كتاب غيره».**

اعلم أن الراوى إذا روى حديثاً وخولف فيه وطلب منه الأصل فقد يكون الأصل رديئاً ويجد الناقد فيه أن الراوى قد ألحق فيه بعض الأحاديث أو أصلح فيه بعض الأسانيد والمتون ، ومن هنا يطعنون فى الراوى من جهة عدالته، لكن قد يفعل هذا الثقة المتقن لحديثه أو لحديث بعض المشايخ، ففى ترجمة عبد المجيد بن

عبد العزيز بن أبى رواد قال ابن معين: «كان أصلح كتب ابن علية عن ابن جريج، فقيل له: كان عبد المجيد بهذا المحل؟ فقال: كان عالماً بكتب ابن جريج إلا أنه لم يكن يبذل نفسه للحديث» (١٩٨٣/٥) «الكامل»، كذلك قد تذهب كتب المحدث فى حريق أو غرق أو تسرق فينسخ أحاديثه ومروياته من كتب أخرى عليها سماعه فمثل هذا لا يضره، لكن إذا كتبها من كتب ليس عليها سماعه فهذا يضره ما لم يكن ثبتاً، لأنه إذا كان ثبتاً يحمل على أنه يحفظ حديثه ثم قابل هذه النسخ بما يحفظ وتأكد من صحتها، أو علم أن هذه الكتب قوبلت على أصوله قبل ضياع أصوله وكانت مطابقة لها، وقد فصَّل القول فى ذلك الشيخ المعلمى رحمه الله تعالى فى «التنكيل» بما لا مزيد عليه، انظره فى ترجمة أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك أبى بكر القطيعى (ص ٢٩٧ - ٢٩٩) ثم فى ترجمة أحمد بن محمد بن يوسف بن دوست العلاف (ص ٤٠٧ - ٤٠٨) وترجمة أحمد بن سليمان النجاد (ص ٣٠٧) من كتاب «التنكيل».

* * *

○ **قولهم: «فلان يخطىء ويصر» أو «رجع عن بعض حديثه»:**

قال ابن مهدى رحمه الله: «قلت أو قيل لشعبة: من الذى تترك الرواية عنه؟ قال: إذا أكثر عن المعروفين ما لم يعرف من الرواية أو أكثر الغلط أو تمادى فى غلط مجتمع عليه فلم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه أو يتهم بكذب فأما سوى من وصفت فأروى عنهم». اهـ فالإصرار على الخطأ يؤدى إلى طرح رواية الراوى إذا كان ذلك على سبيل العناد أو كان الخطأ فاحشاً، لكن إذا أصر على خطئه أحد الأثبات المشاهير فلا يقدح هذا فى بقية حديثه لاسيما إن كان الخطأ ليس فاحشاً، فقد أصر مالك بن أنس إمام المتقين وكبير المتثبتين - كما قاله الحافظ ابن حجر - على قوله: عمر بن عثمان - بضم العين المهملة - فى حديث: «لا يرث الكافر المسلم»، والصواب عمرو بن عثمان - بفتح العين المهملة - ولم يقدح هذا فيه، وكذا ذكر الدارقطنى أن أبا حفص عمر بن شاهين صاحب كتاب

«الثقات» كان يصر على خطئه ويلج فيه وهو ثقة إمام، قال المعلمى رحمه الله فى كتابه «التنكيل»: «الخطأ الذى يضر الراوى الإصرار عليه هو ما يخشى أن تترتب عليه مفسدة ويكون الخطأ من المصرِّ نفسه، وذلك كمن يسمع حديثاً بسند صحيح فيغلط فيركب على ذلك السند متناً موضوعاً فينبهه أهل العلم فلا يرجع.... ثم ذكر أن الثبات على تغيير خفيف فى الاسم لا يضر بل يدل على عظم الأمانة وشدة التثبت وإذ لم يستحل أن يغير ما فى أصله وقد وقع هذا لمالك بن أنس.....» اهـ (ص٣٤). قلت: وقد يكون ثباته على ما فى أصله دليلاً على تثبته - كما قال المعلمى- وإلا اتهم بقبول التلقين، جاء فى «الضعفاء الكبير» للعقيلى ترجمة ثابت بن يزيد الأودى قال يحيى بن سعيد وسئل عنه كيف كان؟ قال: «وسط ثم قال إنما أتيته مرة فأملى علىَّ ثم لم أعد إليه ثم قال: إذا كان الشيخ إذا لقنته قبل فذاك بلاء وإذا ثبت على شيء واحد فلا بأس به» (١٧٥/١)، كما أنه ليس الثبات على القول محموداً فى كل الأحوال، فقد جاء فى «تاريخ بغداد» أن أبا داود الطيالسى حدث بحديث «النهى عن بيع الولاء وهبته» - وقد أخطأ فيه شعبة أحد رجال السند وجعل النهى عن القزع - فحدث به أبو داود الطيالسى فى المجلس فصاح به الناس: «يا أبا داود ليس هذا من حديثك هذا حديث شبابة، فقال أبو داود: فدعوه إذن فدعوه، قال أبو مسعود: قلت لأحمد فى خطأ أبى داود، قال: لا يعد لأبى داود خطأ إنما الخطأ إذا قيل له لم يعرفه وأما أبو داود قيل له فعرف، ليس هو خطأ» (٢٦/٩).

قال المعلمى رحمه الله: «ذكر الخطيب فى «الكفاية» ما يتعلق بخطأ الراوى وبعدم رجوعه، فذكروا أنه تُرَدُّ رواية من كان الغالب عليه الغلط ومن يغلط فى حديث مجتمع عليه فينكر عليه فلا يرجع، ومعلوم من تصرفاتهم ومقتضى أدلتهم أن هذا حكم الغلط الفاحش الذى تعظم مفسدته فلا يدخل ما كان من قبيل اللحن الذى لا يفسد المعنى ومن قبيل ما كان يقع من شعبة من الخطأ فى الأسماء وما كان يقع من وكيع وأشباه ذلك وكما وقع من مالك...» (٧١٣).

ومن تدبر هذه المسألة أعنى مسألة الإصرار على الخطأ علم أن رجوع

الراوى عن بعض رواياته يحتمل أنه رجع عن ذلك أمام الأئمة لكنه كذاب ويعود إلى التحديث بذلك مرة أخرى، ويحتمل أنه يقبل التلقين مع صلاحه وعبادته لكنه لا يميز، ويحتمل أنه علم بخطئه ورجع إلى الرشد والصواب، وقد يرجع احتياطاً بمعنى أنه يترك رواية هذا الحديث بالمرة لأنه لا يريد أن يخالف الأكثر ولا يريد أن يصلح ما وجده فى أصله لقول غيره، وهذا من ورع بعض المحدثين وسماحتهم فى الحديث كما سيأتى إن شاء الله، وفى المقابل قد يكون المصر على خطئه كذاباً مستهزءاً بمن ينكر عليه كما يفعل ذلك سقطة القصاص وقليلو الحياء منهم، وقد يصر على قوله الثقةُ ثقةً بحفظه وبكتابه كما فعل مالك، وقد يصر على خطئه من يخاف أن يطعن بأنه يقبل التلقين، فالأمر يحتاج فى كل ذلك إلى تأمل إصرار المصر ورجوع من رجع على أى جهة كان ذلك، والله أعلم.

* * *

○ **«وصفهم للراوى بأنه ينام فى المجلس والشيخ يقرأ»:**

معلوم أن الراوى مطالب بالإتقان فى التحمل والأداء، ونوم الطالب والشيخ يقرأ يكون سبباً لطعن الأئمة فيه غالباً، وهذا يدل على أن أحاديث هذا المجلس لم يتقنها عن شيخه، لكن وقع هذا من بعض الأئمة المشاهير ولم يقدح فيهم، فقد جاء فى «تهذيب التهذيب» أن عبد الله بن وهب كان سيء الأخذ ومع ذلك فقد مدح أحمد حديثه فقال: «صحيح الحديث يفصل السماع من العرض والحديث من الحديث ما أصح حديثه وأثبته، فقيل له: إنه كان يسيء الأخذ، قال: قد كان ولكن إذا نظرت فى حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً» (٦/٧٢)، وفى «الكامل» أن سعيد بن منصور قال: «رأيت ابن وهب بمجلس ابن عيينة، وسفيان بن عيينة يحدث الناس وابن وهب نائم....ومع ذلك قال ابن عدى: وعبد الله بن وهب من أجلة الناس ومن ثقاتهم وحديث الحجاز ومصر وما وَالَى تلك البلاد يدور على رواية ابن وهب وجمع لهم مسندهم ومقطوعهم....ثم ذكر تفرده عن بعض المشايخ ثم قال: ومن يكون له من الأصناف مثل ما ذكرته استغنى أن يذكر له شيء ولا أعلم له حديثاً منكراً إذا حدث عنه ثقة من الثقات»، انظر

(١٥١٨/٤ - ١٥٢١)، وجاء فى «ثقات ابن حبان» ترجمة إبراهيم بن بشار الرمادى: «كان متقناً صاحَبَ ابنَ عيينة سنين كثيرة وسمع أحاديثه مراراً، ومن زعم أنه كان ينام فى مجلس ابن عيينة فقد صدق، وليس هذا مما يجرح مثله فى الحديث، وذاك أنه سمع ابن عيينة مراراً، والقائل بهذا رآه ينام فى المجلس حيث كان يجيىء إلى سفيان ويحضر مجلسه للاستئناس، فنوم الإنسان عند سماع شيء قد سمعه مراراً ليس مما يقدح فيه واحد» (٧٢/٨ - ٧٣)، وجاء فى «التنكيل» للمعلمى رحمه ترجمة إبراهيم بن سعيد الجوهرى: «وهو من شيوخ مسلم فى «صحيحه» ومن كبار الحفاظ كتب فأكثر وهو القائل: كل حديث لم يكن عندى من مائة وجه فأنا فيه يتيم، وكان من عادة المكثرين أن يترددوا إلى كبار الشيوخ ليسمعوا منهم، فربما جاء أحدهم إلى شيخ قد سمع منه الكثير يرجو أن يسمع منه ما لم يسمعه من قبل فيتفق أن يشرع الشيخ ويحدث بجزء قد كان ذاك المكثر سمعه منه قبل ذلك فلا يعتنى باستماعه ثانيا أو ثالثا لأنه يرى ذلك تحصيل حاصل...»اهـ.

* * *

○ ونحو ذلك وصفهم للراوى: «بأنه يكتب فى المجلس والشيخ يقرأ»:

فإن ذلك لا يضر الثقات المشاهير أهل الفهم والحفظ والذكاء والله أعلم.

* * *

○ وصفهم للراوى: «بأنه يحدث من كتاب غيره»:

اشترطوا فى الراوى أن يكون ضابطاً لحديثه، فإن حدث من حفظه اشترطوا أن يكون متقناً لما سمع، وإن حدث من كتابه اشترطوا أن يكون ضابطاً له محافظاً عليه، وكون الراوى يحدث من كتاب غيره فإن هذا يدل على تهاونه، لأنه يحدث بهذه الأحاديث وينسبها لنفسه مع أن هذه الأحاديث ليست فى كتابه، فقد يكون ما فى كتاب غيره مخالفاً لما فى حديثه، وقد يكون الغير هذا ضعيفاً

والمحدث ثقة، لكن قد تحدث بعض الحالات التى يضطر الراوى من أجلها أن ينظر فى كتاب غيره ساعة التحديث، كأن تضيع كتبه أو تحرق أو تغرق والأمر يحتاج إلى تفصيل: فإن كان الذى يحدث من كتاب غيره ليس من أهل الحفظ والإتقان دل ذلك على ضعفه فى الرواية أو فى رواية هذه الأحاديث، أما إن كان من الحفاظ المشاهير فلا يضره لأنه يستطيع أن يميز بين حديثه وحديث غيره، وأيضاً إذا كان ثقة عدلاً وحدث من كتاب غيره وقال: هذا حديثى فيحمل على أنه تأكد من أن هذا الجزء قد سمعه مع صاحبه من شيخ واحد، ويكون هذا غالباً بين الذين اشتركوا فى الطلب أو قابلوا كتبهم ببعضهم، جاء فى «النبلاء» ترجمة هدبة بن خالد القيسى قال عباس بن عبد العظيم: «هى كتب أمية بن خالد» - يعنى الذى[1] يحدث بها هدبة - قال الذهبى رحمه الله: قلت: رافق أخاه فى الطلب وتشاركا فى ضبط الكتب فساغ له أن يروى من كتب أخيه» (١١/٩٨-٩٩).

* * *

○ **ووصفهم للراوى: «بأنه يحدث من غير أصل أو يقرأ من كل كتاب»:**

هذا لا يضر إلا سيء الحفظ، فقد قال الخطيب فى «تاريخه»: «بندار وإن كان يقرأ من كل كتاب كان يحفظ حديثه»، (٢/١٠٤)، وفى «النبلاء» ترجمة الوراق الإمام المحدث أبى بكر محمد بن إسماعيل المستملى، قال عبد الله الأزهرى: «حافظ لين فى الرواية يحدث من غير أصل»، قال الذهبى رحمه الله: «قلت: التحديث من غير أصل قد عم وطم فنرجو أن يكون واسعاً بانضمامه إلى الإجازة» (١٦/٣٨٩).

* * *

---

(١) كذا بالمطبوعة والله أعلم.

○ «وصفهم للراوى بأنه يجمع فى الأسانيد أو يجمل»:

«وجَمَل الشيء: جمعه»، كما فى «لسان العرب» (١٢٧/١١)، وهذا معناه أن الراوى يقول: حدثنا فلان وفلان وفلان، فإذا كان الراوى ليس بضابط فانه يُشبَّه عليه، فاذا أراد أن يحدث لم يتأكد من اسم شيخه جمع عدة مشايخ احتياطاً، وهذا بلا شك يقدح فى رواية الراوى لأنه يحتمل أنه ما أخذ الحديث إلا عن أحد هؤلاء وهو ضعيف، أو أن ألفاظهم تختلف وجمعها كلها فى سياق واحد، ولذا تجد بعض الأئمة يطعن فى بعض الرواة بسبب ذلك، كما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة عطاء بن السائب، قال شعبة: «حدثنا عطاء بن السائب وكان نسيّاً»، وقال الحربى فى «العلل»: «بلغنى أن شعبة قال: إذا حدث عن رجل واحد فهو ثقة وإذا جمع فاتقه» (٢٠٥/٧ ، ٢٠٧)، وينظر فى صحة السند إلى شعبة، وفى «ضعفاء العقيلى» ترجمة محمد بن عمر بن واقد الواقدى قال أحمد: «كان الواقدى بعث إلى المنبهى يستعير كتبه يدخلها فى كتبه وكنا نرى أن عنده كتباً من كتب الزهرى فكان يجمل – وربما قال يجمع – يقول فلان وفلان عن الزهرى حديث نبهان عن معمر، والحديث لم يروه معمر إنما هو حديث يونس رواه عبد الرزاق عن يونس، كان يجمل الحديث ليس هو من حديث معمر....» وقال مرة: «ما أشك فى الواقدى أنه كان يقلبها» (١٠٧/٤ – ١٠٨)، وفى «تاريخ بغداد» قال إبراهيم الحربى: «ومما أنكره عليه أحمد جمعه الأسانيد ومجيئه بالمتن واحداً....» (١٥/٣).

أما إذا جمع الأسانيد ثقة حافظ يقظ فلا يضر، جاء فى شرح «علل الترمذى» للحافظ ابن رجب الحنبلى رحمه الله فى الكلام على من ضُعِّف حديثه إذا جمع الشيوخ دون ما إذا أفردهم: قال أبو يعلى الخليلى فى كتاب «الإرشاد»: «ذاكرت بعض الحفاظ قلت: لِمَ لمْ يدخل البخارى حماد بن سلمة فى «الصحيح»؟ قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس يقول حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب عن أنس وربما يخالف فى بعض ذلك، فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه وهو يجمع بين أسانيد فيقول أخبرنا مالك وعمرو بن الحارث

والأوزاعى ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ»، قال ابن رجب: «ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة وساق الحديث سياقة واحدة فالظاهر أن لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم كما كان الزهرى يجمع بين شيوخ له فى حديث الإفك وغيره، وكان الجمع بين الشيوخ ينكر على الواقدى وغيره ممن لا يضبط هذا، وكذلك أنكر يحيى بن معين على عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمرى أنه كان يحدث عن أبيه وعمه ويقول مثلاً بمثل وسواء بسواء واستدل بذلك على ضعفه وعدم ضبطه.....ومن هؤلاء من كان يجمع بين المشايخ لاختلاطه وهو لا يشعر كما قيل عن عطاء بن السائب أنه كان يأتى بذلك على وجه التوهم وكذلك قيل فى أبى بكر بن أبى مريم». اهـ (ص ٣٥٩ – ٣٦٠).

قلت: وممن يجمع بين الأسانيد أو بين المشايخ ولم يضره ذلك الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله فى «صحيحه»، فقد قال رحمه الله: حدثنا منجاب بن الحارث التميمى وسهل بن عثمان وعبد الله بن عامر بن زرارة الحضرمى وسويد بن سعيد والوليد بن شجاع، قال سهل ومنجاب «أخبرنا» وقال الآخرون «حدثنا» على بن مسهر عن الأعمش.....وساق الإسناد إلى عبد الله بن مسعود لما نزلت آية: «ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا....الآية (١٦/١٤) من «صحيح مسلم مع النووى»، فتأمل كيف ميَّز الإمام مسلم بين من قال «أخبرنا» ومن قال «حدثنا»، فلله دره، والحديث فى فضائل ابن مسعود وأمه رضى الله عنهما.

* * *

○ قول أحدهم: «ناظرت فلاناً بحديث فلان فلم يعرف منه حرفاً»:

هذا يدل على أنه ليس بشيء فى حديث هذا الشيخ من جهة حفظه، أما إذا كان للراوى كتاب صحيح عن شيخه هذا فلا يضره، وكذا كل من وصف بأنه ضعيف الحفظ لا يضره إلا إن حدث من حفظه، أما إن كان صاحب كتاب

فلا، جاء فى «مقدمة فتح البارى» ترجمة عبد الواحد بن زياد العبدى: «أشار يحيى القطان إلى لينه»، فروى ابن المدينى عنه أنه قال: «ما رأيته طلب حديثاً قط وكنت أذاكره بحديث الأعمش فلا يعرف منه حرفاً»، قال الحافظ: «قلت: وهذا غير قادح لأنه كان صاحب كتاب....» اهـ (ص ٤٢٢).

○ وقريب من ذلك قولهم: «كان فلان لا يضبط عن فلان»:

فهذا اللفظ يدل على أن حديث الراوى عن شيخه هذا فيه ضعف ولين، ولكن قد يكون هذا نفياً للكمال كما سبق عند الكلام على قولهم: «فلان ليس من أصحاب الحديث»، وجاء فى «مقدمة الفتح» ترجمة عفان بن مسلم: «ذكره ابن عدى فى «الكامل» لقول سليمان بن حرب: ما كان عفان يضبط عن شعبة، وقد قال أبو عمرو الحوضى: رأيت شعبة أقام عفان من مجلسه مراراً من كثرة ما يكرر» قال الحافظ ابن حجر: قلت: «فهذا على تثبته فى تحمله وكأن قول سليمان أنه كان لا يضبط عن شعبة بالنسبة إلى أقرانه الذين يحفظون بسرعة....» (ص ٤٢٥).

* * *

○ **قولهم: «فلان شيطان»:**

الظاهر من هذا الجرحُ فإنهم يقولون ذلك على الكذابين وعلى الزنادقة والمبتدعة كما قال ابن المبارك فى جهم بن صفوان كما فى «النبلاء»:

عجبت لشيطان أتى الناس داعيا إلى النار وانشق اسمه من جهنم

وفى «النبلاء» أيضاً ترجمة منصور بن عمار الواعظ البليغ قال أبو حاتم: صاحب مواعظ ليس بالقوى»، وقال أبو بكر بن أبى شيبة: «كنا عند ابن عيينة فسأله منصور عن القرآن فزبره وأشار إليه بعكازه، فقيل: يا أبا محمد إنه عابد، فقال: ما أراه إلا شيطاناً..... وقيل لمنصور: تتكلم بهذا الكلام ونرى منك أشياء؟ فقال: احسبونى درة على كناسة» (٩/٩٤)، وفى «تاريخ بغداد» ترجمة محمد بن ميسر أبى سعد الجعفى الصاغانى قال أبو زكريا: «قد رأيت أبا سعد الأعمى

الصاغانى صاحب ابن أبى رواد ليس هو بشىء»، وقال فى موضع آخر: «جهمى خبيث عدو الله قد كتبت عنه حديثاً كثيراً....» وقال مرة: «كان مكفوفاً وكان جهيماً وليس هو بشىء كان شيطاناً من الشياطين» (٢٨٢/٣).

وقد يقال هذا اللفظ على أهل الرأى كما فى الكامل لابن عدى (٢٤٧٥/٧).

لكن هذا اللفظ قد يذكرونه على سبيل المدح الرفيع، كما جاء فى «النبلاء» ترجمة يحيى بن سعيد القطان قال ابن مهدى: «لما قدم الثورى البصرة قال: يا عبد الرحمن جئنى بإنسان أذاكره، فأتيته بيحيى بن سعيد فذاكره، فلما خرج قال: قلت لك: جئنى بإنسان جئتنى بشيطان» – يعنى بهره حفظه – (١٧٧/٩). وقد سبق قول ابن معين فى الأثرم: «كأن أحد أبويه جنى» – لشدة حفظه –.

* * *

○ «وصفهم للراوى بأنه صاحب أحد المشايخ»:

الظاهر من هذا أن المصحوب هو الشيخ، لكن جاء عن أبى حاتم عكس ذلك كما فى ترجمة عبد الله بن أبى سليمان أبى أيوب مولى عثمان بن عفان، قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عنه فقال: كان من أكابر أصحاب حماد بن سلمة، قلت: أيش حاله؟ فقال: شيخ»، فقال المعلمى: «يعنى من مشايخ حماد بن سلمة كما فى «تهذيب التهذيب»، والمؤلف يستعمل هذا كثيراً يقول: «صاحب فلان» أى شيخه» (٧٦/٥) «الجرح والتعديل».

وقد يقال: «فلان من أصحاب فلان» مثلاً بمعنى أنه انتحل مذهبه وأخذ بأقواله لا أنه أدركه وصحبه، كما فى ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق الضبى القاضى فى «تاريخ بغداد» (٢٦١/١٠)، ومعرفة ذلك مهم جداً من أجل الحكم باتصال السند أو انقطاعه والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان من أهل الصدق»:**

هذا اللفظ الظاهر منه المدح الرفيع وأنه من المشهورين بالعدالة والصدق فى الرواية، لكن يأتى أيضاً فيمن هو سيىء الحفظ ومن يقع فى حديثه المناكير من جهة قلة ضبطه لا من جهة أنه تعمد متناً أو إسناداً، فقد قال ابن عدى فى حسان بن إبراهيم الكرمانى: «حدث بإفرادات كثيرة وهو من أهل الصدق إلا أنه يغلط»، وفى «تهذيب التهذيب» قال عمرو بن على فى أبى جعفر الرازى: «فيه ضعف وهو من أهل الصدق سيىء الحفظ» (٥٧/١٢)، وفى «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الله بن عبد الله بن أويس قال عمرو بن على: «فيه ضعف وهو عندهم من أهل الصدق» (١٠/ ٧ – ٨) وقال فى عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: «ضعيف الحديث حدث عن مكحول أحاديث مناكير وهو عندهم من أهل الصدق» (٢١٢/١٠) «تاريخ بغداد». وقال زكريا بن يحيى الساجى فى على بن عاصم بن صهيل الصديقى: «كان من أهل الصدق ليس بالقوى فى الحديث» (٤٥٢/١١) «تاريخ بغداد».

* * *

○ **قولهم فى أحد الرواة: «لم يسمع من فلان»:**

الظاهر من هذا أن الراوى لم يسمع من شيخه وروايته عنه مرسلة غير متصلة، لكنهم أحياناً قد يقصدون بذلك نفى السماع فقط دون نفى العرض أو الإجازة، وفى مثل ذلك فرواية الراوى عن شيخه متصلة لكن ليست من الدرجة العليا فى التحمل، كما جاء فى «النبلاء» ترجمة الماجشون عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة : «روى أحمد بن سنان عن عبد الرحمن قال: قال بشر بن السرعه لم يسمع ابن أبى ذئب ولا الماجشون من الزهرى قال ابن سنان: «معناه عندى أنه عرض» (٣١١/٧)، وفى «جامع التحصيل» للعلائى ترجمة بشير بن نهيك: حكى الترمذى فى «العلل» عن البخارى أنه قال: «بشير بن نهيك لا أرى له سماعاً من أبى هريرة، وقد احتج هو ومسلم فى كتابيهما بروايته عن أبى هريرة،

والجمع بين ذلك أن وكيعاً روى عن عمران بن حدير عن أبى مجلز عن بشير بن نهيك قال: أتيت أبا هريرة بكتاب، فقلت له هذا حديث أرويه عنك؟ قال: نعم؟ والإجازة أحد أنواع التحمل فاحتج به الشيخان لذلك، وما ذكره الترمذى ليس فيه إلا نفى السماع فلا تناقض». اهـ (ص ١١٨) وفى مطبوعة عالم الكتب (ص ١٥٠).

○ أما قولهم: «فلان سماعه من فلان ليس بذاك» فإما لأنه استصغر فيه وكان صغيراً عند سماعه منه، كما قاله صالح جزرة فى سماع إبراهيم بن سعد من الزهرى (٨/٣٠٦) «النبلاء»، وإما لتساهل الطالب وتهاونه فى السماع كنومه وقت السماع أو انشغاله، وإما لأنه وجادة أو نحوها، أو لأنه سمع من الشيخ فى زمن تغيره والله أعلم.

○ وأما إذا قالوا: «فلان روايته عن فلان ليست بذاك» فالظاهر لى أنهم يعنون أن رواية الطالب عن شيخه وجادة أو غير ذلك مما تكلم فيه من طرق التحمل ولا أرى لها وجهاً غير ذلك والله أعلم.

* * *

○ قول أحدهم: «فلان لم يحدث»:

الأصل فى هذا نفى اشتغال الراوى بالتحديث فإما أنه لم يشتغل بالحديث بالمرة لا طلباً ولا رواية وإما أنه طلب الحديث لكنه امتنع عن التحديث، غير أن هذا اللفظ قد يقال فيمن يحدث الطلبة لكنه ليس مكثراً كغيره من الرواة، كما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة مقاتل بن صالح المطرز، قال ابن المنادى: «كان من المبرزين فى الصلاح ولم يحدث»، قال الخطيب: «قلت: معنى قول ابن المنادى «إنه لم يحدث» أى لم يتسع فى رواية الحديث» (١٣/١٧٠).

* * *

○ **قول أحدهم: «لو كان لى سلطان لضربت فلاناً»:**

هذا اللفظ يستعمله الأئمة فى الكذابين والمبتدعة والمغفلين الذين لم يصونوا أنفسهم من التحديث فوقعت المناكير والبواطيل فى حديثهم، لكن جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة هارون بن موسى القارىء النحوى الأعور وهو ممن رمى بالقدر قال أبو داود: «ثقة ولو كان لى عليه سلطان لضربته» - وفى الحاشية: «ولعله يريد لأنه ترك التحديث واشتغل بعلم النحو أو لأنه قدرى» (٥/١٤)، فإن كان ذلك لترك التحديث فهى حالة أخرى وإلا فاللفظ على بابه، والله أعلم.

* * *

○ **إذا سئل أحدهم عن راو هل يروى عنه؟ فقال المسئول: لا»:**

كثيراً ما يَرِدُ هذا اللفظ على سبيل الجرح بمعنى أن الراوى ليس أهلاً للرواية عنه كما سبق فى المرتبة الرابعة من مراتب التجريح، لكن قد يرد هذا اللفظ فى حالة أخرى ويقصد به أن المسئول عنه ليست له رواية، كما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعى الأشتر قال مهنا: «سألت أحمد عن الأشتر يروى عنه الحديث؟ قال: لا»، قال الحافظ ابن حجر: «ولم يرد أحمد بذلك تضعيفه إنما نفى أن تكون له رواية» (١٠/١٢) بل إن أبا حاتم يقول فى بعض من يسأل عنهم: «لا يروى عنه» مع وصفه لهم بالصحبة، انظر ترجمة رافع بن عنجرة، ورافع بن المعلى الأنصارى، ورافع بن مالك الزرقى (٣/٤٨٠) «الجرح والتعديل».

* * *

○ **قول أحدهم فى الراوى: «لا أعلم إلا خيراً أو ما رأيت إلا خيراً»:**

هذا اللفظ كان المتبادر لى أولاً منه أنه من عبارات الشواهد والمتابعات وأن قائله لم يجزم بتعديل المقول فيه، لكن لما تتبعت هذا اللفظ وتتبعت كثيراً من استعمال الأئمة له فوجدتهم يستعملونه بمعنى «ثقة» وأيضاً بمعنى «لا بأس

به» وأحياناً فى الشواهد والمتابعات بمعنى أن الراوى صاحب سنة أو صاحب صلاة ولو ذكرت ما بين يدى الآن من تراجم لطال الكلام ولكن أكتفى بذكر بعض التراجم التى تدل على التوثيق سواء كان بمعنى «ثقة» أو بمعنى «لا بأس به»:

جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة عثمان بن محمد بن أبى شيبة قال الأثرم: «قلت لأبى عبد الله: ابن أبى شيبة أعنى أبا بكر أخا هذا ماتقول فيه؟ فقال: ما علمت إلا خيراً، وكأنه أنكر المسألة عنه، قلت لأبى عبد الله فأخوه عثمان؟ قال: وأخوه عثمان ما علمت إلا خيراً وأثنى عليه» (١٥٠/٧)، وقد سأل أبو زرعة الدمشقى دحيماً ما تقول فى على بن حوشب الفزارى؟ فقال: «لا بأس به، قال أبو زرعة: و لم لا تقول ثقة ولا نعلم إلا خيراً قال: قد قلت لك إنه ثقة» (٣١٥/٧) «تهذيب التهذيب»، فتأمل قول أبى زرعة وأنه أعلى من قول دحيم «ليس به بأس» ولذا سأله.

وجاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة إسماعيل بن جعفر بن أبى كثير الأنصارى، قال عبد الله بن أحمد: «سألت أبى عن إسماعيل بن جعفر فقال: لا أعلم إلا خيراً، قلت: ثقة؟ قال: نعم» (١٦٣/٢)، وفى ترجمة ربيع بن نافع أبى توبة، ذكره أحمد وأثنى عليه وقال: «لا أعلم إلا خيراً» وقال أبو حاتم: «ثقة صدوق حجة» (٤٧٠/٣ – ٤٧١)، وقال أبو حاتم فى سليمان بن عبيد الله بن أبى سليمان: «ما رأينا إلا خيراً صدوق» (١٢٧/٤)، وقال أحمد فى عبد الرحمن بن السراج: «ثقة لا أعلم إلا خيراً» (٣٠٦/٥) وقال أحمد فى علباء بن أحمر اليشكرى: «لا بأس به ما أعلم إلا خيراً، ووثقه ابن معين وأبو زرعة» (٢٨/٧) وقال أحمد فى محمد بن شعيب بن شابور: «ما أرى به بأساً ما علمت إلا خيراً» (٢٨٦/٧)، وجاء فى «النبلاء» أن أحمد قال فى الشافعى: «والله ما رأينا إلا خيراً» (٥٨/١٠)، وقال الدارقطنى فى محمد بن الحسن بن هارون: «لا بأس به ما علمت إلا خيراً» (ص ١١٤) من «سؤالات السهمى»، وسئل أحمد عن الوليد بن القاسم الهمدانى؟ فقال: «ثقة كتبنا عنه وكان جاراً ليعلى بن عبيد فسألت يعلى عنه فقال: نِعم الرجل من خمسين سنة ما رأينا إلا خيراً» (٤٣٩/٩) «النبلاء»، وفى «تاريخ بغداد» ترجمة

إسحاق بن إسماعيل الطالقانى اليتيم قال المروذى: «سئل أبو عبد الله عنه فقال: لا أعلم إلا خيراً، قلت: إنهم يذكرون أنه كان صغيراً قال: قد يكون صغيراً ويضبط (٦/٣٣٥) فتأمل هذه التراجم تجد أن هذا اللفظ يتضمن العدالة والضبط، والظاهر أن معناه: أننا لا نعلم عن الراوى غير الثقة فى الرواية و لم يظهر منه ما يخالف ذلك، ومعلوم أن الأحكام تجرى على الظاهر حتى يظهر خلاف ذلك فيعمل بأقوى البينتين، والله أعلم.

ومن التراجم التى تدل على أن هذا اللفظ يطلق مع قلة الضبط، قول الدارقطنى فى بنان بن أحمد بن علوية القطان: «لا بأس به ما علمت إلا خيراً كان شيخاً صالحاً فيه غفلة» (١٠٠/٧) «تاريخ بغداد»، إذا علمت هذا فالظاهر أن هذا اللفظ يكون بمنزلة «لا بأس به» على أقل أحواله، وقد يكون بمنزلة «ثقة» إذا ظهرت قرينة تدل على ذلك، وقد ينزل إلى مراتب الشواهد والمتابعات إذا ظهرت قرينة تدل على ذلك والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان ممن يجمع حديثه»:**

هذا اللفظ ورد فى حالتين: الحالة الأولى: إذا كان الراوى ممن يكتب حديثه ولا يهدر وإن لم يكن فى منزلة من يحتج به، والحالة الثانية: إذا كان الراوى ثقة وحديثه يجمع عالياً ونازلاً، فأمثلة التراجم التى تدل على أن هذا اللفظ يطلق فيمن يحتج به عند قائل ذلك، ما جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة عبد الواحد بن أبى عون الأويسى، قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عنه فقال: من ثقات أصحاب الزهرى ممن يجمع حديثه» (٦/٢٣)، وقول الدارقطنى فى الأفطس واسمه سالم: «ثقة يجمع حديثه» (ص ٢١٩) «سؤالات الحاكم للدارقطنى»، وسئل عبد الله بن العلاء بن زبر (ص ٢٣١) وجاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة بسام ابن عبد الله الصيرفى، وثقه بعضهم وقال الحاكم فى «المستدرك»: «هو من ثقات الكوفيين ممن يجمع حديثه و لم يخرجاه» (١/٤٣٥) وفى بهز بن حكيم قال الحاكم أيضاً: «كان

من الثقات ممن يجمع حديثه وإنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده لأنها شاذة لا متابع له عليها» (١/٤٩٨) «تهذيب التهذيب».

ومن أمثلة التراجم التى تدل على الحالة الأولى: ما جاء فى «الكامل» ترجمة زياد بن أبى زياد الجصاص قال ابن عدى: «لم نجد له حديثاً منكراً جداً فأذكره وأحاديثه يحمل بعضها بعضاً وهو فى جملة من يجمع ويكتب حديثه» (٣/١٠٤٦)، ونحوه فى زكرياء بن يحيى ويقال ابن حكيم الحبطى (٣/١٠٦٩)، وفى سعيد بن المرزبان أبى سعد البقال قال ابن عدى: «هو فى جملة ضعفاء الكوفة الذى يجمع حديثهم ولا يترك» (٣/١٢٢٢)، وكذا فى منصور بن دينار قال ابن عدى: «وهو مع ضعفه ممن يجمع حديثه وقد روى عنه قوم ثقات» (٦/٢٣٨٨) وكذا فى مطر بن طهمان الوراق قال: «وهو مع ضعفه يجمع حديثه ويكتب» (٦/٢٣٩٣)، فالظاهر من معنى هذا اللفظ أنه كما استعمله ابن عدى رحمه الله، فإن ورد فى غير ذلك فيعمل بالقرينة فى محلها، وكون الراوى يكتب حديثه عالياً ونازلاً لا يلزم من ذلك أن يكون ثقة ولابد، فهذا أحمد بن حنبل رحمه الله كان يتتبع حديث محمد بن إسحاق صاحب المغازى عالياً ونازلاً ومع ذلك صرح بأنه لم يحتج به، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان يعتبر به أو يعتبر بحديثه»:**

معلوم أن هذا اللفظ من ألفاظ الشواهد والمتابعات وأن الراوى يكتب حديثه للاعتبار، لكن ابن حبان رحمه الله فى كتابه «الثقات» «والمجروحين» يستعمل هذا اللفظ كثيراً جداً بمعنى أن الراوى حديثه يعتمد ويحتج به ويذكر ذلك مقيِّداً له برواية بعض الراوة عن الشيخ المترجَم له أو برواية المترجَم له عن بعض شيوخه، وقد جمعت فى ذلك تراجم كثيرة أذكر قليلاً منها وهى تدل على ما سواها، فقد جاء فى «ثقات ابن حبان» ترجمة عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب: «روى عنه مالك وابن الهادى والناس ربما أخطأ يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه»

(١٨٥/٥)، وفى ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن عرق اليحصبى، قال: «لا يحتج بحديثه ما كان من رواية إسماعيل بن عياش وبقية بن الوليد ويحيى بن سعيد العطار وذويهم بل يعتبر من حديثه ما رواه الثقات عنه» (٣٧٧/٥)، ولما ذكر ابن حبان فى عمران بن عبد المعافرى - الذى تفرد بالرواية عنه عبد الرحمن بن زياد الإفريقي - : أنه يعتبر حديثه من غير رواية الإفريقى عنه، قال الحافظ ابن حجر: «فكأنه لم يوثقه لأنه ليس له راو غير الإفريقى» (١٣٤/٨) «تهذيب التهذيب»، فتأمل فهم الحافظ ابن حجر لكلام ابن حبان وكيف عده توثيقاً من ابن حبان.

ومن ذلك قول ابن حبان فى قطن بن إبراهيم: «يخطىء أحياناً يعتبر حديثه إذا حدث من كتابه» (٢٢/٩) إلا أن ابن حبان رحمه الله قد يستعمل هذا اللفظ على بابه كما جاء فى «الثقات» ترجمة سعيد بن أبى عروبة: «كان قد اختلط وأُحب ألا يحتج إلا بما روى عنه القدماء قبل اختلاطه مثل ابن المبارك ويزيد بن زريع وذويهما ويعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بها» (٣٦٠/٦)، فقول ابن حبان فى الراوى «يعتبر حديثه إذا كان فوقه ثقة» أو «إذا حدث عن الثقات» أو «إذا كان دونه ثقة» أو «إذا روى عنه الثقات أو روى هو عن الثقات».....إلخ. الظاهر منه أنه بمعنى يعتمد حديثه ويحتج به، لأنه ذكر الراوى هذا فى كتابه «الثقات» وشرط أن من ذكره فهو ثقة أو صدوق يحتج به إذا تعرى عن خصال خمس ذكرها رحمه الله فى مقدمة كتابه، نعم لم يوف بذلك ونوزع فى كثير من المواضع كما سأبينه إن شاء الله تعالى فى القسم الثالث من هذا الكتاب عند الكلام على شروط الأئمة فى كتبهم ومدى الوفاء بذلك.

ووقفت أيضاً على معنى آخر يستعمل فيه ابن حبان هذا اللفظ، فقد يقصد أن حديث الراوى يسبره الناقد ويتبحره ليعرف النكارة التى فيه من قِبَله أو من قِبَل تلامذة الراوى أو شيوخه، كما فى سليم بن عثمان أبى عثمان الطائى: روى عنه سليمان بن سلمة الخبائرى الأعاجيب الكثيرة قال - أى ابن حبان رحمه الله تعالى -: «ولست أعرفه بعدالة ولا جرح ولا له راو غير سليمان، وسليمان ليس بشىء، فإن وجد له راو غير سليمان بن سلمة اعتبر حديثه ويلزق به ما يتأهله من جرح

وعدالة» (٦/٤١٥) «الثقات»، وفى قرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل، قال يزيد بن الصمت: «أعلم الناس بالزهرى قرة بن عبد الرحمن»، قال ابن حبان رحمه الله: «هذا الذى قاله يزيد ليس بشىء يحكم به على الإطلاق، وكيف يكون قرة بن عبد الرحمن أعلم الناس بالزهرى وكل شىء روى عنه لا يكون ستين حديثاً؟ بل أتقن الناس فى الزهرى مالك ومعمر والزبيدى ويونس وعقيل وابن عيينة هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان والضبط والمذاكرة بهم يعتبر حديث الزهرى إذا خالف بعض أصحاب الزهرى بعضاً فى شىء يرويه» (٧/٣٤٣) «الثقات»، وهناك تراجم أخرى فخلاصة الأمر أن قولهم: «فلان يعتبر بحديثه» من مراتب الشواهد إلا أن ابن حبان يستعمل هذا على ثلاثة وجوه: الأول: حاله كحال غيره من العلماء فى إطلاق هذا اللفظ فيمن يصلح حديثه فى الشواهد والمتابعات، الثانى: الاعتماد والاحتجاج برواية الراوى، الثالث: اختبار حديث الراوى وجمعه عن كل مشايخه والحكم عليه بما يستحق جرحاً أو تعديلاً. والذى يلزم الباحث أن يكون يقظاً فى مثل هذه الأمور، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان جيد المعرفة»:**

ذكر الذهبى هذا اللفظ فى مرتبة من قيل فيه «صدوق ولا بأس به» وتعقبه السخاوى، وصنيع السخاوى رحمه الله يشير إلى أن هذا اللفظ أرفع من منزلة «صدوق»، وما ذاك إلا لأن من وصف بهذا فالظاهر منه أنه جيد المعرفة فى العلل وطرق الأحاديث ومعرفة صحيحها من سقيمها وهذا مع وجود العدالة من أعلى مراتب التعديل، لكن قد يطلقون هذا اللفظ أو نحوه ويقصدون أن الراوى جيد المعرفة فى الشعر أو الأنساب أو التاريخ كما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة أحمد بن بشير القرشى المخزومى قال ابن نمير: «كان صدوقاً حسن المعرفة بأيام الناس......» (١/١٨)، وقد تكلم بعضهم بتضعيفه، والله أعلم.

* * *

○ **قول أحدهم: «ما رأيت أصح حديثاً من فلان ولا أصح رجالاً»:**

هذا اللفظ يطلق ويراد به التعديل لأن من هذا حاله فلا شك أنه عدل ضابط لقى المشايخ المشاهير، إلا أنهم قد يطلقون هذا اللفظ ويراد به ضده، كما جاء فى «النبلاء» ترجمة عبيدة بن حميد بن صهيب العلامة الحافظ الكوفى، قال ابن المدينى: «أحاديثه صحاح وما رويت عنه شيئاً وضعفه»، وقال مرة: «ما رأيت أصح حديثاً من عبيدة الحذاء ولا أصح رجالاً» (٨/٥٠٩ - ٥١٠)، وهذا أمر مشكل، كيف يصفه بأن أحاديثه صحاح بل وما رأى أصح حديثاً منه ولا أصح رجالاً ومع ذلك ما روى عنه شيئاً وضعفه؟ فالظاهر من هذا أنه يتهم بسرقة الحديث، والسارق يسرق أحاديث صحيحة ويدعيها لنفسه، بل قد يكذب ويضع متناً ويركب له إسناداً من أشهر الرجال، أو يضع متناً وإسناداً، هذا ما يظهر لى من معنى كلام ابن المدينى، يدل على ذلك أن يحيى بن معين رحمه الله قال: «ما به المسكين من بأس ليس له بخت»، وقال مرة: «لم يكن به بأس كان ينزل فى درب المفضل ثم انتقل إلى قصر وضاح فعابوه أنه يقعد عند أصحاب الكتب» (٨/٥٠٩) «النبلاء» فقول ابن معين يدل على أن الرجل مظلوم لكن تكلموا فيه عند أصحاب الكتب وظنوا أنه يأخذ الأحاديث من الكتب ويدعيها لنفسه ويدعى سماعها من المشايخ، فالظاهر أن ابن المدينى علم أنه يجلس عند أصحاب الكتب فشك فيه فنظر فى أحاديثه فوجدها صحيحة ووجد رجالها مشهورين بالصدق والإتقان - وهذه عادة أهل السرقة غالباً - فاتهمه بذلك، ولكن ابن معين دافع عنه، ومن حام حول الشبهات فلا يلومن إلا نفسه والله المستعان، وسأعيد الكلام على ذلك إن شاء الله.

* * *

○ **وصفهم للراوى: «بأنه يحدث من فرع ويرفض إخراج الأصل»:**

الراوى إن روى حديثاً خولف فيه وطُلب منه الأصل ينبغى له أن يبرىء نفسه بإظهار الأصل الذى فيه سماعه لهذا الحديث أو فيه إقرار شيخه بأنه سمع

منه هذا الحديث، أما إذا رفض وأخرج الفرع فإنهم يتكلمون فيه، لكن إذا كان الراوى مشهوراً بالعدالة وطاب الحديث فمثل هذا لا يضره، فقد جاء فى «تاريخ بغداد»، قال الأزهرى لأبى مسعود الدمشقى: «إن ابن شاهين لا يخرج إلينا أصوله وإنما يحدث من فروع، فقال: إن أخرج إليك ابن شاهين حديثاً مكتوباً على خزفة فاكتبه.......، (٢٦٨/١١) ترجمة عمر بن أحمد بن عثمان أبى حفص بن شاهين والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان أخرج له البخارى أو مسلم فى الأصول أو لم يخرج له أحدهما فى الأصول»:**

الأصل أن البخارى إذا احتج برجل فى «صحيحه» فمعنى ذلك أن الرجل يحتج به عند البخارى إلا أنه قد يخرج صاحب «الصحيح» لمن هو سيء الحفظ فى الأصول، وهذا محمول على أنه انتقى من حديثه ما هو صحيح أو ما لم يخطىء فيه أو ماله أصلٌ من حديث غيره أو من صحيح حديثه قبل تغيره أو اختلاطه أو قبوله التلقين، فقد احتج البخارى بإسماعيل بن عبد الله بن أويس وفليح بن سليمان وهما من أهل الوهم والخطأ.

وفى المقابل ليس كل من لم يخرج له البخارى مثلاً يكون ضعيفاً عنده، فقد يكون ذلك لنزول إسناده، أو لأدنى كلام فيه وإن كان لا يضره مع وجود من هو أشهر منه ولم يُتكلَّم فيه، وقد لا يروى أحد الأئمة عن شيخ إما لبدعته أو لغير ذلك مما سبق ذكره فى الكلام على قول أحدهم فى أحد الرواة: «تركه فلان»، وهناك حالة أخرى كما جاء فى «تذكرة الحفاظ» أن البخارى رحمه الله لم يخرج عن حبان بن هلال البصرى الحافظ أبى حبيب مع إدراكه له لأنه أدرك أبا حبيب فى حين أن أبا حبيب امتنع عن التحديث، ذكر ذلك الذهبى (٣٦٥/١)، وقريب من هذا ما جاء فى «النبلاء»: «قال الحسن الحلوانى: قلت لعفان: كيف لم تكتب عن عكرمة بن عمار؟ قال: كنت قد ألححت فى طلب

الحديث فأضر ذلك بى فحلفت لا أكتب الحديث ثلاثة أيام، فقدم عكرمة فى تلك الأيام فحدث ثم خرج» (١٠/٢٥١) فمثل هذا لا يضر الراوى أن فلاناً لم يرو عنه.

وجاء فى «التنكيل» للعلامة المعلمى رحمه الله ترجمة حماد بن سلمة بن دينار، قال المعلمى: «فأما عدم إخراج البخارى له فى الأصول فلا يوجب أن يكون عنده غير أهل ذلك، ولذلك نظائر، هذا سليمان بن المغيرة قد ثبته الأئمة جداً، فقال أحمد: «ثبت ثبت»، وقال ابن معين: «ثقة ثقة»، والثناء عليه كثير و لم يغمزه أحد ومع ذلك ذكروا أن البخارى لم يحتج به و لم يخرج له إلا حديثاً واحداً مقروناً بغيره، وقد عتب ابن حبان على البخارى فى شأن حماد بن سلمة وذكر أنه قد أخرج فى الشواهد لمن هو دون حماد بكثير كأبى بكر بن عياش وفليح وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، واعتذر أبو الفضل بن طاهر عن ذلك بكلام شريف جداً، فقال: «حماد بن سلمة إمام كبير مدحه الائمة وأطنبوا ولما تكلم بعض منتحلى الصنعة أن بعض الكذبة أدخل فى حديثه ما ليس منه لم يخرج عنه البخارى معتمداً عليه بل استشهد به فى مواضع ليبيِّن أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التى يرويها من حديث أقرانه كشعبة وحماد بن زيد وأبى عوانة وغيرهم، ومسلم اعتمد عليه لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين و لم يختلفوا، وشاهد مسلم منهم جماعة وأخذ عنهم، ثم عدالة الرجل نفسه وإجماع أئمة أهل النقل على ثقته وأمانته......» اهـ (ص ٤٥٣) وما بعدها من «التنكيل». وذكر الذهبى رحمه الله سبباً آخر من أسباب قلة رواية الحفاظ عن أحد الرواة، وذلك كما فى «النبلاء» ترجمة إسحاق النديم الحافظ ذى الفنون أبى محمد بن إبراهيم بن ميمون قال الذهبى: «لم يكثر عنه الحفاظ لاشتغاله عنهم بالدولة» (١١/١١٩).

* * *

○ **قول أحدهم: «لا أنشط لحديث فلان أو لا أستحلى حديثه أو لا أنبسط لحديثه أو لا أستخف حديثه...... إلخ.»:**

هذه الألفاظ ترد كثيراً وتدل على أن قائلها يضعف هذا الراوى، لكن قد يكون سبب ذلك نزول الإسناد، فمثل هذا ينبغى لطالب العلم أن يبحث فى ترجمة الراوى فى عدة مراجع ليتبين له سبب هذا الإجمال فإن وقف على سبب ذلك وإلا حُمل على التضعيف، والله أعلم.

* * *

○ **«إذا سئل أحدهم عن رجل فقال: لا تروى عنه»:**

الأصل فى ذلك أن القائل يرى أن المسئول عنه لا يستحق أن يروى عنه وأنه مردود الحديث مطلقاً كما سبق فى المرتبة الرابعة من مراتب التجريح، لكن جاء فى «الجرح والتعديل»: قال يحيى بن سعيد القطان لعيسى بن يونس هل سمعت من الجريرى؟ – يعنى سعيد بن إياس أبا مسعود الجريرى –؟ قال: قلت نعم، قال: لا ترو عنه، قال عباس بن محمد الدورى: إنما مذهب يحيى عندنا فى هذا أن الجريرى اختلط لا أنه ليس بثقة» (٢/٤)، فتأمل فهم الدورى لقول يحيى لعيسى: «لا ترو عنه» ثم تأمل كيف خصصه فى زمن دون آخر، والله أعلم.

* * *

○ **«إذا روى أحد الرواة حديثاً منكراً وسئل أحد الأئمة عن ذلك الراوى فقال: ومن هو فلان حتى يصدّق على الله؟»:**

فالظاهر من هذا أن فلاناً هذا ليس بشىء أو هو متهم أو على أقل أحواله ضعيف لا يحكم بقوله على أحد من أهل العلم، وقد روى مروان بن عثمان بن سعيد المعلى حديثاً عن عمارة بن عامر عن أم الطفيل أنها سمعت رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – يقول: رأيت ربى فى أحسن صورة شاباً موقراً رجلاه فى خضر عليه نعلان من ذهب....وذكره الذهبى فى «ميزانه» فى ترجمة

نعيم بن حماد (٢٦٩/٤)، ولما عرض على النسائى هذا الحديث، قال: «ومن مروان حتى يصدق على الله عز وجل»، كما فى «تهذيب التهذيب» (٩٥/١٠)، فالظاهر من هذا القول التضعيف ويشهد له بقية أقوال الأئمة فى مروان، وترجم له الحافظ بقوله: «ضعيف»، إلا أن المعلمى رحمه الله فى تحقيقه على «الفوائد المجموعة» لم يعتبر ذلك جرحاً وإنما احتمل أنه توقّف من النسائى فى حال الرجل، وحين ذكرت ذلك للشيخ مقبل بن هادى الوادعى حفظه الله تعالى ودفع عنه كل سوء قوّى ما قاله المعلمى، وعندى أن ذلك خلاف الأصل وخلاف الظاهر من اللفظ، ويمكن تصحيح ما قاله المعلمى إذا قامت قرينة تقوى ذلك، وقد ذكر المعلمى أن النسائى لم يقصد الجرح بدليل أنه أخرج له فى «سننه»، وهذا أمر محتمل، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان لا يكذب»:**

اعلم أن نفى النقص لا يلزم منه إثبات الكمال، فكم من راو لا يكذب ومع ذلك ليس بحجة لكثرة أوهامه، لكن لو تتبع طالب العلم هذا اللفظ وجده يطلق كثيراً ويراد به إثبات التوثيق للراوى فى الرواية، أو على الأقل أن يكون بمنزلة «صدوق»، جاء فى «النبلاء» ترجمة أبى الصلت عبد السلام بن صالح الهروى، قال ابن محرز: «سألت يحيى بن معين عنه فقال: ليس ممن يكذب»، وقال عباس: «سمعت يحيى يوثق أبا الصلت.....» (٤٤٧/١١) «النبلاء»، وفى ترجمة طاوس: قال الزهرى: «حدثنى طاوس ولو رأيت طاوساً علمت أنه لا يكذب» (١٠/٥) «تهذيب التهذيب»، وفى «تاريخ بغداد» ترجمة أحمد بن أزهر النيسابورى ذكر قصة فيها أن ابن معين سمع حديثاً فى فضل علىٍّ وهو موضوع وأحمد بن الأزهر هذا يحدث فلما سمعه قال ابن معين: «من هذا الكذاب النيسابورى الذى يحدث بهذا الحديث؟ فقام أحمد: وقال هو ذا أنا، فتبسم ابن معين، وقال: أما إنك لست بكذاب»، والرجل قد وثقه غير واحد، انظر (٤١/٤ – ٤٢)، وقال ابن خزيمة فى صالح بن محمد جزرة أبى على الحافظ: «هو ركن من أركان الحديث لا يتهم بالكذب» (٣٢٧/٩) «تاريخ بغداد»، وقال أبو مسهر فى خالد بن دهقان القرشى

مولاهم: «كان غير متهم كان ثقة روى عنه الأوزاعى وصدقة بن خالد، وقال أيضاً: كان ثقة كانت عنده أربعة أحاديث وأشباهها» (٣٥/٥) «تهذيب تاريخ دمشق». وفى «صحيح البخارى» (٢٩٥/٢) مع «الفتح»: قال عبد الله بن يزيد الخطمى: ثنى البراء وهو غير كذوب.

وكما سبق أن نفى النقص لا يلزم منه ثبوت الكمال، فقد جاء فى «ضعفاء العقيلى» ترجمة رؤبة بن العجّاج، الشاعر، قال على: «قال لى يحيى: دع رؤبة بن العجاج قلت: كيف كان؟ قال: أما إنه لم يكن يكذب» (٦٥/٢) فتأمل كيف قال: «دع رؤبة» ونَفَى عنه الكذب، فالظاهر أنه يعنى أن رؤبة ليس من أهل الحديث بل هو مشتغل بغيره وإن لم يكن كذاباً، والله أعلم.

* * *

○ **قول أحدهم فى الراوى: «يحدث من حفظه بما ليس عنده من كتابه»:**

الظاهر أن هذا اللفظ تجريح وأنه دليل على أن الراوى متساهل، كما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة أحمد بن كامل بن شجرة القاضى، قال الدارقطنى: «كان متساهلاً وربما حدث من حفظه بما ليس عنده فى كتابه» (٣٥٨/٤)، وانظره فى «سؤالات السهمى للدارقطنى (ص ١٦٤ - ١٦٥)، وقد يقولون هذا اللفظ فى المحدث الذى هو واسع الرواية وكثير الحديث وبعض حديثه يحفظه وبعضه فى كتبه، وقد أشار إلى ذلك الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمى العتمى اليمانى رحمه الله فى رده على الكوثرى، إذا علمت هذا فهناك فرق بين هذا اللفظ وبين قولهم: «فلان يحدث من حفظه بما ليس عنده فى حديثه» فالظاهر أنهم يعنون بهذا أن الراوى مغفل وقد يكون متهماً أو كذاباً وليس فى هذا اللفظ وجه للمدح بخلاف الأول وإن كان الأول قد يرد فى الذم كما سبق، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان روى ما لم يسمع»:**

الظاهر من هذا أن الراوى متهم أو كذاب أو سارق والعياذ بالله، لكن

اللفظ يحتمل أن الراوى مدلس يروى عن شيوخه ما لم يسمعه منهم لكنه لا يصرح بالسماع بخلاف الكذاب، وهناك حالة ثالثة يطلقون فيها هذا اللفظ وذلك إذا كان الراوى مغفلاً مع صلاحه وتقواه، كما جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة عباد ابن كثير البصرى الثقفى، كان متعبداً قال أحمد: «روى أحاديث كاذبة لم يسمعها وكان من أهل مكة وكان صالحاً، قال أبو طالب: قلت فكيف كان يروى ما لم يسمع؟ قال: البلاء الغفلة» (٨٥/٦)، فليس كل من روى ما لم يسمع كان كاذباً أو متهماً، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «كان فلان يتكلم على الأحاديث»:**

الظاهر منه أنهم يقصدون بذلك أن الراوى يتكلم على الأحاديث من جهة التصحيح والتضعيف وبيان عللها وهذا يدل على فهم ومعرفة الراوى، لكن جاء هذا اللفظ على جهة أخرى كما فى «سؤالات الحافظ السلفى لخميس الحوزى عن جماعة من أهل واسط»، قال السلفى: «وسألته عن أبى الحسين محمد بن أحمد بن الطيب بن جعفر بن كارى والد إسماعيل القاضى فقال:...... وكان يتكلم على الأحاديث لا من طريق الصحيح والسقيم ولا الجرح والتعديل ولكن من طريق الوعظ والفقه، فإنه كان فقيهاً حنفياً من أصحاب الرازى أبى بكر أحمد بن على» اهـ (٩٣).

* * *

○ **قولهم: «فلان من العوام أو كان عامياً»:**

يأتى هذا اللفظ على عدة حالات:

الأولى: بمعنى أنه «مجهول»، كما قال الذهبى فى بقية بن الوليد: «كان يدلس عن قوم ضعفاء وعوام ويسقطهم» (٢٨٩/١) «تذكرة الحفاظ».

الثانية: وقد يكون بمعنى أن الراوى قريب الأمر فى الرواية، كما قال ابن

النجاشي فى حرب بن الحسن الطحان: «عامى الرواية»، فقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «أى شيعى قريب الأمر» (١٨٤/٢) «لسان الميزان»، ومعنى هذا والله أعلم أن حديثه يقارب حديث الثقات وليس من أهل العلم المشهورين به.

الثالثة: بمعنى العبادة والزهد، كما جاء فى «العبر فى خبر من غبر» للذهبى ترجمة الداهرى أبى الفضل عبد السلام بن عبد الله بن أحمد البغدادى الخفاف: «كان عامياً مستوراً كثير الرواية» (٢٠١/٣)، ويوضح ذلك ما جاء أيضاً فى «العبر» ترجمة العلبى زكرياء بن على بن حسان بن على أبى يحيى البغدادى الصوفى: «كان عامياً» (٢٠٩/٣) والله أعلم.

ولكن إذا لم تظهر قرينة تصرف هذا اللفظ فالظاهر أنه بمعنى أن الراوى ليس من علماء هذا الشأن ولا من المشتغلين به وهو أشبه بالحالة الثانية، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم فلان يشترى الكتب»:**

كثيراً ما يُطلق هذا اللفظ على المتهمين الكذابين، ومعناه أن الراوى يأخذ كتب الناس وينسبها لنفسه وليس له سماع صحيح من المشايخ الذين حدث عنهم، بل اشترى تلك الكتب وألحق سماعه فيها وذهب يحدث بما فيها، كما قال ابن معين فى داود بن سليمان الجرجانى: «كذاب يشترى الكتب» (٣٦٦/٨) «تاريخ بغداد»، وقد يعبرون عن ذلك بقولهم: «فلان كان يأخذ الكتب أو أخذ كتبه من العطارين والصيادلة أو أخذ كتبه من أصحاب الكتب أو كان يجلس عند أصحاب الكتب.....» وكل ذلك يدل على الطعن فى عدالة الراوى وفى صحة سماعه من مشايخه الذين ادعى السماع منهم، وقد جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الله بن زياد بن سمعان المدائنى: «قال أبو بكر بن أبى أويس: كنت أجالس عبد الله بن زياد بن سمعان وكنا نرى أنه أخذ كتباً غير سماعه، فبينا هو يحدث إذا انتهى إلى حديث لشهر بن حوشب فقال: حدثنى شهر بن جوست – بالجيم والسين المهملة والتاء المثناة الفوقية – فقلت: من هذا؟ قال: رجل من أهل خراسان اسمه من

أسماء العجم، فقلت: لعلك تريد شهر بن حوشب، فعلمنا حينئذٍ أنه يأخذ الكتب......قال: ولما ذُكر ذلك لأبى معشر قال: وأما ابن سمعان فإنما أخذ كتبه من الدواوين والصحف» (٤٥٦/٩).

غير أن هذا اللفظ قليلاً ما يذكر على سبيل المدح فقد ذكروا فى تراجم بعض المشاهير كالحافظ السلفى أنه كان يشترى الكتب ويقتنيها وذلك من تمام اعتنائه رحمه الله بطلب الحديث، والله أعلم.

* * *

○ قول أحدهم: «كنت لا أسأل فلاناً عن شيء»:

هذا اللفظ يحتمل ثلاثة وجوه:

١- قد يكون ذلك لجلالة فلان هذا وهيبته وعلو قدره، وهذا يحدث كثيراً من التلامذة مع شيوخهم الثقات المشاهير، وقد حدث هذا من التابعين مع الصحابة فمن بعدهم، وقد جاء فى «تذكرة الحفاظ» ترجمة هشيم بن بشير بن أبى حازم قال أحمد: لزمت هشيماً أربع سنين ما سألته عن شيء إلا مرتين هيبة له» (٢٤٩/١).

٢- ويحتمل أنه لا يراه أهلاً للسؤال وأنه متروك ليس بشيء، وأمثلة هذا كثيرة كما سبق فى المرتبة الرابعة والخامسة من مراتب التجريح، والظاهر أن هذا الوجه هو الأصل فى هذا اللفظ وأمثاله، والله أعلم.

٣- وقد يكون ذلك بسبب نزول الإسناد كما فى «النبلاء» ترجمة يزيد بن هارون الحافظ الواسطى قال يزيد رحمه الله: «......وأحفظ للشاميين عشرين ألف حديث لا أُسأل عنها»، قال الذهبى: «قلت: لأنه أكثر إلى الغاية عن محدثى الشام ابن عياش وبقية وكان ذلك نازلاً عنده، وإنما حسن سماع ذلك من أصحابهما فى أيام أحمد بن حنبل ونحوه» (٣٦٠/٩).

* * *

□ (الباب الرابـع) □

(ذكر ألفاظ ظاهرها الجرح أو التعديل والأمر على خلاف ذلك)

أئمة الجرح والتعديل إذا سئل أحدهم عن راو فقد يتكلم فيه صراحة ويقول: «فلان ثقة أو ضعيف أو كذاب»، وقد يتكلمون فيه قياساً على غيره، أو يحيدون فى الجواب، ولهذا فصل مستقل سيأتى إن شاء الله تعالى، لكنهم قد يقولون فى الراوى عبارة يظهر لنا منها أنها تعديل أو تجريح وحقيقة هذه العبارة خلاف ذلك، فمن ذلك:

○ **قولهم: «فلان لص»:**

الظاهر من هذا اللفظ تجريح الراوى بمعنى أنه يسرق الحديث ويدعيه لنفسه، وقد فهم بعضهم هذا كما سيأتى، ولكن فى الحقيقة هو لفظ من ألفاظ التعديل التى تدل على أن الراوى حافظ، كما جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق السبيعى قال ابن مهدى: «كان إسرائيل فى الحديث لصاً يتلقف العلم تلقفاً» (٢/٣٣٠)، قال العلامة المعلمى رحمه الله تعالى فى الحاشية: فى «تهذيب التهذيب» (١/٢٦٣) قال عثمان بن أبى شيبة عن عبد الرحمن بن مهدى فى إسرائيل: «لص يسرق الحديث». اهـ

قال المعلمى: كذا قال والمعروف عن ابن مهدى توثيق إسرائيل والثناء عليه، وفى «التهذيب» قال ابن مهدى: «إسرائيل فى أبى إسحاق أثبت من شعبة والثورى» اهـ. فكلمة «يسرق الحديث» إنما هى من قول عثمان فسّر بها كلمة «لص» والصواب ما قاله المؤلف. اهـ (٢/٣٣٠ - ٣٣١).

قلت: ويوضح ذلك أن ابن مهدى قال: «يتلقف العلم تلقفاً» وهذا كما سبق شرحه فى مراتب التعديل معناه أنه ما سمع شيئاً إلا حفظه وفهمه بسرعة

وخفة وصار من جملة حديثه بعد أن كان من حديث الناس، فهذا وجه الشبه بين اللص الذى يأخذ حديث الناس بخفة وسرعة وبين الحافظ الفهم الذى إذا سمع شيئاً لم يفته ولم يحتج إلى إعادته وما هذا إلا لسرعة فهمه وحدة ذكائه، والله أعلم.

* * *

○ **قول أحدهم: «فلان ضيّعوه»:**

قد يفهم من هذا أنهم أعرضوا عن الراوى ولم يأخذوا عنه وأنه أهل لذلك، ولكن قائل هذا القول يحسِّن القولَ فى فلان هذا، ويرى أنهم أخطأوا فى تركهم له وأن عنده أحاديث حسنة وأسانيد عالية، ومثل هذا يتنافسون فيه فكيف يعرضون عنه؟ جاء فى «الميزان» ترجمة إسماعيل بن عمر بن نجيح البجلى الكوفى الأصبهانى: «انتهى إليه علو الإسناد بأصبهان»، قال أبو حاتم والدارقطنى: «ضعيف......» وذكره إبراهيم بن أورمة فأحسن الثناء عليه. وقال شيخنا: «مثل ذلك ضيعوه كان عنده عن فلان وفلان». اهـ من «الميزان» (٢٣٩/١)، فالرجل فى نظر شيخ الذهبى لا يستحق الترك والضياع، وكم من راو ليس له بخت عند المحدثين، وكثيراً ما يقول ابن معين فى الرواة: «هو المسكين صدوق أو لا بأس به ولكن ليس له بخت»، ونحو هذا اللفظ قول النسائىُّ فى مسيب بن واضح: «الناس يؤذوننا فيه»، كما فى «الكامل» (٢٣٨٣/٦)، فهذا معناه أن الناس أعرضوا عنه ويؤذون النسائىَّ فى تحسين الرأى فيه، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان يجيب عن كل ما يُسأل»:**

الظاهر من هذا اللفظ أن الراوى بحر واسع العلم، لأنه لا يجيب عن كل ما يسأل إلا من كان هذا وصفه، وهذا ظاهره المدح، لكن فى الحقيقة هذا لفظ تجريح يدل على أن الراوى يقبل التلقين وقد يكون كذاباً، وصورة ذلك أن يُدفع إليه جزء من الأجزاء الحديثية ويقال له: حدثك فلان بكذا قال حدثنا فلان بكذا؟

فيقول: نعم حدثنى فلان بكذا وكذا أن فلاناً حدثه بكذا، وهذا ليس من حديثه بل هو من حديث غيره، وقد يعبرون عن هذا بقولهم: «فلان يقرأ كل ما يدفع إليه» اى إذا دفع إليه كتاب وليس هو من حديثه قراه، وقال: حدثنى فلان به، وهذا كله على سبيل الغفلة والوهم، ولو فعل ذلك متعمداً لكان كذاباً، جاء فى كتاب «المجروحين» لابن حبان ترجمة رشدين بن سعد المهرى: «كان يجيب فى كل ما يسأل ويقرأ كل ما يدفع إليه سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه ويقلب المناكير فى أخباره على مستقيم حديثه» (٣٠٣/١)، وفيه أيضاً ترجمة عمر بن حفص بن أبى حفص العبدى: «كان ممن يشترى الكتب ويحدث بها من غير سماعه ويجيب فيما يسأل وإن لم يكن مما يحدث بها» (٨٤/٢) وفى ترجمة قيس بن الربيع الأسدى: «امتحن بابن سوء فكان يُدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقة منه بابنه» (٢١٨/٢ - ٢١٩) وكذا ترجمة موسى بن دينار (٢٣٧/٢) من كتاب «المجروحين»، أما إذا قالوا: «يكذب مجاوبة» فهو شديد الجرح والطعن فى العدالة، كما جاء فى «الكامل» لابن عدى قال محمد بن سعيد أبو سعيد الحداد: «كان ابن الأزهر يكذب مجاوبة، فقيل له: كيف كان يكذب مجاوبة؟ قال: قيل له رجل أسلم ثوباً له إلى حائك ينسجه له على من الأرد هالق؟ - فى الحاشية: لعل المقصود على من الأجرة - قال عمرو: حماد عن إبراهيم قال: على رب الثوب» (١٧٨٣/٥ - ١٧٨٤).

* * *

○ قول أبى حاتم فى بعض الرواة: «أعرابى مجهول»:

هذا اللفظ بظاهره يقضى بجهالة الراوى، لكن أبا حاتم يقول ذلك فى الصحابى الذى لم يرو عنه أئمة التابعين كما قال الحافظ ابن حجر، انظر ترجمة زياد بن جارية (٣٥٧/٣) «تهذيب التهذيب»، وترجمة مدلاج بن عمرو السلمى (١٣/٦) «لسان الميزان»، وانظر «الجرح والتعديل» (٢٨٢/٨).

* * *

○ **قولهم: «فلان حديثه فوائد»:**

الظاهر من هذا اللفظ أن الراوى حديثه جيد وقوى وهذا المتبادر من معنى «فائدة»، ولكن فى الحقيقة هم يقولون هذا على من حديثه غرائب ولم يتابع عليه يدلك على هذا أن مصنفات العلماء لها أسماء منها «الصحاح» «والمسانيد» «والسنن» «والأجزاء» «والمعاجم» «والمشيخات» «والفوائد»، فإذا كان للشيخ أحاديث لا توجد إلا عنده ولم يأت بها غيره جمعها فى جزء وسماها: «فوائد» وتراهم يقولون: انظر «فوائد فلان» يعنون كتابه الذى صنفه فى الأحاديث التى انفرد بها ولا يلزم من ذلك أن تكون الأحاديث صحيحة أو قوية، بل قد جاء فى شرح «علل الترمذى» لابن رجب رحمه الله: «ونقل محمد بن سهل بن عسكر عن أحمد قال: إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون هذا الحديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ أو دخل حديث فى حديث أو خطأ من المحدث أو ليس له إسناد وإن كان قد روى شعبة وسفيان، وإذا سمعتهم يقولون: «لا شىء» فاعلم أنه حديث صحيح». اهـ (ص ٢٣٥).

ومعنى ذلك أن الفائدة أى الغريبة التى لم تشتهر ولم يسبق لهم معرفتها، وهذا أمر يتنافس فيه المحدثون، فيسمون الغرائب فوائد بمعنى أنهم استفادوها ولم تكن عندهم من قبل، وسيأتى قول أحدهم: «لا يستطيع أحد أن يفيدنى عن شيخى الفلانى شيئاً» بمعنى أنه لا يستطيع أحد أن يأتى بشىء عن هذا الشيخ وأنا لا أعرفه.

وأما قول أحمد: «وإذا سمعتهم يقولون لا شىء فاعلم أنه حديث صحيح»، فقد أشكل علىّ فهمه حتى فتح الله علىَّ بسؤالى للشيخ مقبل بن هادى الوادعى حفظه الله تعالى ومتع به فقال: «معناه أنه قد سبق لهم معرفة هذا الحديث وأنه مشهور فإذا سمعوا به قالوا: لا شىء، بمعنى أنه معروف عندنا»، فجزاه الله عنى خيراً، ويشهد لهذا قول ابن المبارك: «العِلْم هو الذى يجيئك من هاهنا ههنا» - يعنى المشهور - وقال مالك: «شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذى قد

رواه الناس» انظر (ص ٢٣٤) من شرح «علل الترمذى»، فالحديث إذا كان مشهوراً فإن بعض المحدثين لا يرغبون فيه، لأن الواحد منهم لو ارتحل للحديث وهو موجود عند غيره وعند من هو أعلى إسناداً منه وأشهر فما فائدة ذلك؟ فعند ذلك يقولون: «لا شيء» أى لا نرغب فيه، أما إن كان غريباً رحلوا من أجله، ولذلك فإن بعض من يسرق الحديث يأتى به غريباً خلاف المشهور حتى يثير فى النفوس الرغبة فى الرحلة إليه، والله أعلم.

* * *

○ **قول البخارى فى أحد الرواة: «لا يصح حديثه – أو فى إسناده نظر أو فى حديثه نظر»:**

الظاهر من هذا أن البخارى يلين الراوى بمثل هذه العبارات، ولكن الأمر يحتاج إلى تفصيل:

فقوله: «فلان لا يصح حديثه»: جاء فى «الكامل» ترجمة جلّاس بن عمرو قال ابن عدى: سمعت ابن حماد يقول: قال البخارى: جلاس بن عمرو عن ابن عمر روى عنه أبو جناب لا يصح حديثه، قال الشيخ – وهو ابن عدى رحمه الله -: «وجلاس هذا أيضاً ليس له إلا ما ذكره البخارى حديثاً واحداً وإنما مراد البخارى أن يذكر كل من ابتداء اسمه «جيم» فى الرواة مقطوعاً أو مسنداً» (٦٠١/٢) وفيه أيضا ترجمة عبد الله بن عطية بن سعد العوفى قال الشيخ: «وهذه الأسامى التى يذكرها البخارى ليس قصده فيه أنه يضعف هذه الأسامى التى يذكرها وإنما قصده أن يذكر كل من اسمه عبد الله ممن روى المسند وغير المسند أو روى عن التابعين أو عن الصحابة أو روى الحرف أو الحرفين فيعز وجود روايات هؤلاء» (١٥٤٧/٤) وجاء فى «لسان الميزان» ترجمة عبد الرحمن بن صفوان، قال البخارى فى «الضعفاء الكبير»: «لا يصح حديثه»، انتهى قال الحافظ: «وهذا إن كان مراده عبد الرحمن بن صفوان بن أمية فقد قيل: إن له صحبة فما كان ينبغى للمؤلف

- يعنى الذهبى - أنه يذكره، لأن البخارى إذا ذكر مثل هذا إنما يريد التنبيه على أن الحديث لم يصح إليه، وكذا هو فإن فى حديثه اضطراباً كثيراً» (٤١٩/٣).

وقوله فى الراوى: «فى إسناده نظر» أو «يختلفون فيه» أو «فى حديثه نظر»: يقول ذلك البخارى عقب حديث للراوى المترجَم له، وقد يكون ذلك لوجود ضعيف فى السند غير صاحب الترجمة، وقد يكون للرد على من يرى أن صاحب الترجمة سمع من فلان من الصحابة أو من غيرهم والبخارى يرى عدم ذلك، فلا يلزم من ذلك تضعيف الراوى، انظر (٣٨٤/١) من «تهذيب التهذيب» ترجمة أوس بن عبد الله الربعى أبى الجوزاء البصرى.

وفى «المغنى» للذهبى ترجمة حبشى بن جنادة السلولى: «تناكد ابن عدى وذكره فى «الكامل» وشبهته فى ذلك قول البخارى فى حديثه: «إسناده فيه نظر»، وذلك عائد إلى الرواة إلى حبشى لا إليه» (١٤٦/١).

* * *

○ **قولهم: «فلان شكاك أو لو عاش ستين مثلاً لذهب حديثه»:**

قد يظهر للبعض أن هذا تجريح وأن قولهم: «شكاك» بمعنى أن الراوى ليس بثبت ولا متقن لما يرويه بل يحدث على سبيل التوهم، وقد يظهر من القول الثانى أن الأئمة تركوا حديثه، لكن فى الحقيقة من نظر إلى استعمال الأئمة لهاتين العبارتين وجد أنهما من عبارات التعديل التى تدل على أن الراوى عدل فى دينه ذو ورع ومتقن لحديثه، فقد قال أحمد كما فى «سير أعلام النبلاء» فى ترجمة يحيى بن يحيى عالم خراسان: «ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثله» - يعنى يحيى بن يحيى - كنا نسميه يحيى الشكاك من كثرة ما كان يشك فى الحديث (٥١٥/١٠) انظر نحوه فى «تذكرة الحفاظ» (٤١٦/٢) وجاء فى «النبلاء» ترجمة يحيى بن يحيى أيضاً قال أحمد: «لو كانت عندى نفقة لرحلت إليه، وحدَّث أحمد يوماً بحديث فقال له الحسين بن منصور: خالفك يحيى بن يحيى، فقال: كيف قال يحيى بن

يحيى؟ فأخبرته فضرب على حديثه وقال: لا خير فيما خالف فيه يحيى بن يحيى»، فيحيى هذا قال فيه الحاكم: «سمعت محمد بن يعقوب الحافظ يقول: سمعت مشايخنا يقولون: لو عاش يحيى بن يحيى سنتين لذهب حديثه، فإنه إذا شك فى حديث أرسله، هذا فى بدء الأمر ثم صار إذا شك فى حديث تركه، ثم صار يضرب عليه من كتابه» (١٠/٥١٥) «النبلاء».

والظاهر من هذا أن من وصف بذلك كيحيى بن يحيى ومسعر وغيرهما الحامل لهم على هذا تمام الديانة والإتقان، والله أعلم.

وقد جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة مسعر بن كدام الذى قال فيه ابن المبارك:

من كان ملتمساً جليساً صالحاً فليأت حلقة مسعر بن كدام
فيها السكينة والوقار وأهلها أهل العفاف وعلية الأقوام

وقال فيه إبراهيم بن سعيد الجوهرى: «كان يسمى الميزان»، مسعر هذا قال فيه أبو نعيم: «كان مسعر شكاكاً فى حديثه وليس يخطيء فى شيء من حديثه إلا فى حديث واحد»، وقال وكيع: «شك مسعر كيقين غيره»، وقال الأعمش: «كان شيطان مسعر يستضعفه ويشككه فى الحديث»، وقال عبد الله بن داود: «كان مسعر يسمى المصحف لقلة خطئه وحفظه»، وقال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عن مسعر إذا خالفه الثورى؟ فقال: الحكم لمسعر فإنه مصحف» (١٠/١١٤ – ١١٥)، وفى «تاريخ بغداد» ترجمة محمد النوشجان السويدى، قال أبو داود: «ثقة حدثنا عنه أحمد كان صاحب شكوك رجع الناس من عند عبد الرزاق بثلاثين ألفاً ورجع بأربعة آلاف»(٣/٣٢٦) ونحو ذلك ما قاله عبد الله بن وهب: «كان علم الناس يزيد وعلم مالك ينقص فى كل سنة من حديثه» (١/٢٥) «الجرح والتعديل».

* * *

○ **قول أحدهم: «حديث فلان صار فى فمى علقمة أو هليلجة»:**

سبق تفسير الهليلجة أو الأهليلج بأنه ثمر أو نبات ينبت فى البحر وهو شديد المرارة. وحقيقة هذا القول أن قائل ذلك قد أتقن حديث من سماه من المشايخ لكثرة تكراره، وذلك لأن المحدث إذا كان متقناً لحديثه أحد المشايخ واشتهر بذلك فإن المحدثين يؤذونه يريدون السماع منه أو العرض عليه لاسيما إن كان عالياً فى سنده، فقد جاء فى «تذكرة الحفاظ» للذهبى ترجمة أبى معاوية محمد بن خازم الضرير قال له الأعمش: «أما أنت فقد ربطت رأس كيسك، ولزم أبو معاوية الأعمش عشرين سنة»، وقال أحمد: «كان أبو معاوية إذا سئل عن حديث الأعمش يقول: قد صار فى فمى علقماً» (٢٩٥/١)، وجاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة أبى معاوية قال أبو معاوية وقد سئل عن حديث الأعمش: «قد صار حديث الأعمش فى فمى علقماً أو هو أمر من العلقم» لكثرة ما يردد عليه حديث الأعمش، وقال مرة: «كم تسألونّى عن الأعمش سلونى عن حديث عبيد الله، أرأيتم لو قيل لأحدكم اقرأ الحمد فقرأها فجاء آخر فقال اقرأ الحمد فقرأها ثم جاء آخر فقال اقرأ الحمد أليس كان يتبرم؟ الأعمش الأعمش الأعمش؟» (٢٤٥/٥ - ٢٤٦)، وجاء فى «النبلاء» ترجمة عبد الرزاق بن همام الصنعانى، قال عبد الرزاق: «صار معمر هليلجة فى فمى» (٥٦٧/٩).

* * *

○ **قولهم: «كان فلان أحد الدواهى»:**

قد يُفهم من هذا أنه ذم، لكن هذا اللفظ يستعمله أئمة الجرح والتعديل فى الرواة، وقد سبق معناه فى اللغة وأن قولهم: فلان داهٍ أو داهية بمعنى عاقل والهاء للمبالغة، وفى «لسان العرب»: رجل داهية أى منكر بصير بالأمور، وجاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة الفضل بن سهل الأعرج قال ابن عدى: «سمعت أحمد بن الحسين الصوفى يقول: فضل بن سهل الأعرج كان أحد الدواهى، قال الخطيب:

قلت: يعنى فى الذكاء والمعرفة وجودة الأحاديث والله أعلم» (١٢/٣٦٥).

* * *

○ **قولهم: «كان فلان منكراً»:**

الظاهر من هذا الجرح، ولكن جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة خالد بن حيان أبى يزيد الرقى قال على بن ميمون الرقى: «كان منكراً وكان صاحب حديث»، قال الخطيب: «قلت: قوله «كان منكراً» يعنى فى الضبط والتحفظ وشدة التوقى والتحرز» (٨/٢٩٦ - ٢٩٧)، وجاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة القاسم بن الفضل بن معدان بن قريط الحدّانى الذى وثقه الأئمة، قال ابن المدينى: «قلت ليحيى بن سعيد: إن عبد الرحمن بن مهدى يثبت القاسم بن الفضل، قال: ذاك منكر وجعل يثنى عليه»، وقال عمرو بن على: «سمعت يحيى بن سعيد يحسن الثناء على القاسم، قال: وكان ثقة»، وقال ابن مهدى: «كان من قدماء أشياخنا ومع ذلك من أثبتهم»، وقال يحيى القطان: «كان منكراً» يعنى من فطنته. (٨/٣٢٩).

فى «لسان العرب»: «النُّكْر والنكراء: الدهاء والفطنة، ورجل نكِر ونَكُر ونُكُر ومنكر من قوم مناكير: داهٍ فطن حكاه سيبويه» (٥/٢٣٢).

* * *

○ **قول أحدهم: «نفق حديث فلان»:**

قد يتبادر من هذا اللفظ المدح بمعنى أن حديث فلان قبله الناس ومشى فيهم لا كحديث غيره الذى ردوه، ولكن هذا اللفظ يشير إلى لين فى الراوى ولكن حديثه مشى بين الناس مع ما فيه من اللين ولم يترك، وذلك لأن الناس قد يضطرون إلى حديث بعض الرواة إما لعلو إسنادهم أو لغير ذلك، وفى مثل هذا يقولون: «اضطر الناس إلى فلان بأخرة»، وجاء فى ترجمة قابوس بن أبى ظبيان الجنبى كما فى «الضعفاء للعقيلى» سئل عنه جرير فقال: «نفق قابوس» وسئل عن

بعض حديثه مرة أخرى فقال: «نفق قابوس نفق قابوس»، وقال أحمد: «تغير الناس عنه»، وقال مرة أخرى: «ليس هو بذلك»، وقال جرير مرة: «لم يكن قابوس من الثقة الجيد» – كذا بالثاء المثلثة والقاف، انظر (٤٨٩/٣)، وفى «تهذيب التهذيب»: «لم يكن من النقد الجيد» – بالنون – (٣٠٦/٨).

* * *

○ ومن ذلك:

قول قاسم المطرف فى أحمد بن محمد بن عمر أبى سهل الحنفى اليمامى الذى كذبه أبو حاتم وغيره، قال قاسم: «كتبت عن اليمامى هذا بسر من رأى خمسمائة حديث ليتها كانت خمسة آلاف حديث ليس عند الناس منها حرف» (٦٦/٥) «تاريخ بغداد»، وهذا قد يتبادر منه للقارى، أنه تعديل، لأن المحدث لا يتمنى زيادة حديثه عن شيخ من شيوخه إلا لفرحه بهذه الأحاديث ولو كانت لا تنفق عنده لَمَا رغب فى أصلها فضلاً عن الزيادة، لكن اليمامى هذا جرحوه بشدة، فالظاهر أن القاسم يرغب فى كثرة الأخذ عنه للمعرفة، فإنهم يكتبون أحاديث الرواة إما للاحتجاج بها أو للنظر فيها للاعتبار أو للمعرفة والبيان والتحذير كى لا يقلب إسناده أحد الكذابين ويغيره بالثقات ليروج الحديث وينفق ولا يعرفه من لا علم عنده، والله أعلم.

* * *

○ ومن ذلك:

ما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة يزيد بن إبراهيم التسترى التميمى مولاهم الذى أخرج له الجماعة، قال عثمان الدارمى عن أبى الوليد: «ما رأيت أكيس منه كان يحدث عن الحسن فيغرب، ويحدثنا عن ابن سيرين فيلحن، يعنى أنه كان يحدث كما سمع» (٣١٣/١١) فتأمل رحمك الله كيف أنه وصفه بالكياسة ثم وصفه

بأنه يغرب عن الحسن ويلحن عن ابن سيرين، وكيف فسرها الحافظ بأنه يؤدى ما سمع، ولم يرخص لنفسه أن يغير الخطأ بالصواب بل التزم بأداء ما سمع، والله أعلم.

* * *

○ **ومن ذلك قولهم: «كان فلان بطّالاً»:**

الذى يظهر من هذا أن الرجل من أهل البطالة الذين لا يهتمون بالحديث ولا بجمعه ولا بفهمه، ولكن قال أبو يعلى الموصلى: «بات صالح جزرة عندى ههنا عشر ليال ينتخب على شيوخ الموصل وكان بطالاً»، والبطال فى اللغة كما فى «لسان العرب» حكى ابن الأعرابى بطال بيّن البطالة بالفتح: يعنى البطل (٥٧/١١)، ووصفه بأنه ينتخب على شيوخ الموصل يدل على فهمه وبصره وخبرته بالصحيح من السقيم، لأنه كما سبق لا يتولى الانتخاب على المشايخ إلا الفهم البصير العارف فيعلّم عليه وينتقيه من جملة حديث الشيخ، وهذا يدل على فهمه بطرق الأحاديث ومخارجها، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم فى الراوى: «فلان يستدل به»:**

ظهر لى أولاً أنه بمعنى «يحتج به»، لكن سبق فى المرتبة الخامسة من مراتب التعديل ذكر عدة تراجم تدل على أن هذا اللفظ من ألفاظ الشواهد، فمن ذلك قول أبى زرعة الدمشقى: «سألت أحمد: صالح بن أبى الأخضر يحتج به، قال: يستدل به ويعتبر به» (٣٨١/٤) «تهذيب التهذيب»، وراجع بقية التراجم فى المرتبة الخامسة، من مراتب التعديل والله أعلم.

* * *

○ **ومن ذلك:**

ما جاء فى «الميزان» ترجمة حنظلة بن أبى سفيان الجمحى وهو من ثقات المكيين وثقه أحمد وقال يعقوب بن شيبة: «سمعت ابن المدينى وقيل له: كيف رواية حنظلة عن سالم؟ فقال: روايته عن سالم واد ورواية موسى بن عقبة عن سالم واد آخر وأحاديث الزهرى عن سالم كأنها أحاديث نافع، فقيل لعلى: هذا يدل على أن سالماً كثير الحديث، قال: أجل»، قال الذهبى رحمه الله: «قلت: وقد وثقه ابن معين وهذا القول من ابن المدينى لا يدل على غمز فى حنظلة بوجه بل هو دال على جلالته وأنه نظير موسى وابن شهاب فى حديثه عن سالم، فحنظلة إذاً ثقة بإجماع» (١/٦٢٠).

* * *

○ **ومن ذلك:**

○ **قول أحدهم: «فلان لا أدرى هو عن فلان صحيح أم لا؟»:**

يعنى بذلك هل صح لقاؤه له أم لا وهل ثبت سماعه له أم أنه استصغر فيه أو روايته عنه مرسلة، والله أعلم.

* * *

○ **ومن ذلك:**

ما جاء فى ترجمة الحسن بن عمارة – أحد المتروكين –، قال عبد الله بن المبارك: «روى الحسن بن عمارة عن الحكم عن إبراهيم حديثاً، ثم قال عبد الله: هذا أعز من الكبريت الأحمر لكأن هذا الحديث لم يدخل مسامعى قط». اهـ. (ص ٥٣) من «أحوال الرجال» للسعدى.

فهذا قد يظنه البعض تعديلاً وحقيقته التجريح، وأن الغرائب التى يأتى بها ابن عمارة لا يفرح بها لأنه متروك، وقد قال ابن المبارك كما فى «تهذيب التهذيب»: «جرحه عندى شعبة وسفيان فبقولهما تركت حديثه، وكان شعبة يكذبه»، كما فى «تهذيب التهذيب»، انظر (٢/٣٠٥)، وفى «التقريب» قال الحافظ: «أحد المتروكين».

* * *

○ **ومن ذلك:**

قول سليمان بن حرب: «كان جرير وأبو عوانة يصلحان أن يكونا راعيى غنم كانا يتشابهان فى رأى العين»، ذكر ذلك العلامة المعلمى اليمانى رحمه الله فى كتابه «التنكيل» وذكر أن الكوثرى عدها عبارة تجريح وليست كذلك.

قلت: وفى الحقيقة أن غير الكوثرى يفهم من هذه العبارة أن سليمان بن حرب يجرحهما وأنهما ليسا من أهل العلم، لولا قول جرير: «كانا يتشابهان فى رأى العين»، ولكن هذا اللفظ ليس له صلة بالجرح والتعديل، وقد قال المعلمى رحمه الله: «ولم يتعرض صاحب «التهذيب» مع محاولته استيعاب كل ما يقال من جرح أو تعديل لقضية التشابه ولا الصلاحية لرعى الغنم، لأنه لم ير فيها ما يتعلق بالجرح والتعديل، والمقصود أن مراد سليمان من بيان صلاحية الرجلين لرعى الغنم هو تحقيق تشابههما فى رأى العين كما ينبه السياق، ووجه ذلك أن من عادة الغنم أنها تنقاد لراعيها الذى قد عرفته وألفته وعرفت صوته، فإذا تأخر ذاك الراعى فى بعض الأيام وخرج بالغنم آخر لم تعهده الغنم لقى منها شدة لا تنقاد له ولا تجتمع على صوته ولا تنزجر بزجره، لكن لعله لو كان الثانى شديد الشبه بالأول لانقادت له لتوهم أنه صاحبها الأول، فأراد سليمان أن تشابه جرير وأبى عوانة شديد بحيث لو رعى أحدهما غنماً مدة، ألفته وأنست به ثم تأخر عنها وخرج الآخر لانقادت له الغنم تتوهم أنه الأول، وقد روى سليمان بن حرب عن الرجلين، وقال أبو حاتم: «كان سليمان بن حرب قل من يرضى من المشايخ فإذا

رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة». اهـ (ص ٣١).

وهذا الذى ذكره الشيخ المعلمى رحمه الله قد حكاه لى بعض العارفين بعادات الغنم من أهل البوادى والعلم عند الله تعالى.

* * *

○ **«ومن ذلك»**:

ما ذكره المعلمى فى «التنكيل» ترجمة الحسين بن حميد بن الربيع قال: «ذكر ابن عدى حكاية فيها: قال حسين بن حميد: سمعت أبا بكر بن أبى شيبة يتكلم فى يحيى بن معين يقول: من أين له حديث حفص بن غياث عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة رفعه «من أقال نادماً عثرته»؟ هى ذى كتب حفص بن غياث عندنا وكتب ابنه عمر بن حفص ليس فيها من ذا شيء»، قال ابن عدى: «هذه الحكاية لم يحكها عن أبى بكر غير حسين هذا وهو متهم فيها، ويحيى أجل من أن يقال فيه مثل هذا.....» قال المعلمى رحمه الله: «والجواب أن يحيى كان ينتقد على الرواة ما يراهم تفردوا بـه و ربما شدد، فلعله بلغ أبا بكر بعضُ ذلك فرآه تشديداً فى غير محله، فذكر ما حكاه الحسين عنه يريد أنه كما تفرد يحيى بهذا وليس فى كتب حفص ولا ابنه ومع ذلك نقبله من يحيى لثقته وأمانته فكذلك ليس ليحيى أن يشدد فى مثل ذلك على من عرفت ثقته وأمانته، وعلى هذا لا يكون المقصود الطعن فى يحيى كما فهمه ابن عدى والحسين وبنى عليه ابن عدى استنكار الرواية واتهام الحسين...... ثم ذكر أن عذر ابن عدى أن يحيى تكلم فى حميد بن الربيع والد الحسين وقال: «أخزى الله ذاك ومن يسأل عنه»، فلعله فهم أن الحسين روى ذلك انتصاراً لأبيه وانتقاماً له من يحيى، وهذا وحده لا يوجب الاتهام لأن الرجل مكثر وعارف ومصنف». اهـ (ص ٤٥٠ - ٤٥١).

قلت: وقد فهم الذهبى من هذه القصة ما فهمه ابن عدى، ففى ترجمة أبى بكر بن أبى شيبة فى «النبلاء» قال: «كان قوىَّ النفس بحيث إنه استنكر حديثاً

تفرد به يحيى بن معين عن حفص بن غياث، وقال: من أين له هذا فهذه كتب حفص ما فيها هذا الحديث»؟. اهـ (١٢٥/١١).

* * *

○ **ومما ينبغي أن أنبه عليه:**

ما جاء في «تهذيب التهذيب» ترجمة محمد بن جابر بن سيار بن طارق السحيمي، قال ابن عدي: «روى عنه من الكبار أيوب وابن عون وسرد جماعة» وقال: «لولا أنه في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء»، وقال أحمد: «لا يحدث عنه إلا شر منه» (٩٠/٩)، والشيخ المعلمي رحمه الله تكلم في «التنكيل» على ذلك فقال: «والجواب أن قائل هذا عن أحمد ابن حبان وبينهما مفازة ولا يدرى ممن سمع تلك الكلمة»، قال: «ولو صحت عن أحمد لكانت الكلمة أقرب إلى الإطراء البالغ منها إلى الذم، فقد رَوَى عن محمد بن جابر من يعتقد أحمد وغيره أنهم أفاضل عصرهم وخيار أهل زمانهم مثل أيوب بن أبي تميمة السختياني وعبد الله بن عون والثوري وابن المبارك وآخرين، فلا معنى لأن يقال: إن هؤلاء شر منه إلا إطراؤه بأنه خير منهم....» اهـ (ص ٦٦٣).

قلت: ولكل جواد كبوة، ولا أدري كيف ظهر للعلامة المعلمي رحمه الله أن عبارة أحمد لو صحت لكانت تفضيلاً له عن هؤلاء التلامذة الفحول؟ كيف هذا وأحمد نفسه هو القائل في محمد بن جابر: «كان ربما ألحق أو يلحق في كتابه» يعني الحديث، وابن عدي وإن كان قال فيه ما قال ودافع عنه إلا أنه قال: «وقد خالف في أحاديث ومع ما تكلم فيه من تكلم يكتب حديثه.....» وذكر ابن المبارك قصة تدل على سوء حفظه، وتكلم فيه غير واحد، فراجع «تهذيب التهذيب» (٨٩/٩ - ٩٠)، فالظاهر أن هذا جرح من أحمد ولا يعني بذلك أنه خير من هؤلاء التلامذة، ويحتمل أنهم رووا عنه قبل سوء حاله أو أن كلمة أحمد خرجت مخرج الزجر كي لا يغتر أحد برواية هؤلاء المشاهير عنه، والله أعلم،

ويدل على ذلك أن ابن معين ذكر هذا القول فى محمد بن جابر، وقال عبد الله بن أحمد: «سألت يحيى عنه فذمه وقال: ما يحدث عنه إلا من هو شر منه» (١٤٥/١) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد، وقال عبد الله بن أحمد فى موضع آخر: «سألت يحيى عن محمد بن جابر فغلّظ فيه وقال: لا يحدث عنه إلا من هو شر منه» (١٥٢/١) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رحمه الله.

* * *

○ **ومن ذلك قول أحدهم: «ما رأيت أصح حديثا من فلان ولا أصح رجالا»:**

وهذا التعبير قد سبق (ص ٣٦٥) من هذا الكتاب وذكرت هناك أنه يُقصد به التعديل لكنه قد يرد على سبيل الجرح والتهكم فينبغى التأمل فى هذا، والله أعلم.

* * *

○ **وقولهم: «فلان يشبه حديثه حديث الصالحين»:**

فهذا ظاهره المدح وحقيقته القدح، لأن الصالحين - من غير العلماء الأثبات - تشغلهم العبادة عن الضبط والإتقان، فيكثر فى حديثهم الغلط وقد يصل بهم إلى حد الترك، يدل على هذا أن ابن عدى رحمه الله قال فى كادح بن رحمة العرمى: «......ويشبه حديثه حديث الصالحين، فإن أحاديثهم يقع فيها ما لا يتابعهم عليه أحد» (٢١٠٤/٦) «الكامل».

وقد قال يحيى بن سعيد القطان: «ما رأيت الصالحين فى شيء أكذب منهم فى الحديث».

* * *

□ (الباب الخامس) □

(ذكر ألفاظ وعبارات مترددة بين مرتبتين فأكثر من مراتب الجرح والتعديل والترجيح بالقرينة)

إن مما يلزم طالب العلم معرفته أن كلام أئمة الجرح والتعديل كثيراً ما يحتمل وجوهاً، ولكن قد تكون بعض الألفاظ ظاهرة فى وجه من الوجوه فهذه يكون الأصل فيها منزلة كذا حتى يثبت خلاف ذلك، وقد سبق الكلام على كثير من هذا أو على ما يظن أنه مشكل، وأما هذا الباب فسأتكلم فيه عن الألفاظ التى يتجاذبها أكثر من مرتبة، أو الألفاظ التى يُختلف فى ضبطها وإذا ضبطت على الوجه الفلانى كان لها معنى معين وإذا ضبطت على وجه آخر كان لها معنى آخر والعبرة فى ذلك بالسياق، والله أعلم.

فمن ذلك قولهم:

○ **فلان يحدث عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات»:**

الذى يكثر من استعمال هذا اللفظ هو أبو حاتم ابن حبان البستى رحمه الله فى كتابه «المجروحين» ومعنى ذلك أن الراوى سواء كان ثقة أو ضعيفاً يروى عن الثقات أحاديث لم يتابع عليها، فغيره من الثقات يروى أحاديث عنهم بخلاف روايته، ولكن هذا اللفظ إذا قيل فى الثقة الذى تثبت عدالته فى الرواية فمعنى ذلك أنه يدلس عن المجهولين والمتروكين والكذابين فيسقطهم، ويروى عن الثقات بصيغة محتملة للسماع كالعنعنة فتكثر المناكير فى روايته عنهم، وإن قيل هذا فى رجل ضعيف فإما أن يكون سيء الحفظ مغفلاً وإما أن يكون كذاباً، فإن كان سبب ذلك سوء الحفظ فينظر فى هذه المناكير كمّاً وكَيْفاً ويُحكم على الراوى

بما يستحق، وإن كان سبب ذلك التعمد فهو كذاب متروك ولا كرامة، ففى هاتين الحالتين يكون حديث الراوى متردداً بين النكارة والبطلان وكثيراً ما يقف الناظر فى «كامل ابن عدى» رحمه الله على قوله: «فلان يحدث عن الثقات بالمناكير» ومع ذلك يصفه بسرقة الحديث أو بأنه فاحش الخطأ بيِّن الضعف، كما فى ترجمة مصعب بن سعيد أبى خيثمة المكفوف (٢٣٦٣/٦) وكما فى ترجمة مصعب بن إبراهيم (٢٣٦٤/٦).

* * *

○ **قولهم: «فلان مود»:**

هذا اللفظ مما اختلف فى ضبطه فإن كان بفتح الهمزة وتشديد الدال فمعنى ذلك أنه حسن الأداء، وإن كان بتسكين الواو وتخفيف الدال فمعنى ذلك أنه هالك كما سبق، فانظر كيف أن اللفظ الواحد إذا ضبط على وجه كان مدحاً وإذا ضبط على آخر كان قدحاً.

* * *

○ **قولهم: «فلان لعنه الله أو ملعون»:**

قد يكون سبب لعنته الكذب كما فى ترجمة حامد بن أبى آدم المروزى قال أبو داود السنجى لابن معين: «عندنا شيخ يقال له حامد بن آدم يروى عن يزيد عن الجريرى....وساق له حديثاً، فقال: هذا كذاب لعنه الله» (٤٤٧/١) «الميزان»، ويقال هذا اللفظ أو نحوه فى المبتدع كما فى ترجمة الحسين بن على الكرابيسى الفقيه قال الخطيب: «حديثه يعز جداً لأن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه بسبب مسألة اللفظ، وهو أيضاً كان يتكلم فى أحمد فتجنب الناس الأخذ عنه، فلما بلغ يحيى أنه يتكلم فى أحمد لعنه وقال ما أحوجه إلى أن يضرب» (٥٤٤/١) «الميزان» وانظر «تاريخ بغداد» (٦٤/٨)، وكما قال العجلى فى بشر

المريسى: «رأيت بشراً عليه لعنة الله مرة واحدة...ثم قال: لا يرحمه الله فلقد كان فاسقاً» (ص ٨١) من «ثقات العجلى».

* * *

○ **قولهم فى أحد الرواة: «كان فلان يسىء الرأى أو القول فيه»:**

يحتمل أن ذلك لكذبه، كما جاء فى ترجمة ابن كادش أبى العز أحمد بن عبيد قال السمعانى: «كان ابن ناصر يسىء القول فيه»، وقال ابن ناصر: «لم يسمع كل كتاب الجليس من أبى على الجازرى»، وقال السمعانى عن ابن ناصر أيضاً: «سمعت ابن كادش يقول: وضعت حديثاً على رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – وأقر بذلك عندى» (٥٥٩/١٩) «النبلاء»، وقد يكون ذلك لغفلته الشديدة التى تؤدى إلى روايته للبواطيل وما لا أصل له، وقد يكون ذلك بسبب غلوه فى البدعة أو لفسقه وشهوته، كما جاء فى ترجمة محمد بن فضاء الأزدى البصرى العابر، قال البخارى: «كان سليمان بن حرب سىء الرأى فيه كان يقول: يبيع الشراب» (٥/٤) «الميزان».

* * *

○ **قولهم فى إسناد: «جوده فلان»:**

قد يذكرون ذلك فى المدلس الذى يسقط الضعيف من الإسناد ويظهر الثقة كما هو مبسوط فى كتب المصطلح، وقيل فيه ذلك لأنه يظهر الإسناد جيداً سالماً من العلة، وقد يقولون ذلك فى الراوى الذى يروى الحديث جيداً عن أحد المشايخ وغيره من الرواة يرويه عن نفس الشيخ مع وجود علة فى الحديث ولولا رواية هذا الراوى لكان الحديث معلاً، فلما رواه هذا الثقة بلا علة قالوا: «جوده فلان» أى أتى به جيداً بخلاف غيره، كما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة محمد بن إسحاق بن المرزبان الفارسى (٢٥٦/١)، وقد يكون الراوى جود هذا الحديث

غفلة ووهماً والصحيح أن الحديث به علة، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم فى أحد الرواة: «روى عن فلان كأنه فلان آخر»:**

هذا التعبير يطلق ويراد به الجرح ويطلق أيضاً ويراد به المدح، والفارق بين هذا وذاك أن ننظر فى الشيخ الذى روى عنه هذا الراوى، فإن كان الشيخ ثقة مستقيم الحديث والثقات يروون عنه أحاديث مستقيمة دل هذا على تجريح فى الراوى، ويكون قولهم هذا معناه أن الراوى يأتى عن شيخه الثقة المعروف باستقامة حديثه بمناكير لا يعرف بها، فكأن فلاناً الذى يروى عنه هذا الراوى فلان آخر غير معروف باستقامة حديثه، وإن كان الشيخ المروى عنه سيء الحفظ مختلطاً كان هذا مدحاً للراوى، ويكون المعنى حينئذ أن الشيخ معروف باضطراب حديثه كما فى رواية الثقات عنه والعهدة عليه، لكن هذا التلميذ أو هذا الراوى روى عنه أحاديث جيدة مستقيمة، وذلك إما لطول ملازمته للشيخ أو لشدة تحريه وانتقائه الصحيح من حديثه دون السقيم، فإذا سمع أحد أحاديث هذا الراوى عن ذلك الشيخ ورأوا جودتها واستقامتها بخلاف المعروف عن الشيخ وأحاديثه قال: «هذا يروى عن فلان كأنه فلان آخر».

فمن أمثلة الحالة الأولى: ما جاء فى «الميزان» ترجمة إبراهيم بن بشار الرمادى صاحب ابن عيينة: «ليس بمتقن وله مناكير»، قال أحمد: «كأن سفيان الذى يروى عنه إبراهيم بن بشار ليس بسفيان بن عيينة - يعنى مما يغرب عنه - وكان مكثراً عنه» (٢٣/١)، وجاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة شعبة بن دينار الهاشمى مولى ابن عباس قال ابن حبان: «روى عن ابن عباس ما لا أصل له حتى كأنه ابن عباس آخر» (٣٤٧/٤) وانظره فى «المجروحين» (٣٥٧/١)، وقد قال هذا اللفظ ابن حبان فى كتابه «المجروحين» فى عشر تراجم، وفى «الجرح والتعديل» ترجمة يحيى بن يمان العجلى قال يحيى بن معين: «لا يشبه حديثه عن الثورى أحاديث غيره عن

الثورى»، وقال وكيع: «كأن هذا ليس سفيان الذى سمعنا نحن منه» (١٩٩/٩) وزاد الخطيب فى «تاريخه» بعد قول وكيع: «أنكرها جداً» (١٢٢/١٤).

ومن الأمثلة على الحالة الثانية: ما جاء فى «الميزان» ترجمة شبيب بن سعيد بن حبيب الحبطى البصرى قال ابن عدى: «كان شبيب لعله يغلط ويهم إذا حدث من حفظه وأرجو أنه لا يتعمده، فإذا حدث عنه ابنه أحمد بأحاديث يونس فكأنه شبيب آخر - يعنى يجود -» (٢٦٢/٢).

* * *

○ **قولهم: «فلان أحاديثه تشبه أحاديث فلان»:**

يُنظر فى المشبَّه به، فإن كان ثقة فهذا تعديل وعكسه عكسه، فمثال الحالة الأولى ما جاء فى ترجمة وضاح أبى عوانة مولى يزيد بن عطاء قال يحيى بن سعيد القطان: «ما أشبه حديثه بحديثهما» يعنى أبا عوانة بسفيان وشعبة، وقال عفان: «كان صحيح الكتاب كثير العجم والنقط كان ثبتاً، وأبو عوانة فى جميع حاله أصح حديثاً عندنا من هشيم» (٤٠/٩) «الجرح والتعديل».

ومثال الحالة الثانية ما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة يعقوب بن محمد بن عيسى الزهرى المدينى قال يحيى: «صدوق ولكن لا يبالى عمن حدث»، وقال مرة: «أحاديثه تشبه أحاديث الواقدى محمد بن عمر» - يعنى تركوا حديثه -، وقال محمد بن أحمد الفقيه: «سئل عنه صالح بن محمد فقال: حديثه يشبه حديث الواقدى» - كأنه يضعفه - (٢٧٠/١٤)، ومعلوم أنه لا يلزم من التشبيه المثلية فى كل شيء والظاهر هنا التشبيه من حيث القوة والضعف.

وهناك حالة أخرى وهى أن بعض الرواة لسوء حفظه واضطرابه قد يحدث بحديث أحد المشايخ ويعزوه إلى شيخ آخر، فإذا سمع ذلك أحد الأئمة الذين يعرفون الراوى وما روى، قال: «هذا يشبه حديث فلان وليس من حديث فلان».

وهل يقولون ذلك فيمن سرق حديث شيخ وسمى شيخاً آخر؟ محتمل، وقد يقولون ذلك فى بعض أحاديث الحفاظ الذين يعلق بأذهانهم أحاديث بعض الرواة المذاكرين لهم أثناء المذاكرة، انظر نحو ذلك فى شرح «علل الترمذى» لابن رجب رحمه الله تعالى.

* * *

○ **قولهم: «فلان حديثه يزيد»:**

هذا يدل على زيادة إما فى الإسناد أو فى المتن، لكن لا يتحدد لنا منزلة ذلك فى الجرح إلا إذا علمنا ما سبب هذه الزيادة، هل هى عن وهم أو عن عمد؟ ثم إذا كانت عن وهم ننظر إلى هذه الزيادة بالنسبة لحديث الراوى هل كثرت أم لا؟ وهل هى منكرة جدا أم لا؟، فمن أمثلة الحالة الأولى أعنى وقوع ذلك فى حديث الراوى على سبيل الوهم ما جاء فى «الكامل» لابن عدى ترجمة إبراهيم بن الحكم بن أبان الصنعانى قال أحمد: «وقت ما رأيناه لم يكن به بأس، ثم قال: إنى أظن كان حديثه يزيد بعدنا ولم يحمده» (٢٤١/١)، وذكر العقيلى فى «ضعفائه» قول أحمد ثم قال: «وقال محمد بن رافع: بعهدنا لم يكن به بأس ولكن اختلط بعد» (٥٠/١).

ومثال الحالة الثانية ما جاء فى «المجروحين» لابن حبان ترجمة النضر بن سلمة المروزى، قال أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان: «عرفنا كذبه لأنه كان يجالسنا فنذكر باباً من العلم ونذكر ما فيه ويذكر هو ما فيه ثم يزيدنا فيه ما ليس عندنا بأحاديث، ثم نجالسه بعد مدة فنذكر ذلك الباب بعينه فنذكر ما فيه ويذكر هو ما فيه ويزيدنا أشياء غير تلك الأشياء التى زادها فى المجلس الماضى، فعلمنا أنه يضع الحديث». (٥١/٣ – ٥٢)، وكما فى «لسان الميزان» ترجمة الفضل بن خصيب أبى العباس قال أبو الشيخ: «كان حديثه يزيد»، وذكر قبل عن أبى كريب حديثين ثم زاد: «وروى من كُتب أبى مسعود كل ما يحمل إليه» (٤٤٠/٤)، وفى «الجرح

والتعديل» ترجمة خالد بن القاسم أبي الهيثم المدائني قال أحمد: «يزيد في الإسناد»، وقال ابن راهويه: «كان كذاباً»، وقال يحيى بن معين: «كان يزيد في الأحاديث الرجال يوصلها لتصير مسندة» (٣٤٧/٣) فالزيادة إن كانت عن وهم ففيها تفصيل، إن لم تكثر ولم تفحش فصاحبها يصلح حديثه في الشواهد والمتابعات وإلا رد حديثه، وإن كانت عن عمد فلا يُحدَّث عن صاحبها ولا نعمى عين، وصورة الزيادة عن وهم أن يسند المرسلات ويرفع الموقوفات في حديثه المسموع له من مشايخه، وأما إذا كانت عن عمد فقد يكون كما في الحالة الأولى وقد يكون سرقة وتركيباً واختلاقاً والله المستعان.

* * *

○ **قولهم: «فلان يتلون»:**

كثيراً ما يقول هذا ابن عدى في «كامله» على من يضطرب في حديثه ويأتي به على وجوه مختلفة، لكن الدارقطني رحمه الله استعمله في معنى آخر كما جاء في «الضعفاء والمتروكين» له ترجمة عمارة بن جوين أبي هارون العبدي قال: «يتلون خارجي وشيعي» (ص ٢٩٩) فتأمل كيف انتقل من الشيء إلى نقيضه، فالخوارج يكفرون علياً رضي الله عنه والشيعة يغالون فيه، ثم هل يطلق هذا على من يكذب ويتلون في كذبه؟ الظاهر أن هذا اللفظ بمعنى قولهم: «كان فلان بالغداة شيئاً وبالعشي شيئاً» كما سبق في المتروكين والكذابين.

واعلم أن التلون قد يكون سببه عدم وضوح الحق للمرء فيعتقد مقالة ثم يظهر له ضدها فيرجع وهكذا، وقد يكون سببه رقة الدين والرغبة في العاجل دون الآجل، وقد ذكر ابن كثير في «البداية» لأحدهم كما في ترجمة الوجيه الأعمى (٧٦/١٣) كلاماً قال فيه:

فمن مُبْلِغ عني الوجيه رسالة ... وإن كان لا تجدى لديه الرسائل
تمذهبْت للنعمان بعد ابن حنبل ... وذلك لما أعوزتك المآكل
وما اخترت رأى الشافعي ديانة ... ولكنما ترجو الذى هو حاصل

وبعد قليل لا شك أنت صائر إلى مالك فانظر إلى ما أنت قائل

* * *

○ **قولهم: «فلان فسد حديثه»:**

هذا اللفظ يحتمل وجوهاً:

١ – أن الراوى كان مستقيم الرواية ثم خلط واضطرب و لم يتميز صحيح حديثه من سقيمه، وهذا حكمه أن ينظر إلى هذه الأوهام، فإن كان فاحش الاختلاط رد حديثه وإلا صلح فى الشواهد والمتابعات، وهناك تفاصيل أخرى.

٢– وإما لأنه يروى عن المجاهيل فكثرت المناكير فى روايته ففسد من أجل ذلك كما جاء فى «النبلاء» ترجمة عبد الرحمن بن زياد المحاربى قال ابن معين: «له أحاديث مناكير عن المجهولين»، وقال أبو حاتم: «يروى عن المجهولين أحاديث منكرة فيفسد حديثه بذلك» (١٣٧/٩) وانظره فى «الجرح والتعديل» (٢٨٢/٥)، وأنت خبير أن هذا لا يضر الراوى إلا بشروط سبق ذكرها.

٣– وإما أن يكون للراوى أصل صحيح وأصل فاسد فيحدث بهما فيفسد حديثه لذلك، كما قال الدارقطنى فى «سؤالات حمزة بن يوسف السهمى» ترجمة أبى بحر محمد بن حسين بن كوثر البربهارى: «كان له أصل صحيح وسماع صحيح وأصل ردىء فحدث بذا وبذاك فأفسده» (ص ١٢٨ – ١٢٩).

٤– وقريب من ذلك أن يكون الراوى له سماع صحيح من مشايخه ولكنه ألحق فى سماعه وكثّر على نفسه ولم يكتف بما سمع فأفسد حديثه هذا، والوجهان الأخيران فيمن طعن فى عدالته، والله أعلم.

○ وأما قولهم: «فلان أفسد علينا سماعنا من فلان» فقد يكون لأنه أدخل فى حديث الشيخ ما ليس منه ولم يميزه الشيخ كما فى ترجمة جبارة بن مغلس (٢٢١/١) من «المجروحين» لابن حبان وكذا ترجمة سفيان بن وكيع بن الجراح

(٣٥٩/١) «المجروحين»، وهل يقولون ذلك فى أحد أئمة الجرح والتعديل الذى كشف حال الرجل بعد أن كان يُظن به العدالة؟ ينطر[1].

○ وأما قولهم: «أفسد علينا ما كتبنا عنه» أى أنه كان له سماع صحيح أو كان يُظن به ذلك، ثم ادعى ما لم يسمع إما عمداً أو غفلة، وقد ذكر ابن حبان فى مقدمة كتابه «المجروحين» أنواع جرح الضعفاء فقال: «النوع الثامن: ومنهم من يكذب ولا يعلم أنه يكذب إذ العلم لم يكن من صناعته ولا اغبر قدمه فيها: أخبرنى محمد بن المنذر قال حدثنا محمد بن إدريس قال حدثنا مؤمل بن إهاب عن يزيد بن هارون قال: كان بواسط رجل يروى عن أنس بن مالك أحرفاً ثم قيل إنه أخرج كتاباً عن أنس، فأتيناه فقلنا له: هل عندك سوى تلك الأحرف؟ فقال: نعم عندى كتاب عن أنس، فقلنا: أخرجه إلينا فنظرنا فيهفإذاهى أحاديث شريك بن عبد الله النخعى فجعل يقول حدثنا أنس بن مالك، فقلنا له: هذه أحاديث شريك، فقال: صدقتم حدثنا أنس بن مالك عن شريك، قال: فأفسد علينا تلك الأحرف التى سمعناها منه وقمنا عنه» (٧١/١)، ونحوه قول الذهبى فى «العبر» ترجمة عيسى بن عبد العزيز بن عيسى اللخمى الإسكندرانى: «سمع من السلفى وقرأ القراءات على أبى الطيب عبد المنعم بن الخلوف ثم ادعى أنه قرأ على ابن خلف الدانى وغيره فاتهم وصار من الضعفاء وفَجَعنا بنفسه» (٢٠٤/٣).

* * *

○ **قولهم: «فلان بئس الرجل»:**

سبق أن قولهم: «فلان نعم الرجل» يطلق فى المشاهير الأثبات ويطلق فى أهل العبادة أو أهل الفقه أو من حسنت أخلاقهم أو المتمسكين بالسنة، وكل وجه من ذلك له حكم، وكذلك قولهم: «فلان بئس الرجل» فقد يكون من أجل كذبه على رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – أو لغلوه فى بدعته أو من أجل فسقه وشهوته والعياذ بالله، ونحو ذلك قول أحدهم فى الراوى: **«ذمّه فلان»**

(١) وهناك حاله أخرى، وذلك أن الثقة إذا روى الحديث مُعَلاً مبنيّة بذلك علة الحديث المستقيم الذى رواه الضعيف – انظر ما قاله أبو حاتم – كما فى «العلل» للرازى (٢٦٨/٢) برقم (٢٣٠٠).

فقد يكون لكذبه أو لبدعته انظر ترجمة داود بن عبد الجبار الكوفى.

○ **وقولهم: «فلان لا يفوته شيء أو لا يفوته حديث جيد»:**

هذا اللفظ يحتمل التعديل ويحتمل التجريح، فإن كان بمعنى التعديل فالمقصود منه أن الراوى حافظ بارع مجتهد رحال، إذا سمع بحديث لا يستريح إلا إذا أخذه عن راويه، وقد جاء فى «تذكرة الحفاظ» ترجمة سفيان الثورى قال القطان: «ما رأيت أحفظ منه كنت إذا سألته عن مسألة أو عن حديث ليس عنده اشتد عليه» (٢٠٤/١) وفى «التذكرة» أيضاً ترجمة الفضل بن سهل البغدادى الأعرج ذكر الذهبى أنه كان لا يكاد يفوته حديث فرد (٥٥٣/٢)، والرجل كان موصوفاً بالذكاء والمعرفة والإتقان وأنه كان أحد الدواهى فى الحفظ، وذكر كل هذا الذهبى على سبيل المدح وسيأتى خلاف ذلك كما فى «النبلاء»، وجاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الله بن محمد المسندى شيخ البخارى، قال محمد بن إسماعيل البخارى: «قال لى الحسن بن شجاع: من أين يفوتك الحديث وأنت وقعت على هذا الكنز – يعنى المسندى –» (٦٥/١٠).

وقد يكون هذا اللفظ تجريحاً بمعنى أن الراوى سارق كلما وجد حديثاً عند غيره وثب عليه وادعاه لنفسه، كما فى «تاريخ بغداد» ترجمة يحيى بن عبد الحميد الحمانى قال الحسين بن إدريس: «سمعت ابن عمار يقول: قد سقط حديثه، قيل: فما علته؟ قال: لم يكن لأهل الكوفة حديث جيد غريب ولا لأهل المدينة ولا لأهل بلد حديث جيد غريب إلا رواه فهذا يكون هكذا» (١٧٤/١٤)، وجاء فى «النبلاء» قال عبدان: «سمعت أبا داود يقول: أنا لا أحدث عن فضل الأعرج قلت: لم؟ قال: لأنه كان لا يفوته حديث جيد» (٢١٠/١٢) فعَلِم الإمامُ الذهبى مدى شدة الجرح بهذا فقال: «ما بهذا الخيال يُغمز الحافظ ثم هذا أبو داود قائل هذا قد روى عنه فى «سننه»». اهـ

قلت: وسبب كلام أبى داود فى فضل بن سهل الأعرج الغرائب التى وجدها فى حديثه، ووجود الغرائب فى حديث الراوى لا يقدح فيه إلا بشروط سبق ذكرها، والله أعلم. وسيأتى بقية لهذا (ص ٤٠٦ – ٤٠٨).

○ **قولهم: «فلان يروى الحديث على أوجه»**: أو عبارة نحو ذلك.

هذا اللفظ أو ما فى معناه يحتمل عدة أوجه:

١- إذا قيل هذا فى أحد الأثبات المكثرين فهذا معناه أنه يروى الحديث على عدة أوجه لكثرة حفظه، كما قال إبراهيم بن سعيد الجوهرى: «كل حديث لا يكون عندى من مائة وجه فأنا فيه يتيم» (١٢٤/١) «تهذيب التهذيب».

٢- وأيضاً إن قيل فى أحد الأثبات فقد يكون معناه أنه يروى الحديث بالمعنى، كما جاء فى «تاريخ بغداد» قال أبو داود: «كان سليمان بن حرب يحدث بحديث ثم يحدث به كأنه ليس بذاك. قال الخطيب: قلت: كان سليمان يروى الحديث على المعنى فتتغير ألفاظه فى روايته» (٣٦/٩) وذكر هذا الذهبى فى «نبلائه» (٣٣٤/١٠).

٣- وقد يكون من معانى هذا اللفظ اضطراب الراوى واختلاطه، كما فى «الضعفاء» للعقيلى قال رحمه الله: «حدثنا محمد قال حدثنا صالح قال حدثنا على قال سمعت يحيى وسئل عن إسماعيل بن مسلم المكى قيل له: كيف كان فى أول أمره؟ قال: لم يزل مختلطاً كان يحدثنا بحديث الواحد على ثلاثة دروب» (٩٢/١).

٤- وقد يكون ذلك لتهمة الراوى بالكذب، كما ذكر ابن رجب رحمه الله فى شرحه «لعلل الترمذى»، قال: «فاختلاف الرجل الواحد فى الإسناد إن كان متهماً فإنه ينسب به إلى الكذب، وإن كان سيء الحفظ نسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط، وإنما يحتمل مثل ذلك ممن كثر حديثه وقوى حفظه كالزهرى وشعبة ونحوهما، وقد كان عكرمة يتهم فى روايته الحديث عن رجل ثم يرويه عن آخر حتى ظهر لهم سعة علمه وكثرة حديثه......» اهـ (ص ١٠٨).

٥- وقد يكون ذلك من المدلس، فإن المدلّس تدليس الشيوخ لاسيما إن كان مقلاً يأتى بالحديث على أوجه ويسمى شيخه بأكثر من اسم حتى يظهر أنه مكثر والله المستعان.

* * *

○ **ويشبه ألفاظ هذا الباب قولهم: «فلان يُنتقَى من رواياته»:**

إذا قالوا ذلك فى رجل تغيّر أو اختلط أو قَبِلَ التلقين فى آخر أمره فمعنى ذلك أنه ينتقى من حديثه ما رواه الشيوخ أو القدامى عنه دون ما رواه عنه الأحداث أو ينتقى من حديثه ما حدث به من كتابه، وإن قالوا ذلك فى رجل سيء الحفظ من أول أمره فمعناه أنه ينتقى من حديثه ما لم يخطيء فيه أو ما توبع عليه أو ما كان من كتابه إن كان له كتاب صحيح، وقد أشار إلى الحالة الثانية المعلمى رحمة الله فى ترجمة بندار محمد بن بشار (ص ٦٦٢) من كتابه «التنكيل».

* * *

○ **«امتناع المحدث من التحديث لأحد الرواة بحديث أحد المشايخ أو مطلقاً وعكس ذلك بذل المحدث وسخاؤه فى الرواية لأحد الرواة»:**

اعلم أن امتناع المحدث عن الرواية له عدة أسباب ولكل سبب من هذه الأسباب حكم:

١- فقد يمتنع المحدث عن التحديث إذا كان شيخه الذى طُلِب منه أن يحدث بحديثه ضعيفاً، كما جاء فى «المجروحين» لابن حبان ترجمة عريف بن درهم الجمال، قال ابن حبان: أخبرنا الهمدانى حدثنا عمرو بن على سمعت يحيى بن سعيد يُسأل عن عريف بن درهم فيتمنع به، ذكر هذا ابن حبان دليلاً على قوله: «منكر الحديث على قلته لا يعجبنى الاحتجاج به إذا انفرد» (١٩٣/٢).

٢- وقد يمتنع الشيخ لأن الطالب ليس أهلاً، كما فى «النبلاء» ترجمة على بن عثام الكلابى قال محمد بن عبد الوهاب الفراء: «ما رأيت فى العسرة مثل على بن عثام وكان يقول: الناس لا يؤتون من حلم يجييء الرجل فيَسأل فإذا أخذ ليباهى ويجيء الرجل فيصحف ويجيء الرجل يأخذ ليمارى ويجيء الرجل يأخذ ليباهى

وليس عليّ أن أعلّم هؤلاء إلا من يهتم لأمر دينه» (١٠/٥٧٠).

٣- وقد يمتنع المحدث عن رواية بعض الأحاديث عن بعض المشايخ التى هى عنده بعلو كى لا يسمعها أحد عن ذلك الشيخ ويتفرد هو بعد ذلك أى بعد موت ذلك الشيخ أو اختلاطه بالعلو وتكون الرحلة إليه.

٤- وقد يمتنع لعلمه أن الطالب لم يصبر على طلب العلم كصبر غيره من الملازمين الأثبات، وقد جاء رجل إلى شعبة يسأله عن حديث فامتنع أن يجيبه وقال: «يأتى أحدكم كأنه يريد أن يرى دارى ويقول ما تقول فى كذا، لا حتى تجلس كما جلس هذا - وأشار إلى روح بن عبادة -». اهـ بمعناه كما فى مقدمة «كامل ابن عدى».

٥- وقد يكون ذلك لأن نية الطلبة للطلب مدخولة كما سبق من قول على بن عثام وهو فى «النبلاء» (١٠/٥٧٠)، وكما قال الذهبى فى ترجمة عبد الله بن داود الخريبى (٩/٣٥١)، ونحوه أن الشيخ قد يرى أن القليل يكفى لفقهه والعمل به والكثرة بخلاف ذلك، والله أعلم.

٦- ومنهم من يمتنع عن التحديث ويتعسر فى الرواية لأنه يرى أنه ليس فى حاجة إلى مجىء المحدثين إليه إما لاشتغاله عنهم بالدولة كما سبق وإما لأنه يرى أن شهرته ثابتة بعمله فى الوزارة أو القضاء.

٧- وقد يكون ذلك من أجل الحذر وخشية الخطأ فى الرواية أو لأن الشيخ نفسه شرس الأخلاق.

هذا وقد يمتنع المحدث على أحد الطلبة وهو يحبه، كما فى «طبقات الشافعية» ترجمة أحمد بن محمد الحافظ أبى الفضل الجارودى قال: «رحلت إلى الطبرانى فقربنى وأدنانى وكان يتعسر علىّ فى الأخذ، فقلت له: أيها الشيخ تتعسر علىَّ وتبذل للآخرين؟ فقال: لأنك تعرف قدر هذا الشأن» (٣/٤٧)، فليس كل من امتنع عن تحديث راوٍ يكون مضعِّفاً له، وليس كل من امتنع عن التحديث بحديث أحد المشايخ يكون مضعِّفاً له فتأمل.

وكذلك بذل الحديث لأحد الرواة لا يلزم منه توثيق الشيخ للطالب، فقد يكون البذل لتوثيق الطالب والرضى عنه كما سبق أن أحدهم كان يحلف ألا يحدث ثم يستثنى فلاناً وفلاناً، وكما يفعل بعض المشايخ من بذله لبعض الطلبة أحاديثه العالية أو الغريبة دون بقية المحدثين، لكن قد يبذل الشيخ الحديث للراوى دون تفضيل له بل وهو غير راض عنه، كما سبق عن الطبرانى مع الجارودى وكما قال أحمد بن أحمد: «قال لى يحيى بن آدم: يجيئنى الرجل ممن أبغض وأكره مجيئه فأقرأ عليه كل شيء معه لأستريح منه ولا أراه ويجيىء الرجل أودّه فأردده حتى يرجع إلي» (٥٢٩/٩) «النبلاء».

* * *

○ **قولهم: «فلان متساهل أو يتهاون فى الحديث»:**

هذا اللفظ له عدة معان:

١- أن الراوى يتساهل عند التحمل كمن ينام والشيخ يقرأ أو يملى أو يشتغل بشيء آخر فى المجلس.

٢- أن يكون تساهله عند الأداء والرواية كمن يحدث من حفظه بما ليس فى كتابه، كما جاء فى «سؤالات السهمى للدارقطنى»: «وسأل الشيخ أبو سعد الإسماعيلى أبا الحسن الدارقطنى عن أبى بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضى؟ فقال: كان متساهلاً ربما حدث من حفظه ما ليس عنده فى كتابه وأهلكه العجب فإنه كان يختار ولا يضع لأحد من العلماء الأئمة أصلاً.....» (ص ١٦٤ - ١٦٥)، وهذا معناه أنه يحب أن ينتخب على المشايخ وإذا طَلب منه أحد الأئمة الأصل الذى فيه سماعه للأحاديث التى يرويها امتنع تكبراً، والله المستعان، ومعلوم أن التحديث من غير الكتاب يضر سيء الحفظ بخلاف الضابط المتقن لحديثه كما سبق بيانه.

وقريب من هذا، التحديث مِن غيْر أصل كما فى «النبلاء» ترجمة الوراق

الإمام المحدث أبى بكر محمد بن إسماعيل بن العباس البغدادى المستملى (٣٨٩/١٦).

٣- وقد يكون التساهل لأنه يحدث من كتب غيره، وقد سبق هذا كما فى «النبلاء» ترجمة هدبة بن خالد القيسى (١١/٩٨ - ٩٩).

٤- وقد يكون الراوى متساهلاً متهاوناً بمعنى أنه لا يفصل الألفاظ أى صيغ التحمل مثل قولهم: «سمعت وحدثنى وحدثنا وأخبرنى وأخبرنا وعن» كما جاء فى «النبلاء» ترجمة أبى خيثمة زهير بن حرب أحد أعلام الحديث قال يعقوب بن شيبة: «هو أثبت من ابن أبى شيبة، كان فى عبد الله - يعنى ابن أبى شيبة - تهاون فى الحديث لم يكن يفصل هذه الأشياء - يعنى الألفاظ -» (١١/٤٩٠)، ومثل هذا لا يضر ابن أبى شيبة فليس كل من يوصف بالتساهل يكون ضعيفاً نعم يكون غيره أرجح، منه والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان دفن كتابه»:**

اعلم أنه ليس كل من دفن كتابه يكون من أهل العبادة والزهد المتجردين عن الإتقان والضبط، حتى وإن كان من العُبَّاد فإذا دفن كتابه ولم يحدث بعد فلا يضر، ولكن البلاء إذا حدث وهو ليس بضابط فسيقع فى حديثه الاضطراب، ودَفْن الراوى كتابَه أو وصيته بحرقه أو غسله له أسباب:

١- فقد يدفن الراوى كتابه لأنه من العُبَّاد الزهاد ويخاف على نفسه الشهرة، كما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة بشر بن الحارث الحافى أحد الزهاد والعباد: «دفن كتبه لكراهية أن ينصب نفسه للتحديث» (٦٧/٧).

فمن فعل ذلك ثم رجع للتحديث وليس هو من أهل الضبط طعن فيه بسبب ذلك.

٢- وهناك سبب آخر يجعل بعض المحدثين يفعل ذلك، كما جاء فى «النبلاء»

ترجمة شعبة بن الحجاج، قال سعد بن شعبة: «أوصى أبى إذا مات أن أغسل كتبه فغسلتها»، قال الذهبى رحمه الله: «قلت: وهذا قد فعله غير واحد بالغسل أو بالحرق أو بالدفن خوفاً من أن تقع فى يد إنسان واهٍ فيزيد فيها أو يغيرها» (٧/٢١٣).

٣- وهناك سبب آخر ذكره الذهبى فى «النبلاء» ترجمة إسحاق بن راهويه، قال أبو عبد الله الحاكم: «إسحاق وابن المبارك ومحمد بن يحيى هؤلاء دفنوا كتبهم»، قال الذهبى رحمه الله: «قلت: هذا فعله عدة من الأئمة وهو دال على أنهم لا يرون نقل العلم وجادة فإن الخط قد يتصحف على الناقل وقد يمكن أن يزاد فى الخط حرف فيغير المعنى ونحو ذلك، وأما اليوم فقد اتسع الخرق وقل تحصيل العلم من أفواه الرجال بل ومن الكتب غير المغلوطة، وبعض النقلة للمسائل قد لا يحسن أن يتهجى» (١١/٣٧٧).

٤- وسبب آخر ذكره المحقق لكتاب «المغنى» للذهبى فى الحاشية عند الكلام فى ترجمة يوسف بن أسباط الشيبانى الزاهد، ذكر أن بعضهم دفن كتبه لأن فيها أشياء مدخولة ولم تتميز ولم يرد المحدث منهم أن ينشرها لذلك، قال: «وفعل ذلك سفيان الثورى وبعض الأكابر»، قال: وانظر «صيد الخاطر» لابن الجوزى (ص ٣١ - ٣٣) لزاماً ففيه بحث قيم. اهـ من الحاشية (٢/٧٦١)، إذا علمت هذا فليس كل من دفن كتابه يكون من الزهاد الذين لا يضبطون، فقد فعل ذلك بعض الأكابر من العلماء فرحمة الله على الأئمة ما تجدد الليل والنهار.

* * *

○ **قولهم: «فلان يتتبع الغرائب»:**

سبق الكلام على نحو هذا اللفظ .

وهذا اللفظ قد يقال فى أهل السرقة المتهمين، ويقال فى الحفاظ أهل الرحلة والطلب، وأما عن كونه ذماً فقد قال ابن المبارك: «من تتبع غرائب الحديث كذب»، وقال بندار: «من طلب الأغراب فى الحديث لم ينبل»، انظر «سؤالات

السهمى للدارقطنى» (١١٣)، ومن أجل ذلك كان كبار الأئمة لا يتتبعون الغرائب خوفاً من التهمة بالكذب والسرقة، لكنه قد يهتم بجمع الغرائب الحافظ المتقن، كما جاء فى «النبلاء» ترجمة خلف بن سالم الحافظ المجوّد أبى محمد السندى المهلّبى: «كان لسعة حفظه يتتبع الغرائب»، وقال أحمد: «ما أعرفه بكذب نقموا عليه بتتبع هذه الأحاديث» (١٤٩/١١)، وفى «النبلاء» أيضاً ترجمة المعمرى الإمام الحافظ المجود الحسن بن على بن شبيب البغدادى: «قال موسى بن هارون: استخرت الله سنتين حتى تكلمت فى المعمرى، وذلك أنى كتبت معه عن الشيوخ وما افترقنا فلما رأيت تلك الأحاديث قلت: من أين أتى بها؟» قال الجنيدي: «كان المعمرى يقول: كنت أتولى لهم الانتخاب فإذا مر حديث غريب قصدت الشيخ وحدى فسألته عنه»، قال الذهبى رحمه الله: «فعوقب بنقيض قصده ولم ينتفع بتلك الغرائب بل جرّت إليه شراً فقبح الله الشره» (٥١١/١٣ - ٥١٢).

* * *

○ **قولهم: «فلان لا يعقل أو خفيف العقل أو قليل العقل»:**

هذه الألفاظ ترد على وجوه متعددة:

١- قد يقال ذلك فى المبتدع وإن كان لا غبار على حديثه، كما فى «تذكرة الحفاظ» ترجمة إسحاق بن أبى إسرائيل المروزى محدث بغداد، قال عبدوس بن عبد الله النيسابورى: «حافظ جداً لم يكن مثله فى الحفظ والورع واتهم بالوقف»، وقال أبو القاسم البغوى: «كان ثقة مأموناً لكنه قليل العقل»، وقال جزرة: «صدوق إلا أنه كان يقول: القرآن كلام الله ويقف»، وقال أحمد: «واقفى مشهور إلا أنه صاحب حديث كيّس» (٤٨٥/٢)، وانظر «النبلاء» (٤٧٧/١١)، وفى «النبلاء» ترجمة هشام بن عمار أبى الوليد السلمى عالم أهل الشام ذكر عبد الله بن محمد بن يسار أنه كان يلقَّن كل شيء ما كان من حديثه، وذكر عنه قصة تدل على تثبته، وذكر أحمد فقال: «طياش خفيف»، قال الذهبى رحمه الله: «قلت: أما قول الإمام أحمد «طياش»: فلأنه بلغه أنه قال فى خطبته: «الحمد لله الذى تجلى

لخلقه بخلقه»، فهذه الكلمة لا ينبغى إطلاقها وإن كان لها معنى صحيح، لكن يحتج بها الحلولى والاتحادى، وما بلغنا أنه سبحانه وتعالى تجلى لشيء إلا لجبل الطور فصيره دكاً»، وفى تجليه لنبينا – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – اختلاف أنكرته عائشة وأثبته ابن عباس، وبكل حال كلام الأقران بعضهم فى بعض محتمل وطيُّه أولى من بثه، إلا أن يتفق معاصرون على جرح شيخ فيعتمد قولهم» (١١/٤٣١ – ٤٣٢).

وقد يقولون ذلك فى المبتدع المتكلَّم فيه وإن لم يكن كذاباً، كما فى «النبلاء» ترجمة مسلمة بن القاسم بن إبراهيم المحدث الرحال الأندلسى القرطبى: «لم يكن بثقة»، قال ابن الفرضى: «سمعت من ينسبه إلى الكذب، وقال لى محمد بن يحيى بن مفرج: لم يكن كذاباً بل كان ضعيف العقل، قال: وحُفظ عليه كلام سوء فى التشبيه» (١٦/١١٠)، وقريب منه ما جاء فى «الضعفاء» للعقيلى عمرو بن جابر الحضرمى قال أبو زرعة المصرى: «قال ابن لهيعة: كان عمرو غير حصيف، كان يجلس معنا فيبصر سحابة فيقول هذا على بن أبى طالب مر فى السحاب» (٣/٢٦٣)، وقوله «غير حصيف» أى غير محكم العقل، جاء فى «لسان العرب»: «الحصافة: ثخانة العقل، حصُف بالضم حصافة: إذا كان جيد الرأى محكم العقل، وهو حصف وحصيف بيّن الحصافة، والحصيف: الرجل المحكم العقل، وإحصاف الأمر: إحكامه، وكل محكم لا خلل فيه: حصيف...... وثوب حصيف: إذا كان محكم النسج صفيقة وأحصف الناسج نسجه» (٩/٤٨).

٢– وقد يقولون ذلك فيمن له أوهام كثيرة كما جاء فى «النبلاء» ترجمة إسماعيل بن عبد الله بن أويس قال ابن معين: «صدوق ضعيف العقل ليس بذاك – يعنى أنه لا يحسن الحديث ولا يعرف أن يؤديه أو أنه يقرأ من غير كتابه، وقال الذهبى: «قلت: الرجل وثب إلى ذاك البر واعتمده صاحبا «الصحيحين» ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر فى سعة ما روى فإنه من أوعية العلم» (١٠/٣٩٣).

٣- ويأتى هذا اللفظ بمعنى أن الرجل قد خرف، كما فى «النبلاء» ترجمة بشر بن الوليد بن خالد الكندى أبى الوليد، قال جزرة: «صدوق لكنه لا يعقل كان قد خرف» (٦٧٥/١٠).

٤- ويأتى بمعنى أن الراوى يجالس السفهاء وأنه سيء التدبير، كما فى «النبلاء» ترجمة العالى بالله إدريس بن يحيى بن على العلوى الإدريسى: «كان العالى فيه رقة ورحمة لكنه قليل العقل يقرب السفهاء ولا يحجب عنهم خطاياه وكان سيء التدبير» (٦٥٧/١٧).

○ وأما قولهم: «فلان لا يعقل الحديث»، فقد يكون لغفلته، وقد يكون نفياً للكمال فقط، فمثال الحالة الأولى ما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة غسان بن عبيد الأزدى قال يحيى بن معين: «قدم علينا هاهنا فنزل المدينة فأتيناه فإذا هو لا يعرف الحديث إلا أنه لم يكن من أهل الكذب ولكنه كان لا يعقل الحديث» (٣٢٨/١٢).

ومثال الحالة الثانية: ما جاء فى «النبلاء» ترجمة عبد الملك ابن الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة بن الماجشون قال أبو داود: «كان لا يعقل الحديث» - يعنى - لم يكن من فرسان الحديث وإلا فهو ثقة فى نفسه (٣٦٠/١٠)، وابن الماجشون هذا قال فيه يحيى بن أكثم: «كان بحراً لا تكدره الدلاء» (٣٦٠/١٠).

* * *

○ **وأما قولهم: «كان فلان يهاب فلاناً» فله وجوه:**

١- يحتمل أن ذلك لثقته وعلو قدره فيهاب مخالفته.

وهذا يذكر كثيراً فى تراجم الأئمة المشاهير، ونحوه ما جاء فى «النبلاء» ترجمة عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب قال الذهبى: «قلت: كان أخوه عبد الله بن عمر يهابه ويجله ويمتنع من الرواية مع وجود عبيد الله فما حدث حتى توفى عبيد الله» (٣٠٦/٦).

٢- وقد يكون سبب الهيبة الخوف من نقد القرين لقرينه لا الإجلال، كما جاء فى «النبلاء» ترجمة سليم بن عيسى بن سليم بن عامر شيخ القراء تلميذ حمزة وأحذق أصحابه وهو خلفه فى الإقراء، قال الدورى: «قال لى الكسائى: كنت أقرأ على حمزة فجاء سليم فتلكأت فقال حمزة: تهابه ولا تهابنى؟ قلت: أيها الأستاذ أنت إن أخطأتُ قومتنى وهذا إن أخطأت عيّرنى» (٣٧٦/٩).

○ أما قول أحدهم: «كنت أهاب حديث فلان» أى أتقيه لضعفه وتخليطه واضطرابه وعدم انضباطه، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «من يصبر على ما يصبر عليه فلان أو يطيق مثل ما يطيق فلان؟»:**

هذا التعبير يكون مدحاً فى الرواية ويكون مدحاً فى العبادة ومجاهدة النفس، أما عن المدح فى الرواية فقد جاء فى «تذكرة الحفاظ» ترجمة النسائى أحمد بن شعيب الإمام الحافظ قال أحمد بن نصر أبو طالب الحافظ: «من يصبر على ما يصبر عليه النسائى؟ عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة – يعنى عن قتيبة عنه – فما صنفها» (٦٩٩/٢ – ٧٠٠) وهذا القول معناه أن النسائى رحمه الله ورع فى الرواية، والسبب فى ذلك أن المحدثين يتنافسون فى كثرة الروايات، فإذا كان عند أحدهم أحاديث ثم تركها لعلة فيها فهذا غاية من الورع، كما سبق عند الكلام على قولهم: «فلان شكاك»، وهذا اللفظ أيضاً يدل على انتقاء النسائى وحسن تمييزه فى التصنيف ويدل على كثرة ما عنده من الرواية، لأنه لم يحتج فى التصنيف إلى حديث ابن لهيعة، واكتفى بما عنده عن غيره، والله أعلم.

وأما عن المدح فى العبادة ومجاهدة النفس فقد جاء فى «تذكرة الحفاظ» ترجمه محمد بن سيرين قال أبو قلابة: «من يطيق مثل ما يطيق محمد؟ يركب مثل حد السنان» (٧٨/١).

○ **قولهم: «فلان ليس عليه قياس أو لا يقاس به أحد»:**

هذا يدل على أن الراوى غاية فى المدح أو فى القدح، أما فى المدح فقد جاء فى «النبلاء» أن ابن معين قيل له: «شريك أعلم بحديث بلده من الثورى؟ فقال: ليس يقاس بسفيان أحد لكن شريك أروى منه فى بعض المشايخ» (٢٠٢/٨) وانظر «تاريخ بغداد» (٢٣/٧).

وأما مجيئه فى القدح ففى «النبلاء» قال الفضل بن زياد: «قلت لأبى عبد الله فى إسرائيل وشريك، فقال: إسرائيل صاحب كتاب يؤدى ما سمع وليس على شريك قياس كان يحدث بالحديث بالتوهم» (٨/٢٠٥)، هذا معنى اللفظ أما حال شريك فليس هو ممن بلغ الغاية فى الضعف. وسأل الأثرمُ أحمدَ ما تقول فى ابن الحمّانى؟ فحمل عليه حملاً شديداً فى أمر الحديث، وقال: «ابن الحمانى ليس الآن عليه قياس، أمر ذاك عظيم» قال: ورأيته شديد الغيظ عليه (١٠/٥٣١) «النبلاء».

وفى «تاريخ بغداد» ترجمة يعقوب بن محمد بن عيسى الزهرى المدينى تكلم فيه يحيى وجزرة وقال أبو زرعة: «ليس على يعقوب قياس» (١٤/٢٧١).

* * *

○ **قولهم: «فلان مخلّط أو يخلّط أو له تخاليط»:**

كنت أظن أن هذه الألفاظ لا تكون إلا فيمن هو سيء الحفظ أو اختلط سواء كان بأخرة أو من أول أمره، لكن رأيت هذه الألفاظ تأتى على ثلاثة وجوه:

١- يقولون ذلك فى المدلس، لأن المدلس يروى المناكير والبواطيل، انظر ترجمة محمد بن محمد بن سليمان الباغندى فى «سؤالات السهمى للدارقطنى» (ص ٨٩ - ٩٢).

٢- ويقولون ذلك فيمن ساء حفظه واضطرب حديثه، وهذا ظاهر كما فى «تهذيب التهذيب» ترجمة إسماعيل بن مسلم المكى، قال القطان: «لم يزل مخلطاً يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب»، ويوضح قولَ القطان هذا قولُ غيره فقد قال الفلاس: «كان ضعيفاً فى الحديث يهم فيه وكان صدوقاً يكثر الغلط يحدث عنه من لا ينظر فى الرجال»، وقال غيره: «ضعيف لا يترك» (١/٢٣٢)، ولخص ذلك الحافظ فى «تقريبه» بقوله: «ضعيف الحديث».

والذى فى «الجرح والتعديل» قال القطان: «لم يزل مختلطاً كان يحدثنا.....» إلخ.

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث مخلط، فقال له ابنه: هو أحب إليك أو عمرو بن عبيد؟ فقال: جميعاً ضعيفين، وإسماعيل هو ضعيف الحديث ليس بمتروك يكتب حديثه» (١٩٩/٢)، وفى «تهذيب التهذيب» ترجمة محمد بن مصفى بن بهلول القرشى الحمصى الحافظ قال صالح بن محمد: «كان مخلطاً وأرجو أن يكون صدوقاً وقد حدث بأحاديث مناكير» (٤٦١/٩).

٣- ويقولون ذلك فى الكذاب الذى يضع الحديث أو يركب الأسانيد، جاء فى «لسان الميزان» ترجمة أحمد بن عبيد الله بن أبى العز بن كادش قال عبد الله بن عبد الرحمن الحربى: «كان مخلطاً كذاباً لا يحتج بمثله وللأئمة فيه مقال» (٢١٨/١)، وفيه أيضاً ترجمة الحسن بن الحسين الرهاوى قال عبد العزيز الكتانى: «كان فيه تخليط يحدث بما لم يسمع ويركب على الشيوخ» (٢٠١/٢)، وفى «تاريخ بغداد» ترجمة عمر بن محمد بن السرى ويعرف بابن أبى طاهر قال محمد بن أبى الفوارس: «كان مخلطاً فى الحديث جداً يدعى ما لم يسمع ويركب» (٢٦٣/١١)، وفيه أيضاً ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الله المعروف بابن الثلاج قال الأزهرى: «كان مخلطاً فى الحديث يدعى ما لم يسمع ويضع الحديث» (١٣٧/١٠).

○ وقولهم: «مخلط» أكثر ما يكون فى الكذاب أو سيء الحفظ واستعماله فى المدلسين نادر؛[1] والله أعلم.

* * *

○ وصفهم للراوى: «بأنه أخذ الحديث عن فلان مع وجود شيخ فلان هذا: أى أنه روى بنزول مع إمكان العلو»:

اعلم أن الرواة يتنافسون فى علو الإسناد ولا يرضى أحدهم بالنزول مع إمكان علوه إلا لسبب من الأسباب ومن هذه الأسباب ما يطعن فى الشيخ ومنها ما يعد توثيقاً للشيخ فمن ذلك:

١- إذا كان الراوى لا يحدث إلا عن ثقة وينتقى فى الرواية ولا يروى عن

(١) ولذا فهذه الألفاظ بالباب السابق أشبه.

الضعفاء، ثم وجد حديثاً حسناً إما فى متنه أو فى إسناده أو غير ذلك، وأراد أن يروى هذا الحديث لكن وجد صاحبه ضعيفاً وليس على شرطه فيضطر إلى النزول ويروى هذا الحديث عن ثقة آخر عن ذلك الضعيف، وكثيراً ما كان يفعل هذا الأئمة وقد سئل أبو عبد الله أحمد بن حنبل عن عمرو بن شعيب فقال: «ربما احتججنا به وربما وجس فى القلب منه، ومالك يروى عن رجل عنه» (١٦٧/٥) «النبلاء». وذكر ذلك الذهبى فى جملة أقوال من ضعفه. وانظر نحو ذلك فى شرح «علل الترمذى» (ص ١٣٦)، وقد لا يكون هذا لضعف الشيخ ولكن غيره أرجح منه. انظر هذا فى «تهذيب التهذيب» ترجمة كامل بن طلحة الجحدرى (٤٠٩/٨).

٢- ومن أسباب ذلك أيضاً أن الشيخ يكون ثقة ثبتاً والرواة يحبون أن يتتبعوا حديثه بعلو وبنزول، وقد قال أبو داود فى إبراهيم بن سليمان بن رزين: «ثقة ورأيت أحمد يكتب حديثه بنزول» (٨٨/٦)، «تاريخ بغداد»، لكن هذه الحالة لا تختص بحياة الشيخ بل قد يفعلون هذا مع من مات من الشيوخ، كما أنهم قد يتتبعون حديث الراوى عالياً أو نازلاً وإن لم يكن حجة، كما سبق أن أحمد فعل هذا فى حديث ابن إسحاق، وأيضاً إذا كان الشيخ ثقة إلا أن تلميذه أحذق وأبصر بحديث شيخه من الشيخ نفسه، فيرضى المحدث الفهم بالنزول لأن التلميذ يعلم صحيح حديث شيخه من سقيمه، فإذا كان الراوى من المشاهير رغب المحدثون فى أن يجعلوه بينهم وبين رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - سواء بعلو أو بنزول، وقد قال الذهبى فى ترجمة شعبة بن الحجاج رحمه الله تعالى: «ومن جلالته قد روى مالك الإمام عن رجل عنه وهذا قل أن عمله مالك» (٢٠٥/٧) «النبلاء». وانظر نحوه فى «تاريخ البخارى الكبير» وحاشية (٩/٤).

٣- ومن ذلك أن الشيخ إذا اختلط بأخرة وتلميذه أخذ عنه فى زمن الاستقامة، فيأخذ عن التلميذ من أجل هذا، وقريب منه أن الشيخ إذا كان فيه كلام خفيف لكن تلميذه أكثر من ملازمته فجُبر ضعف شيخه فى رواية التلميذ عنه، فعند ذلك يرغب المحدثون فى السماع من التلميذ، وأيضاً إذا امتنع الشيخ بأخرة من التحديث إما من عند نفسه أو منعه غيره من حكام السوء فيضطر

المحدثون أن يأخذوا حديثه من تلامذته، وفى هذه الحالة العلو ليس ممكناً بخلاف ما سبق من حالات، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: فلان لم يقدر أن يصون نفسه»:**

هذا اللفظ وقفت عليه فى موضوعين: الأول من قول عثمان بن سعيد فى يحيى بن عبد الحميد الحمانى كما فى «النبلاء» قال: «كان يحيى الحمانى فيه غفلة لم يقدر أن يصون نفسه كما يفعل أصحاب الحديث، ربما يجيىء رجل فيفترى عليه وفى رواية فيسبه وربما يلطِمه» (١٠/٥٣٥)، وهو باختصار فى «الجرح والتعديل» (٩/١٦٩ - ١٧٠)، وهناك حالة أخرى وقفت عليها لا أذكر موضعها الآن، يقولون ذلك فى الراوى إذا كان مغفلاً ولم يكن ضابطاً، فمثله ينبغى أن يصون نفسه عن التحديث فى تلك الحالة كى لا يتخبط فتمسه ألسنة الجرح والطعن، لكنه لم يقدر أن يصون نفسه، والله المستعان.

* * *

○ **قول أحدهم: «كتبت عن فلان أحاديث كذا وكذا ليتها كانت بياضاً»:**

هذا اللفظ يحتمل حالتين:

الأولى: أن الراوى خُدع بهذا الشيخ وظنه ثقة فكتب عنه وأكثر وشغلته الكتابة عن هذا الشيخ عن طلب أحاديث غيره ثم اتضح له تخليطه وكذبه بعد ذلك فعلم أن ما كتبه ليس بشىء فتمنى أن تكون هذه الأوراق بياضاً ينتفع به.

الثانية: ويحتمل أن ذلك لنزول إسناد شيخه وإن كان الشيخ ثقة، لكن الأحاديث النازلة لم تنفق كما جاء فى «النبلاء» ترجمة ابن جوصاء الإمام الحافظ الأوحد أبى الحسن أحمد بن عمير بن يوسف الدمشقى، قال الذهبى: «هو من الشيوخ النوازل عند حمزة بن محمد الكنانى ولهذا يقول: «عندى عن ابن جوصاء

مائتا جزء ليتها كانت بياضاً» (١٥/١٧)، والرجل قد قال فيه أبو على الحافظ: «هذا إمام من أئمة المسلمين وقد جاز القنطرة» (١٥/١٧) «النبلاء».

* * *

○ **قولهم: «فلان شره فى الرواية، أو حَمَله الشره على رواية كذا وكذا»:**

المحدث الذى يكون شرهاً غالباً ما يكون حاطب ليل وجارف سيل، والرواة فى الشره على حالات:

الحالة الأولى: فإن كان من وصف بالشره ثقة ليس ضعيفاً ولا متهماً فوصفه بالشره والحالة هذه يحتمل أمرين:

١- قد يقصد بذلك أنه مجتهد فى الطلب ومتبحر فى العلم ولا يرضى أن يقف على الحديث من وجه واحد بل كلما سمع بشىء رحل إليه واجتهد فى تحصيله، وهذا مدح وقد وصف بهذا المشاهير، وقد جاء فى «ثقات ابن حبان» ترجمة أحمد بن عبد الرحمن الكريزانى قال: «سمعت أبا عاصم يقول: حضرت أنا وسفيان الثورى جنازة ابن جريج بمكة فلما جُهِّز وصُلِّى عليه ووضع على شفير القبر، قال سفيان – وابن جريج على أيدى الرجال فيما بين اللحد والثرى –: يا أبا عاصم كتبت عن ابن جريج عن عطاء أنه كره صلاة الفريضة داخل البيت؟ قلت: لا، قال: فعجبت من سفيان وورعه حيث غلب عليه حب الحديث فى ذلك الموضع» (٤٩/٨)، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون الراوى متقناً لحديثه، بل قد يدل على غمز فى بعض روايات المحدث، لأن المكثر غالباً ما يوجد فى أحاديثه غرائب ومناكير، وقد سبق ما ذكره الذهبى فى «نبلائه» فى ترجمة الحسن بن على ابن شبيب البغدادى: «وأن الرجل اتهم لوجود الغرائب فى حديثه وهو ليس بمتهم،..»

أو يحمله الشره على رواية أحاديث الناس وإدخالها فى كتبه على سبيل التعليق، كما جاء فى «النبلاء» ترجمة محمد بن إسحاق بن يسار قال أحمد: «كان ابن إسحاق يشتهى الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها فى كتبه، قال الحافظ

الذهبى: قلت: هذا الفعل سائغ فهذا «الصحيح» للبخارى فيه تعليق كثير» (٤٦/٧)، فإن كان أحمد يقصد التعليق فذاك وإن كان يقصد التدليس فهو الأمر الثانى من هذه الحالة.

٢- وقد يوصف بالشره الراوى الثقة إذا كان يدلس، لأن حبه للحديث يجعله يروى الأحاديث الصحيحة والضعيفة ويروى عن الثقات والضعفاء وقد يصرح بالواسطة الضعيفة وقد يدلسها، بل قد يستعمل التدليس الخبيث وهو تدليس التسوية أو تدليس القطع أو الحذف أو السكوت، والمتشبع بما لم يعط كلابس ثوبى زور، والله سبحانه وتعالى يعامل كل امرىء بنيته، فكثير من المدلسين الذين يروون الأباطيل وما لا أصل له ويسقطون الضعفاء ويقصدون بذلك التكثر كثيراً ما يلزق الوهن بهم، لأن الناقد إذا وجد المتن منكراً ووجد رجال الإسناد ثقات ولم يجد من يحمل عليه عهدة هذه النكارة ألزقه بالمدلس، وإذا غلب ذلك على حديثه ضُعِّف، وإنما الأعمال بالنيات وانما لكل امرىء ما نوى، جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة حميد بن الربيع بن حميد أبى الحسن اللخمى، أنه تكلم فيه وطعن عليه ابن معين حين سئل عنه فقال: «وما يسأل عن حميد مسلم أخزى الله ذاك وأخزى من يسأل عنه»، وقال مرة: «كذابو زماننا أربعة»، وعده فيهم، وقال مرة: «أويكتب عن ذاك أحد»؟ ومع قول ابن معين هذا إلا أن عثمان بن أبى شيبة قال: «أنا أعلم الناس به هو ثقة لكنه شره يدلس» (١٦٥/٨)، فتأمل كيف أن شرهه فى الرواية جعل ابن معين يقول فيه ما قال، والله المستعان.

الحالة الثانية: أما إن وصُف بذلك أحدُ الضعفاء فمعناه أنه مع سوء حفظه لم يقدر أن يصون نفسه وغلبته شهوة الحديث فذهب يحدث بما لا يحفظ وما لا يوجد فى كتابه، وقد يجره هذا إلى رواية الموضوعات وقبول التلقين، انظر ترجمة الأندرشّى أبى عبد الله محمد بن أبى الأندلسى وما قاله فيه ابن مسدى (٢٥١/٢٢) «النبلاء».

الحالة الثالثة: وقد يوصف بذلك المتهم بالكذب أو الكذاب، ويحمله حبه للروايات ورغبته فى مجىء المحدثين إليه أن يسرق أحاديث الناس العالية أو الغريبة

أو أن يضع الحديث من أصله، وقد جاء فى «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب رحمه الله ترجمة هبة الله بن المبارك السقطى المحدث الرحال: «كتب عن أصحاب الدارقطنى وابن شاهين والمخلص وابن حبابة وطبقتهم ومن دونهم حتى كتب عن أقرانه ومن دونهم، وزاد به الشره فى هذا الأمر حتى ادعى السماع من شيوخ لم يسمع منهم ولا يحتمل سنة السماع منهم كأبى محمد الجوهرى وغيره» (١/١١٤).

إذا علمت معنى الشره فى الرواية وعلمت حكم كل حالة من ذلك فاعلم أن عكس الشره هو الورع فى الرواية، والراوى يكون ورعاً فى الحديث وذلك على وجوه:

١- إما لأنه يترك رواية الأحاديث التى خولف فيها وإن كان سنده عالياً.

٢- وإما لأنه يترك الرواية عن المشايخ الذين استصغر فيهم، بمعنى أنه بكَّر بالطلب وسمع من هؤلاء المشايخ فى أواخر عمرهم، فيعتبرون من أكبر مشايخه وإسناده عنهم عال، كما قال الذهبى رحمه الله تعالى فى «النبلاء» ترجمة العبدويى شرف المحدثين أبى حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبدويه: «من ورعه ما حدث عن الصبغى ولا عن حامد الرفّاء لصغره، وقد كانا أكبر مشايخه» (١٧/٣٣٥)، وكما فى «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الله بن أحمد بن أبى حامد النيسابورى: «سمع من ابن خزيمة وهو صغير فتورع عن الرواية عنه لصغره» (٩/٣٩١).

٣- وإما لأنه لا يحدث بما سمعه حضوراً، أى إذا حضر المجلسَ و لم يقصده الشيخ بالتحديث، كما جاء فى «النبلاء» ترجمة عبد الحق بن الحافظ عبد الخالق ابن أحمد بن عبد القادر البغدادى اليوسفى: «قال ابن الأخضر: كان لا يحدث بما سمعه حضوراً تورعاً»، وقال البهاء بن عبد الرحمن: «وكان عسراً فى السماع جداً» (٢٠/٥٥٣).

٤- ويكون ورعاً أيضاً لكونه إذا شك فى حديث تركه، ولا يحمله الشره على الرواية فى هذه الحالة، وقد قال الثورى: «ما رأيت أحداً أورع فى الحديث

من شعبة، يشك فى الحديث الجيد فيتركه» (٩/٢٦٥) «تاريخ بغداد»، وقد قال ابن معين: «من لم يكن سمحاً فى الحديث كان كذاباً، قيل: كيف يكون كذاباً؟ قال: إذا شك فى حديث تركه» - أى وإلا كان كذاباً - انظر (١١/٨٧) «النبلاء».

٥- وإما لأنه لا يروى إلا عن ثقة أو ينتقى فى الرواية ويتحرز من الرواية عن الضعفاء والمتروكين والمجهولين، فهذا يدل على ورعه، لأن الشره يحمل صاحبه على التدليس والرواية عن الهلكى كما سبق بيانه، بل قد يحمله على الكذب، وقد سبق تفصيله..

فأما الذى ينتقى فى الرواية فإنه يترك أحاديث كثيرة كما سبق أن النسائى رحمه الله لم يخرّج حديث ابن لهيعة مع أنه عنده ترجمة ترجمة.

○ أما قولهم: «فلان سمح فى الحديث»، فالظاهر أنه يفيد المعانى الخمسة هذه، بالإضافة إلى أن الراوى غير عسر فى الرواية بل يبذل العلم للطلبة، لأن سخاء العلم كسخاء المال كما قال بعضهم، وهذا بخلاف قولهم: «فلان فيه تسامح» كما جاء فى ترجمة محمد بن العباس بن محمد الخزاز بن حيويه، قال الأزهرى: «كان مكثراً وكان فيه تسامح ربما أراد أن يقرأ شيئاً ولا يقرب أصله منه فيقرأه من كتاب أبى الحسن بن الرزاز، لثقته فى ذلك الكتاب، وإن لم يكن فيه سماعه، وكان مع ذلك ثقة» (٣/١٢٢) «تاريخ بغداد»، وقد سبق بيان هذا عند الكلام على قولهم: «فلان متساهل أو متهاون»، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان قديم الحفظ»:

يحتمل أن هذا معناه علو الإسناد، وقد ذكر أبو داود فى «رسالته لأهل مكة» فى وصفه «لسننه» أنه يختار أحد الحديثين الصحيحين لقدم حفظ صاحبه وإن كان غيره أقوى منه، وذكر المحقق فى الحاشية أن المقصود بذلك علو الإسناد.

اهـ(ص ٢٤) وهو ظاهر ووجه ذلك أن الراوى بكر فى الطلب فحفظ منذ دهر والله أعلم.

ويحتمل هذا اللفظ أيضاً أن الراوى تغير أو اختلط بأخرة وأنه كان فى أول أمره يحفظ ثم طرأ عليه ما طرأ والله أعلم، ولكل حالة من ذلك حكمها، فالحالة الأولى لا يلزم منها التوثيق فقد يكون الراوى عالى الإسناد مع لين فى حديثه أو طعن فى عدالته، والحالة الثانية لا يحتج بحديث أهلها إلا بشروط ستأتى إن شاء الله تعالى.

* * *

○ **قولهم: «فلان لم يروِ عنه إلا الأحداث»:**

يحتمل أن ذلك لضعفه و لم يرو عنه إلا الأحداث الذين لا يعرفون أحوال الرجال ومنازلهم فى الجرح والتعديل، أما أهل الرسوخ والفهم فإنهم تجنبوا رواياته لعلمهم بحاله، ويحتمل أن يكون ذلك لأنه وافق عصر إمام أشهر منه و لم يتأخر بعده فى الوفاة، انظر ترجمة أحمد بن حميد أبى طالب صاحب أحمد (١٢٢/٤) «تاريخ بغداد»، ولكل من ذلك حكمه وهو ظاهر، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان محنة»:**

أى أنه يمتحن به الناس فمن أحبه سلِم ومن كرهه هلك، فإذا كان فلان هذا ممن يتكلم فى الرواة ويبين الكذابين ويكشف أمرهم فإن أبغضه أحد فهو كذاب وروايته مردودة، وإذا كان فلان هذا من المتمسكين بالسنة الصادعين بها فلا يبغضه إلا مبتدع وفى روايته تفصيل، وقد جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله تعالى قال سفيان بن وكيع: «أحمد عندنا محنة من عاب أحمد فهو عندنا فاسق»، وقال غيره: «أحمد محنة به يعرف المسلم من

الزنديق»، وقيل فيه:

أضحى ابن حنبل محنة مأمونة ... وبحب أحمد يعرف المتنسك
وإذا رأيت لأحمد متنقصاً ... فاعلم بأن ستوره ستهتك

انظر «تاريخ بغداد» (٤/٤١٩ - ٤٢١).

وقد يعبرون عن هذا بقولهم: «فلان من تكلم فيه فاتهمه على الإسلام» أو «فلان من الأئمة يعرف به أهل مصر مثلاً أو أهل خراسان» أي يعرف السنى منهم من المبتدع.

وكما سبق أنهم يقولون ذلك فيمن يتكلم فى الرواة، وقد قال أبو حاتم فى يحيى ابن معين: «إذا رأيت البغدادى يبغض يحيى فاعلم أنه كذاب وإنما يبغضه لما يبين من أمر الكذابين»، انظره مختصراً فى «تاريخ بغداد» (١٤/١٨٤).

* * *

○ قول أحدهم: «ما رأيت أحسن عقلاً من فلان»:

هذا يحتمل أن يكون معناه أنه ما رأى أحسن منه فى فهم الحديث وعلله وطرقه ومعرفة صحيحه من سقيمه، ويحتمل أن يكون ذلك فى الفقه واستنباط الأحكام، كما قال ابن مهدى: «ما رأيت رجلاً أحسن عقلاً من مالك بن أنس ولا أعلم بالحديث من سفيان» (٩/١٧٠) «تاريخ بغداد»، وقد يُقصد بذلك رجاحة العقل والرأى والمشورة وحسن التدبير والعبرة بالسياق ولكل حالة من ذلك حكمها والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان شريف»:

هذه العبارة لا يلزم منها توثيق فى الرواية، وقد وردت على معنيين:

١- قيلت فيمن له دين ومروءة ولا يتهم فى الرواية وله عقل وخصال تمنعه من الكذب، وقد قيل لابن المبارك: «نأخذ عن شبيب - أى ابن شيبة المنقرى - وهو يدخل على الأمراء؟ فقال: خذوا عنه فإنه أشرف من أن يكذب» (٢٧٧/٩) «تاريخ بغداد».

٢- والمعنى الآخر هو أن من قيل فيه ذلك له جاه ومنزلة عند الأمراء، كما جاء فى ترجمة شبيب قال الأصمعى: «كان رجلاً شريفاً يفزع إليه أهل البصرة فى حوائجهم فكان يغدو فى كل يوم ويركب» (٢٧٥/٩ - ٢٧٦) «تاريخ بغداد».

* * *

○ **قول أحدهم: «فلان أنفق أموالاً كثيرة فى الحديث»:**

يحتمل أن ذلك لاشغاله بالطلب حتى برع فيه وكان إماماً، فكم من إمام ورث عن أبيه أموالاً وأنفقها كلها فى طلب الحديث والرحلة وشراء الأوراق والمداد والكتب وأجرة الوراقين الذين ينسخون له الكتب والأجزاء، وابن معين رحمه الله من جملة هؤلاء، وقد سبق فى الألفاظ الملحقة بالمرتبة الأولى من مراتب التعديل والتى تدل على الاجتهاد فى الطلب طرف من ذلك وقد قال بندار لابن شيرويه: «أفلستنى وأفلسك الوراقون» (٧٠٦/٢) «تذكرة الحفاظ».

ويحتمل أن ذلك لإكرامه العلماء وطلبه الحديث، كما فى ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الله المعروف بابن الأكفانى (١٤١/١٠) «تاريخ بغداد». والحالة الأولى قد سبق حكم أهلها وأن حديثهم محمول على الصحة حتى يثبت الطعن فى ضبطهم أو عدالتهم، وأما الحالة الثانية فلا يلزم منها توثيق فى الرواية، فكم من محب لطلبة الحديث وليس هو ممن يُقبل حديثه، نعم إن ثبت أنه ينفق على طلبة العلم وقد شاعت عدالته فى الرواية وإتقانه فى النقل فهذا أمر آخر، وممن وصف بذلك العبد الصالح ريحانة مرو عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى الذى جمعت فيه خصال الخير، وفيه يقول القائل كما فى «النبلاء»:

إذا سار عبد الله من مرو ليلة فقد سار منها نورها وجمالها
إذا ذُكر الأحبار فى كل بلدة فهم أَنْجُمٌ فيها وأنت هلالها

* * *

○ **قولهم: «فلان صحيح الإسناد أو جيد الإسناد»:**

وقفت على وجهين لذلك:

١- أن الراوى ينتقى فى الرواية ولا يروى عن الضعفاء والمجهولين أو المتروكين والكذابين، كما جاء فى «تهذيب التهذيب» (٢/٢٣٨) ترجمة حريز بن عثمان الرحبى قال دحيم: «كان جيد الإسناد صحيح الحديث»، وحريز هذا وصفه أبو داود بأنه لا يروى إلا عن ثقة أو بأن شيوخه ثقات، ولهذا مزيد تفصيل فى القسم الثانى من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

٢- ويرد هذا اللفظ بمعنى أن الراوى صحيح السماع من شيخه لم يتهم فى اللقاء، وأنت خبير أن هذا لا يلزم منه التوثيق فى الرواية، وقد جاء فى «الذيل على طبقات الحنابلة» ترجمة ثابت بن منصور بن المبارك الكيلى قال أبو الفرج: «كان ديناً ثقة صحيح الإسناد»، وقال ابن ناصر: «صحيح السماع ما كان يعرف شيئاً» (١/١٨٧)، فالظاهر أن قول ابن ناصر يفسر قولَ أبى الفرج، وقد سبق عن الذهبى رحمه الله فى ترجمة ابن خلاد فى «النبلاء» ذكر شىء من ذلك فارجع إليه فى باب الألفاظ التى لها منزلة معينة عند الإطلاق عند قولهم: «فلان ثقة» والله أعلم.

* * *

○ **ونحو ذلك قولهم فى الراوى: «فلان إسناده ليس بشىء»:**

هذا اللفظ له عدة معان: فقد يطلق ويراد به أن الراوى مضطرب ليس بمستقيم فى حديثه، كما فى ترجمة نجيح أبى معشر المدينى (٤/٣٠٨)

«ضعفاء العقيلى».

وقد يطلق ويراد به أن الراوى ممن يروى عن كل أحد ولا ينتقى فى الرواية، وهذا لا يضره إلا إذا كان لا يميز ولا يفهم وإلاّ فقد فعل ذلك بعض الأئمة كما سبق وقد يطلق ويراد به اتهام الراوى بأنه لم يسمع ممن حدث عنهم من مشايخه، وهذا جرح شديد، أو يطلق ويراد به أن الراوى ليس بشىء فاتضح بذلك أن اللفظ له عدة معان ولكل معنى من ذلك حكمه، والله أعلم.

* * *

○ قول أحدهم: «فلان بابة فلان أو مثل فلان أو فى مقياس فلان أو يُشبَّه بفلان أو فى مسلاخ فلان أو يُنظَّر بفلان..... إلخ ما فى معناه»:

الحكم فى ذلك هو أن نرجع إلى حال المشبه به ويحكم على المشبه بما يستحق جرحاً أو تعديلاً، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان صحيح الحديث»:

هذا اللفظ يرد على وجوه:

١- يقال ذلك فى الثقات المشاهير والحفاظ الأثبات، كما قاله وكيع فى ثور بن يزيد الحافظ الثبت (١/١٧٥) «تذكرة الحفاظ».

٢- ويرد هذا اللفظ ويكون متردداً بين أعلى مراتب الصحيح وأدنى مراتب الحسن، وقد سبق هذا من كلام الحافظ الذهبى فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل، ومعنى هذا اللفظ حينئذ أن حديث الراوى ليس بضعيف، والمقصود هنا عموم الصحة لا الصحة الاصطلاحية.

٣- وقد يطلق هذا اللفظ ويقصد به - والله أعلم - عدم النكارة أو الشذوذ، كما سئل أبو حاتم عن سفيان بن زياد الحضرمى البصرى؟ فقال: «صحيح الحديث، فقال ابنه وهو السائل: قلت: ما حاله؟ قال: شيخ» (٤/١١٨) «الجرح والتعديل»،

فتامل كيف حكم أبو حاتم رحمه الله بأن حديث سليمان صحيح ومع ذلك قال شيخ، وهذا – أعنى قوله «شيخ» – من ألفاظ الشواهد والمتابعات عنده وعند ابنه كما سبق،[1] لكن الحافظ ابن حجر ذكر قول أبى حاتم هذا فقال: «قال أبو حاتم: شيخ صحيح الحديث». اهـ وأنت ترى أن بين العبارتين فرقا، والله أعلم.

٤– وقد يطلقون هذا اللفظ ويقصدون بذلك صحة سماع الراوى من شيخه وإن كان كذاباً، كما جاء فى «المغنى» للذهبى رحمه الله ترجمة عيسى بن عبد العزيز بن عيسى الإسكندرانى المقرىء: «صحيح الحديث كذاب فى القراءات» فقال المحقق فى الحاشية: «صحيح الحديث أى سماعاته صحيحة لا أنه ثقة» (٤٩٩/٢)، ولا يتعجب أحد من هذا فالمسألة اصطلاحية، وكم من لفظ توسعوا فيه بل ونقلوه إلى عكسه تماماً، فهذا أحمد رحمه الله يقول: «يونس الصدوق»، وهو يعنى الكذوب، ويقول: «ويونس الكذوب»، وهو يعنى الصدوق، وغير ذلك من الألقاب التى هى خلاف الواقع ولهذا محل آخر سيأتى إن شاء الله تعالى، لكن هذا ونحوه يوجب على طالب العلم ولا سيما الباحث منهم أن يحيط بالمترجَم له علماً ما استطاع إلى ذلك سبيلاً وأن يتأنى فى حكمه عليه ولايدعى تعارض كلام الأئمة من أول نظرة، فاللفظ طالما أنه يحتمل وجوهاً متعددة فلا ينبغى تعيينه فى أحد الوجوه إلا ببرهان، والله أعلم.

تنبيه: قولهم: «فلان صحيح الإسناد»– أو «جيد الإسناد» – أو «إسناده ليس بشىء» أو «صحيح الحديث» ذكرته فى هذا الباب ويحتمل ذكر هذه الألفاظ فى الباب السابق لا سيما اللفظ الأخير والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان لا يرتاب فى صدقه أو لا يشك فى صدقه»:

هذا اللفظ وقفت على ثلاثة وجوه له:

١– أن الراوى روى أشياء يكاد يتهم بها لنكارتها، فيدافِع عنه أحدهم ويقول:

---

(١) ثم تأمل كيف سأله ابنه عن حال الراوى ولم يتبادر له أن قول أبيه يفيد التوثيق.

«لا يرتاب فى صدقه»، بمعنى أن المناكير التى وقعت فى حديثه ليست من جهة تعمده فإنه صدوق فى باب الرواية لم يتعمد متناً ولا إسناداً، ولكن من جهة خلل فى ضبطه، ثم يُنظر فى هذه المناكير كمّاً وكيْفاً ويُحكم على الراوى بما يستحق.

٢- ويرد هذا اللفظ أيضاً فى الراوى الذى لا غبار على حديثه ولكنه سفيه، كما فى ترجمة خلف بن سالم أبى محمد المخزمى قال أحمد: «لا يُشك فى صدقه»، وقال ابن معين: «ليس بخلف المسكين بأس لولا أنه سفيه» (٣٢٨/٨) «تاريخ بغداد».

٣- ويرد هذا اللفظ أيضاً فى العلماء الثقات المشاهير، كما قال أبو زرعة فى على بن المدينى وقد سئل عنه: «لا يرتاب فى صدقه» (٣٢٠/١) «الجرح والتعديل».

* * *

○ **قول أحدهم: «فلان بُلِى بالناس»:**

وقفت على حالتين لهذا اللفظ:

الأولى: يطلقون ذلك ويقصدون أن الشيخ بلى بتلامذة سوء يكذبون عليه أو يروون عنه مالم يقله لهم، فيجرحه من يسمع هذه الروايات بسبب ذلك، أو يبتلى بوراق سوء أو جار سوء أو ابن سوء فيدخلون عليه ما ليس من حديثه فيحدث بها لأنه وجدها فى كتبه أو وجدها بخط لم يتميز له أنه ليس بخطه، كما فى ترجمة أبى صالح عبد الله بن صالح الجهنى من «تهذيب التهذيب» (٢٥٨/٥)، فيظن من سمع ذلك أنه تعمد هذه الأحاديث والرجل برىء من التعمد.

الثانية: أن يكون الرجل لا بأس به فى ضبطه وفى صحة سماعه لكنه بلى بأقوام يتهمونه فى لقائه وفى سماعه من مشايخه ويرمونه بألفاظ التجريح الشديدة والرجل لا يستحق هذا، كما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة إسحاق بن إسماعيل الطالقانى اليتيم قال المروذى: «سئل أبو عبد الله عنه فقال: لا أعلم إلا خيراً، قلت: إنهم يذكرون أنه كان صغيراً، قال: قد يكون صغير يضبط» (٣٣٥/٦) وقال ابن معين: «كان عندى لا بأس به صدوق ولكنه بُلِى بالناس، فقيل له: فما بُلِى بالناس؟

قال: يكذبونه وهو صدوق» (٦/٣٣٦).

بقيت حالة أخرى يُنظر فيها فإنى لا أذكر الآن الموضع الذى ذكر فيه ذلك، وهى ما إذا كان الشيخ ذا خُلُق حسن ومروءة وفضل لكن المحدثين أتعبوه، إما لأن بعضهم عسر فى السماع جداً فلابد أن يسمع ثم يعرض بعد السماع على الشيخ ثم يطلب من الشيخ إجازة، وهذا يضجر بعض الشيوخ، وإما لأن المحدثين يُلِحّون عليه فى التحديث وهو مشغول بمن يعول أو بغيرهم.....وغير ذلك من الاحتمالات، فقد يخرج الشيخ عن عادته الطيبة وأخلاقه الحسنة، فيتكلم عليه أهل الجرح والتعديل بسبب ذلك، وما هذا إلا لأنه بُلِى بالناس، ومعلوم أن هذه الحالات منها ما يقدح فى الراوى ومنها ما لا يقدح، حتى حالة القدح فلم يتحدد مقدار القدح لنا، هل هو قدح خفيف أم شديد.

* * *

○ **قولهم: «فلان يقع فى حديثه الكذب»:**

اعلم أن وقوع الكذب فى حديث الراوى له أسباب ولكل سبب حكم:

١- أن يكون سبب ذلك تعمد الكذب إما السرقة أو التركيب أو الاختلاق والوضع، فهؤلاء يرد حديثهم ولا كرامة.

٢- أن يكون سبب ذلك الوهم والغفلة، والمغفل إما أن يبتدىء برواية البواطيل وما لا أصل له وإما أن يُلَقَّن من تلامذة سوء سواء كانوا عامدين أو هم أنفسهم أهل وهم، وقد قال عبد الله بن أحمد فى الحسن بن على بن شبيب المعمرى أبى على الحافظ: «لا يتعمد الكذب ولكن أحسبه صحب أقواماً يوصلون الحديث»، وقد قال ابن عدى: «كان المعمرى كثير الحديث صاحب حديث بحقه كما قال عبدان إنه لم يَرَ مثله، وما ذُكر عنه أنه رفع أحاديث وزاد فى المتون فإن هذا موجود فى البغداديين خاصة وفى حديث ثقاتهم، وأنهم يرفعون الموقوف ويصلون المرسل ويزيدون فى الأسانيد، والمعمرى كما قال عبد الله بن أحمد: لا يتعمد الكذب ولكنه

صحب قوماً يصلون ويزيدون، والله أعلم» (٧/٣٧٠ - ٣٧٢) «تاريخ بغداد» وانظر «الكامل» (٢/٧٥٠).

٣- وقد يكون السبب لوقوع الكذب فى رواية الراوى التدليس، فإن الراوى وإن كان ثقة قد يحمله الشره على رواية أحاديث الضعفاء والمتروكين وهى أودية الكذب، والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان ليس بمشهور»:**

هذا اللفظ له وجوه متعددة:

١- يطلق ذلك ويراد أنه ليس بمشهور كالمشاهير الكبار مثل يحيى بن سعيد القطان وابن مهدى وأحمد ويحيى بن معين وغيرهم، وكثيراً ما يقف الباحث على هذا اللفظ فى «الكامل» وفى «تاريخ بغداد» وكتب الذهبى، وقد يكون بمعنى أنه ليس بالمشهور كأقرانه كما فى «تعجيل المنفعة» ترجمة محمد بن أيوب بن ميسرة قال أبو حاتم: «صالح لا بأس به ليس بمشهور»، قال الحافظ: «قلت: أورده النباتى فى «الضعفاء» فى ذيل «الكامل» قال الذهبى فى «الميزان»: وما فيه مغمز». انتهى قال الحافظ: «ولعل مستند النباتى قول أبى حاتم: ليس بمشهور ففهم من ذلك أنه عند أبى حاتم مجهول، وليس كذلك بل مراد أبى حاتم أنه لم يشتهر فى العلم اشتهار غيره من أقرانه مثل سعيد بن عبد العزيز وأنظاره». اهـ (ص ٣٥٩).

قلت: ويؤيد كلام الحافظ أن أبا حاتم قرن قوله هذا بقوله صالح لا بأس به. والله علم.

٢- وقد يقال هذا اللفظ فيمن لا يُدفع عن الاحتجاج بحديثه كما فى «لسان الميزان» ترجمة محمد بن صدقة الفدكى قال الدارقطنى فى «العلل»: «ليس بمشهور ولكن ليس به بأس» (٥/٢٠٥) وكما سبق من قول أبى حاتم فى محمد بن أيوب بن ميسرة وهذا الوجه قريب من الأول.

وقريب منه قول أبى زرعة: «بهز بن حكيم صالح ولكنه ليس بالمشهور» (٤٣١/٢) «الجرح والتعديل».

٣- ويذكر هذا اللفظ بمعنى جهالة الحال، ونفى الشهرة لا يلزم منه جهالة العين لأنه قد يكون معروفاً غير مشهور.

٤- ويطلق هذا اللفظ أيضاً فى مجهول العين كما فى «الكامل» لابن عدى ترجمة بشير بن زياد الخراسانى قال ابن عدى رحمه الله: «هو غير مشهور ليس بالمعروف لم أر أحداً روى عنه غير إسماعيل بن عبد الله بن زرارة» (٤٥٥/٢)، ونحوه فى قوله «ليس بالمعروف» ترجمة بكر بن يزيد (٤٦٥/٢) «الكامل»، وفى «تهذيب التهذيب» ترجمة إسحاق بن الفرات بن الجعد قال أبو حاتم: «شيخ ليس بالمشهور»، فقال الحافظ مترجماً لهذا القول: «قلت: ما عرفه أبو حاتم» (٢٤٦/١) وأصرح منه قول أبى حاتم فى عبيد الله بن إسحاق الأعور: «شيخ ليس بالمشهور لا أعلم روى عنه غير أبى عامر العقدى» (٣٠٨/٥) «الجرح والتعديل»، وفى «تهذيب التهذيب» ترجمة الضحاك بن عثمان العرزمى لم يذكر الحافظ عنه راوياً إلا محمد بن حماد وقال المزى: «غير مشهور»، وترجم له الحافظ فى «التقريب» بقوله «غير مشهور»، وقد قال الدارقطنى فى «العلل» فى السؤال الرابع عشر: «ومالان: - أى العدوى - غير مشهور إلا فى هذا الحديث، والحديث غير ثابت» انظر (١٨٩/١ - ١٩١) من «العلل» وهذا معناه أنه غير معروف إلا فى هذا الحديث وهذا اللفظ قد يُعد من ألفاظ الباب السابق، والأصل فيه أن معروف ليس بمجهول العين والله أعلم.

ثم اعلم أن هناك فرقاً بين قولهم: «فلان ليس بمشهور» «وفلان ليس بالمشهور» وأن القول الثانى أخف فى الجهالة من الأول لكن هذا الفرق لا يطرد فقد قال أبو حاتم فى إسحاق بن الفرات: «ليس بالمشهور»، وترجمه الحافظ بقوله: «ما عرفه أبو حاتم» كما سبق والله أعلم.

* * *

○ **قولهم: «فلان متقدم»:**

قد يكون ذلك لتقدمه فى الرتبة والمنزلة، وقد يكون لتقدم موته فما سمع منه إلا الكبار أما الأحداث فلم يدركوه، وأن ذلك هو السبب فى عدم اشتهاره وعدم الانتفاع به كما سيأتى إن شاء الله، وقد يقولون هذا اللفظ على من هو من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كما فى ترجمة شريح بن هانىء بن يزيد من «تهذيب التهذيب» (٤/٣٣٠ - ٣٣١) ولكل حالة من هذه الحالات حكم فتأمل.

* * *

○ **قولهم: «فلان كان فيه ميل»:**

يذكر ذلك أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدى الجوزجانى ويكثر منه ويعنى بذلك أن الراوى من مبتدعة الشيعة، وقد يقول فيه: «مائل أو زائغ أو جائر» كما فى كتاب «أحوال الرجال»، ومثل هذا لا يلزم منه جرح، وفى رواية المبتدعة تفصيل كما فى كتب المصطلح والله أعلم.

لكن هذا اللفظ قد يطلق على من حديثه ليس بمستقيم وفيه ضعف، كما قال على بن المدينى: «سألت يحيى بن سعيد - أى عن ميمون أبى عبد الله مولى عبد الرحمن بن سمرة - فحمّض وجهه وقال: زعم شعبة أنه كان فيه ميل» (٦/٢٤٠٨) «الكامل» ولكن الذى فى «الميزان» «وتهذيب التهذيب»: «زعم شعبة أنه كان فسلاً» فالله أعلم.

* * *

○ **قولهم فى الراوى: « غمزه فلان أو جرحه فلان أو نخسه فلان»:**

هذه الألفاظ تذكر فى الجرح الخفيف وتذكر فى الجرح الشديد، وأمثلة

ورودها فى الجرح الخفيف كثيرة، لكن الذى يهمنى هنا هو إثبات أن هذه الألفاظ ترد بكثرة فى الجرح الشديد، لأنه قد يقول البعض: إن هذه الألفاظ جرح خفيف وفقط، فأنا أورد بعض التراجم التى تشهد لما قلته، أما عن قولهم فى الراوى: «غمزه فلان» فقد جاء فى «الميزان» ترجمة عبد الله بن معاذ الصنعانى: «كان عبد الرزاق يكذبه»، قال البخارى: «غمزه عبد الرزاق» (٢/٥٠٦) فتأمل معنى «غمزه عبد الرزاق»، وكذا ترجمة محمد بن إبراهيم الكسائى راوى صحيح مسلم عن سفيان: «غمزه الحاكم»، فقال: «روى الصحيح من غير أصل» (٣/٤٥٠)، وقد سبق بيان وجه الجرح بهذا، وفى «ضعفاء الدارقطنى» ترجمة الحارث بن سريج النقال: «غمزه يحيى وهو كما قال»، وفى الحاشية أن ابن أبى خيثمة قال: «سمعت يحيى بن معين وألقى عليه حديث عن الحارث النقال فقال: ترك حديثه وضعّفه» (١٧٨)، وفى «الميزان» عن عبد الله بن أحمد بعد أن ذكر حديثاً ليحيى من حديث الحارث ففجّع يحيى فيه القول وقال: «ليس حارث بشىء» (١/٤٣٤) وفى «ضعفاء العقيلى» ترجمة ثوير بن أبى فاختة أبى الجهم قال الحميدى: «ذُكر لسفيان ثوير فغمزه»، وقال سفيان مرة: «من أركان الكذب» (١/١٨٠)، وفى «تاريخ بغداد» ترجمة يزيد بن يوسف الشامى أبى يوسف قال ابن معين: «ليس بثقة» (١٤/٣٣٣)، وقال الدارقطنى: «متروك حميرى»، وقال مرة: «اختلفوا فيه فيحيى يغمز عليه وليس يستحق عندى الترك» (١٤/٣٣٤) فتأمل معنى: «يغمز عليه».

○ وأما قولهم: «جرحه فلان» فقد جاء فى «الميزان» ترجمة الحسن بن عمارة الكوفى الفقيه:... قال على بن الحسن بن شقيق لابن المبارك: «لِمَ تركت حديث الحسن بن عمارة؟ قال: جرحه عندى الثورى وشعبة، وكان شعبة يكذّبه»، انظر (١/٥١٥)، وفيه أيضاً ترجمة فهد بن حيان النهشلى: «جرحه ابن المدينى فقال: ذهب الفهدان فهد بن عوف وفهد بن حيان» (٣/٣٦٦)، وفى «ضعفاء العقيلى» ترجمة محمد بن إسحاق بن يسار قال ابن مهدى: «كان يحيى بن سعيد ومالك يجرحان محمد بن إسحاق» (٤/٢٣) ومعلوم أن مالكاً قال فى ابن إسحاق: «دجال من الدجاجلة».

○ وأما قولهم: «نخسه فلان» فقد جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة عمر بن هارون قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عنه؟ فقال: تكلم فيه ابن المبارك فذهب حديثه، قلت: لأبى: إن الأشج حدثنا عنه، فقال: هو ضعيف الحديث نخسه ابن المبارك نخسه وقال: إن عمر بن هارون يروى عن جعفر بن محمد وقد قدمت قبل قدومه وكان قد توفى جعفر بن محمد» (٦/١٤١)، وكذا فى «تهذيب التهذيب» (٧/٥٠٣)، إذا علمت هذا فاعلم أن هذه الألفاظ ترد كثيراً فى الجرح الشديد، ولم أذكر تراجم أخرى خشية الملل، فعلى طالب العلم التأمل إذا وقف على هذه الألفاظ هل قصد بها الجرح الخفيف أم الشديد، والله أعلم.

* * *

○ قولهم فى إسناد حديث: «ما فى الإسناد من يحمل عليه سوى فلان»:

فينظر إلى حكم هذا الحديث، فإن كان منكراً فهذا جرح خفيف للراوى، وإن كان باطلاً أو موضوعاً فهو جرح شديد للراوى، مع مراعاة أن هذا ليس على الإطلاق، لأنه قد يكون رجال السند من المشاهير وفى السند رجل ليس فى درجتهم وإن لم يكن ضعيفاً فحمل العهدة عليه أولى من جعلها على غيره من المشاهير، والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان آية أو آية من آيات الله»:

هذه العبارة تأتى بمعنى أن الراوى قد بلغ الغاية والنهاية فى التعديل أو فى التجريح، وأنا أذكر لكل حالة بعض أمثلة تدل على ما قلت وما أهملته أكثر، أما عن ورود هذه الألفاظ فى التعديل فقد جاء فى مقدمة «الكامل»: «قال الربيع بن سليمان: أبو زرعة آية وإن الله إذا جعل إنساناً آية أبانَ من شكله حتى لا يكون له ثان» (١/١٤٢)، وجاء فى «النبلاء» ترجمة الإمام البخارى رحمه الله تعالى قال

أبو الطيب حاتم بن منصور الكيّسى: «محمد بن إسماعيل آية من آيات الله فى بصره ونفاذه فى العلم»، وقال رجاء الحافظ: «فضل محمد بن إسماعيل على العلماء كفضل الرجال على النساء، فقال رجل: يا أبا محمد كل ذلك بمرة؟ قال: وآية من آيات الله يمشى على ظهر الأرض» (٤٢٧/١٢)، وقال قتيبة: «لو كان محمد – يعنى ابن إسماعيل البخارى– فى الصحابة لكان آية (٤٣١/١٢) «النبلاء» واعلم أنهم يقولون ذلك فيمن بلغ الغاية والذروة فى الحديث أو فى الفقه أو فى العبادة، والله أعلم.

وأما عن ورودها فى التجريح فقد جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة سليمان بن عمر النخعى الكذاب قال أبو زرعة: «كان آية وذكر عنه أشياء منكرة وغلَّظ القول فيه جداً» (١٣٢/٤ – ١٣٣) وفى «سؤالات السهمى للدارقطنى» قال السهمى: «سألت الدارقطنى عن محمد بن محمد بن الأشعث الكوفى؟ فقال: آية من آيات الله ذلك الكتاب هو وضعه – أعنى العلويات» – (ص ١٠١)، وفيها أيضاً قال الدارقطنى: «محمد بن سليمان بن زبان مدبر آية من آيات الله، فقال السهمى: كان يضع الحديث؟ قال: نعم» (ص ١٠٣)، وفى «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الرحمن بن مالك بن مغول الكوفى قال أبو داود: «آية من الآيات كذاب»، وقال مرة: «كان يضع الحديث» (٢٣٧/١٠)، وفى «المغنى» للذهبى قال الدارقطنى فى محمد بن عبيد الله ختن أبى الآذان: «كان مخلطاً آية من الآيات» (٦١١/٢) وفى «سؤالات السهمى للدارقطنى» بعض تحريف وسقط فى هذه العبارة، والله أعلم.

* * *

○ **وقولهم: «فلان غاية»:**

«الغاية: مدى الشيء وأقصى الشيء وغاية كل شيء مداه ومنتهاه» (١٤٣/١٥) «لسان العرب» وهذا اللفظ من الألفاظ التى تذكر فى أعلى درجات التعديل وفى أردأ درجات التجريح، وقد قال ابن المبارك فى أبى حنيفة: «ما رأيت

أفقه منه وكان آية، قيل له: فى الخير أو فى الشر؟ فقال: اسكت يا هذا يقال غاية فى الشر وآية فى الخير» (٣٣٦/١٣) «تاريخ بغداد» والظاهر لى أن قولهم: «آية» يتردد بين الجرح والتعديل كما سبق، وكذا قولهم: «غاية» يتردد بين الجرح والتعديل، فقد ذكر ابن المبارك أنه يأتى فى الشر، لكن وقفت على ترجمة تدل على المدح كما فى «تاريخ بغداد» قال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش فى محمد ابن مسلم بن وارة: «كان ابن مسلم غاية شيئاً عجباً»، وقال مرة: «كان من المتقنين الأمناء» (٢٥٨/٣).

* * *

○ قولهم: «فلان خبيث اللسان»:

يحتمل أن ذلك لأنه يقع فى الناس ويحتمل أنه كذاب، قال الفلاس فى عبد الله بن سلمة الأفطس: «كان وقاعاً فى الناس»، وقال فيه أحمد: «ترك الناس حديثه كذاب وكان خبيث اللسان» والله أعلم.

* * *

○ قولهم: «فلان لا يمكن أن يعتبر بحديثه أو ليس يمكن أن يعتبر بحديثه»:

هذا اللفظ فيه وجهان:

١- أن الراوى ضعيف جداً أو متروك لا يصلح فى الشواهد والمتابعات ولا يكتب حديثه، والظاهر أن هذا هو الأصل ومن هنا فمحل هذا اللفظ باب الألفاظ التى لها منزلة معينة.

٢- أن الراوى لا يروى إلا عن ضعيف أو تفرد بالرواية عنه ضعيف، وإذا كان لا يروى إلا عن ضعيف ووجدت المناكير فى حديثه فلا يمكن أن يعرف مَن السبب فى هذه المناكير، لأنه لو كان له رواية عن الثقات ورواية عن الضعفاء

ووجدنا روايته عن الثقات مستقيمة علمنا أن النكارة التى فى حديثه عن الضعفاء من قبل غيره لا من قبله، أما إذا كان لا يروى إلا عن الضعفاء ويزداد الأمر غموضاً إذا كان لا يروى عنه إلا ضعفاء، فكيف نعرف من السبب فى هذه النكارة؟ فمن هنا يقولون: «ليس يمكن أن يعتبر بحديث فلان» أى لا يمكن الحكم عليه لغموض أمره، وقد يكون السبب فى ذلك أنه مقل ولا يتمكن الناقد من الأئمة أن يتبحر حديثه ثم يحكم عليه بأنه ثقة إذا كانت الموافقة لحديث الثقات تغلب على حديثه، أو أنه ضعيف أو كذاب حسب ما يظهر له، لأنه لو كان مقلاً وليس له إلا حديث واحد أو أكثر قليلاً ووافق الثقات فيه فلا يدل هذا على صدقه فى الرواية لأنه قد يصدق الكذوب، وأيضاً لو كان الأمر بالعكس فلا يدل هذا على ضعفه لأنه قد يهم الثقة، أما حديثه لو كان كثيراً وغلبت عليه الموافقة فتعديله أظهر من تجريحه وعكسه عكسه، وفى هذا يقول ابن عدى: «ومقدار ما يرويه فلان لم يتبين لى صدقه من كذبه»، بل قد صرح بأن المقل لا يتمكن الباحث من الحكم عليه، وعدَّ الحافظ ابن حجر من أسباب الجهالة قلة الرواية، فمن الأمثلة على أن الراوى إذا كان لا يروى إلا عن ضعيف يقال فيه هذا اللفظ، ما جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة درست بن زياد القزاز أن أبا حاتم قال: «شيخ حديثه ليس بالقائم عامة حديثه عن يزيد الرقاشى ليس يمكن أن يعتبر بحديثه»، والرجل قال فيه أبو زرعة: «واهى الحديث» انظر (٣/٤٣٧ - ٤٣٨)، ومن نظر فى «المجروحين» لابن حبان وجده يستعمل هذا كثيراً ويقف فى حكمه على الرجل من أجل ضعف مَن فوقه أو دونه، وأما إذا كان مقلاً فقد سبق شرحه وجاء أيضاً فى «الجرح والتعديل» ترجمة عبد الرحمن بن حرملة عم القاسم بن حسان قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عنه فقال: ليس بحديثه بأس، وإنما روى حديثاً واحداً ما يمكن أن يعتبر به، ولم أسمع أحداً ينكره أو يطعن عليه، وأدخله البخارى فى كتاب «الضعفاء» وقال أبى: يحوَّل منه» (٥/٢٢٢ - ٢٢٣)، فتأمل كيف أنه قال فيه ما قال ومع ذلك لم يحكم بضعفه وأمر أن يحول من كتاب «الضعفاء» للبخارى، والله أعلم.

○ **قولهم فى الراوى: «جاء بما ليس عندهم»:**

هذا اللفظ يطلق ويراد به الجرح بمعنى أن الراوى ينفرد عن الثقات ولا يتابع على رواياته أو بعضها، وحكم هذا الصنف أنه إن كثر منه ذلك وكان منكراً فاحشاً رد حديثه، وإن كان قليلاً غير فاحش فيقبل حديثه فى الشواهد والمتابعات إلا أن يخالف فيكون منكراً.

وهذا اللفظ أو نحوه قد يرد على سبيل المدح، كما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة سفيان بن سعيد الثورى قال أبو معاوية – وهو من أثبت الناس فى الأعمش –: «كنا إذا ذاكرناه – أى ذاكرنا الثورى – حديث الأعمش فكأنا لم نسمعها» (١٦٧/٩)، وفى «النبلاء» ترجمة عمرو بن مرزوق الباهلى مولاهم البصرى: قال سليمان بن حرب: «جاء بما ليس عندهم فحسدوه» (٤١٨/١٠)، فهذا مدح يدل على أن عمرو بن مرزوق كثير العلم ومعه فوائد ليست عند غيره لقوله: «فحسدوه»، وفى «تهذيب التهذيب» ترجمة عوف بن أبى جميلة قال ابن سعد: قال «بعضهم يرفع أمره: إنه ليجىء عن الحسن بشىء ما يجىء به أحد» (١٦٧/٨)، ونحو ذلك ما فى شرح «علل الترمذى» قال ابن معين فى أبى معاوية: «كنا إذا ذاكرناه حديث الأعمش فكأنا لم نسمع الحديث – يشير إلى كثرة حديثه وسعة حفظه –» اهـ (ص ٢٩٥).

* * *

○ **قولهم فى الراوى: «يأتى بعجائب»:**

اعلم أن هذا له أسباب، فقد يكون سارقاً كذاباً، وقد يكون صاحب غفلة وأوهام، وقد يكون مدلساً، وقد يكون لسعة اطلاعه، كما جاء فى «المغنى» ترجمة على بن الحسين أبى الفرج الأصبهانى مؤلف «الأغانى» قال الذهبى رحمه الله: «شيعى يأتى بعجائب يحتمل لسعة اطلاعه» (٤٤٦/٢)، وقد سبق أن المكثرين

فى الحديث المجتهدين فى الطلب عندهم غرائب وعجائب لسعة اطلاعهم ولم يُقدح فيهم لهذا والله أعلم.

* * *

□ (الباب الســادس) □

(ذكر ألفاظ تختلف فى المعنى وقد يظن اتحادها أو تقاربها)

هذا الفصل من المسائل المهمة لأن طالب العلم ما لم يكن بصيراً بهذا فإنه يجمع بين المختلفين، وهذا لا يليق بطالب علم، ومن وقف على هذا الفصل علم دقة نظر الأئمة رحمهم الله ومدى تحريهم فى الألفاظ، وأنه لم يتكلم فى الرجال إلا من عَلِم ما يخرج من رأسه واستعمل اللفظ الذى يعبر به عما يعتقده فى الراوى دون زيادة أو نقصان، فلله درّهم ما أعلمهم بمدلولات ألفاظهم، وينبغى لطالب العلم أن يحذو حذوهم فى هذا والله أعلم، فمن هذه الألفاظ:

○ قولهم فى الراوى: «تناقض فيه ابن حبان مثلاً أو تردد فيه أو توقَّف فيه»:

فهناك فرق بين هذه الألفاظ، فقولهم: «تناقض فيه ابن حبان» معنى ذلك أنه جزم بأنه ثقة ومرة جزم بأنه ضعيف، أو أدخله فى كتابه «الثقات» ثم ذكره مرة أخرى فى «المجروحين»، وهذا يقع من ابن حبان كما فى «الميزان» ترجمة عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت قال ابن حبان: «فحش خلافه للأثبات فاستحق الترك»، قال الذهبى: وذكره أيضاً فى «الثقات» فتساقط قولاه (٢/٥٥٢).

قلت: وكنت أظن هذا يقع كثيراً من ابن حبان فتتبعت كتاب «الثقات» فى التراجم التى وصفها بالخطأ أو الإغراب مع إدخالها فى «الثقات» وكتاب «المجروحين» فوجدته فعل ذلك فى (٢٢) ترجمة ذكرها فى «الثقات» وفى «المجروحين»، منها: (١١) ترجمة جرحها بشدة و(١١) كان تجريحه فيها خفيفاً، وسأتناول تفصيل ذلك فى القسم الثالث من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

○ وأما قولهم: «تردد فيه فلان» فإنه يدل على أن الإمام منهم لم يجزم بتعديله أو بتجريحه، فله فيه قولان دون جزم بخلاف الأول.

○ «وأما قولهم: توقف فيه فلان» فإنه يدل على أن الإمام منهم لم يذكر فيه شيئاً و لم يحكم عليه بشىء، إما لعدم خبرته به وإما لالتباس أمره عليه، وأما ما جاء فى «النبلاء» ترجمة محمد بن أبى حفصة قال الذهبى: «وثقه يحيى بن معين مرة ثم توقف وقال: ليس بالقوى.....»، (٥٩/٧)، فهذا ظاهر فى أنه توقف عن الحكم بالتوثيق فقط وحكم عليه بأنه ليس بقوى، فهذا من باب تغيير اجتهاد الإمام لا توقفه فى حال الراوى، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قول أحدهم: «فلان لا أعرفه» وبين قول أحدهم: «فلان مجهول أو فلان لا يدرى من هو»** فهذه الألفاظ الثلاثة تدل على جهالة الراوى، وتتدرج من الأخف إلى الأشد فى الجهالة حسب هذا الترتيب، فاللفظ الأول يدل على أن الراوى مجهول عند قائله فقط، واللفظ الثانى والثالث يدلان على أن الراوى مجهول عند أهل العلم.

جاء فى «لسان الميزان» ترجمة مدلاج بن عمرو السلمى: «قال الذهبى فى «الميزان»: لا يدرى من هو». انتهى.

قال الحافظ ابن حجر فى «اللسان»: «وهذا صحابى ذكره ابن حبان وغيره فى الصحابه، وقال ابن سعد: شهد بدراً وأحداً والمشاهد كلها، والمصنف رحمه الله – يعنى الذهبى – تبع ابن الجوزى فى ذكره فى «الضعفاء»، لكن صنع ابن الجوزى أخف فإنه قال: قال أبو حاتم: مجهول، وكذا هو فى كتاب ابن أبى حاتم فى جماعة من الصحابة فى الأفراد من حرف الميم، وكذا يصنع أبو حاتم فى جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة، لا يريد جهالة العدالة وإنما يريد أنه من الأعراب الذى لم يرو عنه أئمة التابعين، وأما الذهبى فتصرف فى العبارة وأفهم أنه اجتهد فى أمر هذا الرجل فما عرفه، وما كفاه حتى حكم على الناس كلهم أنهم لا

يدرون من هو....»، (٦/١٣) فتأمل كيف فرق الحافظ، والله أعلم.

وجاء فى «التنكيل» للعلامة المعلمى رحمه الله تعالى: «الفرق بين قولهم: «فلان مجهول» أو «فلان لا أعرفه» أن الأول قد يئس الإمام من معرفته ومعرفة أهل العلم له، والثانى لم ييأس من معرفته». اهـ (ص ٣١٧).

تنبيـــه:

علمتَ أن قول الإمام فى الراوى «لا أعرفه» لا يلزم منه أن يكون الراوى مجهولاً، لكن إذا كان القائل لذلك من قبيلة المسئول عنه، فالظاهر أن هذا كاف فى الحكم بالجهالة على الراوى، جاء فى «الميزان» ترجمة دَغْفَل بن حنظلة النسابة قال أحمد: «ما أعرفه»، قال الحافظ الذهبى: «يكفى فى جهالته كون أحمد ما عرفه وهو ذهلى شيبانى، وسئل عنه مرة أكان له صحبة؟ فقال: لا، من أين له صحبة» (٢٧/٢)، وذكر المعلمى رحمه الله فى «تنكيله» أن بغدادياً لا يعرفه الخطيب الذى قضى عمره فى جمع أحوال بغداد ورواتها وغير ذلك فهو مجهول. اهـ بمعناه.

* * *

○ وفرق بين قول أحدهم: «فلان يدلس عن الهلكى وفلان يأتى عن الهلكى بمناكير»:

فالقول الأول يدل على أن الراوى يسقط الهلكى من مشايخه الذين يروون المناكير والبواطيل ويأتى بصيغة محتملة للسماع عن الثقات، وفى هذه الحالة إن كان السند متصلاً بالثقات والمشاهير فيلزق به الوهن بخلاف القول الثانى فإنه

يدل على أن الراوى يروى عن الهلكى مناكيرهم ولا ينتقى فى الرواية ويروى عن كل أحد، وهذه حالة تقدح فى الراوى إذا كثر ذلك فى حديثه، جاء فى «الميزان» ترجمة عثمان بن عبد الرحمن الطرائفى المؤدب أحد علماء الحديث بحران، قال ابن معين: «صدوق»، وكذا قال أبو حاتم، قال الذهبى: «وأما ابن حبان فإنه يقعقع كعادته فقال فيه: يروى عن قوم ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك فى وضعها، فلما كثر ذلك فى أخباره ألزقت به تلك الموضوعات وحمل الناس عليه فى الجرح فلا يجوز الاحتجاج عندى بروايته على كل حال».

قال الذهبى: «قلت: لم يرو ابن حبان فى ترجمته شيئاً ولو كان عنده له شىء موضوع لأسرع بإحضاره، وما علمت أن أحداً قال فى عثمان بن عبد الرحمن هذا: إنه يدلس عن الهلكى، إنما قالوا: يأتى عنهم بمناكير، والكلام فى الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع» (٣/٤٥ – ٤٦)، فتأمل كيف فرّق بين اللفظين وقد سبق بيان وجهه، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان اختلط وفلان تغير»:**

فالقول الأول أشد جرحاً، لأن التغير إذا اشتد قالوا فى الراوى: «اختلط»، وقد قال ابن رجب رحمه الله فى «شرحه لعلل الترمذى» أثناء الكلام على تغير هشام بن عروة: «حديثه بالمدينة أحسن من حديثه بالعراق، وربما جاء عنه بعض الاختلاف ولا يكاد يكون الاختلاف عنه بما يفحش، يسند الحديث أحياناً ويوصله أخرى، لا أنه يقلب إسناده كأنه على ما تذكر من حفظه، يقول: عن أبيه عن النبى – صلى الله عليه على آله وسلم – ويقول عن أبيه عن عائشة عن النبى – صلى الله عليه وعلى آله وسلم –، إذا أتقنه أسنده وإذا هابه أرسله كذا قال يعقوب بن شيبة». اهـ (٣٣١).

ومما يدل على أن التغير أخف من الاختلاط ما جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة سعيد بن إياس أبى مسعود الجُريرى: «وسأل أحمدُ ابنَ علية عن الجريرى كان اختلط؟ قال: لا، كبر الشيخ فرقّ» (٢/٤)، وفى «الميزان» ترجمة هشام بن عروة قال الذهبى رحمه الله: «أحد الأعلام حجة إمام لكن فى الكبر تناقص حفظه ولم يختلط أبداً، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبى صالح اختلطا وتغيرا، نعم الرجل تغير قليلاً ولم يبق حفظه كحال الشبيبة فنسى بعض محفوظه أو وهم فكان ماذا؟ أهو معصوم من النسيان؟ ولما قدم العراق فى آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم فى غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها، ومثل هذا يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات، فدع عنك الخبط وذر خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين، فهشام شيخ الإسلام ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان.....» (٣٠١/٤ - ٣٠٢)، وقال الذهبى أيضاً فى أبى إسحاق السبيعى: «شاخ ونسى ولم يختلط وقد تغير قليلاً» (٢٧٠/٣) «الميزان».

وصرح الذهبى فى «تذكرة الحفاظ» بأن التغير ونقص الحفظ غير الاختلاط. اهـ بمعناه (٢٣٣/١) ترجمة زهير بن معاوية أبى خيثمة.

إلا أنهم قد يطلقون التغير على سوء الحفظ أو الاختلاط، كما فى «الكواكب النيرات فى معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لابن الكيال الشافعى ترجمة عبيدة بن معتب الضبى، قال شعبة: «أخبرنى عبيدة قبل أن يتغير»، ذكره صاحب «الاغتباط» وقال: والظاهر أنه أراد بتغيره الاختلاط وقد يريد أنه ساء حفظه، والله أعلم. اهـ (ص ٣٦٧).

إذا علمت هذا فمتى يضر التغير والاختلاط ومتى لا يضر؟ قال الذهبى رحمه الله فى «النبلاء»: «كل تغير يوجد فى مرض الموت فليس بقادح فى الثقة، فإن غالب الناس يعتريهم فى المرض الحاد نحو ذلك ويتم لهم وقت السياق وقبله أشد من ذلك، وإنما المحظور أن يقع الاختلاط بالثقة فيحدث فى حال اختلاطه بما يضطرب فى إسناده أو متنه فيخالف فيه». اهـ ما ذكره الذهبى فى ترجمة

عفان بن مسلم الصفار (١٠/٢٥٤).

قلت: وهناك حالات أخرى لا يضر فيها التغير أو الاختلاط حديثَ الراوى، كما إذا حدث من كتابه أو روى عنه أحد الطلبة فى زمن الاستقامة ثم أمسك بعد تغيره أو اختلاطه، فرواية التلميذ عنه فى هذه الحالة مستقيمة، أو يميز حديثه أحد الأئمة الحذاق وينتقى من حديثه ما علم أنه لم يخطىء فيه، جاء فى «مقدمة الفتح» ترجمة عبد الله بن صالح الجهنى بعد أن ذكر الأقوال فيه مدحاً وقدحاً قال: «قلت: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه فى الأول كان مستقيماً ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجيىء من روايته عن أهل الحِذق كيحيى بن معين والبخارى وأبى زرعة وأبى حاتم فهو من صحيح حديثه وما جاء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه.....» (ص ٤١٤).

* * *

○ وفرق بين قول البخارى: «فلان فيه نظر» أو «فلان فى إسناده نظر»:

سبق أن أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى لطيف العبارة فى التجريح، وأنه إذا قال فى الراوى: «فيه نظر» فغالباً ما يكون متروكاً أو متهماً، وقد بيّن ذلك الحافظ الذهبى وغيره من الأئمة، أما قوله: «فلان فى إسناده نظر» فإنه لا يعنى به تضعيف الراوى أو المترجَم له، وقد سبق الإشارة إلى ذلك، وقد جاء فى «المغنى» ترجمة حبشى بن جنادة السلولى قال الذهبى رحمه الله: «تناكد ابن عدى وذكره فى «الكامل» وشبهته فى ذلك قول البخارى فى حديثه: إسناده فيه نظر»، قال الذهبى: «وذلك عائد إلى الرواة إلى حبشى لا إليه» (١/١٤٦) وقد يقول ذلك ويقصد أن المترجَم له لم يصح سماعه من شيخه الذى فوقه فى السند، كما فى «تهذيب التهذيب» ترجمة أوس بن عبد الله الربعى قال الحافظ: «وقول البخارى «فى إسناده نظر» يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما لا أنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة» (١/٣٨٤)، إذا علمت ما بين اللفظين

من فرق علمت ما فى قول الشيخ ظفر أحمد التهانوى فى كتابه «قواعد فى علوم الحديث»، حيث قال بعد نقله عن ابن عدى فى بيان معنى قول البخارى «فى إسناده نظر» قال التهانوى: «قلت: فقول البخارى «فيه نظر» «وفى إسناده نظر» لا يستلزم ضعف الراوى مطلقاً». اهـ ووجه هذا الخطأ عندى أنه جمع بين المختلفين فى حكم واحد فقول البخارى «فيه نظر» جرح شديد ما لم تقم قرينة صارفة، وقوله «فى إسناده نظر» ليس بجرح للراوى أصلاً إلا أن يعنى حديثاً بعينه، والله أعلم.

تنبيـــه:

○ قول البخارى فى الراوى: «لا يصح حديثه» قد يقصد بذلك حديثاً معيناً لا كل حديث الراوى، وكذا قوله أو قول غيره «فلان ليس حديثه بالقوى» أو «إسناده ليس بالقائم» أو «يتكلمون فى إسناده» أو «حديثه منكر» أو «لا يثبت حديثه» أو «ليس إسناده بذاك» قد يقصدون بذلك حديثاً معيناً لا كل حديث الراوى، وقد يقصد البخارى بقوله «فلان لا يصح حديثه» أن الإسناد لم يصح إلى المترجَم له كما فى «لسان الميزان» ترجمة عبد الرحمن بن صفوان قال الذهبى: «قال البخارى فى «الضعفاء الكبير»: لا يصح حديثه». انتهى.

قال الحافظ: «وهذا وإن كان مراده عبد الرحمن بن صفوان بن أمية فقد قيل إن له صحبة فما كان ينبغى للمؤلف أن يذكره، لأن البخارى إذا ذكر مثل هذا إنما يريد التنبيه على أن الحديث لم يصح إليه، وكذا هو فإن فى حديثه اضطراباً كثيراً» (٣/٤١٩).

وقال الحافظ أبو أحمد بن عدى رحمه الله تعالى فى كتابه «الكامل»: «البخارى قد يذكر الرجل فى كتابه ويقول: لا يصح حديثه لأن مراده أن يذكر كل من ابتداء اسمه الحرف الهجائى الذى يترجم لمن يبتدئون به من الرواة سواء كان مقطوعاً أو مسنداً»، اهـ بتصرف انظر ترجمة جلاس بن عمرو (٢/٦٠١)، وقال فى ترجمة حمزة بن نجيح أبى عمارة: وقد بينت مراد البخارى أنه يذكر كل راو

وليس مراده أنه ضعيف أو غير ضعيف وإنما يريد كثرة الأسامي ليذكر كل من روى عنه شيئاً كثيراً أو قليلاً وإن كان حرفاً» (٧٨٧/٢).

وفى ترجمة حفص بن عمارة قال: «فمراده أن لا يسقط عليه راو» (٧٩٩/٢) وقال فى ترجمة عبد الله بن عطية بن سعد العوفى: «قال البخارى: عبد الله بن عطية عن أخيه الحسن لم يصح حديثهما، فقال ابن عدى: وهذه الأسامى التى يذكرها البخارى ليس قصده فيها أن يضعف هذه الأسماء التى يذكرها، وإنما قصده أن يذكر كل من اسمه عبد الله ممن روى المسند أو غير المسند أو روى عن التابعين أو عن الصحابة أو روى الحرف أو الحرفين فيعز وجود رواية هؤلاء» (١٥٤٧/٤) وفى ترجمة عبد الرحمن مولى سليمان بن عبد الملك قال: «وهذه الأسامى التى يذكرها البخارى ليس قصده فيها أن يضعف هذه الأسماء التى يذكرها أو يقويها ولكنه أراد الترجمة». اهـ بمعناه (١٦١٤/٤).

○ وأما قول البخارى: «فلان فى حديثه نظر» ففرق بينه وبين قوله: «فلان فيه نظر»، جاء فى «التنكيل» للعلامة المعلمى رحمه الله تعالى ترجمة إسحاق بن إبراهيم الحنينى قال الشيخ المعلمى رحمه الله: «قال الأستاذ – يعنى الكوثرى – قال البخارى: فى حديثه نظر، وقال الحاكم أبو أحمد: فى حديثه بعض المناكير،.....» قال المعلمى رحمه الله: «والبخارى لم يقل: «فيه نظر» إنما قال: «فى حديثه نظر»، وبينهما فرق فقوله: «فيه نظر» يقتضى الطعن فى صدقه، وقوله: «فى حديثه نظر» يشعر بأنه صالح فى نفسه وإنما الخلل فى حديثه لغفلته أو سوء حفظه....» قال: «وسكتوا عنه» هى أخت «فيه نظر» بل هى الكبرى».

ثم قال ما معناه: «إن كلمة البخارى هذه تقتضى أن حديثه مطرح لا يصلح للاعتبار وأما الرجل كان صالحاً فى نفسه». اهـ (ص ٤١١ – ٤١٢).

○ وأما قول البخارى: «فلان فيه بعض النظر» فهو تليين منه للراوى، جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة مسهر بن عبد الملك بن سلع الهمدانى قال البخارى: «فيه بعض النظر»، وذكره ابن عدى فى الضعفاء من أجل قول البخارى،

وقال: «ليس حديثه بالكثير» (١٠/١٤٩).

* * *

○ **فرق بين قولهم: «فلان مشهور وفلان مشهور الحديث وفلان مشهور فى الحديث أو بالحديث»:**

فالقول الأول يدل على أن الراوى معروف غير مجهول، لكن لا يلزم من ذلك عدالة ولا ضبط، والقول الثانى يدل على أن حديث الراوى مشهور ليس بمنكر ومع ذلك قد يكون الراوى مجهولاً غير معروف، جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة حفص بن حسان قال النسائىُّ: «مشهور»، قال الحافظ: «قلت: لفظ النسائىّ «مشهور الحديث» وهى عبارة لا تشعر بشهرة حال هذا الرجل لاسيما و لم يرو عنه غير جعفر بن سليمان ففيه جهالة، وأخرج له البخارى حديثاً واحداً» (٢/٣٩٩)، ومع ذلك قال فى «التقريب»: «مقبول»، وأما القول الثالث: وهو قولهم «مشهور فى الحديث أو بالحديث» فإنه يدل على أن الرجل معروف بطلب الحديث مجتهد فى جمعه والرحلة فيه، وقد سبق بيان حكم من هذا حاله وأن حديثه محمول على الصحة والاستقامة حتى يثبت فيه الضعف من جهة حفظه أو عدالته. وقريب من هذا قولهم:

○ **«فلان معروف وفلان معروف الحديث وفلان معروف فى الحديث أو بالحديث»:**

وقد قال ابن معين فى إبراهيم بن محمد بن عرعرة البصرى: «ثقة معروف بالحديث مشهور بالطلب». اهـ (ص ١٩٣) «طبقات الحفاظ» للسيوطى.

لكن اعلم أن الألفاظ الثلاثة الأولى أعلى من الألفاظ الأخيرة، لأن الرجل قد يكون معروفاً وليس بمشهور من غير عكس، وقد يقولون فى الرجل: «معروف» بمعنى أنه غير مجهول، كما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الله بن عبد الله الرازى قال يعقوب بن شيبة : «وسألت على بن المدينى قلت له: ما تقول فى عبد الله بن

عبد الله الرازى؟ قال لى: معروف روى عنه الأعمش وابن أبى ليلى وفطر والحجاج» (٥/١٠).

* * *

○ **قول أحدهم فى الراوى: «فلان أرجو أنه لا بأس به» «وفلان أرجو أن يحتمل حديثه»:**

هناك فرق بين اللفظين وإن كان اللفظان من مراتب الشواهد والمتابعات، فاللفظ الأول يدل على أن الإمام منهم يرجو نفى البأس والقدح عن الراوى وإن لم يجزم بنفى ذلك، وأما القول الثانى فإنه يدل على أن القائل يعلم أن فى الراوى كلاماً وطعناً لكنه يرى مع وجود هذا الكلام أن الرجل لا يترك حديثه بالمرة بل يحتمل ويكتب على سبيل النظر فيه للاعتبار، هذا الظاهر فى الفرق بين اللفظين وأن القول الأول أرفع، إلا أن تقوم قرينة تدل على أن الإمام منهم يقول هذا – أعنى القول الأول – ويقصد نفى تعمد الكذب، فلا يلزم من نفى تعمد الكذب أن يكون الراوى قريباً من الثقات، فكم من متروك وهو غير كذاب ولكن ترك لشدة تخليطه وكثرة اضطرابه، ومما يدل على ما ذكرته من فرق ما جاء فى «لسان الميزان» ترجمة سلم بن سالم البلخى الزاهد قال الذهبى: «قال ابن المبارك: اتق حيات سلم لا تلسعك، وكذبه بعضهم وروى هو عن ابن راهويه عن ابن المبارك.... حديثاً وفيه: أن العدس قدس على لسان سبعين نبياً، فسئل ابن المبارك عن ذلك فقال: لا ولا على لسان نبى واحد إنه لمُؤذٍ منفخ من حدثكم؟ قالوا: سلم بن سالم. قال: عمن؟ قالوا: عنك. قال: وعنى أيضاً؟. قال: قال ابن عدى: أرجو أنه لا بأس به». انتهى.

قال الحافظ: «وهذا لم يقل فيه ابن عدى: لا بأس به، وإنما قال بعد أن أورد له أحاديث: هذه الأحاديث أنكر ما رأيت له وله أفراد أرجو أن يحتمل حديثه، وبين هاتين العبارتين فرق كبير والله الموفق ولا قوة إلا بالله» (٣/٦٣)، فإن قيل: إن الحافظ ابن حجر فرّق بين قول ابن عدى «لا بأس به» وبين قوله:

«أرجو أن يحتمل حديثه» بدليل قول الحافظ: وهذا لم يقل فيه ابن عدى: لا بأس به....إلخ.، وهذا بخلاف تفرقتك بين اللفظين واستدلالك بتفرقة الحافظ بينهما.

فالجواب: أن الذى يظهر هو أن لفظة «أرجو» سقطت من كلام الحافظ ابن حجر، وإلّا فما وجه اعتراضه على الحافظ الذهبى؟ مع أن الذهبى لم يقل فى «الميزان» إن ابن عدى قال: لا بأس به، وإنما قال عنه: أرجو أن لا بأس به، والله أعلم ومما ينبغى أن ينبه عليه أن ابن عدى يقول فى الراوى: «أرجو أنه لا بأس به» وقد يكون الراوى ممن يحتج به عنده، ويقول ذلك فيمن لم يتعمد الكذب وإن كان الكذب يقع فى حديثه على سبيل الوهم، وقد فصَّلت ذلك فى باب المصطلحات الخاصة لبعض الأئمة، فلعل الذهبى فهم أن قول ابن عدى «أرجو أنه لا بأس به» أى أن فى حديثه ما فيه من الأخطاء لا عن عمد، فاتى بقوله: «أرجو أن يحتمل حديثه» أى على ما فيه من الأخطاء هذا ما يمكن أن يعتذر به عن الحافظ الذهبى وهو يتصرف فى بعض عبارات بعض الأئمة، والله أعلم.

* * *

○ فرق بين قولهم فى الراوى: «فلان حدَّث بأحاديث مناكير» «وفلان حدث بأحاديث بواطيل»:

فالقول الثانى أشد فى الجرح، وقد جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة شريك بن عبد الله النخعى: «سأل ابن أبى حاتم أبا زرعة يحتج بحديثه؟ قال: كان كثير الحديث صاحب وهم يغلط أحياناً، فقال له فضل الصائغ: إن شريكاً حدث بواسط بأحاديث بواطيل، فقال أبو زرعة: لا تقل بواطيل» (٣٦٧/٤).

والظاهر أنه يفرق بين اللفظين بأمرين: أحدهما يرجع إلى الراوى والآخر يرجع إلى المروى – فاللفظ الأول – إن كانت العهدة على الراوى – يقال فيمن كان من أهل الصدق لكنه قليل الضبط وهذا ليس بمطَّرد، فقد يكون من العباد الصادقين ومع ذلك يحدث بالبواطيل وما لا أصل له، وأما الأمر الثانى وهو العمدة

فى التفرقة أن المنكر لا يكون فاحش المعنى كالحديث الباطل، فالحديث المنكر يكون لمخالفة الضعيف من هو أوثق منه وقد يكون معناه صحيحاً بخلاف البواطيل غالباً، والله أعلم.

تنبيـــه:

قد يطلقون المنكر ويقصدون بذلك أنه موضوع وباطل أو لا أصل له كما تراه فى الكتب التى جمعت الأحاديث الموضوعة وكما سبق التنبيه عليه، والله أعلم.

* * *

○ فرق بين قولهم فى أحد الرواة: «كنّاه فلان» وبين قولهم: «كنى عنه فلان»:

اعلم أن الراوى إذا كنّى شيخه أو أحد الرواة فإن ذلك يحتمل ثلاثة أمور:

١- إما أنه أراد بذلك أن يفيد السامع بكنية الراوى كسبيل من سبل التعريف بالراوى، وهذا لا يفيد مدحاً ولا قدحاً، كما قال يزيد بن هارون: «أخبرنا خالد بن رباح أبو الفضل» (١٤٨/٣) «التاريخ الكبير للبخارى». وذكروا أن يزيد بن هارون كنّاه.

٢- وقد يكون هذا للتبجيل كما كان أحمد رحمه الله لا يذكر على بن المدينى باسمه بل يذكره بكنيته فيقول: «قال أبو الحسن»، وقد فعل هذا مع غيره وفعله كثير من الرواة مع مشايخهم المشهورين.

٣- وقد يكون هذا لضعف الشيخ كما يفعله المدلسون مع مشايخهم الضعفاء المعروفين بأسمائهم فيذكرونهم بكناهم تغمية لأمرهم وتوعيراً للوقوف على حالهم، وقد يكون هذا لغير ضعف الشيخ كأن يقصد المحدث الاستكثار وإيهام الرحلة، فإذا قال فى الراوى: «كناه فلان» فأكثر ما يرد هذا فى الأمر الثانى والثالث، أما إذا قالوا: «كنى عنه فلان» أو «كنى عن اسمه» فهذا يفعله الثقات إذا كان الراوى ضعيفاً، فيقول أحدهم: حدثنى من لا أتهم أو حدثنى شيخ أو رجل أو آخر ولا يفصح باسمه، جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة محمد بن سالم أبى سهل الكوفى

قال أبو حاتم: «كان الثورى ربما كنى عن اسمه يقول: رجل عن الشعبى، وربما كناه يقول: أبو سهل عن الشعبى لكى لا يُفطن له» (٢٧٢/٧)، فتأمل كيف فرّق بين اللفظين، وفى ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن مجبر قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عنه فقال: ليس بقوى روى عنه هشيم ولطّف فيه وقال: نا محمد بن عبد الرحمن القرشى فكنى عن اسم جده لكى لا يفطن له»، وقال أبو زرعة: «واهى الحديث» (٣٢٠/٧)، وذكر الشيخ المعلمى رحمه الله فى تحقيقه على «الفوائد المجموعة» أن ابن لهيعة أحياناً يخرج له النسائى والبخارى ويكنيان عنه، فيقول البخارى: «وآخر» ويقول النسائى: «وذكر آخر» اهـ (ص ٢١٥).

ولما ذكر الذهبى رحمه الله أن الشافعى كان يمشّى إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى ويدلسه ويقول: أخبرنى من لا أتهم، تعقبه المعلمى فى الحاشية وقال: «ليس هذا بتدليس فحق العبارة أن يقول: ويكنى عنه». اهـ (٢٤٦/١) «تذكرة الحفاظ».

فتأمل الفرق بين اللفظين، فاللفظ الأول يحتمل مدح الشيخ وضعفه وإن كان ذلك لضعفه فالراوى يكون مدلساً ورواية المدلس فيها تفصيل، أما اللفظ الثانى فإنه يدل على ضعف الشيخ دون ضعف فى الراوى عنه، والله أعلم.

* * *

○ فرق بين قول أحدهم فى الراوى:

١- فلان إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث.

٢- وفلان إذا روى عن ثقة فهو مستقيم الحديث.

٣- وفلان إذا روى عنه ثقة مستقيم الحديث.

٤- وفلان إذا روى عن ثقة وروى عنه ثقة فهو مستقيم الحديث.

٥- وفلان إذا سمى شيخه ولم يكنه فهو مستقيم الحديث أو إذا كنى شيخه فليس بشىء.

٦- وفلان يعتبر حديثه من غير روايته عن فلان.

٧- وفلان يعتبر حديثه من غير رواية فلان عنه أو يعتبر حديثه من رواية فلان عنه.

فهذه الألفاظ يكثر استخدامها فى تراجم الراوة، وأنا أذكر لك الفروق بين هذه الألفاظ وذلك ببيان معانيها. **فالقول الأول** : جاء فى «كامل ابن عدى» ترجمة ثابت البنانى قال ابن عدى رحمه الله: «له حديث كثير وهو من ثقات المسلمين وما وقع فى حديثه من النكرة فليس ذاك منه إنما هو من الراوى عنه لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولون، وإنما هو فى نفسه إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث ثقة» (٢/٥٢٧ - ٥٢٨). فمعنى هذا أن تلامذته يخطئون عليه بروايات لم يرووها، بدليل أن الثقات لم يرووها عنه فبرىء منها ثابت رحمه الله، وهل هذا اللفظ إذا قيل فى أحد الرواة يدل على أن الراوى يدلس؟ ليس ذلك ببعيد، لقوله: «إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه.....» فإن هذا يدل على أنه يسقط شيخه القريب ويعنعن عن شيخ بعيد، وإن كان من جملة شيوخه لكنه ليس بشيخه فى هذا الحديث، فمن هنا تكثر المناكير فى روايته أو تقع فى روايته، ولو أنه بيَّن شيخه وسماه لكان مستقيم الحديث.

فإن قيل: إذا روى عن مجهول أو متروك وصرح بالسماع و لم يدلس وأظهر اسم المتروك والرواية باطلة أو منكرة فكيف يكون الراوى مستقيم الحديث وفى الرواية ما فيها؟ فالجواب أنه فى هذه الحالة يُلحق العيب بالمجهول أو المتروك ويفلت الراوى، ثم ينظر فى روايات الثقات عن الراوى فإذا كانت مستقيمة وكذا روايته عن الثقات حكم عليه باستقامة الحديث، ولا يضره روايته عن المجهولين إلا إذا غلب ذلك على حديثه أو إذا لم يميز الحديث، والله أعلم.

وأما **القول الثانى**: فإنه يدل على أن الراوى فى نفسه ثقة ومستقيم الحديث إلا أن النكارة التى وجدت فى حديثه بسبب روايته عن الضعفاء والمتروكين، فهو لا ينتقى ولا يتحفظ فى الرواية ويروى عن كل أحد، وهذا معناه أنه إذا انفرد

بالرواية عن أحد الرواة ولم يُعرف هذا الشيخ من طريق أخرى كان شيخه مجهولاً والله أعلم.

وأما **القول الثالث**: فإنه يدل على أن الراوى فى نفسه ثقة لكن له تلامذة يخطئون عليه ، ولو روى عنه ثقات كان حديثه مستقيماً، ومعلوم أن الرجل لا يحكم عليه بقوة ولا بضعف إلا برواية الثقات عنه أو بروايته عن الثقات أما الضعفاء فلا اعتبار بروايتهم، والله أعلم.

وأما **القول الرابع**: فقد جمع بين الثانى والثالث. وأما **القول الخامس** فإنه يدل على أن الراوى يدلس وقد قيل هذا فى الحسن البصرى وبقية بن الوليد وغيرهما.

وأما **القول السادس**: فإنه يدل على أن حديث الراوى مقبول عن مشايخه إلا عن فلان هذا ففى روايته عنه ضعف، إما لأنه استصغر فيه أو لضياع مسموعه أو لأنه لم يلازمه ملازمة طويلة أو سمع منه الموسم كما قالوا فى سفيان بن حسين فى الزهرى أو لعلة أخرى كما فى هشيم عن الزهرى وهكذا.

وأما **القول السابع**: فيكثر منه ابن حبان رحمه الله فى كتابه «الثقات» ومعناه عنده أن حديث هذا الراوى يعتمد إذا كان من غير رواية من سماه عنه أو إذا كان من رواية من سماه عنه وهذا لأسباب قد تقدم الإشارة إليها، والله أعلم.

* * *

○ فرق بين قولهم: «فلان ليس بثقة» «وفلان ليس بثقة فى حديثه»:

سبق أن قولهم فى الراوى: «فلان ليس بثقة» جرح شديد، لكنه جرح مجمل غير مفسر، لأن الباحث لا يدرى ما السبب فى عدم ثقة الراوى؟ هل بسبب شدة تخليطه مع ثبوت عدالته أم بسبب غلوه فى بدعة ونصرته لها أم بسبب سرقته الحديث وكذبه، كل هذه أسباب يحتملها اللفظ، أما إذا قالوا: «فلان ليس بثقة

فى حديثه» فالراجح أنهم يعنون بذلك أنه عدل فى دينه أما حديثه ففيه من المناكير والمصائب والطامات، إما لأنه قبل التلقين من الكذابين الأفاكين أو أُدخل عليه فى كتابه أحاديث باطلة، فهذا الذى يظهر لى من مفهوم قولهم «ليس بثقة فى حديثه» وأنه قد فُسِّر سبب الجرح، وقد سألت الشيخ أبا عبد الرحمن مقبل بن هادى الوادعى حفظه الله ونفع به فأجاب فى الفرق بين اللفظين بنحو من هذا والله أعلم.

لكن لا يلزم من ذلك أن يكون هذا الفرق مطردا فيماً يظهر والعلم عند الله تعالى.

* * *

○ فرق بين قولهم: «فلان يُذكر بالحفظ» «وفلان حافظ»:

الظاهر أن الثانى أبلغ فى إثبات الحفظ للراوى، وقد نص الشيخ العلامة المعلمى رحمه الله تعالى فى أول كتابه «التنكيل» على أن قولهم فى الراوى: «كان يذكر بالحفظ» لا يستلزم أن يطلق عليه لقب «الحافظ» اهـ (ص ١٢).

* * *

○ وفرق بين وصفهم للراوى: «بأنه كبِر ونسى» وبين وصفهم له «بأنه كبِر فقل ضبطه»:

اعلم أن التغير أخف من الاختلاط كما سبق، وأخف منهما النسيان، بل قد لا يكون جرحاً أصلاً لأن من نسى الحديث فكيف يحدث به وقد نسيه؟ فإن كان حدث به من قبلُ فقد حدث به فى زمن قوته وجودة حفظه وإلا فما نسيه لا يُعرف عنه، وقد ذكر نحو ذلك العلامة المعلمى رحمه الله راداً على الكوثرى فى كلامه على أنس بن مالك فقال المعلمى رحمه الله: «......لكن لا يلزم من النسيان اختلال الضبط، فإن الناسى إن نسى الحديث أصلاً لم يحدث

به البتة، وإن عرض له تردد فى قصته أو فى بعضها فإنه إذا كان ضابطاً لم يحدث بها أو يحدث بها ويبين التردد والشك، فالضابط هو الذى لا يحدث إلا بما يتقنه فما لم يتقنه لم يحدث به». اهـ بتصرف يسير.

وذكر نحوه مرة أخرى عند كلامه فى ترجمة هشام بن عروة بن الزبير وقد سبق هذا.

لكن هل يذكرون النسيان على سبيل الجرح الخفيف كالتغير مثلاً؟ هذا هو الظاهر، فقد ذكره الذهبى راداً على ابن القطان فى دعواه اختلاط هشام بن عروة كما فى «الميزان»، وكما فى ترجمة أبى إسحاق السبيعى قال: «شاخ ونسى ولم يختلط وقد تغير قليلاً (٣/٢٧٠) «الميزان».

* * *

○ وفرق بين قولهم فى الراوى: «لو لم يصنف لكان خيراً له» «وفلان لو لم يحدث لكان خيراً له» «وفلان لو ولد أصم أو أبكم أو أخرس لكان خيراً» «وفلان لو لم يولد لكان خيراً له»:

هذه العبارة تتدرج فى التجريح من الأخف إلى الأشد حسب هذا الترتيب، فالقول الأول: يعنى أن الرجل فى ذاته وفى حديثه كان حاله قبل التصنيف أحسن منه بعد التصنيف، فكم من محدث ثقة لكنه لا يحسن التصنيف، فإذا أراد أن يصنف فإما أن يخلّط ويجمع بين المتناقضين وإما أنه يكتب عن المجهولين والضعفاء أولئكم الذين كان يتحاشى الرواية عنهم قبل تصنيفه، فتكثر فى تصانيفه الأخطاء والمناكير وقد يدخل فيها ما هو أشد من ذلك، فمَن هذا حاله لو ترك التصنيف لكان خيراً له ولأنه قد يكون مقلاً عن الثقات المشاهير ولا يكفيه هذا فى التصنيف فيضطر أن ينزل فى الأسانيد، وقد قال ابن مندة رحمه الله: «لا يخرِّج الصحيح إلا من ينزل أو يكذب»، قال الذهبى رحمه الله: «يعنى أن شيوخ المتأخرين لا يرتقون إلى درجة الصحة فيكذب المحدث إن خرج عنهم» (١٠٣٣/٣)

«تذكرة الحفاظ».

وقد جاء فى التنكيل ترجمة أسد بن موسى بن إبراهيم المروانى الأموى «أسد السنة» قال النسائى: «ثقة ولو لم يصنف كان خيراً له»، قال المعلمى رحمه الله: «وذلك أنه لما صنف احتاج إلى الرواية عن الضعفاء فجاءت فى ذلك مناكير». اهـ

فتأمل وصف النسائى له بالثقة مع قولهم: «ولو لم يصنف كان خيراً له». لكن لا يلزم من هذا اللفظ أن يكون الراوى قبل التصنيف بمنزلة من يقال فيه: «ثقة».

○ وأما قولهم فى الراوى: «لو لم يحدث لكان خيراً» فهذا يدل على أنه عابد وعدل فى نفسه لكن ليس من أهل الحديث فلما حدث خلط واضطرب، ولو كان فيما هو فيه من عبادة أو غزو لكان خيراً له وأقوم وقد قيل:

وللحرب رجال يعرفون بها   وللدواوين كتّاب وحسّاب

لكن الذهبى فى «المغنى» ترجمة خليفة بن خياط قال: «تكلم فيه ابن المدينى بما لا يقدح فيه وبما لا يصح عن على لأنه من رواية الكديمى المتروك قال: «سمعت علياً قال: لو لم يحدث كان خيراً له» (٢١٤/١)، فهل قول الذهبى: «بما لا يقدح فيه» أى بما لا يؤثر فيه قول ابن المدينى لأن خليفة ثابت العدالة والصدق وحافظ مشهور، أم لأن قول ابن المدينى ليس بجرح فى نفسه؟ الظاهر الأول، والله أعلم.

○ وأما قولهم: «لو ولد أخرس لكان خيراً له» فقد جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشى، قال أيوب: «لو أن فضلاً ولد أخرس لكان خيراً له»، وسئل أبو داود أيكتب عنه؟ قال: «لا ولا كرامة»، وقال مرة: «كان هالكاً»، وساق حديثاً من طريقه مرفوعاً: «ينادى رجل يوم القيامة واعطشاه......» الحديث. فقال أبو داود: هذا حديث يشبه وجه فضل الرقاشى، فهذا اللفظ جرح شديد وأشد منه قولهم: «لو لم يولد لكان خيراً له» كما هو ظاهر، والله أعلم.

* * *

○ «وفرق بين قولهم: »فلان روى مناكير» «وفلان يروى المناكير» «وفلان فى حديثه مناكير» «وفلان له أوهام أو أخطاء أو أغلاط» «وفلان له مناكير» «وفلان سىء الحفظ أو ردىء الحفظ» «وفلان يخطىء كثيراً أو كثير الخطأ» «وفلان منكر الحديث»:

هذه الألفاظ تتدرج فى الجرح من الأخف إلى الأشد حسب هذا الترتيب، فقولهم: «روى مناكير» أقل جرحاً من قولهم: «يروى المناكير» بصيغة المضارع، فإن صيغة المضارع تدل على أن هذا من شأنه بخلاف صيغة الماضى فإنه يصدق عليه إذا روى حديثاً واحداً منكراً، واللفظان أخف جرحاً من قولهم: «فى حديثه مناكير» لأن اللفظين الأولين ظاهران فى أن الراوى ليست العهدة عليه فى هذه النكارة بل هو راو فقط، وهذا لا يضر إلا إذا غلب ذلك على حديثه أو كان لا يميز بخلاف اللفظ الأخير فإنه كثيراً ما يقال فيمن كانت العهدة عليه فى النكارة، قلت هذا اجتهاداً منى ثم وقفت على قول المعلمى فى «التنكيل» ترجمة محمد بن أبى أحمد الحكيمى، قال البرقانى: «ثقة إلا أنه يروى المناكير»، فحرفها الكوثرى إلى «فى حديثه مناكير» قال المعلمى رحمه الله: «وبيْن العبارتين فرق عظيم فإن «يروى المناكير» يقال فى الذى يروى ما سمعه مما فيه نكارة ولا ذنب له فى النكارة بل الحمل فيها على من فوقه، فالمعنى أنه ليس من المبالغين فى التنقى والتوقى الذين لا يحدثون مما سمعوا إلا بما لا نكارة فيه، ومعلوم أن هذا ليس بجرح وقولهم: «فى حديثه مناكير» كثيراً ما يقال فيمن تكون النكارة من جهته جزماً أو احتمالاً فلا يكون ثقة». اهـ (ص ٤٢ و ٤٤)، ثم وقفت على ماجاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة محمد بن مصعب القرقسانى قال عبد الرحمن: «سألت أبا زرعة عنه فقال: صدوق فى الحديث ولكنه حدث بأحاديث منكرة قلت: فليس هذا مما يضعفه؟ قال: نظن أنه غلط فيها، قال: وسألت أبى عنه فقال: ضعيف الحديث، قلت له: إن أبا زرعة يقول كذا، وحكيت له كلامه، فقال: ليس هو عندى كذا، ضُعِّف لما حدث بهذه المناكير» (١٠٣/٨).

وقد قال أحمد لما سئل عن عتاب بن بشير: «أرجو ألا يكون به بأس روى أحاديث ناخرة منكرة وما أرى إلا أنها من قبل خصيف - أى ابن عبد الرحمن الجزرى وهو شيخ عتاب» - انظر (١٤٤/٣) «تهذيب التهذيب»، على أنهم قد يقولون: «فى حديثه مناكير»، والعهدة فيها على غيره لا منه كما قال الخطيب فى عبد الرحيم بن واقد: «فى حديثه مناكير لأنها عن ضعفاء ومجاهيل» (١٠/٤) «لسان الميزان» وانظر «تاريخ بغداد» (٨٥/١١).

○ وأما قولهم: «له أوهام أو أخطاء أو أغلاط» فهو أشد فى الجرح مما سبق لأنه جزم بأن هذه الأغلاط من قبل الراوى وعهدتها عليه، وأشد منه قولهم: «له مناكير» لأن النكارة أشد من الأغلاط والأوهام، وأشد من هذا قولهم: «سيء الحفظ أو ردىء الحفظ» وإن كانا من عبارات قلة الغلط، وأشد منه قوله: «كثير الغلط» لأنه من عبارات كثرة الغلط، وأما «منكر الحديث» فهو أشد من هذا كله جرحاً، فقد عده بعضهم من ألفاظ الترك، كما قال ابن دقيق العيد، لكن ينبغى أن يُعلم أنهم قد يطلقون قولهم «منكر الحديث» يعنون بذلك حديثاً معيناً لا كل حديث الراوى، بل قد قال العراقى: «كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوى لكونه روى حديثاً واحداً، ومنه قول الذهبى فى ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيرى من «الميزان» - كما قال اللكنوى - رحمه الله: «قولهم: «منكر الحديث» لا يعنون به أن كل ما رواه منكر بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث» اهـ. وقد يطلقون النكارة على التفرد كما سبق، وقد يكون سبب النكارة الرواية عن الضعفاء المجهولين لا أن الراوى ضعيف فى حفظه كما سبق عن الخطيب، وكما جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة جهضم بن عبد الله اليمامى قال ابن معين ثقة: «إلا أن حديثه منكر»، قال أبو محمد: «يعنى ما روى عن المجهولين......»، (٥٣٤/٢).

هذا وقد سبق الجواب على اللكنوى رحمه الله فى قوله: «إن القدماء يطلقون النكارة بمعنى التفرد بخلاف المتأخرين»، ومن تأمل فيها ما ذكرته هنا يجد الجواب على كثير مما ذكره اللكنوى عند كلامه على نكارة الأحاديث ورواية المناكير

وقولهم منكر الحديث كما فى «الرفع والتكميل» والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان يحدث بأحاديث مناكير» «وفلان يحدث بأحاديث مناكير ويحيل على من لا يحتمل»:**

فالقول الأول: له وجوه منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح كما سبق الكلام عند قولهم: «فلان يروى المناكير»، وأما القول الثانى: فإنه يدل على أن المناكير منه وأن من فوقه برىء منها وهو يدل على الجرح، جاء فى «ضعفاء العقيلى» ترجمة إسماعيل بن عمرو البجلى ذكر له حديثاً فقال إسماعيل حدثنا عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أبى وائل عن حذيفة مرفوعا: «بكاء المؤمن من قلبه وبكاء المنافق من هامته» (١/٨٦ – ٨٧) قال العقيلى: «فى حديثه مناكير ويحيل على من لا يحتمل». اهـ

فأنت ترى أن رجال السند عبد السلام فما فوق من المشاهير الذين لا يستحقون أن يلحق بهم هذا.

تنبيـــه:

اعلم أن الأئمة إذا ذكروا حديثاً منكراً فى ترجمة أحد الرواة فالظاهر أنهم يقصدون بذلك أن عهدة النكارة فى ذلك الحديث على المترجم له لا على من فوقه أو من دونه، فتأمل.

* * *

○ **فرق بين قولهم: «فلان يدرى وفلان يحفظ»:**

اللفظ الأول أعلى وأرفع من اللفظ الثانى فى التعديل، لأنه لا يوصف بالدراية إلا من طال اشتغاله بهذا العلم، ومن كان هذا حاله فإنه يكون حافظاً

فى الغالب، أما من وصف بالحفظ فلا يلزم من ذلك أن يكون بصيراً بالحديث وعلله وطرقه والصحيح من ذلك والسقيم والعالى والنازل والفرد والمشهور وغير ذلك بخلاف من وصف بالدراية، بل قد يطلقون الحفظ على كثرة الحديث وإن لم يكن المكثر ضابطاً، جاء فى «سؤالات السهمى للدارقطنى» قال السهمى: «وسألت ابن عبدان عن ابن صاعد أهو أكثر حديثاً أو الباغندى؟ فقال: ابن صاعد أكثر حديثاً ولا يتقدمه أحد فى الدراية، والباغندى أعلى إسناداً منه، قال: سمعت أبا بكر بن عبدان يقول: يحيى بن صاعد يدرى، ثم قال: وسئل ابن الجعابى - محمد بن عمر بن الجعابى - أكان ابن صاعد يحفظ؟ فتبسم وقال: لا يقال لأبى محمد يحفظ، كان يدرى، قلت لأبى بكر بن عبدان: أيش الفرق بين الدراية والحفظ؟ فقال الدراية فوق الحفظ» (ص ٢٦٠) وقد ذكر ذلك أبو على النيسابورى فى يحيى بن محمد بن صاعد (٧٧٦/٢) «تذكرة الحفاظ»، ثم اعلم أنه لا يلزم من المعرفة أن يكون الراوى أحفظ الناس، وقد قال عبد المؤمن النسفى: «سألت صالح بن محمد هل كان يحيى بن معين يحفظ؟ فقال: لا إنما كان عنده معرفة قلت: فعليّ؟ قال: كان يحفظ ويعرف» (٤٨/١١) «النبلاء»، ولا شك أن يحيى كان من أهل الحفظ والمعرفة جميعاً لكنه اشتهر بمعرفته لعلل الأحاديث، وإن لم يكن كغيره من المكثرين فى الحفظ الذين يسردون الحديث سرداً، كيف لا وقد قال ابن المدينى نفسه: «كنت إذا قدمت بغداد منذ أربعين سنة كان الذى يذاكرنى أحمد، فربما اختلفنا فى الشيء فنسأل أبا زكريا فيقوم فيخرجه ما كان أعرفه بموضع حديثه، وقال أيضاً ما رأيت يحيى استفهم حديثاً قط ولا رده، ويحيى رحمه الله قد كتب آلاف الأحاديث بيده، وهو الذى قال فيه أحمد: السماع معه شفاء لما فى الصدور، وذلك لمعرفته وحفظه»، انظر ترجمة يحيى فى «النبلاء».

ثم اعلم أنه لا يلزم من المعرفة تمام الإتقان والتثبت، جاء فى «تذكرة الحفاظ» ترجمة يحيى بن بكير محدث مصر قال أبو حاتم: «كان يفهم هذا الشأن يكتب حديثه ولا يحتج به»، قال الذهبى رحمه الله: «قلت: قد عُلم تعنت أبى حاتم فى الرجال وإلا فالشيخان قد احتجا به» (٤٢٠/٢) وانظر «الجرح والتعديل»

(١٦٥/٩)، وانظره فى «النبلاء» (٦١٣/١٠)، والشاهد من هذا أن أبا حاتم لم ير التلازم بين الفهم وبين الإتقان، أما حال يحيى فينظر فى محله من كتب الرجال.

* * *

○ فرق بين قولهم: «فلان متهم بالكذب» «وفلان يكذب أو يسرق الحديث» «وفلان كذابٌ» «وفلان وضاع»:

فهذه الألفاظ جميعها لا يصلح من قيلت فيه فى الشواهد والمتابعات وتتدرج من الأخف إلى الأشد حسب هذا الترتيب، فالمتهم بالكذب ليس كمن تحقق كذبه وسرقته للحديث، وقد سبق أن سرقة الحديث كذب، لكن للمعلمى رحمه الله كلام حول سرقة الحديث لا يسلم من منازعة فانظره فى «التنكيل» ترجمة قطن بن إبراهيم (ص ٦٠٦ - ٦٠٧)، والسبيل إلى معرفة كيفية الحكم على الراوى بأنه متهم بالكذب بيَّنه المعلمى رحمه الله فقال: «وينبغى أن يُعلم أن التهمة تقال على وجهين:

الأول: قول المحدثين: «فلان متهم بالكذب» وتحرير ذلك أن المجتهد فى أحوال الرواة قد يثبت عنده بدليل يصح الاستناد إليه أن الخبر لا أصل له وأن الحمل فيه على هذا الراوى، ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر فى الراوى أتعمد الكذب أم غلط؟ فإذ تدبر وأمعن النظر فقد يتجه له الحكم بأحد الأمرين جزماً، وقد يميل ظنه إلى أحدهما إلا أنه لم يبلغ أن يجزم به، فعلى هذا الثانى إذا مال ظنه إلى أن الراوى تعمد الكذب قال فيه: «متهم بالكذب» أو نحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى، قال: ودرجة الاجتهاد المشار إليها لا يبلغها أحد من أهل العصر فيما يتعلق بالرواة المتقدمين ، اللهم إلا أن يتهم بعضُ المتقدمين رجلاً فى حديث يزعم أنه تفرد به، فيجد له بعض أهل العصر متابعات صحيحة، وإلا حيث يختلف المتقدمون فيسعى فى الترجيح، فأما من وثقه إمام من المتقدمين أو أكثر ولم يتهمه أحد من الأئمة فيحاول بعض أهل العصر أن يكذبه أو يتهمه فهذا مردود، لأنه إن تهيأ

له إثبات بطلان الخبر وأنه ثابت عن ذلك الراوى ثبوتاً لا ريب فيه لا يتهيأ له الجزم بأنه تفرد به ولا أن شيخه لم يروه قط ولا النظر الفنى الذى يحق لصاحبه أن يجزم بتعمد الراوى للكذب، أو يتهمه، بل قد يتيسر بعض هذه الأمور فيمن كذبه المتقدمون لكن مع الاستناد إلى كلامهم....» ثم ذكر الوجه الثانى ومثل له بشهادة الفرع لأصله أو لنفسه...اهـ (ص ٢٢٢ - ٢٢٣).

○ وأما قولهم: «فلان كذاب» فهو صيغة مبالغة من الكذب، والكذب بأقسامه أخف من الوضع وهو الاختلاق والافتراء، أما الكذاب فقد لا يضع متناً ولا إسناداً ولكن يسرق أحاديث موجودة أو يروى أحاديث وضعها له غيره، ووضع المتن أشد من وضع السند، ومن أحسن المراجع التى صرح فيها بالتفرقة بين الكذب والوضع هو كتاب برهان الدين الحلبى «الكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث» وإن كان قد تضاربت أقواله فى قولهم: «فلان متهم» هل الظاهر منه التهمة بالكذب أم التهمة بالوضع، والله أعلم.

فالظاهر مما تقدم أن كل وضاع كذاب لكن لا يلزم أن يكون كل كذاب وضاعاً، والله أعلم.

* * *

○ وهل هناك فرق بين قولهم فى الراوى: «اتهمه فلان فقال: لا يجوز الاحتجاج به»، وبين قولهم: «اتهمه فلان ولا يجوز الاحتجاج به»؟:

فرّق بين اللفظين برهان الدين الحلبى فى كتابه «الكشف الحثيث» فذكر فى ترجمة على بن محمد بن عيسى الخياط كلام الذهبى: «وهّاه ابن ماكولا واتهمه ابن يونس فقال: لا يجوز الاحتجاج به....» انتهى.

قال البرهان الحلبى: «والذى ظهر لى أنه اتهمه بالكذب ولم يرد بالوضع لقوله: «لا يجوز الاحتجاج به» ولو قال: «ولا يجوز الاحتجاج به» لكان الوضع أظهر، ولكن قوله: «لا يجوز الاحتجاج به» ليست بعبارة وافية بالمقصود». اهـ

(ص ٣٠٤) كذا قال الحلبى والله أعلم.

* * *

○ فرق بين قولهم: «فلان عنده عجائب» «وفلان عنده بواطيل»:

فالقول الثانى أشد فى الجرح، جاء فى «سؤالات البرقانى للدارقطنى»: «وسألته عن بزيع بن حسان فقال: أبو الخليل البصرى متروك، قلت: له عن هشام بن عروة عجائب؟ قال: هى بواطيل ثم قال: كل شيء له باطل». اهـ (ص ١٩)، فتأمل كيف جعل البواطيل أشد من العجائب فى الجرح، ولعل وجه ذلك أن العجائب قد تكون مدحاً بمعنى أن الراوى واسع الحفظ وعنده ما ليس عند غيره كما سبق فى فصل الألفاظ المترددة، بخلاف كلمة «البواطيل» فإنه لا وجه لها إلا الجرح، ومما يقوى هذا ما جاء فى «النبلاء» ترجمة على بن معبد بن نوح الإمام الحافظ، قال أبو بكر بن الجعابى: «نزل مصر وعنده عجائب»، فقال الذهبى رحمه الله: «قلت: قول أبى بكر الجعابى: «عنده عجائب» عبارة محتملة للتليين فلا تقبل إلا مفسرة، والرجل فثقة صادق صاحب حديث ولكنه يأتى بالغرائب عمن يحتملها» (٦٣٤/١٠) فتأمل قول الذهبى: «عبارة محتملة للتليين فلا تقبل إلا مفسرة» أى أنها قد تأتى فى التعديل، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم فى الراوى: «ليته حدث بما سمع». وقولهم: «ليته اكتفى بما سمع»:

فالقول الأول يدل على أن الراوى عسر فى الروايات وأن له سماعاً صحيحاً من مشايخه لكنه يمتنع عن الرواية، ومن كان هذا حاله فإنه لا يدلس فضلاً عن أن يسرق الحديث أو يكذب، لأن كثير من المدلسين يدلسون من أجل إظهار الكثرة فى الروايات، أما الذى لا يحدث بما سمعه فكيف يحدث بما لم يسمع أو

كيف يتزيد ويدعى سماع ما لم يسمع؟ جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة سعيد بن سليمان بن سعدويه البزار قال صالح بن محمد: «سمعت سعيد بن سليمان وقيل له: لم لا تقول حدثنا؟ فقال: كل شيء حدثتكم به فقد سمعته ما دلست حديثاً قط ليتنى أحدث بما قد سمعت» (٨٦/٩)، وذكر ذلك الذهبى فى «التذكرة» (٣٩٩/١)، وجاء فى ترجمة محمد بن حيان أبى الأحوص البغوى قال ابن معين جواباً على سؤال عبد الخالق بن منصور: «ليته حدث بما سمع فكيف يكذب»؟ وقال مرة: «ثقة» (٢٩٤/٢) «تاريخ بغداد»، وانظره فى «تهذيب التهذيب» (١٣٧/٩)، ولا يلزم من كون الراوى عسراً فى الرواية أن يكون ثقة فقد يكون ضعيفاً أوْ لا يدرى فن الحديث، كما قال ابن سعد فى الجراح بن مليح والد وكيع انظر «النبلاء» (١٦٩/٩)، وانظر ترجمة ابن طاوس أبى محمد هبة الله بن أبى طالب (١٥١/٢٢) «النبلاء»، بل قد يكون متروكاً كما قال ابن عساكر فى طاهر بن سهل بن بشر الإسفرائينى (٥٩٢/١٩) «النبلاء».

○ وأما قولهم: «لو اكتفى بما سمع لكان خيراً له» فهذا معناه أن الراوى كان له سماع صحيح ولقاء ثابت عن بعض المشايخ، لكنه لم يكتف بذلك وصار يحدث بما لا يسمع ويدعى لقاء من لم يلق فكان كذاباً، وقد يعبرون عن هذا بقولهم: «ولو صبر على ما رزق لكان خيراً له» أو «لم يصبر على ما رزق» أو «أكثر على نفسه» أو «لم يكتف بما رزقه الله».

وأما قولهم: «ولو حدث بما سمع لكان خيراً له»، فقد جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة إبراهيم بن أبى الليث نصر أبى إسحاق الترمذى قال فيه ابن معين: «يكذب فى الحديث ولو حدث بما سمع لكان خيراً له» (١٩٦/٦)، وهل يرد هذا اللفظ وله وجه فى المدح؟ محل بحث والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان عقله أكثر من علمه» «وفلان علمه أكثر من عقله»:**

الظاهر أن الأول مدح والثانى ذم، وقد مدح ثعلب داود بن على الظاهرى فقال: «عقله أكثر من علمه» انظر «تذكرة الحفاظ» (٥٧٢/٢)، وجاء فى «النبلاء» ترجمة حماد بن زيد بن درهم قال هشام بن على: «كانوا يقولون كان علم حماد بن سلمة أربعة دوانيق وعقله دانقين، وعلم حماد بن زيد دانقين وعقله أربعة دوانيق». اهـ

وهذا القول على سبيل المدح لحماد بن زيد، وفى الحاشية: «الدانق سدس الدرهم والدرهم جزء من اثنى عشر جزءاً من الأوقية». اهـ (٤٦١/٧)، ولعل وجه هذه التفرقة إن لم يكن حكيماً حليماً فإنه لا يضع العلم فى محله: ﴿ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً﴾، وقليل العلم مع الحكمة ينفع الله به بخلاف كثرة العلم مع الخفة وقلة العقل، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان شيخ» «وفلان مفيد» «وفلان حافظ»:**

وهذه الألفاظ تبدأ بالأقل فى التعديل وتنتهى بالأعلى، وقد ذكر ابن رجب الحنبلى رحمه الله فى «شرحه لعلل الترمذى» أن لفظ «شيخ» لا يفيد توثيقاً ولا تضعيفاً فقد يكون ثقة وقد يكون غير ذلك وأنه دون قولهم: «حافظ» اهـ بمعناه. ونحوه قال الذهبى فى «تذكرة الحفاظ» (١٣٦٨/٤)، وأما لفظ «المفيد» وهو أعلى من قولهم: ««شيخ»، لأن المفيد معناه أنه يدل الطلبة ويفيدهم بالمشايخ الذين يأخذون عنهم، فهو بهذا عنده معرفة بالرواة والروايات، ومع ذلك فهو دون قولهم: «حافظ»، جاء فى «تذكرة الحفاظ» ترجمة المفيد محدث جرجرايا أبى بكر محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب: «قال الخطيب عنه: موسى بن هارون سمانى المفيد»، قال الذهبى رحمه الله: «قلت: فهذه العبارة أول ما استعملت لقباً فى هذا الوقت قبل الثلاثمائة و «الحافظ» أعلى من «المفيد» فى العرف كما أن الحجة فوق

الثقة» (٣/٩٧٩). وقد ذكر هذا عن الذهبى السيوطى فى «طبقات الحفاظ» ترجمة أبى بكر هذا (ص ٣٨٩).

* * *

○ **وفرق بين قول أحدهم: «ما رأيت مثل فلان» وقوله «ما رأى فلان مثل نفسه»:**

القول الثانى أعلى فى المدح، لأن الذى يقال فيه «ما رأى مثل نفسه» الظاهر أنه رحال مجتهد لقى المشايخ فأكثر وناظر أهل العلم فظهر تفوقه عليهم، ومن ناحية أخرى من قال: «فلان ما رأى مثل نفسه» يدخل فى جملتهم القائل وأنه بهذه الكلمة يفضله على الناس جميعاً وعلى نفسه، بخلاف القول الأول فقد يستثنى نفسه، وقد قال البخارى: «ما استصغرت نفسى عن أحد إلا عند على بن المدينى» فلما بلغ ذلك ابن المدينى قال: «لا تصدقوه فإنه ما رأى مثل نفسه»، فالظاهر من هذا أنه يفضله على نفسه وإلا فما معنى قوله «لا تصدقوه»؟ وجاء فى «تذكرة الحفاظ» ترجمة الدارقطنى شيخ الإسلام وحافظ الزمان قال أبو ذر الحافظ للحاكم: «هل رأيت مثل الدارقطنى؟ فقال: هو لم ير مثل نفسه فكيف أنا» (٣/٩٩٢ - ٩٩٣)، وفى «تاريخ بغداد» ترجمة سفيان بن سعيد الثورى قال بعضهم: «ما رأى سفيان قط مثله فكيف نرى نحن مثله»؟ (٩/١٥٥).

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان سمع من أحمد مثلاً» «وفلان تتلمذ لأحمد»:**

والفرق بينهما واضح لا يكاد يظنهما سواء إلا من لا حظ له فى طلب العلم، لأنه من تتلمذ لأحد الأئمة معناه أنه أخذ عنه وتبعه فى السفر والحضر وتتبع رواياته وأقواله، وهذا ليس كمن سمع حديثاً أو أكثر من أحد المشايخ، فالذى تتلمذ على أحد الأئمة يكون أتقن لحديث شيخه من غيره، وقد فرّق بين اللفظين

فى «التذكرة» الذهبىُّ رحمه الله انظر (٤/١٢٦٤).

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان يشتهى الحديث» «وفلان يُشتهى حديثه»:**

فقولهم: «فلان يشتهى الحديث» له أحوال:

١- إن وصف بذلك أحد الأئمة الأثبات فهذا مدح له ويدل هذا على اجتهاده فى الطلب كما سبق، وقد يكون مدلساً وتحمله شهوته للتحديث أن يسقط الضعفاء والمتروكين.

٢- وقد يوصف بذلك الكذاب الذى يسرق الأحاديث، فهذا اللفظ يأتى فى المدح والقدح.

وأما وقولهم: «فلان يُشتهى حديثه» فهو بمعنى قولهم: «فلان حسن الحديث أو مليح الحديث»، وذلك إما لعلو إسناده أو لتفرده بالغرائب التى لا توجد عند غيره أو لشهرة رجاله أو لأن حديثه غير منسوخ، لكن لا يلزم من وصفهم للراوى بهذا أن يكون ضابطاً، فقد قال الجوزجانى فى محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص: «ليس بقوى الحديث وهو ممن يشتهى حديثه»، (ص ١٤١) «أحوال الرجال»، ومحمد بن عمرو هذا سئل عنه يحيى بن سعيد فقال للسائل: «تريد العفو أو نشدد؟ قال: بل شدد، قال: ليس ممن تريد» (٦/١٣٧) «النبلاء»، وقد يعبرون عن هذا المعنى بقولهم: «فلان حلو الحديث» أو «جيد الحديث» والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان ضابط أو حافظ أو فلان متقن أو فلان ثبت»:**

وهذه الألفاظ تتدرج فى الضبط من الأدنى إلى الأعلى حسب ما رتبته: فالفرق بين الضابط والمتقن ذكره السخاوى فى «فتح المغيث»، وذكر أن

قولهم: «متقن» مشعر بمزيد الضبط اهـ بمعناه (١/٣٦٣).

أما الحفظ فقد يطلق ويراد به الضبط والإتقان، وقد يطلق ويراد به كثرة الحديث وإن لم يوجد الإتقان، وقد فرّق بين الحفظ والإتقان أبو زرعة فقال: «والإتقان أكبر من حفظ السرد»، انظر «النبلاء» ترجمة يزيد بن هارون (٩/٣٧٠).

وأما الفرق بين «الثبت» وبين ما سبق من ألفاظ فقد ذكره السخاوى فى «فتح المغيث»، وبيَّن أن «الثبت» هو من تطمئن النفس إلى روايته، وأن الإتقان والضبط بينهما وبين العدالة عموم وخصوص، فقد يجتمعان معها وقد تنفرد عنهما، أما الثبت فهو الذى تطمئن النفس إلى خبره وهذا يتضمن العدالة اهـ بمعناه (١/٣٦٣)، لكن كما سبق أنهم إن أطلقوا فى الرجل الحفظ أو الإتقان أو الضبط ولم يثبت فيه جرح فى العدالة فحديثه محمول على الصحة، وقد قال البخارى لما سئل عن على بن عبد الله بن إبراهيم البغدادى: «متقن» مع أنه روى عنه فى كتابه «الصحيح» انظر «تاريخ بغداد» (١٢/٣).

واعلم أنه لا يلزم من كون الراوى حافظاً بل ولا من كبار الحفاظ أن يكون قادراً على سرد حديثه كله بل ولا أكثره، كما جاء فى ترجمة أبى زرعة الرازى فى «النبلاء» قال صالح بن محمد له: «بلغنى أنك تحفظ مائة ألف حديث تقدر أن تملى علىَّ ألف حديث من حفظ؟ قال: لا ولكن إذا ألقى علىّ عرفت» (١٣/٦٨).

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان ضيق فى الحديث» «وفلان ضيق فى الرواية»:**

القول الأول يدل على أن الراوى عسر ويمتنع من الرواية، وهذا ليس بجرح بل غالب من يتعسر هو من الثقات، وقد وصف أحمد بن حنبل رحمه الله شعيب بن أبى حمزة دينار الحمصى بأنه كان ضيقاً فى الحديث ومع ذلك قال

فيه: «كان قليل السقط»، وذكر ما يدل على أنه عسر فى الرواية، انظر «النبلاء» (١٨٨/٧).

واعلم أنه لا يكثر عن العَسِر إلا من لازمه وأقام عنده، كما فى ترجمة الرهاوى محمد بن عبد القادر (٧٣/٢٢) «النبلاء»، وكما فى ترجمة الحسين بن فهم (٩٢/٨) «تاريخ بغداد»، وقد يتردد الراوى على الشيخ العسر ومع ذلك لا يكثر عنه كما وقع لأبى حاتم الرازى مع عفان بن مسلم الصفار، انظر (٤٨/١) «لسان الميزان».

وهناك وجه آخر لهذا اللفظ وهو وصف الراوى بأنه قليل الرواية، ووصف الراوى بالقلة فيه تليين له، وقد قال أحمد فى الصائغ عبد الله بن نافع: «كان صاحب رأى مالك ولم يكن صاحب حديث كان ضيقاً فيه» (٣٧٣/١٠) «النبلاء».

وأما القول الثانى: فالظاهر أنه يدل على أن الراوى عسر فى الرواية، ونحو ذلك قولهم: «فلان ضنين فى الرواية»، وهل يحتمل أنه يرد بمعنى القلة، إن كان كذلك فلا فرق بين اللفظين، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان يحدث بما ليس فى حفظه» «وفلان يحدث بما ليس فى حديثه»:

فالأول: قد يكون جرحاً وقد لا يكون، فيكون جرحاً إذا كان الراوى أمياً لا يكتب وليس معه كتاب وليس عنده حديث إلا ما كان فى حفظه، فإذا حدث بما لم يحفظه فإما أن يكون واهماً أو متعمداً ولكل حكمه كما سبق مراراً، أما إذا كان له كتاب وحدث بما لم يحفظه فيحتمل أنه حدث بما فى كتابه، وهذا هو الظاهر من اللفظ وبه أجاب المعلمى على الكوثرى كما فى «التنكيل»، غير أنهم

قد يطلقون ذلك فى الجرح الشديد، كما جاء فى «النبلاء» ترجمة يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن أبى زكرياء بن الحمانى ذكر الذهبى تكذيب أحمد له وكذا كلام الأثرم فيه ثم قال: «وقال ابن المدينى: أدركت ثلاثة يحدثون بما لا يحفظون يحيى بن عبد الحميد وعبد الأعلى السامى ومعتمر بن سليمان» (٥٣٢/١٠).

○ وأما قولهم: «يحدث بما ليس فى حديثه» فهو أبلغ فى الجرح ولا ينجو صاحبه من قدح، لأن حديث الراوى إما أن يكون فى فؤاده وإما أن يكون فى كتابه والجميع يسمى: حديث فلان، فإذا حدث بما ليس من حديثه فهذا ظاهر فى أنه حدث بحديث غيره، وينظر هل فعل ذلك توهماً أو تعمداً على التفصيل السابق.

ونحو هذين اللفظين قولهم: «حدث بما ليس فى كتابه» «وحدث بما ليس عنده» والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان فيه تسامح» «وفلان سمح فى الحديث أو فلان سمح فى الرواية»:

فالقول الأول: يدل على أن الراوى متساهل غير متحر وحديثه يكون ليناً، إلا أنه قد لا يلزم من تسامحه لين روايته كما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة محمد بن العباس بن محمد الخزاز بن حيوية قال الأزهرى: «كان مكثراً وكان فيه تسامح ربما أراد أن يقرأ شيئاً ولا يقرب أصله منه فيقرأه من كتاب أبى الحسن بن الرزاز لثقته فى ذلك الكتاب وإن لم يكن فيه سماعه وكان مع ذلك ثقة» (١٢٢/٣) وقد مضى بيان وجوه التساهل والتهاون فى التحمل والأداء وبيان حكم كل وجه فراجعه فى محله.

○ وأما قولهم: «فلان سمح فى الحديث» فالظاهر منه أن الراوى ورع فى

الحديث وأنه إذا شك فى حديث من حديثه – وإن كان علىَّ الإسناد فيه – ضرب عليه لأن من لم يكن سمحاً فى الحديث كان كذاباً كما قال ابن معين، فقيل له: كيف؟ قال: «إذا شك فى حديث تركه» (٨٧/١١) «النبلاء»، وهذا يسمونه: «شكاكاً» أو «صاحب شكوك» أو غير ذلك مما سبق بيانه، وهذا يدل على عدالة الراوى وإتقانه، أما قولهم: «فلان سمح فى الرواية» فالظاهر لى أنه بمعنى عكس العسر فهو يبذل العلم للناس جميعاً بل ومنهم من يتألف الناس على حديثه يقصد بذلك نشر الأخبار وإحياء السنن، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون الباذل للحديث ثقة محتجاً به، والله أعلم.

هذا ما يظهر من معانى هذه الألفاظ لكن لا يمنع أنهم قد يستعملون بعض هذه الألفاظ فى غير الغالب من استعمالها، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان يطلب الحديث» «وفلان من أهل الحديث» «وفلان من أئمة الحديث»:

فهذه الألفاظ تتدرج فى المدح من الأدنى إلى الأعلى حسب هذا الترتيب، فكم من رجل يطلب الحديث وليس من أهله كما جاء فى «النبلاء» ترجمة الدورى الإمام الحافظ الثقة الناقد أبى الفضل عباس بن محمد بن حاتم، قال الدورى: «كتب لى يحيى بن معين وأحمد إلى أبى داود الطيالسى كتاباً فقالا فيه: إن هذا فتى يطلب الحديث، وما قالا: من أهل الحديث»، قال الذهبى رحمه الله: «قلت: كان مبتدئاً له سبع عشرة سنة ثم إنه صار صاحب حديث ثم صار من حفاظ وقته» (٥٢٣/١٢)، وأيضاً كم من رجل هو من أهل الحديث ولم يبرز فيه ولم يكن من أئمة هذا الشأن، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان سمّع لنفسه» «وفلان سمع بنفسه»:**

فالأول ذم شديد والثانى مدح، فأما الأول فإنه يدل على أن الراوى يزوّر ويكذب وأنه يكتب سماعه فى الطباق ويلحق سماعه فى سماعات غيره، ومن فعل هذا فهو من جملة الكذابين، جاء فى «النبلاء» ترجمة الشيرجانى المحدث الرحال أبى الحسن بن محمد بن أحمد الكرمانى الصوفى: «لاح كذبه وتزويره»، وقال المؤتمن: «ينبغى أن ينادى على قبره: هذا كذاب»، وقال السمعانى: «كتب ما لا يدخل تحت الحصر ولا ينفع وادعى أشياء وسمّع لنفسه» (١٩/١٩٠)، وفى «الميزان» ترجمة الحسن بن الحسين بن دوما النعالى قال الخطيب: «سمّع لنفسه» - يعنى يزور - (١/٤٨٥)، وقد سبق أن بعض الثقات يلحق سماعه ولا يضره، كما فى ترجمة أحمد بن محمد بن على الأبانوسى فى «تاريخ بغداد» (٥/٧٠)، وأما قولهم: «فلان سمع بنفسه» فقد جاء على سبيل المدح كما فى ترجمة الأعمش الإمام الحافظ أبى العلاء أحمد بن نصر بن أحمد الهمذانى قال السمعانى: «كان عارفاً بالحديث حافظاً ثقة مكثراً سمع بنفسه وأملى» (١٩/٢٧٧) «النبلاء».

* * *

○ **فرق بين قول أحد الحفاظ: «أحفظ كذا ألف حديث» وبين قوله: «وأجيب فى مثلها أو أذاكر بمثلها»:**

سبق أن الحفظ يطلق على الإتقان ويطلق على الكثرة ويطلق على سرد الروايات، وسبق أن المذاكرة صورتها أن أحدهم يذكر السند أو بعض السند ويذكر الآخر المتون التى سمعها على ذلك السند أو العكس أو يذكر أحدهم باباً فيذكر الآخر ما تحته من أحاديث، ففى الحفظ يسوق الراوى الحديث سنداً ومتناً أما فى القول الثانى: فإنه يذكر بعض السند أو بعض المتن، جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة محمد بن محمد بن سليمان الباغندى الحافظ الذى قال فيه هبة الله بن الحسن الطبرى: «كان الباغندى يسرد الحديث من حفظه ويهذّه مثل تلاوة القرآن للسريع

القراءة يقول حدثنا فلان وحدثنا فلان وهو يحرك رأسه حتى تسقط عمامته»، قال ابن الباغندى عن نفسه: «أنا أجيب عن ثلاثمائة ألف مسألة فى حديث رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم –» (٣/٢١٠ – ٢١١)، والظاهر من ذلك أنه فى المذاكرة أو فى الكلام على الأحاديث سنداً ومتناً صحة وسقماً إلى غير ذلك، وفى «تاريخ بغداد» أيضاً ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد أبى العباس المعروف بابن عقدة وهو ممن تكلم فيه قال: «أحفظ مائة ألف حديث بالإسناد والمتن وأذاكر فى ثلاثمائة ألف حديث......» وقال مرة: «أحفظ منسقاً من الحديث بالأسانيد والمتون خمسين ومائتى ألف حديث وأذاكر بالأسانيد وبعض المتون والمراسيل والمقاطيع بستمائة ألف حديث» (٥/١٧) وهذا يفسر لنا الفرق بين الحفظ والمذاكرة وإن كان ابن عقدة فيه نظر، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان صاحب شيوخ» «وفلان جمع بين التراجم والأبواب والشيوخ»:

فالقول الأول يدل على أن الراوى مجتهد فى الطلب والرحلة وأنه سمع من مشايخ كثيرين وتفرد عنهم وأنه مكثر فى الروايات لأن من لقى المشايخ وأكثر عنهم كثر حديثه، وأعلى ذلك بأن يوصف بأنه «صاحب شيوخ»، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون عدلاً ولا ضابطاً فضلاً عن أن يكون عارفاً فهماً للحديث وعلله وطرقه وعاليه ونازله إلخ.

فقد جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الواحد بن واصل أبى عبيدة الحداد قال أحمد: «أبو عبيدة كان صاحب شيوخ، فقيل له: أبو داود أين هو من أبى عبيدة؟ فقال: أبو داود أعرف بالحديث وأبو عبيدة لم يكن صاحب حفظ إلا أن أبا عبيدة كان كتابه صحيحاً» (١١/٥).

وقد سبق بيان حكم من كان مجتهداً فى الطلب مشهوراً به أنه صحيح

الحديث حتى يثبت فيه قدح.

○ وأما قولهم: «فلان جمع بين التراجم والمشايخ» فهو أعلى وأجل من القول الأول، لأن معناه أن الراوى جمع بين كثرة الحديث ومعرفة حديث كل شيخ من مشايخه وميز حديث هذا من ذاك وعرف ما فى الأبواب من أحاديث وما فى التراجم من أبواب وأحكام حديثية، والظاهر أن من وصف بهذا فقد جمع بين النقل والنقد، ويدل على ذلك أن هذا اللفظ يقال فيمن هو أهل لمذاكرة الأئمة والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان لو قيل له اكذب لم يحسن» «وفلان لا يحسن أن يكذب»:

فالقول الثانى يدل على الجرح الشديد ويدل على أن الراوى من الكذابين الحمقى الجهلة الذين لا يستطيعون أن يظهروا كذبهم فى صورة مستقيمة حتى يخفى أمرهم على العامة أو على النقاد فترة من الزمن، فهذا الصنف من الكذابين إذا تحدث بحديث أو ادعى سماع حديث من بعض المشايخ فلا يخفى أمره على العميان، ومن هؤلاء رتن الهندى الذى قال فيه الذهبى فى «ميزانه»: «رتن وما أدراك ما رتن شيخ دجال بلا ريب ظهر بعد الستمائة فادعى الصحبة، والصحابة لا يكذبون وهذا جرىء على الله ورسوله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – وقد ألفت فى أمره جزءاً.... ومع كونه كذاباً فقد كذبوا عليه جملة كبيرة من أسمج الكذب والمحال» (٢/٤٥)، وجاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة على بن محمد بن سعيد أبى الحسن الموصلى قال أبو نعيم: «كذاب كان محمد بن المظفر يذكره ويقول: المسكين لا يحسن يكذب»، قال الخطيب رحمه الله: «هذا القول من ابن المظفر على سبيل الاستنكار لكذبه والاستعظام له لا على نفى الكذب عنه» (١٢/٨٣)، ونحوه قول ابن معين فى يحيى بن هاشم بن كثير الغسانى – وقد سأله

مهنا: «– تراه وضع هذه الأحاديث؟ قال: هو لا يحسن يضع هذه الأحاديث ولكن وضعت له، وقال مرة: لا يحمل عن مثله الحديث، وقال مرة: دجال هذه الأمة، وقال مرة: لم يكن بالثقة»، انظر «تاريخ بغداد» (١٤/١٦٤ – ١٦٥) هذا ما يظهر لى من هذا اللفظ وإن كنت وقفت على ما يخالف ذلك فقد قال يحيى فى عاصم بن عمر بن على المقدمى: «ليس به بأس لا يحسن يكذب» (٢/١١١) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد، وأما القول الأول فهو دليل على المدح ودليل على أن الراوى لثقته ودينه وورعه لو قيل له اكذب لم يحسن و لم يعرف كيف يكذب، لأنه على الفطرة السليمة ولأنه تعود الصدق فإذا طلب منه خلافه يشق عليه، ونحوه ما قيل فى أحد الأجواد:

تعوَّد بسط الكف حتى لو أنه أراد انقباضاً لم تطعه أنامله

* * *

○ فرق بين قولهم: «فلان ثقة حافظ» «وفلان ثقة حافظ لحديثه»:

○ القول الأول أعلى فى المدح، لأن هذا شأن الجهابذة الذين يعرفون حديثهم وحديث غيرهم ويعرفون الراوى وما روى ويعرفون مخارج الأحاديث، وأن هذا حديث فلان وتفرد بالزيادة فلان وهكذا، وقد قال عبيد الله بن عمر القواريرى مفضلاً لابن مهدى على يحيى بن سعيد القطان: «كان عبد الرحمن يعرف حديثه وحديث غيره و كان يحيى بن سعيد يعرف حديثه» (٩/٥) من «حلية الأولياء»، هذا شاهد لما قلته وأما حال القطان وابن مهدى ومن الأرجح منهما فينظر فى محله من كتب الرجال، والله أعلم.

* * *

○ وإذا حدث الراوى بحديث فقيل: «لو حدث به غيره لصنع به كذا وكذا أو ما صنع به»، فرق بينه وبين قولهم: «لم يصنع شيئاً أو ما نصنع به»:

القول الأول تعديل والثانى تجريح، فإن الراوى إذا كان ثقة وتفرد بحديث غريب أو عمد إلى حديث معروف بأحد الرواة وبحث عنه فرواه من طريق أخرى فهو فى هذه الحالة يقبل منه ولا يعد مغفلاً ولا سارقاً ولو رواه غيره لصنع به كذا وكذا أى عزّر أو تُكلِّم فيه...... إلخ.

جاء فى «تهذيب تاريخ دمشق»: روى عثمان الدارمى عن ابن المدينى أن الحكم بن موسى بن أبى زهير حدثه بحديث أبى قتادة: «إن أسوأ الناس سرقة......» الحديث فقال له على: «لو حدث غيرك به ما صنع به، يريد لأنك ثقة ولا يرويه غير الحكم» (٤/٤١٠).

والذى فى «تاريخ بغداد» ترجمة الحكم بن موسى القنطرى: «فقال له على: لو غيرك حدث به كنا نصنع به، أى لأنك ثقة ولا يرويه غير الحكم» (٨/٢٢٧).

وأما القول الثانى: فإنه يدل على أن الراوى ليس بشىء وسواء روى أو لم يرو لا يلتفت إليه، كما قال البرذعى: «وذكرت لأبى زرعة فى حديث جرى عنده سلاماً الطويل، فحرك رأسه كالمتعجب من ذكرى له: كان سلام عنده فى موضع لا يذكر، ومرَّ بحديث فى كتابنا عنه عن قبيصة عن سلام فأمرنا أن نضرب عليه، وقال: سلام ما نصنع به»، انظر «أجوبة أبى زرعة» (ص ٥٦٧) اهـ من رسالة سعدى الهاشمى (ص ١١٤).

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان لا يحل السماع منه أو الأخذ عنه أو كتب حديثه» «وفلان لا تحل رواية حديثه»:**

القول الأول: أشد فى التجريح وأبلغ، لأن النهى عن السماع أو الأخذ أو الكتابة يلزم منه النهى عن الرواية، لأن من لم يسمع شيئاً من أحد المشايخ فكيف يروى عنه؟ أما النهى عن الرواية: لا يلزم منه النهى عن الكتابة، فهم يكتبون حديث الكذابين للبيان والتحذير، واللفظان من مراتب الجرح الشديد لا يصلح

من قيلا فيه فى الشواهد والمتابعات •والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان يروى عن الثقات العجائب والمناكير» «وفلان يقلب الأخبار على الثقات»:**

فالقول الأول: إما أن يكون سببه التدليس وإن كان الراوى ثقة وإما أن يكون سببه الغفلة واما أن يكون سببه الكذب.

وأما القول الثانى: فلا يحتمل التدليس أى أن ذلك يقع منه غفلة أو عمداً فقط، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان ثقة» «وفلان وُثِّق»:**

فرق بينهما الذهبى فى «الميزان» ترجمة ثابت بن عجلان الأنصارى السلمى، ذكر فيه قول العقيلى: «لا يتابع فى حديثه»، وذكر أن ابن القطان تعقبه وقال: «إنما يمس بهذا من لا يعرف بالثقة مطلقاً أما من عرف بها فانفراده لا يضره إلا أن يكثر ذلك منه»، قال الذهبى: قلت: أما من عُرف بالثقة فنعم وأما من وثق ومثل الإمام أحمد يتوقف فيه ومثل أبى حاتم يقول: صالح الحديث، فلا نرقيه إلى رتبة الثقة....» (٣٦٥/١) وقد ذكر لى الشيخ مقبل بن هادى الوادعى حفظه الله تعالى أن الذهبى إذا قال فى الراوى: «وُثِّق» فإنه فى الغالب يعنى توثيق ابن حبان للراوى ولابد من النظر فى ترجمة الراوى والحكم عليه بما يستحق، كذا قال لى، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان ثقة» «ووثقوه» أو «ضعيف» «وضعفوه»:**

فالناقد منهم إذا جزم بأن الرجل ثقة أو ضعيف فهو أبلغ فى الحكم، ويدل على أن القائل متأكد مما يقول، بخلاف ما إذا عزى القول إلى غيره وقال: وثقوه أو ضعفوه أو وثقه فلان أو ضعفه فلان، فالظاهر أنه يريد أن يفلت من العهدة وأن تكون المسئولية على القائل، وقد وقفت على كثير من ذلك فى أحكام الحافظ ابن حجر فى «تقريبه» فإنه إذا كان فى الترجمة خلاف وتجاذبت أقوالهم فى المترجَم له كثيراً ما وجدته يقول: وثقوه أو ضعفوه.

وقد سألت الشيخ أبا عبد الرحمن مقبلاً حفظه الله فأجاب بنحو ما ذكرت والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان ثقة» «وفلان موثق»:**

فالظاهر أن القول الثانى يدل على كلام فى الراوى لكن الراجح توثيقه بخلاف القول الأول فإنه جزم بتوثيقه من غير تردد، جاء فى «الميزان» ترجمة قبيصة بن عقبة الكوفى قال أحمد: «كثير الغلط وكان ثقة صالحاً لا بأس به»، ووثقه يحيى إلا فى الثورى، وقال ابن القطان: «يروى عبد الحق فى «أحكامه» لقبيصة ولا يعرض له وهو عندهم كثير الخطأ»، قال الذهبى رحمه الله: «بل هو محتج به عندهم موثق مع وجود غلطه» (٣/٣٨٣ - ٣٨٤).

وقال الذهبى أيضاً: فى جعفر بن مهران السباك: «موثق له ما ينكر» «الميزان» (١/٤١٨).

وصرح بالفرق بين اللفظين المعلمى فى تعليقه على «الفوائد المجموعة» فى حديث: «ليس فى الموقف بعرفة قول ولا عمل أفضل من هذا الدعاء.....» الحديث، فقال: ذكره ابن حجر فى «أماليه» وقال: رواته كلهم ثقات إلا الطلحى

فإنه مجهول»، قال المعلمى رحمه الله: «الذى فى «اللآلىء»: «موثقون»، وبين الكلمتين بون». اهـ (ص ١٠٨ - ١٠٩).

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان يستضعف» «وفلان ضعيف»:**

القول الثانى أبلغ فى التضعيف من القول الأول، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان ثقة» «وفلان حجة»:**

القول الثانى: أعلى فى التعديل كما سبق فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل، وكما صرح به الحافظ الذهبى فى ترجمة محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب المفيد (٩٧٩/٣) «تذكرة الحفاظ».

وكما ذكره السخاوى فى «فتح المغيث»، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان ثقة» «وفلان يحتج به»:**

فالقول الأول أعلى فى التعديل لأنه قد يحتج بمن هو دون الثقة كمن قيل فيه: صدوق أو لا بأس به، وبقية أهل المرتبة الثالثة من مراتب التعديل.

وهل قولهم: «فلان ثقة» «وفلان يقوم حديثه مقام الحجة» الفرق بينهما كالفرق بين قولهم: «فلان ثقة» «وفلان حجة»؟ أو بمعنى آخر هل قولهم: «فلان يقوم حديثه مقام الحجة» مثل قولهم: «فلان حجة»؟ مال إلى هذا الشيخ مقبل حفظه الله، فالله أعلم.

○ **وفرق بين قولهم: «فلان ثقة وليس بحجة» «وفلان ثقة وليس حديثه بالحجة»:**

فالقول الأول: يحتمل وجهين:

١- أنه ثقة وليس بمحل أن يقال فيه «حجة».

٢- أنه ثقة فى دينه ولكن ليس بحجة فى ضبطه وإتقانه بل هو يهم.

وأما القول الثانى: فلا يحتمل إلا الوجه الثانى من القول الأول فقط.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان ثقة» «وفلان ليس بالحجة أو ليس بمحل الحجة»:**

فالقول الثانى: يحتمل أن يكون معناه ثقة وليس بمنزلة من يقال فيه «حجة»، وقد سئل أبو زرعة عن محمد بن إسحاق بن يسار فقال: «ثقة وليس بحجة إنما الحجة عبيد الله بن عمر ومالك.....» وعد جماعة انظر «النبلاء» (٧/٤٧) وفى «التنكيل» ترجمة الحسن بن الربيع أبى على البجلى ذكر المعلمى أن كلمة «ليس بحجة» لا تنافى الثقة، فقد قال عثمان بن أبى شيبة - وهو متعنت - فى أحمد بن عبد الله بن يونس الثقة المأمون: «ثقة وليس بحجة». اهـ (ص ٤٤١) قلت: وهناك وجه آخر لهذا اللفظ وليس ما قاله الشيخ المعلمى مطرداً ويكون معنى هذا اللفظ أن الراوى لا يحتج به، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان ليس بمحل الحجة» «وفلان ليس بمحل للحجة»:**

فاللفظ الأول فيه الوجهان السابقان، واللفظ الثانى لا يحتمل إلا أنه بمعنى «فلان لا يحتج به»، بل قد جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة الحسن بن على بن المذهب أنه اتهم فى سماع بعض الأجزاء وألحق اسمه فيها ومع ذلك قال: «ليس بمحل للحجة» (٧/٣٩٠ - ٣٩١).

○ **وفرق بين قولهم: «فلان لا يحتج به» «وفلان لا يجوز الاحتجاج به»:**

فالقول الثانى أبلغ وأشد فى الجرح من القول الأول، وقد سبق فى المرتبة الرابعة من مراتب التجريح أن هذا اللفظ من ألفاظ التجريح الشديدة، وأما اللفظ الأول فإنه تجريح خفيف يصلح من قيل فيه فى الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان يستشفى به» «وفلان يستشفى بحديثه»:**

فالقول الأول: يدل على أن الراوى من أهل الزهد والعبادة الذين يستنزل بهم القطر ويستشفى بذكرهم، وهذا لأنه من أولياء الله الذين آمنوا وكانوا يتقون غير أنه لا يلزم من ذلك أن يكون ضابطاً لرواياته، بل الغالب على من هذا حالهم غفلتهم فى الرواية، وقد سبق ذلك.

وأما القول الثانى: فإنه يدل على أن الراوى ثقة وأن حديثه نقى من الخلل والأخطاء ومع ذلك فالرجل عابد فقد جمع بين شرف الرواية وشرف العبادة، كما جاء فى «لسان الميزان» ترجمة المبارك بن عبد الجبار أبى الحسين المعروف بابن الطيورى: «شيخ مشهور مكثر ثقة ما التفت أحد من المحدثين إلى تكذيب مؤتمن الساجى له قال أبو بكر بن الخاضبة: شيخنا أبو الحسين ممن يستشفى بحديثه» (٥/٩ - ١٠).

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان حديثه يقوّى بعضه بعضاً أو يحمل بعضه بعضاً» «وفلان حديثه يشبه بعضه بعضا»:**

فالقول الأول: جاء فيمن يستشهد بحديثه ويكتب ولا يترك، ففى «النبلاء» قال أحمد فى عبد الله بن لهيعة: «ما حديث ابن لهيعة بحجة وإنى لأكتبه أعتبر به

وهو يَقْوى بعضه ببعض» (١٦/٨)، وذكر ذلك الحافظ فى «تهذيب التهذيب» بلفظ: «وإنى لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به وهو يَقْوى بعضه ببعض». (٣٧٥/٥)، وفى «الكامل» ترجمة مرزوق بن أبى الهذيل الثقفى قال ابن عدى: «ما أعلم يروى عنه غير الوليد بن مسلم وأحاديثه يحمل بعضها بعضاً ويكتب حديثه» (٢٤٣٨/٦)، ومعنى ذلك كما سبق بيانه أن الراوى روى أحاديث فيها الصحيح الذى رواه غيره من الثقات وفيها الأفراد وفيها المخالفة لكن لم تصل إلى حد النكارة الشديدة ولم تغلب على حديثه، فصحيح حديثه يحمل سقيمه ويقويه وبالتالى يقوى حال الرجل ويخرج عن حد المتروكين، وانظر ترجمة الوليد بن أبى ثور الكوفى (٢٥٣٩/٧) «الكامل» فإن فيها ما يدل على ذلك أيضاً، وأما القول الثانى فإن ابن عدى رحمه الله كثيراً ما يذكره فيمن يكون شديد الضعف، كما فى هشام بن زياد أبى هشام ذكر هذا اللفظ ثم قال: «والضعف بين على رواياته» (٢٥٦٥/٧)، وكما فى نهشل بن سعيد بن وردان والجرح فيه شديد من الأئمة (٢٥٢١/٧ - ٢٥٢٢) ، وكما فى سيف بن محمد ابن أخت الثورى قال فيه: «ولسيف أحاديث غير ما ذكرت يشبه بعضها بعضاً عن الثورى وغيره وعن كل من روى عنه سيف فإنه يأتى بما لا يتابعه عليه أحد وهو بيِّن الضعف جداً» (١٢٧١/٣) «الكامل».

والظاهر من هذا اللفظ أن الأحاديث مثل بعضها فى النكارة والبطلان وأن ذلك غالب على حديث الراوى حتى لا تكاد ترى إلا المناكير أو البواطيل فمن هنا يرد حديثه، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم فى الراوى: «أى شىء عند فلان» «وأى شىء لم يكن عند فلان»:

فالقول الأول: يدل على أن الراوى مقل جداً وأنه غير معروف بطلب

الحديث، وقد يكون بمعنى أن الذى عنده من الأحاديث عند غيره من الثقات ولسنا فى حاجة إلى ما عنده، ويكون معناه حينئذ: أى شيء عنده ونحن محتاجون إليه، وعلى كل حال فهذا لفظ من ألفاظ التليين، وأما القول الثانى: فمعناه أن الراوى مكثر جداً من الروايات ولم يفته شيء، وقد جاء فى «الميزان» ترجمة قبيصة بن عقبة الكوفى قال الذهبى: «هو محتج به عندهم موثّق مع وجود غلطه، وقال أحمد: كان صغيراً لا يضبط وكان صالحاً ثقة وأى شيء لم يكن عنده - يريد أنه كثير الحديث - (٣/٣٨٤).

وقد سبق بيان حكم من وصف بكثرة الحديث أو الاجتهاد فى الطلب فى الفصول الملحقة بالمرتبة الأولى من مراتب التعديل، وخلاصة الأمر أن من وصف بالقلة فحديثه يعتبر به حتى يثبت خلاف ذلك توثيقاً أو جرحاً وأن من وصف بالكثرة فحديثه يحتج به حتى يثبت خلاف ذلك من طعن فى الضبط أو العدالة والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان لا يَفهَم» بفتح الياء، «وفلان لا يُفهَم» بضم الياء»:**

فالقول الأول: يدل على أن الراوى مغفل لا يعى وهذا جرح من جهة الضبط لا من جهة العدالة، وقد سبق هذا فى المرتبة الرابعة من مراتب التجريح.

وأما القول الثانى: بضم الياء على البناء للمجهول فإنه يدل على أن الراوى مجهول لا يُعرف، والذهبى رحمه الله يكثر من ذلك فى كتبه «كالميزان» «والمغنى»، وقد جاء فى «لسان الميزان» ترجمة محمد بن عروة بن رويم اللخمى (٥/٢٨٣).....ذكره النباتى فى «ذيل الكامل» ولم يذكر فيه شيئاً سوى قول أبى حاتم: «لا أتهمه» وهذا ليس بقادح، قال الحافظ: «ثم رأيتها فى كتاب النباتى بلفظ: «لا أفهمه» بالفاء من الفهم فهى بمعنى لا أعرفه». اهـ

ونحوه قول أبى حاتم فى محمد بن ثابت: «لا نفهم من هذا» (٩/٨٦)

«تهذيب التهذيب» وانظر «الجرح والتعديل» (٧/٢١٦).

* * *

○ **وفرق بين قولهم فى الراوى: «رماه ابن معين مثلاً» وبين قولهم: «رمى به ابن معين»:**

فالقول الثانى: يدل على أن ابن معين تركه ولم يرو عنه ورمى بحديثه لأنه ليس أهلاً للرواية عنه، وهذا جرح مجمل لا يعرف ما سببه وإن كان جرحاً شديداً، فلم يعرف هل سبب ذلك أنه مغفل فاحش الخطأ أم أنه مبتدع خبيث أم فاسق مرتكب للكبائر أم كذاب وضاع؟

وأما القول الأول: فإنه يدل على أن ابن معين اتهمه فى عدالته ورماه بالكذب أو بالوضع فكان جرحاً مفسراً، وقد جاء فى «الكامل» لابن عدى ترجمة أيوب بن سويد أبى مسعود الرملى قال ابن معين: «ليس بشىء» وزاد مرة: «يسرق الحديث»، وقال معاوية: «رماه ابن معين» (١/٣٥٢).

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان لا يشبه حديثه حديث الثقات» «وفلان لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق»:**

فالقول الأول: يرد على حالات فقد يقال فى الراوى إذا أتى بإسناد لا يتابع عليه أو يأتى عن الثقات بمناكير إما تدليساً أو وهماً أو يروى عن مجهول، انظر ترجمة على بن زيد الصدائى (٥/١٨٥٤) «الكامل».

ويرد أيضاً فى الجرح الشديد كما قال ابن عدى فى محمد بن الحجاج اللخمى صاحب الهريسة الكذاب: «ولمحمد غير ما ذكرت من الحديث أحاديث موضوعة لا أصل لها، وهو ضعيف بلا شك وإن أحاديثه تشبه الوضع ولا تشبه حديث

الثقات» (٢١٥٦/٦) «الكامل».

وأما القول الثانى: فهو أشد فى الجرح، والفرق بينه وبين الأول أن نفى الثقة عن الراوى لا يلزم منه دائماً التهمة بخلاف نفى الصدق، ولذا جاء فى «الميزان» ترجمة محمد بن إسحاق بن حرب اللؤلؤى: «كان أحد الحفاظ إلا أن صالح بن محمد جزرة قال: كذاب، وقال الخطيب: لم يكن يوثق به......وقال ابن عدى: لا أرى حديثه يشبه حديث أهل الصدق» (٤٧٥/٣ - ٤٧٦) وانظر «الكامل» (٢٢٨٢/٣)، وقال ابن عدى فى الحسن بن عبد الرحمن بن عباد: «يسرق الحديث منكر عن الثقات، وقال فيه أيضاً: لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق» (٧٤٧/٢) «الكامل»، ونفى الصدق عن حديث الراوى يدل على أنه يسرق حديث الناس أو يغير إسناده النازل بالعالى أو على الأقل تهمته، فاللفظ الأول يرد كثيراً فى الجرح الخفيف ويكثر منه ابن حبان فى كتابه «المجروحين» وابن عدى فى «الكامل»، والقول الثانى يرد كثيراً فى الجرح الشديد بمعنى الطعن فى عدالة الراوى ويكثر منه ابن عدى فى «كامله»، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان حديثه ليس بالمضىء أو ليس بالنيّر» «وفلان ليس عليه ضوء أو نور»:

فالقول الأول: من ألفاظ التجريح الخفيفة ومعناه أن الراوى ليس حديثه كحديث أهل الشهرة والفهم الثاقب كما أنه ليس بالساقط.

وأما القول الثانى: فإنه يدل على طعن فى دين الراوى، وقد جاء فى «لسان الميزان» ترجمة على بن المظفر بن إبراهيم المعروف بالوادعى قال الذهبى فى «معجم شيوخه»: «لم يكن عليه ضوء وكان يخل بالصلاة ويرمى بعظائم» (٢٦٣/٤) فنسأل الله عز وجل أن يبيض وجوهنا يوم تبيض وجوه وتسود وجوه.

○ **وفرق بين قولهم: «فلان ليس بالقوى وفلان ليس بقوى - وفلان ليس بالمرضى وفلان ليس بمرضى - وفلان ليس بالحجة وفلان ليس بحجة - وفلان ليس بالحافظ وفلان ليس بحافظ - وفلان ليس بالعمدة وفلان ليس بعمدة - وفلان ليس بالمشهور أو بالمعروف وفلان ليس بمشهور أو معروف»..... إلخ.**

فكل ما دخل عليه الألف واللام كان أهون وأخف فى الجرح وإن كان الجميع فى الأصل ألفاظ تليين وتجريح وأحياناً ترد لنفى الكمال، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «كانوا يهابون فلاناً» وبين قولهم: «كانوا يهابون حديث فلان»:**

اللفظ الأول: كثيراً ما يرد فى المدح وقد سبق وروده فى غير المدح لكنه نادر.

وأما اللفظ الثانى: فإنه جرح يؤدى إلى تجنب حديث الراوى لعدم انضباطه وشدة اضطرابه أو لكثرة الكذب والتخليط فيه، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان تركه شعبة مثلاً» وبين قولهم: «فلان لم يرو عنه شعبة»:**

فالقول الأول أبلغ وأشد فى الجرح من الثانى، وقد لا يلزم من الثانى جرح أصلاً، فالترك الاصطلاحى يدل على أن الراوى لم يشغل نفسه بالكتابة عن ذلك الشيخ، وذلك لأنه مجروح إما فى ضبطه وإما فى عدالته، وأما عدم الرواية عن الشيخ فيحتمل أن سبب ذلك شدة تخليط الشيخ أو كذبه أو بدعته أو فسقه وقد يكون لأن الشيخ ليس على شرط التلميذ الذى لا يروى إلا عن ثقة، ولا

يلزم من ذلك أن يكون الشيخ متروكاً، وقد يكون عدم الرواية عن الشيخ لوجود من هو أشهر منه وأعلى إسناداً وإن كان الشيخ ثقة. فقد جاء فى «الميزان» ترجمة على بن صالح بن حى: «وثقه ابن معين والنسائى، وقال محمد بن مثنى: ما سمعت عبد الرحمن بن مهدى يحدث عن على بشيء. قال الذهبى: لا يدل هذا على قدح ولا بد» (٣/١٣٢).

وفى «مقدمة الفتح» ترجمة الجعد بن عبد الرحمن: «ويقال: الجعيد مدنى: وثقه ابن معين وغيره وذكره الساجى فى «الضعفاء» وقال: لم يرو عنه مالك، قال الحافظ: وهذا تضعيف مردود» (ص ٣٩٥)، وقد لا يرو عنه لغير قادح كما فى «الميزان» ترجمة محمد بن الزبير التيمى قال أبو داود: «قلت لشعبة ما لك لا تحدث عن محمد بن الزبير الحنظلى؟ قال: مر به رجل فافترى عليه، فقلت: هذا من مثلك كثير؟ قال: إنه غاظنى» (٣/٥٤٧)، وقد يكون ذلك لنظر الراوى فى الرأى كما فى ترجمة معلى بن منصور الرازى الفقيه قال أبو داود: «كان أحمد لا يروى عن معلى لأنه كان ينظر فى الرأى، والرجل قد وثقه ابن معين وغيره» (٤/١٥٠) «الميزان»)، وقد لا يروى عنه لأنه لم يدركه كما سبق بيانه، وعلى كل حال ففرق كبير بين اللفظين، وقد جاء فى «مقدمة الفتح» ترجمة الزبير بن خريت البصرى: وثقه أحمد وغيره وحكى الباجى فى «رجال البخارى» عن على بن المدينى أنه قال: تركه شعبة، قال الحافظ رحمه الله: «قلت: والذى رأيته عن على أنه قال: «لم يرو عنه شعبة» وبين اللفظين فرق». اهـ (ص ٤٠٢).

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان يكتب حديثه للاعتبار» «وفلان لا يكتب حديثه إلا للاعتبار»:

فالقول الأول: غالباً ما يكون من جملة ألفاظ الشواهد والمتابعات، بمعنى أن الراوى يكتب حديثه وينظر هل له ما يقويه أم لا، وهذا يدل على أن الضعف

فى حديثه محتمل لا يترك حديثه من أجله، وقد جاء فى «الكامل» ترجمة سعد بن سنان الحمصى أبى مهدى أحد العُبّاد قال السعدى: «فلما رجعنا إلى العراق ذكرت ليحيى أبا مهدى وقلت: ما يمنعك أن تكتبها؟ قال: من يكتب تلك الأحاديث؟ لعلك كتبت منها يا أبا إسحاق؟ قال: قلت: كتبت منها شيئاً يسيراً لأعتبر، قال: تلك لا يعتبر بها هى بواطيل» (١١٩٦/٣)، لكن هذا اللفظ قد يرد فى الجرح الشديد أيضاً كما فى «الميزان» ترجمة خلف بن محمد الخيام البخارى قال الحاكم وأبو زرعة: «كتبنا عنه الكثير ونبرأ من عهدته وإنما كتبنا عنه للاعتبار» وقال الحاكم فيه أيضاً: «سقط حديثه برواية حديث «نهى عن الوقاع قبل الملاعبة» وقال عقيبه: خذل خلف بهذا وبغيره» (٦٦٢/١)، وأما اللفظ الثانى: «فلان لا يكتب حديثه إلا للاعتبار» فما أكثر التراجم التى يطلق فيها ابن حبان فى كتابه «المجروحين» هذا اللفظ ويقصد به الجرح الشديد، ومعناه حينئذ أن حديث الراوى يكتب للاتعاظ ولتحذير الناس منه وكشف أمره وبيان حاله، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم فى المذاكرة: «ابعدوا عنا فلاناً وهاتوا من شئتم» وبين قولهم: «ابعدوا عنا حديث فلان وهاتوا حديث من شئتم»:**

فالقول الأول: يدل على المدح الرفيع كما سبق فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل قول الهيثم بن خالد: «اجتمع حفاظ البصرة فقال أهل الكوفة لهم: نحّوا عنا إسماعيل – أى ابن علية – وهاتوا مَن شئتم» (١١٥/٩) «النبلاء»، وهذا لسعة علمه وقوة حفظه وأن مذاكرته لا تطاق، وأما القول الثانى فهو تجريح كما جاء فى «النبلاء» ترجمة ابن عقدة أبى العباس: قال عبدان الأهوازى: قد خرج عن معانى أصحاب الحديث ولا يذكر معهم» – يعنى لِما كان يظهر من الكثرة والنُّسَخ – وقال الخطيب: «سمعت من يذكر أن الحفاظ كانوا إذا أخذوا فى المذاكرة شرطوا أن يعدلوا عن حديث ابن عقدة لاتساعه وكونه مما لا ينضبط» (٣٥٠/١٥ – ٣٥١)، فهذا وإن كان الإسناد فيه مبهم إلا أنه يوضح معنى اللفظ

ولا ضير فى هذا والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان لا يوقف على حديثه أو لا يوقف منه على شيء» «وفلان لا يوقف عليه أو لا يوقف على حده»:**

فالقول الأول معناه: أن الراوى لا يشتغل به وذلك لضعفه، وقد قال الجوزجانى فى ابن لهيعة: «لا يوقف على حديثه ولا ينبغى أن يحتج به ولا يغتر بروايته» (ص ١٥٥) «أحوال الرجال».

أما القول الثانى فمعناه: أن الراوى لا يُعرف، كما جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة مسلمة بن راشد الحمانى: «روى مصعب بن المقدام عن يعقوب بن موسى الزمعى عنه قال أبو حاتم: مضطرب لا يوقف على حده»، فهذا يدل على أنه لا يعرف، ولم يَذكر عنه إلا راوياً واحداً، لكن لا يلزم من عدمه معرفة أحد الأئمة لأحد الرواة أن يكون مجهولاً، ففى «تهذيب التهذيب» ترجمة الفضل بن مقاتل الأزدى أبى مقاتل البلخى قال الآجرى: «سألت أبا داود عنه فجعل لا يقف عليه» ٢٨٦/٨)، والرجل قد وثقه البخارى وترجم له الحافظ بقوله: «ثقة».

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان قريب الإسناد» «وفلان قريب الأمر»:**

فالقول الأول ظاهره أن الراوى عالى الإسناد وقريب من النبى – صلى الله عليه وعلى آله وسلم –، لأن من وصف بأنه علىُّ الإسناد فمعنى ذلك قلة عدد الوسائط بينه وبين نهاية الإسناد، ومثل هذا لا يلزم منه ثبوت عدالة أو ضبط، فقد يكون بكَّر فى الطلب أو عمَّر فَعَلاَ إسناده، وقد يكون من الثقات الحفاظ كما قيل فى مرار بن حمّويه الثقفى الثقة الحافظ: «قديم الموت قريب الإسناد جليل

الخطَر» (١٠/٨١) «تهذيب التهذيب».

أماالقول الثانى: فمعناه أن حديثه مقارب لحديث الثقات، وسبق أن قولهم فى الراوى: «مقارب» بفتح الراء أو بكسرها من ألفاظ التعديل التى تصلح فى الشواهد والمتابعات.

هذا ما يظهر لى من الفرق بين اللفظين، وهل يطلقانِ بمِعنى «مقارب»؟ رجحه الشيخ مقبل بن هادى الوادعى حفظه الله تعالى.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان يكتب حديثه» وقول أحدهم: «كتبت عن فلان»:**

فالقول الأول إخبار بأن الراوى يكتب حديثه فى الشواهد والمتابعات ولا يحتج به، أما القول الثانى: فلا يلزم منه الإخبار بأن الراوى يكتب حديثه ويستشهد به، لأننا لا نعرف على أى وجه كتب عنه؟ هل للاحتجاج أو للاستشهاد أو للمعرفة والبيان؟ والكتابة عن الراوى لا يلزم منها التعديل، حتى وإن كان الكاتب لا يروى إلا عن ثقة، لأن هناك فرقاً بين الكتابة والرواية، وقد قالوا: «إذا كتبت فقمش وإذا رويت ففتش».

وقد سبق الكلام على هذا فى مراتب الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

* * *

○ **وهل هناك فرق بين قولهم: «فلان يكتب حديثه» «وفلان فى عداد من يكتب حديثه»؟:**

الظاهر من صنيع الشيخ المعلمى رحمه الله فى تحقيقه «للفوائد المجموعة» التفرقة بين العبارتين، وأن العبارة الأولى أرفع من الثانية، ففى حديث: «إن سهيلاً كان عشاراً باليمن فمسخه الله شهاباً....» تفرد به إبراهيم بن يزيد الخوزى، وذكر

أقوال من جرحه فقال أحمد والنسائى وابن الجنيد: «متروك الحديث»، وقال ابن معين: «ليس بثقة وليس بشيء»، وروى ابن المبارك عنه مرة ثم تركه فسئل أن يحدث عنه فقال للسائل: «تأمرنى أن أعود إلى ذنب قد تبت منه»؟ قال المعلمى رحمه الله: «أهمل السيوطى رحمه الله هذا كله وقال: أخرج له الترمذى وابن ماجة وقال ابن عدى: يكتب حديثه»، قال المعلمى: «وهو يعلم أن فيمن أخرج له الترمذى وابن ماجة من أجمع الناس على تكذيبه كالكلبى، وابن عدى إنما قال: «هو فى عداد من يكتب حديثه»......» اهـ المراد من كلامه رحمه الله.

فالظاهر من هذا أنه يريد أن يفرق بين العبارتين فى المعنى لا أنه يريد من السيوطى أن يلتزم بحرفية النقل - وإن لم يخل بالمعنى -، لأن النقل إذا لم يخل بالمعنى فلا يشترط فيه التزام النص، وهذه الأحاديث ما أكثر ما روى منها بالمعنى، ثم إنه أيضاً يعيب على السيوطى أن ذكر قولاً عن ابن عدى فيه رفع من حال الرجل بالنسبة إلى القول الآخر الذى قاله فيه ابن عدى.

وإن كان ما قاله المعلمى فى التفرقة معتمداً، فما حكم الراوى الذى قيل فيه هذا اللفظ أو ذاك؟

الظاهر: أن اللفظين من ألفاظ الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان لا يعتبر بحديثه» «وفلان ليس يمكن أن يعتبر بحديثه»:**

اللفظ الأول من ألفاظ الجرح الشديد ومعناه أن الراوى متروك الحديث أو مردود الرواية.

أما اللفظ الثانى فله وجهان: وجه بمعنى الجرح الشديد كاللفظ الأول، ووجه بمعنى أن الراوى لا يتهيأ لنا أن نحكم عليه بجرح أو تعديل لأنه لا يروى إلا عن الضعفاء أو لا يروى عنه إلا الضعفاء وأحاديثه مناكير، لكن لم نعرف هل عهدتها عليه أو على من فوقه أو على من دونه، وقد يكون السبب فى عدم

الحكم عليه بجرح أو تعديل أنه مقل فى الرواية، وقد سبق تفصيل ذلك وذكر التراجم التى تشهد لما قلته (ص ٤٣٣ - ٤٣٤) فارجع إليه، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم: «فلان كذاب خبيث»، وبين قولهم: «فلان خبيث الحديث»:

فالقول الأول صريح أن الراوى كذاب.

أما القول الثانى: فقد يكون ذلك لأن الراوى وضاع أو كذاب أو مبتدع أتى بأحاديث تشدُّ بدعته، أو يكون عابداً مغفلاً وضعت له أحاديث خبيثة فى إنكار صفات الله أو أحاديث فى التشبيه أو للتشكيك فى الدين وهذا العابد لم يميزها، فاللفظ الثانى له وجوه وأسباب أما اللفظ الأول فهو صريح فى تكذيب الراوى والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قولهم فى الراوى: «فلان لا يُدرى ما هو» «وفلان لا يُدرى من هو»:

أكثر من يستعمل هذين اللفظين هو الإمام الذهبى رحمه الله فى كتابه «الميزان» «والمغنى»، والظاهر أن الأول بمعنى جهالة الحال والثانى بمعنى جهالة العين، وقد يقول الذهبى: «لا يدرى ما هو» على مجهول العين الذى لم يرو عنه إلا واحد، ولا عجب فى هذا فإنه يقول فى الراوى: «مجهول الحال» أو «لا يدرى ما حاله» على من هو مجهول العين كما سبق، والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قول ابن عدى فى الراوى: «الأحاديث التى يرويها عمن يرويها غير محفوظة أو مناكير.......إلخ». وبين قوله: «الأحاديث التى يرويها فلان عمن يرويها عامتها غير محفوظة أو مناكير.....إلخ».

فالظاهر من اللفظ الأول: أن ذلك يتناول كل حديثه وهو أشد فى الجرح من الثانى، لأن الثانى يقصد به الأغلبية وكلاهما من مراتب الرد إلا أن تظهر قرينة تدل على أن الراوى يستشهد به.

ونحو ذلك قول ابن عدى: «فلان الضعف بين على رواياته» «وفلان الضعف بين على كل رواياته». والله أعلم.

* * *

○ وفرق بين قول أحدهم فى حديث ما: «لا أصل له،أو ليس له أصل، أو لا يعرف له أصل، أو لم يوجد له أصل، أو لم يوجد» وبين قولهم: «لا أعرف له أصلاً أو لا أعرفه أو لم أعرفه أو لم أجده أو لم أقف عليه»:

فالظاهر أن الألفاظ الأولى أشد تضعيفاً من الألفاظ الثانية، لأنها حكم عام عند القائل وعند غيره بخلاف الثانية فهى حكم خاص بالقائل، ولا يلزم من عدم العلمِ العلمُ بالعدم، لكن إذا أطلق أحد الحفاظ المعتمدين بعض الألفاظ الثانية هل تكون بمعنى الألفاظ الأولى ويكون الحكم عاماً لاسيما إذا لم يتعقبه أحد من الحفاظ؟ الظاهر: نعم، وإن كان لا يخلو من نزاع،وأشد فى الجرح من الألفاظ الأولى والثانية قول أحدهم فى حديث: «باطل لا أصل له أو باطل لا يعرف له أصل.....إلخ» راجع مقدمة «شرح الطحاوية» وكلام الشيخ الألبانى حفظه الله تعالى.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان سيء الحفظ» «وفلان كثير الغلط أو الخطأ»:**

كنت أظنهما سواء، وكنت أتعجب من جعل الحافظ اللفظ الأول فى المرتبة الخامسة من مراتب الجرح والتعديل كما فى «التقريب» مع قوله: «صدوق يهم ويخطىء وله أوهام ومناكير»، حتى وقفت على قول الحافظ رحمه الله فى «مقدمة الفتح» فى الفصل التاسع فى سياق أسماء من طعن فيه.....ثم ذكر بعض أسباب الطعن فى الرواة، ثم قال : وأما الغلط فتارة يكثر من الراوى وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر هل له متابع أم لا، فإن وجد عُلم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس فى الصحيح بحمد الله من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال: «سيء الحفظ أو له أوهام أو له مناكير» وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم فى الذى قبله....إلخ (ص ٣٨٤)، فقد فرق الحافظ بين اللفظين وجعل الوصف بسوء الحفظ من ألفاظ قلة الغلط لا كثرة الغلط فالحمد لله رب العالمين.

ثم وقفت على قول أبى زرعة رحمه الله فى ترجمة عبد العزيز بن محمد الدراوردى: «سيء الحفظ فربما حدث من حفظه الشيء فيخطيء فيه» (٥/٣٩٦) «الجرح والتعديل».

فتأمل قوله: «ربما» وهو للتقليل مع قوله «سيء الحفظ»، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان حديثه حديث أهل الصدق أو يعرف فى حديثه الصدق» «وفلان من أهل الصدق»:**

فاللفظ الأول مدح، ومعناه أن من نظر فى حديثه يظهر له أنه صادق فيجده يروى عن شيخه مباشرة ومرة يروى عنه بواسطة، فلا يجعله ينزل فى الإسناد مع إمكانه ادعاء العلو إلا تمام الدين والصدق، ويُحمل هذا اللفظ أيضاً على أن

الراوى إذا شك فى حديثه ضرب عليه ويبقى من حديثه ما يوافق الثقات، وقد مُدح بذلك الأئمة الكبار مثل مسعر وما أدراك ما مسعر قال فيه أحمد: «كان ثقة خياراً حديثه حديث أهل الصدق» (١١٤/١٠) «تهذيب التهذيب»، وقد مدح أحمد الفضل بن دكين جداً ثم قال: «كان يُعرف فى حديثه الصدق» (٢٧٢/٨ - ٢٧٣) «تهذيب التهذيب».

ومع هذا فلا يلزم من هذا اللفظ فى كل الحالات أن يكون من قيل فيه متقناً لحديثه وفى درجة من يقال له «ثقة»، كما فى «ثقات ابن شاهين» ترجمة محمد بن عباد المكى قال أحمد: «حديثه حديث أهل الصدق وأرجو ألا يكون به بأس»، وذكره مرة أخرى فقال: «يقع فى قلبى أنه صدوق» (ص ٢٠٧) وفى مطبوعة دار الكتب العلمية (ص ٢٨٩).

وأما اللفظ الثانى: فيكثر من استعماله ابن عدى فى الرواة الذين أُنكر عليهم بعض حديثهم، وأن ذلك من قبل الوهم والخطأ لا من جهة التعمد، ففى ترجمة إبراهيم بن سليمان أبى إسماعيل المؤذن ذكر ابن عدى بعض ما أُنكر عليه أو تفرد به ثم قال: «....وهو عندى حسن الحديث......وله أحاديث كثيرة غرائب حسان تدل على أن أبا إسماعيل من أهل الصدق وهو ممن يكتب حديثه» (٢٥٠/١) «الكامل».

وكما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة عبد الله بن عبد الله بن أويس قال عمرو بن على: «فيه ضعف وهو عندهم من أهل الصدق» (٧/١٠) وفيه أيضاً قول الفلاس فى عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: «ضعيف الحديث حدث عن مكحول أحاديث مناكير وهو عندهم من أهل الصدق» (٢١٢/١٠). وقد يستعمل اللفظ الثانى فى المشاهير، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق» وبين قولهم: «فلان لا يصدق»:**

فالقول الثانى تهمة للراوى بالكذب وأما القول الأول فقد يكون سببه الكذب والسرقة، وقد يكون سببه شدة الغفلة والتخليط وإن كان الراوى صدوقاً فى نفسه، وقد سبق بعض هذا، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان عسر فى الرواية» «وفلان عسر فى السماع»:**

سبق أن القول الأول يدل على أن الشيخ يمتنع من رواية حديثه وإن حدَّث فلا يُكثر ولا يحدث إلا بعد جَهد وإلحاح، وسبق بيان أسباب التعسر فى الرواية.

وسبق أنه لا يلزم من كون الراوى عسراً فى الرواية أن يكون ثقة، فغالباً ما يكون ثقة ولكنه قد يكون ضعيفاً أو مغفلاً متروكاً، وأما القول الثانى فقد سبق بيان حالاته وأمثلته من التراجم كما فى الألفاظ التابعة للمرتبة الأولى من مراتب التعديل، وخلاصة ذلك أنه يكون عسراً فى السماع إذا كان لا يحدث بما سمعه حضوراً أو لا يكتفى بالسماع فقط بل لابد من العرض بعد السماع والإجازة بعدهما أو أنه لا يكتفى بالسماع مرة واحدة بل يكرر ويطلب السماع أكثر من مرة، وهذا كله يدل على الورع والاحتياط البالغ، وقد مُدح بهذا بعض الأئمة الكبار، غير أنهم قد يطلقون فى الراوى أنه عسر فى الرواية ولا يقصدون بذلك الامتناع عن التحديث، فقد جاء فى «النبلاء» ترجمة ابن طاوس الشيخ المعمر أبى محمد هبة الله بن أبى طالب الخضر بن هبة الله بن أحمد: «كان عسراً فى الرواية لا يحدث إلا من أصل، وكان كثير التلاوة ولم يكن يدرى فن الحديث» (١٥١/٢٢).

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان لا يفرح بحديثه» «وفلان لا يفرح به أو بعلوه»:**

فالقول الأول: يدل على أن الراوى ضعيف ضعفاً خفيفاً يصلح معه فى الشواهد والمتابعات، وقد يكون ذلك لنزول إسناده وإن كان مقبولاً يحتج به ولكن المحدثين لا يفرحون بحديثه لأنه نازل الإسناد، أما القول الثانى فإنه جرح شديد وتهمة للراوى لأنه إذا كان يأتى بأسانيد عالية فلماذا لا يفرح بها المحدثون؟ وهم يرغبون فى ذلك حتى وإن كان الراوى ضعيفاً؟ لا يكون هذا إلا لأنه متهم وليس بثقة وعلوه هذا فى إسناده من كذبه وافترائه أو لشدة غفلته وفحش خطئه وإن لم يكن كذاباً، ويحتمل أن يكون لتدليسه وهو نادر.

وقد جاء فى «المغنى»، أن الذهبى قال فى معلى بن سعيد صاحب محمد بن جرير، ليس بثقة قال عبد الغنى: «ما كان ممن يفرح به» (٢/٦٧٠).

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان ردوا حديثه» «وفلان تركوا حديثه»:**

وإن كان اللفظان من ألفاظ الجرح الشديد لكن من العلماء من فرق بين اللفظين فجعل اللفظ الأول فى المرتبة الرابعة من مراتب التجريح، وجعل اللفظ الثانى من المرتبة الخامسة من مراتب التجريح، وانظر ذلك فى ما ذكرناه فى المراتب عن الحافظ زين الدين العراقى رحمه الله، وتكلم ابن الوزير على ذلك فقال: «فإن قلت: فأى فرق بين «متروك الحديث» «ومردود الحديث» حتى تصف أهل المرتبة الثانية بالمتروك وأهل الثالثة بالمردود يعنى بقوله الثانية والثالثة. المرتبة الخامسة والرابعة حسب ترتيب هذا الكتاب – قال رحمه الله. قلت: لا فرق بينهما فى اللغة ولكن أهل العرف من المحدثين جعلوا بينهما فرقاً، فالمتروك يطلق على من ترك لجرح فى دينه أو تهمة بالكذب، والمردود يطلق على من لم يتعمد ذلك ولا يتهم به ولكن كثر خطؤه حتى لم يقبل حديثه ولا يعتبر به». اهـ (٢/٢٧٣) «توضيح الأفكار» ولابن الوزير كلام بخلاف هذا عند كلامه على من قيل فيه

«متروك» فانظره، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان لا يكذب» «وفلان أرجو أنه لا يكذب أو لا يكون ممن يكذب» «وفلان ما أعلم أنه يكذب»:**

فهذه الألفاظ تتدرج من الأحسن حالاً إلى الأسوأ حسب هذا الترتيب، فقولهم: «لا يكذب» جزم بنفى الكذب وكثيراً ما يقال هذا ويقصد به إثبات الصدق والدفاع عن الراوى مع أن نفى النقص لا يلزم منه ثبوت الكمال.

وأما القول الثانى فليس فيه جزم بل رجاء ولا يلزم من رجاء الشيء تحققه، ومع ذلك فهو أحسن حالاً من القول الأخير، لأن عدم العلم لا يلزم منه العلم بالعدم ولا يلزم منه الرجاء، فكم من رجل لا يعلم المرء عنه الكذب ومع ذلك ليس بمنزلة من يقال فيه: «أرجو أنه لا يكذب»، والألفاظ الثلاثة من ألفاظ الشواهد والمتابعات أما الأول فيرد أحياناً على سبيل التوثيق، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان صدوق» «وفلان محله الصدق» «وفلان أرجو أن يكون صدوقاً»:**

فالأول صيغة مبالغة تدل على صدقه.

وأما الثانى فمعناه أن الراوى يظن به الصدق ولا يخرج عن دائرة الصدق، وهو أرفع من الأخير لأن القول الثانى يترجح لدى قائله أن الراوى من أهل الصدق، والثالث فيه ترجى ذلك ولا يلزم من الترجى التحقق أو الرجحان. واللفظ الأول وهو قولهم: «صدوق» من ألفاظ المرتبة الثالثة من مراتب التعديل والتى يحتج بأهلها ويكون حديثهم حسناً لذاته، واللفظان الأخيران من ألفاظ الشواهد والمتابعات.

○ **وفرق بين قولهم: «فلان يحدث عنه من لا ينظر فى الرجال» «وفلان يحدث عنه من لم يكن الحديث من صنعته»:**

فالقول الأول أخف جرحاً من القول الثانى، لأن معناه أن الراوى عنه من أهل الحديث ولكنه لا ينتقى ولا يتحرز من الرواية عن الضعفاء، يدل على ذلك قول الفلاس فى إسماعيل بن مسلم المكى: «كان ضعيفاً فى الحديث يهم فيه وكان صدوقاً يكثر الغلط يحدث عنه من لا ينظر فى الرجال»، وقال غيره: «ضعيف لا يترك»، انظر «تهذيب التهذيب» (١/٣٣٢) وترجم له الحافظ بقوله: «ضعيف الحديث»، أما القول الثانى أشد فى الجرح لأن الراوى عنه – أى عن الراوى الذى يقال فيه هذا اللفظ – ليس ممن يشتغل بعلم الحديث، قال الخليلى فى سلم بن سالم البلخى الزاهد: «أجمعوا على ضعف البلخى ثم قال: لم يرو عنه إلا من لم يكن الحديث من صناعته»، وسلم هذا قال فيه ابن المبارك: «اتق حيات سلم لا تلسعك»، انظر «لسان الميزان» (٣/٦٣)، فالظاهر أن اللفظ الأول من ألفاظ الشواهد والمتابعات بخلاف الثانى وهل يكون اللفظ الثانى من ألفاظ الشواهد محل تأمل؟ والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان حديثه يدلك على صدقه» «وفلان حديثه يدلك عليه»:**

فاللفظ الأول يدل على أن الراوى من أهل الصدق وأنه يَكتب الحديث عن شيخه مباشرة وبنزول، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون غاية فى الضبط، بل هذا يدل على أن ما وجد فى حديثه من مناكير إما لأنه يروى عن الضعفاء والمجهولين وإما أنه وهم فيها، وهذا اللفظ أو نحوه قد قيل فى محمد بن إسحاق كما فى «ثقات ابن حبان» (٧/٣٨٤).

وأما القول الثانى: فإنه يدل على التجريح، وأن الإمام منهم إذا سئل عن

أحد الرواة وكان حديث الراوى ظاهر التخليط والاضطراب فإنه يحيل السائل على حديثه، بمعنى أن من نظر فى حديثه عرف شدة ضعفه وليس فى حاجة إلى سؤال أحد عنه، وقد سأل الأثرمُ شيخَه أحمد بن حنبل عن يحيى بن أنيسة فقال: «هو ليس ممن يكتب حديثه، قيل له: لم؟ قال: حديثه يدلك عليه» (١١/١٨٤) «تهذيب التهذيب»، مع أنه لو أراد الإمام منهم تعديل الراوى لقال: حديثه يدل على أنه ثقة أو أنه ثبت ولو أراد تجريحه لقال حديثه يدل على أنه ضعيف أو أنه كذاب أما قولهم: «حديثه يدلك عليه» لم أقف عليه إلا فى التجريح، والله أعلم.

* * *

○ **وفرق بين قولهم: «فلان محله الصدق، وفلان مستور»:**

فالقول الأول أعلى فى التعديل وإن كان اللفظان من ألفاظ الشواهد والمتابعات.

فالأول فيه جزم بأن الراوى لا يدفع عن الصدق بل هو مظنته، بخلاف المستور فلا يعرف هذا عنه وإن كان لا يعرف عنه عكسه، ومما يدل على هذه التفرقة جواب الحافظ ابن حجر على الحافظ الذهبى، جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة أبى إدريس السكونى الحمصى: «روى عنه صفوان بن عمرو»، قال الحافظ: قلت: قرأت بخط الذهبى قال ابن القطان: حاله مجهولة قال الذهبى: قد روى عنه غير صفوان بن عمرو فهو شيخ محله الصدق»، قال الحافظ: «كذا قال ولم يسم الراوى الآخر، وقد جزم ابن القطان بأنه ما روى عنه غير صفوان، وقول الذهبى: «إن من روى عنه أكثر من واحد فهو شيخ محله الصدق» لا يوافقه عليه من يبتغى على الإسلام مزيد العدالة، بل هذه الصفة هى صفة المستورين الذين اختلفت الأئمة فى قبول أحاديثهم والله أعلم». اهـ (١٢/٦).

* * *

○ **وفرق بين قول أحدهم فى الراوى: «أظن فلاناً ضعَّفه» وقوله: «كأن فلاناً ضعفه»:**

فقد جعل الشيخ المعلمى رحمه الله اللفظ الأول أشد جرحاً من اللفظ الثانى وتفصيل ذلك راجعه فى «التنكيل» ترجمة مؤمل بن إهاب (ص ٧٢٢ - ٧٢٤).

* * *

○ **وفرق بين قول أحدهم: «فلان صدوق متثبت» «وفلان من الحفاظ»:**

القول الثانى أعلى لدخول الألف واللام عليه، جاء فى «طبقات الحفاظ» للسيوطى ترجمة مكى بن عبد السلام بن الحسين الرميلى:

«قال المؤتمن الساجى: كان صدوقاً متثبتاً يكاد أن يعد من الحفاظ» (ص ٤٤٩).

* * *

□ (الباب السابـع) □

(ذكر ألفاظ يتفق معناها وقد يظن اختلافها)

كما سبق بيان الألفاظ المختلفة المعنى والتى قد يظن أنها سواء، فكذلك أذكر إن شاء الله تعالى الألفاظ التى يطلقها أئمة الجرح والتعديل وهى متفقة فى المعنى وإن كان البعض يظن أنها مختلفة، والقصد من هذين البابين أعنى هذا الباب والذى قبله تنبيه الطالب كى لا يجمع بين المتناقضين وكى لا يفرق بين المتماثلين أو المتشابهين:

فمن ذلك:

○ **قولهم: «فلان اختلط» «وفلان خولط»:**

واللفظان يدلان على أن الراوى كان حاله مستقيماً ثم اختلط بعد، أما الذى لا يزال مخلِّطاً من أول أمره فلا يقال فيه اختلط، وقد قال أبو ضمرة فى عبد الله بن عبد العزيز بن أبى ثابت الليثى: «كان قد خولط»، وقال ابن حبان: «اختلط بأخرة فاستحق الترك» (٤٥٥/٢) «الميزان».

ومن الألفاظ التى تدل على التغير أو الاختلاط:

○ **قولهم: «فلان تغير» «وفلان أسكت قبل موته» «وفلان اختل بأخرة» «وفلان ثقة فى حديثه القديم» «وفلان أحاديثه عن شيخه الفلانى مشتبهة»:**

فمعنى اللفظ الأخير أنه لا يعرف هل تحملها التلميذ قبل تغير شيخه أو بعده، كما فى «تهذيب التهذيب» ترجمة سعيد بن أبى عروبة قال ابن القطان: «حديث عبد الأعلى عنه مشتبه لا يدرى هو قبل الاختلاط أو بعده» (٦٦/٤).

○ ومن ذلك قول ابن مهدى فى مجالد بن سعيد: «**حديث مجالد عند الأحداث يحيى بن سعيد وأبى أسامة ليس بشىء – ولكن حديث شعبة وحماد بن زيد وهشيم وهؤلاء القدماء** – قال المزى: «يعنى أنه تغير حفظه فى آخر عمره» – (١٣٠٤/٣) «تهذيب الكمال». وانظره فى «تهذيب التهذيب» (٤٠/١٠).

○ وكقول أبى بكر الإسماعيلى فى محمد بن عبد الكريم الوزان: «**كتبت عنه فى صحته**» ثم كنت أمر به يُقرأ عليه وهو نائم أو شبه نائم (ص ١٤٤) من «سؤالات السهمى للدارقطنى».

* * *

○ وفى «لسان الميزان» ذكر أن الإسماعيلى روى عنه فى «معجمه» وقال: «صدوق ضعف فى آخر عمره كتبت عنه فى صحته... » إلخ (٢٨٥/١) وكقول معمر الرق: «أنا سمعت من زيد بن حبان قبل أن **يفسد ويتغير**» (٢٢٨/١) العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل. واعلم أن هذه الألفاظ دون قولهم«تغير»تستعمل فى التغير والاختلاط. والله أعلم.

* * *

○ وهناك عبارات تدل على أن الراوى لم يطل عمره فينتفع الناس به مثل قولهم: «**فلان موته قريب من موت شيوخه**» قاله الذهبى فى عمر بن عبد العزيز (١١٩/١) «تذكرة الحفاظ».

○ ومن ذلك قولهم: «**فلان لم يعمَّر وفلان قديم الموت**» قيل هذا فى مرار بن حموية الثقفى الثقة الحافظ (٨١/١٠) «تهذيب التهذيب».

○ وقولهم: «**أدركه الأجل قبل محل الرواية أو لو علت سِنُّه لكان أعجوبة الزمان**» قاله الحافظ ابن حجر فى السروجى محمد بن على بن أيبك كما فى «طبقات الحفاظ» للسيوطى.

وكون الراوى لم يعمَّر لا يستفاد منه جرح ولا تعديل، ولكن ينظر فى بقية الترجمة ويحكم على الراوى بما يستحق وأقل أحواله أن يكون مجهول حال، لأنه إذا روى عنه واحد وذكره آخر بأنه لم يعمّر دلّ ذلك على أنه معروف العين والله أعلم. ويترتب على كون الراوى لم يعمَّر أنه لم يشتهر ولم ينتشر حديثه ولم يُنتفع به ولم يُمتع بعلومه كما فى «تذكر الحفاظ» (٨٨٩/٣).

واعلم أن أسباب عدم شهرة الراوى متعددة فمنها:

١- إذا لم يعمر لأن من عمَّر عَلَا إسناده وكثر علمه، وهذا موجب لازدحام الرواة عليه وشهرته، أما إذا مات كهلاً فلا، كما قاله الذهبى فى داود بن يحيى بن يمان العجلى (٣٦٤/١) «تذكرة الحفاظ».

٢- وإما لأن الراوى لم يشتغل بالطلب فيصبح مقلاً، غير أنه قد يكون مقلاً ويشتهر وذلك لما ذكره ابن عدى فى «الكامل» ترجمة إبراهيم بن عطية أبى إسماعيل الثقفى قال عباس: «سألت يحيى عن أحاديث يرويها هشيم عن مغيرة عن إبراهيم.....فقال: سمعها هشيم من إبراهيم عن مغيرة قلت ليحيى: إبراهيم هذا سمع من مغيرة هذه الأحاديث؟ فقال: كان إبراهيم لا يساوى شيئاً وينبغى أن يكون سمع من مغيرة وهشيم إنما سمع هذه الأحاديث منه عن مغيرة»، قال ابن عدى: «وإبراهيم هذا هو قليل الحديث ولعله يبلغ عشرة وكان هشيم يدلس عنه وانما اشتهر لتدليسه» (٢٤٥/١) فتأمل سبب اشتهار إبراهيم مع كونه مقلاً.

٣- وقد لا يشتهر الراوى بسبب بدعته وكلام أحد الأئمة فيه مما يؤدى إلى نفرة الناس عنه، كما وقع للكرابيسى حين تكلم فيه الإمام أحمد رحمه الله.

٤- وقد يكون سببه أن الراوى تكلم فى أحد الأئمة فطعن فيه لذلك وأعرض الناس عنه، كما وقع للكرابيسى حين تكلم فى أحمد وتكلم فيه أحمد فارتفع أحمد وهان أمر الكرابيسى عند المحدثين على كثرة حديثه.

٥- وقد يكون هذا بسبب أن الراوى وافق عصره أحد الأئمة المشهورين فلم يلتفت إليه - وقطعت جهيزة قول كل خطيب، ولا يلزم من هذا أن يكون

غير المشهور ضعيفاً.

٦- وقد يكون السبب فى عدم شهرته أن بلد الراوى نائية وليست على طريق المحدثين الذين يرحلون فى البلاد، وهذا السبب قد ذكر فى ترجمة أسأل الله أن ييسر لى الوقوف عليها.

ثم اعلم أن من هذه الأسباب ما يلين به الراوى ومنها ما لا يلين به، وأيضاً ليس كل من كان مشهوراً كان ثقة، فقد يكون مشهوراً بالعدالة والضبط والإتقان وقد يكون مشهوراً بالعدالة فقط أو بالشجاعة والجود أو بالشعر أو بالفسق والكذب فى الرواية والله المستعان، نعم الشهرة تنافى الجهالة، والله أعلم.

* * *

○ وهناك عبارات تدل على أن الراوى لا يبذل حديثه للمحدثين ويمتنع من الرواية فمن ذلك قولهم: **فلان عسر وفلان ضيق فى الرواية وفلان يمتنع وفلان ضنين** - بنونين - **وفلان ضيق فى الحديث** فى أحد الوجهين كما سبق الكلام على ذلك.

ولا يلزم من كون الراوى عسراً أن يكون ثقة، وقد سبق أن منهم الثقة ومنهم الضعيف ومنهم المتروك.

* * *

○ وهناك عبارات تدل على قلة حديث الراوى: **كقولهم: «فلان مقل» «وفلان حديثه ضيق المخرج» «وفلان عزيز المخرج»** كما فى «تاريخ بغداد» (٣٢٠/١).

○ «**وقول ابن معين: فلان ليس بشىء**» كما فى بعض الوجوه على ما سبق بيانه.

○ وقولهم: «**ضيق فى الحديث**» كما سبق فى أحد وجهيه. وقولهم فى

الراوى: «**أى شىء عنده**» «**وفلان لم تكن له حركة فى الحديث**» «**وفلان لم يثبت أمره فى الحديث**» كما فى «تهذيب التهذيب» ترجمة يحيى بن سعيد بن أبان (٢١٤/١١) وكما فى «تاريخ بغداد» (١٣٣/١٤) وقولهم: «**ليس عنده شىء يحتاج إليه**» «**وليس له حكم يضطر إليه**» كما قاله أحمد فى جابر بن يزيد الجعفى (٥١/٢) «تهذيب التهذيب»، مع أن قول أحمد فى جابر محتمل.

* * *

○ وهناك عبارات تدل على أن الراوى يضع ويفترى على رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - فمن ذلك قولهم: «**فلان وضاع**» «**وفلان يفتعل الحديث**» «**وفلان يختلق الحديث**»، «**وفلان اخترق الحديث**»، أو «**الحديث الفلانى مما عملته يدا فلان**» «**وفلان ينتج الحديث**» بالنون والمثناة الفوقية «**وفلان يثبج الحديث**» بالمثلثة والموحدة «**وفلان يولّد الحديث**» إلى غير ذلك من الألفاظ التى سبق كثير منها فى المرتبة السادسة من مراتب التجريح.

○ وهناك ألفاظ تدل على أن الراوى يسرق حديث غيره فمن ذلك قولهم:

فلان يسرق الحديث» «**وفلان يلتقط أحاديث الناس**» «**وفلان ينقل أحاديث الناس**» «**وفلان يتلقف أحاديث الناس**» «**وفلان يدعى أحاديث الناس**» «**وفلان يقفز على أحاديث الناس**» «**وفلان يثب على أحاديث الناس**» «**وفلان كان وثّاباً**» وقد سبق بيان كثير من هذه الألفاظ وبيان مواضعها من كتب الجرح والتعديل انظر بعض هذه الألفاظ فى ترجمة يحيى بن عبد الحميد الحمانى (٢٤٥/١١) «تهذيب التهذيب».

انظر «الكامل» ترجمة عمر بن هارون البلخى (١٦٨٩/٥) وانظر «المغنى» (٩/١).

* * *

○ وهناك عبارات تدل على أن الراوى لا ينتقى فى الروايات بل يروى عمن دب ودرج فمن ذلك قولهم: «**فلان يلتقط الشيوخ من السكك**» «**وفلان يروى عمن دب ودرج**» «**وفلان يبيع اللحم مع العظام**» جاء فى «الكامل» ترجمة النعمان بن ثابت أبى حنيفة التيمى الإمام المشهور قال يحيى بن عبدك: «سمعت المقرى يقول: حدثنا أبو حنيفة وكان مرجئاً يمد بها صوته صوتاً عالياً، قيل للمقرىء: فلم ترو عنه وكان مرجئاً؟ قال: إنى أبيع اللحم مع العظام» (٢٤٧٥/٧).

○ وقولهم «**فلان يروى عن كل ضرب**» قاله أحمد فى إسماعيل بن عياش الحمصى (١٢٥/١) «المجروحين» لابن حبان

○ وقولهم: «**فلان ثقة إذا حدث عن الثقات فحديثه مستقيم**» «**وفلان يأخذ عمن أقبل وأدبر**» قاله ابن المبارك فى بقية بن الوليد، وقال فيه أحمد: «**ما كان يبالى عمن حدث**» (١٦٣/١) «ضعفاء العقيلى».

○ وقولهم: «**فلان لا ينتقى**» «**وفلان عامة شيوخه مجاهيل أو لا يعرفون**» «**وفلان يأخذ عن كل أحد**» «**وفلان حاطب ليل**» «**وفلان صاحب غثاء**» «**وفلان لا يغث عليه شيء**» أى لا يقول فى شيء إنه رديء فيتركه كما فى ترجمة قتادة قيل ذلك فيه وفى عمرو بن شعيب (٣٥٣/٨) «تهذيب التهذيب».

وغالباً من يوصف بالشره أو التدليس فإنه يروى عن كل أحد، ومن ذلك قولهم:

○ «**فلان لا يبالى عمن سمع**» «**وفلان سليم الناحية أو فيه سلامة**» أى أنه يحسن الظن بالناس ولا يتأمل فى أحوالهم فيروى عن الثقة والضعيف «**وفلان يأخذ عن غير ثقة**» «**وفلان ما كان يبالى إذا وجد خرافة عمن يأخذه**» قاله أبو اليمان فى إسماعيل بن عياش، وقيل فيه أيضاً: «**كان من أروى الناس عن الكذابين**» انظر «أحوال الرجال» للسعدى (ص ١٧٤ - ١٧٥) «**وفلان يجمع الغث مع السمين والضعيف مع المتين**» «**وفلان يروى كل منكر عن كل منكر**»

«**وفلان رجل صالح غِر**» قاله أبو حاتم فى بكر بن خنيس، وقال فيه السعدى: «كان يروى كل منكر عن كل منكر» (ص ١٠٨) «أحوال الرجال». «**وفلان لا يسمع بشيء إلا حدث به**» قاله أبو عمرو بن العلاء فى قتادة وعمرو بن شعيب (٢٧٤/٣) «ضعفاء العقيلى».

○ «**وفلان إذا وقع على شيء لم يرده**» قاله أبو بكر بن عياش فى ليث بن أبى سليم (١٨٢/٦) «النبلاء».

ويدل عليه قول أبى داود عن يحيى فى ليث: «عامة شيوخه لا يعرفون» (١٨١/٦) «النبلاء» «**وفلان ليس إسناده بشيء**» فهذا اللفظ فى بعض الوجوه معناه أنه لا ينتقى ولا يتحرى الرواية عن الثقات كما سبق بيانه، والله أعلم.

واعلم أن الرواية عن كل أحد تدل على أن الراوى لا يميز الصحيح من السقيم، فهذا يُلين به الراوى بل ويجرح إلا إذا كان يفعل ذلك أحد الأئمة ويقصد نشر الرواية والأخبار فأمر آخر كما سبق، وإذا كان يفعله أحد المدلسين فإن غلب ذلك على حديثه ضُعِّف وإلا ففى رواية المدلسين تفصيل مشهور، والله أعلم.

* * *

○ وهناك عبارات تدل على أن الراوى عالى الإسناد كقولهم: «**فلان عالى الإسناد وفلان علىّ الإسناد**» كما فى «النبلاء» (١٠٠/٢٢)، «**وفلان ألحق الأحفاد بالأجداد أو ألحق الأسباط بالأجداد فى علو الإسناد**» ومعناه أن الراوى طال عمره فسمع منه فى بداية أمره بعض الرواة وفى آخر عمره سمع منه أحفاد الذين سمعوا منه فى بداية أمره فاشترك الحفيد وجده فى شيخ واحد.

○ وقولهم: «**فلان من المعمَّرين**» «**وفلان من لم يرو عنه احتاج أن ينزل فى عشرة آلاف حديث مثلاً**» «**وفلان قريب الإسناد**» «**وفلان اضطر الناس إليه بأخرة**» جاء فى «النبلاء» ترجمة شيبان بن فروخ قال أبو حاتم: «كان يروى القدر واضطر إليه الناس بأخرة»، قال الذهبى: «يعنى أنه تفرد بالأسانيد العالية»

(١٠٢/١١)، **«وفلان يحيى الموتى»** جاء هذا اللفظ فى «سؤالات السهمى للدارقطنى»، وفيه قصة عن عبد الله بن أحمد تدل على ذلك، لكن استنكرها الخطيب جداً انظر (ص ٢٧٧) من «سؤالات السهمى للدارقطنى» والله أعلم.

* * *

○ وهناك عبارات تدل على صحة كتاب الراوى كقولهم: **«كان فلان كثير الضبط والنقط والعجم» «وفلان صحيح الكتاب» «وإذا اختلفوا فى حديث شعبة رجعوا إلى كتاب غندر مثلاً» «وفلان إذا حدث من كتابه فهو صحيح»** وكقولهم: **«كانت كتب ابن جريج تعرف بكتب الأمانة - أى لضبطها -** وكقول ابن ديزيل: **لو كان كتابى معى وأحمد بن حنبل عن يمينى وابن معين عن شمالى ما باليت»** انظر بعض هذه الألفاظ فى ترجمة أبى عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكرى من «تذكرة الحفاظ».

* * *

○ وكذلك لا فرق بين قولهم: **«فلان حديثه يشبه حديث الثقات» «وفلان حديثه يشبه حديث أهل العلم»**:

لأن دخول اللام على كلمة «ثقات» يدل على أنهم الثقات المتقنون الذين يعتبر بهم حديث غيرهم ويحكم عليه بالصحة أو بالضعف إذا خالفهم، وكنت أرى أن قولهم: «حديثه يشبه حديث أهل العلم» أرفع لأن قولهم: «أهل العلم» يدل على أنهم أهل العلم فى الحديث، وكم من ثقة ليس من أهل العلم بالحديث، غير أنى سألت الشيخ أبا عبد الرحمن مقبل بن هادى الوادعى حفظه الله فقال: «لا أعلم بين العبارتين فرقاً» فالله أعلم .

* * *

○ وكذلك لا فرق بين قولهم: «**فلان ليس بثقة فى حديثه**» «**وفلان ليس بثقة فى النقل**» والله أعلم.

* * *

○ وكذلك لا فرق بين قولهم: «**فلان مظلم الحديث**» «**وفلان مظلم الأمر**»، وقد كنت أظن أن القول الأول معناه أن الراوى منكر الحديث والقول الثانى معناه أن الراوى مجهول لا يعرف أمره، ثم وقفت على عدة تراجم تبين لى من خلالها أن كلا اللفظين يطلق أحياناً على معنى النكارة وأحياناً على معنى الجهالة، وقد ذكرت هذه التراجم فى المرتبة الرابعة من مراتب التجريح عند هذا اللفظ فارجع إليها، والله أعلم.

* * *

○ وكذلك لا فرق بين قول أحدهم: «**فلان أرجو أن يكون ممن لا يكذب**» «**وفلان لا يتعمد الكذب**»:

فقولهم: «لا يتعمد الكذب» معناه أن الكذب يقع فى روايته ولكن على سبيل الوهم، وكذا القول الأول فإنهم يقولون ذلك فيمن يقع فى حديثه المناكير ولكنه من أهل الصدق ولم يتعمد ذلك.

ونحو ذلك قولهم: «**فلان أظرف من أن يكذب**» والله أعلم.

* * *

○ وكذلك لا فرق بين قولهم: «**فلان أثبت الناس فى فلان أو أعلم الناس فى فلان**» «**وفلان لا يفيده أحد شيئاً فى فلان**» هذه الألفاظ بمعنى أن الراوى إذا كان مكثراً عن شيخ فى الأخذ والملازمة كان من أثبت الناس فيه وعرف كل ما عند الشيخ، فلا يستطيع أحد أن يأتى بأحاديث عن ذلك الشيخ لا يعرفها هذا التلميذ،

وهذا معنى قولهم: «لا يفيده أحد فى فلان» أى لا يأتى له بفوائد غريبة عليه لا يعرفها عن ذلك الشيخ، انظر ترجمة عبد الرحمن بن مهدى رحمه الله فى «تاريخ بغداد» (١٠/٢٤٥). ونحو هذه الألفاظ قول ابن معين: «حماد بن زيد أعلم الناس بحديث أيوب»، وقيل: فابن عليه؟ قال: «**لا يعمل مع حماد بن زيد شيئاً فى أيوب**» (٢/١٣٠) «تاريخ ابن معين»، ونحوه قولهم: «**كان فلان أُخَيَر المحدثين لفلان**» أى أثبتهم فيه، كما قال الذهبى فى «الميزان» فى ترجمة عبد الرحمن بن أبى الزناد عبد الله بن ذكوان: «أحد العلماء الكبار وأُخْيَر المحدثين لهشام بن عروة» (٢/٥٧٥).

قلت: والرجل قال فيه ابن معين كما فى «النبلاء»: «هو أثبت الناس فى هشام بن عروة» (٨/١٦٨).

* * *

○ وهناك ألفاظ تدل على أن الراوى كان له سماع صحيح من مشايخه لكنه ادعى ما لم يسمع وكذب فى الروايات، فمن ذلك قولهم: «**فلان لو اكتفى بما سمع لكان خيراً له**» «**ولو حدث بما سمع لكان خيراً**» أو «**لكان له فيه مقنع**» «**أو لكان فيه كفاية**»، «**وفلان لم يصبر على ما رزقه الله**» «**أو على ما رزق فأسرف فى الأمر فافتضح**» «**أو فلان أكثر على نفسه**» كما فى ترجمة محمد بن حميد (١/٧٠) من «التاريخ الكبير» للبخارى «**وفلان لم يقتصر على الذى عنده**» «**وفلان يتناول ما لم يسمع ولا يقصر على ما سمع**» قاله ابن معين فى محمد بن سليم القاضى، ونحوه قول أبى سلمة التبوذكى فى العلاء بن خالد القرشى ويقال الرياحى: «**كانت عنده أربعة أحاديث ثم أخرج كتاباً**» ورماه بالكذب (٨/١٨٠) «تهذيب التهذيب».

* * *

○ وهناك ألفاظ تدل على أن الراوى يقبل التلقين كقولهم: «**فلان كان يلقن أو يتلقن ما لُقن أو يقبل التلقين**» «**وفلان كان يجيب فى كل ما يسأل**» وقد سبق بيان معنى هذا «**وفلان لا يبالى أن يقرأ ما دفع إليه**» وهذا إما لقبول التلقين وإما لسوء حفظه وغفلته «**وفلان يُكرَّر عليه**» جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة سويد بن سعيد الحدثانى – وكان قد كف بصره فى آخر عمره – قال على بن المدينى لما سئل عنه وحرك رأسه: «ليس بشىء»، وقال: «الضرير إذا كانت عنده كتب فهو عيب شديد». اهـ

قلت: وهذا من على رحمه الله محمول على الضرير الذى يَكتب له غير ثقة، أما إذا كتب له ثقة أو كان العَمَى طارئاً عليه وله كتاب صحيح فلا بأس، وقد قال أبو زرعة فى سويد: «أما كتبه فصحاح وكنت أتتبع أصوله فأكتب منها». اهـ

ثم قال ابن المدينى: «هو عندى لا شىء، فقيل له: إنه يحفظ ثلاثة آلاف حديث، قال: فهذا أشد يكرَّر عليه» (٩/٢٢٩) والله أعلم.

* * *

□ (الباب الثامن) □

(ذكر ألفاظ وعبارات لا يلزم منها تضعيف الراوى مطلقاً)

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله فى الكلام على تمييز أسباب الطعن فى رجال الصحيح: «...القسم الثانى: فيمن ضُعِّف بأمر مردود كالتحامل أو التعنت أو عدم الاعتماد على المضعِّف لكونه من غير أهل النقد ولكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه أو بحاله أو لتأخر عصره أو نحو ذلك، قال: ويلتحق به من تُكلِّم فيه بأمر لا يقدح فى جميع حديثه، كمن ضعِّف فى بعض شيوخه دون بعض وكذا من اختلط أو تغير حفظه أو كان ضابطاً لكتابه دون الضبط لحفظه، فإن جميع هؤلاء لا يحمل إطلاق الضعف عليهم بل الصواب فى أمرهم التفصيل». اهـ (ص ٤٦٠) من «مقدمة الفتح».

○ قلت: ومن ذلك كون الراوى ليس من الحفاظ المشاهير ولا ممن يعرف طرق الأحاديث وعللها، وكذلك كون القطان أو ابن مهدى أو شعبة أو غيرهم من المشاهير لم يرووا عن فلان لا يضره إذا وثقه معتبر، أو أن البخارى لم يخرج له فى «صحيحه»، أو كون الراوى مدلساً، أو يقبل عمل السلطان فى قضاء أو بيت مال، أو أنه قليل الحديث والمشايخ، أو أنه مبتدع، أو يشتغل بالفقه، أو يقعد عند أصحاب الكتب، أو أنه لم يرو عنه المشاهير، أو أدخله ابن عدى فى «كامله» أو الذهبى فى «ميزانه» أو العقيلى فى «ضعفائه الكبير»، أو قول أحدهم: فلان أحب إلَّى من فلان أو يقدَّم على فلان أو غير ذلك من عبارات فإتيان السلطان إذا كان لا يعينه على معصية الله فلا يضر، كما جاء فى «مقدمة الفتح» ترجمة أحمد بن عبد الملك بن واقد الحرانى.....(ص ٣٨٦ - ٣٨٧) وفى ترجمة الجعد بن عبد الرحمن، ذكر أن الأزدى ضعفه لأن الساجى ذكره فى «الضعفاء»، وقال:

لم يرو عنه مالك، فقال الحافظ: وهذا تضعيف مردود، انظر «مقدمة الفتح» (ص ٣٩٥).

وفى ترجمة عمر بن نافع مولى ابن عمر دفع الحافظ كلام ابن سعد بأنه كان ثبتاً قليل الحديث ولا يحتجون بحديثه، وقال الحافظ: «كذا قال، وهو كلام متهافت كيف لا يحتجون به وهو ثبت». اهـ (ص ٤٣١) «مقدمة الفتح»، وذكر أن كلام ابن سعد لم يلتفت أحد إليه فى تضعيف عبد الرحمن بن شريح بن عبد الله المعافرى لأن مادته من الواقدى فى الغالب، والواقدى ليس بمعتمد (ص ٤١٧) من «المقدمة» ونحو ذلك ما قاله فى ابن خراش كما فى ترجمة عمرو بن سليم الزرقى (ص ٤٣١)، وكذلك إذا تكلم فى الرواة من هو متكلَّم فيه أصلاً فلا يقبل لاسيما إذا خالف، كما قال الحافظ فى ترجمة أحمد بن شبيب الحبطى: «قال الأزدى: منكر الحديث غير مرضى، قال الحافظ: ولا عبرة بقول الأزدى لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد فى تضعيف الثقات» (ص ٣٨٦)، وذكر الذهبى فى ترجمة أبان بن إسحاق المدنى كما فى «الميزان» أن أبا الفتح الأزدى قال: «متروك»، قال الذهبى: «قلت: لا يترك فقد وثقه أحمد والعجلى، وأبو الفتح يسرف فى الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية فى المجروحين جمع فأوعى وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم وهو المتكلم فيه وسأذكره فى المحمدين» (٥/١)، وذكر الحافظ ابن حجر فى «مقدمة الفتح» أن الأزدى لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف، كما فى ترجمة إسرائيل بن موسى البصرى (ص ٣٩٠).

○ ومن ذلك ما جاء فى «مقدمة الفتح» ترجمة أحمد بن المقدام بن سليمان العجلى أبى الأشعث: «وثقه أبو حاتم وجزرة والنسائى، وقال أبو داود: لا أحدث عنه لأنه كان يعلِّم المُجَّان المجون، كان مجان البصرة يصرون صرر دراهم فيطرحونها على الطريق ويجلسون ناحية، فإذا مر مارٌّ بِصرَّةٍ وأراد أن يأخذها صاحوا: «ضعها ضعها» ليخجل الرجل، فعلّم أبو الأشعث المارة فقال لهم: هيئوا لهم صرر زجاج كصرر الدراهم، فإذا مررتم بصررهم وأردتم أخذها فصاحوا فاطرحوا صرر الزجاج وخذوا صرر الدراهم التى لهم، ففعلوا ذلك، وتعقب ابن

عدى كلام أبي داود هذا وقال: لا يؤثر ذلك فيه لأنه من أهل الصدق، قال الحافظ: قلت: ووجه عدم تأثيره فيه أنه لم يعلّم المجان كما قال أبو داود وإنما علم المارة الذين كان قصد المجان أن يخجلوهم، وكأنه كان يذهب مذهب من يؤدب بالمال، فلهذا جوَّز للمارة أن يأخذوا الدراهم تأديباً للمجان حتى لا يعودوا لتخجيل الناس، مع احتمال أن يكونوا بعد ذلك أعادوا لهم دراهمهم والله أعلم».

وقد احتج به البخارى والنسائى والترمذى وابن خزيمة فى «صحيحه» وغيرهم. اهـ (ص ٣٨٧) وكما جاء فى «مقدمة الفتح» ترجمة الحسن بن مدرك السدوسى الطحان: «قال النسائى: لا بأس به، وقال ابن عدى: كان من حفاظ أهل البصرة، وقال أبو داود: كان كذاباً يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحيى بن حماد»، قال الحافظ: «إن كان مستند أبي داود فى تكذيبه هذا الفعل فهو لا يوجب كذباً، لأن يحيى بن حماد وفهد بن عوف جميعاً من أصحاب أبي عوانة، فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف إن كان من جملة مسموعه فحدث به أو لا، فكيف يكون بذلك كذاباً؟ وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يذكروا فيه جرحاً وهما ما هما فى النقد. اهـ (ص ٣٩٧).

○ وأما كون الراوى ليس من الحفاظ المكثرين فلا يضره إذا كان ثبتاً وإن كان مقلاً، كما فى ترجمة عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز من «مقدمة الفتح» (ص ٤٢٠)، وكذا كون الراوى لم يره أحد الأئمة يطلب الحديث فلا يضره إذا كان صاحب كتاب صحيح، كما فى «مقدمة الفتح» ترجمة عبد الواحد بن زياد العبدى (ص ٤٢٢).

○ وقبول جوائز السلطان وهداياه لا يضر مطلقاً، كما فى ترجمة عكرمة مولى ابن عباس، تكلّم فيه من أجل ذلك ومن أجل أمور أخرى فقال الحافظ: «الزهرى أشهر منه بذلك ولم يضره». اهـ من «مقدمة الفتح».

○ ومن ذلك ما جاء فى «تاريخ بغداد» ترجمة الحسن بن الربيع البجلى البورانى سئل عنه ابن معين فقال: «لو كان يتق الله لم يحدث بالمغازى ما كان

يحسن يقرؤها»، فقال الخطيب: «قلت: لم يعبه يحيى إلا بأنه كان لا يحسن قراءة المغازى وما فيها من الأشعار وذلك لا يوجب ضعفه، وقد كان الربيع ثقة صالحاً متعبداً» (٣٠٨/٧).

○ ومن ذلك ما جاء فى «التنكيل» ترجمة عبد الله بن سليمان بن الأشعث أبى بكر بن أبى داود السجستانى وقول من قيل له: «إن ابن أبى داود يقرأ على الناس فضائل على بن أبى طالب فقال: تكبيرة من حارس».

قال المعلمى رحمه الله: «وهذا ليس بجرح إنما مقصوده أنه كما أن الحارس قد يقول رافعاً صوته «الله أكبر» لا ينوى ذكر الله عز وجل وإنما يقصد أن يسمع السراق صوته فيعرفوا أنه موجود يقظان فلا يقدموا على السرقة، فكذلك قد يكون ابن أبى داود يروى فضائل على ليدفع عن نفسه ما رماه بعض الناس من النصب وبغض على بن أبى طالب رضى الله عنه». اهـ (ص ٥١٧).

○ ومن ذلك وصفهم للراوى بأنه مبتدع أو يشتغل بالرأى أو أجاب فى محنة خلق القران وغير ذلك فإنه لا يضر الراوى فى كل الحالات، والله أعلم.

تنبيـــه:

كما أن هناك ألفاظاً لا يلزم منها التجريح فى كل الحالات كما سبق فكذلك هناك ألفاظ لا تفيد التعديل فى الرواية فى كل الحالات، ومن ذلك الألفاظ التى سبق ذكرها وهى تدل على العبادة أو الفقه أو الأمر بالمعروف أو النهى عن المنكر أو أن الراوى من بيت العدالة أو التعديل أو الوزارة أو الرئاسة أو التحديث أو الإسناد أو أنه تام المروءة، كقولهم: «لم يكن فلان يشرب الماء فى السوق»، أو الألفاظ التى تدل على الجود والكرم أو الشجاعة أو الألفاظ التى تدل على أنه صاحب أدب أو أنه حسن السمت والهيئة ..... إلخ. فكل هذا لا يلزم منه أن الراوى عدل فى الرواية مقبول الأخبار، والله أعلم.

* * *

□ (الباب التاســع) □

(ذكر ألفاظ خفيفة الجرح وتطلق أحياناً على الجرح الشديد)

معلوم أن ألفاظ الجرح والتعديل لكل لفظة منها منزلة معينة كما سبق شرحه فى الباب الأول، فمثلاً قولهم: فلان متكلم فيه أو ليس بعمدة أو لين....إلخ. من ألفاظ الجرح الخفيف التى لا تبلغ بالراوى إلى حد الترك، لكن الأئمة قد يستعملون هذه الألفاظ فى الجرح الشديد، وسأذكر إن شاء الله تعالى عدة تراجم تدل على ذلك، والفائدة من هذا الباب أن الباحث إذا وقف على شيء من هذه الألفاظ فلا يتعجل بالحكم على الراوى قبل أن يتوسع فى ترجمة الراوى فقد يظهر له خلاف ما تبادر له، والله أعلم.

فمن ذلك ما جاء فى «الميزان» ترجمة يحيى بن عبد الحميد الحمانى قال أحمد: «كان يكذب جهاراً»، وقال البخارى: «كان أحمد وعلى يتكلمان فيه» (٣٩٢/٤) فتأمل الكلام الذى تكلم به أحمد.

وفى «تهذيب التهذيب» ترجمة شعبة بن دينار الهاشمى قال مالك: «ليس بثقة»، وقال البخارى: «يتكلم فيه مالك» (٣٤٧/٤).

وفى «تاريخ بغداد» ترجمة سويد بن سعيد قال ابن معين: «لا صلى الله عليه»، وقال الحسين بن فهم: «لم يكن عند ابن معين بشىء»، وقال يحيى مرة: «مات منذ حين»، وقال مرة: «هو حلال الدم»، ومع ذلك قال فيه الدارقطنى: «تكلم فيه يحيى بن معين» (٢٣٠/٩ - ٢٣١)، وفى «النبلاء» ترجمة عامر بن شراحيل الشعبى روى ابن عيينة عن السرى بن إسماعيل عن الشعبى قال: «ولدت عام جلولاء»، قال الذهبى: «هذه حكاية منكرة وليس السرى بمعتمد قد اتهم» (٢٩٥/٤)، وفى «الميزان» ترجمة يحيى بن عثمان الحمصى قال الذهبى: «صدوق

ليَّنه أبو عروبة الحرانى وحده فقال: لا يسوى نواة فى الحديث كان يتلقن كل شيء» (٣٩٦/٤) فتأمل ماذا قال أبو عروبة.

وفى «الكامل» كثيراً ما يذكر ابن عدى الراوى ويقول: وهو ضعيف كما قال فلان، فإذا رجعتَ إلى الترجمة تجد أن فلاناً هذا طعن فيه طعناً شديداً، انظر ترجمة بشر بن نمير القشيرى (٤٤١/٢) وترجمة بركة بن محمد أبى سعيد الحلبى (٤٧٩/٢ - ٤٨٠)، وترجمة حفص بن عمر بن أبى العطاف (٧٩٢/٢) وترجمة حفص بن عمر بن ميمون العدنى الملقب«فرخ»(٧٩٣/٢- ٧٩٤) وقد سبق أنه يقول فى بعض المواضع: «فلان لين» على من هو يسرق الحديث أو فاحش الخطأ.

وقال الدارقطنى فى محمد بن سليمان أبى على المالكى: «ليس هو بذاك، فلما سئل ذكر عن الساجى أنه حدث عن رجل لم يدركه» (ص ١٠٣) «سؤالات السهمى للدارقطنى»، وقال أبو محمد الحسن بن على البصرى فى أبى جزى القشيرى محمد بن أحمد: «ليس بالمرضى متهم بوضع الحديث» (١٢٥) «سؤالات السهمى»، وكما فى ترجمة على بن بلال المهلبى: «ليس بالمرضى وكان داعية إلى الرفض وحدث عن الثقات بما لا يحتملون» (ص ٢٢٤) «سؤالات السهمى للدارقطنى».

فهذا ومثله مما يلزم طالب العلم معرفته كى لا يتخبط ويظن أن كلام الأئمة يتعارض ، فمثلاً لو قرأ فى ترجمة رجل أن أحمد قال فيه: ليس بثقة أو كذاب، وأن الدارقطنى قال فيه: متكلم فيه أو ليس بذاك أو ليس بالمرضى.... إلخ، فلا ينبغى له أن يدعى تعارض القولين حتى يبحث أولاً ماذا يعنى الدارقطنى بقوله هذا، والعلم بهذه الأمور ينفع الله به كثيراً عند جمع كلام الأئمة فى ترجمة الراوى لأن كلامهم - فى الغالب - يشد بعضه بعضاً وإن ظهر لنا أنه متعارض، وكما سبق أن بعض ألفاظ الجرح الشديد تستعمل فى الجرح الخفيف أو فى غير الجرح كقولهم: «فلان كذاب» على من يهم ويخطىء «وفلان تركوا حديثه» على من بطَّلوا الكتابة عنه وإن كان ثقة وغير ذلك من الألفاظ، فإذا وفق الله الطالب

لفهم هذه الأمور فإنه يوفق كثيراً بإذن الله فى إصابة الحق فى الحكم على الراوى، والله أعلم.

* * *

□ (الباب العاشــر) □

(ذكر ألفاظ يترجمها تلامذة أئمة الجرح والتعديل أو من بعدهم)

كثيراً ما نجد فى كتب الجرح والتعديل قول أحد التلامذة الذين يَسألون أئمة الجرح والتعديل أو قول غيرهم ممن بعدهم: تكلم فيه فلان أو حسَّن فيه القول فلان أو مشاه فلان......إلخ، وهذا لا يكفى فى الحكم على صاحب الترجمة لاسيما إذا اختلفت أقوال الأئمة، ومن هنا ينبغى للطالب أن يتأمل ويبحث عن حقيقة قول الإمام نفسه ماذا قال حتى يحكم على الراوى بما يستحق، وأنا أذكر كثيراً من هذه الألفاظ والله المستعان.

فمن ذلك قولهم:

○ «**وثقه فلان**» أو «**صدَّقه فلان**» أو «**صلَّحه فلان**» أو «**ضعَّفه فلان**» أو «**كذَّبه فلان**» أو «**مرَّض فيه القولَ فلان**» أى قال ليس بذاك أو ليس بعمدة أو صالح، انظر قول ابن حبان لهذا اللفظ فى «المجروحين» (٣٧٤/١) ترجمة صدقة بن عبد الله السمين، وكذا عمرو بن شعيب (٧٢/٢) من «المجروحين» وكذا ترجمة عبد الرحمن بن سليمان بن حنظلة (٥٧/٢) «المجروحين» لابن حبان.

○ وقولهم: «**طحنه فلان**» كما قاله الذهبى في صدقة بن عبد الله السمين، وهذا اللفظ يدل على الجرح الشديد، وانظر «النبلاء» (٣١٦/٧).

○ وقولهم: «**أخشن فيه القول فلان**» بمعجمتين وهذا جرح شديد، انظر ترجمة الحسين بن أحمد الشماخى الهروى الصفار من «لسان الميزان» (٢٦١/٢)، فقد ذكر الحاكم ما يدل على أنه حدث بما لم يسمع.

○ وقولهم: «**قصبه فلان**» «وقصبه يقصبه: قطعه» كما فى «ترتيب القاموس»

(٦٢٧/٣)، وفى «تاج العروس» قصبة يقصبه قصباً: عابه وشتمه ووقع فيه» (٤٣٠/١)، وهذا اللفظ فى «الكامل» ترجمة داود بن فراهيج: «ذكره شعبة فقصبه» (٩٤٩/٣)، وفى «الميزان» ذكر أن يعقوب الحضرمى قال عن شعبة: «حدثنا داود وكان قد كبر وافتقر» (١٩/٢) وقد سبق أن هذا جرح شديد.

○ وقولهم: **«حسَّن القول فيه فلان»** بمهملتين وهذا لا يدل على أنه يراه حجة، بل غالباً ما يقال هذا بالنظر لبقية أقوال الأئمة، فيكون التحسن هنا نسبياً، راجع ترجمة داود بن الزبرقان فى «المجروحين» لابن حبان، فقد قال ابن حبان: «اختلف فيه الشيخان أما أحمد فحسن القول فيه ويحيى وهاه، قال أحمد: لا أتهمه فى الحديث، وقال يحيى: ليس بشىء» (٢٩٢/١).

○ وقولهم: **«فجع القول فيه فلان»** كما فى ترجمة قيس بن الربيع الأسدى قال ابن حبان: «فجع القول فيه ابن المبارك، وقال محمد بن الحسن: قال لى عبد الله بن المبارك: من لازمت بالكوفة؟ قلت: قيس بن الربيع، قال: فهلّا زائدة؟» (٢١٨/٢) من كتاب «المجروحين».

○ وقولهم: **«بخسه فلان»** بالموحدة والخاء المعجمة كما فى «النبلاء» ترجمة عمرو بن هارون بن يزيد قال أبو حاتم: «تكلم فيه ابن المبارك فذهب حديثه....وقال مرة: هو ضعيف الحديث بخسه ابن المبارك بخسة فقال: يروى عن جعفر بن محمد وقد قدمت قبل قدومه فكان جعفر قد توفى»، وضعف الذهبى سند هذه الحكاية عن ابن المبارك، وهذا اللفظ ذكره فى «تهذيب التهذيب» لكن بالنون من النخس انظر (٥٠٣/٧).

○ وقولهم: **«ذمه فلان»** كما فى ترجمة عمرو بن موسى الوجيهى قال السعدى: «سمعتهم يذمون حديثه» (ص ١٧٣) «أحوال الرجال»، وكما فى ترجمة يحيى بن أنيسة قال السعدى: «غير ثقة سمعت أحمد يذكره بالذم»، وفى الحاشية أن أحمد قال: «ليس ممن يكتب حديثه» (ص ١٧٧) «أحوال الرجال».

○ وقولهم: **«مدحه فلان»** أو **«أثنى عليه فلان»** أو **«قوى أمره فلان»**

أو «**رفعه فلان**».

○ وكذلك قولهم: «**مشاه فلان**» فالظاهر أن هذه الألفاظ مدح نسبى أى قواه بالنسبة إلى غيره الذين ضعفوه، ومشاه بالنسبة لمن تركه، وقد قال الذهبى فى يزيد بن عبد الله البيسرى: «أورده ابن عدى ومشاه، فقال: ليس هو بمنكر الحديث» (٤٣٢/٤) «الميزان»، وانظر ترجمة الرجل فى «الكامل» (٢٧٣٤/٧) ونحو ذلك قولهم: «**سهلوا فيه**».

○ وقولهم: «**فلان يسىء الرأى فى فلان أو كان سىء الرأى فيه**» فقد يكون هذا من أجل أنه كذاب كما فى ترجمة ابن كادش أحمد بن عبيد الله فى «النبلاء» (٥٥٩/١٩)، وقد يكون من أجل بدعته أو فسقه وشهوته كما فى «الميزان» ترجمة محمد بن فضاء الأزدى قال البخارى: «كان سليمان بن حرب سىء الرأى فيه كان يقول: كان يبيع الشراب» (٥/٤)، ونحوه: «**كان فلان يغلظ القول فيه جداً**» وهذا إما لبدعته الشنيعة أو لكذبه.

○ وقولهم: «**كان فلان يحمل على فلان أو كان شديد الحمل عليه**» انظر ترجمة شاذ بن الفياض اليشكرى (٣٦٣/١) من «المجروحين» فالظاهر من هذه الألفاظ الجرح الشديد.

○ وقولهم: «**ضجع فيه القول فلان**» وضجع فى الأمر: أى قصر فيه كما فى كتب اللغة، انظر ترجمة سعيد بن عبد الجبار الحمصى (٤٤/٤) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «**كان يجمل القول فيه فلان**» بالجيم: «أى يحسن القول فيه» والله أعلم.

○ وقولهم: «**ثبّط عنه فلان**» كما فى ترجمة فضالة بن مفضل أبى فضالة المصرى. قال أبو حاتم: «لم يكن بأهل أن يكتب عنه العلم سألت عنه سعيد بن عيسى بن تليد فثبطنى عنه وقال: الحديث الذى يحدث به موضوع أو نحو هذا» (٧٩/٧) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «**لطف فيه فلان**» أى بالنسبة لغيره، أما إذا قيلت فيمن روى عنه مدلس فلها معنى آخر، جاء فى ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن مجبر قال ابن أبى حاتم: «سألت أبى عنه فقال: ليس بقوى روى عن هشيم ولطف فيه فقال: نا محمد بن عبد الرحمن القرشى فكنى عن اسم جده كى لا يُفطن له» (٣٢٠/٧) «الجرح والتعديل».

○ وقولهم: «**غمزه فلان أو غمزوه**» وهذا اللفظ ورد كثيراً فى الجرح الشديد كما فى «الميزان» ترجمة عبد الله بن معاذ الصنعانى: «كان عبد الرزاق يكذبه، قال البخارى: غمزه عبد الرزاق» (٥٠٦/٢)، وفى «الميزان» ترجمة محمد بن إبراهيم الكسائى راوى صحيح مسلم عن ابن سفيان: «غمزه الحاكم وقال: روى الصحيح من غير أصل» (٤٥٠/٣)، وفى «الضعفاء للدارقطنى» ترجمة الحارث بن سريج: «غمزه يحيى وهو كما قال»، فى الحاشية: «إن يحيى ترك حديثه، وفى «سؤالات البرقانى» ترجمة يزيد بن يوسف الشامى قال الدارقطنى: «يحيى بن معين يغمز عليه وليس يستحق عندى الترك» (ص ٧١) قال هذا بعد قوله: «اختلفوا فيه»، فالظاهر من هذا أن كلام يحيى فيه شديد انظر «تاريخ بغداد» (٣٣٤/١٤) «والميزان» (٤٤٢/٤) «وتهذيب التهذيب» (٣٧٣/١١) وفى «الضعفاء للعقيلى» ترجمة ثوير بن أبى فاختة قال الحميدى: «ذكر لسفيان ثوير فغمزه، وقد قال فيه سفيان: من أركان الكذب» (١٨٠/١).

○ ونحو ذلك قولهم: «**جرحه فلان أو هو مجروح**» فهذا اللفظ يأتى أحياناً فى الجرح الشديد كما فى ترجمة الحسن بن عمارة الكوفى مولى بجيلة قال على بن الحسن لابن المبارك: «لم تركت حديث الحسن بن عمارة؟ قال: جرحه عندى الثورى وشعبة، وكان شعبة يكذبه» (٥١٥/١) «الميزان»، وكقول الذهبى فى العباس بن أحمد بن العباس: «شيخ حدث قبل الستمائة مجروح ليس بعمدة» (٣٨١/٢) «الميزان»، وفيه أيضاً ترجمة فهد بن حيان النهشلى: جرّحه ابن المدينى فقال: ذهب الفهدان فهد بن عوف وفهد بن حيان (٣٦٦/٣).

وفى «ضعفاء العقيلى» ترجمة محمد بن إسحاق بن يسار قال ابن مهدى: «كان يحيى بن سعيد ومالك يجرحان ابن إسحاق» (٤/٢٣)، وابن إسحاق قال فيه مالك: «دجال من الدجاجلة»، وقال فيه القطان: «أشهد أنه كذاب» (٤/٢٤) «ضعفاء العقيلى»، فهذه التراجم تدل على أن بعض الألفاظ يستعمل فى غير محله فعلى طالب العلم أن يتأنى ويبحث عن حقيقة ما قاله الأئمة من جرح أو تعديل، والله تعالى أعلم.

تنبيـــه:

قد يُذكر لأحد الأئمة قول إمام آخر فى أحد الرواة فيجيب بما ظاهره تضعيف الراوى وفى الحقيقة إنما يقصد تضعيف قول ذاك الإمام، كما جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة سعيد بن عبد الرحمن أخ لأبى حرة البصرى قال عبد الرحمن بن مهدى: «نا سعيد بن عبد الرحمن أخو أبى حرة وكان أثبت من أبى حرة، قال على بن المدينى: سمعت يحيى بن سعيد وقيل له فى سعيد بن عبد الرحمن يقول: هو أثبت شيخ بالبصرة؟ قال يحيى أيش أقول لك؟ كأنه يضعفه، قال أبو محمد بن أبى حاتم: يدل قول يحيى على إنكار قول عبد الرحمن بن مهدى أنه أثبت شيخ بالبصرة لا أنه ضعفه» (٤/٤٠).

* * *

□ (الباب الحادى عشــر) □

(ذكر ألفاظ الجرح المجمل والمفسر)

وفائدة هذا الباب تظهر عند تعارض الجرح والتعديل فى الترجمة الواحدة، فقد ذكروا أنهما إذا تعارضا فلا يقبل الجرح إلا مفسراً، وشرطوا لذلك شروطاً يأتى ذكرها فى محلها إن شاء الله تعالى من القسم الثانى من هذا الكتاب.

واعلم أن الجرح يكون مجملاً إذا لم يعلم ما سببه، وهل هو جرح فى الحفظ أم جرح فى العدالة.

أما إذا علم أنه طعن فى الحفظ مثلاً ولكن لم يتحدد لنا من اللفظ منزلة هذا الطعن فلا يخرج عن كونه مفسراً، ويوضع اللفظ فى المنزلة التى نصوا عليها، كأن يقال: «فلان سئ الحفظ» فهذا جرح مفسر، لكن هل ساء حفظه حتى وصل إلى حد الترك أم أنه قليل الغلط؟ اللفظ يحتمل هذا وذاك، فإذا لم يظهر لنا أحد الوجهين جعلناه من ألفاظ الجرح الخفيف حسب منزلة اللفظ وكما سبق تفصيله فى الباب الأول، وكذا قولهم: «فلان مضطرب الحديث» هو جرح مفسر وإن لم نعرف أنه اضطرب فى حديث فلان أو فى الحديث الفلانى، لأنه قد ظهر أن الجرح من قبل الحفظ، وأنا أذكر أكبر قدر من ألفاظ الجرح المجمل والجرح المفسر ولا أشترط الحصر.

أولاً: ألفاظ الجرح المجمل:

○ قولهم: «**فلان ليّن**» لأنه لا يعلم ما سبب لِينه «**وفلان ضُعِّف، وفلان غير حجة، وفلان ليس بقوى، أو ليس بالقوى، أو ليس بذاك، أو ليس بذلك، أو غير مرضى، أو غير محمود، أو ليس هناك، أو لم يكن بالصافى، أو إلى اللين**

ما هو، أو ليس هو كما يتوهم الناس، أو ليس بالسكة، أو ليس هو كذلك، أو ليس له حلاوة، أو لم يكن من البابة، أو لم يكن له حركة فى الحديث، أو فيه شيء، أو غير قوى، أو ليس برشيد، أو ليس من أهل الحديث، أو لا يتكل عليه، أو ليس بعمدة، أو لم يكن من النقد الجيد، أو لا ينبسط لحديثه، أو لا يسكن قلبى عليه، أو ليس ممن تريد، أو ليس من شرط الصحيح، أو لا أختاره فى الصحيح، أو لا أخرج له فى الصحيح، أو ليس من الجمال التى تحمل المحامل، أو ليس من أهل القباب، أو ليس من إبل القباب، أو تكلم فيه، أو فيه كلام، أو متكلم فيه، أو لا يحتج به، أو ليس حديثه نيراً، أو ليس بالمضىء، أو ليس عليه نور، أو لا يستخفه فلان، أو ليس حديثه بذاك الجائز، أو ليس ينشرح الصدر له، أو حديثه فيه ما فيه، أو حديثه لا يساوى شيئاً»، فقد يكون هذا لكثرة الغلط أو لقلة حديثه أو لبدعته أو لغير ذلك. وقولهم: «فلان لا تقوم بمثله حجة، أو هو ضعيف، أو لم يكن نافقاً، أو لا يعول عليه». ومن ذلك إذا سئل أحدهم عن راو فقال: «للحديث رجال، أوفلان حديثه يستثقل، أو يحدث عنه من لا ينظر فى الرجال، أو لم يكن بجيد العقدة، أو أحاديثه ليست نقية، أو يكتب حديثه زحفاً، أو كان فسلاً، أو أحاديثه لا تشبه أحاديث الناس أو أحاديث الثقات أو أهل العلم، أو يتأنى فى حديثه، أو ليس مثل غيره فى الضعف، أو غيره أوثق منه، أو لم يقنع الناس بحديثه، أو من حمالة الحطب، أو لم يشتهى الناس حديثه، أو لا ينشط لحديثه، أو غيره خير منه، أو ضعيف الركن، أو لا يتشبث بحديثه، أو سقيم، أو فلان ما رويت عنه إلا باضطرار، أو فلان عن فلان لا يجزىء، أو كتبوا عنه ضرورة، أو لا يشتغل به، أو غير مقبول، أو لم يكن أهلاً للحديث عنه، أو لا يروى عنه، أو نُهى عن حديثه، أو لا شيء، أو شبه لا شيء، أو لا ينبغى أن يروى عنه، أو منكر الأمر جداً، أو ليس ممن يؤخذ عنه الحديث، أو فلس خير منه، أو لا يساوى شيئاً، أو لا يساوى فلساً، أو لا يساوى بعرة، أو طُلية....الخ» ما فى معناه.

«وفلان ارم به، أو دعه، أو اطرحه، وفلان كانوا يتقون حديثه، وفلان

كتبت عنه ولست أحدث عنه، وفلان لا يكتب حديثه أو رأيتهم يهابون حديثه، أو عنده عجائب، أو بلايا، أو مصائب، أو طامات، وعظائم، وأوابد، وفلان قد أغنى الله عنه، أو أصحاب الحديث لا يرفعون بفلان رأساً، أو غير ملىء، أو ليس بثقة، أو غير ثقة، أو ليس بالثقة، أو لا يكتب عنه إنسان فيه خير، أو أخزاه الله وأخزى من يسأل عنه، أو أف أف ليس بشىء، أو واه، أو صاحب معميات، أو أقشعر من حديثه، أو لا يوثق به، أو من الهلكى، أو تركوا حديثه منذ دهر، أو ذهب علمه، أو ذهب حديثه، أو ذاهب الحديث، أو ضعيف لا يعتبر به، أو لا تحل الرواية عنه، أو لم يكن له قيمة عندى، أو رمينا حديثه، أو لا تكتبوا عنه لم يكن بالثقة، أو يأتى عن الثقات بالمعضلات، أو لا يحتج به بحال، أو نبذوا حديثه، أو متروك مهجور، أو قد فرغ منه منذ دهر، أو يستحق التنكب عن روايته، أو كان هالكاً من الهالكين، أو سبيله سبيل الترك، أو لا ينبغى لحليم أن يذكره فى العلم، أو لا أحمل عنه قليلاً ولا كثيراً، أو لم يحدث عنه فلان على عمد، أو لم يرو عنه فلان على عمد، أو ضعيف مهين، أو ساقط، أو بين الضعف، أو يستحق الترك، أو لا يثبت به فرض ولا سنة، أو إذا مررت فارجمه أو فاصفعه، وفلان مؤد» أى بالتخفيف بمعنى هالك «وفلان رجل قد كفانا مؤنته، أو ترك حديثه فلا ينبعث، أو ذهب كأمس الذاهب، أو اضرب على حديثه بستة أقلام، » ومن ذلك إذا سئل أحدهم عن راو فقال: «دعنى لا أقىء به، وفلان أنابوا إلى الله من عهدته، وفلان بئس الرجل، أو منع فلان من قراءة حديثه، أو ينبغى أن يلقى حديثه، أو يحفر له بئر فيلقى فيه، أو تركه فلان فاستراح، أو يرفض حديثه فلا يذاكر به ولا يعتد به، أو استغنى أهل الحديث عما يرويه، أو غير مقنع، أو برك فلم ينبعث، » وبرك بالباء الموحدة وسبق بالمثناة الفوقية من الترك «وفلان لا يحمل عنه، وفلان مال عنه الناس، أو لو كان بين يدى ما سألته عن شىء» ومن ذلك إذا سئل أحدهم لِم لم ترو عن فلان؟ فيقول: «لا تحملنى رجلى إليه، وفلان سكتوا عنه، أو سكت الناس عنه، أو سكتوا عليه، وفلان حذفنا حديثه، وفلان على يدى

عدل، وفلان لا يفرح به، وفيه نظر» سواء كانت من البخارى أو من غيره **«وفلان يسيء الرأى فى فلان، وفلان رد حديثه، وردوا حديثه، ومردود الحديث، وفلان لست أستجيز الرواية عنه، أو كان فى موضع لا يذكر عند فلان من الأئمة، أو لا نبالى روى أو لم يرو، أو ممن يرغب عن حديثه، أو يقلب الأسانيد»** فلا يدرى ذلك بسبب الغفلة أم فعله تعمداً **«وفلان مزقوا حديثه، أو حرقوا حديثه، »** بالمهملتين **«أو خرقوا حديثه، »** بالمعجمة **«أو خزقوا حديثه، »** بمعجمتين **«أو فلان رد، أو أحاديثه أحاديث سوء، أو لأن أقطع الطريق أو أخر من السماء أو ألقى فى بئر أو أشرب من بول حمارى هذا حتى أروى أحب إلى من أن أروى عن فلان»**.

كل هذه الألفاظ تعد من ألفاظ الجرح المجمل، لأنه لا يُدرى هل طعنوا فى الراوى بسبب سوء حفظه، أو لروايته المناكير عن الضعفاء والمجهولين، أو لوجود المناكير فى حديثه بسبب تدليسه، أو للطعن فى عدالته من جهة البدعة أو الفسق أو الكذب فى الرواية، وإن كانت هذه الألفاظ قد علم منزلة كل منها هل هو جرح خفيف أو شديد، ومن الخطأ أن يظن الطالب أن الجرح الخفيف مجمل والجرح الشديد مفسر، بل الإجمال فيهما موجود وكذا التفسير فيهما موجود، والعبرة باللفظ فإذا كان محتملاً- أى لم يُعلم هل الجرح فى الضبط أم فى العدالة- كان مجملاً وإذا كان بيِّن السبب كان مفسراً والله أعلم.

ثانياً: ألفاظ الجرح المفسر:

سبق أن الجرح يكون مفسراً إذا عُلم أنه طعن فى الحفظ أو طعن فى العدالة، فمثلاً قولهم: «فلان يخالف فى حديثه» هذا يدل على سوء حفظه، ويكون بهذا مفسراً وإن لم نعرف خالف مَنْ وفى حديث مَنْ؟ لأننا لو اعتبرنا هذا شرطاً فى التفسير لما كان معنا من الجرح المفسر إلا النادر جداً خلافاً لبعضهم، وهذه ألفاظ الجرح المفسر دون حصر والله أعلم.

فمن ذلك قولهم:

○ «**فلان يهم فى الشيء بعد الشيء، وفلان له أشياء لا يتابع عليها، أو أفراد وغرائب، أو أوهام ومناكير، أو ليس من أهل الحفظ والإتقان، أو يتفرد بأشياء لم يشركه فيها أحد، أو كنا نعرفه وننكره، أو تعرف وتنكر، أو ليس بالمجوِّد، أو ليس ممن يضبط الحديث، أو سيء الحفظ، أو رديء الحفظ، أو صدوق فى الفقه وإذا جاء الإسناد شوش، أو ليس بالحافظ يغلط على الثقات، أو محله محل الأعراب، أو إسناد بدوى**» وهذا جرح مفسر لأن الأعراب ليسوا أهل ضبط وإتقان «**وفلان يخالف فى حديثه،** » وقد عد هذا اللفظ الشيخ ظفر أحمد التهانوى من الألفاظ المجملة كما فى كتاب «قواعد فى علوم الحديث» واستدل على ذلك بقول الحافظ فى «مقدمة الفتح» فى ترجمة يوسف بن إسحاق السبيعى: قال العقيلى لما ذكره فى «الضعفاء»: «يخالف فى حديثه»، قال الحافظ: «وهذا جرح مردود»، قال الشيخ التهانوى أى لكونه مبهماً. اهـ (ص ٤٣٣)، وما قاله الحافظ لا يلزم منه ما فهمه التهانوى، بل يحمل على أن العقيلى متشدد فى هذا فيتكلم فى الرجل بمجرد تفرده وعدم المتابع، وهذا لا يقدح فى الثقة، ولذا رد الحافظ هذا التجريح لا، لكونه مبهماً، وقد سبق تفصيل ذلك، والله أعلم «**وفلان يُروى له فى الشواهد والمتابعات والرغائب والفضائل أما فى الواجبات والأحكام فلا**»، وهذا لضعف فى حفظه «**وفلان يخبط فى الإسناد، ويهم ولا يعلم ويخطىء، ولا يفهم، وفلان كان رفاعاً، أو كان من الرفاعين، أو مضطرب، أو صحفى، أو حديثه يشبه حديث الصالحين**» أى فى الوهم والغفلة لا البدعة والتعمد وإلا لما كانوا صالحين «**وفلان لا يقيم الهجاء، ومغفل، أو كان سيء الأصول مجازفاً، أو لا يعى ما يخرج من رأسه، أو لا يدرى ما الحديث، أو لا أرضاه فى شيء**»، فهذا يدل على أنه لا يرضاه فى الحديث ولا فى الدين ولا فى كل المشايخ ولذا كان مفسراً، والله أعلم.

○ ونحوه: «**فلان لم يكن بشيء البتة**» أى فى كل شيء «**وفلان شغله القرآن أو الغزو أو الصلاة عن الحديث**»، أى ليس عنده ضبط للحديث «**وفلان يقبل**

التلقين، أو يجيب عن كل ما يسأل، أو ما وضع فى يده شىء إلا قرأه»، كل هذا يدل على سوء الحفظ والغفلة «**أو فلان اختلط لا يكاد يقوم، أو فلان لا يعى، أو أمى غافل، وفلان فاحش الخطأ، أو اتهم فى اللقاء، أو فاسق رقيق الدين، أو متهم بالكذب فى لهجته، أو رماه فلان بالكذب أو الوضع، أو كان أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب**» يدل هذا على أنه يسرق الحديث أو متهم بذلك «**وفلان ليس بمؤتمن على دينه، وفلان ليس بالمرضى فى دينه ولا فى حديثه، وفلان خبيث اللسان هجاء، وفلان خذوا عنه عبادته وحسبكم**»، فهذا يدل على أنه مخلط من جهة الحفظ ولو كان مبتدعاً أو كذاباً لما أرشدوا إلى أخذ العبادة عنه، «**وفلان مقدوح فى عدالته، وفلان جفا الحديث لاشتغاله بالعبادة، وفلان منكر الحديث**»، ذكر بعضهم أن هذا جرح مجمل، لأن المنكر فى تعريفه: هو الضعيف الذى خالف المقبول، وكلمة «ضعيف» فى ذاتها جرح مجمل، فصح أن قولهم: «منكر الحديث» جرح مجمل،– كذا قيل – والظاهر أن هذا اللفظ جرح مفسر، وهو يدل على ضعف حفظ الراوى بدليل أنه خالف المقبول، فاتضح أنه ضعفه من قبل حفظه، إلا إذا قال ذلك البخارى فهو مجمل لأن البخارى يقول ذلك فيمن لا تحل الرواية عنه، وقد سبق أن قولهم: «فلان لا تحل الرواية عنه» من ألفاظ الجرح المجمل، لأنه لم يعلم ما سبب ذلك، لكن يتنبه أنهم يطلقون فلان «منكر الحديث» ويقصدون التفرد، فإذا علم أنهم يقصدون الجرح فهو جرح مفسر، والله أعلم.

○ ومن الألفاظ المفسرة قولهم: «**فلان وضاع، أو مشهور بالوضع، أو يضرب المثل بكذبه، أو يركب الأسانيد**» وأما قولهم: «**كذاب**» فالظاهر أنه جرح مفسر ما لم يظهر أنهم يقصدون بذلك الوهم والخطأ، والله أعلم.

○ وقولهم: «**فلان ملحد كذاب، أو كذاب عدو لله ولرسوله– صلى الله عليه وعلى آله وسلم –، أو فيه تساهل فى الدين والسماع، أو له سماع مفسود ألحق فيه، أو يثبج الحديث، أو ينتج الحديث، أو كان يزور، أو كان زيفاً، أو لم**

يكن بصدوق عندهم، أو سمَّع لنفسه، أو يفتعل الحديث، أو يختلق الحديث، أو يخترق الحديث، أو يلحق سماعاته، أو كذاب أشر، أو كذاب دجال، أو جرىء على الله وعلى رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم –، يقال هذا غالباً فى الكذابين فيحمل عليه ما لم يظهر أن المقصود بذلك المبتدعة.، **أو يسرق الأحاديث ويسوى الأسانيد، أو ما أدخله على الشيوخ لا يوصف، أو كذاب ألحق اسمه فى الأصول، أو كان يكذب جهاراً، أو لقد مَنَّ الله على المسلمين بسوء حفظه»** أى لكذبه ولو كان حافظاً متقناً مع كذبه لخفى أمره واشتد بلاؤه والعياذ بالله **«وفلان ما بين لابتيها أكذب منه، أو بعيد عن أوعية الصدق والأمانة، أو مَوْسُوم بالكذب، أو كذاب بالغداة شيء وبالعشيء شيء، أو أكذب البرية، أو كذوب، أو من معادن الكذب، أومنبع الكذب،أو كذاب مكذَّب، أو من الكذابين الكبار، أو رمى بالأخوين»** أى الرفض والكذب **«أو كان مختل السماع، أو لم يكن مرضى الجملة ولا صادقاً، أو يكذب مجاوبة، أو يكتب حديثه على أنه غير صدوق، أو كان وثّاباً»** أى يسرق الحديث.

فإن قيل: إن هذا جرح مجمل لأن الراوى قد يوصف بسرقة الحديث وليس كذلك، بل يكون قد روى غرائب فيتهم بسرقة الحديث لهذا، فالجواب أننا فى الأصل نقبل خبر العدل الفهم البصير بما يقول حتى يظهر ما هو أرجح منه، وأيضاً ما قاله القائل يمكن أن نقوله فى كل الألفاظ، فنقول: الذى قال «فلان ضعيف» قد يكون ضعفه وليس كذلك وكذا من قيل فيه: إنه «سيء الحفظ» أو «متروك» أو «كذاب»، وهذا الذى قاله القائل ليس من باب إبهام وإجمال الجرح ولكن من باب الشك فى صحة قول المجرِّح، وليس هذا ما نحن فيه، فالعمل بخبر العدل حتى يثبت خلافه صحت به الأدلة وقامت عليه القواعد، والله أعلم.

○ ومن ألفاظ الجرح المفسر قولهم: **«فلان ينشيء للكلام الحسن إسناداً، وفلان أكذب من روث حمار الدجال، وفلان كان يشترى الكتب ويحدث بها»** أى أنه لم يسمع من المشايخ وادعى سماع ما لم يسمع فهو كذاب، **«وفلان زوَّر غير شيء، وفلان قليل الحياء يحدث عمن لم يدركهم، وفلان لا أقطع على**

أحدهم بالكذب إلا عليه، وفلان كان يكذب لسبب نفسه ولسبب غيره، وفلان ضعيف لا من قبل حفظه - أى من جهة العدالة -، **وفلان كان يجلد فى الحديث، وفلان كان يضع أحاديث عن ذات نفسه، وفلان ما رأيت ذا شفتين أكذب منه**» وغير ذلك من عبارات والله أعلم.

* * *

□ (الباب الثانى عشــر) □

(ذكر أساليب أئمة الجرح والتعديل فى الكلام على الرواة)

اعلم – علمنى الله وإياك – أن أئمة الجرح والتعديل حين يتكلمون فى الرواة فإنهم يقصدون بذلك نصح الأمة والذب عن هذا الدين، ويبينون أحوال الرواة ومنازلهم فى نقل الأخبار ليؤخذ حديث الثقة ويرد حديث الضعيف على تفاصيل كثيرة فى ذلك، ثم إن الأئمة رحمهم الله لا يتكلمون فى الرواة بهوى ولا بجهل فإنهم يعلمون مدى خطورة هذا فى الدنيا قبل الآخرة، لكن الناظر فى كلامهم يجد فى تراجم كثيرة أن كلامهم يتعارض، فهذا يعدِّل وذاك يجرِّح، وهذا لا يدل على أنهم يتكلمون بجهل أو بهوى، فلاختلاف كلامهم فى الرواة أسباب: فمنهم المعاصر للراوى ومنهم غير المعاصر، ومنهم من يتعمق فى حديث الراوى ثم يحكم عليه ومنهم من يحكم عليه بمجرد حديث واحد وقف عليه، وهذا الباب معقود لأساليب أئمة الجرح والتعديل، وقد ذكر العلامة المعلمى رحمه الله تعالى فى كتابه «التنكيل» بعضاً من ذلك أثناء رده على الكوثرى فى دعواه اختلاف كلام الدارقطنى فى ابن أبى ليلى، فقال رحمه الله: «وينبغى أن يعلم أن كلام المحدث فى الرأوى يكون على وجهين:

الأول: أن يسأل عنه فيجيل فكره فى حاله فى نفسه وروايته ثم يستخلص من مجموع ذلك معنى يحكم فيه، – يعنى أن يقول فلان ثقة أو ضعيف أو كذاب مثلاً –.

الثانى: أن يستقر فى نفسه هذا المعنى ثم يتكلم فى ذاك الراوى بسبب النظر فى حديث خاص من روايته، فالأول هو الحكم المطلق الذى لا يخالفه حكم آخر مثله إلا لتغير الاجتهاد، وأما الثانى فإنه كثيراً ما ينحا به نحو الراوى فى ذاك

الحديث، فإذا كان المحدث يرى أن الحكم فى الراوى أنه «صدوق كثير الوهم» ثم تكلم فى صدد حديث من روايته ثم فى صدد حديث آخر وهكذا،فإنه كثير ما يتراءى اختلاف ما بين كلماته» فمن هذا أن الحجاج بن أرطأة عند الدارقطنى «صدوق يخطىء»، فلا يحتج بما ينفرد به، واختلفت كلماته فيه فى «السنن» فذكره (ص ٣٥) فى صدد حديث وافق فيه جماعة من الثقات فعده الدارقطنى فى جملة الثقات الحفاظ، وذكره (ص ٥٣١) فى صدد حديث أخطأ فيه وخالف مسعراً وشريكاً وقال الدارقطنى حجاج: ضعيف، وذكره فى مواضع أخر فأكثر ما يقول: «لا يحتج به» قال: وعَلَى هذا يُنزَّل كلامه فى ابن أبى ليلى، ثم ذكر أمثلة تدل على أن الدارقطنى كان يرفع من حال ابن أبى ليلى إذا روى حديثاً مستقيماً وافقه عليه غيره وكان يحط عليه إذا خالف الثقات راجع ذلك (ص ٥٨٨ – ٥٨٩).

هاتان طريقتان من طرق أئمة الجرح والتعديل، إما أن يحكم الإمام فى الراوى حكماً عاماً قد استوعب كل أحوال الراوى، وإما أن يحكم فيه حكماً خاصاً على بعض أحاديثه أو بعض أحواله كأن يكون تغير أو اختلط بأخرة فيضعفه يقصد آخر أمره أو يوثقه يقصد أول أمره.

وهناك أساليب أخرى منها:

الثالث: الحكم على الراوى مقارَناً بغيره وقد ذكر ذلك الحافظ ابن حجر فى مقدمة «اللسان» فقال: وينبغى أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها فقد يقول العدل: «فلان ثقة» لا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، وقد يُسأل عن الرجل الفاضل المتوسط فى حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول فى فلان وفلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بيَّن حاله فى التوسط، فمن ذلك أن الدورى قال عن ابن معين: إنه سئل عن ابن إسحاق وموسى بن عُبيدة الربذى أيهما أحب إليك؟ فقال: «ابن إسحاق ثقة»، وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال: «صدوق وليس بحجة»، ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس أو عقيل؟ فقال: «عقيل لا بأس به»، وهو يريد تفضيله على يونس، وسئل

عن عقيل وزمعة بن صالح؟ فقال: «عقيل ثقة متقن»، وهذا حكم على اختلاف السؤال، وعلى هذا يُحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وَثَّق رجلاً فى وقت وجرحه فى آخر، وقد يحكمون على الرجل الكبير فى الجرح، يعنى لو وُجد فيمن هو دونه لم يجرح به، فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ليتبين منها ما لعله يخفى على كثير من الناس إذا عرض على ما أصلناه والله الموفق (١٧/١).

وقال فى «هدى السارى» ترجمة عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة المعروف بابن حنظلة بعد أن ذكر رحمه الله أقوال من وثقه وأقوال من جرحه. قال: «قلت: تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه، وقد احتج به الجماعة سوى النسائى» (ص ٤١٧) وقد ذكر السخاوى فى «فتح المغيث» معنى ما ذكرناه عن شيخه الحافظ ابن حجر والله أعلم.

وقد ذكر المعلمى رحمه الله نحو ما ذكره الحافظ ابن حجر عند تفسيره لقول عبد الرحمن بن مهدى لما سئل أبو خلدة ثقة؟ فأجاب: «الثقة شعبة وسفيان» (٧٤/١ - ٧٥) وهناك أمثلة كثيرة لهذا والله أعلم.

الرابع: من أساليب أهل الجرح والتعديل هو الحكم على إسناد بأن رجاله ثقات أو ضعفاء، فهذا حكم إجمالى لا يلزم منه أن الإمام منهم إذا سئل عن كل رجل بمفرده قال: ثقة أو ضعيف، وقد ذكر المعلمى فى كتابه «التنكيل» فى ترجمة الدارقطنى أن قول المحدث فى حديث رواه جماعة ثقات حفاظ ثم يعدهم لا يقتضى أن يكون كل من ذكره بحيث لو سئل عنه ذاك المحدث لقال: «ثقة حافظ»، قال: وهذا ابن حبان قصد أن يجمع الثقات فى كتابه ثم قد يذكر فيهم من يلينه هو نفسه فى الكتاب نفسه، قال: وهذا الدارقطنى نفسه ذكر فى «السنن» (ص ٣٥) حديثاً فيه مسح الرأس ثلاثاً وهو موافق لقول أصحابه الشافعية ثم قال: خالفه - أى راويه - جماعة من الحفاظ الثقات ثم عدهم وذكر فيهم شريكاً القاضى وأبا الأشهب جعفر بن الحارث والحجاج بن أرطأة وجعفر بن محمد، قال: مع أنه قال (ص ١٣٢): شريك ليس بالقوى فيما ينفرد به، وجعفر بن الحارث لم

أو له فيه كلاماً ولكن تكلم فيه غيره من الأئمة كابن معين والنسائى، وحجاج بن أرطأة قال الدارقطنى نفسه فى مواضع من «السنن»: «لا يحتج به»، وفى بعض المواضع: «ضعيف» وجعفر الأحمر اختلفوا فيه وقال الدارقطنى كما فى «التهذيب»: يعتبر به، وهذا تليين كما لا يخفى، قال: ونحو هذا قول المحدث: شيوخى كلهم ثقات أو شيوخ فلان كلهم ثقات، فلا يلزم من هذا أن كل واحد منهم بحيث يستحق أن يقال له بمفرده على الإطلاق «هو ثقة»، وإنما إذا ذكروا الرجل فى جملة من أطلقوا عليهم ثقات فاللازم أنه ثقة فى الجملة أى له حظ من الثقة، وقد تقدم بالقواعد أنهم ربما يتجوزون فى كلمة «ثقة» فيطلقونها على من هو صالح فى دينه وإن كان ضعيف الحديث أو نحو ذلك، وهكذا قد يذكرون الرجل فى جملة من أطلقوا أنهم ضعفاء وإنما اللازم أن له حظاً ما من الضعف، كما نجدهم يذكرون فى كتب الضعفاء كثيراً من الثقات الذين تكلم فيهم أيسر كلام. اهـ (١/٣٧٣ - ٣٧٤).

الخامس: وأضعف من ذلك حكمهم على حديث بالصحة أو بالضعف فلا يلزم منه توثيق رجال إسناده أو ضعفهم، وقد يصحح الناقد من الأئمة حديثاً وفى رجاله ضعف لأن له شواهد أو لأنه علم صحة هذا الحديث بطريقة من طرق النقد العلمى، وكذلك قد يضعفون حديثاً رواه الثقات إذا كان شاذاً، أو ترجح للناقد أن هذا الحديث وهم فيه الثقة أو أُدخل عليه، ومع هذا لم يقدح فى بقية حديثه، فالتصحيح للحديث أو تضعيفه لا يلزم منه توثيق أو تجريح الراوى، وقد قال العراقى رحمه الله: «إنه لا يلزم المجتهد أن يذكر كل أدلته والله أعلم».

السادس: وقد يتكلم أحدهم فى الراوى لأنه مبتدع ويضعفه دون تفصيل فى بعض المجالس، وإن كان يرى أن حديثه مستقيم، وقصده بتضعيفه ألا يغتر به الناس وكذا كلامهم فى العُبّاد وأهل الزهد، وقد يتكلمون فى الراوى لأدنى شىء لِيُنظر هل لذلك نظائر أو ليرتدع الراوى ويترك هذا الشىء أو ما هو أكبر منه، وكذا قد يطلقون الضعف فيمن هو ضعيف فى شيخ دون شيخ أو فى بلد دون

أخرى أو فى زمن دون آخر أو فى حديث دون حديث، ولهذا ينبغى التوسع فى معرفة حال الراوى والتأنى عند النظر فى أقوال أهل الجرح والتعديل، ونحو ذلك طعنهم فى الراوى دون حديثه وذلك شأن المبتدعة وسيئى الأخلاق من المحدثين، كما أنهم قد يتكلمون فى حديث الراوى كله أو بعضه دون الكلام فى الرجل نفسه، وقد جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة عبد المتعال بن طالب الأنصارى قال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين: حدثنا عبد المتعال عن ابن وهب عن عمرو عن إسماعيل بن أبى خالد عن صلة عن خباب قال قال النبى – صلى الله عليه وعلى آله وسلم –: «الخيل ثلاثة.......» قال: ليس هذا بشىء، قال: وسألته عن عبد المتعال نفسه فقال: ثقة (وقال: صدوق (٦/٦٨).

السابع: الكلام على الرواة بالإشارة أو بالحركات، فلم ينحصر كلام الأئمة على الرواة على قولهم: فلان كذا وفلان كذا، بل ورد عنهم حركات وإشارات تدل على تعديل الراوى أو تجريحه، فمن ذلك أن أحدهم قد يسأل عن الرجل فيحرك يده، وكأنه إذا حرك يده إما أن يحركها بمعنى عدم الوقوف على حالة أو يحركها بمعنى أنه يضعفه وأنك تجد من حديثه المعروف الذى يوافق فيه الثقات والمنكر الذى خالف فيه الثقات، جاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة الحسين بن زيد بن على بن الحسين قال ابن أبى حاتم: «قلت لأبى: ما تقول فيه؟ فحرك يده وقلبها يعنى تعرف وتنكر» (٣/٥٣)، وقد سبق فى باب المصطلحات الخاصة أن أحمد كان يقول فى الراوى: «هو كذا وكذا ويحرك يده»، وهذا اللفظ يدل على الجرح الخفيف، لكن يحيى بن سعيد القطان يستعمله فى الجرح الشديد كما فى ترجمة عمر بن الوليد الشنى قال ابن المدينى: «سمعت يحيى وذَكر عمر فقال بيده يحركها كأنه لا يقويه، قال على: فاسترجعت أنا، قال: مالَك؟ قلت: إذا حركتَ يدك فقد أهلكته عندى، قال: ليس هو عندى ممن أعتمد عليه ولكنه لا بأس به» (٦/١٣٩) «الجرح والتعديل»، وهذا الفهم من على بن المدينى وتصريحه ليحيى به و لم ينكره يحيى يدل على ما قلته، وإن كان اكتفى فى هذه الترجمة بالتليين، وإلا فقد جاء فى ترجمة عمرو بن مسلم الجندى قال ابن المدينى: «سمعت يحيى بن

سعيد ذكر عمرو بن مسلم فحرك يده وقال: ما أرى هشام بن حجير إلا أمثل منه، قلت له: أضرب على حديث هشام بن حجير؟ فقال: نعم» (٦/٢٦٠) «الجرح والتعديل» فتأمل كيف أمر بالضرب على حديث هشام ومع هذا فهو أمثل من عمرو بن مسلم الذى حرك فيه يده.

○ وقد يُسأل أحدهم عن الراوى: «**فيحرك رأسه أو يعوج فمه**» انظر «الكامل» لابن عدى ترجمة زياد أبى عمر البصرى (٣/١٠٥٠ - ١٠٥١)، وهذا على سبيل الجرح من جهة الحفظ، وقد يكون طعناً فى العدالة كما فى ترجمة يعقوب بن حميد بن كاسب (٩/٢٠٦) «الجرح والتعديل»، وقد يحرك الإمام رأسه على سبيل التليين أو على سبيل الجرح الشديد، كما سبق أن أبا زرعة لما ذكر عنده سلامٌ الطويل حرك رأسه وكان سلام عنده فى موضع لا يذكر كما قال البرذعى.

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «**فيصرف وجهه أو يلتفت أو يقوم من المجلس ولا يجيب**» أو يدخل عليه الشيخ الضعيف أو جنازة الشيخ الضعيف عنده فلا يحل حبوته، أو يدخل هو عند الشيخ الضعيف فيظهر فى مجلسه أنه نائم أو يختفى أو يغطى رأسه كى لا يتكلم فيه لوجوده عند ذلك الشيخ، أو كيلا يُظن أن الشيخ حاله قوية كما كان أيوب السختيانى إذا قعد إلى عمرو بن شعيب غطى رأسه، قال الذهبى رحمه الله: «يعنى حياء من الناس»، انظر «النبلاء» (٥/١٦٩)، وكان الثورى إذا أراد أن يسمع من عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر جاء متقنعاً ثم قام خلفه كأنه نائم وقد أمر إنساناً أن يسأله (٣/٧٢) «الضعفاء» للعقيلى، بيد أنه قد يدخل التلميذ متخفياً عند الشيخ لا لقدح فى الشيخ ولكن خشية أن يطرده الشيخ أو يذمه، كما جاء فى «ضعفاء العقيلى» قال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبى فذكر بشر بن السرى فقال: كان سفيان الثورى يستثقله قلت له: فيما ذا؟ قال: سأل سفيان عن شىء، قلت له: عن أى شىء سأله؟ قال: عن الولدان عن أطفال المشركين، قال: فقال له سفيان: ما أنت وذا يا صبى، فكان يختلف إلى سفيان شبه المختفى» (١/١٤٣)، والرجل قد وصفه العقيلى بأنه كان جهمياً يتكلم فى القرآن وأنه صاحب مواعظ، لكن ذكر الذهبى أنه رجع

عن قوله بالتجهم وذكر أقوال من وثقه، انظر (١/٣١٨) «الميزان».

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «**فيشير إلى لسانه**» وهذا يحتمل أن الراوى بذىء سيء الخلق أو هجاء شتام للأئمة أو أنه يكذب.

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «**فيشير إلى فمه**» وهذا إما لأن الراوى بذىء يقع فى أعراض أهل العلم والصلاح من أجل هواه،وإما أنه يكذب كما فى نصر بن سلمة بن شاذان المروزى قال عبدان: «سألت عباساً العنبرى عنه فأشار إلى فمه، قال ابن عدى: أراد أنه يكذب» (٧/٢٤٩٤) «الكامل»، وكما فى سلم بن سالم قال أبو زرعة: «لا يكتب حديثه كان لا، ثم أومأ بيده إلى فيه، يعنى لا يصدق» (٢/١٨٥) «الميزان».

وقد يشير أحدهم إلى فمه يعنى أن الراوى يشرب الخمر، كما فى عمرو بن برق وهو عمرو بن مسلم قال عبد الملك بن عبد الحميد: «سمعت أحمد يقول: له أشياء مناكير ومعمر قد روى عنه وكان عنده لا بأس به وكانت له علة، ثم أشار أبو عبد الله بيده إلى فيه - أى يشرب -» (٣/٢٥٩) «ضعفاء العقيلى».

○ وقد يُسأل أحدهم عن الرجل: «**فينفض يده**» وهذه الحركة أكثر ما رأيتها تكون فى الجرح الشديد، ففى «تاريخ بغداد» ترجمة إبراهيم بن محمد بن عرعرة تكلم فيه أحمد وجرحه جداً، ولما ذكر له حديث عنه تغير وجهه ونفض يده وأفحش القول فيه (٦/١٤٩)، وانظر «الميزان» (١/٥٧)، وجاء فى «لسان الميزان» ترجمة لوط بن يحيى أبى مخنف قال أبو عبيد الآجرى: «سألت أبا حاتم عنه فنفض يده، وقال: أحد يسأل عن هذا»؟ وقال غير أبى حاتم: «ليس بثقة» (٤/٤٩٢ - ٤٩٣)، وفى «اللسان» ترجمة على بن سعيد بن بشير الرازى قال السهمى: «سألت الدارقطنى عنه فذكر قصة وأشار بيده وقال هو كذا وكذا ونفض بيده، قال السهمى يقول: «ليس بثقة» (٤/٢٣١) ولكن ليس فى «سؤالات السهمى» نفض اليد كما فى (ص ٢٤٥)، فلعل الحافظ وقف على نسخة أخرى، وفى «تهذيب التهذيب» ترجمة الحسين بن واقد المروزى ذكر عن أحمد نفض اليد،

انظر (٣٧٤/٢) وإن لم تكن هذه الترجمة صريحة فى الجرح الشديد، وفى «المجروحين» لابن حبان أن ابن وارة سأل أحمد عن محمد بن حميد الرازى فقال: «إذا حدث عن العراقيين يأتى بأشياء مستقيمة وإذا حدث عن أهل بلده مثل ابن المختار وغيره أتى بأشياء لا تعرف لا تدرى»، قال صالح بن أحمد: «فقال أبو زرعة وابن وارة: صح عندنا أنه يكذب، قال: فرأيت أبى بعد ذلك إذا ذكر ابن حميد نفض يده» (٣٠٤/٢) ترجمة محمد بن حميد.

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «**فيتغير وجهه**» ويكون ذلك على سبيل الجرح كما وقع من أحمد بن حنبل لما أخبر بإبراهيم بن عرعرة، وقد تقدم قبل قليل، والترجمة فى «تاريخ بغداد» (١٤٩/٦)، لكن هذه الإشارة أو هذه الحركة قد تكون تعديلاً، كما جاء فى «ضعفاء العقيلى» ترجمة النضر بن شميل قال إبراهيم بن شماس: «سألت وكيعاً عن النضر فتغير وجهه ورفع حاجبه وقال: إن له مشيخة، شبه الرضا به»، (٢٩٣/٤) فليتأمل الباحث وفى هذا رد على من أطلق أنها إشارة وحركة تجريح ولم يفصّل. والله أعلم.

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «**فيحمض وجهه أو يكلح وجهه**» وتحميض الوجه: تغييره من حال لآخر والنفس الحمضة أى تنفر من الشيء أول سماعه، وكلح وجهه: أى تكشره فى عبوس، وهذا ظاهر فى التجريح، وقد جاء فى «النبلاء» أن أحمد قال: «كان يحيى بن سعيد لا يعبأ بأبى بكر بن عياش وإذا ذكر عنده كلح وجهه، وقال فيه يحيى بن سعيد: لو كان بين يدى ما سألته عن شيء» (٤٩٧/٨).

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «**فيصيح**» كما وقع لشعبة عندما ذكر له زكرياء بن أبى مريم الشامى، وقيل: «هل سمع من أبى أمامة؟ فجعل يتعجب، ثم ذكر فصاح صيحة، قال أبو محمد: دل صيحة شعبة على أنه لم يرض زكريا» (٥٩٢/٣ - ٥٩٣) «الجرح والتعديل».

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «**فيضحك**» كما فى ترجمة عيسى بن

ميناء قالون المقرىء وهو حجة فى القراءة لا الحديث، سئل عنه أحمد بن صالح المصرى فضحك، وقال: «تكتبون عن كل أحد» (٥٠٢/٢) «المغنى».

○ وقد يسأل أحدهم عن الراوى: «**فيتضجر**» من ذكره، وكان جرير بن حازم يحدث فإذا جاءه إنسان لا يشتهى أن يحدث «**ضرب بيده إلى ضرسه وقال: أوّه**» انظر ترجمة جرير فى «النبلاء» (١٠٠/٧)، وقد يشير أحدهم بعبارة تدل على التعديل كأن يقول حدثنا فلان «**ويشير إلى الاسطوانة**» إشارة إلى أنه ثبت فى الحديث كثبت هذه الاسطوانة، أو يقول حدثنى فلان «**ويشد على قبضته**» أو يشير بيده كالميزان كما كان سفيان إذا ذكر عبد الملك بن أبى سليمان العرزمى – والذى وصفه بأنه ميزان – يشير بيده كالميزان، كما فى «النبلاء» (١٠٨/٦)، هذا ما تيسر جمعه من الحركات والإشارات التى يقصد بها الأئمة جرح الرواة أو تعديلهم وتعتبر الحركة أو الإشارة جرحاً خفيفاً أو شديداً بحسب ما يدل عليه السياق وبقية أقوال الأئمة فى الراوى والله أعلم.

الثامن: من أساليب الأئمة فى الكلام على الرواة هو التكلم عليهم بالأساليب البلاغية واشتقاق ذلك من أسماء الرواة أو ألقابهم، وقد جاء فى «الصحيحين» أن النبى – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – قال: «غفار غفر الله لها وأسلم سالمها الله وعصية عصت الله ورسوله»، وثبت عنه – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – أنه كان يغير الأسماء القبيحة إلى أسماء حسنة، وما ذاك إلا لأن المسمى يناله من اسمه شيء فى الغالب سواء كان مدحاً أو ذماً على تفاصيل فى ذلك والله أعلم، وقد أخذ أئمة الجرح والتعديل هذا المعنى فى اعتبارهم عند الكلام على الرواة وربطوا بين اسم الراوى ولقبه فمدحوا بعضاً وذموا بعضاً، فمن ألفاظ المدح: قول أحمد فى ثابت البنانى: ثابت تثبت فى الحديث (٢٢١/٥) «النبلاء»، وقال الذهبى فى ثابت: ثابت ثابت كاسمه، كما فى «الميزان» (٣٦٣/١)، وقيل فى مسدد شيخ البخارى: مسدد مسدد كاسمه كما فى «فتح البارى» (٤٣٧/٣) من كتاب الحج، وقول الثورى للمعافى بن عمران الزاهد: أنت معافى كاسمك، وكان يسميه الياقوتة (٢٠٠/١٠) «تهذيب التهذيب»، وكان ابن المبارك يقول فى

رباح بن زيد الصنعانى: حدثنى رباح ورباح رباح، وسئل عنه أبو حاتم فقال جليل ثقة (٤٩٠/٣) «الجرح والتعديل» وفى «تذكرة الحفاظ» ترجمة السراج محمد بن إسحاق الثقفى قال الصعلوكى أبو سهل: كنا نقول السراج كالسراج (٧٣٣/٢).

ومن ألفاظ التجريح ما جاء فى «تاريخ بغداد» – وفى سنده مبهم – ترجمة خلف بن سالم أبى محمد المخرمى قال من سمع أبا المحلم يقول: «إن أخانا خلف بن سالم ليس عليه أحد بسالم» (٣٢٩/٨)، وكقول الشافعى فى حرام بن عثمان الأنصارى: «الحديث عن حرام بن عثمان حرام»، انظر بقية أقوال الأئمة فيه فى «الجرح والتعديل» (٢٨٢/٣) وقال ذلك الجوزجانى وزاد: «لأنه لم يقتصد» (٢٧٩/٨) «تاريخ بغداد» وانظر «أحوال الرجال» (ص ١٢٧)، وقاله صالح بن محمد (٢٧٩/٨) «تاريخ بغداد»، وكقول الشافعى فى محمد بن عبد الرحمن أبى جابر البياضى «من حدث عن أبى جابر البياضى بيّض الله تعالى عينيه»، فقال أبو محمد بن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» : «أراد بذلك تغليظاً على من يكذب على رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم –» (٣٢٥/٧) وانظره فى «لسان الميزان» (٢٤٤/٥)، وجاء فى «الجرح والتعديل» ترجمة بركة بن محمد الأنصارى، نظر صالح بن أبى الأشرس فى بعض حديث أبى الحسن السمنانى عن بركة فقال: «ليس هذا بركة هذا عقوبة» (٤٣٣/٢) وكقول الحوزى فى ثور بن يزيد الكْلاعى فى أبيات:

وثور كاسمه إن شئت فاقلب ....

وكقول ابن معين فى رشدين بن سعد: «ليس برشيد»، وقال مرة فيه: «لا يكتب حديثه»، وقال مرة: «ليس من جمال المحامل»، وقال مرة: «ليس بشىء»، انظر «تهذيب التهذيب» (٢٧٨/٣).

وكقول ابن المنادى فى رياح بن عبيدة السلمى: «حديث رياح كالرياح»، وقول الشافعى فى رفيع بن مهران أبى العالية الرياحى: «الحديث عن أبى العالية الرياحى رياح»، وقد خصه الذهبى ببعض حديثه، وكقول الشافعى: «مجالد هو

مجالد» كما فى «الكامل» (٦/٢٤١٥ - ٢٤١٦)، وورد بلفظ: «مجالد يجلد»، وفى «الميزان» كان أيوب يقول: «حدثنا أبو الزبير وأبو الزبير أبو الزبير»، فقال أحمد: «يضعفه بذلك» (٣٧/٤) ترجمة محمد بن مسلم. وفى «لسان الميزان» ترجمة الجلد بن أيوب البصرى كان ابن عيينة يقول: «ما جلد ومن جلد ومن كان جلد» (١٣٣/٢)، وفى «الكامل» ترجمة على بن غراب سأل رجل يحيى عنه فقال: «طار مع الغراب» (١٨٤٨/٥)، وفى «طبقات الحنابلة» للقاضى أبى يعلى ترجمة هبة الله بن مبارك السقطى ذكر قصة تدل على أنه ليس بثقة وقال ابن ناصر: «السقطى لا شيء وهو مثل نسبه من سقط المتاع» (١٤/١) وقال ابن كثير فى حبة بن جوين العرنى: «حبة لا يساوى حبَة»، ذكره عنه محقق «خصائص على» للنسائى (ص ٢١).

تنبيـــه:

ينبغى للطالب أن يتأمل فى الألقاب التى يذكرها الأئمة على الرواة أو يشتهر بها الرواة، فقد يقصدون العكس، مثل يونس بن محمد الصدوق من صغار الأتباع وهو كذاب وذكر فى الميزان أن منهم من يقول الصدوق على سبيل التهكم (٤٨٥/٤)، وكما فى معاوية بن عبد الكريم الضال، فالرجل فاضل لكن لُقب بذلك لأنه ضل فى طريق مكة، وكذا عبد الله بن محمد الضعيف كان ضعيفاً فى جسمه لا فى حديثه، وقيل لقب من باب الأضداد لشدة إتقانه وضبطه قاله ابن حبان، وعلى الأول قال عبد الغنى بن سعيد: «رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان الضال والضعيف..... ومحمد بن الفضل أبو النعمان السدوسى عارم كان بعيداً عن العرامة وهى الفساد، وأبو الحسن يونس بن يزيد القوى يروى عن التابعين وهو ضعيف وقيل له القوى لعبادته». اهـ مختصراً من «تدريب الراوى» (ص ٢٩٠ - ٢٩١).

وهناك ألقاب تدل على المدح، كما جاء فى «تهذيب التهذيب» ترجمة محمد بن عبد الرحيم صاعقة قال محمد بن محمد بن داود الكوفى: «سمى صاعقة لأنه كان

جيد الحفظ» (٣١٢/٩) ولقب إبراهيم بن الحسين بن ديزيل - «سَيْفَنَّه» وهو طائر يسقط على الشجرة فلا يبرح حتى يأتى على ما فيها، وذلك لاعتكافه على الشيوخ وكثرة كتابته عنهم وكان لا يأتى شيخاً إلا وينزفه (٤٩/١) «لسان الميزان» (٦٠٩/٢) «تذكرة الحفاظ».

وهناك ألقاب تدل على الجرح، كقول ابن عساكر فى محمد بن عبد الملك الكوفى القناطيرى: «قيل له القناطيرى لأنه كان يكذب قناطير» (٢٦٧/٥) «اللسان»، وانظر قولهم: «جراب الكذب» فى «اللسان» (٢٥/٥) ترجمة محمد بن عبد الله بن القاسم، وكقول الثورى فى الحسن بن عمارة الجزار: «جزارى، يعرض به» (٢٤٠/١) «ضعفاء العقيلى» والله أعلم.

التاسع: ومن ذلك تصغيرهم لاسم أو كنية الراوى، فهذا تجريح، وذكر ذلك المعلمى فى ترجمة سعيد بن عبد الجبار الحمصى من «الجرح والتعديل» (٤٤/٤).

العاشر: كلامهم فى الراوى على سبيل الحيدة والهرب من الجواب، والحيدة لها أسباب:

١- إما أن يكون أمر الراوى ملتبساً عى المسئول.

٢- أو يكون المسئول من الموالى والمسئول عنه من العرب ويخاف المسئول على نفسه.

٣- أو يكون المسئول عنه متبوعاً ولأتباعه سطوة فيخشى المسئول على نفسه فيحيد.

٤- أو يكون للمسئول عنه نعمة على المسئول فيستحيى من ذكر عيبه وفى نفس الوقت لا يوثقه فيحيد.

٥- أو يكون فى المجلس حال السؤال أحد أقارب المسئول أو أن المسئول عنه رجل من أهل الزهد والعبادة وغير ذلك من أسباب.

ولكل سبب من هذه الأسباب أمثلة فى كتب الجرح والتعديل يقف عليها الباحث، فمن ذلك أن شعبة سئل عن مجاعة بن الزبير وكان جاره وكان من

العرب، فكان شعبة لا يعتمد عليه وإذا سئل قال: «كثير الصوم والصلاة»، قال ابن أبى حاتم: «كان يحيد عن الجواب فيه ودل حيدانه عن الجواب على توهينه» (١٥٤/١) «مقدمة الجرح والتعديل»، وانظر «لسان الميزان» (١٦/٥).[1]

○ وقول أحدهم: «فلان رجل» كما فى ترجمة عبد الله بن السرى الأنصارى أن ابن معين سئل عنه فقال: «رجل»، فقال ابن أبى حاتم: «كان ابن السرى رجلاً صالحاً فأحسب أن يحيى حاد عن ذكره لذلك» (٧٨/٥) «الجرح والتعديل»، وقال هذا ابن معين أيضاً حينما سئل عن أبى ماوية كما فى «تاريخ ابن معين» (٢٥٩/٢).

لكن قولهم: «رجل» قد يأتى فى التعديل الرفيع، كما قيل فى البخارى انظر «تاريخ بغداد» (١١/٢) ترجمة محمد بن إسماعيل البخارى.

○ وكقولهم: «فلان من الناس» وقد يذكر هذا القول فى التعديل كما قال ابن مهدى فى نافع بن عمر الجمحى (٢٤١/٤) «الميزان» لكن الذى فى «تهذيب التهذيب» أن ابن مهدى قال: «مِن أثبت الناس» (٤٠٩/١٠).

○ وقولهم: «فلان هو كما شاء الله» أو «فى رجله خيط» و «كان رجلاً من العرب» كما قاله الثورى فى السدى إسماعيل بن عبد الرحمن كما فى «الكامل» (٢٧٥/١).

الحادى عشر: ومن ذلك كلامهم فى الراوى بعبارات مرجعها إلى العرف، والعبرة فى ذلك بما كان سائداً عندهم وإن تغير عرف الناس وأصبح القبيح جميلاً فالعبرة بكلام الأولين.

○ فمن ذلك قولهم: فلان على يدى عدل، وقد سبق شرحه.

○ وقولهم: «فلان كخبز الشعير» وهذا اللفظ يدل على أن الراوى ليس من الدرجة العالية وأيضاً ليس بالمتروك، كما فى «تهذيب التهذيب» ترجمة محمد بن

---

(١) وفى ترجمة عبد الصمد بن على بن عبد الله بن العباس الهاشمى الأمير، قال الذهبى: وما عبد الصمد بحجة، ولعل الحفاظ إنما سكتوا عنه مداراة للدولة اهـ (٦٢٠/٢) «الميزان» وقد تعقبه الحافظ وأثبت أنهم تكلموا فيه.

مسلم أبى الزبير قال ابن عيينة: «كان عندنا بمنزلة خبز الشعير إذا لم نجد عمرو بن دينار ذهبنا إليه» (٤٤٣/٩)، وأبو الزبير سئل عنه أبو زرعة يحتج به؟ قال: «إنما يحتج بحديث الثقات»، كما فى «تهذيب التهذيب» (٤٤٢/٩)، وفى «تاريخ بغداد» ترجمة الحسين بن أحمد بن جعفر أحد الزهاد: «كان يأكل خبز الشعير فقيل له فى ذلك، فقال: الشعير والحنطة عندى سواء» (١٥/٨) وهذا يدل على أنه طعام أهل الزهد الذين يرضون بالقليل والدون من العيش، وجاء فى «النبلاء» قصة تدل على أن الشعير عندهم طعام الصالحين الذين يرضون باليسير من قوتهم فى ترجمة ابن المبارك، لكنها من طريق الكديمى، قال: «حدثنا عبدة بن عبد الرحيم قال كنت عند فضيل بن عياض وعنده ابن المبارك فقال قائل: إن أهلك وعيالك قد احتاجوا مجهودين محتاجين إلى هذا المال فاتق الله وخذ من هؤلاء القوم – يعنى الأمراء – فزجره ابن المبارك وأنشأ يقول:

خذ من الجاروش والـ ... أرز والخبـز والشعير
واجعلن ذاك حلالاً ... تنج من حر السعير
وانأ ما اسطعت هداك ... الله عن دار الأمير
لا تزرها واجتنبها ... إنها شر مزور
توهن الدين وتد ... نيك من الحوب الكبير
قبل أن تسقط يا ... مسكين فى حفرة بير
وارض يا ويحك من ... دنياك بالقوت اليسير
إنها دار بلاء ... وزوال وغرور

......إلخ الأبيات.

وقد شاع فى بعض أهل هذا الزمان أن خبز الشعير أفضل من الحنطة والعبرة بما تقدم والله أعلم.

○ وقولهم فى الراوى: «هو الديباج الخسروانى» وهذا مدح رفيع يدل على متانة الراوى، وكان جرير إذا أراد أن يقرأ حديث الأعمش قال: «إنى أريد أن آخذ لكم الديباج الخسروانى»، وكان أيضاً إذا حدث عن الأعمش قال: «هذا

الديباج الخسروانى» (١٠/٩) «تاريخ بغداد». وفى «تاريخ بغداد» أن إسحاق بن إبراهيم الموصلى أنشد الأصمعى شعراً له على أنه لشاعر قديم فقال الأصمعى: «هذا والله الديباج الخسروانى، قال إسحاق: فقلت: إنه ابن ليلته، فقال: الأصمعى لا جرم أن أثر التوليد فيه، فقال إسحاق: فقلت له: لا جرم أن أثر الحسد فيك» (٣٤٢/٦).

○ وكقول السعدى فى إسماعيل بن عياش الحمصى: «ما أشبه حديثه بثياب سابور يرقم على الثوب المائة ولعل شراءها دون العشرة كان من أروى الناس عن الكذابين.....» (ص ١٧٥) «أحوال الرجال».

○ وقولهم: «فلان يزيد فى الرقم» أى ما يكتب على الثياب من أثمان لتقع المرابحة عليها وليغتر المشترى بها، ثم استعمل ذلك المحدثون فيمن يكذب ويزيد فى حديثه، كما فى كتب اللغة، وكقولهم: «فلان من أهل القباب ومن البزّل الكمل ومن جمازات المحامل» إلى غير ذلك من العبارات التى تدل على المدح الرفيع وقد سبق هذا فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل.

○ وقولهم: «فلان تنين» قاله أبو أسامة فى وكيع بن الجراح (١٢٩/١١) «تهذيب التهذيب»، وقاله أبو نعيم فى وكيع أيضاً (١٤٦/٩) «النبلاء»، وقد فسر بأنه الحية أو النجم وعلى كل حال فهو مدح رفيع، وقد سبق فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل.

○ ومن ذلك قول شعبة فى عبد الله بن عون لما سئل عنه: «سمن وعسل» ولما سئل عن هشام بن حسان قال: «خل وزيت». فالقول الأول مدح رفيع يدل عليه أقوال شعبة فى ابن عون، ومعناه أنه مرغوب عند أهل الحديث كما يُرغب فى السمن والعسل، أما قول الثانى وهو قوله فى هشام: «خل وزيت» فإنه يضعف بهذا، لكنه لم يصل إلى حد الترك، ويدل على تضعيفه بقية أقوال شعبة فى هشام، انظر «تهذيب التهذيب» (٣٥/١١ - ٣٦)، ومن قال غير ذلك واستدل بحديث: «نعم الإدام الخل» الذى رواه مسلم فى الأشربة فليس ذلك فى محله لأن الحديث

قابل للتأويل، والمسألة عرفية، ومذهب شعبة فى هشام معروف، وكأن شعبة أراد أن يجمع مراتب الجرح والتعديل فى جوابه هذا، فقال فى عبد الله بن عون: «سمن وعسل» وهذا من أعلى مراتب الاحتجاج، وقال فى هشام بن حسان: «خل وزيت» وهذا من مراتب الاستشهاد، ولما سئل عن أبى بكر الهذلى قال: «دعنى لا أقىء به» وهذا من مراتب الرد، انظر «النبلاء» (٧/ ٢٢٠) «وتذكرة الحفاظ» (١/ ١٩٥)، وهناك ألفاظ كثيرة سبقت، منها: «فلان قبان المحدثين» أو «ميزان» أو «اسطوانة» أو «حية الوادى» أو «كأن حديثه القدح» أو «أحاديثه كالدنانير» أو «أسد» أو «كبش نطاح» أو «مصحف» أو «من النقد الجيد» أو «مكنسة» أو «كنز» أو «حاطب ليل» أو «سداد من عيش» أو «طويل اللحية» أو «لا يجوز فى الضحايا» أو «أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها» أو «خزفة منكسرة» أو «عسل فى جلد خنزير» أو «درة على كناسة» أو «دار الضرب»، وقد سبق كل هذا وبيان معناه جرحاً وتعديلاً.

الثانى عشر: من أساليبهم الدعاء للراوى أو الدعاء عليه، كقولهم: «جزاه الله خيراً، أو رحمه الله، أو كثر الله فى المسلمين مثله، أو بارك الله فيه، وفى الجهة الأخرى «فلان لا جزاه الله خيراً، أو لعنه الله ولعن من يسأل عنه، أو أخزاه الله وأخزى من يسأل عنه أو لا رحمه الله أو لا صلى الله عليه أو لا بارك الله فيه، أو لا كثر الله فى المسلمين مثله أو أبعده الله».

الثالث عشر: ومن ذلك تسميتهم الراوى أو نسبتهم له بإمام معروف كقولهم: فلان شعبة الصغير، أو يقال له الخطيب الثانى، وكقول سعيد بن منصور فى محمد بن يحيى الذهلى: «حدثنا محمد بن يحيى الزهرى» — يعنى لشهرته بحديث الزهرى — كما فى «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥١٦).

الرابع عشر: ومن ذلك تشبيههم للراوى بأحد الأئمة أو بأحد الضعفاء المتروكين كقولهم: فلان فى مسلاخ فلان، أو فى قياسه، أو يشبه به، أو نظيره، أو فى منزلته، أو من بابته أو فى منواله ... إلخ ما قد سبق.

الخامس عشر: ومن ذلك نسبة الراوى إلى جده أحياناً، كما فى «الكامل» ترجمة إبراهيم بن فهد بن حكيم قال ابن عدى: «كان ابن صاعد إذا حدثنا عنه يقول: حدثنا إبراهيم بن حكيم ينسبه إلى جده لضعفه» (١/٢٦٨) وقريب منه تصرف المدلسين فى أسماء وألقاب وكنى وأنساب الرواة الضعفاء بخلاف المشهور.

السادس عشر: ومن ذلك إذا سئل أحدهم عن رجل فوثق آخر فهذا تضعيف للمسئول عنه، وقد سبق بيان هذا من كلام المعلمى فى حاشيته على «الجرح والتعديل»: (٣/٥٥٥).

السابع عشر: وقد يتكلمون فى الرجال على سبيل المزاح أو على سبيل السخرية من السائل، كما فى «تهذيب التهذيب» ترجمة عفان بن مسلم الصفار (٧/٢٣٢)، وكما فى «تاريخ بغداد» ترجمة صالح بن محمد جزرة الحافظ أن رجلاً من أهل الرستاق جاءه فأخذ يسأله عن المحدثين ويكتب جوابه فيهم فقال له: «يا أبا على ما تقول فى سفيان الثورى؟ فقال صالح: كذاب، فكتب ذلك الرجل، قال أبو الفضل بن إسحاق: فتعجبت منه، وقلت: يا أبا على هذا لا يحل لك فإن الرجل يتوهم أنك قلته على الحقيقة فيحكيه عنك، فقال: ما أعجبك؟ من يسأل مثلى عن مثل سفيان الثورى يفكر فيه أيحكى أو لا يحكى؟» (٩/٣٢٧).

الثامن عشر: مدحهم للراوى بمدح كتبه وتصانيفه وذمهم له بذم كتبه وتصانيفه.

وهناك أساليب أخرى آثرت عدم ذكرها لأنها تستفاد من الألفاظ التابعة للمرتبة الأولى من مراتب التعديل.

هذا ما يسر الله جمعه وبهذا انتهى القسم الأول من هذا الكتاب أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعله فى ميزان حسناتنا وأن ينفعنا به فى الدنيا وفى الأخرة وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وسبباً لمرضاته وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ويليه القسم الثانى من الكتاب فى فوائد وقواعد
من كتب الرجال وكتب العلل والمصطلح.

□ فهـرس الموضوعــات □

* * *